

الفتاوى

شرح بداية المبتدي

للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني

٥١١ - ٥٩٣ هـ

طبعة جديدة ملونة مع تعليقات مفيدة
قام بإعداده وتصحيح أخطائه العلمية والطبعية
وتخريج أحاديثه نخبه من متعصمي الفقه والحديث

على أساس حاشية

الشيخ عبدالحفي اللكنوي

١٢٦٤ - ١٣٠٤ هـ

المجلد الرابع

كتاب الأيمان - الحدود - السرقة - السر - اللقيط
اللقة - الإباح - المفلود - الشركة - الوقف

مكتبة المصطفى
كرنتن - كاس - حرم

الهِدَايَةُ

شرع بداية المبتدي

لِلْهَيْئَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ بِمَكَّةَ الْمُكَتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

المتوفى سنة ١٤٩٣ هـ

المجلد الرابع

كتاب الأيمان كتاب الحدود كتاب السرقة كتاب السر
كتاب اللقيط كتاب اللقطة كتاب الإباق كتاب المفقود
كتاب الشركة كتاب الوقف

طبعة جديدة مصححة ملونة بحواشي جديدة ومفيدة

قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث

وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطائه



مكتبة الطباعة والنشر
مكتبة الطباعة والنشر
مكتبة الطباعة والنشر
مكتبة الطباعة والنشر

سعر مجموع ثمانی مجلدات
=1050 روپیہ

(مکتل ۸ جلدیں =1050 روپے)

اسم الكتاب : الهدایة شرح بذاية المبتدي
تألیف : للإمام برهان الدین أبی الحسن
علی بن أبی بکر المرغینانی
الطبعة الأولى : ۱۴۲۸ھ / ۲۰۰۷ء
الطبعة الجديدة : ۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء
عدد الصفحات : ۴۱۸

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الہاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

یطلب من

مکتبۃ البشیر، کراچی، پاکستان +92-321-2196170

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وایضاً یوجد عند جميع المکتبات المشہورة

كتاب الأيمان

قال: **الأيمان على ثلاثة أضرب: اليمين الغموس، ويمين منعقدة، ويمين لغو،**
ف**الغموس:** هو الحلف على أمر ماضٍ يتعمد الكذب فيه، فهذه اليمين يأثم فيها صاحبها؛ لقوله **عليه السلام:** "من حلف كاذباً أدخله الله النار"،* **ولا كفارة فيها إلا التوبة**
والاستغفار. وقال الشافعي **رحمه الله:** فيها الكفارة؛ لأنها شرعت لرفع ذنب هتك حرمة
اسم الله تعالى، وقد تحقق بالاستشهاد بالله كاذباً، فأشبهه المعقودة. ولنا: أنها كبيرة **محضة، والكفارة عبادة تتأدى بالصوم، ويشترب فيها النية، فلا تناط بها، بخلاف**
المعقودة؛ لأنه مباحة، ولو كان فيها ذنب فهو متأخر متعلق باختيار مبتدأ، وما في الغموس
ملازم، فيمتنع الإلحاق. والمنعقدة: ما يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله، أو لا يفعله،

كتاب الأيمان: المناسبات التي تقدم ذكرها بين الكتب إلى ههنا اقتضت الترتب على ما تقدم، وذكر
الأيمان عقيب العتاق لمناسبتها له في عدم تأثير الهزل والإكراه فيهما. واليمين في اللغة: القوة، وفي الشريعة:
عقد قوي به عزم الخالف على الفعل أو الترك. (العناية) **اليمين الغموس:** سمي غموساً؛ لأنها تغمس
صاحبها في الإثم، ثم في النار. (العناية) **على أمر ماض:** وذكر المضي ليس بشرط، بل هو بناء على
الغالب، ألا ترى أنه إذا قال: والله إنه لزيد، وهو يعلم أنه ليس بزيد، كان غموساً. [العناية ٣٤٨/٤]
وقد تحقق: فلا بد من رفعه، وذلك بالكفارة كما في المعقودة. (العناية) **كبيرة محضة:** لقوله **عليه السلام:** "خمس
من الكبائر لا كفارة فيهن"، وذكر منها الغموس، وكل ما هو كبيرة محضة لا تناط بها العبادة؛ لما أن أسباب
العبادات لا بد وأن تكون أموراً مباحة، كما عرف في الأصول. [العناية ٣٤٩/٤] **فلا تناط:** أي فلا تناط
الكفارة بالكبيرة. (البنية) **لأنه مباحة:** فجاز أن تناط بها العبادة. (العناية)

* غريب بهذا اللفظ. [نصب الراية ٢٩٢/٣] أخرج البخاري في "صحيحه" عن عبد الله **رحمه الله** عن النبي **ﷺ** قال:
من حلف على يمين يقطع بها مال امرء مسلم هو عليها فاجر، لقي الله وهو عليه غضبان. [رقم: ٢٣٥٧، باب
الخصومة في البئر والقضاء فيها]

وإذا حث في ذلك: لزمته الكفارة؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾، وهو ما ذكرنا. واليمين اللغو: أن يحلف على أمر ماضٍ، وهو يظن أنه كما قال، والأمر بخلافه، فهذه اليمين نرجو أن لا يؤاخذ الله بها صاحبها، ومن اللغو أن يقول: والله إنه لزيد، وهو يظنه زيدا، وإنما هو عمرو، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ الآية، إلا أنه علّقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره. قال: والقاصد في اليمين والمكره والناسي سواء، حتى تجب الكفارة؛ لقوله عليه السلام: "ثلاث جدهن جد وهزهن جد: النكاح والطلاق واليمين"، *

وهو ما ذكرنا: والمراد من قوله تعالى: ﴿بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ ما ذكرنا من قولنا: والمعقدة ما يحلف على أمر في المستقبل إلخ. للاختلاف إلخ: أي صورة تلك اليمين مختلف فيها، وإنما علق بالرجاء نفي المواخذه في اللغو بالصورة التي ذكرها، وذلك غير معلوم بالنص، وما ذكر في الكتاب من تفسير اللغو مروى عن زرارة بن أبي أوفى، وعن ابن عباس رضي الله عنهما في إحدى الروايتين. وروى عن محمد أنه قال: هو قول الرجل في كلامه: لا والله، وبلى والله، وهو قريب من قول الشافعي رضي الله عنه، فإن عنده اللغو ما يجري على اللسان من غير قصد، سواء كان في الماضي، أو في المستقبل، وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس رضي الله عنهما. [الغناية ٣٥١/٤]

والناسي: وهو أن يذهل عن التلفظ باليمين، ثم يتذكر أنه تلفظ باليمين ناسيا، وفي بعض النسخ: ذكر الخاطئ مكان الناسي، وهو أن يريد أن يسبح مثلاً، فيجري على لسانه اليمين. (الغناية)

* هكذا ذكره المصنف، وبعض الفقهاء يجعل عوض اليمين العتاق، ومنهم: صاحب الخلاصة والغزالي في "الوسيط" وغيرهما، وكلاهما غريب، وإنما الحديث النكاح والطلاق والرجعة. أخرجه أبو داود وابن ماجه في الطلاق، والترمذي في النكاح عن عبد الرحمن بن حبيب بن أردك. ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال: صحيح الإسناد، وابن الوردك من ثقات المدينيين. [نصب الراية ٢٩٤/٣] رواه الترمذي في "جامعه" عن عبد الرحمن بن حبيب بن أردك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاث جدهن جد وهزهن جد: النكاح والطلاق والرجعة"، قال الترمذي: حديث حسن غريب. [رقم: ١١٨٤، باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق]

والشافعي **رحمه الله** يخالفنا في ذلك، وسنبيِّن في الإكراه، إن شاء الله تعالى. **ومن فعل**
المخلوف عليه مكرهاً، أو ناسياً، فهو سواء؛ لأن الفعل الحقيقي لا ينعدم بالإكراه
 وهو الشرط، وكذا إذا فعله، وهو مُعَمَّى عليه، أو مجنون؛ **لتحقق الشرط حقيقة،**
 ولو كانت الحكمةُ رفعَ الذنب، فالحكم يدار على دليله، وهو الحنثُ، لا على حقيقة الذنب.

ذلك: أي في وجوب الكفارة على المكره والناسي. (العناية) **في الإكراه:** أراد به ما يذكره في كتاب
 الإكراه بقوله: وكذا اليمين والظهار لا يعمل فيهما الإكراه؛ لعدم احتمالهما الفسخ. (البنية)
فهو سواء: أي فهو ومن فعله مختاراً سواء، تركه لدلالة فحوى الكلام عليه؛ لأن شرط الحنث وجود
 الفعل حقيقة، وقد وجد. [العناية ٣٥٣/٤] **وهو:** أي وجود الفعل الحقيقي. (البنية)
لتحقق الشرط: وهو وجود الفعل الحسي. (العناية)

باب ما يكون يمينا، وما لا يكون يمينا

قال: **واليمين بالله، أو باسم آخر من أسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم، أو بصفة من صفاته التي يُحْلَفُ بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه؛ لأن الحلف بها متعارف، ومعنى اليمين وهو القوة حاصل؛ لأنه يعتقد تعظيم الله وصفاته، فصلاح ذكره حاملاً ومانعاً.**
قال: **إلا قوله: وعلم الله، فإنه لا يكون يمينا؛ لأنه غير متعارف، ولأنه يذكر ويراد به المعلوم، يقال: اللهم اغفر علمك فينا، أي معلومك. ولو قال: وغضب الله وسخطه لم يكن حالفاً، وكذا: ورحمة الله؛ لأن الحلف بها غير متعارف، ولأن الرحمة قد يراد بها أثرها، وهو المطر، أو الجنة، والغضب والسخط يراد بهما العقوبة. ومن حلف بغير الله: لم يكن حالفاً: كالنبي والكعبة؛ لقوله ﷺ: "من كان منكم حالفاً فليحلف بالله أو ليذر"**

باب: لما فرغ من بيان ضروب الأيمان بين ما يكون يمينا من الألفاظ، وما لا يكون يمينا. (العناية)
أو باسم إلخ [سواء تعارف الناس الحلف به أو لا] : والمراد بالاسم ههنا لفظ دال على الذات الموصوفة بصفة كالرحمن والرحيم، وبالصفة المصادر التي تحصل عن وصف الله تعالى بأسماء فاعليها، كالرحمة والعلم والعزة. (العناية) **ومعنى اليمين:** ذكره استظهاراً؛ لأنه لما بين الأيمان على العرف، كان وجوده مغنياً عن النظر إلى غيره. [العناية ٣٥٤/٤] **فصلح ذكره:** أي ذكر الحالف اسم الله تعالى وصفاته. (البنية)
إلا قوله إلخ: استثناء منقطع من قوله: أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً، فإن اليمين به إذا لم يكن متعارفاً، كان استثناءه عن العرف منقطعاً. [العناية ٣٥٥/٤] **لأن الحلف بها:** أي بغضب الله وبرحمته. (البنية)
والكعبة: أي مثلاً أن يقول: والنبي والكعبة.

* أخرجه الجماعة إلا النسائي عن نافع عن ابن عمر. [نصب الراية ٢٩٥/٣] أخرج البخاري في "صحيحه" عن نافع عن ابن عمر **ﷺ** أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب وهو يحلف بأبيه فناداهم رسول الله ﷺ: **ألا! إن الله يتهاكم أن تحلفوا بأبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله، وإلا فليصمت.** [رقم: ٦١٠٨، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متولواً]

وكذا إذا حلف بالقرآن؛ لأنه غير متعارف، قال **رضي الله عنه**: معناه: أن يقول: والنبي والقرآن. أما لو قال: أنا بريء منهما يكون يمينا؛ لأن التبري منهما كفر. قال: والحلف بحروف القسم، وحروف القسم: الواو كقوله: والله، والباء كقوله: بالله، والتاء كقوله: تالله؛ لأن كل ذلك معهود في الأيمان، ومذكور في القرآن. وقد يُضمّر الحرف، فيكون حالفاً كقوله: الله لا أفعل كذا؛ لأن حذف الحرف من عادة العرب إيجازاً، ثم قيل: ينصب لانتزاع حرف خافض، وقيل: يخفض، فتكون الكسرة دالة على المحذوفة، وكذا إذا قال: لله في المختار؛ لأن الباء تبدل بها، قال الله تعالى: ﴿أَمْسِمْ لَهُ﴾ أي: آمتم به. وقال أبو حنيفة **رضي الله عنه**: إذا قال: وحق الله، فليس بحالف، وهو قول محمد **رضي الله عنه**، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف **رضي الله عنه**. وعنه رواية أخرى: أنه يكون يمينا؛ لأن الحق من صفات الله تعالى، وهو حقيقته، فصار كأنه قال: والله الحق. والحلف به متعارف. ولهما: أنه يراد به طاعة الله ^{أي كوله حقاً} تعالى؛ إذ الطاعات حقوقه، فيكون حلفاً بغير الله. قالوا: ولو قال: والحق يكون يمينا، ولو قال: حقاً، لا يكون يمينا؛ لأن الحق من أسماء الله تعالى، والمنكر يُراد به تحقيق الوعد.

لأن التبري منهما: أي من النبي والقرآن. (العناية) في القرآن: كقوله تعالى: ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَ لَأَصْنَامِكُمْ﴾. [البنية ٨/١٦٢] وقد يضمّر إلخ: والفرق بين الإضمار والحذف بقاء أثر المضمّر دون المحذوف. (العناية) وكذا: يعني وكذا يكون يمينا. (البنية) في المختار: احتراز عما روي عن أبي حنيفة **رضي الله عنه** أنه لو قال: لله علي أن لا أكلّم فلاناً، أنها ليست يمين. [العناية ٤/٣٥٧]

لأن الحق إلخ: يريد الفرق بين الحق وحقاً، بأن المعرف اسم من أسماء الله تعالى؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ﴾ والحلف به متعارف، فيكون يمينا. وأما المنكر: فهو مصدر منصوب بفعل مقدر، فكأنه قال: أفعل هذا الفعل لا محالة، وليس فيه معنى الحلف فضلاً عن اليمين. [العناية ٤/٣٥٨]

ولو قال: أقسم، أو أقسم بالله، أو أحلف، أو أحلف بالله، أو أشهد، أو أشهد بالله، فهو **حالف؛ لأن هذه الألفاظ مستعملة في الحلف**، وهذه الصيغة للحال حقيقة، وتستعمل للاستقبال لقرينة، فجعل حالفاً في الحال. والشهادة يمين؛ قال الله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾، ثم قال: ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾، **والحلف بالله هو المعهود المشروع**، وبغيره محذور، فصُرف إليه، ولهذا قيل: لا يحتاج إلى النية، وقيل: لا بد منها؛ لاحتمال ^{قوله: أحلف الحلف بالله} العدة، واليمين بغير الله. **ولو قال بالفارسية: سو گند میخورم بخداي: يكون يمينا؛ لأنه للحال**، ولو قال: سو گند خورم، قيل: لا يكون يمينا، ولو قال بالفارسية: سو گند خورم بطلاق زتم، لا يكون يمينا؛ لعدم التعارف. قال **وَكُذَّا قَوْلُهُ: لَعَمْرُ اللَّهِ، وَأَيْمُ اللَّهِ؛ لأن عَمْرُ اللَّهِ بقاء الله، وأَيْمُ اللَّهِ معناه: أَيْمَنُ اللَّهِ، وهو جمع يمين، وقيل: معناه: والله، وأَيْمُ صلة كالواو، والحلف باللفظين متعارف. وكُذَّا قَوْلُهُ: وَعَهْدُ اللَّهِ وميثاقه؛ لأن العهد يمين، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾، والميثاق عبارة عن العهد. وكذا إذا قال: **عَلَيَّ نَذْرٌ**،**

هذه الألفاظ: أي أقسم وأخواته. (البنية) **والحلف بالله إلخ:** قال تاج الشريعة **هذه** جواب من يقول: إن قوله: أحلف، ينبغي أن لا يكون يمينا؛ لجواز أن يكون حالفاً بغير الله تعالى. [البنية ١٦٦/٨]

لا يحتاج: في قوله: أحلف، أو أشهد، أو أقسم. (البنية) **لا يكون يمينا؛** لأنه بغير لفظ مي لفظ محرم يكون للاستقبال. (البنية) **وكُذَّا قَوْلُهُ إلخ:** هذا عطف على أصل المسألة، وهو قوله: أقسم إلى آخره أي وكذا يكون يمينا هذان اللفظان. [البنية ١٦٧/٨] **بقاء الله:** والبقاء من صفات الذات، فجاز الحلف به. (البنية)

جمع يمين: وهو مذهب أهل الكوفة. (البنية) **معناه والله:** هذا عند البصريين. (البنية)

والحلف باللفظين: يريد به قوله: لعمر الله، وأيم الله متعارف يحلف بهما عادة، ولم يرد شيء من الشرع، فيكون يمينا. (العناية) **عَلَيَّ نَذْرٌ:** أي لا أفعل كذا. (العناية)

أو نذرُ الله؛ لقوله **عَلَيْهِ**: "من نذرَ نذراً ولم يُسمِّ فعلية كفارة يمينا". * **وإن قال: إن فعلت** ^{يكون يمينا} **كذا، فهو يهودي، أو نصراني، أو كافر، يكون يمينا؛ لأنه لما جعل الشرط علماً على الكفر،** فقد اعتقده واجب الامتناع، وقد أمكن القول لوجوبه **لغيره** بجعله يمينا، كما نقول في تحريم ^{الحلوف عليه} **الحلال، ولو قال ذلك لشيء قد فعله، فهو الغموس، ولا يُكفرُ اعتباراً بالمستقبل،** وقيل: يكفر؛ لأنه تنجيز معني، فصار كما إذا قال: هو يهودي، والصحيح: أنه لا يكفر فيهما إن كان يعلم أنه يمينا، وإن كان عنده أنه يكفر بالحلف يكفر فيهما؛ لأنه رضي بالكفر، حيث أقدم على الفعل. ولو قال: **إن فعلت كذا، فعلي غضبُ الله، أو سَخَطُ الله،** فليس **بخالف؛** لأنه دعاء على نفسه، ولا يتعلق ذلك بالشرط، ولأنه غير متعارف. **وكذا**

لأنه: أي لأن هذا القائل. (البنية) **لغيره:** أي لغير الشرط، وهو اليمين. (البنية) **تحريم الحلال:** فإنه يكون يمينا. (البنية) **ولو قال ذلك إلخ:** يعني لو حلف بهذا اللفظ على أمر ماضي، فإن كان عنده أنه صادق، فلا شيء عليه، وإن كان يعلم أنه كاذب، فهو الغموس. [العناية ٣٦٢/٤-٣٦٣] **فهو الغموس:** لا كفارة فيها عندنا. (البنية) **ولا يكفر اعتباراً إلخ:** يعني كما لو حلف به على أمر في المستقبل، فإنه في المستقبل كان يمينا يكفر، ولا يكفر الخالف، كذلك إذا كان في الماضي. (العناية)

وقيل: وهو قول محمد بن مقاتل: يكفر؛ لأنه علق الكفر بما هو موجود، والتعليق بالموجود تنجيز، فكانه قال: هو يهودي. [العناية ٣٦٣/٤] **فيهما:** أي في الماضي والمستقبل. (البنية) **يكفر فيهما:** أي في الماضي والمستقبل؛ لأنه لما أقدم على ذلك الفعل، وعنده أنه يكفر، فقد رضي بالكفر. [العناية ٣٦٣/٤] **وكذا:** يعني لا يكون يمينا هذه الألفاظ. (البنية)

* أخرجه أبو داود وابن ماجه من طرق متعددة. [نصب الراية ٢٩٥/٣] أخرج أبو داود في "سننه" عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: **من نذر نذراً ولم يسم فكفارته كفارة يمينا، ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمينا، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمينا، ومن نذر نذراً أطاقه فليف به،** قال أبو داود: روى هذا الحديث وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند أوقفوه على ابن عباس. [رقم: ٣٣٢٢، باب من نذر نذراً لا يطيقه]

إذا قل: إن فعلت كذا، فإنما راب، أو سارق، أو شارب حمر، أو أكل ربا؛ لأن حرمة هذه الأشياء تحتل النسخ والتبديل، فلم يكن في معنى حرمة الاسم، ولأنه ليس بمتعارف.

فصل في الكفارة

قال: كفارة اليمين عتق رقبة، يُحْزَى فيها ما يجزى في الطهارة، وإن شاء كسا لعنور غير عشرة مساكين كل واحد ثوبا مما راد، وأدياه ما يحور فيه اضلاله، وإن شاء أصعب على الثوب أدنى الثوب عشرة مساكين كالإطعام في كفارة الطهارة، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ

هذه الأشياء هي حرمة الرما والسرقه وشرب خمر وكفن الرب. (لدية) تحتل السح الخ قور: في كلام نصف ف وشتر على غير نفس، وحدث أن قوبه: سحا متعق بشر حمر وكفن رب، وقوبه: تنديلا بار، وسرقه، ويرد بالتبديل بقلب محل على ما ذكر وهه إوده، ولحمل على ما ذكره صاحب نهية: عده، وحمل على لأوى: وى، فذكر كدك: م نك حرمة هذه لأشياء في معنى حرمة سم لله تعالى: لأن حرمة لأهل في حر، فلا يحقق يمين بذكر هذه لأشياء [لعدي ٣٦٣]، ثم لزا وسرقه فيهما لا يخلل نسخ ولكن حدث فعل مقصود بار، وعين مقصودة بالسرقه عليه جار ن كور حلالا بوجه سكح، وحدث يمين، فسمي حتم نقلاهما من حرمة في محل بالنسب لشري سحا وتنديلا، ومما حمر ورن فيحتمل نسخ، ومما حمر فظاهر، كما كات حلالا ن نسخ، ومما رن فيحتمل نسخ في نفسه ون م يرد نسخ في حقه، ألا ترى أنه جل في در حر - (نهية)

حرمة الاسم أي حرمة هك سم لله تعالى. (لدية) ليس بمتعارف فلا يكون يمينا. (لعدي)

فصل في الكفارة م فرع من بيان موجب، شرع في بيان موجب، وهو الكفارة، لكن هي موجب بيمين عند انقلاب؛ لأن ليمين م تشريع لكفارة، من تقب موجه ها عند نقاضها بالحث. [عباية ٣٦٥] ما يجزى الخ يعني نرقه مسمة وكفارة، ويذكر والأشئ، ولصغير والكبير؛ لأن لله عروجل أضق ارقه في موضعين وم يقيد، فجار هه م حر ثمة، ولا تحرى العمياء، ولا مقطوعة ليدن، أو نرجين، ومقطوعة يده ورجه من حب و حد لخلاف عورء ومقطوعة إحدى يدين، وإحدى برجين، وفي الأصم اختلاف المشايخ، والاصح الجواز إذا صبح سمع. [البناية ١٧٢/٨]

في كفارة الطهارة فيعصى لكل واحد من عشرة مساكين صاعا من تمر، أو شعير، أو نصف صاع من حصة، أو دقيق أو سويق، فإن دى عشرة مساكين، فعدهم وعشاهم أحرأه، وكدك إن طعم حر، يس معه داه، وإن عدهم وعشاهم، وفيهم صبي طيلم، أو فوق دك شيئا م جريه، وعليه بصاع مسكين، واحد كذا ذكره الحاكم وغيره. [البناية ١٨٣/٨ - ١٨٤]

إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ﴿١٥﴾ الآية، وكلمة "أو" للتخيير، فكان الواجب أحدَ الأشياء الثلاثة. قال: فإن لم يقدّر على أحد لأشياء لثلاثة: صام ثلاثة أيام متتابعات، وقال الشافعي - رحمه الله -: يُخَيَّرُ؛ لإطلاق النص. ولنا: قراءة ابن مسعود - رحمه الله -: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"، وهي كالخبر المشهور، ثم المذكور في الكتاب في بيان أدنى الكسوة مروي عن محمد. وعن أبي يوسف وأبي حنيفة - رحمهم الله - أن أدناه ما يستر عامة بدنه، حتى لا يجوز السراويل، وهو الصحيح؛ لأن لابسَه يسمى عريانا في العرف، لكن ما لا يُجْزِيه عن الكسوة يجزيه عن الطعام باعتبار القيمة. وإل قدم الكفار على احتت: لم نُخَرِّد، وقال الشافعي - رحمه الله -:

الآية: ... صَامَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ أَوْ لَبَسَهُمْ ثِيَابًا يَخْرُجُونَ فِيهَا يُخَيَّرُ يعني إن شاء فرق، وإن شاء تابع (السياة) قراءة ابن مسعود: ... صَامَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهَا يُخَيَّرُ متتابعات بزيادة لفظ متتابعات كالخبر المشهور ويخبر بزيادة على النص بالمشهور. (السياة) في الكتاب قال الكاكي: أي في خصوص، وقال لأتري: أي في مختصر القدوري، وأرد بالمذكور، في قوله: في أول الفصل، وأدناه ما تخور فيه الصلاة في بيان أدنى الكسوة. [البنية ١٨٤/٨]

وهو الصحيح: احتراق عما روي في نوادر ابن سماعة: أنه يخور. (العبدة) لكن ما لا يجزيه الخ يعني أو أعطى كل مسكين نصف ثوب لم يجزه عن الكسوة؛ لأن الاكتساء لا يحصل به، ولكنه يجزيه من طعام إذ كان نصف ثوب يساوي نصف صاع من حنطة، وكسوت أو أعطى عشرة مساكين ثوبا بينهم، وهو ثوب كثير قيمة يصيب كلاً منهم أكثر من قيمة ثوب لم يجزه من الكسوة؛ لأنه لا يكتسى به كل واحد منهم، ولكن يجزيه من الصعاع. وهل يشترط السية، أو لا؟ ذكر شيخ الإسلام في طاهر الرواية أنه يجزيه ثوب أن يكون بدلاً عن الطعام، أو لم يوا، وعن أبي يوسف - رحمه الله - إذا بوى أن يكون عن لصعاع يجزيه عن الصعاع، وإن لم ينو لم يجزه. [العناية ٣٦٧/٤]

ورويت نصاً عن أبي س كعب، فحديث ابن مسعود رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، ورواه عبد الرزاق في مصنفه. [نصب الرأية ٢٩٦/٣] رواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا عن حريش سمعت عطاء بن رباح عن أبي عبد الله - رحمه الله - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "باب صيام ثلاثة أيام وتقدم التكفير"

يجزیه بالمال؛ لأنه أداها بعد السب، وهو اليمين، فأشبهه التكفير بعد الجرح. ولنا: أن الكفارة لستر الحناية، ولا جناة ههنا، واليمين ليست بسبب؛ لأنه مانع غير مفضٍ، بخلاف الجرح؛ لأنه مفضٍ، ثم لا يُستردُّ من المسكين؛ لوقوعه صدقة. قال: ومن حلف على معصية، مثل أن لا يصي، أو لا يكتم أنه، أو يقبض فلانا، سعى أن يحب نفسه، ونكفر عن نفسه؛ لقوله تعالى: "من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير، ثم ليكفر عن يمينه"،

جرحه بالمال. أي يجزئ التكفير بالمال قبل الحنث، وبه قال مالك وأحمد... وقيد بالمال؛ لأن ظاهر مذهبه أن الصوم لا يجوز؛ لأن العادات البدنية لا تتقدم على وقت الأداء، وفي وجه يجوز، وهو قوله القديم. [السنة ٨ ١٨٥] بعد السب وهو اليمين؛ لأنها تضاف إلى اليمين يقال: كفارة يمين؛ والنواحيات تضاف إلى أسماها حقيقة، وأداءه بعد اسب جائز لا محالة. [العناية ٤/٣٦٨]

ولا حناية ههنا لأنها تحصل بعتك حرمة اسم الله تعالى بالحنث. (العناية) ليس بسبب جواب عن قوله: لأنه أداها بعد السب، وهو اليمين، ووجهه: أن السبب ما يكون مفضيا، واليمين غير مفضٍ إلى الكفارة؛ لأنها تجب بعد نقصها بالحنث، وإنما أضيفت إليها؛ لأنها تجب بحنث بعد اليمين، كما تضاف الكفارة إلى الصوم. [العناية ٤/٣٦٨] لأنه مانع: فإن اليمين للبر، لا للحنث.

من المسكين. قيل: هو معصوف على قوله: ما يحره يعني وإن لم يقع كفارة، إذا وقع إلى المسكين قبل حنث، لكن لا يسترد منه؛ لأنه قصد شيئين: ستر الحناية، وحصول الثوب، ولم يحصل الأول، لعدم الحناية، فيحصل الثاني، فتكون قد وقعت صدقة، فلا رجوع فيها. [العناية ٤/٣٧٠] على يمين معناه: من حلف على مقسم عليه من فعل، أو ترك؛ لأن اليمين مركبة من مقسم به، وهو بالله، ومقسم عليه، وهو قوله: لأفعلن، أو لا أفعلن، فكان من باب ذكر الكل، وإرادة البعض. (العناية)

أخرج مسهم عن أبي هريرة، وأخرج البخاري ومسلم عن عبد الرحمن بن سبرة ولم تحده بقط ثم بيكر إلا عند إمام أبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي في كتاب 'عريب الحديث'. [ص ٢٩٦/٣ و ٢٩٧] أخرج مسهم في صحيحه عن أبي هريرة قال: اعتم رجل عند النبي ﷺ ثم رجع إلى أهله فوجد الصبية قد ناموا، فأتاه أهله بطعامه، فحنف لا يأكل من أجل صمته، ثم بدا له فأكل، فأتى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: من حلف على يمين، فرأى غيرها خيرا منها، فبأنها وليكفر عن يمينه [رقم: ١٦٥٠، باب نذب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها]

ولأن فيما قلناه، تفويت البر إلى جابر، وهو الكفارة، ولا جابر للمعصية في ضده.
 وإذا حنف الكافر، ثم حنت في حال كفره، أو بعد إسلامه: فلا حنت عليه؛ لأنه ^{أنكافر}
 ليس بأهل لليمين؛ لأنها تُعقد لتعظيم الله تعالى، ومع الكفر لا يكون مُعظماً، ولا هو ^{كافر}
 أهل للكفارة؛ لأنها عبادة. ومن حرم على نفسه شيئاً مما يمكنه لم يصر مُحرماً، ^{لعيه}
 وعيه إن استباحه كفارة يمين. وقال الشافعي رحمته الله: لا كفارة عليه؛ لأن تحريم
 الحلال قلبُ المشروع، فلا ينعقد به تصرف مشروع، وهو اليمين. ولنا: أن اللفظ
 ينبي عن إثبات الحرمة، وقد أمكن إعماله بثبوت الحرمة لغيره بإثبات موجب
 اليمين، فيصار إليه. ثم إذا فعل مما حرمه قليلاً، أو كثيراً حنث، ووجبت الكفارة،
 وهو المعنى من الاستباحة المذكورة؛ لأن التحريم إذا ثبت تناول كل جزء منه. ^{مما حرمه}
 ولو قال: كل حل عني حرام، فهو عني الطعام والشراب، لا أن يوى عبر ذلك.

فيما قلناه. أي في تحنث النفس، والتكفير بعد ذلك تفويت البر إلى جابر، والجابر هو الكفارة، والقوات إلى
 جابر كلا قوات، فتكون المعصية الحاصلة بتفويت البر كلا معصية لوجود الجابر. أما إذا أتى بالبر، وهو ترك
 الصلاة، وقطع الكلام عن الأب، وقتل فلان بغير حق، تحصل المعصية بلا جبرها، فتكون المعصية قائمة لا محالة،
 فلهذا قلنا: يحث نفسه، ويكفر عن يمينه. [العناية ٣٧٠/٤] في ضده: أي في ضد ما قلناه، وأراد بالصد
 البر في اليمين. (الساية) لا يكون معظماً: إد الكفر إهانة واستخفاف بالخالق، وهو يباي التعظيم. (الساية)
 لأنها عبادة: [والكافر ليس بأهل لعبادة] بخلاف الاستحلاف في الدعاوى والخصومات، فإن المقصود منه
 ظهور حق المدعي بالكيور أو الإقرار، والكفر لا يباي ذلك. [العناية ٣٧١/٤] حرم على نفسه: مثل أن
 يقول: حرمت على نفسي ثوبي هذا، أو طعامي هذا. (الساية) استباحه: أي يعامل به معاملة المباح. (الساية)
 إثبات الحرمة: وإنما أن تثبت به حرمة لعينها، وهو غير جائز؛ لأنه قلب المشروع، كما ذكرتم، أو لغيرها بإثبات
 موجب اليمين، وفيه إعمال اللفظ، والمصير إلى إعمال اللفظ عند الإمكان واجب، فيصار إليه. [العناية ٣٧٢/٤]

والقياس أن **يَحْت**، كما فرغ؛ لأنه باشر فعلاً مباحاً، وهو التنفس ونحوه، وهذا قول زفر . وجه الاستحسان: أن المقصود - هو البر - لا يحصل مع اعتبار العموم، وإذا سقط اعتباره ينصرف إلى الطعام والشراب للعرف، فإنه يستعمل فيما يتناول عادة، ولا يتناول امرأة إلا بالنية لإسقاط اعتبار العموم، وإذا نواها كان إيلاءً. ولا تُصَرَّفُ اليمينُ عن المأكول والمشروب، وهذا كله جواب ظاهر الرواية، ومشايخنا قالوا: يقع به الطلاق عن غير نية؛ لغلبة الاستعمال، وعليه الفتوى، وكذا ينبغي في قوله: "حلال روي حرام"، للعرف. واختلفوا في قوله: "هرجه بردست راست گيرم بروي حرام" أنه هل تشترط النية، والأظهر أنه يجعل طلاقاً من غير نية للعرف. ومن نذر **بسم الله الرحمن الرحيم** لقوله: "من نذر وسئى فعليه الوفاء بما سئى".

بسم الله الرحمن الرحيم لأن قوله هذا في عهد أن يقال: والله لا أفعل فعلاً حلالاً، وقد فعل فعلاً حلالاً، وهو نفس، وفتح النفس، فاحت. (نعمة) لا يحصل مع الخ لا منافع أن لا ينفس. وأن لا يصح لعين، فعلم بدلالة حال عدم رده عموم، فبصر في أصل خصوص، وهو طعام وشرب للعرف، فإن لعادة حارة بسعمه في شذولات. [عبارة ٤ ٣٧٣] ولا سائر أي بد ثم يكن عموم مرد لا يتناول. ح. كان **بسم الله الرحمن الرحيم** هذا الكلام يمين، فكأن معناه والله لا أفعل، وهو من صور الإيلاء. (نعمة) المأكول والمشروب حتى بد كحل، أو شرب حت. (لجنة) ومنشأه قالوا أرد هم مشايخ مع كافي بكر (مسكوف) وفي بكر من أي سعيد، ولقبه أي جعفر. [سنة ٨ ١٩٢] دفع به أي بقوله. كل حل عني حرم. ونادى بسعي أي وكذا سعي أن يقع طلاق. (سنة) ومن نذر مثل أن يقول: لله عني صوم سنة (نعمة)

عرب، وفي وجوب الوفاء بالنذر أحاديث. [حسب إرويه ٣ ٣٠٠] منها: ما أخرج البخاري في صحيحه عن من عدى أن امرأة جاءت به سبي فقالت: إن لمي نذرت أن نخج، فمات قبل أن نخج فأخج عنها، قل. نعم حتى عنها، رُئيت موكان عني أمث دين كُنت فاصيته، قالت: نعم، فقال: ففعل الله الذي له فإن الله أحق بالوفاء. [رقم: ٧٣١٥، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة]

وإن علق النذر بشرط، فهو أحد الشرط: **فعليه الوفاء بنفس النذر**؛ لإطلاق الحديث، ولأن المعلق بشرط كالمُتَجَرِّعِ عنده. وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه رجع عنه، وقال: إذا قال: إن فعلت كذا فعلي حجة، أو صوم سنة، أو صدقة مال أملكه، أجزأه من ذلك كفارة يمين، وهو قول محمد رحمه الله، ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمي أيضاً، وهذا إذا كان شرطاً لا يريد كونه؛ لأن فيه معنى اليمين، وهو المنع، وهو بظاهره نذر، فيتخير ويميل إلى أي الجهتين شاء، **بخلاف** ما إذا كان شرطاً يريد كونه، كقوله: إن شفى الله مريضى؛ لانعدام معنى للكفارة أو النذر اليمين فيه، وهو المنع، وهذا التفصيل هو الصحيح. قال: **ومن حلف على يمين، وقال:** إن شاء الله مصللاً بيمينه. فلا حث عليه؛ لقوله **عائشة**: "من حلف على يمين وقال: إن شاء الله فقد برّ في يمينه" ^{*} إلا أنه لا بد من الاتصال؛ لأنه بعد الفراغ رجوع، ولا رجوع في اليمين. عن اليمين

شرط سواء كان شرطاً أراد كونه أو م يرد. (العناية) **فعليه الوفاء** ولا تمتعه كفارة اليمين (العناية) **لإطلاق الحديث**: فإنه لم يفصل بين كون النذر مطلقاً أو معقفاً بشرط. (العناية) **كالمحرر عنه**. ولو حر النذر عند وجود الشرط ما تحرره الكفارة، فكذا ههنا. (العناية) **رجع عنه**. أي عن تعيين الوفاء بنفس النذر إلى القول بانتحيز بين كفارة اليمين، وبين الوفاء بذلك. (العناية) **إذا كان** أي إذا كان لغير معقفاً بشرط لا يريد إلج. (الساية) **شرطاً لا يريد** مثل إن شرت الخمر. (الساية) **فيتخير** بين أداء الكفارة والوفاء بما سمي. **خلاف** أي خلاف ما إذا علق بشرط يريد إلج. (السيدة) **معنى اليمين** أي درجة لكونه خلاف صهر لرواية. **وهذا التفصيل** أي الذي ذكرنا بين شرط لا يريد كونه، وبين شرط يريد كونه (ساية) **على يمين** أي على مقسمه عليه من فعل أو ترك. (العناية) **بري عليه**. معناه: لا يثبت أدناه لعدم انعقاد اليمين. (العناية) **إلا** استثناء من قوله: فلا حث عليه. (العناية) **لأنه** أي تصار الاستثناء باليمين.

^{*} عريب همد سقط وبعده أحاديث. [نصب إرياة ٣، ٣٠١] منها: ما أخرجه الترمذي في 'جامعه' عن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **من حلف على نذر فليؤدّه** نذر **فإنه** نذر **حسب حسه** قال الترمذي: حديث حسن. [رقم: ١٥٣١، باب ما جاء في الاستثناء في اليمين]

باب اليمين في الدخول والسكنى

ومن حنف لا يدخل بيتاً، فدخل لكعبة، أو المسجد، أو بيعة، أو كنيسة، ^{معبد النصارى} ^{معبد اليهود} بحث؛ لأن البيت ما أعد للبيتوة، وهذا البقاع ما بُنِيَ لها، ^{وكان} ^{يدخل} ^{دهليزاً} ^{أو} ^{ظلة} ^{باب} ^{الدار}؛ لما ذكرنا، والظلة ما تكون على السكة، وقيل: إذا كان الدهليز بحيث لو أُغلق الباب يبقى داخلًا، وهو مُسَقَّفٌ يَحْتُ؛ لأنه يبات فيه عادة. ^{وب} ^{دخل} ^{صفة} ^{حنث}؛ لأنها بُنِي للبيتوة فيه في بعض الأوقات، فصار كالشُتوي والصيفي، وقيل: هذا إذا كانت الصفة ذات حوائط أربعة، وهكذا كانت ^{صُفَّافُهُمْ}، وقيل: الجواب مجرى على إطلاقه، وهو الصحيح.

باب اليسار ^ح لما كان انعقاد اليمين على فعل شيء، أو تركه لم يكن بد من ذكر أنواع الأفعال الواردة في اليمين، فذكرها في أبواب. وقدم الدخول والسكنى على غيرهما من الأكل والشرب ونحوهما؛ لأن أو ما يحتاج إليه الإنسان الذي يتحقق منه اليمين بعد وجوده مسكن يدخل فيه ويسكنه، ثم يتوارد عليه سائر الأفعال من الأكل والشرب وغير. [العناية ٤ ٣٧٧] **طلد باب الدار** الظلة ما أظل فوق الدار خارج الدار، وأوضح ذلك صاحب الحصر، فقال: الظلة هي التي أحد طرفي جدوعها على هذه الدار، وصرفها الآخر على حائط الجدار المقابل. وفي 'الدخيلة'؛ أراد بالظلة: الساباط يكون على باب الدار، قال صاحب 'معرب': قور الفقهاء: طلة الدار يريدون بها السترة التي فوق الباب، والكل في الحقيقة معنى واحد. [البنية ٨/١٩٧]

لما ذكرنا أشار إلى قوله: لأن البيت ما أعد للبيتوة. (الساية) **دخل صفة**. أي في يمينه لا يدخل بيتاً. (الساية) **كالشُتوي والصيفي**: الشُتوي: هو الذي يبني لأن يبات فيه في الشتاء، والصيفي: الذي يبني لأن يبات فيه في الصيف، فالشُتوي له حدران أربعة في أحد منها باب، والصيفي له ثلاثة حدران ليس إلا وهو الصفة. (الساية) **هذا** أي الحث بدخول الصفة في يمينه لا يدخل بيتاً. (البنية) **صُفَّافُهُمْ** أي صُفَّاف أهل الكوفة، فحينئذ لا يكون فرق بين البيت والصفة، فيحنت؛ لأنه يبات فيها، وفي 'المسوط' وفي عرفنا: الصفة ذات حوائط ثلاثة قد يكون على هيئة البيت، فلا يكون بيتاً، ولا يحنت. [البنية ٨/١٩٨]

وهو الصحيح: دون الحمل على عرفهم؛ لأن البيت اسم مبنى مسقف مدحمة من جانب واحد بني سبتوة، وهذا المعنى موجود في الصفة إلا أن مدحمتها أوسع، فيتأوها اسم البيت، فيحنت. [العناية ٤ ٣٧٩]

ومن حيف لا يدخل داراً، فدخل داراً خربة: لم يحث، ولو حيف لا يدخل هذه الدار.
فدحنتها بعد ما اكدمت، وصارت صحراء: حث: لأن الدار اسم للعُرْصَة عند العرب
والعَجَم، يقال: دار عامرة، ودار غامرة، وقد شهدت أشعار العرب بذلك، فالبناء وصف
فيها، غير أن الوصف في الحاضر لغو، وفي الغائب معتبر. ولو حيف لا يدخل هذه
الدار، فحرت ثم سبت أخرى، فدحنتها: حث: لما ذكرنا أن الاسم باقي بعد الإهدام،
وإن جعلت مسجداً، أو حماماً، أو سناناً، أو بيتاً، فدحنه لم يحث: لأنه لم يبق داراً؛
لاعتراض اسم آخر عليه، وكذا إذا دخله بعد إهدام الحمام وأشباهه؛ لأنه لا يعود اسم
الدارية. وإن حيف لا يدخل هذا البيت، فدحنه بعد ما اكدم، وصار صحراء: لم يحث؛
لزوال اسم البيت؛ لأنه لا يبات فيه حتى لو بقيت الحيطان، وسقط السقف: يحث؛ لأنه
يبات فيه، والسقف وصف فيه، وكذا إذا سب بيتاً آخر، فدحله: لم يحث؛ لأن الاسم لم
يَبْقَ بعد الإهدام. قال: ومن حيف لا يدخل هذه الدار، فوقف على سطحها: حث؛
الفدوري

اسم للعُرْصَة قال ابن أثير: العُرْصَة كل موضع واسع لا بناء فيه. (البناءة) وفي الغائب معتبر. لما ذكر في
الأصول أن الخوف عليه لا بد وأن يكون معلوماً، فإذا كانت مشاراً إليها، كان الخوف عليه معلوماً،
فلا حاجة إلى معرف، بخلاف المنكر، فإنه لا معرف له سوى الوصف، فيكون معتبراً. [العناية ٣٧٩/٤]
الاسم باقي وإنما تبدل الوصف، وذلك لا يعتبر في الحاضر. (البناءة) لاعتراض اسم إلح. لأنها لما تدر
اسمها كان ذلك بمنزلة تبدل العين. (البناءة)

وأشباهه أي بعد كونه مسجداً أو بستاناً أو غراً، فجعلها داراً ودخل: لم يحث. (البناءة) يحث: لبقاء الاسم،
قال الله تعالى: «فَسَبِّحْ بُحْبُوحَهُ» في بيوت مهذبة السقوف. (العناية) بعد الإهدام وأنه صار بيتاً
بسبب حادث، واختلاف السبب يوجب اختلاف العين، فلا يكون داخلاً في البيت المخوف عليه، فلا يحث،
كذا في الشروح. [العناية ٣٨١/٤] على سطحها بالصعود إليه من خارج. (العناية)

لأن السطح من الدار، ألا ترى أن المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج إلى سطح المسجد، وقيل: في عرفنا لا يحنث. قال: ^{فقدوري} وكذا دخل دهره: ^{لدار} حث، ويجب أن يكون على التفصيل الذي تقدم، وإن وقف في طاق ساب حث إذا أعقق ساب، كان خارجاً: ^م حث؛ لأن الباب لإحراز الدار، وما فيها، فلم يكن الخارج من الدار. قال: ^{فقدوري} ومن حث لا يدخل هذه الدار، وهو فيها: ^م حث - يعود، حتى يخرج، ثم يدخل استحساناً، والقياس: أن يحنث؛ لأن الدوام له حكم الابتداء. وجه الاستحسان: أن الدخول لا دوام له؛ لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل. ومن حث لا يسكن هذه الدار، وهو لا يسكن، فسرعه في حث: ^م حث، وكذا إذا حلف لا يركب هذه الدابة، وهو راكبها، فنزل من ساعته: لم يحنث، وكذا لو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها، فأخذ في الثقلة من ساعته. وقال زفر ^{فيس} يحنث؛ لوجود الشرط، وإن قل. ولنا: أن اليمين تُعقد للبر، فيستثنى منه زمانٌ تحقّقه. فإن لم يكن على حاته ساعة: حث؛

من الدار لأن الدار عبارة عما أحاط به دائرته، وهو حاصل في عبوها وسفنها. (العناية)

لا يحنث [بالوقوف على السطح]، قال الفقيه أبو الميثاق في 'الوازل': إن كان الخائف من بلاد العجم لا يحنث ما لم يدخل الدار؛ لأن الناس لا يعرفون ذلك دخولاً في الدار. [العناية ٣٨١/٤]

على الفصل الح يعي به قوله: وإذا أعقق ساب يبقى داخلًا، وهو مسقف. (العناية) الخارج أي خارج الباب من الدار. (الساية) لأن الدوام الح أي لأن الدوام على الفعل له حكم ابتداء الفعل، كما إذا حلف لا يبس هذا ثوب، وهو لا يبسه، أو لا يركب هذه الدابة، وهو راكبها، فذهب على ذلك يحنث. [الساية ٢٠٤٨]

أن الدخول الح تقريره: القول بالموجب، يعي سلمًا أن للدوام حكم الابتداء، لكن فيما له دوام، والدخول لا دوام له؛ لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل، وليس له دوام، وإطلاق الاستقار بدل الانفصال أولى؛ لكونه حركة أبدية تسمى نقلة. [العناية ٣٨٣/٤]

لأن هذه الأفاعيل لها دوام بحدوث أمثالها. ألا يرى أنه يُضَرَّبُ لها مدة، يقال: ركب يوماً، ولبست يوماً، بخلاف الدخول؛ لأنه لا يقال: دخلت يوماً، بمعنى المدة والتوقيت، ولو نوى الابتداء الخالص يصدق؛ لأنه محتملٌ كلامه. قال: ومن حلف لا يسكن هذه الدار، فحرج نفسه، ومتاعه وأهله فيها، ولم يرد الرجوع إليها: حلف، لأنه يُعَدُّ ساكناً ببقاء أهله ومتاعه فيها عرفاً، فإن السوقَ عامةً نهاره في السوق، ويقول: أسكن سكة كذا. والبيت والمحلة بمنزلة الدار، ولو كان اليمين على المصر لا يتوقف البر على نقل المتاع والأهل فيما روي عن أبي يوسف ^{شبه}؛ لأنه لا يعد ساكناً في الذي انتقل عنه عرفاً، بخلاف الأول. والقرية بمنزلة المصر في الصحيح من الجواب،

هذه الأفاعيل: وهو البس والركوب والسكنى. (الباية) لها دوام: فكان لدوام حكم الابتداء. معنى المدة إلخ: احترازاً عما يقال في مجاري كلامهم: دخلت يوماً، وحرجت يوماً، لكن لا معنى المدة والتوقيت. [الباية ٣٨٤/٤] ولو نوى الابتداء أي لا ألبس بعد الزرع، ولا أركب بعد السرول يصدق، فلا بحث؛ لأنه محتمل كلامه، سماه محتملاً، وإن كان قوته: لا يركب حقيقة في الابتداء؛ لأنه حقيقة فيه إذا لم يكن راكباً، أما إذا كان راكباً، فالابتداء من محتملاته. [الباية ٢٠٥/٨] ويقول إلخ: فهذا يدل على أنه يعد ساكناً بقاء أهله، ومتاعه فيها. (الباية) بمنزلة الدار أراد أن اليمين بقوله: لا أسكن هذا البيت، ولا أسكن هذه المحلة مثل اليمين بقوله: لا أسكن هذه الدار. [الباية ٢٠٦/٨] المصر بأن حلف لا يسكن في هذا المصر أو في هذا البلد. (الباية) لا يتوقف إلخ: بمعنى إذا انتقل إلى مصر آخر بنفسه، ولم ينقل الأهل والمتاع لا يحنث في يمينه. [الباية ٢٠٦/٨] لا يعد ساكناً إلخ: وإن لم ينقل الأهل والمتاع، بخلاف الأول، وهو قوله: لا أسكن هذا الدار، أو لا أسكن هذه السكة، أو المحلة، كما ذكر. [الباية ٢٠٦/٨] بمنزلة المصر يعني إذا قال: لا أسكن هذه القرية، فحكمه حكم من قال: لا أسكن هذا المصر. [الباية ٢٠٧/٨] من الجواب: احتراز به عن قول بعض مشايخنا: إن القرية كالدار. (الباية)

ثم قال أبو حنيفة: لا بد من نقل كل المتاع حتى لو بقي وتديح يحنث؛ لأن السكنى قد ثبت بالكل، فيبقى ما بقي شيء منه. وقال أبو يوسف **٢٠٥**: يعتبر نقل الأكثر؛ لأن نقل الكل قد يتعذر، وقال محمد **٢٠٦**: يعتبر نقل ما يقوم به كذا خدائته؛ لأن ما وراء ذلك ليس من السكنى، قالوا: هذا أحسن وأرفق بالناس. وينبغي أن ينتقل إلى منزل آخر بلا تأخير حتى يبر، فإن انتقل إلى السكة، أو إلى المسجد، قالوا: لا يبر، دليله في "الزيادات": أن من خرج بعياله من مصره، فما لم يتخذ وطناً آخر يبقى وطنه الأول في حق الصلاة، كذا هذا.

يعتبر وعليه الفتوى. كذا في الكافي والمحيط. (الساية) كذا خدائته أي سكناه فيما انتقل إليه. (فتح القدير) ما وراء ذلك أي لأن ما وراء الكدخدائية. (الساية) حق الصلاة أي في حق قصر الصلاة. كذا هذا. يعني كذا حكم هذا الرجل الذي حنث لا يسكن الدار، أنه إذا انتقل إلى السكة أو إلى المسجد لا يبر في يمينه؛ لأنه لما لم يتخذ وطناً آخر بقي وطنه الأول. [البنية ٢٠٩/٨]

باب اليمين في الخروج، والإتيان والركوب، وغير ذلك

قال: ومن حلف لا يخرج من المسجد، فأمر إنساناً، فحمله فأحرجه: حث: لأن فعل المأمور مضاف إلى الأمر، فصار كما إذا ركب دابةً فخرجت، ولو أحرجه مكرها: لم يحث: لأن الفعل لم يتقل إليه؛ لعدم الأمر، ولو حمله رصداً، لا يأمره: لا يحث في الصحيح؛ لأن الانتقال بالأمر، لا بمجرد الرضا. **قال:** ولو حلف لا يخرج من داره إلا إلى حرفة، فخرج إليها، ثم أتى حاحة أخرى: لم يحث: لأن الموجود خروج مستثنى، والمضني ^{بأن حرفة} بعد ذلك ليس بخروج. **ولو حلف لا يخرج إلى مكة، فخرج يريد بها، ثم رجع: حث:** لوجود الخروج على قصد مكة، وهو الشرط؛ إذ الخروج هو الانفصال من الداخل إلى الخارج. **ولو حلف لا يأتيها: لم يحث،** حتى يدحيتها؛ لأنه عبارة عن الوصول، قال الله تعالى: ﴿فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا﴾، ولو حلف لا يذهب إليها، قيل: هو كالإتيان، وقيل: كالخروج،

باب اليمين الخ ذكر الخروج ههنا ظاهر التماس؛ لأن له مناسبة المصادة بالدخول، وأما الإتيان والركوب فمما يتحقق بعد الخروج، فاستصحبهما ذكر الخروج. [العناية ٣٨٧/٤-٣٨٨] **قال:** أي محمد في الجامع الصغير". (الساية) **فخرجت** به؛ لأن خروجه يسب إليه، والدابة آتته. (الساية) **مكرها** صورته: أن يعمله إنسان، فيخرج مكرهاً. (العناية) **في الصحيح** احتراز عن قول بعض المشايخ، فزعموا: إنه يحث؛ لما أنه كان متمكناً من الامتناع، فلم يمنع صار كالأمر بالإحراج. [العناية ٣٨٨، ٤]

قال: أي محمد -ه- في "الجامع الصغير"، (البناية) **ذلك:** أي بعد الخروج استثنى. (الساية) **ليس بخروج** يعني أن الخروج عبارة عن الانتقال من الداخل إلى الخارج، ولم يوجد. [العناية ٣٨٨/٤] **قيل:** وهو قول نصير بن يحيى: هو كالإتيان: أي حكمه حكم ما لو قال: لا يأتيها، وقيل: كالخروج، أي حكمه حكم ما لو قال: لا يخرج إلى مكة. [الساية ٢١١/٨] **وقيل** وهو قول محمد بن سلمة. (الساية)

وهو الأصح؛ لأنه عبارة عن الزوال. قال: وإن حنف يُثبتُ ابصرة، فم يأتها حتى
 من: حيث في حر حرء من أحرء حياته؛ لأن البر قبل ذلك مرجو. وإن حنف
 بأسه عدل سطاخ: فيند على استطاعة لصحة دون القدرة. وفيه في إمام
 الصغير. قال: إذا مخرص. وم تنعه السطاخ. وم نحن أمر لا قدر على إياه.
 فم بأن: حيث. وإن على استطاعة القضاء: دس مما بينه وبين الله تعالى؛ وهذا
 لأن حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل، ويطلق الاسم على سلامة الآلات،
 وصحة الأسباب في المتعارف، فعند الإطلاق ينصرف إليه، وتصح نية الأول ديانة؛
 لأنه نوي حقيقة كلامه، ثم قيل: يصح قضاء أيضاً؛ لما بينا، وقيل: لا يصح؛ لأنه
 خلاف الظاهر. قال: ومن حنف لا يخرج أمر أنه لا يادد، فأد ها مرة، فحر حنف.
 ثم حرحت مرة أخرى عبر إليه: حيث، ولا بد من الإد في كل خروج؛
 لأن المستثنى خروج مقرون بالإذن، وما وراءه داخل في الحظر العام، ولو نوى
 الإذن مرة: يُصدقُ ديانة، لا قضاء؛ لأنه محتملُ كلامه، لكنه خلاف الظاهر.

قال أي القدوري في "مختصره". (الساية) دون القدرة اعلم أن الاستطاعة تطلق على معيين: أحدهما:
 صحة الأسباب والآلات، والثاني: القدرة الحقيقية وهي نوع على حدة يترتب عليها الفعل عند إرادته
 إرادة حارمة يخلقه الله تعالى عند الفعل، لا قبله عدداً. [العبارة ٤ ٣٨٩] استطاعة القضاء أي استطاعة
 القضاء والقدر التي تقارن الفعل عند أهل السنة، وسميت استطاعة القضاء؛ لأن الفعل يوحد بإيجاد الله تعالى،
 وقضائه وقدرته، فإذا قضى بوجود الفعل أوجد قدرة العبد مع ذلك الفعل، ولو لم يوجد ذلك الفعل لم يوجد
 القدرة، لأنها حلت لأجل ذلك الفعل الذي قضى عليه بالوجود. [الساية ٢١٣/٨]
 لما سأ أراد قوله: لأنه نوي حقيقة كلامه. (الساية) خلاف الظاهر لما بينا أن الأول هو المتعارف، وفيه
 تخفيف على نفسه. (العبارة) مقرون بالإذن لأن لاء للإلصاق، فيقتضي مصقاً، ومصقاً به. (الساية)
 خلاف الظاهر: لكونه مخالفاً لمقتضى الباء. (البنية)

وَوَيْ قَالَ: **إِلَّا أَنْ آذَنَ لَكَ**، فَأَذَنَ هَا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَحَرَجْتَ، ثُمَّ خَرَجْتَ بَعْدَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ: **لَمْ يَحْتَ**؛ **لَأَنَّ هَذِهِ كَلِمَةُ غَايَةٍ**، فَيَنْتَهِي اليمين به، ^{بإذنه} كما إذا قال: **حَتَّى آذَنَ لَكَ**، وَوَيْ أَرَادَتْ امْرَأَةُ اخْرُوجْ، فَقَالَ: **إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتَ طَائِفٌ**، فَحَسِبْتَ تَمَّ حَرَجْتَ: **لَمْ يَحْتَ**، وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَادَ رَجُلٌ ضَرْبَ عَبْدِهِ، فَقَالَ لَهُ آخَرٌ: إِنْ ضَرَبْتَهُ فَعَبْدِي حَرٌّ، فَتَرَكَهُ ثُمَّ ضَرَبَهُ، وَهَذِهِ تَسْمَى ^{اليمين} **يَمِينُ فَوْرٍ**، وَتَقْرَأُ أَبُو حَنِيفَةَ **يَمِينُ** بِظَاهَرِهِ، وَوَجْهَهُ: أَنْ مَرَادَ الْمُتَكَلِّمِ الرَّدُّ عَنْ تِلْكَ الضَّرْبَةِ، وَالْخُرْجَةُ عَرَفًا، وَمَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَيْهِ. ^{العرف} وَوَيْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: احْسَبْ فَعَدَّ عُنْدِي، فَقَالَ: **إِنْ تَعَدَّيْتُ فَعَبْدِي حَرٌّ**، فَحَرَجَ، فَرَجَعَ إِلَى مَسْرُودِهِ، وَتَعَدَّى: **لَمْ يَحْتَ**؛ **لَأَنَّ** كَلَامَهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْجَوَابِ، فَيَنْطَبِقُ عَلَى السُّؤَالِ، فَيَنْصَرَفُ إِلَى الْعَدَاءِ الْمَدْعُو إِلَيْهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: **إِنْ تَعَدَّيْتُ الْيَوْمَ؛ لَأَنَّهُ زَادَ** ^{في الجواب}

لَا أَنْ هَذِهِ أَيُّ قَوْلِهِ: **إِلَّا أَنْ آذَنَ لَكَ**، (السَّايَةِ) **كَلِمَةُ عَدَبٍ**، أَيُّ كَلِمَةٍ تَعْبُدُ مَعْنَى الْعَايَةِ؛ لِأَنَّ "إِلَّا أَنْ" لَيْسَ مَوْضُوعًا هَا، بَلْ لِلْإِسْتِثْنَاءِ، وَتَعْدَرُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ صَدْرَ الْكَلَامِ لَيْسَ مِنْ حِسِّ الْإِذْنِ، حَتَّى يَسْتَتِي الْإِذْنُ مِنْهُ، فَيَجْعَلُ مَحَارًا عَنْ 'حَتَّى' الْمُنَاسَةِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ أَنَّ حُكْمَ مَا قَبْلَ الْعَايَةِ، مُخَالَفٌ لِمَا بَعْدَهَا، كَمَا أَنَّ حُكْمَ مَا قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ يُخَالِفُ حُكْمَ مَا بَعْدَهُ، [العَايَةُ ٣٩١، ٤ - ٣٩٢] **أَذَنَ لَكَ**، حَيْثُ تَرْتَفِعُ الْيَمِينُ بِالْإِذْنِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ غَايَةً فَتَرْتَفِعُ بِهِ الْيَمِينُ، (الْبَنَاءُ)

يَمِينُ فَوْرٍ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ فَارَتْ الْقَدَرُ إِذَا عُلَتْ، فَاسْتَعِيرَ لِسُرْعَةٍ، ثُمَّ سُمِّيَتْ بِهِ الْحَالَةُ الَّتِي لَا رَيْبَ فِيهَا وَلَا لَيْشَ، فَقِيلَ: حَاءُ فَلَانَ، وَحَرَجَ فَلَانٌ مِنْ فَوْرِهِ أَيُّ مِنْ سَاعَتِهِ، [العَايَةُ ٣٩٢/٤] **بِظَاهَرِهِ** أَيُّ بِاسْتِنَاطَةٍ، وَكَانَ النَّاسُ قَبْلَهُ يَعْلَمُونَ الْيَمِينَ عَنِ بَوْعِيٍّ: مُؤَبَّدَةٌ وَمَوْقُوتَةٌ لَفْظًا، ثُمَّ اسْتَسْطَأ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا الْبَوْعَ الثَّلَاثَ، وَهُوَ الْمَوْبِدُ مَضًى، وَالْمَوْقُوتُ مَعْنَى، [العَايَةُ ٣٩٢/٤] **تِلْكَ الضَّرْبَةُ** أَيُّ الَّتِي كَانَ اتِّهَمَ هَا،

لَمْ يَحْتَ وَلَا يَعْتَقُ عِنْدَهُ، **تَعَدَّيْتُ الْيَوْمَ** أَيُّ تَعَدَّى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ حَيْثُ، **لَأَنَّهُ زَادَ** ^{إِلَاح} فَلَا يَصْرَفُ كَلَامُهُ إِلَى الْعَدَاءِ الْمَدْعُو إِلَيْهِ، فَلَا يَتَقَيَّدُ بِمِثْلِهِ بِذَلِكَ، فَلَا يَجْعَلُ فِي كَلَامِهِ نَائِيًا عَلَى سُؤَالِ الرَّجُلِ فَيَجْعَلُ مُتَدَنًّا فِي الْكَلَامِ مُحْتَرِّراً عَنِ الْإِعَاءِ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا [السَّايَةُ ٢١٦/٨]

على حرف الجواب، فيجعل مبتدئاً. **من حلف لا يركب دابة فلان**. **من كذب** عند
 مادون له **مسون**، أو غير **مسون**. **لم يحث** عند أبي حنيفة **ع** إلا أنه إذا كان عليه دين
 مستغرق: لا يحث، وإن نوى؛ لأنه لا ملك للمولى فيه عنده، وإن كان الدين غير
 مستغرق، أو لم يكن عليه دين: لا يحث ما لم ينو؛ لأن الملك فيه للمولى لكنه يضاف
 إلى العبد عرفاً، وكذا شرعاً، قال **ع**. "من باع عبداً وله مال فهو للبائع" الحديث،
 فتختل الإضافة إلى المولى، فلا بد من النية. وقال أبو يوسف **ع**: في الوجه كلها يحث
 إذا نواه؛ لاختلال الإضافة، وقال محمد **ع**: يحث، وإن لم ينو؛ لاعتبار حقيقة الملك؛
 يعني **نمو**
 إذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما.

لم يحث وهذا إذا لم ينو، فأما إذا نوى ركوب دابة العبد، فيحث إلا أنه إذا كان يلح. (العناية)
للمولى قد أي فيما ملكه العبد المدين عند أبي حنيفة حتى لو أعتق عبد عبده لا يعتق. (العناية)
لم ينو فإذا نواه حث. (الساية) **للمولى** أي في ما يملكه العبد. **عرفاً** حيث يقال: دابة عبد فلان،
 ولا يقال: دابة فلان. (العناية) **في الوجه كلها** وهي ما إذا لم يكن عليه دين، أو كان عليه دين غير
 مستغرق، أو دين مستغرق. (العناية) **لاحتلال الإضافة** يعني أن دين العبد، وإن كان لا يمنع وقوع
 الحث للمولى عنده إلا أنه يضاف إلى العبد، فتختل الإضافة إلى المولى، فلا يدخل تحت مصطلح الإضافة
 إلا بالنية. [العناية ٣٩٣/٤] **يحث**: في الوجه كلها. (العناية)

* أخرجه الأئمة الستة. [صب الراية ٣٠٤/٤] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن الزهري عن سلم
 بن عبد الله عن أبيه **ع**. قال: سمعت رسول الله **ص** يقول: **من حلف على عبده فسد بيعه لا يبرأ**
منه حتى يرضى، **ومن حلف على نفسه فسد بيعه ما لم يرضى** [رقم: ٢٣٧٩، باب
 الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل]

باب اليمين في الأكل والشرب

قال: ^{القدوري} ومن حلف لا يأكل من هذه المحلة: فهو **على ثمرها**؛ لأنه أضاف اليمين إلى ما لا يؤكل، فينصرف إلى ما يخرج منه، وهو الثمر؛ لأنه سبب له، فيصلح مجازاً عنه، لكن الشرط أن لا يتغير بصنعة جديدة، حتى لا يحث بالبيذ والحل والدبس المطبوخ. وإن حلف لا يأكل من هذا الثمر، فصار رضا فأكده: لم تحت، وكذا إذا حلف لا يأكل من هذا الرطب، أو من هذا الدبس، فصار عمرًا، أو صار الدبس شيرازاً. ^(الرائب الخاتر) **محت**: لأن صفة البُسُورة والرطوبة داعية إلى اليمين، وكذا كونه لبناً، فيتقيد به، ولأن اللبن مأكول، فلا ينصرف اليمين إلى ما يتخذ منه، بخلاف ما إذا حلف لا يكلم هذا الصبي، أو هذا الشاب، فكلّمه بعد ما شاخ؛ لأن هجران المسلم يمنع الكلام منه، ^{اليمين} **محت** عنه،

باب اليمين إلخ قد ذكرنا أن أول ما يحتاج إليه الإنسان المسكن، ثم الأكل والشرب، وهذا الباب لبیان اليمين عليهما. [العناية ٣٩٤/٤] **على ثمرها** يعني إذا كانت لها ثمرة، وأما إذا لم يكن، فاليمين تقع على ثمنها. [العناية] **فينصرف**: لأن الحقيقة إذا تعذرت، يصار إلى المجاز. [العناية] **فيصلح** بطريق إطلاق اسم السبب على المسبب. [الباية] **أن لا يتغير إلخ** لأن ما يصنع من ذلك الثمر ليس بثمر. [العناية] **بالسذ** الذي يعمل من ثمرها. [الباية] **والحل** الذي يفعل منه. [الباية] **والدبس المطبوخ** وقيد بالمطبوخ وإن كان الدبس لا يكون إلا مطبوخاً؛ احترازاً عما إذا أطلق اسم الدبس على ما يسيل من الرطب، كما ذكره في بعض المواضع من "الدخيرة" وغيره. [العناية ٣٩٥/٤] **وإن حلف إلخ** كلامه يشير إلى قاعدة: هي أن اليمين إذا انعقدت على عين بوصف يدعو ذلك الوصف إلى اليمين فيتقيد اليمين ببقاء ذلك الوصف، فينزل منزلة الاسم، ولذلك لا يحث. [العناية ٣٩٦/٤] **شيرازاً** وهو اللبن (الرائب الخاتر) يجعل في حرقة، ويعقد رأسها، ويعلق على وتد، ويتقاطر منه الماء الذي فيه جميعه، ويصير كالفالودج. [الباية ٢٢٠/٨] **إلى اليمين**. فلا ينصرف إلى ما يتخذ منه. [الباية]

فلا يعتبر الداعي داعياً في الشرع. **وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذَا الْحِمْلِ**، فأكل **عَدَا** ما صار كَسَا. **حَتَّى**: لأن صفة الصَّغَرِ في هذا ليست بداعيةً إلى اليمين، فإن الممتنع عنه ^{عن لحم} أكثر امتناعاً عن لحم الكبش. قال: **وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَسْرًا**، فأكل رَصًا. **لَمْ يَحْتَ**؛ لأنه ليس ببسر، **وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَصًا**، أو **حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَصًا**، ولا **بَسْرًا**، فأكل مُدَّتًا: **حَتَّى** عَدَا **أَيَّ** حِمْلِهِ **حَتَّى**. **وَقَالَا**: لا **يَحْتَ** في الرَصِ يعني: بالبسر المَذْنَبُ ولا في البسر بالرطب المَذْنَبُ؛ لأن الرطب المَذْنَبُ يسمى رطباً، والبسر المَذْنَبُ يسمى بَسْرًا، فصار كما إذا كان اليمين على الشراء. وله: أن الرطب المَذْنَبُ ما يكون في ذَنْبِهِ قَلِيلٌ بَسْرًا، والبسر المَذْنَبُ على عكسه، فيكون أَكْلُهُ أَكْلُ البسر والرطب، وكل واحد مقصود في الأكل، بخلاف الشراء؛ لأنه يصادف الجملة، فيتبع القليل فيه الكثير. **وَمَنْ حَلَفَ لَا يَشْرِي رَصًا**، فاشترى كَدَسَةً **بَسْرًا** فيها رطب: لا **حَتَّى**؛ لأن الشراء ^{شراء لكَدَسَةٍ} يصادف الجملة، والمغلوب تابع، **وَلَوْ كَانَتْ اليمين على الأكل حَتَّى**؛ لأن الأكل يصادفه شيئاً فشيئاً، فكان **كُلٌّ** منهما مقصوداً، وصار كما إذا حلف لا يشتري شعيراً، أو لا يأكله، فاشترى حنطة فيها حبات شعير، وأكلها: يَحْتَ في الأكل دون الشراء؛ **لَمَّا قَلْنَا**. قال: **وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حِمَاً**، فأكل **لَحْمَ** سميت: لا **يَحْتَ**، والقياس: أن يَحْتَ؛

هذا الحمل وهو ولد الضأن في السنة الأولى. (البنية) **حَتَّى** فلا يتقيد ليمين بحم الحمل. (البنية)

وَلَوْ كَانَتْ اليمين على بأن حلف لا يأكل رصاً، فأكله من كدسة بسر فيها رطب يَحْتَ. (البنية)

كل منهما أي من الرص والبسر. (البنية) **لَمَّا قَلْنَا** وهو أن الشراء يصادف الجملة، والأكل يصادفه شيئاً فشيئاً. (البنية) قال: أي محمد في "الجامع الصغير". (البنية)

لأنه يسمى لحماً في القرآن، وجه الاستحسان: أن التسمية مجازية؛ لأن اللحم منشؤه من الدم، ولا دم فيه؛ لسكونه في الماء. وإن أكل لحم حُرير، أو خمر إنسان: **يُحْت**؛ لأنه لحم حقيقي إلا أنه حرام، واليمين قد تعقد للمنع من الحرام. **وكذا إذا أكل كبدًا، أو كُرْتًا؛ لأنه لحم حقيقة،** فإن غوه من الدم، ويستعمل استعمال اللحم، وقيل: في عرفنا لا يُحْت؛ لأنه لا يُعَدُّ لحماً. **قال: ولو حلف لا يأكل، أو لا يشتري شحماً؛ لم يُحْت إلا في شحم البطل عند أبي حنيفة حشد.** وقالوا: **يُحْت في شحم الظهر أيضاً،** وهو اللحم السمين؛ لوجود خاصية الشحم فيه، وهو الذوب بالنار. وله: أنه لحم حقيقة، ألا ترى أنه ينشأ من الدم، ويستعمل استعماله، وتحصل به قوته، ولهذا يُحْت بأكله في اليمين على أكل اللحم، ولا يُحْت ببيعه في اليمين على بيع الشحم، وقيل: هذا بالعربية، فأما اسم يـ بالفارسية: لا يقع على شحم الظهر بحال. **ولو حلف لا يشتري، أو لا يأكل حمماً، أو شحماً، فاشترى ثيبه، أو أكلها: لم يُحْت؛ لأنه نوع ثالث؛ حتى لا يستعمل استعمال اللحوم والشحوم.**

لأنه أي لأن لحم السمك يسمى **لحم** قال الله تعالى: **«وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثٍ حِدَةٍ»**، ويرد منه لحم السمك بالفعل. (البداية) **أن التسمية لحم** أي تسمية لحم السمك. (الساية)، والأصل فيه: أن اللفظ يدناور أفراداً، وفي بعضها نوع قصور لا يدخل القاصر تحته، ولحم السمك فيه قصور؛ لأن اللحم من الالتحام والالتحام بالاشتداد، والاشتداد بالدم، والدم في السمك ضعيف. وقال المنصف: لا دم فيه، حمله عمرة المعدوم؛ لكونه يسكن الماء، فكان معنى اللحم قاصراً فيه، فلا يدخل تحت اللفظ المصق. [العبارة ٤ ٣٩٨] **لأنه: أي لأن كل واحد من الكبد والكُرش. (الساية) قال أي محمد في الجامع الصغير.** (الساية) **شحم الظهر:** وهو الذي يحاطه اللحم.

ومن حلف لا يأكل من هذه الخنطة: لم يحث. حتى يقضمها. ولم يأكل من حمها:
 م حث عند أي حيفة حم. ولا: لم يأكل من حمها حث. قصد: لأنه مفهوم منه عرفاً.
 ولأبي حنيفة حم: أن له حقيقة مستعملة، فإنها وتقلي تُغلى، وتؤكل قضمًا، وهي
 قاضية على المجاز المتعارف على ما هو الأصل عنده، ولو قضمها حث عندهما. هو
 الصحيح؛ لعموم المجاز، كما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان، وإليه الإشارة بقوله:
 في الخبز حث أيضاً. قال: ولم يحث لا يأكل من حمها. فأكلم من حمها حم. لا
 لأن عينه غير مأكول، فانصرف إلى ما يتخذ منه، ولو استنفه كما هو لا حث. هو
 الصحيح؛ لتعين المجاز مراداً. ولم يحث لا يأكل من حمها حم. على ما عدهم من مفسر
 أئمة حمراء. وذلك خبز الخنطة والشعير؛ لأنه هو المعتاد في غالب البلدان. م حث
 من حمها نقائص: لا حث؛ لأنه لا يسمى خبزاً مطلقاً إلا إذا نواه؛ لأنه محتمل كلامه.

من هذه الخنطة وإما وضع أسنان في الحطة المعينة؛ لأنه إذا عقد يمينه على أكل حطة، لا يعيها يعني
 أن يكون الخواب على قول أبي حنيفة. كالخواب عندهما. [العناية ٤٠١/٤] ينقصها القضم: الأكل
 بأطراف الأسنان. (الساية) له أي لقوله لا يأكل من هذه الحطة. (الساية) وهي أي الحقيقة المستعملة
 حاكمة على إلخ. (الساية) عده أي عند أي حيفة. (الساية) هو الصحيح احترازه عن رواية
 أخرى عنهما، وهي أنه إذا أكل غير حطة لا يحث. (الساية) لا يضع المراد ما وضع الدخول.
 دار فلان يحث إذا دخلها حافياً، أو راكباً. (الساية) والله أي وإلى عمومه بخار. (الساية)
 غير مأكول فكانت الحقيقة متعذرة. (العناية) ولو استنفه أي أكله من غير مضغ. (العناية)
 هو الصحيح إما قال: هو الصحيح؛ احترازاً عن قول بعض مشايخنا: إنه يحث؛ لأنه أكل الدقيق حقيقة،
 والعرف وإن اعتبر، فالحقيقة لا تسقط به؛ وهذا لأن عين الدقيق مأكول. والأصح: أنه لا يحث؛ لأن هذه الحقيقة
 مهجورة، ولما انصرف اليمين إلى ما يتخذ منه للعرف سقط اعتبار الحقيقة، كمن قال لأخنية: إن بكحتك،
 فعدي حر، فرى بها، لم يحث؛ لأن يمينه لما انصرف إلى العقد لم يتناول حقيقة الوعد. [العناية ٤٠٣/٤]

وكذا إذا أكل خبر الأرز بالعراق لم يحنث؛ لأنه غير معتاد عندهم، حتى لو كان بطبرستان، أو في بلدة طعائمهم ذلك: يحنث. ولو حلف لا يأكل الشواء: فهو على اللحم دون المادخان والخزر؛ لأنه يراد به اللحم المشوي عند الإطلاق، إلا أن ينوي ما يشوى من بيض، أو غيره لمكان الحقيقة، وإن حلف لا يأكل الطبخ: فهو على ما يطبخ من اللحم، وهذا استحسان؛ اعتباراً للعرف؛ وهذا لأن التعميم متعذر، فيصرف إلى خاص هو متعارف، وهو اللحم المطبوخ بالماء، إلا إذ نوى غير ذلك؛ لأن فيه تشديداً، وإن أكل من مرقه: يحنث؛ لما فيه من أجزاء اللحم، ولأنه يسمى طيخاً. ومن حلف لا يأكل الرؤوس، فميمه على ما يكبس في التانير. ويبيع في المصر. ويقال: يكبس. وفي "الحامع الصغير": ولو حلف لا يأكل رأساً، فهو على رؤوس البقر والغنم عند أبي حنيفة رحمته الله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: على الغنم خاصة، وهذا اختلاف عصر

عندهم: أي عند أهل العراق. (البناية) بطبرستان. هي آمل وولايتها، وقيل: أصها ترستان؛ لأن أهلها يحاربون بالتبر، وهو الفأس، فعربوه إلى صيرستان. [العناية ٤٠٣/٤] متعذر. لأن الدواء المسهل مطبوخ، ونحن نعلم بيقين أنه لم يرد ذلك. (العناية) المطبوح بالماء: قانوا: قيد بقوله: بالماء؛ لأن القلية اليابسة لا تسمى مطبوخاً، فلا يحنث بأكنها. (العناية) لأن فيه تشديداً: أي على نفسه، وقد نوى حقيقة كلامه. (البناية) من مرقه: أي من مرق اللحم المطبوخ بالماء. (البناية) أجزاء اللحم وهي ما يدوب منه. (البناية)

ولأنه أي ولأن مرق اللحم المطبوخ. (البناية) يكبس في التانير. أي يطعم به التنور يعني يدخل فيه، من كبس الرجل رأسه في جيب قميصه، إذا أدخله فيه. (العناية) ويبيع في المصر. [في الأسواق] لأن رأس الخرد حقيقة، ويسمى بمراد، فيصرف إلى الحجار المتعارف. (العناية) ويقال: يكبس: بالنون بدل الباء على صيغة المبني لمفاعل من كنس الظني في الكناس. إذا دخل فيه، والأول هو الصحيح. [العناية ٢٣٢/٤]

اختلاف عصر إلخ: لا اختلاف حجة وبرهان. (البناية)

وزمان كان العرف في زمنه فيهما، وفي زمنهما في الغنم خاصة، وفي زماننا يفتى على حسب العادة، كما هو المذكور في "المختصر"^{مختصر فقهاء} قال: ومن حلف لا يأكل فاكهة، فكل عنب، أو زمانا، أو رطب، أو قدة، أو خيار، أو حنظل، أو كس ترحا، أو صبحا، أو مسمسا: حنظل، وهذا عنب أبي حنيفة يحنث، وقال أبو يوسف وحماد رحمهما: حنث في العنب والرطب والرمال أيضا. والأصل: أن الفاكهة اسم لما يُتفكَّ به قبل الطعام وبعده أي يتنعم به زيادة على المعتاد، والرطب واليابس فيه سواء بعد أن يكون التفكه به معتاداً، حتى لا يحنث بياض البطيخ، وهذا المعنى موجود في التفاح وأخواته، فيحنث بها، وغيره موجود في القثاء والخيار؛ لأنهما من البقول بيعاً وأكلاً، فلا يحنث بهما. وأما العنب والرطب والرمال، فهما يقولان: إن معنى التفكه موجود فيها، فإنها أعزُّ الفواكه، والتنعم بها يفوق التنعم بغيرها. وأبو حنيفة رحمه يقول: إن هذه الأشياء مما يتغذى بها، ويتداوى بها، فأوجب قصوراً في معنى التفكه للاستعمال في حاجة البقاء، ولهذا كان الياض منها من التوابل،

فيهما فافتى بوقوع اليمين على رؤوسهما. (البناءة) في الغنم خاصة فافتى بوقوع اليمين عليها لا غير. (البناءة) قال أي محمد رحمه في الجامع الصغير. (البناءة) أيضا يعني لا في القثاء والخيار. (العناية) المعتاد أي على العدة الأصلي. (العناية) فيه أي في تفكه هذه الأشياء. (البناءة) سواء: يعني أن ما كان فاكهة، لا فرق فيه بين رطب وياض، وياض هذه الأشياء لا يعد فاكهة، فيجب أن يكون رطبها كذلك. (العناية) لا يحنث إلا به لا يعتاد يأسه فاكهة في عامة البلاد. (البناءة) وأخواته من السمرجل والإحاص والعنب. بيعا فإن باع البقول هو الذي يبيعها لا غير، وأما أكلاً فإنهما يوصعان على الموائد حيث يوضع البقاء والبصل. (العناية) فلا يحنث: فيما إذا حلف لا يأكل فاكهة. (البناءة) مما يتغذى: يعني العنب والرطب. (العناية) حاجة البقاء. يعني بقاء الإنسان وقوامه. (البناءة) ولهذا أي ولأجل الاستعمال في بقاء الإنسان. (البناءة)

أو من الأقوات. قال: ولو حلف لا يأتمد، فكأن شيء اصطبع به فهو إدام، والتواء ليس
 لا يأكل به. ^{كحل وأريت} **يادام، والملح إدام،** وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حجة. وقال محمد ^{رحمه}: كل ما يؤكل
 مع خبز عسا، فهو إدام، وهو رواية عن أبي يوسف ^{رحمه}: لأن الإدام من المؤادمة، وهي
 الموافقة، وكل ما يؤكل مع الخبز موافق له كاللحم والبيض ونحوه. ولهما: أن الإدام ما يؤكل
 تبعاً، والتبعية في الاختلاط حقيقة؛ ليكون قائماً به، وفي أن لا يؤكل على الانفراد حكماً،
 وقام الموافقة في الامتزاج أيضاً، والحل وغيره من المائعات لا يؤكل وحدها، بل يشرب،
 والملح لا يؤكل بانفراده عادة، ولأنه يذوب، فيكون تبعاً، بخلاف اللحم، وما يضاهيه؛
 لأنه يؤكل وحده إلا أن ينويه؛ لما فيه من التشديد، والعنب والبطيخ ليسا **يادام**

قال: أي محمد. * في الجامع الصغير. (البنية) **اصطبع**. على بناء المفعول، كذا كان مقيداً بخط الثقات، وهو
 اقتبس من الصنع، ويقال: اصطبع بالحل، وفي الحل. [العناية ٤/٤٠٥] ليس **يادام** لأنه يؤكل وحده. (البنية)
والمح إدام لأنه يؤكل مع الخبز. (البنية) **كل ما يؤكل إلخ**. وحاصل ذلك على ثلاثة أوجه: ما يصطبع
 به فهو إدام بالاتفاق، والبطيخ والعنب والتمر، وأمثالها مما يؤكل وحده غالباً ليس **يادام** بالاتفاق، وفي
 البيض واللحم واجبن اختلاف، جعلها محمد إداماً، خلافاً لهما. [العناية ٤/٤٠٦]
ما يؤكل. أي في العرف والعادة. **والتبعية إلخ**: يعني أن التبعية على نوعين: حقيقية؛ وذلك في الاختلاط؛
 تكون قائمة به، وحكمية؛ وهي أن لا تؤكل على الانفراد، واللحم لا يختلط، فلا يكون تبعاً حقيقة، ويؤكل
 مفرداً، فلا يكون تبعاً حكماً، فلا يكون إداماً. (العناية) **حقيقة**. بأن يصير مع الخبز كشيء واحد فيتبعه، ويقوم
 به. (البنية) **وقام الموافقة إلخ**. جواب عن قوله: لأن الإدام من المؤادمة يعني سلمناه، ولكن المؤادمة التامة الكاملة
 في الامتزاج أيضاً ولم توجد في هذه الأشياء إلا أن ينويه؛ لما فيه من التشديد. [العناية ٤/٤٠٦]
وما يضاهيه مثل الجبن والبيض، فإنها ليست **يادام**. (البنية) **لأنه** أي لأن اللحم وما يضاهيه. (البنية)
ليس يادام: يعني بالاتفاق لما ذكرنا هو الصحيح، كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي، وقال بعض مشايخنا:
 إنه على هذا الاختلاف. [العناية ٤/٤٠٦]

هو الصحيح. وإذا حلف لا ينعدي: فالغداء الأكل من صومع الفجر إلى الظهر. والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل، لأن ما بعد الزوال يسمى عشاءً، ولهذا تسمى الظهر إحدى صلاتي العشاء في الحديث. والسحور من نصف الليل إلى صومع الفجر. لأنه مأخوذ من السحر، ويطلق على ما يقرب منه، ثم الغداء والعشاء ما يقصد به الشبع عادةً، وتعتبر عادة أهل كل بلدة في حقهم، ويشترط أن يكون أكثر من نصف الشبع. ومن قال: إن بسب، أو أكبت، أو شربت، فعدي حر، وقار. عنت سبنا دون شيء، لم يس في القضاء وغيره: لأن النية إنما تصح في الملفوظ، والثوب وما يضاويه غير مذكور تنصيماً، والمقتضى لا عموم له، فبغت نية التخصيص فيه. وإن قال: إن لبست ثوباً، أو آكبت صعداً، أو شربت شراباً: لم يدين في القضاء خاصة؛ لأنه نكرة في محل الشرط فتعم، فعملت نية التخصيص فيه،

فالغداء الأكل الخ قال في 'النهاية': هذا توسع في العبارة، ومعناه: أكل الغداء والعشاء والسحور على حذف المضاف؛ وذلك لأن الغداء اسم لطعام الغداة، لا اسم أكل. [العناية ٤/٤٠٧] السحر وهو الأخير من الليل إلى صومع الفجر. (البنية) وتعتبر عادة الخ يعني إن كانت خبزاً فخبز، وإن كانت حملاً فحم، وإن كانت لباً فبن، وفي 'الحيط': حتى لو كان الحلف مصرياً يقع على الخبز، فلو تغدى بغيره من الأرز والتمر واللبن لم يحنث، وإن كان بدوياً، فيتعدى بالتمر واللبن يحنث. [البنية ٨/٢٤٠] في حقهم حتى إن احضري إذا حلف على ترك الغداء، فشرب اللبن لم يحنث، والبدوي بخلافه؛ لأنه عداء في البادية. [العناية ٤/٤٠٨] ويشترط الخ لأن من أكل لقمة أو لقمتين يصح أن يقول: ما تعديت وما تعشيت. (العناية) وغيره يعني لا يصدق قضاء ولا ديانة. (البنية) لأن اليه الخ لتعيين بعض احتمالات اللفظ. (العناية) يضاويه مثل الطعام والشرب. (البنية) لم يدين الخ يعني لم يصدق في القضاء خاصة، ويصدق ديانة. (البنية) لأنه أي لأن ثوباً في إن لبست، وصعداً في إن أكبت، وشراباً في إن شربت. (البنية)

إلا أنه خلاف الظاهر، فلا يدين في القضاء. قال: ^{قدوري} ومن حلف لا يشرب من دجلة، فشرّب منها بإناء: لم يحث، حتى يكرّع منها كرّعاً عند أي حبيقة ^{حجته}، وقالوا: إذا شرب منها بإناء يحث؛ لأنه المتعارف المفهوم. وله: أن كلمة "من" للتبعض، وحقيقته في الكرّع، وهي مستعملة، ولهذا يحث بالكرّع إجماعاً، فمنعت المصير إلى المجاز، وإن كان متعارفاً. وإن حلف لا يشرب من ماء دجلة، فشرّب منها بإناء: حث؛ لأنه بعد ^{الحقيقة} ^{احققه مستعملة} ^{دجلة} الاعتراف بقي منسوباً إليه، وهو الشرط، فصار كما إذا شرب من ماء نهر يأخذ من دجلة. ومن قال: إن لم أشرب ماء الذي في هذا الكور اليوم فامرأته صالقة، وليس في الكور ماء: لم يحث، فإن كان فيه ماء، فأريق قس الليل: لم يحث، وهذا عند أي حبيقة ^{دجلة} ومحمد ^{حجته}. وقال أبو يوسف ^{حجته}: يحث في دلت كله، يعني: إذا مضى اليوم، وعلى هذا الخلاف إذا كان اليمين بالله تعالى. وأصله: أن من شرط انعقاد اليمين،

خلاف الظاهر: إذ الظاهر العموم. (الساية) في القضاء: لأن في التصديق فيه تحفيظاً له، فلا يصدق. (الساية) دجلة: وهو نهر بغداد. (الساية) كرّعاً والكرّع تناول الماء بالضم من موضعه من غير أن يأخذه بيده، يقال: كرّع الرجل في الماء إذا مدّ عنقه نحوه ليشرب منه. [الساية ٨ ٢٤٢ ٢٤٣] لأنه المتعارف المفهوم: أي اشرب بإناء من المفهوم من قوسهم: أهل فلان يشربون من دجلة: أهم يشربون من مائها. [العناية ٤١١/٤] وهي مستعملة: فلان الناس يكرعون من الأهوار والأودية. (العناية) وهو الشرط: أي شرط الحث في الشرب كون الماء مسبوفاً إلى دجلة، وإما في الإناء مسبوب إليها، فكان الشرط قائماً، فصار كما إذا شرب من نهر يأخذ من دجلة؛ لأن الشرط كون الماء من دجلة [البنية ٨/٢٤٤] لم يحث علم عدم الماء في الكور، أو لم يعلم. (العناية) فأريق. وفي نسخة: فأهريق. كله. أي فيما إذا كان فيه الماء، وفيما لم يكن. (العناية) إذا كان اليمين ^{الحج}: بأن قال: والله لأشربن الماء الذي في هذا الكور اليوم، وليس في الكور ماء، أو كان فيه ماء، فأهريق قس الليل لم يحث عندهما، خلافاً لأبي يوسف ^{حجته}. [البنية ٨/٢٤٥]

ابتداء في هذه الحالة. قال: ومن حلف ليصعد السماء أو يتدنّ هذا حجر ذهبا: ^{القدوري} يعتقد فيه، وحيث عتقها، وقال زفر ^{حيث}: لا تعتقد؛ لأنه مستحيل عادة، فأشبهه المستحيل حقيقة، فلا يعتد ^{اليمين}. ولنا: أن البر متصور حقيقة؛ لأن الصعود إلى السماء ممكن حقيقة، ألا ترى أن الملائكة يصعدون السماء، وكذا تحوّل الحجر ذهباً بتحويل الله تعالى، وإذا كان متصوراً يعتد اليمين موجباً ^{للتصور} لخلفه، ثم يحنث بحكم العجز الثابت عادة، كما إذا مات الحالف، فإنه يحنث مع احتمال إعادة الحياة، بخلاف مسألة الكوز؛ لأن شرب الماء الذي في الكوز وقت الحلف، ولا ماء فيه لا يتصور، فلم يعتد ^{اليمين}.

هذه الحالة أي حالة عدم الماء في الكوز. لأنه أي الصعود والقلب. وإذا كان الح ^{الح} إما كان كذلك؛ لأن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى، وإيجاب الله تعالى يعتمد التصور دون القدرة فيما له حلف، ألا ترى أن الصوم واجب على الشيخ العالي، ولم تكن له قدرة لمكان التصور والحلف، وكذلك ههنا حيث عقيب وجوب البر، فوجبت الكفارة للعجز الثابت عادة، كما وحيث العدية هناك عقيب وجوب الصوم. [العاية ٤/٤١٦]

باب اليمين في الكلام

قال: ومن حلف لا يكتم فلانا، فكتمه وهو حيث يسمع إلا أنه نائم: حيث؟
لأنه قد كتمه، ووصل إلى سمعه، لكنه لم يفهم لنومه، فصار كما إذا ناداه، وهو
بحيث يسمع، لكنه لم يفهم لتغافله، وفي بعض روايات "المبسوط" شرط أن يوقظه،
وعليه عامة مشايخنا؛ لأنه إذا لم يتنبه كان كما إذا ناداه من بعيد، وهو بحيث لا يسمع
صوته. **و** من حلف لا يكتمه إلا بإدبه، فأذن له، **و** لم يعلم بالإذن حتى كتمه حيث؟
لأن الإذن مشتق من الأذان الذي هو الإعلام، أو من الوقوع في الإذن، وكل ذلك
لا يتحقق إلا بالسماع. وقال أبو يوسف: لا يحنث؛ لأن الإذن هو الإطلاق، وأنه
يتم بالإذن كالرضا، قلنا: الرضا من أعمال القلب، ولا كذلك الإذن على ما مر.

يتم بالراضي

باب الح لما ذكر بيان أيمان السكي، والدخول، والخروج، والأكل، والشرب للمعنى الذي ذكرنا، شرع
في بيان الفعل الجامع الذي يستتبع الأبواب المتفرقة، وهو الكلام؛ إذ اليمين في العتق، والمطلق، والبيع،
والشراء، واليمين في الحج، والصلاة، والصوم من أنواع الكلام، فذكر الحسن مقدم على
ذكر اسوع، (العناية) **ووصل إلح** نقل صاحب النهاية عن شيخ الإسلام أن اتكليم عبارة عن إسماع
كلامه، كما في تكليم نفسه، فإنه عبارة عن إسماع نفسه، إلا أن إسماع الغير أمر باطل لا يوقف عليه،
فأقيم السبب المؤدي إليه مقامه، وهو أن يكون حيث لو أصعق إليه أذنه، ولم يكن به مانع من السماع
لسمع، ودار الحكم معه، وسقط اعتبار حقيقة الإسماع. [العناية ٤/٤١٧]

وعليه أي على شرط الإيقاظ. (الساية) **وكل ذلك**: أي الإذن من الأذن أو من الوقوع في الإذن. (الساية)
هو الإطلاق. أي الإحارة والإباحة. **كالرضا** يعني أنه إذا حلف لا يكتمه إلا برضاه، فرضي بخلو
عليه بالاستثناء، ولم يعلم بالخائف، فكتمه لا يحنث؛ لما أن الرضا يتم بالراضي، فكذلك الإذن يتم
بالأذن. [العناية ٤/٤١٩] **على ما مر** أنه إما من الأذن الذي هو الإعلام، أو من الوقوع في الأذن،
وذلك يقتضي السماع، ولم يوجد. (العناية)

قال: وإن حلف لا يكتمه شهراً فهو من حين حلف؛ لأنه لو لم يذكر الشهر لتأبّد اليمين، وذكر الشهر لإخراج ما وراءه، فبقي الذي يلي يمينه داخلاً عملاً^{في يمين} بدلالة حاله، بخلاف ما إذا قال: والله لأصومن شهراً؛ لأنه لو لم يذكر الشهر لم تتأبّد اليمين، فكان ذكره لتقدير الصوم به، وأنه منكر، فالتعين إليه. وإن حلف لا يتكلم، فقرأ القرآن في صلاته: لا يحث، وإن قرأ في غير صلاته: حث. وعلى هذا التسبيح والتهليل والتكبير، وفي القياس يحث فيهما، وهو قول الشافعي^{إلى الحلف}؛ لأنه كلام حقيقة. ولنا: أنه في الصلاة ليس بكلام عرفاً ولا شرعاً، قال **علاء**: "إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس"،* وقيل في عرفنا لا يحث في غير الصلاة أيضاً؛ لأنه لا يسمى متكلماً، بل قارئاً ومسبّحاً. ولو قال: يوم أكتم فلاناً، فامرأته طالق.

قال أي محمد - في "الجامع الصغير". (الساية) بدلالة حاله وهي العبط الذي لحقه في الحال. (العناية) **إلخ** فإنه لا يتعين الشهر من حين حلف، بل له أن يعين. لا تتأبّد اليمين إما لأنه بكرة في سياق الإثبات، وإما لأن الصوم غير صالح للتأيد لتخلل الأوقات التي لا تصح أن تكون محلاً للصوم. [العناية ٤٢٠/٤] وعلى هذا التسبيح **إلخ** يعني إذا حلف لا يتكلم، فقال: سبحان الله، أو قال: لا إله إلا الله، أو قال: الله أكبر، فإن كان في الصلاة لا يحث، وإن كان خارج الصلاة يحث. (الساية) فيهما: أي في الصلاة وخارجها. (الساية) ليس بكلام **إلخ** فإن موجود في الصلاة لا يسمى كلاماً عرفاً. [الساية ٢٥٢/٨]

* تقدم في باب ما يفسد الصلاة. [نصب الرأية ٣٠٤/٣] رواه مسلم في "صحيحه" عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أمياه ما شأنكم؟ تنظرون إليّ، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم. فلما رأيتهم يصمتونني، لكى سكنت، فلما صلى رسول الله ﷺ، فبأي هو وأمي، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما قهرني ولا ضربني ولا شتمني، قال: إن هذه صلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس، إن هم تسبحوا. [رقم: ٥٣٧، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته]

إما إضافة ملك، أو إضافة نسبة، ولم يوجد، فلا يحنث. قال **عبد الله بن مسعود** عنه الحديث هذا في إضافة الملك بالاتفاق، وفي إضافة النسبة عند محمد **سنة** يحنث كالمراة والصديق. قال في "الزيادات": لأن هذه الإضافة للتعريف؛ لأن المراة والصديق مقصودان بالهجران، (بإضافة النسبة) فلا يشترط دوامها، فيتعلق الحكم بعينه، كما في الإشارة. ووجه ما ذكره هنا، وهو رواية "الجامع الصغير": أنه يحتمل أن يكون غرضه هجرانه؛ لأجل المضاف إليه، ولهذا لم يعينه، فلا يحنث بعد زوال الإضافة بالشك. وإن كانت **تمسك** عنى **عبد الله بن مسعود** أن قال: **عبد الله بن مسعود** أو مراد **عبد الله بن مسعود** أو صديق **عبد الله بن مسعود** لم يحنث في العبد. وحنث في المراة والصديق، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك، وهو محذور. وحنث في العبد أقصا، وهو قول زفر **سنة**. وإن حنف لا يدخل في **عبد الله بن مسعود** فاعتقها ثم دحنيها: فهم عنى هذا الاختلاف. وجه قول محمد وزفر **سنة** أن الإضافة للتعريف، والإشارة أبلغ منها فيه؛ لكونها قاطعة للشركة، بخلاف الإضافة، فاعتبرت الإشارة، ولغيت الإضافة،

إضافة ملك كما في المسألة الأولى. (الساية) إضافة نسبة كما في امرأة فلان، وصديق فلان. مقصودان. أي لثاقمها لا لأجل المضاف إليه. (العناية) فلا يشترط دوامها أي دوام إضافة المراة إلى الزوج، وإضافة الصديق إلى فلان؛ لأن ما كان للتعريف لا يشترط دوامه للاستعانة به بعد التعريف. [العناية ٢٥٧/٤] بعينه أي يعين كل واحد منهما. (العناية) كما في الإشارة بأن قال: لا أكلم صديق فلان هدا، أو روجة فلان هذه. (العناية) يحتمل أن يكون ويحتمل أن لا يكون. (العناية)

هجرانه. أي كل واحد من المراة والصديق. (العناية) في العبد بعد زوال الإضافة. (العناية) هذا الاختلاف أي عند محمد **سنة** يحنث في الدار أشار إليها إذا بيعت، ثم وجد الدحول كما في العبد المشار إليه إذا بيع، ثم كلمه، وعندهما لا يحنث. (الساية) منها أي من الإضافة التي للتعريف. (الساية) قاطعه للشركة لكونها بمنزلة وضع اليد عليه، بخلاف الإضافة؛ لحواز أن يكون لفلان عبدا. (البياضة)

وصار كالصديق والمرأة. ولهما: أن الداعي إلى اليمين معنى في المضاف إليه؛ لأن هذه الأعيان لا تُهَجَرُ، ولا تعادي لذواتها، وكذا العبد لسقوط منزلته، بل المعنى في ملاكها، فتقيد اليمين بحال قيام الملك، بخلاف ما إذا كانت الإضافة نسبةً كالصديق والمرأة؛ لأنه يعادي لذاته، فكانت الإضافة للتعريف، والداعي لمعنى في المضاف إليه غير ظاهر؛ لعدم التعيين، بخلاف ما تقدم. قال: **وإن حنف لا يكتم صاحب هذا الصنسان** **فماعه. ثم كسبه: حب؛** لأن هذه الإضافة لا يحتمل إلا التعريف؛ لأن الإنسان لا يعادي لمعنى في الطيلسان، فصار كما إذا أشار إليه. **ومن حنف لا يكتم هذا الصنسان، فكسبه وف. صار سحاً: حب؛** لأن الحكم تعلق بالمشار إليه؛ إذ الضمة في الحاضر لغو، وهذه الصفة ليست بداعية إلى اليمين على ما مر من قبل.

صار أي العبد المشار إليه. (الساية) والمرأة. فيكون فيه الحث أيضاً. أن الداعي إلى الح. وتقريره: لا سلم أن الإضافة للتعريف، بل ليس أن الداعي إلى اليمين معنى في المضاف إليه؛ لأن (العناية) الإعيان أي مدار والدته، وثوب. (عناية) ملاكها أي يعادي ويهجر هذه الأشياء لأجل معنى في ملاكها. (الساية) فتقيد اليمين لقيام المعنى الداعي إذ ذلك. (العناية) لعدم التعيين أي لعدم تعيين المضاف إليه للهجر. لكون المضاف أيضاً صاحباً بذلك، وإذا كانت للتعريف لم يشترط دوماً ما ذكرنا. (العناية) **بخلاف ما تقدم** يعني إضافة المثلث لتعيين المضاف إليه بذلك. [لعناية ٤ ٢٦٠] قال: أي محمد بن في الجامع الصغير. (الساية) إليه أي إلى صاحب الصنسان، فتعلقت اليمين به، وإن كتم المشتري لا يثبت. [الساية ٨ ٢٦٠] **وهذه الصفة إلح** جواب عما يقال: لو كانت الصفة في الحاضر معاً حث إذ حنف لا يأكل هذا الرطب، فأكد ما صار ثمراً. وتقريره: الصفة في الحاضر معاً إذ لم تكن داعية إلى اليمين، وهذه كدلت على ما مر من قبل يعني في أبواب اليمين في الأكل والشرب، خلاف الرطب، فإن صفتها داعية إلى اليمين. (العناية)

فصل

قال: ومن حنف لا يكسبه حيا، أو رما، أو الحين، أو الرما؛ فهو على ستة أشهر: لأن الحين قد يراد به الزمان القليل، وقد يراد به أربعون سنة، قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾، وقد يراد به ستة أشهر، قال الله تعالى: ﴿تَوَتَّى أْكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾، وهذا هو الوسط، فيصرف إليه؛ وهذا لأن اليسير لا يقصد بالمنع؛ لوجود الامتناع فيه عادة، والمؤبد لا يقصد به غالباً؛ لأنه بمنزلة الأبد، ولو سكت عنه يتأبد، فتعين ما ذكرناه، وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين، يقال: ما رأيتك منذ حين، ومنذ زمان بمعنى، وهذا إذا لم تكن له نية، أما إذا نوى شيئاً، فهو على ما نوى؛ لأنه نوى حقيقة كلامه. وكذلت بالهجر عندهما، وقال أبو حنيفة: الدهر لا أدرى ما هو؟

فصل لما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل من نوع الكلام متعلقاً بالأرمان سماه قصداً لا باباً. (العناية) حيا ولا ية له على شيء من الوقت. [العناية ٤٢٧/٤]

الزمان القليل. قال الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾، والمراد به: وقت الصلاة. (العناية) كل حين أي كل ستة أشهر، فمن وقت الطلع إلى وقت الرطب ستة أشهر، ومن وقت الرطب إلى وقت الطلع ستة أشهر، ومعناه: أنه ينتفع بها في كل وقت لا يقطع نفعها السنة. (العناية) وهذا أي الحين الذي معنى ستة أشهر. (الساية) اليد إذا لم تكن له نية. [العناية ٤٢٧/٤]

وهذا لأن اليسير الخ أي الانصراف إلى ستة أشهر؛ لأن اليسير لا يقصد بالمنع؛ لعدم الحاجة إلى اليمين في الامتناع عن الكلام في ساعة واحدة؛ لأنه يوجد فيها عادة بلا يمين، والمؤبد لا يقصد غالباً؛ لأنه بمنزلة الأبد؛ لأن من أراد ذلك يقول: أبداً في العرف، فلو كان مراده ذلك لم يذكر الحين، ولو سكت تأيد اليمين، فحيث ذكر لابد له من فائدة سوى المستفاد عند عدم ذكره، وإلا لا يكون لذكره فائدة، فتعين الأوسط. [العناية ٤٢٧/٤]

وهذا إذا الخ أي الحمل على ستة أشهر في قوله: لا يكلمه حيناً أو رماناً أو قالهما بالتعريف. [الساية ٢٦٣/٨]

عندهما أي أي يوسف ومحمد عليهما السلام يعني يقع على ستة أشهر؛ المكر والمعروف سواء. (العناية)

لأنه يدور عليها. وله: أنه جمعٌ مُعَرَّفٌ، فينصرف إلى أقصى ما يذكر بلفظ الجمع، وذلك عشرة، **وكـ حـ ب عـ د هـ في الجمع والسنين**، وعندهما: ينصرف إلى العمر؛ لأنه لا معهود دونه. **ومن في عـ د هـ حـ مـ يـ نـ مـ كـ ذـ رـ قـ فـ تـ جـ زـ حـ رـ وـ لـ هـ** كثيره عند أبي حنيفة **كـ عـ سـ رـ د هـ م** ^{مع جمع} لأنه أكثر ما يتناول اسم الأيام، وقالوا: سبعة أيام؛ لأن ما زاد عليها تكرر، وقيل: لو كان اليمين بالفارسية ينصرف إلى سبعة أيام؛ ^{أي السبعة} لأنه يذكر فيها بلفظ الفرد دون الجمع.

يدور عليها قيل: أي لأن الشهور تدور على اثني عشر، وكان القياس أن يقول: لأنها تدور عليه، ولكن أول المذكور في الأول، وبالإيراد في الثاني. [العناية ٤/٤٢٩] **عنده** أي عند أبي حنيفة. [الساية ٨/٢٦٧] **في الجمع والسنين** يعني إذا حلف لا يكلم الجمع يقع على عشر جمع. والسنين يعني وكذا الجواب في السنين، يعني إذا حلف لا يكلم السنين يقع على عشر سنين. [الساية ٨/٢٦٨] **لأنه أكثر إلح** أي أكثر ما ينطلق عليه اسم الأيام؛ لأن بعد ذلك لا يقال: أيام، بل يقال: أحد عشر يوماً، ومائة يوم، وألف يوم. (العناية) **اليمين بالفارسية**. يعني مثل أن يقول: अगर خدمت کھی مرا رورهای بسیار تو آرادی، إذا خدم سبعة أيام يسعى أن يعتق؛ لأن في لساننا يستعمل في جميع الأعداد لعظة رور، فلا يحىء ما قال أبو حنيفة في العربية: من انتهاء لفظ الجمع إلى عشرة. [العناية ٤/٤٣٢]

باب اليمين في العتق والطلاق

ومن قال لامرأته: إذا ولدت ولداً فأنت ضالقة، فولدت ولداً ميا صقت، وكذلك إذا قال لأمه: إذا ولدت ولداً، فأنت حرة؛ لأن الموجد مولود، فيكون ولداً حقيقة، ويسمى به في العرف، ويعتبر ولداً في الشرع، حتى تنقضي به العدة، والدم بعده نفاس، وأمه أم ولد له، فتحقق الشرط، وهو ولادة الولد. **وقال: إذا ولدت ولداً، فهو حر.** فولدت ولد مساً، ثم أحر حياً: عتق حتى ^{لا ميت} **ووجد عبداً في حقه**. **وقال: لا يعتق واحد منهما؛** لأن الشرط قد تحقق بولادة الميت على ما بينا ^{أي يصير} فتتحل اليمين لا إلى جزاء؛ لأن الميت ليس بمحل للحرية، وهي الجزاء. ولأي حنيفة **قال: أن** مطلق اسم الولد مقيد بوصف الحياة؛ لأنه قصد إثبات الحرية جزاءً، وهي قوة حكمية تظهر في دفع تسلط الغير. ولا تثبت في الميت، فيتقيد بوصف الحياة، فصار كما إذا **قال: إذا ولدت ولداً حياً، بخلاف جزاء الطلاق، وحرية الأم؛ لأنه لا يصلح مقيداً.** وإذا قال: أول عبد أشتريه فهو حر، فاشترى عبداً: عتق؛ لأن الأول اسم لفرد سابق،

باب اليمين إلح: قدم هذا الباب على غيره؛ لأن الحلف بهما أكثر وقوعاً، فكان معرفة أحكامه أهم من غيره. (العناية) **ولداً** فولدت ولد ميتاً، عتقت. (عبادة) **ما بينا** أشار به إلى قوة: لأن الموجد مولود إلح. [الساية ٨ ٢٧٠] **إلى حراً** كما هو قول لامرأته: إن دحيت الدار، فأنت طالق، فدحيت الدار بعد ما أبعد، وانقضت عدتها تحل اليمين، لا إلى حراً. [العناية ٤ ٤٣٣] **كما إذا قال إلح.** ولم يوجد الولد إلح في الولادة الأولى، ووجد الولادة الثانية، فإذا تحقق الشرط يتحقق الجزاء.

جزاء الطلاق. في قوله لامرأته: إن ولدت ولداً فأنت ضالقة، فولدت ولداً ميتاً يقع الطلاق. [الساية ٨ ٢٧٠] **لأنه** أي الجزء لا يصلح مقيداً لاستعائهما عن حياة لود؛ فممكن يكن شرط إلا ولادة الولد، وقد تحققت. [العناية ٤/٤٣٤] **لفرد سابق:** لا يشاركه غيره فيه. (البناية)

فإن اشترى عبدين معا، ثم أحر: **أ** يعتق واحد منهم؛ لانعدام التفرد في الأولين، والسبق في الثالث، فانعدمت الأولية. وإن قال: أول عبد أشتريه **وحده**، فهو حر، عتق الثالث؛ لأن يراد به التفرد في حالة الشراء؛ لأن "وحده" للحال **لغة**، والثالث سابق في هذا الوصف. وإن قال: أحر عبد أشتريه فهو حر، فاشترى عبداً ومات **أ** يعتق؛ لأن الآخر اسم لفرد لاحق، ولا سابق له، فلا يكون لاحقاً. ولو اشترى عبداً ثم عبداً، ثم مات: عتق الآخر؛ لأنه فرد لاحق، فاتصف بالآخرية، ويعتق يوم اشتراه عبد أي حنيقة **حنيقة**، حتى يُعسر من جميع المان، وقالوا: يعتق يوم مات، حتى يعتبر من الثالث؛ لأن الآخرية لا تثبت إلا بعدم شراء غيره بعده، وذلك يتحقق بالموت، فكان الشرط متحققاً عن الموت، فيقتصر عليه. ولأبي حنيفة **ب** أن الموت معرف **ب**، فأما اتصافه بالآخرية فمن وقت الشراء، فيثبت مستنداً، وعلى هذا الخلاف تعليق الطلقات الثلاث به،

وحده: أي حال كونه وحده في حالة الشراء. **لغة**: فيه نظر؛ لأن وحده حال من جهة الإعراب، لا من جهة الـ **لغة**. [الباية ٢٧١/٨] **هذا الوصف**: أي التوحد في الشراء. من **الثالث**: أي آخرية العبد المشتري. **وذلك** أي عدم شراء غيره. (الساية) **فيقتصر عليه**: أي فيقتصر العتق على زمان الموت، فيعتق قبيل الموت بلا فصل. (الباية) **أن الموت إلخ**: وتقريره: أنه لما اشترى الثاني بعد الأول تثبت صفة الآخرية فيه، لكن كانت بعرضية أن يرول بشراء غيره، فلا يحكم بعتقه ما لم يتيقن، فإذا مات ولم يشتر غيره، عرفنا بقرار صفة الآخرية عليه، فيعتق من ذلك الوقت. [العناية ٤٣٥/٤] **مستنداً**: إلى وقت كان آحرأ من وقت الشراء. [الساية ٢٧٢/٨] **تعليق إلخ** كما إذا قال: أحر امرأة أتزوجها فهي صالقة ثلاثاً، فتزوج امرأة، ثم امرأة، ثم مات عندهما، يقع الطلاق مقصوراً على الموت، حتى تستحق الميراث. وعند أبي حنيفة يقع مستنداً إلى وقت انتزوح، فلا تستحقه، وفائدة التقييد بالثلاث جاز أن يكون بيان الطلاق النائم، فإن لم يكن الروح فاراً، فترث المرأة عندهما. [العناية ٤٣٦/٤] **به**: أي بوصف الآخرية أو بلفظ الآخر. (البناية)

فصار نظير قوله: سقاه فأرواه. ولو اشترى أم ولد له لم يجزه، ومعنى هذه المسألة: أن يقول لأمة - قد استولدها بالنكاح - : إن اشتريتك فأنت حرة عن كفارة يميني، ثم اشتراها، فإنها تعتق لوجود الشرط، ولا يجزيه عن الكفارة؛ لأن حريتها مستحقة بالاستيلاء، فلا تضاف إلى اليمين من كل وجه، بخلاف ما إذا قال لقنن: إن اشتريتك فأنت حرة عن كفارة يمين، حيث يجزيه عنها إذا اشتراها؛ لأن حريتها غير مستحقة بجهة أخرى، فلم تحتل الإضافة إلى اليمين، وقد قارنته النية. ومن قال: إن تسريت^{القنن} حارية فهي حرة، فسرى حارية كانت في ملكه: عتقت؛ لأن اليمين انعقدت في حقها لمصادفتها الملك؛ وهذا لأن الجارية منكورة في هذا الشرط، فيتناول كل جارية على الانفراد. وإن اشترى حارية ففسرها لم يعتق هذه اليمين. خلافاً لزرر رحمه الله، فإنه يقول: التسري لا يصح إلا في الملك، فكان ذكره ذكر الملك، فصار كما إذا قال لأجنبية:

فصار الخ جواب عما يقال: عطف الإعناق على الشراء بالماء، وهو يقتضي التراضي برمان، فلا يكون بمسه. ووجهه: أن الفعل إذا عطف على فعل آخر بالماء، كان الثاني ثانياً بالأول في كلام العرب، يقال: صبره فأوجعه، وأطعمه فأشبعه، وسقاه فأرواه أي بذلك الفعل لا بعينه. (العناية) هذه المسألة. وهي من مسائل الجامع الصغير. (السياسة) إلى اليمين: والواجب باليمين ما يستحق حريته بها من كل وجه. [العناية ٤/٤٣٨] عنها: أي عن كفارة يمين. [البناء ٨/٢٧٥]

إن تسريت الخ: معنى تسريت: اتحدت سرية، وهي فعلية مسبوقة إلى السر، وهو الجماع، أو الإحصاء؛ لأن الإنسان يسره، وبما صُمت سيئه؛ لأن الأبية قد تعيرت في النسبة، كما قالوا في النسبة إلى الدهر. دهري بضم الدال للمعمر. (العناية) انعقدت في حقها. [أي في حق هذه الحارية]: وكل ما انعقد في حق اليمين إذا وجد الشرط فيه يترتب عليه الجراء. [العناية ٤/٤٣٩] وهذا: توضيح لانعقاد اليمين في حقها. (العناية) ذكر الملك: فكانه قال: إن وطأت مملوكة لي، فهي حرة.

إن طلقته فعبدي حر يصير الزوج مذكوراً. ولنا: أن الملك يصير مذكوراً ضرورة صحة التسري، وهو شرط، فيتقدر بقدره، فلا يظهر في حق صحة الجزاء، وهو الحرية، وفي مسألة الطلاق إنما يظهر في حق الشرط دون الجزاء، حتى لو قال لها: إن طلقته فأنت طالق ثلاثاً، فتزوجها وطلقها واحده: لا تطلق ثلاثاً، فهذه وزان مسألتنا. ومن قال: كل مسمى حر: على منتهى أولاده، فمبني على عسده: لوجود الإضافة المطلقة في هؤلاء؛ إذ الملك ثابت فيهم رقبة ويداً. لا على مكسبه لأن موبه: لأن الملك غير ثابت يداً، ولهذا لا يملك أكسابه، ولا يحل له وطء المكاتبه، بخلاف أم الولد والمديرة، فاحتلت الإضافة، فلا بد من النية. ومن قال لنسوة له: هذه طالق أو هذه، وهذه، طلقت الأخيرة، وله الخيار في الأوليين؛ لأن كلمة "أو" لإثبات أحد المذكورين،

الزوج مذكوراً لأن المصالح لا يصح بدو متعة الكاح، فكانه قال: إن كحنت، وطلقت فعبدي حر. [الساية ٨ ٢٧٧] أن الملك إلج تقريره: سيما أن ذكره ذكر الملك، ولكن بطريق الاقتضاء ضرورة صحة التسري لكونه شرطاً، وما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها. (العناية)

وهو الحرية لأنها ليست من لوازم الملك الثابت اقتضاء. [العناية ٤٤٠، ٤] وفي مسألة إلج جواب عن قوله: كما إذا قال لأحسية، وتقريره: ما ذكرت من المسألة المذكورة، الأمر فيه كذلك؛ لأنه ثبت فيها من الكاح ضرورة صحة الشرط الذي هو الطلاق، ولا يتعدى إلى صحة الجزاء من حيث إن في كل منهما ثبت شرط الشرط لصحة الشرط، ولا يتعدى إلى صحة الجزاء. (العناية)

لوجود الإضافة إلج يعني أن كل واحد من هؤلاء في الإضافة إلى نفسه بقوله: 'ي' كامل. (العناية) تات فيهم وإذا كان الملك كذلك دحوا تحت كلمة 'كل' فيعتقون. (العناية)

وطء المكاتبه: فكان المكاتب مملوكة من وجه دون وجه. [العناية ٤٤٢/٤]

وقد أدخلها بين الأوليين ثم عطف الثالثة على المطلقة؛ لأن العطف ^{بها} للمشاركة في الحكم، فيختص بمحله، فصار كما إذا قال: إحداكما طالق وهذه، وكذا إذا قال لعبيده: هذا حر أو هذا وهذا، عتق الأخير، وله الخيار في الأوليين؛ لما بينا.

فيختص محله أي يختص العطف بمحل الحكم، ومحل الحكم المصقة من إحدى الأوليين. فكان الثالثة طالقاً؛ لأن الواو تقتضي الاشتراك في الحكم، والحكم ها هو الطلاق. [الساية ٢٧٩/٨] **لما بينا:** من أن كلمة أو إلخ.

باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

من حيث لا شع، أو لا يسرى، أو لا يجر، فكل من فعل ذلك: **ح**ب.
لأن العقد **وُجِدَ** من العاقد، حتى كانت الحقوق **عليه**، ولهذا لو كان العاقد هو الحالف:
يبحث في يمينه، فلم يوجد ما هو الشرط، وهو العقد من الأمر، وإنما الثابت له حكم
العقد، **إلا أن ينوي ذلك**، لأن فيه تشديداً، أو يكون الحالف **د** سخط لا يتولى العقد
بنفسه؛ لأنه يمنع نفسه عما يعتاده. **من حلف لا يزوج، أو لا يفتن، أو لا يعم.**
فكل ذلك حب: لأن الوكيل في هذا سفير، ومُعَبَّر، وهذا لا يضيفه إلى نفسه،
بل إلى الأمر، **وحقوق العقد** ترجع إلى الأمر، لا إليه. **ولو قال: عسى أن لا أتكلم به،**

باب اليمين ح ولما كانت التصرفات في الأيمان في هذه الأشياء أكثر وقوعاً بالنسبة إلى اليمين في الحج
والصلاة والصوم، قدم هذا الباب على باب اليمين في الحج إلخ. (الباية) **وغير ذلك** أي من الطلاق
والعتاق والضرب، كما إذا قال: لا يطلق، ولا يعتق، ولا يضرب، فأمر غيره بذلك. [الباية ٢٨٠/٨]
الحقوق عليه مثل تسمية المبيع إذا كان بائعاً، وقضه إذا كان مشترياً. ولهذا أي ولكون عدم الحث عند
وجود العقد من غير الحالف. [الباية ٢٨١/٨] **إلا أن ينوي** استثناء متصل بقوله: فوكل من فعل ذلك
م يبحث أي إلا أن ينوي أن لا يأمر غيره أيضاً، فحيث يبحث. (العناية) **أو يكون الحالف ح** يعني إذا باشره
المأمور **ح**ب: لأن مقصوده من اليمين مع نفسه عما هو معتاده، ومعتاده الأمر بالغير، فيما أمر غيره، وفعل
المأمور **ح**ب، ومع ذلك لو فعله بنفسه **ح**ب أيضاً؛ لوجود البيع منه حقيقة. [العناية ٤٤٤، ٤]
لا يضيف أي لا يضيف الوكيل ما وكل فيه. (الباية) **بلى الأمر** أي بل يضيفه إلى الأمر وهو الموكل،
فصار كأن الموكل فعله بنفسه. [الباية ٢٨٢/٨] **وحقوق العقد** وهي وجوب المهر في التزوج، ووقوع
الطلاق، ووقوع العتاق. (الباية) **أن لا أتكلم به** أي بلفظ التزوج والتطليق والإعتاق. (الباية)

لم يدين في القصاص خاصة، وسنشير إلى المعنى في الفرق إن شاء الله تعالى. **ولو حلف**
لا يضرب عبده، أو لا يذبح شاته، فأمر غيره ففعل: يحث في يمينه؛ لأن المالك له
ولاية ضرب عبده، وذبح شاته، فيملك توليته غيره، ثم منفعة راجعة إلى الأمر، فيجعل
هو مباشراً؛ إذ لا حقوق له ترجع إلى المأمور، **ولو قال:** عيت أن لا أبى ذلك ^{الأمر}
^{الحالف المذكور} **حسي ذين في القصاص،** بخلاف ما تقدم من الطلاق وغيره. **ووجه الفرق:** أن الطلاق
ليس إلا تكليماً بكلام يُفْضَى إلى وقوع الطلاق عليها، والأمر بذلك مثل التكلم به،
واللفظ ينتظمها، فإذا نوى التكلم به، فقد نوى الخصوص في العام، فَيُذِنُ ديانة لا
قضاء. أما الذبح والضرب ففعل حسي يعرف بأثره، والنسبة إلى الأمر ^{بسيعة الفعل} بالتسبيب مجازاً،
فإذا نوى الفعل بنفسه، فقد نوى الحقيقة، فَيُصَدَّقُ ديانة وقضاء. ومن حلف لا يضرب
ولده، فأمر إنساناً، فضرره: لم يحث في يمينه؛ لأن منفعة ضرب الولد عائدة إليه،
^{حلف}

لم يدين أي لم يصدق في القصاص؛ لأنه خلاف الطاهر، وقيد بقوله خاصة: لأنه يصدق ديانة؛ لأنه نوى
شيئاً يحتمله اللفظ، فصحت النية. (الباية) **إلى المعنى** أراد به قوله في المتن: ووجه الفرق إلخ. (الباية)
له ولانه إلخ يلوح إلى أنه لو أمر غيره بضرب حر، وقد حلف على صرعه فصرعه المأمور لم يحث؛ لأنه لا ولاية
له عليه، فلا يعتبر أمره فيه. [العناية ٤/٤٤٥] **ذلك** أي صرب العبد أو ذبح الشاة. (الساية)
وعيره حيث لا يصدق في القضاء هناك. **ووجه الفرق إلخ** هو الفرق الموعود بقوله: سنشير، وحاصله: أنه
إذا نوى الخصوص في العموم يصدق ديانة لا قضاء؛ لأنه خلاف الظاهر، وفيه تخفيف عليه، وإذا نوى الحقيقة
المستعملة صدق قضاء وديانة، وإن كان في ذلك تخفيف عليه؛ لأن الكلام يصرف إلى حقيقته بغير نية، فإذا
وجدت النية، كان الصرف إليها أولى. [العناية ٤/٤٤٥] **بدلت** أي بالطلاق والعتاق والكاح. (الباية)
واللفظ يسطمها أي ينتظم التكلم بذلك، والأمر بذلك؛ لأن المأمور كارسول، ولسان الرسول كلسان
المرسل بالإجماع، فيكون النطق بلسانه كالنطق بنفسه. [البناية ٢٨٣/٨]

وهو التأدب والتشقق، فلم يُنسب فعله إلى الأمر، بخلاف الأمر بضرب العبد؛ لأن منفعة
الاستمرار بأمره، فيضاف الفعل إليه. ^{أي الأمر} ومن قول غيره: ^{أي الأمر} إن عتقتك هداً ثوباً، ومرة ضماً.
فدسّ الخوف عبه نونه في ثياب الخائف فاعده، ولم يعلم: لم يحت؛ لأن حرف اللام
دخل على البيع، فيقتضي اختصاصه به، وذلك بأن يفعله بأمره؛ إذ البيع يجري فيه النيابة
ولم توجد، بخلاف ما إذا قال: إن بعث ثوباً لك، حيث يحت إذا باع ثوباً مملوكاً له،
سواء كان بأمره أو بغير أمره، علم بذلك أو لم يعلم؛ لأن حرف اللام دخل على العين؛
لأنه أقرب إليه، فيقتضي الاختصاص به، وذلك بأن يكون مملوكاً له، ونظيره الصياغة
والخياطة، وكل ما يجري فيه النيابة، بخلاف الأكل والشرب، وضرب الغلام؛ لأنه
لا يحتمل النيابة، فلا يفترق الحكم فيه في الوجهين. ومن قال: هداً بعد حر إن بعته،
فسد على أنه لا خبر: عتق؛ لوجود الشرط، وهو البيع، والمملك فيه قائم، فينزل الجزاء.

والتشقق: يقن؛ ثققت الرمح فتشقق أي سويته فاستوى. (ساية) وذلك: أي الاختصاص بخوف عليه. (الساية)
يخري فيه الساية نحو الكناية وإهبة والصدقة. [الساية ٢٨٥/٨] وصرب الغلام والمراد بالعلام إما العبد؛ كما
ذكره في 'جامع الصغير' لقاصي حان، وإما الولد؛ كما ذكره في 'الفوائد الظهيرية'، وهذا هو الصواب؛ لأن صرب
العبد يحتمل النيابة، وهذا لو حلف لا يضرب عبه، فأمر غيره بضربه حث؛ لأن المنفعة تعود إليه. [العناية ٤٤٦/٤]
لأنه أي لأن كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة. (الساية) لا يحتمل النيابة بل يحت إذا فعله، سواء كان
بأمره، أو بغير أمره؛ لأن الفعل إذا لم يحتمل النيابة، يكر انتقاله إلى غير الفاعل، فيكون الأمر وعدمه
سواء، فتعين أن يكون اللام لاختصاص العين؛ صواباً للكلام عن الإلقاء [العناية ٤٤٦/٤]
فلا يفترق الحكم أي لا يفترق حكم الحث فيما لا يجري فيه النيابة كالأكل والشرب وصرب الغلام
في الوجهين يعني إذا قدم اللام أو أخر. [الساية ٢٨٦/٨] عتق: وإذا كان البيع نائلاً لا يعتق لرواى العبد
عن مملكه بعد اسيع. والمملك فيه قائم: لأن خياره يجمع حروح المبيع عن مملكه بالاتفاق. [العناية ٤٤٧/٤]

وكذلك **و قال المشتري: إن اشتريته فهو حر، واشتراه على أنه بالخيار: يعتق أيضاً؛ لأن**
الشرط قد تحقق، وهو الشراء والملك قائم فيه، وهذا على أصلهما ظاهر، وكذا على أصله؛
لأن هذا العتق بتعليقه، والمعلق كالمنجز، ولو نجز العتق يثبت الملك سابقاً عليه، فكذا هذا.
ومن قال: إن لم أبع هذا العبد، أو هذه الأمة فامرأته طالق، فأعتق أو دّر: صلت امرأته؛
لأن الشرط قد تحقق، وهو عدم البيع؛ لفوات محلبة البيع. وإذا قالت المرأة: تزوجها: تزوجت
عني، فقد: كل امرأة ي صالق ثلاثاً، طلقت هذه التي حلفت في القضاء. وعن أبي يوسف رحمته
أنها لا تطلق؛ لأنه أخرجها جواباً، فينطبق عليه، ولأن غرضه إرضائها، وهو بطلاق
غيرها، فيتقيد به. ووجه الظاهر: عموم الكلام، وقد زاد على حرف الجواب،
صلاق غير

على أصلهما: أي على أصل أبي يوسف ومحمد رحمتهما (البياضة) ظاهر لأن خيار المشتري لا يجمع ثبوت الملك
 للمشتري عدهما. (الساية) أصله: أي أصل أبي حنيفة رحمته يعني يعتق. (الساية) ولو نجز بعد الشراء بالخيار.
 محلبة البيع وهذا في إعتاق العبد ظاهر، وأما في التدبير والأمة فلا بد من بيان: لأن المدر يجوز بيعه إذا
 قضى القاضي بخوار بيعة، والأمة يجوز أن ترد، فتسرى بعد المدحاق بدر آخر، وذلك أن الكلام في المدر
 مادام مدرراً. فالظاهر أن المسلم لا يقدم عليه، فإذن أقدم فالظاهر أن القاضي لا يقدم على القضاء بما
 لا يجوز، ومع ذلك فالأصل عدم ما يحدث، فكان عدم فوات المحبة ساء على جوار القضاء ببيعه محالفاً
 للظاهر من كل وجه، فلا يكون معتبراً. وأما الأمة فإن من مشايخنا من قال: لا تطلق امرأته في التعليق
 بعدم بيعها باعتار هذا الاحتمال. والصحيح أنها تطلق؛ لأنه إما عقد يمينه على البيع باعتار هذا الملك،
 وقد انتهى ذلك الملك بالإعتاق والتدبير. [العناية ٤/٤٤٩]

لأنه أي لأن الزوج أخرج أي أخرج الكلام جواباً لكلام امرأة، فينطبق عليه أي فينطبق الجواب على السؤال،
 فكأنه قال: كل امرأة لي غيرك تزوجتها طالق ثلاثاً، والاستثناء قد يكون دلالة كما يكون اصطاحاً فيكون المحلقة
 مستثناة من عموم اللفظ دلالة، فيصرف الصلاق إلى غيرها. (البياضة) غيرها. لا بطلاق نفسها. [الساية ٨/٢٨٨]
على حرف الجواب أي أصله؛ لأنه لو أراد الجواب المطابق لقال: إن فعلت، فهي صادق؛ فيما ذكر كلمة
 كل من على أن مراده العموم، فيعمل بعموم النقط دون خصوص النسب فكان مبتدئاً. [العناية ٤/٤٥٠]

فيجعل مبتدئاً، وقد يكون غرضه إيجاشها حين اعترضت عليه فيما أحله الشرع، ومع
 التردد لا يصلح مقيداً، وإن نوى غيرها يُصدَّقُ ديانة لا قضاء؛ لأنه تخصيصُ العام.
 أي للجمعة

وقد يكون جواب عن قوله: بأن العرض إرضاؤها. إيجاشها أي إيجاش المرأة أي إيكارها. (الساية)
 ومع التردد يعني بين أن يكون عرضه إرضاؤها، وبين أن يكون إيجاشها، لا يصلح مقيداً لإرضائها
 بطلاق غيرها. [البنية ٢٨٩/٨]

باب اليمين في الحج والصلاة والصوم

قال: ومن قال وهو في الكعبة أو في غيره: **عسى مسي** إلى بيت الله تعالى،

أو إلى الكعبة، **فعليه حجة**، أو عشرة ماسيا، وإن شاء ركب، وأهراق دماً، وفي القياس: لا يلزمه شيء؛ **لأنه التزم** ما ليس بقربة واجبة ولا مقصودة في الأصل، ومذهبنا مأثور ^{هذا النذر} عن علي **رضي الله عنه** * ولأن الناس تعارفوا بإيجاب الحج والعمرة بهذا اللفظ، فصار كما إذا قال: علي زيارة البيت ماشياً، فيلزمه ماشياً، وإن شاء ركب، وأهراق دماً، وقد ذكرناه في المناسك.

باب الحج قدم هذا الباب على باب اللبس وغيره، لأن في هذا ذكر العادات، وذكرها مقدم على غيرها، وإنما تأخر عما تقدم؛ لكثرة وقوع ذلك. [العناية ٤/٤٥٠] **قال** أي محمد **رضي الله عنه** في "الجامع الصغير". (البنية) **فعليه حجة الحج** فإن لم يكن بمكة فظاهر، وإن كان بها، واحتار الحج، يحرم من الحرم، ويخرج إلى عرفات ماشياً، فإن ركب لزمه شاة، وإن احتار العمرة، خرج إلى التعميم ويحرم بالعمرة، ولم يذكر محمد **رضي الله عنه** أنه يخرج إلى التعميم ماشياً، أو راکباً. وقد احتنف المشايخ فيه، قال بعضهم: جاز له أن يركب وقت الرواح إلى التعميم؛ لأن الرواح إليه ليس بمشي إلى بيت الله، وإنما المشي إليه وقت الرجوع، وقال بعضهم: بمشي وقت الرواح أيضاً؛ لأن الرواح إليه للإحرام، فكان مشياً إلى بيت الله. [العناية ٤/٤٥٠]

لأنه التزم الحج لأن المشي أمر متاح، ولا مقصودة في الأصل يعني لذاته؛ لأن المقصود منه شيء آخر، لا نفسه، فكان القياس أن يكون الدر به باطلاً، لكن تركناه بالأثر والعرف. [العناية ٤/٤٥٠] **تعارفوا الحج**، وإيجاب الحج أو العمرة بهذا النذر بطريق المجاز من باب ذكر السبب وإرادة المسبب، ولهذا لم يفرق بين أن يكون الناذر في الكعبة أو في غيرها. [العناية ٤/٤٥١] **هذا اللفظ** أي بقوله: علي المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة. (البنية)

* عريب. [نصب الراية ٣/٣٠٥] وروى الحاكم في "المستدرک" عن كثير بن شطيير عن الحسن عن عمران بن حصيب قال: ما خطبنا **عليه السلام** إلا أمرنا بالصدقة ولها من المثلة، وقال: **يا أيها الناس** الحج واجب، **يا أيها الناس** الحج واجب، **يا أيها الناس** الحج واجب، وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [٣٠٥/٤، آخر النذور]

ونو قال: عني الخروج، أو الذهاب إلى بيت الله تعالى، فلا شيء عليه؛ لأن التزام الحج والعمرة بهذا اللفظ غير متعارف. ونو قال: عني منى إلى حرم، أو إلى مكة ومكة، ولا شيء عليه. وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما في قوله: عني منى إلى حرم مكة، أو مكة، ولو قال: إلى المسجد الحرام، فهو على هذا الاختلاف. لهما: أن الحرم شامل على البيت بالاتصال، وكذا المسجد الحرام شامل على البيت، فصار ذكره كذكره، بخلاف الصفا والمروة؛ لألتهما منفصلان عنه. وله: أن التزام الإحرام بهذه العبارة غير متعارف، ولا يمكن إيجابه باعتبار حقيقة اللفظ، فامتنع أصلاً. ومن قال: عني حرم مكة، أو حرم مكة، فقد: حجت. وسند شاهد عني أنه صحى العام بالكوفة: م يعني عنده، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما. وفي نسخة: م يعني: لأن هذه شهادة قامت على أمر معلوم، وهو التوضيحية، ومن ضرورته انتفاء الحج، فيتحقق الشرط. ولهما: أنها قامت على النفي؛ لأن المقصود منها نفي الحج، لا إثبات التوضيحية؛ لأنه لا مطالب لها، فصار كما إذا شهدوا أنه لم يحج،

غير متعارف فكان باقياً على القياس. (العناية) هذا الاختلاف المذكور بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله (الناية) فصار ذكره الحج أي صار ذكر كل واحد من الحرم أو المسجد الحرام، كذكر البيت. (الناية) منفصلان عنه أي عن البيت، يعني ألتهما ليسا بشاملين على البيت، بل هما منفصلان عنه، فلم يكن ذكرهما كذكره. (الناية ٢٩٤/٨) غير متعارف فيعمل بالقياس، وهو عدم الوجوب. (الناية) حقيقة اللفظ أي لفظ المشي؛ لأن اللفظ لم يوضع له، والعرف أيضاً متف، ولما اتت الدلالة على الإيجاب حقيقة وعرفاً، فامتنع الإيجاب أصلاً، فلا يرم شيء. [الناية ٢٩٤، ٨] إذا شهدوا: فإن هذه الشهادة لا تقبل، فكذا تلك الشهادة. (البنية)

غاية الأمر أن هذا النفي مما يحيط علم الشاهد به، ولكنه لا يميز بين نفي، ونفي
 أي الشهادة تيسيراً. ومن حلف لا يصوم، فهو الصوم، وصام ساعة، ثم أفطر من يومه: حث؛
 لوجود الشرط؛ إذ الصوم هو الإمساك عن المفطرات على قصد التقرب. ولو حلف
 لا يصوم يوماً، أو صوماً، فصام ساعة، ثم أفطر: لا يحث؛ لأنه يراد به الصوم التام
 المعتبر شرعاً، وذلك بإتمامه إلى آخر اليوم، واليوم صريح في تقدير المدة به. ولو حلف
 لا يصلي، فقام وقرأ وركع: لم يحث، وإن سجد مع ذلك ثم قطع: حث، والقياس:
 أن يحث بالافتتاح؛ اعتباراً بالشروع في الصوم. وجه الاستحسان: أن الصلاة عبارة
 عن الأركان المختلفة، فما لم يأت بجميعها لا يسمى صلاة، بخلاف الصوم؛ لأنه ركن
 واحد، وهو الإمساك، ويتكرر في الجزء الثاني. ولو حلف لا يصلي صلاة: لا يحث
 ما لم يصل ركعتين؛ لأنه يراد به الصلاة المعتبرة شرعاً، وأقلها ركعتان للنهي عن البتراء.
 مع القعدة

المفطرات: وهو الأكل والشرب والجماع. (البابية) في الصوم. فإن في الصوم يحث بمجرد الشروع، فكان
 ينبغي أن يكون هنا كذلك، ألا ترى أن الناظر إليه يسميه مصياً حين افتتاح الصلاة. [البنية ٢٩٧/٨]
الأركان المختلفة: من التكبير والقيام والركوع والسجود. (السنائية) عن البتراء: قد ذكر حديث البتراء
 في كتاب الصلاة في باب صلاة الوتر، وأخرجه ابن عبد البر في "كتاب التمهيد": "أن رسول الله ﷺ نهى
 عن البتراء، أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها. وقال صاحب 'المعرب': البتراء تصغير البتراء تأنيث الأبر،
 وهو في الأصل مقطوع الذنب، ثم جعل عبارة عن الناقص. [البنية ٢٩٧/٨]

باب اليمين في لبس الثياب والحلي، وغير ذلك

ومن قال لامرأته: إن لبست من عرث فهو هدي، وسرى قضيا، فعمره قد مضى
فلسه: فيه هدي عند أبي حنيفة - ع. وقيل: يس عسى أن يهدي حتى يعرض من قضى
ملكه يوم حلف، ومعنى الهدي: التصديق به، بمكة؛ لأنه اسم لما يهدي إليها. لهما: أن
النذر إنما يصح في الملك، أو مضافاً إلى سبب الملك، ولم يوجد؛ لأن اللبس وغزل
المرأة ليسا من أسباب ملكه. وله: أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج، والمعتاد
هو المراد، وذلك سبب لملكه، ولهذا يحث إذا غزلت من قطن مملوك له وقت النذر؛
لأن القطن لم يصِرْ مذكوراً. ومن حلف لا يلبس حلياً، فليس حياءً قصه: ما حلف.

باب اليمين الخ قدم يمين لبس الثياب وغيره على اليمين في الضرب والقتل، إما لأن يمين لبس الثياب أكثر
منه وجوداً، وإما لأن اليمين به مشروع وجوداً وعدمًا، بخلاف الضرب والقتل. [العناية ٤/٤٥٦]
وغير ذلك مثل الحلف على أن لا يجلس على الأرض ولا يجلس على سرير. (الباية) هدي أي صدقة
أتصدق به على فقراء مكة. (الباية) في الملك لقوله: 'لا نذر فيما لا يملك ابن آدم'. (الباية)
ليس من أسباب الخ فلا يصح اليمين في حق القطن امشترى بعد الحلف. [الباية ٢٩٩/٨]
والمعتاد هو المراد في الأيمان يعني فصار كأنه قال: من قطني، أو من قطن سامنكه، وذلك سبب، أي العزم
من قطن الزوج سبب لملك الزوج لما عرلته، يعني من ملك الزوج، وقوله: 'ولهذا' يصح لقوله: وذلك
سبب ملكه يعني أنها إذا عرث من قطن مملوك لزوج وقت الحلف، كان ذلك سبباً؛ لأن عرث الزوج عرثها
مع أن القطن ليس مذكور هناك، وما ذاك إلا باعتبار أن عرل المرأة سبب لملك الزوج؛ لما عرلته في العرف،
والعرف لا يفرق بين أن يكون القطن مملوكاً وقت الحلف أو لم يكن. [العناية ٤/٤٥٧]
لا يلبس حلياً بكسر الحاء وسكون اللام، وهو ما يتحنى به النساء من ذهب، أو فضة، أو جوهر،
واستبدل بإباحة استعماله لرجال على أن الخاتم من فضة ليس نهي؛ لأنه لو كان حلياً لحرم على الرجال؛
لأن التزين بالذهب والفضة حرم على الرجال. ولما جاز انتحتم بالفضة هم بقصد اختتم، أو غيره لم يكن
حلياً، أو كان ناقصاً في كونه حلياً، فكان مباحاً. [العناية ٤/٤٥٨]

لأنه ليس بحلي عرفاً، ولا شرعاً، حتى أباح استعماله للرجال، والتختم به لقصد
 الختم، وإن كان من ذهب: **حث**: لأنه حلي، ولهذا لا يحل استعماله للرجال. ولو لبس
 عقد **لغو غير مرصع**: لا حث عند أبي حنيفة **حاشا**، وقال: **حث**: لأنه حلي حقيقة،
 حتى سمي به في القرآن. وله: أنه لا يتحلى به عرفاً إلا مرصعاً، ومبنى الأيمان على
 العرف، وقيل: هذا اختلاف عصر ^{أي النبوة} و زمان، ويفتق بقولهما؛ لأن التحلي ^{باللؤلؤ} به على
 الانفراد معتاد. ومن حث لا نام على فراش، فنام عليه وفوقه **قُرِم**: **حث**: لأنه تبع
 للفراش، فيعد نائماً عليه، وإن جعل فوقه فراش حر، فنام عليه: لا يَحِثُّ؛ لأن مثل
 الشيء لا يكون تبعاً له، فقطع النسبة عن الأول. ومن حث لا يجلس على الأرض،
 فجلس على ساجد، أو حصير: **م يحث**: لأنه لا يسمى جالساً على الأرض، بخلاف
 ما إذا حال بينه وبين الأرض لباسه؛ لأنه تبع له، فلا يعتبر حائلاً.

لقصد **لحم** يعني لا لأجل الزينة. (السابعة) **حث** يعني كيف ما كان سواء كان فيه فص، أو لم يكن. (العناية)
عقد بالكسر هو القلادة. (العناية) **عبر مرصع** والترصيع التركيب يقال: تاح مرصع بالجوهر. (العناية)
 في القرآن يريد به قوله تعالى: **م سجد** **م حث** **م حث** وقوله تعالى: **م حث** **م حث** **م حث**
م حث **م حث** **م حث** جعل اللؤلؤ حلياً لجمعه تفسيراً لقوله تعالى: **م حث** **م حث** [العناية ٤/٤٥٨]
 اختلاف عصر **الح** لا حجة وبرهان؛ لأنه لا يتحلى به وحده في زمانه. (الباية) **على فراش** يريد به
 على فراش بعبه بدليل قوله: وإن جعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه لا يَحِثُّ؛ فإنه لو كان على حقيقته
 مكرراً لَحِثَّ في هذه الصورة أيضاً؛ لأنه نام على فراش. [العناية ٤/٤٥٩] **لباسه** فجلس على لباسه حث.
لا ينع له أي لأن لباس الخائف تبع للحالف. [الساية ٨/٣٠١]، يشير إلى أنه لو نزع ثيابه، وطرحه على
 الأرض، وجلس عليه لم يَحِثُّ؛ لأنه حينئذ م يبق ثوبه تبعاً له، فصار بمنزلة الساط والحصير.

وإن حلف لا يجلس على سرير، فجلس على سرير فوقه ساطع، أو حصير: حث؛ لأنه يُعدُّ جالساً عليه، والجلوس على السرير في العادة كذلك، بخلاف ما إذا جعل فوقه ^{في سرير} سريراً آخر؛ لأنه مثل الأول، فقطع النسبة عنه والله أعلم. ^{أي الآخر}

كذلك ألا ترى أنهم يقولون: جلس الأمير على السرير، وإن كان فوق السرير ساطعاً، فيعدونه تاعاً للسرير. [البنابة ٣٠١/٨] **سريراً آخر**: وجلس على الآخر فلا يحث.

باب اليمين في القتل والضرب وغيره

ومن قال لأحر: إن صربتك فعبدي حر، فمات مصرته فهو على الحياة؛ لأن الضرب اسم لفعل مؤلم يتصل بالبدن، والإيلام لا يتحقق في الميت، ومن يُعَذَّبُ في القبر توضع فيه الحياة في قول العامة، وكذلك الكسوة؛ لأنه يراد به التملك عند الإطلاق، ومنه الكسوة أي بالكسوة في الكفارة، وهو من الميت لا يتحقق إلا أن ينوي به الستر، وقيل بالفارسية: ينصرف إلى اللبس. وكذا الكلام والدحول؛ لأن المقصود من الكلام الإفهام، والموت ينفيه،

باب اليمين إلج. قد تقدم ذكر وجه المناسبة في الباب المتقدم. (العناية) وغيره يريد بالعبير الغسل والكسوة. (العناية) على الحياة أي حلف على كون المحاط حياً، فلو مات وضربه لا يحنث. (البنية) ومن يعذب إلج. جواب عما يقال قولكم: 'الإيلام لا يتحقق في الميت' يشكل بعداب الميت في القبر. [العناية ٤/٤٦١] توضع فيه الحياة ثم احتنفوا، فقيل: توضع فيه الحياة بقدر ما يتألم لا الحياة المطلقة، وقيل: توضع فيه الحياة من كل وجه. [البنية ٨/٣٠٣]

في قول العامة: احترر به عن قول الكرامية، والصالحية- وهم قوم يسيبون إلى أبي الحسين الصالحى- فإنهم لا يشترطون الحياة شرطاً لتعذيب الميت. [البنية ٨/٣٠٣] وكذلك الكسوة يعني إن قال: إن كسوتك فعبدي حر، فكساه بعد الموت لا يحنث. [العناية ٤/٤٦١] في الكفارة. أي في كفارة اليمين، دل الله عز وجل: هُوَ سِتْرُهُ، فلو أنه كسا عشرة أموات عن كفارة بميه لم يجزه؛ لعدم التمييز. [البنية ٨/٣٠٣]

ينوي به الستر. فحيث يحنث؛ لأن فيه تشديداً عليه. (العناية) وقيل: وهو قول الفقيه أبو الليث. (العناية) إلى اللبس. يعني أن اليمين المذكور إذا كانت باللغة الفارسية ينصرف إلى اللبس يعني يراد به اللبس، ولا يراد به التملك. [البنية ٨/٣٠٣-٣٠٤] وكذا الكلام إلج. يعني إذا حلف لا يكلم فلاناً، أو حلف لا يدخل على فلان فكلمه، أو دخل عليه بعد ما مات لا يحنث في يمينه. (العناية) لأن المقصود إلج. فإن قيل: قد روي أن رسول الله ﷺ كلم أصحاب القليب حيث سماهم بأسمائهم، فقال: 'هل وجدتم ما وعد ربيكم حقاً، فقد وجدت ما وعدني ربي حقاً، أحيب بأن ذلك كان معجزة له ﷺ' [العناية ٤/٤٦١-٤٦٢]

والمراد من الدخول عليه زيارته، وبعد الموت يزار قبره لا هو. **وه قال. إن عَصَيْتَ**
فَعَدَى حَرًّا، فَعَسَا عَدَ مَا مَاتَ: يَحْتَ: لأن الغسل هو الإسالة، ومعناه: التطهير،
ويتحقق ذلك في الميت. ومن حلف لا يصرب امرأته، فسدَ شعرها، أو حنثها.
أو عَصَهَا: حنث: لأنه اسم لفعل مؤلم، وقد تحقق الإيلاء، وقيل: لا يحنث في حال
^{أي يصرب} ^{بمصل بالسد} ^{من هذه الأفعال}
 الملاعبة؛ لأنه يُسمَّى مِمَّا زَحَّةً، لا ضرباً. **ومن قال: إن لم أقبل فلان فيمراة صائغ.**
^{وزن أو جمعها}
فلان ميت، وهو عام به: حنث: لأنه عَقَدَ يمينه على حياة يحدثها الله تعالى فيه،
^{الحالف يموت فلان ووقع الطلاق لأن الحالف}
 وهو متصور، فينقصد، ثم يحنث للعجز العادي. **وإن لم يعمد لا حنث:** لأنه عقد يمينه
^{الحياة} ^{بيمينه عليه} ^{عن قتله} ^{بأنه ميت}
 على حياة كانت فيه، ولا تتصور، فيصير قياس مسألة الكوز على الاختلاف، وليس
 في تلك المسألة تفصيل العلم، هو الصحيح.

ويتحقق ذلك الح التطهير، فإنه لو صبى على ميت قبل الغسل لم يجر، وبعده بخور. [الساية ٣٠٥/٨-٣٠٦]
فيه أي في الفلان الميت. العادي مسبوق إلى العادة. **ولا تصور** أي البر، فبما لم يتصور البر لم يتصور
 الحنث. (البنية) **فيصير** أي حكم هذه المسألة قياس مسألة الكور، إذا حلف إن لم أشرب الماء الذي في
 هذا الكور اليوم، فامرأته طالق على الاختلاف المذكور فيها، وهو أن عدها لا يحنث، وعند أبي يوسف -
 يحنث، كما قال في مسألة الكوز؛ لأن تصور البر ليس بشرط عده، وقد مر تقريره في باب اليمين في
 الأكل والشرب. وليس في تلك المسألة أي في مسألة الكور تفصيل العلم يعني أنه لا يقال فيها: إنه عده،
 أو لم يعلم، يعني سواء علم عدم الماء في الكور أو لم يعلم، بخلاف قتل فلان، فإنه إذا عده بموته يحنث، وإذا
 لم يعلم بموته لا يحنث. [البنية ٣٠٧/٨]

هو الصحيح احتراز عما ذكر في 'شرح الطحاوي' فقال فيه: ولو كان يعلم أن الكور لا ماء فيه فحنث
 وقال: إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكور اليوم، فامرأته طالق حنث بالاتفاق. [العاية ٤٦٣/٤]

باب اليمين في تقاضي الدراهم

قال: ومن حلف بيقضين دية إلى قريب، فهو ما دون الشهر، وإن قال: إلى بعيد ^{القدوري} فهو أكثر من اسهر؛ لأن ما دونه يُعدُّ قريباً، والشهر وما زاد عليه يعد بعيداً، ولهذا يقال عند بُعد العهد: ما لقيتكَ منذ شهر. ومن حلف ليقضين فلاناً دية اليوم فقضاه، ثم وُجد فلان بعضها زيوفاً، أو نهرجة، أو مستحقة: لم تحت الحالف؛ لأن الزيادة عيب، والعيب لا يعلم الجنس، ولهذا لو تجوَّز به صار مستوفياً، فوجد شرط البر، وقبض المستحقة صحيح، ولا يرتفع برده البر المتحقق. وإن وحدها رصاصاً، أو ستوفة: حلت؛

باب الخ: ما كانت الدراهم من الوسائل دون المقاصد في المعاملات وغيرها أخر اليمين التي تتعلق بها، وحصل الدراهم بالذكر؛ لكونها أكثر استعمالاً. [العاية ٤٦٣/٤] **تقاضي**، بمعنى استيفائه، وهو الطلب بقضائه. (الساية) **زيوفاً**: جمع ريف، وهو ما ريفه بيت المال، لكن يروح فيما بين التجار، وهو من رافت عليه دراهم أي صارت مردودة عليه. (الساية) **نهرجة** قال الأتراري: النهرجة ما يهرجه التجار لعش فيه، وهو أردى من الريف. [الباية ٣٠٨/٨] **مستحقة** أي استحقها شخص بنفسه. (الساية)

لا يعلم الجنس يعني اسم الدراهم. (الساية) ولهذا أي ولأجل عدم رواد اسم الدراهم بهذه الأوصاف لو تجوَّز بها، أي لو تسامح القاض بالدراهم الزيوف، والنهرجة صار مستوفياً حقه. [الساية ٣٠٩/٨] **شرط البر** يعني قضاء دية في اليوم. (العاية) **صحيح** ألا ترى أنه لو اشترى بها شيئاً، فأحدها المستحق بقي البيع صحيحاً، ولو لم يصح قبض المستحقة؛ لطل البيع؛ لكونه بلائماً. [العاية ٤٦٤/٤]

ولا يرتفع برده أي برد ما قبض من الزيوف والنهرجة، أو المستحقة البر المتحقق؛ لأن اليمين لما انحلت بوجود الشرط لم يقبل الفسخ والانتقاص. [العاية ٤٦٤/٤] **ستوفة** مفتاح السين فارسية معربة، ومعناها ثلاث طاقات؛ لأنها صغر موه من الخاسر بالفضة، وقيل: الستوفة أردى من النهرجة، وعن الكرخي: الستوفة عندهم ما كان الصفر أو النحاس غالباً. [الباية ٣٠٩/٨-٣١٠]

لأنهما ليسا من جنس الدراهم، حتى لا يجوز التجوزُ بهما في الصَّرف والسَّلم. وإن باعه
 بها عبداً، ويقضه: **رَ في نفسه**، لأن قضاء الدين طريقة المقاصة، وقد تحققت بمجرد
 البيع، فكأنه شرط القبض؛ ليتقرر به، **وإن وهبها له يعني: الدين لم يسبر**؛ لعدم المقاصة؛
 لأن القضاء فعله، **والهبة إسقاط من صاحب الدين. ومن حلف لا يقض دية درهم**
دون درهم، فقص بعضه. لم يجب حتى يقض جميعه متفرقا؛ لأن الشرط قبض الكل،
 لكنه بوصف التفرق، ألا ترى أنه أضاف القبض إلى دينٍ معرفٍ مضافٍ إليه، فينصرف
 إلى كله، فلا يحث إلا به. **فإن قص دية في ورش، ولم تتناحل بينهما إلا بعمل الورش:**

حتى لا يجوز الخ أي حتى لا يجوز التسامح بهما في ثم صرف، وكذا في السند؛ لأنهما يستأمن من جنس
 الدراهم. (البنية) **وإن باعه بها أي وإن باع الخائف المديون رب الدين بالدراهم التي لرب الدين عبداً،**
 وقبضه أي قص العبد رب الدين. [البنية ٣١٠/٨] **طريقه المقاصة** بيانه: أن ما يقبضه رب الدين مضمونٌ
 عليه؛ لأنه يقبضه لنفسه على وجه التملك، ولرب الدين على المديون مثله أي مثل ما في دمه، فيلتقيان
 قصاصاً، وبما كان طريق قضاء الدين مقاصة؛ لأن قصاء الدين حقيقة لا يتصور؛ لأن القضاء يصادف العين
 وحق صاحب الدين في وصف في الذمة ولهذا قالوا: الديون تقضى بأمثانها. [العناية ٤٦٥/٤]

بمجرد البيع لأن من أعبد آخر الدينين، فيكون قضاءً عن الأول. (العناية) **فكأنه الخ** كأنه إشارة إلى
 الجواب عما يقال: لو تحققت المقاصة بمجرد البيع؛ لما قال محمد في الجامع الصغير: ويقضه. ووجهه:
 أن اشتراط القبض ليكون هذا الدين مثل الدين الذي للمشتري عليه؛ لأن ماله من الدين عليه متقرر، ومن
 العبد غير متقرر قبل القبض؛ لأنه على شرف السقوط بموته، فإذا قبضه صار متقراً، فيكون مثله
 فيتقاصان. (العناية) **وهبها له أي إن وهب الدائن دية للمديون.** [العناية ٤٦٥/٤]

لم يسر وإنما قال: لم يسر؛ لأنه أعم من الخنث، فكأنه أشار بذلك إلى أنه لم يسر ولم يحث عند أبي حنيفة
 ومحمد؛ لفوات المحلوف عليه وهو الدين، وفوات المحلوف عليه عندهما جهة في بطلان اليمين، كما في
 مسألة الكوز على ما تقدم. [العناية ٤٦٥/٤] **والهبة إسقاط.** وليس فعل الحالف. **إلا به أي بالشرط**
 المذكور، وهو قبض الكل متفرقاً. [البنية ٣١٢/٨]

لم يخن، وليس ذلك تفریق؛ لأنه قد يتعذر قبض الكل دفعةً واحدة عادة، فيصير هذا القدر مستثنى عنه. ومن قال: إن كان لي إلا مائة درهم، فامرأته طالق، فلم يملك إلا خمسين درهماً: لم يخن؛ لأن المقصود منه عرفاً نفياً ما زاد على المائة، ولأن استثناء المائة استثناءها بجميع أجزائها، وكذلك لو قال: غير مائة أو سوى مائة؛ لأن كل ذلك أداة الاستثناء.

مسائل متفرقة

وإذا حلف لا يفعل كذا، تركه أبداً؛ لأنه نفى الفعل مطلقاً، فعمّ الامتناع ضرورة عموم النفي. وإن حلف ليفعل كذا، ففعله مرة واحدة: برّ في يمينه؛ لأن الملتزم فعل واحد غير عين؛ إذ المقام مقام الإثبات، فيبرّ بأي فعل فعله، وإنما يحنث لوقوع اليأس عنه، وذلك بموته، أو بقوت محل الفعل. وإذا استحلف الوالي رجلاً ليُعصمه بكل داعر ^{أي بالأساس} ^{من الإعلام} ^{هو الخبيث} دخل أسد: فهذا على حال ولايته خاصة؛ لأن المقصود منه دفع شره، أو شر غيره بزجره، فلا يفيد فائدته بعد زوال سلطنته، والزوال بالموت، وكذا بالعزل في ظاهر الرواية. ^{أي الزجر} ومن حلف أن يهب عبده لفلان، فوهبه ولم يقبل: فقد برّ في يمينه، خلافاً لزفر ^{أي الموهوب له} ^{فإنه يحنث عنده} ^{رحمته}؛

جميع أجزائها والخمسون من أجزائها. (البنية) أداة الاستثناء؛ لأن حكم لفظ غير ولفظ سوى حكم إلا. (البنية) مسائل متفرقة: وقد حرت عادة المصنفين بأن يذكروا ما شذ من المسائل في كل كتاب في آخر أبوابه؛ استدراكاً له. [البنية ٣١٣/٨] مقام الإثبات. لأن السكره في موضع الإثبات لا تعم. (البنية) عنه أي عن ذلك الفعل. (البنية) محل الفعل: وهو المحلوف عليه. (البنية) لأن المقصود. أي لأن غرض استحلف. (البنية) بزجره: أي برجر الداعر يعني لو رجر الداعر المفسد من الناس ينزجر غيره من الدعارة. (البنية) سلطنته: أي شوكته وقدرته على ما يطلب منه. [البنية ٣١٤/٨]

فإنه يعتبره بالبيع؛ لأنه تملك مثله. ولنا: أنه قد تبرع ^{أي م} فبتم بالمتبرع، ولهذا يقال: وهب ولم يقبل، ولأن المقصود إظهار ^{أي م} السماحة، وذلك يتم به. أما البيع فمعاوضة، فافتضى الفعل من الجانبين. ومن حيف لا يشم ريحاناً، فتمه ورد. أو ناسمياً: لا يثبت؛ لأنه اسم لما لا ساق له، ولهما ساق. ^{أي م} حيف لا يشري نفسحاً، ولا يده. فهو على ذهب: اعتباراً للعرف، ولهذا يُسمى بائعُه بائع النفسح،

فإنه يعتبره أي فإن رفر يعتبر عقد الهبة بالبيع؛ لأنه تملك مثله، فلا يتم إلا بالقول. [الباية ٨ ٣١٥] فبتم بالمتبرع الخ هذا وإن كان موافقاً لما ذكره المصنف في كتاب الرهن من قوله: قالوا: الركن الإيجاب مجرد؛ لأنه عقد تبرع، فبتم بالمتبرع كاهبة والصدقة، انتهى. فإنه يدل أيضاً على أن الهبة تتم بالإيجاب فقط، لكنه يخالف ما ذكره في كتاب الهبة من قوله: وتصح الهبة بإيجاب وقول وقض. أما الإيجاب والقبول إلخ: فإنه عقد، والعقد يعقد بالإيجاب والقبول إلخ، فإنه يدل على أن الهبة لا تتم بالإيجاب وحده، وقد اضطرب شراح كتاب الهبة في دفع هذه المناقشة، فمنهم من رعم أنها مبيية على اختلاف الروايات، فإن شيخ الإسلام حوهر راده ذهب في 'مسوطه' إلى أن الهبة مجرد إيجاب، وجعل صاحب 'التحفة' القبول أيضاً من أركانه، ومنهم من قال: القبول من الأركان قياساً، وهو قول رفر، وبس بركن في الاستحسان. والتحقيق: أن يقال: القول من أركانها كما ذكره في كتاب الهبة، لكن في العرف ليس كذلك، فإن من وهب شيئاً يقال له: إنه وهب، وإن لم يقل الآخر، ومضى الأيمان على العرف، فمعنى قول المصنف ههنا: فبتم بالمتبرع أي عرفاً كما يشعر به قوله: ولهذا إلخ وإن لم يكن ذلك حقيقة، فاندفعت المخالفة بين ما ههنا، وبين ما في كتاب الهبة، فافهم، فإنه من سوانح الوقت.

لا يشم ريحاناً: الريحان في اللغة: كل ما طاب ريحه من النبات، وهذا يتناول الورد والياسمين، كما هو مذهب أحمد. ولكن عند الفقهاء: الريحان ما ساقه رائحة طيبة كما لورقه كدّاس. والورد ما لورقه رائحة طيبة فحسب كالياسمين، كما ذكره صاحب 'المعرب'. وقال الأثراري: وعلل فخر الإسلام في شرح 'الجامع الصغير' بقوله: لأن الريحان اسم لما لا يقوم على ساق من القول مما له رائحة طيبة، وهو موضوع ذلك لغة. وقلده الصدر الشهيد، وصاحب 'الهداية' ثم قال: والياسمين والورد لهما ساق ثم قال الأثراري: ولنا فيه نظر؛ لأنه لا يثبت في قوانين اللغة الريحان بهذا التفسير أصلاً. [الباية ٨ ٣١٥-٣١٦]

والشراء يتني عليه، وقيل: في عرفنا يقع على الورق. **وبن حنف على الورد: فاليمين على الورق؛ لأنه حقيقة فيه، والعرف مقرر له، وفي البنفسج قاضٍ عليه.**

على الورد: أي لا يشتري الورد. **لأنه.** أي لأن الورد حقيقة في الورق، والعرف مقرر به أي العرف أيضاً مقرر لوقوع الحقيقة. [البنية ٣١٧/٨] **عليه** أي على وقوع الحقيقة. (الساية)

كتاب الحدود

قال: الحد لغة: هو المنع، ومنه: الحداد للبواب، وفي الشريعة: هو العقوبة المقدرة حقاً ^{أي المصنف} لله تعالى، حتى لا يسمى القصاص حداً؛ لأنه حق العبد، ولا التعزير؛ لعدم التقدير، والمقصود الأصلي من شرعه الانزجار عما يتضرر به العباد، والطهارة ليست أصلية فيه ^{أي في حد} بدليل شرعه في حق الكافر. قال: الزنا ^{أي القدوري} بتت ناسبة والإقرار، والمراد: ثبوته عند الإمام؛ لأن البينة دليل ظاهر، وكذا الإقرار؛ لأن الصدق فيه مرجح، لاسيما فيما يتعلق بثبوته ^{أي لإقرار} مضرة ومعرفة،

كتاب الحدود لما مرع من ذكر الأيمان وكفارتها الدائرة بين العادة والعقوبة، أورد عقوبتها العقوبات المحضة. ومحاسن الحدود كثيرة ما أها ترفع الفساد الواقع في العالم. وتحفظ النفوس والأعراض والأموال سالمة عن الابتداء. وأما سببها: فسب كل منها ما أضيف إليه مثل حد الزنا وحد القذف وغيرها. [البناية ٢/٥]

الحداد للبواب: لمنعه الناس عن الدخول في الدار التي هو بواب فيها. (الساية) **حق العبد** بدلالة حوار العفو والاعتياص. (الساية) **يتضرر به العباد** في النفس والعرض والمال، ففي حد الربا صيانة النفس، وفي حد القذف صيانة العرض، وفي حد السرقة صيانة المال. [البناية ٣١٩/٨]

حق الكافر فالمقصود من الحد الانزجار لا الطهر. (الساية) **الربا** في اللغة: المعى، وفي الشرع: الربا قصاء مكلف شهوته في قتل امرأة حالية عن المنكئين، وشبهتهما، وشبهة الاشتباه، ومنكئين امرأة من ذلك، واحتير لفظ القصاء؛ إشارة إلى أن مجرد الإيلاج ربا. والمراد بالمنكئين منكئ النكاح ومنكئ اليمين، وشبهة النكاح: وهي ما إذا وطئ امرأة تزوجها بغير شهود، أو بغير إذن مولاهما، وما أشبهه أو بشبهة ملك: يمين ما إذا وطئ جارية اسه، أو مكاتبه، أو عبده وبشبهة الاشتباه: ما إذا وطئ الابن جارية أبيه على ظن أنها تحل له. [البناية ٣٢٠/٨] **والمراد إلج** بما قال ذلك؛ لأن ثبوت الربا في نفس الأمر لا يتوقف على وجود البينة أو الإقرار؛ لأنه أمر حسي يوجد، وإن لم يوجد. [البناية ٣١٢/٨]

مضرة أي ضرر ظاهر متصل بمدن المقر من إجراء الحد عليه، ومعرفة أي عذر تلحقه بانتسابه إلى الزنا، والعار أشد من النار، وفي "ديوان الأدب": المعرفة المساءة والأذى مفعلة من العر وهو احرب. [الساية ٣٢٠/٨]

والوصول إلى العلم القطعي متعذر، فيكتفي بالظاهر. قال: **فالمسألة أن تشهد أربعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا؛ لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾**، وقال الله تعالى: **﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾**، وقال **عليه السلام** للذي قذف امرأته: "أنت بأربعة يشهدون على صدق مقاتلك"، ولأن في اشتراط الأربعة يتحقق معنى الستر، وهو مندوب إليه، والإشاعة ضده. **وإذا شهدوا يسأهم الإمام عن الزنا: ما هو؟ وكيف هو؟ وأين رآي؟ ومتى زني؟ ومن رآي؟** لأن النبي **عليه السلام** استفسر ماعزاً عن الكيفية، وعن المزنية. **** ولأن الاحتياط في ذلك واجب؛**

الاستفسار

عن الزنا احترازاً عن العلط في الماهية، وكيف هو: احترازاً عن العلط في الكيفية، وأين رآي: احترازاً عنه في المكان، ومتى زني: احترازاً عنه في الزمان، ومن رآي: احترازاً عنه في المفهوم به. [العناية ٥/٥-٦]

*** غريب هذا اللفظ. [نصب الراية ٣/٣٠٦] أخرج البخاري في "صحيحه" عن عكرمة عن ابن عباس **رضي الله عنهما** أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي **ﷺ** بشريك بن سحماء فقال النبي **ﷺ** **سبية أو حد في صهرش** فقال: يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطق يلتمس البينة فجعل يقول: **البينة لا حد في صهرش** [رقم: ٤٧٤٧، باب قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُ عَنْهَا صَبَاحُ﴾]**

**** أخرجه أبو داود عن يزيد بن نعيم بن هرث عن أبيه قال: كان ماعز بن مالك يتيماً في حجر أبي، فأصاب حارية من الحبي، فقال له أبي: أئت رسول الله **ﷺ**. فأحمره ما صنعت لعله يستغفر لك، وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجاً، قال: فأتاه، فقال: يا رسول الله إني زنيت، فأقم علي كتاب الله، فأعرض عنه، فعاد فقال يا رسول الله إني زنيت فأقم علي كتاب الله حتى قالها أربع مرات، فقال **عليه السلام** **بنت قد فعلت مع مرات خمس** قال غلامه: **فإن هل صجعتها؟** قال نعم، **فإن هل بائرتها؟** قال نعم، **فإن هل جامعتها؟** قال نعم، قال: فأمر به أن يُرجم، فأخرج به إلى الحرة، فلما رجم فوجد مس الخجارة فحزَّع فخرج يشتد، فلقيه عبدالله بن أنيس وقد عجر أصحابه، فحزَّع له بوظيف بعير، فرماه به، فقتله، ثم أتى النبي **ﷺ**، فذكر له ذلك فقال: **هلا تركتموه، لعله أن يتوب، فيتوب الله عليه**. [رقم: ٤٤١٩، باب رجم ماعز بن مالك]**

الفرق أي الفرق بينه وبين الديون، وقيل الأثراري؛ هذه حواية غير راحة. (الساية) سائر الحقوق يعني في سائر الحقوق العدد معتبر في الشهادة دون الإقرار، وكذلك هما. (العناية) وهذا أي الاعتناء بسائر الحقوق. (الساية) زيادة العدد الخ يعني أنها تميد بزيادة في طمأنينة القلب، وتكرار الكلام ليس كذلك. (العناية)

فلو ظهر عما دونهما الخ أي فلو ظهر إقراره موجباً للحد دون الأربع. [الساية ٣٢٧/٨]، فلو كان الإقرار مرة واحدة كافياً لم يؤخر؛ لأن إقامة الحد عند ظهوره واجبة، وتأخير الواجب لا يضر برسول الله ﷺ [العناية ٩/٥]

روي من حديث معاوية بن حيدة، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أسد، ومن حديث نبيشة. [نصب الراية ٣١٠/٣] رواه الترمذي في "جامعه" عن حمز بن حكيم عن أبيه عن جده أن حسب الحسن بن علي عليه السلام ثم حسبه قال الترمذي: حديث حمز عن أبيه عن جده حديث حسن. [رقم: ١٤١٧، باب ما جاء في الحسب في التهمة]

** أخرجاه في 'الصحيحين' عن أبي هريرة. [نصب الراية ٣١٢/٣] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن أبي هريرة ع قال: أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناده، فقال: يا رسول الله إنني رأيت فأعرض عنه حتى ردّ عنه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ. فقال: عتبت به. قال: لا، قال: فهو حسب. قال: نعم، فقال النبي ﷺ دهسه وحممه فرحمناه بالمصلى فلما أدلخته بالحجارة هرب فأدر كساه بالحرّة فرجمناه. [رقم: ٦٨١٥، باب لا يرجم المحبون والمحنونة]

ولأن الشهادة اختصت فيه بزيادة العدد، فكذا الإقرار؛ إعظماً لأمر الزنا، وتحقيقاً لمعنى الستر، ولا بد من اختلاف المجالس؛ لما روينا. ولأن لاتحاد المجلس أثراً في جمع المتفرقات، فعنده يتحقق شبهة الاتحاد في الإقرار، والإقرار قائم بالمقر، فيعتبر اختلاف مجلسه دون مجلس القاضي، والاختلاف بأن يردده القاضي كلما أقر، فيذهب حيث لا يراه، ثم يجيء فيقر، هو المروي عن أبي حنيفة لأنه طرد ما عزا في كل مرة حتى توارى بحيطان المدينة. * قال: فإذا تم إقراره أربع مرات ^{القاضي} ساءه عن الزنا ما هو؟ وكف هو؟ وأُس رى؟ وتم رى؟ فإذا ^{القدوري في مختصره} تم ذلك نرّمه الخد؛ لتمام الحجة، ومعنى السؤال عن هذه الأشياء بيناه في الشهادة، ولم يذكر السؤال فيه عن الزمان، وذكره في الشهادة؛ لأن تقادم العهد يمنع الشهادة دون الإقرار، ^{أي برمان} ^{القدوري}

"رواه هذا اللفظ الحاكم في "المستدرک" عن حفص بن عمر العدني حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن معزاً أتى إلى رجل من المسميين، فقال له: إني أصبت فاحشةً فما تأمرني؟ فقال له: يذهب إلى رسول الله ﷺ ليستغفر لك، فأثنى النبي ﷺ فأخبره، فقال له: **عنت سيئ**. قال: لا، قال: **فمسيئ**. قال: لا، قال: **فمعتد**. قال: نعم، قال: **ولكني فعلت ما استطعت** [باب ادعوا الحدود ما استطعتم] وتعبه الذهبي في مختصره فقال: وحفص بن عمر العدني ضعفوه، والحديث عند البخاري بلفظ **عنت سيئ**، عمر بن الخطاب رضي الله عنه صرح قال: لا، قال: أفينكها قال: نعم، فعند ذلك أمر برجمه". [نصب الراية ٣/٣١٦] قال ابن أبي حاتم أخبرنا أبو عبد الله الصهراني حدثنا حفص بن عمر العدني وكان ثقة، وقال العجلي: يكتب حديثه. [تهذيب التهذيب ٢/٣٥٤]

كذا روي عن علي عليه السلام * ولأن الشاهد قد يتجاسر على الأداء، ثم يستعظم المباشرة فيرجع، فكان في بداءته احتيال للدرء، وقال الشافعي رحمته الله: لا يُشترط بداءته؛ اعتباراً بالجلد، قلنا: كل أحد لا يحسن الجلد، فرمما يقع مهلكاً، والإهلاك غير مستحق. ولا كذلك الرجم؛ لأنه إتلاف. قال: القنوري فإن امتنع الشهود من الابتداء: سقط الحد؛ لأنه دلالة الرجوع، وكذا إذا ماتوا أو غابوا في ظاهر الرواية؛ لفوات الشرط. وإن كان مقراً ابتداء الإمام، ثم الناس كذا روي عن علي عليه السلام، ورمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الغامدية بحصاة مثل الحِمَصَة، ** وكانت قد اعترفت بالزنا. ويُعَسَلُ وَيُكْفَسُ وَيُصَلَّى عليه؛ لقوله عليه السلام لما عَزِيَ عليه السلام: اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم، *** ولأنه قتلٌ بحق، فلا يُسْقَطُ الغسل كالمقتول قصاصاً، أي المرجوم

يتجاسر أي يجترئ على أداء الشهادة كاذباً. (البنية) في بداءته: أي في ابتداء الشهود بالرجم. (البنية) اعتساراً بالجلد: حيث لا يشترط فيه بدائتهم. (البنية) لأنه: أي لأن امتناعهم عن الابتداء. (البنية) الغامدية: أي امرأة من غامد، حي من الأزد.

* رواه البيهقي في "سننه" عن الشعبي قال: جيء بشراحة اهدانية إلى علي عليه السلام. فقال لها: ويث عمل رجلاً وقع عبيك وأنت نائمة، قالت: لا، قال: لعنك استكرهك، قالت: لا، ثم قال: أيها الناس أيما امرأة جيء بها وبها جبل - يعني أو اعترفت - فالإمام أول من يرحم ثم الناس، وأيما امرأة جيء بها أو رجل زان، فشهد عليه أربعة بالزنا، فالشهود أول من يرحم ثم الإمام ثم الناس، ثم رجمها ثم أمرهم فرجم صف ثم صف ثم قال: افعلوا بها ما تفعلون بموتاكم. [رقم: ١٧٤٣٧، ٤٣٥/١٢]

** رواه أبو داود في "سننه" فقال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع بن الحراح عن ركريا أبي عمران قال: سمعت شيخاً يحدث عن ابن أبي بكرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة فحرمها ابن شاذان.

[رقم: ٤٤٤٣، باب في المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جهينة] [نصب الراية ٣/٣٢٠]

*** رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في كتاب الجنائز حدثنا أبو معاوية عن أبي حنيفة رحمته الله عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه بريدة قال: لما رجم معاذ قالوا: يا رسول الله ما نصنع به قال: صعدوا به

ما يصنعون بموتاكم من عسل وكفص وخبوض، صلاة عنه [١٤١/٣، باب في المرجومة تغسل أم لا]

ولأن التجريد أبلغ في إيصال الألم إليه، وهذا الحد مبناه على الشدة في الضرب، وفي نزع الإزار كشف العورة فيتوقاه، ويفرق الضرب على أعصائه؛ لأن الجمع في عضو واحد قد يفضي إلى التلف، والحد زاجر لا متلف. قال: ^{أي حد برما} إلا رأسه ووجهه ورجله؛ لقوله ^{عليه السلام} للذي أمره بضرب الحد: "أتقِ الوجه والمذاكير" * ولأن الفرج مقتل، والرأس مجمع الخواس، وكذا الوجه وهو مجمع المحاسن أيضاً، فلا يؤمن فوات شيء منها بالضرب، وذلك إهلاك معني، فلا يشرع حداً. وقال أبو يوسف ^{عليه السلام}: يضرب الرأس أيضاً رجع إليه، وإنما يضرب سوطاً؛ لقول أبي بكر: "اضربوا الرأس فإن فيه شيطاناً." * قلنا: تأويله أنه قال ذلك فيمن أبيع قتله، ويقال: إنه ورد في حربي كان ^{أي الرأس} من دعاة الكفرة، والإهلاك فيه مستحق. ويضرب في الحدود كلها قائماً غير ممدود؛

مساه على الشدة : أي احتراز به عن حد القذف، فإن القاذف يضرب، وعليه ثيابه، ولكن ينزع عنه الفرو والحشو. [الباية ٣٤٢/٨] **والمذاكير** جمع الذكر الذي هو العضو، وهو جمع على خلاف القياس كأنهم فرقوا بذلك الجمع بين الذكر الذي هو الفحل وبين الذكر الذي هو العضو، وإنما ذكر بلفظ الجمع هما مع أفراد قرينه، وهو الوجه؛ لأنه أراد به ذلك العضو المعين وما حوله. [العناية ١٨/٥]

الفرج مقتل. أي موضع قتل يؤدي إلى إهلاك. (الناية) **منها** أي من الخواس والمحاسن. (الناية) **رجع إليه** أي إلى ضرب الرأس، كان يقول أولاً: لا يضرب الرأس، ثم رجع، وقال: إنما يضرب إلخ. [الناية ٣٤٤-٣٤٣/٨] **دعاة الكفرة**: الدعاة جمع داع كالمقضية جمع قاض أي كان يدعو الناس إليهم. [العناية ٢٠/٥]

* غريب مرفوعاً، وروى موقوفاً على علي. [نصب الراية ٣٢٤/٣] روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن المهاجر بن عميرة عن علي قال: أتى برجل سكران أو في حد، فقال: ^{أي حد} اضرب رأسه حتى يصر، ^{أي حد} اضرب رأسه حتى يصر. [الوجه والمذاكير. ٥٣٨/٦، باب ما جاء في الضرب في الحد]

* رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه": حدثنا وكيع عن المسعودي عن القاسم أن أبا بكر أتى برجل اتقى من أبيه، فقال أبو بكر: ضرب رأسه ^{أي حد} خيطان في رأس. والمسعودي ضعيف. [نصب الراية ٣٢٤/٣]

لقول علي **رحمته**: "يضرب الرجال في الحدود قياماً والنساء قعوداً"،* ولأن مبنى إقامة الحد على التشهير، والقيام أبلغ فيه. ثم قوله: "غير ممدود" فقد قيل: المد أن يلقى على الأرض، ويمد كما يفعل في زماننا، وقيل: أن يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه، وقيل: أن يمدّه بعد الضرب، وذلك كله لا يفعل؛ لأنه زيادة على المستحق. **وإن كان عبداً، حده** **خمسين حده**؛ **لقلوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾** **نزلت في** **الإماء، ولأن الرقَّ مُنْقَصٌ** **للنعمة، فيكون منقصاً للعقوبة؛ لأن الجناية عند توافر النعم** **أفحش، فيكون أدعى إلى التغليظ.** **والرجل والمرأة في ذلك سواء؛** **لأن النصوص** **تشملهما** **غير أن امرأة لا تُسرع من نكاحها إلا لشراً والحشو؛** **لأن في تجريدتها كشف** **العورة، والفرو والحشو يمنعان وصول الألم إلى المضروب، والستر حاصل بدونهما** **فينزعان، ونعصر حائسه؛ لما روينا، ولأنه أستر لها.** **قال: وإن حصرها في رحم: حار؛** **بقدر**

بعد الصرب **قال تاج الشريعة** **يعني بعد ما أوقع السوط على البدن لا يمدّه.** **(الساية) وذلك** **إشارة إلى** **ما ذكر من لأقوال.** **[الباب ٨/٣٤٥] لقلوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾** **في الإماء** **ودحت تحت** **حكمها العبد، وهو خلاف المعهود؛ لأن المعهود أن تدخل النساء تحت حكم الرجال بطريق التبعية، وكان** **هذا الأسلوب والله أعلم بقاء على أن أسباب السفاح فيهن ودعوتهن إليه غالبية، كما في تقديمهن في قوله** **تعالى: ﴿لَرَأَيْتُم مَّن يَكْفُرُ﴾** **ثم العذاب المذكور في الآية اجلد دون الرجم؛ لأنه لا ينتصف.** **[العناية ٢٠/٥]** **الرق منقوص.** **ألا ترى أن العبد لا يتزوج إلا اثنتين.** **(الساية) أفحش** **أصله قوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾** **هو الثوب المحشو بالقطن ونحوه.** **(الباب)** **لما روينا من حديث علي** **وهو قوله: يضرب الرجال في الحدود قياماً، والنساء قعوداً.** **[الباب ٨/٣٤٧]** *** رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن عبي قال: يسب** **الرجل قائماً والمرأة قاعدة في الحد.** **[٣٧٥/٧، باب ضرب المرأة]**

*** غريب. [نصب الراجحة ٣/٣٢٦] روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا عبدة عن عاصم عن الحسن، قال: أربعة من صلوات الله عليه وآله في حدوده انقطاع [٥٠٧٦، باب من قال الحدود إلى الإمام]

لأن المقصد منها إخلاء العالم عن الفساد، ولهذا لا يسقط بإسقاط العبد، فيستوفيه من هو نائب عن الشرع، وهو الإمام، أو نائبه، ^{بكمصي وعونه} بخلاف التعزير؛ لأنه حق العبد، ولهذا يُعزَّرُ الصبيُّ، وحق الشرع موضوع عنه. قال: **وإحصان الرجم** أن يكون حرّاً، عقلاً بالغاً، مسبباً، قد نزع امرؤه نكاحاً صحيحاً، ودخل بها، وهما على صفة الإحصان، فالعقل والبلوغ شرط لأهلية العقوبة؛ إذ لا خطاب دونهما، وما وراءهما يشترط لتكامل الجناية بواسطة تكامل النعمة؛ إذ كفران النعمة يتغلظ عند تكررها، وهذه الأشياء من جلال النعم، وقد شرع الرجم بالزنا عند اجتماعها ^{هذه الأشياء} فيناط به، بخلاف الشرف والعلم؛ لأن الشرع ما ورد باعتبارهما، ونصب الشرع بالرأي متعذر، ولأن الحرية مُمكنة من النكاح الصحيح، والنكاح الصحيح مُمكن من الوطء الحلال، والإصابة شَبَع بالحلال، والإسلام يمكنه من نكاح المسلمة، ويؤكد اعتقاد الحرمة، فيكون الكلُّ مزجراً عن الزنا، والجناية بعد توفر الزواجر أغلظ، والشافعي ^{في حرمة الزنا} يخالفنا في اشتراط الإسلام، وكذا أبو يوسف ^{في حرمة الزنا} في رواية.

خلاف التعزير جواب عن قول الشافعي ^{في حرمة الزنا}. فصار كالتعزير. (البنية) **وإحصان الرجم** هذا لفظ قدوري في مختصره. [البنية ٨/٣٥٥]، إنما قيد الإحصان بالرجم احترازاً عن إحصان القذف، فإنه غير هذا عني ما يجيء، إن شاء الله تعالى. [العناية ٢٢/٥] **يتغلظ** وتغلفه يستدعي أغلظ العقوبات. (العناية) وهذه الأشياء أي الحرية والعقل والبلوغ والإسلام والدخول بها في نكاح صحيح. [البنية ٨/٣٥٥] **جلال النعم** فكفرهما يكون سبباً لأفحش العقوبات، وهو الرجم بالحجارة إلى الموت؛ ليكون ثبوت الحكم بقدر سببه. (العناية) **وقد شرع إلح** يعني إما انحصار الشرائط على هذا العدد؛ لأن الرجم بالرأ قد شرع إلح. [العناية ٢٣/٥-٢٤] **فيما به** أي باستجماع هذه الأشياء. (البنية) **ولأن الحرية إلح** دليل على الاقتصر على تلك الشرائط يتضمن أن ما مدحلاً في الاستغناء عن الزنا دون غيرها من النعم والشرف، وذلك لأن الحرية إلح. (العناية) **ممكنة من إلح** لأن الحرية يتولى أمور نفسه ليس تحت ولاية أحد. [العناية ٢٤/٥] **الكل مزجراً** قال الأتراري: أي سبب الزجر. [البنية ٨/٣٥٦]

لهما: ما روي "أن النبي ﷺ رجم يهوديين قد زنيا". * قلنا: كان ذلك بحكم التوراة، ثم نسخ، يؤيده قوله ﷺ: "من أشرك بالله فليس بمُحَصَّنٍ"، ** والمعتبر في الدخول: الإيلاج في القُبُل على وجه يوجب الغسل. وشرَطَ صفة الإحصان فيهما عند الدخول حتى لو دخل بالمنكوحة الكافرة، أو المملوكة أو المجنونة، أو الصبية لا يكون محصناً، وكذا إذا كان الزوج موصوفاً بإحدى هذه الصفات، وهي حرة مسلمة عاقلة بالغة؛ لأن النعمة بذلك تتكامل؛ إذ الطبع ينفر عن صحبة المجنونة، وقلما يرغب في الصبية لقلة رغبتها، وفي المنكوحة المملوكة حذراً عن رق الولد، ولا ائتلاف مع الاختلاف في الدين،

كان ذلك أي رجم النبي ﷺ اليهوديين بحكم التوراة يعني في ابتداء الإسلام، ولهذا ساءهم رسول الله ﷺ عن حد الزنا في التوراة. (البناية) **يوجب الغسل**: يعني بالئتقاء الختانين. (البناية) **وشرط**: يعني شرط في قول القدوري. [البناية ٣٥٧/٨] **وكذا**: أي وكذا لا يكون الزوج محصناً. (البناية) **هذه الصفات**. وهي الكفر والرقية واجنون والصبا. (البناية) **بذلك**: أي بما ذكر من الحرية والعقل والبلوغ والإسلام. [البناية ٣٥٩/٨] * أخرجه الأئمة استة عن ابن عمر مختصراً ومطولاً. [نصب الرأية ٣٢٦/٣] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ أتى يهودي ويهودية قد زنيا، فانطلق رسول الله ﷺ حتى جاء يهود فقال: ما تحبون في سورة عيسى من رى قالوا: نسود وجوههما ونحمتهم ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما، قال: فاتوا سورة بن كسم صدق، فجاءوا بها فقرعوها حتى إذا مروا بآية الرجم وصع الفتي الذي يقرأ يده على آية الرجم وقرأ ما بين يديها وما وراءها، فقال له عبد الله بن سلام وهو مع رسول الله ﷺ: مره فليرفع يده، فرفعها فإذا تحتها آية الرجم، فأمرهما رسول الله ﷺ فرجى الحديث. [رقم: ٦٨٤١، باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا]

** رواه إسحاق بن راهويه في 'مسنده'، ومن طريق إسحاق بن راهويه رواه الدار قطني في 'سننه'، والصواب موقوف. [نصب الرأية ٣٢٧/٣] رواه الدار قطني في 'سننه' عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: من أشرك بالله فليس بمُحَصَّنٍ. [٩٤/٣، كتاب الحدود والديات وغيره] رواه إسحاق بن راهويه في 'مسنده'، وسنده صحيح. [إعلاء السنن ٥١٥/١١]

والحديث منسوخ كشطره، وهو قوله: "الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة"، وقد عرف طريقه في موضعه. **إلا أن يرى الإمام في حديث مصححه،** معبره على قدر ما يرى، وذلك تعزيز وسياسة؛ لأنه قد يفيد في بعض الأحوال، فيكون الرأي فيه إلى الإمام، وعليه يحمل النفي المروي عن بعض الصحابة. وإذا روى المرض، **وحدّه الرحمة؛ رحمه؛** لأن الإلتلاف مستحق، فلا يمتنع بسبب المرض، **وإن كان حدّه حد: م حد،** حتى يراه؛ كيلا يُفْضَى إلى الهلاك، ولهذا لا يقام القطع عند شدة الحر والبرد. وإذا روى **رحم: م تحدّ،** حتى تصعب حملها؛ لكيلا يؤدي إلى هلاك الولد، وهو نفس محترمة، وإذا كان **حدّه حد: م حد،** حتى تتعالى من نفاسها أي: ترتفع يريد به تخرج منه؛ لأن النفاس نوع مرض، فيؤخر إلى زمان البرء، بخلاف الرجم؛ لأن التأخير لأجل الولد، وقد انفصل. وعن أبي حنيفة **حد: م** أنه يؤخر إلى أن يستغني ولدها عنها، إذا لم يكن أحد يقوم بتربيته؛ لأن في التأخير صيانة الولد عن الضياع. وقد روي أنه **قال للغامدية بعد ما وضعت:**

والحديث إلح. يعني قوله **حد: م** البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام. (العناية) **مسوح** بقوله تعالى: **وإذا نزلت من بعدك سورة** عرف طريقه أي طريق مسوح قوله **حد: م** البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام" في موضعه يعني في طريقة الخلاف قائله الأتراري، وقال الكاكي **حد: م** في موضعه من التفاسير، وكتاب الناسخ والمنسوخ. [الساية ٣٦٦/٨] **إلا أن يرى إلح** استثناء من قوله: ولا يجمع في أسكر بين الجلد والنفي يعني إذا رأى الإمام تعريب الزاني مصلحة لدعارته فعل ذلك. وعليه يحمل أي على ما ذكر من التعريب والسياسة. ترتفع تفسير لقول القدوري: حتى تتعالى. **خلاف الرجم** فإن الرجم يقام بعد وضع الحمل، ولا يتطر إلى انقطاع النفاس.

باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

قال: **الوطء** **توحيب** **لحد** **هذا الرأ**، وأنه في عرف الشرع **واللسان**: وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك، وشبهة الملك؛ لأنه فعل محظور، والحرمة على الإطلاق عند التعري عن الملك وشبهته، يؤيد ذلك قوله **تعالى**: "ادرعوا الحدود بالشبهات".* ثم الشبهة نوعان: شبهة في الفعل، وتسمى شبهة اشتباه، وشبهة في المحل، وتسمى شبهة حكمية. فالأولى: تتحقق في حق من اشتبه عليه؛ لأن معناه أن يظن غير الدليل دليلاً، ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه، والثانية: تتحقق لقيام الدليل النافي للحرمة في ذاته،

باب الوطء **الح** لما فرغ من بيان إقامة الحد، شرع في بيان ما يوجب الحد، وما لا يوجبه. [العناية ٣٠٥] **لأنه** **الح** هذا، لتعليل لبين اعتبارهم انتفاء الشبهة في تحقق الرأ، وتقرير كلامه: إما اعتبروا أن يكون في غير شبهة الملك؛ لأنه فعل محظور يوجب الحد، فيعتبر فيه الكمال، لأن الناقص ثابت من وجه دون وجه، فلا يوجب عقوبة كاملة الكمال في الحصر عند التعري عن الملك وشبهته. **عن الملك** أي منك اسكاح ومنك ليمين. **بالشبهات** هي ما يشبه اثبات وليس ثابت. (العناية) **شبهة انتفاء** أي هي شبهة في حق من اشتبه عليه، وليست بشبهة في حق من لم يشته عليه حتى لو قال: عذمت أنها تحرم عني حد. [العناية ٣٢٥]

شبهة في المحل وتسمى شبهة منك أيضاً، فإنها لا توحي الحد، وإن قال: عذمت لها حرام عني. [العناية ٣٢٥-٣٣] **شبهة حكمية** باعتبار أن المحل أعطي له حكم منك في إسقاط الحد، وإن لم يكن المنك ثابت حقيقة. [النهاية ٣٧٣/٨] **أن يظن** **الح** كما إذا ظن أن جارية امرأته تحمل به ساء عني أن الوطء نوع استخدام، واستخدام الجارية يحن، فكذلك، فيكون تحققها بأسسه من الظن. [العناية ٣٣٥] **في دأه** مثل قوله **تعالى**: أنت ومالك لأبيك". [البناء ٣٧٣/٨]

* عريب بهذا اللفظ [نصب لرایة ٣٣٣ ٣] روى الدار قطني في "سننه" عن عائشة **رضي** قالت: قال رسول الله **ﷺ** **توحيب** **لحد** **هذا الرأ**، وهو حد من حد **توحيب** **لحد** **هذا الرأ**. الحديث. [٥/٣، كتاب الحدود والديات وغيره]

ولا تتوقف على ظن الجاني واعتقاده. والحد يسقط بالنوعين؛ لإطلاق الحديث، والنسب يثبت في الثانية إذا ادعى الولد، ولا يثبت في الأولى وإن ادعاه؛ لأن الفعل ^{ي حصص} تمحص زناً في الأولى، وإنما يسقط الحد لأمر راجع إليه، وهو اشتباه الأمر عليه، ولم يتمحص في الثانية. فشبّه الفعل في ثمانية مواضع: جارية أبيه، وأمه، وزوجته، والمطلقة ثلاثاً وهي في العدة، وبائناً بالطلاق على مال وهي في العدة، وأمّ ولد أعتقها مولاهما وهي في العدة، وجارية المولى في حق العبد، والجارية المرهونة في حق المرهن في رواية كتاب الحدود،

يسقط بالنوعين نكر في الأولى عند الطر، وفي الثانية على كل تقدير. (العناية) **ثمانية مواضع** فإذا قال: ضمت أما تحل لي فلا حد؛ لأن الإنسان يتفجع بما هو لاء حسب انتفاعه بمال نفسه، فكان هذا طناً في موضع الاشتباه. فيمتنع الحد، وإن قال الرجل: علمت أنها حرام عني. وقالت جارية: ضمت أنه يحل لي لا يحد واحد منهما. أما امرأة فلدعوى الشبهة، وأما ارجل فلأن الرنا يقوم بهما، فإذا سقط الحد عن امرأة، سقط عن الرجل لمكان الشركة على ما سيحيى. [العناية ٥ ٣٣] **جارية أبيه** وكذا جارية حده وإن علا. [أساية ٨/٣٧٤] **في العدة** فالاشتباه ههنا لقاء العفة والسكينة، وحرمة نكاح الأخت وثبوت النسب.

وبائناً بالطلاق الخ بما قيد الطلاق بالناس؛ لأنه إذا لم يكن مال، فوطئها في العدة، فلا حد عليه، وإن قال: علمت أنها عتي حرام عني ما يجيء. [العناية ٥ ٣٤] **وام ولد الخ** وشبهة أم ولد أعتقها مولاهما هي ما قضا في المطلقة ثلاثاً، وهي في العدة من قيام أثر الفراش، فكان النص في موضع لاشتباه. [العناية ٥/٣٦]

وجارية المولى الخ وشبهة العبد في حرية المولى أسباط يد العبد في مال مولاه، وجارية من ماله، فجاز أن يصح حل الأسباط فيها بالوطء. (العناية) **كتاب الحدود** يعني إذا قال المرهن: ضمت أما تحل لي لا يحد، وعلى رواية كتاب الرهن: لا يحد الحد سواء ادعى الطر، أو لم يدع كما في الجارية المشتركة؛ لأنه وصي جارية انعقد له فيها سب الملك، فلا يحد عليه الحد، اشتبه عليه أو لم يشتبه قياساً على ما لو وطئ جارية اشتراها على أن الساع بالخيار، وإنما قضا: انعقد له فيها سب الملك؛ لأنه بالهلاك يصير مستوفياً حقه من وقت الرهن، وإذا كان كذلك فقد انعقد له سب الملك في الحال، ويحصل حقيقة الملك عند اهلاك. ووجه ما ذكره في كتاب الحدود، هو أن عقد الرهن عقد لا يبيد ملك المتعة نكال، فقيامه لا يورث شبهة حكمية، وههنا بما يملك المرهن مالية المرهون عند اهلاك، وملك المال بعد اهلاك لا يبيد ملك المتعة في حال من الأحوال. [العناية ٥ ٣٤-٣٥]

ولا يُعتبر قول المخالف فيه؛ لأنه خلاف لا اختلاف. ولو قال: ظننت أنها تحل لي لا يحد؛ لأن الظن في موضعه؛ لأن أثر الملك قائم في حق النسب، والحبس، والنفقة، فاعتبر ظنه في إسقاط الحد، وأمُّ الولد إذا أعتقها مولاهما، والمختلعة، والمطبعة على مال بمنزلة المطلقة الثلاث؛ لثبوت الحرمة بالإجماع، وقيام بعض الآثار في العدة. **ولو قال** ها: أنت حبيبة، أو برية، أو أمرت يديك، فاحتارت نفسها، ثم وطئها في العدة. **وقال:** علمت أنها عني حرام: **م يحد:** **لاختلاف الصحابة** عليهم السلام فيه، فمن مذهب عمر رضي الله عنه أنها تطليقة رجعية، وكذا الجواب في سائر الجواب في سائر الكنايات، وكذا إذا نوى ثلاثاً؛ لقيام الاختلاف مع ذلك. **ولا حد عني من وصي حارية ولده، وولد ولده.** **وإن قال:** علمت أنها عني حرام؛ لأن الشبهة حكمية؛ لأنها نشأت عن دليل،

المخالف فيه. يريد به قول اريضية والإمامية، فإن اريضية تقول: إذا صقها ثلاثاً جمعة، لا يقع إلا واحدة، والإمامية تقول: إنه لا يقع شيء أصلاً؛ لكونه خلاف النسب، ويرعمون أنه قول علي رضي الله عنه لأنه خلاف لا اختلاف، والفرق بينهما: أن الاختلاف أن يكون الطريق محتقناً والمقصد واحداً، والخلاف أن يكون كلامهما مختلفاً. **(العناية ٣٦/٥) حق السب** يعني السب باعتبار العنوق السابق على الطلاق لا اسب هذا الوطء، فإنه لا يثبت. **[العناية ٣٦/٥] والحبس.** أي المنع من الخروج. **[البنية ٣٧٨/٨]**

بعض الآثار أي بعض آثار الملك مثل وجوب النفقة، ومعها من الخروج، وإن قال: ضمت لها تحل لي في هذه الصورة لا يحد للشبهة؛ لأن قيام أثر الملك من العدة ومحوها أورث شبهة. **[البنية ٣٧٨/٨]**

لاختلاف الصحابة فقال بعضهم: الكنايات كلها بوائ، وقال بعضهم: رجعية. **فيه.** أي في الطلاق ككنائي. **وكذا الجواب إلخ:** قال الحاكم الشهيد في "الكافي": وإن أنها شيء من الكنايات، ثم جامعها، وهو يقول: علمت أنها عني حرام، فلا حد عليه. **[البنية ٣٧٩/٨] وكذا إلخ** أي كذلك الحكم إذا نوى من أعاظ الكنايات ثلاثاً، ثم وطئها في العدة لا يحد وإن قال: علمت أنها عني حرام؛ لأن اختلاف الصحابة لا يرتفع بنية الثلاث، فكانت الشبهة قائمة فلا يجب الحد. **[العناية ٣٧/٥]**

وهو قوله **٣٨١**: "أنت ومالك لأبيك" * والأبوة قائمة في حق الحد. **ويستحب** **٣٨١** من الأب **٣٨١** وعيبه **قيمة الجارية**. وقد ذكرناه. وإذا وصي جارية نبي، أم أمه، أو ربه، **٣٨١** وقال: **ضبط** **أما** **تحل** **لي**، فلا حد عليه، ولا عني فادع، وإن قال: **عصب** **أبي** **عني** **حرام**، **حد**، وكذا **اعد** **إد** **وطئ** **جارية** **مولا**؛ لأن بين هؤلاء انبساطاً في الانتفاع، فظنه في الاستمتاع محتمل، فكانت شبهة اشتباه إلا أنه زنا حقيقة، فلا يحد قاذفه، وكذا إذا قالت الجارية: ظننت أنه يحل لي، والفحل لم يدع في الظاهر؛ لأن الفعل واحد. **٣٨١** **وإن** **وصي** **جارية** **نفسه**، أو **عصبه**، **٣٨١** **ضبط** **أبي** **تحل** **لي** **حد**، لأنه لا انبساط في المال فيما بينهما، وكذا سائر المحارم سوى الولاد؛ لما بينا.

كالخال والحالة وغيرها

والأبوة يشير بذلك إلى أن حكم الحد مثل حكم الأب في عدم وجوب الحد، وإن كان الأب حياً. [الساية ٨ ٣٨١] **قيمة الجارية** لأنه يمكنها عدد ثبوت النسب ولا عقر عيب؛ لأنه ما يمكنها تجميع القيمة سقطت عقراً؛ لأنه ضمان الحرية. (الساية) **وقد ذكرناه** أي في باب نكاح الرقيق. [ساية ٨ ٣٨٢] **في الانتفاع** لأن الانسداد يتناول مال أبيه، ويتنفع به للأكل والتصرف، وكذا الروح في مال الزوج، وكذا العدد في مال مولا. (الساية) **الاستمتاع** أي في حل الاستمتاع. (الساية) **وكذا** **أخ** معطوف على قوله: وقال: **ضبط** **أما** **تحل** **لي**، فلا حد عليه. (الساية) **لم يدع** **أخ** متصل بقوله: وكذا. (الساية)، أي لا حد عني بعد في ظاهر الرواية. [العناية ٥ ٣٨١] **الفعل واحد** أي لأن فعلهما، فإد سقط عنها، سقط عنه الحد. [الساية ٨ ٣٨٢]

لما بينا: يعني قوله: لأنه لا انبساط في المال فيما بينهما، [العناية ٥/٣٩]

روى من حديث جابر، ومن حديث عائشة، ومن حديث سمرة بن جندب، ومن حديث عمر بن الخطاب، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث ابن عمر. [نصب الراية ٣ ٣٣٧] رواه بن ماجه في 'سننه' عن جابر بن عبد الله أن رجلاً قال: يا رسول الله أن ي ملاً وولداً وأن أبي يريد أن يحتاج مالي، فقال: **لي** **مات** **أبيك**. [رقم: ٢٢٩١، باب ما للرجل من مال ولده]

ومن زُفَّتْ إليه غير امرأته، وقالت النساء: إنها زوحتك فوطئها: لا حدَّ عليه، وعليه
 المهر قضى بذلك علي عليه السلام * وبالعدة؛ ولأنه اعتمدَ دليلاً، وهو الإخبار في موضع
 الاشتباه؛ إذ الإنسان لا يميز بين امرأته، وبين غيرها في أول الوهلة، فصار كالمرور،
 ولا يحد قاذفه إلا في رواية عن أبي يوسف عليه السلام: لأن الملك منعدم حقيقة. ومن وجد
 امرأة على فراشه فوطئها: فعليه الحد؛ لأنه لا اشتباه بعد طول الصحبة، فلم يكن الظنُّ
 مستنداً إلى دليل؛ وهذا لأنه قد ينام على فراشها غيرها من المحارم التي في بيتها، وكذا إذا
 كان أعمى؛ لأنه يمكنه التمييز بالسؤال وغيره، إلا إذا كان دعاها فأجابته أجنبية، وقالت:
 أنا زوجتك، فواقعها؛ لأن الإخبار دليل. ومن تزوج امرأة لا يخل له نكاحها فوطئها:

ومن زفت إلح هذا من باب شبهة في المخل؛ لأن الفعل صدر منه؛ بناء على دليل أطلق الشرع له العمل به،
 وهو الإخبار بأنها امرأته، فجعل الملك كالثابت لدفع ضرر الغرور. [العناية ٣٩/٥] وبالعدة: أي وقضى
 بوجوب العدة. (الساية) ولأنه أي ولأن المزفوف إليه. (الساية) فصار كالمرور وهو الذي وطئ امرأة معتمداً
 على ملك يمين، أو نكاح، ثم استحققت، فلا يجب عليه الحد للاشتباه، فكذا الذي رقت إليه غير امرأته لهذا
 المعنى. [الساية ٨ ٣٨٤] عن أبي يوسف عليه السلام يعني أنه يقول فيها: إن إحصانه لم يسقط بهذا الفعل؛ لأنه بنى
 الحكم على الظاهر، فقد كان هذا الوطء حلالاً في الظاهر، فلا يسقط به إحصانه، ووجه الظاهر: أن الملك
 منعدم حقيقة، فلم يبق اظاهر إلا شبهة، وبها يسقط الحد، ولا يقام الحد على قاذفه. [العناية ٤٠/٥]

وهذا إشارة إلى قوله: لأنه لا اشتباه. (الساية) لأنه قد إلح يعني فلا يصح مجرد النوم على فراشها دليلاً
 شرعياً، فكان مقصراً، فيجب الحد. [العناية ٤٠/٥] إذا كان أي الواطئ الواحد على فراشه امرأة.
 وقالت إلح وبما قال: وقالت: أنا زوجتك؛ لأنها إذا أحابت بالفعل، ولم تقل ذلك فواقعها وجب عليه
 الحد، كذا في "الإيضاح". [العناية ٤٠/٥] فواقعها أي فجامعها لا يجب الحد. [الساية ٣٨٥/٨]

* هذا غريب جداً. [نصب الرأية ٣٣٩/٣]

لا يجب عليه حدٌ عند أي حصة ^{من} **لكنه يوجع عقوبة** إذا كان علمه بذلك. وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي **عليه الحد** إذا كان عالماً بذلك؛ لأنه عقد لم يصادف ما يكون محلاً لحكمه، كما إذا أضيف إلى الذكور؛ وهذا لأن محل التصرف ما يكون محلاً لحكمه، وحكمه الحل، وهي من المحرمات. ولأي حنيفة ^{أي العقد} **أن العقد صادف محله؛ لأن محل التصرف ما يقبل مقصوده، والأنثى من بنات بني آدم قابلة للتوالد، وهو المقصود، فكان ينبغي أن ينقذ في حق جميع الأحكام إلا أنه تقاعد عن إفادة حقيقة الحل، فيورث الشبهة؛ لأن الشبهة ما يشبه الثابت، لا نفس الثابت إلا أنه ارتكب جريمة،** ^{أي هذا العقد} وليس فيها حدٌ مقدر فيعزر. **ومن حصة أحسنه حد دون الفرج؛ لعز؛ لأنه منكر ليس فيه شيء مقدر ومن أي امرأة في الموضع المكروه، أو عمل حسن قوم لوط ولا حد عليه عند أي حصة ^{من} **وعز، ودد في الحامع الصغير، ونودح في السجن،** ^{أي الدبر} **فلا؛ هو كالأمر فيحد، وهو أحد قولي الشافعي.** وقال في قول: يُقتلان بكل حال؛**

يوجع يعني يضرب بطريق التعزير صراً مؤلماً عقوبة عليه لا بطريق الحد. (الساية) وهذا بيان قوله: لأنه عقد لم يصادف محله. (الساية) **لحكمه** وهذا المحل ليس محلاً لحكمه، وحكمه الحل. (الساية) **أنه تقاعد** تحريم الشرع في ديننا. (العناية) **إلا أنه** يعني فلا يجب الحد إلا أنه إلخ. **دون الفرج** أي في غير السبيلين كالتفحيد والتبطين. (العناية) **امرأة** قيل: يريد أجنبية؛ لأنه إذا أتى امرأته، أو مملوكته في الموضع المكروه أي الدبر لا يحد حد الزنا عندهما أبصاً، وإن كان محرماً عليه، وله صرح في الزيادات؛ لأن من الناس من يستحبه؛ لقوله تعالى: **ولا تنسوا ما كنتم تعملون** من غير فصل بين محل ومحل. [العناية ٥ ٤٣]

قوم لوط أي أتى في دبر الذكر. (الساية) **في السجن** إلى أن يتوب أو يموت. (الساية) **فيحد** حد الزنا حدناً إن كان غير محصن، ورجماً إن كان محصناً. (العناية) **بكل حال** أي سواء كانا محصنين، أو لم يكونا. [العناية ٥ ٤٣]

لقوله **عنه**: "اقتلوا الفاعل والمفعول"، * ويروى: "فارجعوا الأعلى والأسفل". ** ولهما: أنه في معنى الزنا؛ لأنه قضاء الشهوة في محلٍ مشتبه على سبيل الكمال على وجه تمحض حراماً لقصد سفح الماء. وله: أنه ليس بزنا؛ لاختلاف الصحابة في موجه من الإحراق بالنار، وهدم الجدار، والتنكيس من مكان مرتفع باتباع الأحجار وغير ذلك، ولا هو في معنى الزنا؛ لأنه ليس فيه إضاعة الولد، واشتباه الأنساب، وكذا هو أندر وقوعاً؛ لانعدام الداعي في أحد الجانبين، والداعي إلى الزنا من الجانبين، وما رواه **محمول** على **السياسة**، أو على المستحل، إلا أنه يعزr عنه؛ لما بيناه. ومن **وطئ كيمة**: فلا حد عليه؛ لأنه ليس في معنى الزنا في كونه جنائياً، وفي وجود الداعي؛ لأن الطبع السليم ينفر عنه،

أنه أي كل واحد من العمل في الموضع المكروه وفعل الواطء. (العناية) **قضاء الشهوة**: وهو مباط الحد في الرأ، فيلحق به الواطء بالدلالة، لا بالقياس؛ لأن القياس لا يدخل فيما يدرأ بالشبهات. [العناية ٤٣/٥] أنه أي الإتيان في الدبر. (السياسة) **لاختلاف الصحابة**: ولم يختلفوا في موجب الزنا، فدل على أنه ليس بزنا. (العناية) **معنى الرأ** وإذا لم يكن في معناه لا يلحق به دلالة، فبقي القياس، والقياس في مثله باطل. (العناية)

لانعدام الداعي يعني على ما هو الخبة السليمة. (العناية) **وما رواه**: من قتهما، أو رجهما. (العناية) **يعزr**: استثناء من قوله: ولا هو في معنى الزنا؛ لما بيناه أنه ارتكب جريمة، وليس فيه حد مقرر، قال في "الريادات": والرأي فيه إلى الإمام إن شاء قتله إن اعتاد ذلك، وإن شاء ضربه وجسه. [العناية ٤٤/٥]

عنه أي عند أبي حنيفة - (العناية) **لأنه ليس بالحد**: إذ ليس فيه تضييع الولد، ولا إفساد الفرائض. [العناية ٤٥/٥]

* روي من حديث ابن عباس، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الرأية ٣٣٩/٣] أخرج الترمذي في "جامعه" حديثاً عبد العزيز بن محمد - عن عمرو بن أبي عمر وعن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ:

من وجدته عمل عمل قوم لوط فقتله **مفعول به** [رقم: ١٤٥٦، باب ماجاء في حد اللوطي]

** رواه ابن ماجه عن عاصم بن عمر العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **من عمل عمل قوم لوط فمرد وحمير لأعلى وأسفل** [رقم: ٢٥٦٢، باب من عمل عمل قوم لوط]

والحامل عليه نهاية السَّفَه، أو فرطُ الشَّبَق، ولهذا لا يجب ستره إلا أنه يعزر؛ لما بينا، والذي يروى أنه تذبح البهيمة وتحرق،* فذلك لقطع التحدث به، وليس بواجب. ومن روى في دار الحرب، أو في دار المعى، ثم خرج إلينا: لا يقام عليه الحد، وعند الشافعي **يُقتل** يحد؛ لأنه التزم بإسلامه أحكامه أينما كان مقامه. ولنا: قوله **سنة**: "لا تقام الحدود في دار الحرب"،** ولأن المقصود هو الانزجار، وولاية الإمام منقطعة فيهما، فيعزى الوجوب عن الفائدة، ولا تقام بعد ما خرج؛ لأنها لم تنعقد موجبة، فلا تنقلب موجبة، ولو غزا من له ولاية الإقامة بنفسه كالخليفة، أي نَحْد.

الشق وفي لسان العرب: الشبق بفتح الشين وفتح الباء شدة الغمة بضم العين وطب الكاح. [حاشية الساية ٤٠٢/٨] لا يجب ستره أي ستر فرج البهيمة، وإنما أصمر عليه، وإن لم يسق ذكره؛ لأن ذكر البهيمة يستلزمه، فكان مرجعه حكماً. (العناية) لما **يسا** أنه ارتكب جريمة، وليس فيها حد مقدر. [العناية ٤٥٠/٥] التحدث به كي لا يعيرها رجل إذا كانت البهيمة باقية. (عناية) **خرج إليها** وأقر عند الإمام نارنا. (العناية) لا تقام الحدود إلخ: ووجه التمسك به: أنه لما لم يرد به حقيقة عدم الإقامة حساً، لأن كل واحد يعرف أنه لا يمكن إقامة الحد في دار الحرب؛ لانقطاع ولاية الإمام عنها، فكان المراد بعدم الإقامة عدم وجوب الحد. (العناية) ولأن المقصود إلخ. يعني أن وجوب الحد ليس لعينه، وإنما هو للانزجار، والانزجار يحصل بالاستيفاء، والاستيفاء متعذر لانقطاع ولاية الإمام، فهو وجب الحد نعزى عن الفائدة، وذلك لا يجوز، وإذا لم ينعقد موجباً، لا يقام بعد ما خرج؛ لئلا يقع الحكم بعير سبب. [العناية ٤٦/٥] **لأها** أي لأن فاحشة الربا. * غريب هذا اللفظ، ومعناه ما أخرج أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ٣/٣٤٢] روى أبو داود في "سننه" عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ من أتى بهيمة **فسيء**، **فسيء** معه، قال: قلت له ما شأن البهيمة قال: ما أراه قال ذلك إلا أنه كره أن يؤكل لحمها وقد عمل بها ذلك العمل. [رقم: ٤٤٦٤، باب فيمن أتى بهيمة] ** غريب. [نصب الراية ٣/٣٤٣] روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن المبارك عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن حميد بن فلان بن رومان **أن** **الحد** **يحد** **على** **الحد** **في** **الحد** [رقم: ٥٦٦/٦، باب في إقامة الحد على الرجل في أرض العدو]

وأمر المصّر يقيم الحدّ على من زنى في معسكره؛ لأنه تحت يده، بخلاف أمير
العسكر والسرية؛ لأنه لم تفوض إليهما الإقامة. وإذا دخل حرّ دارنا بأمان، ورى
بذميه، أو رى دمي حربية: يُحدّ دمي والدمية عند أبي حيفة ^{حجته} ولا يُحدّ الحربي
وحربية، وهو قول محمد ^{مستامة} ^{حجته} في دمي يعني: إذا زنى بحربية، فأما إذا زنى الحربي
بذمية لا يحدان عند محمد ^{حجته}، وهو قول أبي يوسف ^{حجته} أولاً. وقال أبو يوسف ^{حجته}:
يحدون ^{حجته} كنههم، وهو قوله الآخر. لأبي يوسف ^{حجته}: أن المستأمن التزم أحكامنا مدّة
مقامه في دارنا في المعاملات، كما أن الذمي التزمها مدّة عمره، ولهذا يُحدّ حدّ
القذف، ويقتل قصاصاً، بخلاف حدّ الشرب؛ لأنه يُعتقَد إباحته. ولهما: أنه ما دخل
لقرار بل لحاجة، كالتجارة ونحوها، فلم يصِرْ من أهل دارنا، ولهذا يمكن من الرجوع
إلى دار الحرب، ولا يقتل المسلم ولا الذمي به، وإنما التزم من الحكم ما يرجع إلى
تحصيل مقصوده وهو حقوق العباد؛ لأنه لما طمع في الإنصاف يلتزم الانتصاف،

في معسكره: إشارة إلى أنه لو خرج من معسكره، ودخل دار الحرب، ورى فيها، ثم خرج لا يقام عليه
الحد. (العناية) أمير العسكر لأنه لم يهوص له ولاية إقامة الحد. (الباية) والسرية قيل: هم الذين يسيرون
بالليل، ويختفون بالنهار، ومنه حير السرايا أربع مائة. (العناية) إليهما أي إلى أمير العسكر وأمر
السرية. [البنية ٤٠٨/٨] التزم أحكامنا ومن التزم أحكامنا تمتد عليه كالسهم والدمي. [العناية ٤٨/٥]

حدّ الشرب جواب عما يقال: لو كان كذلك لأقيم عليه حدّ الشرب؛ لأنه من أحكامنا، أجاب بقوله:
خلاف حدّ الشرب، يعني حدّ الشرب ليس كذلك. [الساية ٤٠٩/٨] يرجع لا جميع الأحكام.

لما طمع إلخ: لأنه لما لم يدخل إلا طامعاً في الإنصاف أي العدى، لأجله على غيره، يلتزم الانتصاف
أي العدل لغيره عليه؛ لأن العزم بإزاء العنم والقصاص وحدّ القذف من حقوق العباد، فكان داحلاً
في الانتصاف. [العناية ٤٨/٥-٤٩]

والقصاصُ وحُدُّ القذف من حقوقهم، أما حد الزنا حق الشرع. **ولمحمد** - وهو الفرق - أن الأصل في باب الزنا فعل الرجل، والمرأة تابعة له على ما ذكره إن شاء ^{بمن الذم، والدمية} الله تعالى، فامتناع الحد في حق الأصل يوجب امتناعه في حق التابع. أما الامتناع في حق التابع لا يوجب الامتناع في حق الأصل. ونظيره إذا زنى البالغ بصبية أو مجنونة، وتمكين البالغة من الصبي والمجنون. ولأبي حنيفة **ح** فيه: أن فعل الحربي المستامن زناً؛ لأنه مخاطب بالحرمان على ما هو الصحيح، وإن لم يكن مخاطباً بالشرائع على أصلنا، والتمكين من فعل هو زنا موجب للحد عليها،

حق الشرع فلا يكون داحلاً فيه. (العناية) **ولمحمد** - ^{٥٠} فما فرغ من اجواب عن قول أبي يوسف - ^{٥١} شرع كل منهما في إثبات ما ذهب إليه، فقال محمد - ^{٥٢} الأصل إلح. (العناية) ما ذكره في مسألة زنى صحيح مجنونة أو صغيرة. **فامتناع الحد** فيما إذا رى الحربي بدمية. (العناية) **بوجب إلح** وإلا لا يكون تبعاً فكان حتماً. (العناية) **أما الامتناع** فيما إذا رى الدمى بحرية. (العناية) **في حق الأصل** وإلا كان مستتبعاً فكان أصلاً، والفرص أنه تبع، وذلك حلف باطل. (العناية) **إذا رى إلح** فإنه يحد الساع دونها؛ لأن الامتناع في حق التابع لا يستلزمه في حق الأصل. [العناية ٤٩/٥]

وتمكين البالغة إلح فإنه لا يجب الحد عبيهما؛ لأن الامتناع في حق الأصل يستلزمه في حق التابع. (العناية) **المستامن زناً** إلا أنه لا يقام عليه الحد؛ لوجوب تبعية مأمه بقوله تعالى: **وَالْمُؤْمِنَاتُ مَنكُحَاتُهُ** وإذا كان كذلك، كان تمكين المرأة منه زناً؛ لأن التمكين من فعل الزنا زناً، يوجب الحد بقوله: **وَالْمُؤْمِنَاتُ مَنكُحَاتُهُ**. فيجب الحد عبيها؛ لوجود مقتضي وانتفاء المانع، بخلاف الحربي لتحقق المانع، وهو تبعية مأمه. [العناية ٥٠/٥]

بالحرمان. وامراد بالحرمان: ترك الامتناع بالأوامر، والانتفاء عن النواهي، فإن الكفار مخاطبون بالعبادات من حيث الترك تضعيفاً للعذاب عليهم. (العناية) **هو الصحيح**: احتراز عن قول بعض مشايخنا العراقيين، فإنهم قالوا بكونهم مخاطبين بالشرائع كلها بالعبادات، والحرمان، والمعاملات. (العناية) **على أصلنا**: إشارة إلى قول بعض أصحابنا فإنهم قالوا: الكفار غير مخاصبين بالشرائع، قال شمس الأئمة: ومشايخ ديارنا يقولون: إنهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات. [العناية ٥٠/٥]

بخلاف الصبي والمجنون؛ لأنهما لا يخاطبان، ونظير هذا الاختلاف إذا زنى المكره بالمطاوعة، **تُحدُّ المطاوعة عنده**، وعند محمد **لا تحد**. **قال**: **ورد** في **الصبي** **أو مجنون** **بأمره ضارعه** **ولا حدَّ عنه ولا عيبه ولا عيبها**، وقال زفر والشافعي **يجب الحد عليها**، وهو رواية عن أبي يوسف **لا حد** **في صحيح محمد**، أو صغيرة جامع **منها** **حد الرجل حاصه**، وهذا بالإجماع. ولهما: أن العذر من جانبها لا يوجب سقوط الحد من جانبها، فكذا العذر من جانبها؛ وهذا لأن كلاً منهما مؤاخذ بفعله. ولنا: أن فعل الزنا يتحقق منه، وإنما هي محلُّ الفعل، ولهذا يسمى هو واطناً وزانياً، والمرأة موطوءة ومزنيًا بها، إلا أنها سُميت زانية مجازاً تسميةً للمفعول باسم الفاعل كالراضية في معنى المرضية، أو لكونها مسببةً بالتمكين، فيتعلق الحد في حقها بالتمكين من قبيح الزنا، وهو فعلٌ مَنْ هو مخاطب بالكف عنه، ومؤثم على مباشرته، وفعل الصبي ليس بهذه الصفة، فلا يناط به الحد. **قال**: **ومن كرهه يستصان حتى يرضى** **ولا حدَّ عنه**.

بخلاف الصبي الخ جواب عن مستشهد محمد **على أن سقوط الحد من الأصل يوجب السقوط من التبعية**، ووجه ذلك: أن هذا ليس بنظير ما نحن فيه؛ لأن الصبي والمجنون لا يخاطبان، فلا يكون فعلهما زناً، والتمكين من غير الزنا ليس بزناً، فلا يوجب الحد، والحري مخاطب، ففعله زناً، والتمكين من الزنا يوجب الحد. [العناية ٥٠/٥] **لا تحد** لسقوط الحد عن الأصل أي الزني المكره. **قال** أي محمد **في** "الجامع الصغير". (الباية) **أن العذر الخ** كما في صورة الإجماع. [الباية ٤١٢/٨]

من جانبها أي المرأة، كما إذا كانت مجنونة أو صغيرة. **فكذا العذر الخ** وهو في الصورة مختلف فيها لا يوجب سقوطه الحد من جانبها. [العناية ٥٠/٥] **كلا منهما** أي من الزاني والزانية. **ليس بهذه الخ** لأن الصبي ليس بمخاطب بالكف عن الزنا، وليس بمؤثم أيضاً إذا باشر وطء الأحيية؛ لأن القم مرفوع عنه. [الباية ٤١٣/٨] **قال**: أي محمد **في** "الجامع الصغير". [الباية ٤١٣/٨]

وكان أبو حنيفة **ي** يقول أولاً: يُحدُّ، وهو قول زفر **ي**؛ لأن الزنا من الرجل لا يكون إلا بعد انتشار الآلة، وذلك دليل الطوعية، ثم رجع عنه، فقال: لا حد عليه؛ لأن سببه المُلجئ قائم ظاهراً، والانتشار دليل متردد؛ لأنه قد يكون من غير قصد؛ لأن الانتشار قد يكون طبعاً لا طوعاً، كما في النائم، فأورث شبهة، وإن أكرهه غير السلطان: حد عند أبي حنيفة **ي** وقالوا: لا يحد؛ لأن الإكراه عندهما قد يتحقق من غير السلطان؛ لأن المؤثر خوف الهلاك، وأنه يتحقق من غيره. وله: أن الإكراه من غيره لا يدوم إلا نادراً؛ لتمكنه من الاستعانة بالسلطان أو بجماعة المسلمين، ويمكنه دفعه بنفسه بالسلاح، والنادر لا حكم له، فلا يسقط به الحد، بخلاف السلطان؛ لأنه لا يمكنه الاستعانة بغيره ولا الخروج بالسلاح عليه، فافترقا. ومن أقروا **ب** في مجلس نفسه أنه روى عنه **ي** وف **ي** بروجه، أو قرب **ي**، وقال **ي** رجل **ي** بروجه، فلا حد عليه، وعنه **ي** في ذلك؛ لأن دعوى النكاح يحتمل الصدق، وهو يقوم بالطرفين، فأورث شبهة، وإذا سقط الحد وجب المهر تعظيماً لخطر البضع. ومن روى بخارية فمتنها **ي** حد **ي**.

في النائم فإن سائمه قد تنتشر آتة فحوليته، وإن لم يكن به قصد واحتير. [الساية ٨ ٤١٤] **ي** خلاف السلطان فإن إكراهه معتبر، ومن أقر **ي** قال محمد **ي** في الجامع الصغير **ي**. (الساية) **ي** فلا حد عليه ولا عليه، كذا في الكافي، وفي بعض النسخ عنيهما، كذا ضبطه الأثراري. [الساية ٨ ٤١٥] **ي** في ذلك يعني في كتب الصورتين: دعوى الرجل اسكاح، ودعواه المرأة. [العناية ٥٣٥] **ي** خارية **ي** بما وضع المسألة في اجارية- وإن كان هذا الحكم، وهو وجوب الحد مع الصمان لا يتفاوت بين الحرة والخرية- فإنه لو فعل ذلك مع حرة وجب عليه الحد، والدية على العاقبة؛ لما أن شبهة عدم وجوب الحد عند أداء الصمان بما ترد في حق الخارية، لا في حق الحرة؛ لأن الأمة تصح أن تكون مكرماً لرباها عند أداء الصمان بشبهة أن لا يجتمع البدلان في ملك شخص واحد. [العناية ٥٣/٥]

وعينه القيمة، معناه: قتلها بفعل الزنا؛ لأنه جنى جنايتين، فيوفر على كل واحد منهما حكمه. وعن أبي يوسف ^{رحمته} لا يحد؛ لأن تقرّر ضمان القيمة سبب لملك الأمة، فصار ^{وهما امرأتان وفتاة} أي علم الزاني كما إذا اشتراها بعد ما زنى بها، وهو على هذا الاختلاف، واعتراض سبب الملك قبل إقامة الحد يوجب سقوطه، ^{أي الحد} كما إذا ملك المسروق قبل القطع. ولهما: أنه ضمان قتل، فلا يوجب الملك؛ لأنه ضمان دم، ولو كان يوجب، فإنما يوجب في العين، كما في هبة المسروق، لا في منافع البضع؛ لأنها استوفيت، والملك يثبت مستنداً، فلا يظهر في المستوفى؛ لكونها معدومة، وهذا بخلاف ما إذا زنى بها، فأذهب عينها يجب عليه قيمتها، ويسقط الحد؛ لأن الملك هنالك يثبت في الجثة العمياء، وهي عين فأورثت شبهة. قال: وكل شيء صعد الإمام الذي نس فوفه إمام: ولا حدّ عنه إلا الفصاص، ^{أي حبيبة}

معناه أي معنى قول محمد - (البنية) هذا الاختلاف أي شراء الحارية بعد إرباها قبل إقامة الحد على هذا الاختلاف، عند أبي حنيفة ومحمد يحد، خلافاً لأبي يوسف، فكان رد المختلف إلى المختلف، لكن الخلاف في اشتراط بعد الربا مذكورة في ظاهر الرواية، بخلاف ما نحن فيه. [العناية ٥٤/٥] المسروق بأن وهبه المسروق منه مثلاً. قيل القطع أي كما لو ملك السارق منه المسروق قبل القطع حيث يسقط. [فتح القدير ٥٤/٥] ولهما أي لأبي حنيفة ومحمد - (البنية) ضمان دم وضمن الدم يجب بعد الموت، وأبى يس بمحل للملك. [العناية ٥٤/٥] ولو كان [هذا التنزيل] بوجه [هذا الضمان] إلخ يعني سلماً أن ضمان القتل يوجب الملك، لكن إما يوجب في العين، كما ذكرتم في هيئة المسروق، لا في منافع البضع؛ لأنها استوفيت وتلاشت، فلم تكن قابلة للملك حالة الضمان، ولا مستدة؛ لأن المستد لا يظهر في حق المعدوم، والمنافع المستوفاة معدومة. [العناية ٥٥/٥] وهذا [متعلق بأصل الجواب، لا بالتنزيل] بخلاف إلخ متعلق بأصل الجواب، لا بالتنزيل جواب لصورة يمكن أن يستشهد بها أبو يوسف - كما قدمناه. وتقريره: أن الرأي بالضمان يملك الجثة العمياء؛ لكونها قابلة للملك؛ إذ هي موجودة، فتورث شبهة. [العناية ٥٥/٥] قال أي محمد - في الجامع الصغير. (البنية)

فإنه لا حد لله ولا لآله؛ لأن الحدود حق الله تعالى، وإقامتها إليه لا إلى غيره،
ولا يمكنه أن يقيم على نفسه؛ لأنه لا يفيد، بخلاف حقوق العباد؛ لأنه يستوفيه ولي الحق،
إما بتمكنه أو بالاستعانة بمنعة المسلمين، والقصاص والأموال منها، وأما حد القذف:
قالوا: المقلب فيه حق الشرع، فحكمه كحكم سائر الحدود التي هي حق الله تعالى.

لأنه لا نسب الوجوب فائدته؛ لأنه لا يقع مؤثراً، فلا يقع راجعاً، والمقصود منه الحد: المرجح فلا بد
أن يكون المرجح غير المرجور، ولا يقدر القاصي أن يقضي عليه؛ لأنه هو الذي ولاه القضاء فسقط حق
الله تعالى في الدنيا. (الساية) وفي الحق أي صاحب الحق، واختار لفظ لوي ليشاور الوصي والوكيل. (الساية)
أما سبكه أي تمكن الإمام إياه في أحد حقه. [الساية ٤١٨ ٨] تعد فتحات جمع مابع، ويستعمل
معنى العسكر، وجاء مصدر أيضاً، كذا قال الشهاب في حواشي تفسير البصائر.

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

قال: وإدِّيه شهد^{أي القنوري} حُدَّ مَنعُهُمْ عَنِ الْإِسْرَافِ وَهُوَ يُعْتَبَرُ بِحَقَّقِهِ
مِنْدَحِدْهُمْ لَا فِي حَدِّ الْقَذْفِ حَمِيدٌ. وَفِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ". وَإِدِّيهَا عِلْمُ سَهْدٍ
بِحَدِّهِمْ أَوْ شَرْبِ خَمْرٍ، أَوْ بَعْدَ حَسْبٍ، أَوْ بَعْدَ حَسْبٍ، وَمِنْ نُسْرِفِهِ وَالْأَصْلُ: أَنْ
الْحُدُودَ الْخَالِصَةَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُّمِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ^{شَافِعِي}. وَهُوَ يَعْتَبِرُهَا بِحَقَّقِهِ
الْعِبَادَةِ، وَبِالإِقْرَارِ الَّذِي هُوَ إِحْدَى الْحَجَّتَيْنِ. وَلَنَا: أَنَّ الشَّاهِدَ مُخْتَارَ بَيْنِ الْحُسْبَتَيْنِ مِنْ أَدَاءِ
الشَّهَادَةِ وَالسِّرِّ، فَالتَّأخيرُ إِنْ كَانَ لاختيار السِّرِّ، فإلْقَادُ عَلَى الْأَدَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ لِضَغِينَةٍ
هَيَّجَتْهُ، وَلِعَادَوَةٍ حَرَكَتَهُ، فَيْتَهَمُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ التَّأخيرُ لَا لِلْسِّرِّ يَصِيرُ فَاسِقًا آثِمًا، فَتَيَقَّنَا
بِالْمَانَعِ، بِخِلَافِ الإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعَادِي نَفْسَهُ، فَحُدُّ الزِّنَا، وَشَرْبُ الْخَمْرِ وَالسَّرِقَةُ
خَالِصٌ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَصِحَّ الرَّجُوعُ عَنْهَا بَعْدَ الإِقْرَارِ، فَيَكُونُ التَّقَادُّمُ فِيهِ مَانِعًا.
وَحُدُّ الْقَذْفِ فِيهِ حَقُّ الْعَبْدِ؛ لَمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ الْعَارِ عَنْهُ، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ رَجُوعُهُ بَعْدَ الإِقْرَارِ،
^{أَيَّ عَنِ الْمَنْعِ}

باب الشهادة الح قد ذكرنا أن ثبوت الرضا عند الإمام إما يكون بأحد شيئين لا غير، وهما الشهادة والإقرار، أحر الشهادة ههنا عن الإقرار؛ لقمة ثبوت الرضا بالشهادة وبدرته. [العاية ٥٦/٥]

الخامس لصع وأعاد لفظ 'الحامع الصعير' لاشتماله على زيادة إيضاح، وهي تعديد ما يوجب الحد صريحاً من السرقة، وشرب الخمر، والربا، وريادة الخين الذي استفاد منه بعض المشايخ قدر ستة أشهر في التقادم، وريادة إثبات الصمان في السرقة، ثم كما لا يخد المشهود عليه لا خد الشهود أيضاً حد القذف في الشهادة بالربا لأن عددهم متكامل، والأهلية للشهادة موحودة، وذلك يجمع أن يكون كلامهم قديماً. [العاية ٥٦/٥-٥٧] **خفوق العاد** حيث لا يجمع التقادم في حقوق العاد. [الباية ٤٢٠/٨]

وبالإقرار: فإن الحدود تجري بالإقرار وإن تقادم الزمان.

والتقادم غير مانع في حقوق العباد؛ ولأن الدعوى فيه شرط، فيحتمل تأخيرهم على ^{في حق العبد} ^{الشهود} انعدام الدعوى، فلا يوجب تفسيقهم، بخلاف حد السرقة؛ لأن الدعوى ليست بشرط للحد؛ لأنه خالص حق الله تعالى على ما مر، وإنما شرطت للمال، ولأن الحكم يدار ^{أي لإقامة الحد} على كون الحد حقاً لله تعالى، فلا يُعتبر وجود التهمة في كل فرد، ولأن السرقة تقام على الاستسرار على غيرة عن المالك، فيجب على الشاهد إعلامه، وبالكتمان يصير فاسقاً أثماً، ثم التقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء عندنا، ^{أي إقامة الحد} خلافاً لزرقي ^{من زراي} حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض الحد، ثم أخذ بعد ما تقادم الزمان: لا يقام عليه الحد؛ لأن الإمضاء من القضاء في باب الحدود. واختلفوا في حد التقادم،

حد السرقة جواب عما يقال: الدعوى شرط في سرقة، كما في حقوق العباد، ومع ذلك لو شهد شهود سرقة متقدمة لم تقبل، فعلم هذا أن قبول الشهادة في حقوق العباد بعد تقادم لم يكن لاشتراط الدعوى، ووجهه: لا نسيم أن الدعوى شرط للحد؛ لأنه خالص حق الله تعالى على ما مر، ولدعوى ليست بشرط فيه، وإنما هي شرط نعمان، وهو حق العبد (العناية) **والان حكم الخ** جواب آخر، وتقريره: أن المعنى المتصل بشهادة في التقادم في الحدود الخالصة حقاً لله تعالى، وهو قيمة الصعيبة والعداوة، وذلك أمر باص لا يطع عليه، فيدار الحكم على كون الحد حقاً لله تعالى، سواء وجد ذلك المعنى في كل فرد أو لا، كما أدير الرخصة على اسفر من غير توقف على وجود امشقة في كل فرد من أفرادها. [العناية ٥٨٥]

ولان لسرقة لأنها توجد في ظلم الديار عالياً. (العناية) **عنه** يكسر العين المعجمة: العقلة.

فحب الخ فلا يكون منسروق منه عارفاً بالشهادة حتى يستشهد بالشاهد. [العناية ٥٨٥]

لان الامضاء الخ لأن مقصود من القضاء في حقوق العباد، إما إعلام من له نقصاء، أو التمكين من له القضاء من الاستيفاء بالنقصاء، وهذان المعيان يحصلان بمجرد القضاء، فم يتوقف تقدمه إلى الاستيفاء. وأما الله تبارك وتعالى في حقوقه فمستع عن هذين المعنيين، فكان المقصود منها النبأية عن الله تعالى في الاستيفاء، ولذلك كان الاستيفاء من تنمة القضاء في حقوق الله تعالى. [العناية ٥٩/٥]

وأشار في "الجامع الصغير" إلى ستة أشهر، فإنه قال بعد حين: وهكذا أشار الطحاوي، وأبو حنيفة - رحمهما الله لم يُقدِّر في ذلك، وفوضه إلى رأي القاضي في كل عصر. وعن محمد - رحمهما الله أنه قدَّره بشهر؛ لأن ما دونه عاجل، وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله. وهو الأصح، وهذا إذ لم يكن بين القاضي وبينهم مسيرة شهر، أما إذا كان: تُقبل شهادتهم؛ لأن المانع بُعْدهم عن الإمام، فلا يتحقق التهمة، والتقدم في حد أي الشهود الشرب كذلك عند محمد - رحمهما الله. وعندهما: يُقدَّر بزوال الرائحة على ما يأتي في بابه إن شاء الله تعالى. وقد شهدوا على رجل أنه ربي - رحمهما الله - وفلان - رحمهما الله - فبطل حد، وإن شهدوا أنه سرق من فلان - رحمهما الله - وهو عتق - رحمهما الله - ما نُصِّع. والفرق: أن بالغية تتعلم الدعوى، وهي شرط في السرقة دون الزنا، وبالخضور يتوهم دعوى الشبهة، ولا معتبر بالموهوم. وإن شهدوا أنه ربي بامرأته لا يعرفوها: لم يُحد؛ لاحتمال أنها امرأته، أو أمته، بل هو الظاهر، وإن أقر بذلك: حد؛ لأنه لا يخفي عليه أمته، أو امرأته. وإن شهد أنال أنه ربي بفلانة فمسكرهنا، وحرل أنها صاوغته، ذرئ حد عنهما جميعا عند أبي حنيفة - رحمهما الله.

وهو رواية إسنه ذكر في 'المحدد'، قال أبو حنيفة: لو سأل القاضي متى ربي لها؟ فقالوا: مد أقل من شهر، أقيم الحد، وإن قالوا: أو أكثر، ذرئ الحد. (العناية) وهذا أي الذي قلنا من تقدير التقدم بشهر. [العناية ٦٠/٥] إذا كان أي بينهم وبين القاضي مسافة شهر. (الساية) وبالخضور أي حضور امرأة الغائبة. [الساية ٤٢٤/٨] ولا معتبر بالموهوم لأنه شبهة الشبهة، فالمعتبر هو الشبهة دون النازل عنها؛ لئلا يسد باب إقامة الحدود، وبيان ذلك: أنها لو كانت حاضرة وادعت الكاذب، سقط الحد لمكان شبهة الصدق مع احتمال الكذب، وإذا كانت غائبة، كان الثابت عند عيبتها احتمال وجود الشبهة، وهو المعنى بشبهة الشبهة. [العناية ٦٠/٥] هو الظاهر لأن الظاهر من حال المسلم أن لا يربي. (العناية) بذلك أي بالزنا بامرأة لا يعرفها. [العناية ٦١/٥]

وهو قول زفر **ولا يُحدِّد رجل حصة** لاتفاقهما على الموجب، وتقرُّد أحدهما بزيادة جنائية، وهو الإكراه، بخلاف جانبها؛ لأن طواعيتها شرط تحقق الموجب في حقها، ولم يثبت لاختلافهما. وله: أنه اختلف المشهود عليه؛ لأن الزنا فعل واحد يقوم بهما، ولأن شاهدي الطوعية صاروا قاذفين لهما، وإنما يسقط الحدُّ عنهما بشهادة شاهدي الإكراه؛ لأن زناها مكرهة يسقط إحصائهما، فصارا خصمين في ذلك. **باب شهادة** **لا يشافهما أي** لا اتفاق الفريقين. (العناية) **خلاف حاسبه** هو الموجب لم يتحقق، وعدم الوجوب في حقها لمعنى غير مشترك لا يجمع الوجوب في حق الرجل عند وجوب الموجب في حقه، كما في وء الصعيرة المشتبهة أو المحونة. [العناية ٥٦١-٦٢] **استشهد عليه** قل الكاكي: أي استشهد به (السياسة) **فعل واحد** وكل ما هو فعل واحد يقوم بهما لا يتصف بوصفين متضادين؛ لأن الطوع يوجب اشتراكهما في الزنا، والكره يوجب انفرد الرجل به، واجتماعهما متعذر، فكان كل واحد منهما خلاف الآخر، فاحتمل المشهود به، ولم يتم على كل واحد منهما نصاب الشهادة. (العناية) **فقدون حصة** لعدم نصاب الشهادة، ونقادات حصص ولا شهادة للخصم، وإذا تمت شهادتهما بقص نصاب الشهادة فلا يقدم بها الحد، وكان ذلك يقتضي إقامة حد القذف على شاهدي الطوعية، ولكن سقط إلخ. [العناية ٦٢/٥]

سقط إحصائهما لوجود حقيقة الرأبها، لكن لا تأثم بسبب الإكراه. (العناية) **خلافاً للزفر** يعني أنه يقول: يحدون؛ لأن شهادتهما لم تقل؛ لفحصان العدد، فصار كلامهم قدفاً كثلاثة شهدوا على رجل بالزنا فإثم يحدون حد القذف. (للعناية) **لشبهة الاتحاد** يريد شبهة اتحاد اشهود به، وتقريره: أن لشبهة دائرة في الحدود بالحديث، وقد وجدت؛ لأهم شهدوا، وهم أهية كاملة، وعدد كامل على رأب واحد صورة في رعمهم؛ صراً إلى اتحاد صورة النسبة الحاصلة منهم واتحاد المرأة، وإنما جاء الاختلاف بذكر المكان، فيثبت شبهة الاتحاد في المشهود به، فيدراً الحد. [العناية ٦٢/٥-٦٣]

وَابِ احْتَمُوا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ: خَدَّ الرَّحْلُ وَالْمَرَأَةُ، معناه: أَنْ يَشْهَدَ كُلُّ اثْنَيْنِ عَلَى الزَّانَا فِي زَاوِيَةٍ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَالْقِيَاسُ: أَنْ لَا يَحْدُ لاختلاف المكان حقيقة. وَجْهُ الاستحسان: أَنْ التَّوْفِيقَ مُمْكِنٌ بِأَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الْفِعْلِ فِي زَاوِيَةٍ، وَالْانْتِهَاءُ فِي زَاوِيَةٍ أُخْرَى بِالاضْطِرَابِ، أَوْ لِأَنَّ الْوَاقِعَ فِي وَسْطِ الْبَيْتِ، فَيَحْسِبُهُ مَنْ فِي الْمَقْدَمِ فِي الْمَقْدَمِ، وَمَنْ فِي الْمُوَخَّرِ فِي الْمُوَخَّرِ، فَيَشْهَدُ بِحَسَبِ مَا عِنْدَهُ. وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ أَنَّهُ رَأَى بَامْرَأَةٍ بِالتَّخِيلَةِ عِنْدَ صُبُوحِ السَّمْسِ، وَأَرْبَعَةٌ أَنَّهُ رَأَى كَمَا عِنْدَ صُبُوحِ السَّمْسِ بِدِيرْهَنْدٍ: دَرَى أَحَدٌ عَنْهُمَا جَمْعًا، أَمَّا عَنْهُمَا: فَلَأَنَّا تَبَيَّنَا بِكَذِبِ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَيْنٍ، وَأَمَّا عَنِ الشُّهُودِ؛ (رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ) فَلَاحْتِمَالِ صَدَقَ كُلُّ فَرِيقٍ. وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى امْرَأَةٍ بِالزَّانَا، وَهِيَ كَرَى: دَرَى الْحَدُّ عَنْهُمَا وَشَهِدَا: لِأَنَّ الزَّانَا لَا يَتَحَقَّقُ مَعَ بَقَاءِ الْبِكَارَةِ، وَمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ النِّسَاءَ نَظَرْنَ إِلَيْهَا، فَقُلْنَ: إِنَّمَا بَكَرَ، وَشَهِدَتُنَّ حُجَّةً فِي إِسْقَاطِ الْحَدِّ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي إِجْبَافِهِ، فَلِهَذَا سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُمَا، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى رَجُلٍ بِالزَّانَا، وَهُمْ غُصَّانٌ، أَوْ مُخَادِمُونَ فِي قَدَفٍ، أَوْ أَحَدُهُمْ عَدُوٌّ، أَوْ مُخَدُّودٌ فِي قَدَفٍ: فَإِنَّهُمْ يُحَدُّونَ وَلَا يَحْدُ مُشْتَبَهُونَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِمُ الْمَالُ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟ وَهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ، أَيِ شَهَادَةِ مَوْلَاهُ

بِالْحِمْلَةِ نَصَبُ الْبُورِ وَفَتْحُ الْخَاءِ الْمَعْمَمَةِ وَسُكُونُ الْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ، وَبِالْإِلَامِ وَالْهَاءِ اسْمُ مَوْضِعٍ قَرِيبٍ مِنَ الْكُوفَةِ. [الباب ٤٢٧/٨] بَدِيرْهَنْدٍ وَفِي "الْفَتْحِ" دِيرْ نَظَاهِرُ الْكُوفَةِ، وَهَدَّ بَتِ الْعِمَامِ بْنِ الْمُنْدَرِ بْنِ مَاءِ السَّمَاءِ كَانَتْ تَرَهَّبَتْ وَبَنَتْ هَذَا الدَّيْرَ، وَأَقَامَتْ بِهِ. وَفِي الدَّيْرِ صَوْمَعَةُ النَّصَارَى. [الباب ٤٢٨/٨-٤٢٩] فَلَاحْتِمَالِ إِنْ يَبْعِي أَنَّ احْتِمَالِ الصَّدَقِ فِي كَلَامِ كُلِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ قَائِمٌ، وَشُبْهَةُ الزَّانَا تَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَدِّ عَلَى الْقَاذِفِ. (الْعَايَةُ) حُجَّةٌ فِيمَا لَا أَصْلَاحَ لِلرَّجَالِ عَلَيْهِ خُصُوصًا. [الْعَايَةُ ٦٤/٥] فِي إِجْبَافِهِ. أَيِ الْحَدِّ عَلَى الشُّهُودِ.

قال العبد الضعيف - عصمه الله -: **معناه** إذا كان جرحه، وعلى هذا الخلاف إذا مات من ^{بمضرب} الضرب، وعلى هذا إذا رجع الشهود لا يضمنون عنده، وعندهما: يضمنون. لهما: أن الواجب بشهادتهما مطلقاً الضرب؛ إذ الاحتراز عن الجرح خارج عن الوسع، فينتظم الجراح وغيره، فيضاف إلى شهادتهما، فيضمنون بالرجوع، وعند عدم الرجوع يجب على بيت المال؛ لأنه يتنقل فعل الجلال إلى القاضي، وهو عامل للمسلمين، فتجب الغرامة في ما لهم، فصار كالرجم والقصاص. ولأبي حنيفة: أن الواجب هو الجلد، وهو ضرب مؤلم غير جارح ولا مهلك، فلا يقع جارحاً ظاهراً إلا للمعنى في الضارب، وهو قلة هدايته، فاقصر عليه إلا أنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح؛ كي لا يمتنع الناس عن الإقامة بخافة الغرامة. وإن شهد أربعة على شهادته أربعة على رجل ما رواه: لم يجد؛ لما فيها من زيادة الشبهة،

معناه أي معنى كلام محمد في الجامع الصغير: أُرْسِ اضرب أيضاً على بيت المال. [الباية ٤٣٣/٨] من **الضرب** يح دية النفس في بيت المال عندهما إذا ظهر بعض الشهود عنده، أو محدوداً في قدف، أو أعمى، وعند أبي حنيفة لا يجب شيء. (الباية) **رجع الشهود** بعد الجرح بالجلد، أو الموت بالحد. (الساية) بصمون أُرْسِ الحراقة إن لم يمت المحمود، والدية إن مات. (الباية) في ما لهم بيت مال المسلمين. [الساية ٤٣٤/٨] **فصار كالرجم إلخ** يعني إذا شهد الشهود، فرجم المشهود عليه، أو قتل، ثم رجعوا يضمنون الدية. (العناية) **فاقصر عليه** ولا يتعدى إلى الشهود. في الصحيح. يعني في الصحيح من السرواية، وذكر في "مبسوط فخر الإسلام": ولو قال قاتل: يجب الضمان على الجلال، فنه وجه؛ لأنه ليس بمأمور بهذا الوجه؛ لأنه أمر بضرب مؤلم لا جارح، ولا كاسر، ولا قاتل، فإذا وجد منه الضرب على هذه الوجوه وقع فعنه تعدياً، فيجب عليه الضمان. [العناية ٦٧/٥] **لما فيها إلخ**: معناه: ما فيها من شبهة رادت على الأصل لم تكن فيه؛ فإن الكلام إذا تداولته الألسنة، يمكن فيه زيادة ونقصان. [العناية ٦٨/٥]

فيفسح الح وإذا افسح القضاء اندفع القول بكونه مرجوماً بحكمه القاضي، فلا يسقط الإحصاء، ولا يورث الشبهة، فيجب حد قاده، لكن قيد بقوله: في حقه؛ لأنه رعم أن شهادته ليست بحجة، وزعمه في حق نفسه معتبر. (العناية) **ما يسي عليه الصمير** في "عليه" يرجع إلى "الحجة" على تأويل الكلام. [البناية ٤٣٧/٨]

لباء القضاء الح لأن قضاء القاضي في رعمه صحيح متقرر، فكان قدفه واقعاً في حق غير المحص، فلا يجب حد القذف. [العناية ٦٩/٥] إذا **رجع** أي الشاهد، فيحسد يجد الراجع خاصة.

وهذا أي ولأجل أن الإمضاء من القضاء في باب الحدود. [البناية ٤٣٨/٨] **فدفع** يعني لكونه صريحاً فيه. (البناية) **بصير شهادة** ثم يعود قدفاً بالرجوع. **فلما ذكرنا** إشارة إلى ما قال من قبل، ولما: أن الشهادة إنما تنقب قدفاً إلخ. ومعناه: بخدان جميعاً؛ لأنه لما رجع الثاني لم يبق من الشهود من تتم به الحجة، وقد انفسخت الشهادة في حقهما بالرجوع فيحدان. [العناية ٧٠/٥-٧١]

والمعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجوع على ما عرف. وإن شهد أربعة على رجل
 الزنا **فَرُكُوا رُجُومًا**، **فَدِ الشُّهُودُ مَحْسُورِينَ**، أو **خَبِيرِينَ**، أي الشهود
 في حقه **معناه**: إذا رجعوا عن التزكية. وقال أبو يوسف ومحمد **مبطل**: هو على
سبيل، وقيل: هذا إذا قالوا: تعمدنا التزكية مع علمنا بحالهم. **لهما**: أنهم أثنوا
 على الشهود خيراً، فصار كما إذا أثنوا على المشهود عليه خيراً بأن شهدوا على
 إحصانه. وله: أن الشهادة إنما تصير حجةً عاملةً بالتزكية، فكانت التزكية في معنى
 علة العلة، فيضاف الحكم إليها، بخلاف شهود الإحسان؛ لأنه محض الشرط.
 أي الضمان

ما عرف أي في كتاب الشهادات. (الساية) **فَرُكُوا** على صيغة المجهول من التزكية من ركني نفسه إذا
 مدحه. وتزكية الشهود الوصف بكونهم أركباء. [الساية ٤٣٩، ٨] **معناه** قال تاح الشريعة: معناه:
 إذا رجعوا عن التزكية بأن قالوا: تعمدنا التزكية مع علمنا أنهم محسوس حتى لو قالوا: أحصاء،
 لا يضمنون. [الباية ٤٤٠/٨] **وقيل الخ** ولما كان قوله: رجعوا عن التزكية محتملاً أن يكون الرجوع بأن
 يقولوا: أحصاء، وذلك لا يوجب الضمان بالاتفاق، وأن يكون بأن يقولوا: تعمدنا التزكية مع علمنا
 بحالهم، وهو محل النزاع، قال: وقيل: هذا إذا قالوا **الخ**. [العناية ٧١/٥]

لهما أهم الخ أي قالوا: المكون ما أثنوا سب الإتلاف؛ لأنه هو الرضا، وما تعرضوا له، وإنما أثنوا على
 لشهود خيراً، فكان كما إذا أثنوا على لمشهود عليه خيراً، فكانوا في المعنى كشهود الإحصان، إلا أن
 أولئك أثنوا خصلاً حميدة في الزنا، وهؤلاء أثنوا خصلاً حميدة في الشاهد، فكما لا ضمان على أولئك،
 كذلك لا ضمان على هؤلاء. [العناية ٧١/٥-٧٢] **إحصاءه** فلا يضمنون شيئاً، وبه قالت الثلاثة **فإذا**
 لم يضمنوا شيئاً؛ وجب الضمان على بيت المال. [الباية ٤٤١/٨]

فكان الخ إذ الشهادة في الحدود لا توجب شيئاً بلا تزكية، فكانت التزكية في معنى علة العلة؛ لأن
 التزكية معلة للعلة، والمعمل للعلة علة العلة. (الباية) **الها** أي إلى علة العلة عد تعدد إضافته إلى الفعل. (الباية)
محض الشرط حاصله: أن الشهادة على الإحصان شرط محض، أو علامة معرفة حكم الزنا الصادر بعد وجود
 الإحصان، ولا حاجة لثبوت الرضا إلى شهود الإحصان؛ لأن الزنا ثبت بشهود الزنا قبل الإحصان. [الساية ٤٤١/٨]

ولا فرق بينهما إذا شهدوا بلفظة الشهادة، أو أخبروا، وهذا إذا أخبروا بالحرية والإسلام، أما إذا قالوا: هم عدول، وظهروا عبيداً لا يضمنون؛ لأن العبد قد يكون عدلاً. ولا ضمان على الشهود؛ لأنه لم يقع كلامهم شهادة، ولا يَحْتَلُونَ حَدَّ الْقَذْفِ؛ لأنهم قذفوا حياً، وقد مات فلا يورث عنه. وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا، فأمر القاضي رحمه، **فصبر رجل عنده، ثم واحد لسهود عسداً: فعلى القاتل الدية**، وفي القياس: يجب القصاص؛ لأنه قتل نفساً معصومة بغير حق. وجه الاستحسان: أن القضاء صحيح ظاهراً وقت القتل، فأورث شبهة، بخلاف ما إذا قتله قبل القضاء؛ لأن الشهادة لم تَصِرْ حُجَّةً بعد، ولأنه ظنَّ مباح الدم معتمداً على دليل مبيح، فصار كما إذا ظنه حريئاً، وعليه علامتهم، وتجب الدية في ماله؛ لأنه عمد، والعواقل لا تَعْقِلُ العمد، ويجب ذلك في ثلاث سنين؛ لأنه وجب بنفس القتل. **وإن رُجم ثم وُجد عبيداً: فدية على ست أمان؛ الشهود**

بلفظة الشهادة بأن قالوا: نشهد أنهم أحرار، أو قالوا: هم أحرار. (الباية) وهذا أي وجوب الضمان على المركب على قول أبي حنيفة **الح**. (الباية) عدلاً أيضاً بتركه محذور دية. (الباية) لأنه لم يقع **الح** فيه ضرر؛ لما تقدم أن كلام كل منهم يصير شهادة باتصال القضاء، وقد اتصل به القضاء، فما وجه قوله لأنه لم يقع كلامهم شهادة. والجواب: أن القضاء لما ظهر خطؤه يفيق، صار كأن لم يكن، فلم يتصل القضاء كلامهم، فلم يصير شهادة. [الباية ٨ ٤٤١] **لأنهم قذفوا الح** لا يقال: لم لم يجز قذفاً للميت لتحال بطريق الانقلاب، كما في صورة الرجوع عن الشهادة؛ لأننا نقول: علة الانقلاب الرجوع عن الشهادة، وم يوجد. [العاية ٥/٧٢]

القضاء صحيح يعني أن القضاء وجد صورة، وصورة قضاء القاضي تكفي لإثبات الشبهة. [العاية ٥/٧٣] **خلاف ما الح** حيث يجب القصاص لعدم الشبهة. [الباية ٨ ٤٤٢] **ولأنه** أي لأن القاتل، وجه آخر للاستحسان. **علامتهم** أي علامة أهل الحرب، فقتله عمداً، ثم ظهر أن المقتول ليس بحربي لا يجب القصاص لشبهة طه مباح الدم. (الباية) **وإن رجم** ذلك الرجل المذكور المشهود عليه بالزنا بعد قضاء القاضي بالرحم. [الباية ٨/٤٤٣]

لأنه امتثل أمر الإمام ففُتِلَ فعله إليه، ولو باشره بنفسه تجب الدية في بيت المال؛
لما ذكرنا كذا هذا، بخلاف ما إذا ضرب عنقه؛ لأنه لم يأمر أمره. **وذكر** **شهود** على
رجل **سائر**، **وفاء**: **تعمدنا النظر**. **فثبت** **شهادتهم**؛ لأنه يباح النظر لهم ضرورة تحمّل
الشهادة، فأشبهه الطبيب والقابلة. **وذكر** **شهادته** **أربعة** على رجل **سائر**، **فذكر** **الإحصان**
وذكر **أمره** **هذا** **وذكر** **منه** **فيه** **برحمه**، معناه: أن ينكر الدخول بعد وجود سائر
الشرائط؛ لأن الحكم بثبات النسب منه حكم بالدخول عليه، ولهذا لو طلقها يُعَقَّبُ
الرجعة، والإحصان يثبت بمثله. **فإن** **م** **كأن** **وذكر** **منه**، **وشهد** **عنه** **بإحصان** **رجل**
سائر، **فذكر** **برحمه**، خلافاً لزفر والشافعي **رحمهما**، فالشافعي **رحمهما**، **مر** على أصله أن شهادتهن
غير مقبولة في غير الأموال، وزفر **رحمهما** يقول: إنه شرط في معنى العلة؛ لأن الجنابة تتغلظ
عنده، فيضاف الحكم إليه، فأشبهه حقيقة العلة، فلا تقبل شهادة النساء فيه، **فصار** **كما**
ولذا **برحمه** إذا شهد ذميان على ذمي زنى عبده المسلم أنه أعتقه قبل الزنا، فلا تقبل؛ لما ذكرنا.

لا **له** أي لأن الذي رحمه. **لما ذكرنا** أن فعل الجلاء ينتقل إلى القاضي، وهو عامل للمسلمين، فتحب العرامة
في ما لم. (العناية) **لأنه** أي لأن ضارب العنق. **لم** **يأمر** **أمره** لأنه أمره بالرحمة دون حر الرقة، فلم ينتقل فعله
إليه. (العناية) **تعمدنا النظر** إلى موضع الزنا من الزانيين. [العناية ٥ ٧٣] **فأنسه** **الح** أي أشبهه بنظر شهود
الزنا إلى هرج الرابة لضرورة في ذلك، بنظر الطبيب والقابلة إلى الفرج؛ وهذا لأن الصبي يجوز أن ينظر
إلى موضع العورة لضرورة مداواة. (البنية) **سائر الشرائط** أي شرائط الإحصان. [البناية ٨/٤٤٤]
ولهذا أي لأجل الحكم بالدخول عليه. (البناية) **تمثله** أي تمثل هذا الدليل الذي دل ظاهراً وفيه
شبهة. [البناية ٨/٤٤٤] **فيه** كما لا تقبل شهادة النساء في الزنا. **فصار** **كما** **الح** يعني أن الزاني لو كان
مملوكاً لذمي، وهو مسلم، فشهد ذميان أن مولاه الذمي أعتقه قبل الزنا **لم** **يرحمه** مع أن شهادة أهل الدمة
على الذمي بالعتق مقبولة، لكن لما كان المقصود ههنا تكميل العقوبة على المسلم م تقبل شهادة أهل
الدمة، فهذا مثله، وقوله: **لما ذكرنا** يعني أن الإحصان شرط في معنى العلة. [العناية ٥ ٧٤]

ولنا: أن الإحصان عبارة عن **الحصول الحميدة**، وأنها مانعة من الزنا على ما ذكرنا، فلا يكون في معنى العلة، وصار كما إذا شهدوا به في غير هذه الحالة، **بخلاف ما ذكر**؛ لأن العتق يثبت بشهادتهما، وإنما لا يثبت بسبق التاريخ؛ لأنه ينكره المسلم، أو يتضرر به المسلم، فإن رجع **شهود الإحصان**: لا يضمّنون عندنا، **خلافاً لرفر**، وهو فرع ما تقدم.

الحصول الحميدة: بعضها ليس من صغ امرء كاحرية والعقل، وبعضها فرض عليه كالإسلام، وبعضها مندوب إليه كالنكاح الصحيح، والدخول بالمنكوحة، والحال أنه مانع عن الزنا على ما ذكرنا قبل باب الوطء الذي يوجب الحد، فيكون الكل مزجراً، وكل ما يكون مانعاً عن الزنا لا يكون علة لعقوبة الغليظة. [العناية ٧٤/٥] **وصار كما إذا إلح** أي بالسكاح في غير هذه الحالة يعني لو شهد رجل وامرأتان أن فلاناً تزوج هذه المرأة، ودخل بها في غير حالة الرنا، قبلت شهادتهما، فكذلك ههنا. [العناية ٧٥/٥] **بخلاف ما ذكر** يعني من زفر شهادة الذميين على ذمي أنه أعتق عبده قبل الزنا؛ لأن العتق هناك يثبت أيضاً بشهادتهما، وإنما لا يثبت سبق التاريخ؛ لأنه تاريخ ينكره المسلم، أو يتضرر به المسلم من حيث إقامة العقوبة الكاملة عليه، وما ينكره المسلم، أو يتضرر به لا يثبت بشهادة أهل الذمة، فلو قلنا: يجوز هذه الشهادة، كان ذلك قولاً يجوز شهادة الكافر على المسلم. [العناية ٧٥/٥] **خلافاً لرفر** فإن شهود الإحصان إذا رجعوا بعد الرجم يضمّنون عنده؛ لأن شهود العبة يضمّنون عند الرجوع بالاتفاق.

باب حد الشرب

ومن شرب الخمر فاحد، وريخها موحوده، أو حاءوا به سكران، فشهد سميود
 عليه السلام: فعليه الحد، وكذلك إذا أفر وريخها موحوده؛ لأن جناية الشرب قد
 ظهرت، ولم يتقدم العهد. والأصل فيه قوله عليه السلام: "من شرب الخمر فاجلدوه، فإن
 عاد فاجلدوه".* وإن أفر بعد دهاب رائجها: حد عبد أبي حنيفة وأبي يوسف حمداً،
 وقال محمد بن يحيى: وكذلك إذا شهدوا عليه بعد ما دهب رائجها عبد أبي حنيفة
 وأبي يوسف حمداً. وقال محمد بن يحيى: يحد، فالتقدم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق، غير
 أنه مقدر بالزمان، عنده؛ اعتباراً بحد الزنا؛ وهذا لأن التأخير يتحقق بمضي الزمان،
 وهو الشهر محمد

حدد الشراب. قدم حد اربا على اشرب^٢ لما أن دعاء الصبح إلى اربا أكثر عند فطر الشوق، وهذا صربه أشد من صرب الشراب. [الساية ٤٤٧/٨] **أو جاءوا به الخ** وظاهره يقتضي أن لا تشترط الرائحة بعد ما شهد بشهود عليه بالسكر من الخمر، ولكن الروايات في الشروح مقيدة بوجود الرائحة في حق وجوب الحد على شارب الخمر عند أبي حنيفة وأبي يوسف، سواء شئت وجوب الحد بالشهادة، أو بالإقرار. [العناية ٥/٧٦]

حدد الربا فقدر شهره؛ لأن ما دونه قريب. (الساية) وهذا يعني تقدير الزمان وعدم اعتبار الرائحة. (العناية)

مضى الزمان؛ فلا بد من تقدير زمان. [العناية ٥/٧٧]

”روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث معاوية، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث قبيصة بن رويب، ومن حديث جابر، ومن حديث الشريد، ومن حديث الحذري، ومن حديث عبدالله بن عمرو، ومن حديث جرير، ومن حديث بن مسعود، ومن حديث شرحبيل بن أوس، ومن حديث عصف.[نصب الراية ٣: ٣٤٦] أخرج أبو داود في ”نسخة“ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **د س ل و ح د د د د س ل و ح د د د د س ل و ح د د د د** عاد الرامة فاقتلوه. [رقم: ٤٤٨٤، باب إذا تابع في شرب الخمر]

والرائحة قد تكون من غيره كما قيل:

يقولون لي: إنك شربت مدامة

فقلت لهم: لا بل أكلت السفرجلا

وعندهما: يقدر بزوال الرائحة؛ لقول ابن مسعود رضي الله عنه فيه: "فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه"، ولأن قيام الأثر من أقوى دلالة على القرب، وإنما يصار إلى التقدير بالزمان عند تعذر اعتباره، والأثر وهو الرائحة والتمييز بين الروائح ممكن للمستدل، وإنما تشبه على الجهال. وأما الإقرار بالتقدم لا يبطله عند محمد رضي الله عنه، كما في حد الزنا على ما مر تقريره، وعندهما: لا يقام الحد إلا عند قيام الرائحة؛ لأن حد الشرب ثبت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، ولا إجماع إلا برأي ابن مسعود رضي الله عنه. وقد شرط قيام الرائحة على ما روينا. فإن أحذه استهؤد، وربحها توحد منه، أو هو سكران، فدهسوا به من مصر إلى مصر فيه الإمام، فاقطع ذلك قبل أن ينتهوا به: حد في قومه جميعاً؛ لأن هذا عذر كبعد المسافة في حد الزنا، والشاهد لا يتهم في مثله.

من غيره: أي من غير شرب الخمر. (الباية) انكه: بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الكاف وسكون الهاء، هو أمر من نكه يكره يأمره بأن ينكه؛ ليعلم أنه شارب هو أو غير شارب، وأصله من الكهة، وهي ريح الفم. (الباية ٤٤٩/٨) مدامة: وهو الخمر. (العناية ٧٨/٥)، مدام بالضم مدامة مثله؛ لأنه ليس شراب يستصاع أدامة شرب سواه. وإنما جواب عن الاعتار بالزمان. والتمييز: هذا جواب عن قوله: والرائحة قد تكون من غيره. (الباية ٤٥١/٨) للمستدل: هو من معه دليل، معاينة الشرب.

مر تقريره: أن الإنسان لا يكون متهماً بالنسبة إلى نفسه. (العناية) بإجماع الصحابة: قلت: الحديث من قبيل الآحاد، وعشه لا يثبت الحد، والإجماع حجة قطعية، فثبت به. (الباية) ما روينا: يعني قوله: "فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه". (العناية ٧٩/٥) أن ينتهوا به: بهذا السكران إلى الإمام. (الباية) في مثله: أي في صورة زوال الرائحة بالعذر. (الباية ٤٥٣/٨)

ومن سكر من النبيذ: **حد** لما روي أن عمر بن الخطاب أقام الحد على أعرابي سكر من النبيذ،* وسنين الكلام في حد السكر، ومقدار حده المستحق عليه إن شاء الله تعالى. ^{في هذا الباب} ولا حد على من وُجد منه **حد خمر**، ^{في عمر} **أو بمائها؛ لأن الرائحة محتملة**، وكذا الشرب قد يقع عن إكراه واضطرار، ولا حد السكران حتى يُغتم به سكر من سكر، وشربه طوعاً؛ لأن السكر من المباح لا يوجب الحد كالبنج ولبن الرّمّاء، وكذا شرب المكره لا يوجب الحد. ولا حد حتى يرول عنه السكر؛ تحصيلاً لمقصود الانزجار. وحد الحمر والسكر في آخر ثلث سور ص: **لإجماع الصحابة**.

من السيد الخ: وأما السيد فهو الذي من ماء الرّيب إذا طبع أدى طحّة يحل شربه ما دام حنو، وإذا علا وشدت، وقذف بالزبد على قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف، لا يحل شربه ما دون السكر. وعند محمد والشافعي لا يحل شربه، وما يتحد من الثمر ثلاثة: السكر والفضيح والسيد، فاسيد هو ماء الثمر إذا صح أدى صح يحل شربه في قومه ما دام حنو، وإذا علا وشدت وقذف بالزبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، يحل شربه لتداوي والتقوي إلا انقذح السكر. وقال محمد والشافعي لا يحل. [العيادة ٥٧٩]

ولا حد. يعني إذا لم يشاهد منه الشرب. (العيادة) **لأن الرائحة** أي في نفسها قبل الاستدلال والتمييز. **كالسج** قنت: فيما فاته تقوية ما يولع بالسج، وفيه من الفساد ما لا يحصى، وقال في أشربته الخاصة: وشرب السج لتداوي لا بأس به، فإن ذهب به عقده لا يحل، وإن سكر منه لم يحد عندهما، خلافاً لمحمد. قنت: يعني اليوم أن يعني بقول محمد قطعاً لمادة الفساد. (الساية) **الرّمّاء** جمع الرّمكة، الأنثى من الرّاديس، والجمع رّماء. (سند العرب) **والسكر** أي حد السكر في غير الحمر. [السياسة ٤٥٥/٨] **لإجماع الصحابة** على اثماني في عهد عمر، كما ثبت في "صحيح البخاري" و"مسلم"، تفصيله في "غاية المقال".

* رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا ابن مسهر عن الشيباني عن حسان بن محارق قال: بلغني أن عمر بن الخطاب سافر رجلاً في سفر وكان صائماً، فلما أفطر أهوى إلى قرية عمر معيقة فيها بييد، فسار من بييد فسكّر. فقد به حد، فقال: إنما سكرت من قسوة، فليس به حد. **حد** حد السكر. [٥٠٢، باب السيد من رأى فيه حدًا]

يُفَرَّقُ عَلَى بَدَنِهِ كَمَا فِي حَدِّ الزَّانَا عَلَى مَا مَرَّ، ثُمَّ يُجَرَّدُ فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الرِّوَايَةِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ ^{عنه} أَنَّهُ لَا يُجَرَّدُ؛ إِظْهَارًا لِلتَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ نَصٌّ، وَوَجْهَ الْمَشْهُورِ: أَنَا أَظْهَرْنَا التَّخْفِيفَ مَرَّةً، فَلَا يَعتَبَرُ ثَانِيًا، وَإِنْ كَانَ عِدَا: فَحَدُّهُ أَرْعُونَ؛ لِأَنَّ الرِّقَ مَنْصُفٌ عَلَى مَا عُرِفَ. وَمَنْ أَقْرَبَ شَرِبَ أَحْمَرًا، أَوْ السَّكْرَ، ثُمَّ رَجَعَ: مَرَّةً؛ لِأَنَّهُ خَالِصٌ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى. وَتَبَيَّنَ شَرِبَ شَهَادَةُ شَهِيدَيْنِ، وَيُثْبِتُ بِالْإِقْرَارِ مَرَّةً وَحَدُّهُ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ ^{عنه}: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْإِقْرَارُ مَرَّتَيْنِ، وَهُوَ نَظِيرُ الْاِخْتِلَافِ فِي السَّرْقَةِ، وَسَنِينِهَا هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَلَا تُنْفِ فِيهِ شَهَادَةُ إِسَاءَةٍ مَعَ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ فِيهَا شَبَهَ الْبَدْلِيَّةِ، وَتَهْمَةُ الضَّلَالِ وَالنِّسْيَانِ. وَاسْكِرَانُ الَّذِي يُحَدُّ هُوَ الَّذِي لَا يَقَعُ مُنْطَقًا، لَا قَبِيلًا وَلَا كَثِيرًا، وَلَا بِعَقْلِ الرَّجُلِ مِنَ الْمَرَأَةِ. وَقَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ ^{عنه}، وَقَالَ: هُوَ الَّذِي يَهْذِي. وَحَدُّهُ كَلَامُهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ السَّكْرَانُ فِي الْعَرَفِ، وَإِلَيْهِ مَالُ أَكْثَرِ الْمَشَائِخِ ^{عنه}. وَلَهُ: أَنَّهُ يُؤْخَذُ فِي أَسْبَابِ الْحُدُودِ بِأَقْصَاهَا دَرْعًا لِلْحَدِّ، وَنَهَايَةِ السَّكْرِ أَنْ يَغْلِبَ السُّرُورُ عَلَى الْعَقْلِ،

عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ أَنَّهُ يَصْرَبُ كُلُّ امْرِئٍ مَا حَلَا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ وَالْمَرْجَ. (الْعَايَةُ) لَمْ يَرِدْ لَهُ أَيُّ حَدِّ الشَّرْبِ نَصٌّ قَاطِعٌ. إِنْ أَظْهَرْنَا الْحُجُوعَ مِنْ حَيْثُ الْعِدَّةِ، حَيْثُ لَمْ نَجْعَلْهُ مَائَةً، كَمَا فِي الرَّبَا. (الْعَايَةُ) السَّكْرُ بِمَنْحَتَيْنِ وَهُوَ عَصِيرُ الرِّصْبِ إِذَا اشْتَدَّ، وَقِيلَ: اسْكِرَ كُلُّ شَرَابٍ مَسْكِرًا. [الْعَايَةُ ٨٤/٥-٨٥] أَنَّهُ يُشْتَرَطُ: اعْتِبَارًا لِعِدَّةِ الْإِقْرَارِ بِعَدَدِ الشُّهُودِ. (الْعَايَةُ) لِأَنَّ فِيهَا أَيُّ فِي شَهَادَةِ الْإِسَاءَةِ مَعَ الرَّجُلِ. (النَّيَاةُ) شَبَهَةُ الْبَدْلِيَّةِ الْحُجُوعَ يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ كَلِمَةً قَوْلُهُ تَعَالَى: ^٥ وَهُوَ كَمَا كُنَّا نَحْسِبُ ^٥ وَخَلَّوْا مِنْهُ إِلَى قَوْلِهِ: ^٥ مَنِ احْتَمَلَ تَحْمِلَهُ فَدَعَا بِهِ ^٥ وَإِنَّمَا قَالَ: شَبَهَةُ الْبَدْلِيَّةِ دُونَ حَقِيقَةِ الْبَدْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ اسْتِشْهَادَ الْإِسَاءَةِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي جَارَتْ شَهَادَتُهُ مِنْ غَيْرِ صَرُورَةٍ أَعْجَزَ عَنْ اسْتِشْهَادِ الرَّجُلِ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَنْدَالِ لَكِنْ فِيهِ صُورَةُ الْبَدْلِيَّةِ مِنْ حَيْثُ النِّظْمُ. [الْعَايَةُ ٨٥/٥] مُنْطَقًا قَالَ الْخَوْهَرِيُّ: الْمُنْطَقُ: الْكَلَامُ. (السَّيَاةُ) هُوَ الَّذِي يَهْذِي. أَيُّ يَكُونُ عَالِبَ كَلَامِهِ الْهَدْيَانِ، فَإِنْ كَانَ نَصْفُهُ مُسْتَقِيمًا، فَلَيْسَ سَكْرَانًا. [الْعَايَةُ ٨٦/٥]

فيسلبه التمييز بين شيء وشيء، وما دون ذلك لا يعرى عن شبهة الصحو. والمعتبر
 في القذح المسكر في حق الحرمة ما قاله بالإجماع؛ أخذاً بالاحتياط، والشافعي ^ج
 يعتبر ظهور أثره في مشيته وحركاته وأطرافه، وهذا مما يتفاوت، فلا معنى لاعتباره.
 ولا يحد السكران بإقراره على نفسه؛ لزيادة احتمال الكذب في إقراره، فيحتال
 لدرئه؛ لأنه خالص حق الله تعالى، بخلاف حد القذف؛ لأن فيه حق العبد، والسكران
 فيه كالصاحي عقوبة عليه، كما في سائر تصرفاته، ولو ارتد السكران لا تبين منه
 امرأته؛ لأن الكفر من باب الاعتقاد، فلا يتحقق مع السكر، وهذا قول أبي حنيفة
 ومحمد ^{رحمهما}، وفي ظاهر الرواية تكون ردة.

وما دون ذلك أي إذا كان قد بقي التمييز. والمعتبر ^{الح} يعني في الأثرة المحرمة غير الخمر المعتبر في
 القذح الذي يحصل به السكر في حق الحرمة ما قاله أي قال أبو يوسف ومحمد ^{رحمهما} هو الذي يهذي
 ويختص كلامه. [البنية ٨ ٤٦٢] في حق الحرمة لا في حق الحد. بالإجماع أشار به إلى أن أما حيفة دار
 مع الاحتياط، فاعتبر في إيجاب الحد النهاية؛ بد الاحتياط في درئه، واعتبر في حق السكر ما قاله؛ لأن
 الاحتياط فيه. وهذا أي ظهور الأثر في مشيته مما يختلف. فإن السكران ربما لا يتمايل في مشيته،
 والصاحي ربما يرق أو يعثر في مشيته، فيرى التمايل منه، فلا يكون دليلاً. [الغاية ٥ ٨٦]
 ولا يحد السكران ^{الح} يعني في الحدود الحالصة حقاً لله تعالى كارتبا، وشرب خمر، وسرقة؛ لأن الإقرار
 حرم يختص بالكذب، فإذا صدر من سكران راد احتمال. (الغاية) فيحتال لدرئه لأن الحدود يختال لدرئها
 لا لإثباتها. [البنية ٨ ٤٦٣] كالصاحي بإجماع الصحابة ^{رحمهم}، فإنهم قالوا: إذا سكر هدى، وإذا هدى اهترى،
 وحد المفترى ثمانون جلدة، فهذا إجماع مهم على وجوب حد القذف، فإذا وجب عليه حد القذف حقاً لعبد،
 فكذلك سائر الحقوق كاقصاص وغيره. [الغاية ٥ ٨٧] سائر تصرفاته: السكران، فإن طلاقه واعتاقه يصح.

باب حد القذف

وإذا قذف الرجل رجلاً محصناً، أو امرأة محصنة، بصرح برأ، وضائب **المقذوف بالحد**؛ **حدّه الحاكمة ثمانين سوطاً إن كان حرّاً**؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ إلى أن قال: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ الآية. والمراد: الرمي بالزنا بالإجماع، وفي النص إشارة إليه، وهو اشتراط أربعة من الشهداء؛ إذ هو مختص بالزنا، ويشترط مطالبة المقذوف؛ لأن فيه حقه من حيث دفع العار، وإحصاء المقذوف لما تلونا. **قال: ويُقَرَفُ على أعصابه؛** لما مر في حد الزنا، **ولا يُجرّد من ثيابه؛** لأن سببه غير مقطوع به، فلا يقام على الشدة، بخلاف حد الزنا، **غير أنه يُسرع عنه ثيابه والحشوة؛** لأن ذلك يمنع إيصال الألم به، **وإن كان القاذف حراً أُعِدَّ أربعين سوطاً؛** لمكان الرق.

حد القذف أحر حد القذف عن حد الشرب؛ لما أن جريمة الشارب متيقن بها، بخلاف جريمة القاذف، فإن القذف حيز محتمل بين الصدق والكذب، وهذا كان صرب حد القذف أخف من صرب حد الشرب بصعف في ثبوت القذف؛ حوار أن يكون صادقاً في نسبه إلى الرنا، فلا يكون قذفاً، والقذف في اللغة الرمي، وفي الشرع بسبة من أحصن إلى الرنا صريحاً، أو دلالة. **المقذوف بالحد** وعجر القاذف عن إثبات ما قذف به. (العناية) والمراد: بقوله: ٥٥٥ من ثمانين [العناية ٨٩/٥]

لما تلونا إشارة إلى قوله تعالى: ٥٥٥ من ثمانين المحصنات (الباية) **قال** أي القدوري - في "مختصره". (الساية) **في حد الرنا** وهو قوله: إن الجمع في عضو واحد يقضي إلى التلف. (الساية) **لأن سببه** أي سبب الحد وهو القذف. [الساية ٤٦٥/٨] **غير مقطوع به.** لاحتمال أن يكون القاذف صادقاً في نسبه إلى الرنا، وإن كان عاجزاً عن إقامة البينة؛ لأنها على الوصف المشروط فيه لا تكاد تحصل. (العناية) **حد الرنا** حيث يجرد فيه من ثيابه؛ لأن سببه معين بالبينة والإقرار، وهما بعد ثبوت القذف بالبينة، أو الإقرار يتوقف إقامة الحد على معنى آخر، وهو كذبه في النسبة إلى الرنا، وهو غير متيقن به. (العناية) **غير أنه:** استثناء من قوله: ولا يجرد. [العناية ٩١/٥]

١. لإحصان أن يكون المذنب حرّاً عولاً، العا. مستباحاً عفيفاً عن فعل الزنا. أما الحرية؛
 فلأنه يطلق عليه اسم الإحصان، قال الله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ
 مِنَ الْعَذَابِ﴾ أي: الحرائر، والعقل والبلوغ؛ لأن العار لا يلحق بالصبي والمجنون؛ لعدم
 تحقق فعل الزنا منهما. والإسلام؛ لقوله ﷺ: "من أشرك بالله فليس بمحصن"،
 والعفة؛ لأن غير العفيف لا يلحقه العار، وكذا القاذف صادق فيه. ومن عصى نسب غيره،
 وفي: نسب لأبنت، فإنه حد. وهذا إذا كانت أمه حرة مسلمة؛ لأنه في الحقيقة قذف
 لأمه؛ لأن النسب إنما يُنفَى عن الزاني، لا عن غيره. ومن حرّ غيره في نسب: نسب
 لأمه فلا؛ لأنه إن دعي له: حد، ولو حرّ في غير نسب: لا حد؛ لأن عند الغضب
 يراد به حقيقته سباً له، وفي غيره يراد به المعاتبة بنفي مشابته أباه في أسباب المروءة.
 ولو قال: نسب لأم فلا؛ يعني حده؛ لأنه صادق في كلامه، ولو نسبته إلى جده:
 لا يحد أيضاً؛ لأنه قد ينسب إليه مجازاً. ومن قال له: يا ابن سبيعة، فإنه منه
 محصنه، وقيل لأمه حد؛ حد القاذف؛ لأنه قذف محصنة بعد موثقها، ولا تصاب حد
 القذف لميت إلا من وقع القذف في سبه نفسه، وهو الوالد والولد؛ لأن العار يلحق به

فعل الزنا أي الذي يؤثم صاحبه، ويوجب الحد عليه. (العناية) صادق فيه أي في قذف غير العفيف.
 حقيقته فيتحقق القذف فيحد. المعاند فيس بقذف فلا يحد. بعد موثقاً خلاف ما إذا قذفها، ثم ماتت،
 فإن الحد يسقط. (العناية) الوالد والولد يعني الأب واحد وإن علا، وابود وولد الولد وإن سفل. (العناية)
 يلتحق به: أي بكل واحد من الوالد والولد. [العناية ٩٤/٥]

* رواه اندار قطي في "سبه" عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: من سب أمه فسب محصن [٩٤/٣]،
 كتاب الحدود والديات وغيره [رواه اسحاق بن رهويه في مسنده] وسنده صحيح. [إعلاء السنن ٥٥/١١]

لمكان الجزئية، فيكون القذف متناولاً له معنى. وعند الشافعي **رحمته** يثبت حق المطالبة لكل وارث؛ لأن حد القذف يُورث ^{أي يندعي} عنده على ما بين، وعندنا: ولاية المطالبة ليس بطريق الإرث، بل لما ذكرناه، ولهذا يثبت عندنا للمحروم عن الميراث بالقتل. ويثبت لولد البنت، كما يثبت لولد الابن، **خلافاً لمحمد رحمه الله**. ويثبت لولد الولد حال قيام الولد، **خلافاً لزفر رحمه الله**. وإذا كان المقدوف محصناً: **حار** لأنه الكافر **والعبد أن يطالب بالحد، خلافاً لزفر رحمه الله**. هو يقول: القذف يتناول ^{أي} معنى الرجوع العار إليه، وليس طريقه الإرث عندنا، فصار كما إذا كان متناولاً له صورة ومعنى. ولنا: أنه غير ^{أي} بقذف محصن فيأبى حده بالحد؛ وهذا لأن الإحصان في الذي ينسب إلى الزنا شرط؛ ليقع تعبيراً على الكمال، ثم يرجع هذا التعبير الكامل إلى ولده، والكفر لا ينافي أهلية الاستحقاق.

ما بين أي عند قوله: ومن قذف غيره ومات المقدوف بطل الحد (السدية) **لما ذكرناه** يعني قوله: لأن العار يلتحق به. (العناية) **خلافاً لمحمد رحمه الله** فإنه روي عنه أن حق المطالبة لا يثبت لولد الميت؛ لأنه منسوب إلى أبيه، لا إلى أمه. فلا يلحقه الشين بزنا أبي أمه، وفي ظاهر رواية النسب يثبت من طرفين. ويصير الولد به كرم الطرفين. [العناية ٩٥/٥]

خلافاً لزفر رحمه الله وقال زفر **رحمته** ليس لولد الولد حال قيام الولد أن يحاصم؛ لأن الشين يندى بحق الولد فوق الذي يندى بحق ولد الولد، فصار ولد الولد مع قيام الولد كالولد مع بقاء المقدوف، واعتبر ههنا بصب الكفاءة فإنه لا حصومة فيه مع بقاء الأقرب، ولكنا نقول: حق الحصومة باعتبار ما لحقه من شين بسببه إليه، وذلك موجود في حق ولد الولد كوجوده في حق الولد، فأيهما حاصم يقام أحد حصومته، بخلاف المقدوف فإن حق الحصومة له باعتبار تناول القاذف من عرصه مقصوداً، وذلك لا يوجد في حق ولده. (العناية) **وليس طريقه الإرث**: لأن حد القذف لا يورث. (سبابة) **فصار**. في رجوع العار إليه. [العناية ٩٥] **كما إذا كان إلح**. ولو كان متناولاً له صورة ومعنى، بأن قذفه قاذف ابتداءً لم يجب عليه الحد؛ لعدم إحصان المقدوف، فكذلك إذا تناوله معنى. (العناية) **إلى ولده**: مجاز له أن يأخذه بالحد. [السبابة ٨ ٤٧١]

بخلاف ما إذا تناول القذف نفسه؛ لأنه لم يوجد التعبير على الكمال لفقد الإحصان في المنسوب إلى الزنا. **ومن بعد أن يصاب مولاة بقذف أمه الحرة، ولا لاس أن يصاب** **أرد بقذف أمه حرة النسبه؛** لأن المولى لا يعاقب بسبب عبده، وكذا الأب بسبب ابنه، ^{أو حده وإن علا} ولهذا لا يقاد الوالد بولده، ولا السيد بعبده، ولو كان لها ابن من غيره: له أن يطالب، ^{المراة} **لتحقق السبب وانعدام المانع.** **ومن قذف عبداً، فبطلت منه.** ^{القاذف} **فصل الحاد.** وقال الشافعي: لا يطل، **ومن مات بعد ما فيه بعض حد: بطلت منه** عندنا، خلافاً له؛ بناء على أنه يورث عنده، وعندنا لا يورث، ولا خلاف أن فيه حق الشرع وحق العبد، فإنه شرع لدفع العار عن المذنوب، وهو الذي ينتفع به على الخصوص، فمن هذا الوجه ^{حد القذف} **حق العبد، ثم إنه شرع زاجراً، ومنه سمي حداً، والمقصود من شرع الزاجر: إخلاء العالم** **عن الفساد، وهذا آية حق الشرع، وبكل ذلك تشهد الأحكام.** وإذا تعارضت الجهتان، ^{علامة}

القذف نفسه أي نفس الكافر أو العبد. **قذف أمه** أو جدته وإن عت، ولا أمه ولا جدته وإن عت قذف نفسه. [العناية ٩٦/٥] **لتحقق السبب** أي سب وجوب الحد، وهو القذف. (الساية) **أنه يورث** عنه حق لعبد. لا يورث اعتباراً لعلته حق الله. **حق السراح** لأنه لم يختص به إسكان دون إسكان. **زاجر** أي لئلا يسهل عن القذف. **سمي حداً:** لأن الحد اسم لما شرع زاجراً.

تشهد الأحكام أما الأحكام التي تدعى أنه حق العبد، فهو أنه يستوفى مائة بعد تقادم العهد، ولا يعمل فيه الرجوع عن الإقرار، وكذلك لا يستوفى إلا خصومة، وإنما يستوفى خصومته ما هو حقه، خلافاً لسرقه فإن خصومته هناك لجمال دون الحد، حتى لو بطل الحد لمعنى شبهة لا يطل من، وأما الأحكام التي تشهد على أنه حق الله فهي أن الاستيفاء إلى الإمام، والإمام إنما يتعين ثانياً في استيفاء حق الله تعالى، وأما حق العبد فاستيفاءه إليه، ولا يخلف فيه القاذف، ولا يقلب مالا عند السقوف. [العناية ٩٧/٥]

الجهتان: أي جهة حق الشرع، وجهة حق العبد. [البناءة ٤٧٤/٨]

فالشافعي رحمه الله مال إلى تغليب حق العبد؛ تقديماً لحق العبد باعتبار حاجته، وغنى الشرع، ونحن صرنا إلى تغليب حق الشرع؛ لأن ما للعبد من الحق يتولاه مولاه، فيصير حق العبد مرعياً به، ولا كذلك عكسه؛ لأنه لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشرع إلا نيابة، وهذا هو الأصل المشهور الذي يتخرج عليه الفروع المختلف فيها. منها: الإرث؛ إذ الإرث يجري في حقوق العباد، لا في حقوق الشرع. ومنها: العفو فإنه لا يصح عفو المقدوف عندنا، ويصح عنده، ومنها: أنه لا يجوز الاعتياض عنه، ويجري فيه التداخل، وعنده لا يجري. وعن أبي يوسف رحمه الله في العفو مثل قول الشافعي رحمه الله،

لأن ما للعبد إلخ قيل: فيه نظراً لأنه يلزم أن لا يكون حق العبد غالباً إذا اجتمع الحقان أصلاً، وهو خلاف الأصول والمنقول، فإن القصاص مما اجتماعاً فيه، وحق العبد غالب. [العاية ٩٧/٥]

ولا كذلك عكسه أي إذا غلب حق العبد، كما قاله الشافعي عكسه، الحاصل: أن اعتبار مجرد حق العبد يوجب فوات حق الله، واعتبار حقه تعالى متضمن لاعتبار حق العبد، فكان اعتباره أولى. والأحسن أن يوجه جعله حقاً لله تعالى بأن القذف وإن كان فيه حق العبد، وهو رفع العار، لكنه أيضاً راجع إلى الله تعالى أيضاً؛ لأن النسبة إلى الزنا إنما يكون سبباً للعار؛ لأن الله تعالى حرمه، فراجع الأمر إلى حق الله.

فيها: أي بينا وبين الشافعي. **إد الإرث إلخ**: يشكل بأن الغالب في القصاص حق العبد اتفاقاً، مع أن الإرث لا يجري فيه عند أبي حنيفة رحمته الله. إلا أن يجاب عنه بأن حق العبد إنما يوجب الورثة إذا أمكن القول بها، كما في حد القذف؛ لأنه حق يثبت للمقدوف حال حياته، فجاز أن ينتقل عنه إلى وارثه. أما القصاص: فهو وإن كان الغالب فيه حق العبد، لكن لا يمكننا القول بشيئته بطريق الورثة؛ لأنه لا يثبت للميت، فإنه لا يثبت له إلا ما له إليه حاجة، ولا حاجة له إليه بعد الموت، فذا لم يجر فيه الورثة.

حقوق العباد. فيجري عنده لا عندنا. **ويصح عنده** بناء على أنه حقه. **الاعتياض عنه**: لكونه حقاً لله تعالى. **التداخل**: حتى لو قذف شخصاً مرات، أو قذف جماعة كان فيه حد واحد، إذا لم يتدخل حد بين القذفين. [فتح القدير ٩٨/٥]

﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾، وإسماعيل كان عمًّا له، والثاني؛ لقوله **عبد**: "الخال أب"،* والثالث للتربية. ومن قال لغيره: رنأت في الجبل، وقال: **عنيت صعود الجبل**، **جد**، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف **جد**. وقال محمد **جد**: لا يحد؛ لأن المهموز منه للصعود حقيقة، قالت امرأة من العرب: ^{يهدا}

وارق إلى الخيرات زناء في الجبل

وذكر الجبل يقرره مراداً. ولهما: أنه يستعمل في الفاحشة مهموزاً أيضاً؛ لأن من العرب من يهزم الملتين، كما يلتين المهموز.

والله أنانك احطاب إلى يعقوب حاصبه يوه. والثالث للتربية. أي يسمى زوج الأم أباً لتربية، كما يسمى ابن المرأة من غيره ابناً، قال الله تعالى حكاية من نوح: **هات مني من هنيء**. قيل: كان ذلك الابن ربياً به. **عنيت** أي قصدت بهذا اللفظ. (البياضة) وارق **إخ**: أوله:

أشبه أباً أمك أو أشبه جمل ولا تكونن كهلوف وكل

يصبح في مضجعه قد انجدل وارق إلى الخيرات زناء في الجبل

وجمل بالجيم اسم لرجل أبوحى من العرب، والهلوف بكسر الهاء وتشديد اللام الشيخ الهرم، والكل العيال والاحداث السقوط. (النهاية) وذكر الجبل **إخ**: لأنه قرينة الصعود، ولهذا لو قال: رنأت الجبل لا يحد، وحرف في لا ينافي الصعود، كما في قول الشاعر. [العناية ١٠٠/٥] **لأن من إخ**: منهم العجاج، فإنه كان يهزم العالم والحاتم، ويهزم الملتين أيضاً من جد في الحرب من التقاء الساكنين، فقال: دابة وشابة. وفي غير التقاء الساكنين كما همر العجاج. [البياضة ٤٨١/٨] **الملتين**: المراد به خلاف المهموز.

* حديث غريب، وفي "الفردوس" لأبي شعاع الديلمي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: **حد و حد** من لا والد له" [نصب الراية ٣٥٣/٣]

وحالة الغضب والسياب تُعَيَّنُ الفاحشة مراداً بمنزلة ما إذا قال: يا زاني، ^{بالمغزاة} أو قال: زنأت، وذكرُ الجبل إنما يعين الصعود مراداً إذا كان مقروناً بكلمة على؛ إذ هو المستعمل فيه، ولو قال: زنأت على الجبل، قيل: لا يحذف؛ لما قلنا، وقيل: يحذف؛ للمعنى الذي ذكرناه. **ومن قال لأحر: يا زاني، فقال: لا، بل أنت، فهما حدان:** لأن معناه لا، بل أنت زان؛ إذ هي كلمة عطف يستدرك بهما الغلط، فيصير الخبر المذكور في الأول مذكوراً في الثاني. **ومن قال لامرأته: يا راسه، فقالت: لا، بل أنت، حذب المرأة، ولا يحذف؛** لأنهما قاذفان، وقذفه يوجب اللعان، وقذفها الحذف، وفي البداية بالحذف إبطال اللعان؛ لأن المحدود في القذف ليس بأهل له، ولا إبطال في عكسه أصلاً، فيحتال للدرء؛ إذ اللعان في معنى الحد.

وحالة العصب فيه إشارة إلى أنه لو قاله في غير حالة الغضب والسياب ولم يكن هناك قرينة من القرائن الحالية أو المقالية، لم يحذف هذا القول؛ لجواز أن يريد به الصعود، ولما كان يرد عليه بأن حالة العصب، وإن كانت معية للفاحشة، لكن ههنا معيناً لمعنى الصعود أيضاً، وهو كلمة الجبل، فأجاب عنه بقوله: وذكر الجبل إلخ. **ربات** بدون ذكر الجبل. **لما قلنا:** إشارة إلى قوله: إذا كان مقروناً بكلمة على. (العناية)

ذكرناه إشارة إلى قوته: وحالة العصب. (العناية) **إد هي:** يعني أن كلمة بل كلمة عطف لاستدراك العطف، والعطف إذا لم يكن له خبر يجعل الخبر الأول حبراً له. (النهاية) **في الأول** واعتراض على قوله: فيصير الخبر المذكور في الأول مذكوراً في الثاني بأن المراد بالأول هو قوله: يا زاني! ومأثمة حبر أصلاً، والجواب أن المراد بالخبر: الجزء، وحينئذ يستقيم الكلام؛ لأن الخبر جزء أخص، فيجوز أن يستعار للعام. [العناية ١٠١/٥] أقول: والأولى أن يقال: المادى أيضاً يشتمل على الخبر ولو صمنا، فمعنى قوله: فيصير خبر المذكور في الأول أي صمناً. **أهل له:** دليبه؛ لأن أهلية اللعان تعتمد أهلية الشهادة، وإقامة حد القذف تبطل أهلية شهادة المحدود في القذف. [العناية ١٠١/٥]

في عكسه [أي في البداية باللعان؛ لأن بحرمان اللعان لا يبطل إحصاء الرجل] يعني لو قدمنا اللعان لا يبطل به حد القذف عن المرأة؛ لأن إحصاء الرجل لا يبطل بحرمان اللعان بينهما، غاية ما في الباب أن اللعان في حق الرجل قام مقام حد القذف، ولكن لا يخرج به عن أن يكون عفيفاً، فيجب حد القذف على امرأة احتياطاً لدرء اللعان الذي هو بمعنى الحد. [العناية ١٠١/٥-١٠٢]

ولو قالت: ريت بث، فلا حد، ولا لعان، ومعناه: قالت بعد ما قال لها: يا زانية؛ لوقوع الشك في كل واحد منهما؛ لأنه يحتمل أنها أرادت الزنا قبل النكاح، فيجب الحد دون اللعان؛ لتصديقها إياه، وانعدامه منه، ويحتمل أنها أرادت زناي ما كان معك بعد النكاح؛ لأنني ما مكنت أحداً غيرك، وهو المراد في مثل هذه الحالة، وعلى هذا الاعتبار يجب اللعان دون الحد على المرأة؛ لوجود القذف منه، وعدمه منها، فجاء ما قلنا. ومن أقر بولد، ثم نكح: فإنه بلا عيب؛ لأن النسب لزمه بإقراره، وبالنفي بعده صار قاذفاً فيلاعن. وإن نكح بعد ثم أقر بولد: فإنه لا حد؛ لأنه لما أكذب نفسه، بطل اللعان؛ لأنه حد ضروري صير إليه ضرورة التكاذب، والأصل فيه حد القذف، فإذا بطل التكاذب، يصار إلى الأصل، والولد ولده في الوجهين؛ لإقراره به سابقاً، أو لاحقاً، واللعان يصح بدون قطع النسب كما يصح بدون الولد.

ولو قالت: يعني في جواب قوله لها: يا رابية. (العناية) **فيجب الحد** أي يجب الحد على المرأة دون اللعان على الزوج؛ لأنها أقرت بالزنا على نفسها، كذا ذكره قاضي حان. (السياسة) **فيجب الحد** أي يجب حد الزنا، كذا في الشرح، وفيه طرد؛ لما عرف أن الإقرار مرة لا يوجب الحد ما لم يقر أربع مرات، وهي لم تقرر إلا مرة، ولأن المصنف عنه بقوله لتصديقها إياه، وانعدامه منه، ولا يخفى أن انعدامه في وجوب حد القذف عليها، والحق أن يراد بالحد في قوله: **فيجب الحد حد القذف**، كما وقع التصريح به في "الكافي".

لتصديقها: أي تصديق امرأة زوجها. [البنية ٤٨٤/٨] **رناي ما** كلمة ما موصولة خبر لرناي. (النهاية) **كان معك** أطلق لفظ الزنا على الوطء الحلال على طريق المشاككة، كما في قوله تعالى: **فليس عليه** **عنه** **مثنى مثنى**، لا على تحقيق الزنا، فمعنى هذا لا تكون مصدقة لزوجها، فمعنى هذا الاعتبار يجب اللعان. [الكفاية ١٠٢/٥] **ما قلنا** أنه لا حد، ولا لعان. (العناية) **حد** أي الزوج حد القذف.

التكاذب. يؤكد الرجل نفسه. (العناية) **في الوجهين:** أي في الوجه الذي أقر، ثم نفى وعكسه. (العناية) **واللعان يصح إلخ** جواب عما يقال: إن سبب اللعان هنا هو نفي الولد، فلما لم ينتف الولد وجب أن لا يغري بينهما اللعان؛ لأن بطلان انتزاع يقتضي بطلان المتضمن. [العناية ١٠٣/٥]

وإن قال: ليس بشيء، ولا ناس، **فلا حد ولا عار**؛ لأنه أنكر الولادة، وبه لا يصير قاذفاً. ومن قذف امرأة، ومعها أولاد لا يُعرف هم أب، أو **قذف الملائنة** ^{بأنه ولد}، أو حتى، أو دفنها بعد موت الولد: **فلا حد عليه**؛ لقيام أماراة الزنا منها، وهي ولادة ولد لا أب له، ففاتت العفة نظراً إليها، وهي شرط الإحصان، ولو قذف امرأة لا نسب عبر ولده: فعليه الحد؛ لانعدام أماراة الزنا. قال: ومن صلى وطأ حراماً في غير ملكه: **لم يُحد قاذفه**؛ لقوات العفة، وهي شرط الإحصان، ولأن القاذف صادق. والأصل فيه: أن من وطئ وطأ حراماً لعينه لا يجب الحد بقذفه؛ لأن الزنا هو الوطء المحرم لعينه، وإن كان محرماً لغيره: يُحد؛ لأنه ليس بزنا، فالوطء في غير الملك من كل وجه، أو من وجه حرام لعينه، وكذا الوطء في الملك، والحرمة مؤبدة، فإن كانت الحرمة مؤقتة، فالحرمة لغيره.

فلا حد لأنه لا يقذفها برأ. **قذف الملائنة** بفتح العين. كد بقه صاحب 'النهاية' بخط شيخه، ويجوز أن يكون بكسر لعين ومعناه التي لا عت بولد، كذا في 'الكافي' [العناية ١٠٣٥] **أماراة** بالفتح بمعنى العلامة. **شرط الإحصان** أي شرط وجوب حد القذف، وهي فائقة، فلا يجب الحد. (البناية) **غير ملكه** أي من وجه، أو من كل وجه. (الكفاية) **لم يُحد قاذفه** اعلم أن الوطء الحرام بانقسامه الأولي على نوعين: أحدهم: حرم لعينه، وآخر: لغيره، والأول، منشأ حرمة شيآن: حصوله في غير الملك من كل وجه. كوطء لأحسية، أو من وجه كوطء الحارية المشتركة بينه وبين غيره. وحصوله في امرأة هي حرام على مواضع حرمة مؤبدة. كوطء أمته، وهي أخته من الرضاع، وما سوى ذلك؛ فهو من أسوع اشائي، كوطء أمته غوسية، ووطء أمته لأختين، ولقذف في أسوع الأول بوجهيه: لا يُحد حد لقذف؛ لقوات العفة وهو شرط الإحصان. [عناية ١٠٤٥] **القاذف صادق**. لأن الرأ هو الوطء الحرام لعينه. (العناية) **المحرم لعينه**: فكان القاذف صادقاً. **مؤبدة** كأمته التي هي أخته رضاعاً. (الكفاية) **الحرمة مؤقتة**: كالوطء حالة الحيض.

وأبو حنيفة رحمته الله يشترط أن يكون الحرمة المؤبدة ثابتة بالإجماع، أو بالحديث المشهور؛ لتكون ثابتة من غير تردد. وبيانه: أن من قذف رجلاً وطئ جارية مشتركة بينه وبين آخر، فلا حد عليه؛ لانعدام الملك من وجهه. وكذا إذا قذف امرأة زنت في نصرانيتها؛ لتحقق الزنا منها شرعاً؛ لانعدام الملك، ولهذا وجب عليها الحد. ولو قذف رجلاً وطئ أمته وهي مجوسية، أو امرأته وهي حائض، أو مكاتباً له: فعليه الحد؛ لأن الحرمة مع قيام الملك، وهي مؤقتة، فكانت الحرمة لغيره، فلم يكن زناً. وعن أبي يوسف رحمته الله: أن وطئ المكاتب يسقط الإحصان، وهو قول زفر رحمته الله؛ لأن الملك زائل في حق الوطاء، ولهذا يلزمه العقر بالوطء، ونحن نقول: ملك الذات باقٍ، والحرمة لغيره؛ إذ هي مؤقتة. ولو قذف رجلاً وطئ أمته، وهي أخته من الرضاعة: لا يحد؛ لأن الحرمة مؤبدة، وهذا هو الصحيح. ولو قذف مكاتباً ومات وترك وفاة: لا حد عليه؛

بالإجماع: كمطوعة الأب بعد موت الكاح، أو ملك اليمين إذا اشتراها أبه فوطئها لا يحد قاذفه. (العناية) بالحديث المشهور: كحرمة وطء المنكوحة بلا شهود، فإنها ثابتة بقوله رحمته الله 'لا مكاح إلا بالشهود'، وهو مشهور. [العناية ١٠٥/٥] من وجه: لأنه في نصيب الشريك زان، فيصير القاذف صادقاً في كلامه من وجه. (النباية) في نصرانيتها. ثم أسلمت وقذفها إنسان. (النباية) لتحقق الزنا لأن الزنا حرام في الأدیان كلها، والكفار مخاصبون بالعقوبات. (النباية) فلم يكن زناً؛ لأن الزنا وطء م يلاق ملكه. [النباية ٤٨٨/٨]

يلزمه العقر: وجوب العقر للمولى باعتبار أن للمكاتب ملكاً، وملك اليد أيضاً يضمن كما يضمن ملك الرقعة، ولزوم العقر في المكاتب لا يدل على سقوط الإحصان، كالراهن إذا وطئ المهرونة وهي بكر، يلزمه العقر، ولا يسقط به الإحصان، كذا قيل. مؤقتة: أي مقضية بفسخ الكتابة أو بالعجز. [الكفاية ١٠٦/٥] هو الصحيح: وذكر الكرخي أنه لا يسقط به الإحصان؛ لأن الفعل حرم مع قيام الملك المبيع، فصار كالامة امزوجة، والصحيح هو الأول ثبوت التضاد بين الحن والحرمة. [الكفاية ١٠٦/٥]

لتمكن الشبهة في الحرية لمكان **اختلاف الصحابة** عليهم السلام. **ولو قذف محوسباً تزوج بأمة ثم أسلم: يحد عند أبي حنيفة** رحمته الله، وقالوا: لا حد عليه، وهذا بناء على أن تزوج بأمة ثم أسلم: يحد عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: لا حد عليه، وهذا بناء على أن تزوج المحوسي بالمحارم له حكم الصحة فيما بينهم عنده، خلافاً لهما، وقد مر في النكاح. وإذا دخل الحر داراً بأمان، فعدف مسماً: حد؛ لأن فيه حق العبد، وقد التزم إيفاء حقوق العباد، ولأنه طمع في أن لا يؤذي، فيكون ملتزماً أن لا يؤذي، وموجب أذاه الحد. وإذا **حد المسمى في قذف: سقطت شهادته وإن تاب**، وقال الشافعي رحمته الله: تقبل إذا تاب، وهي تعرف في الشهادات. وإذا **حد كافر في قذف: لم تحر شهادته على أهل دمه**؛ لأن له الشهادة على جنسه، فتردُّ تنمة لحدّه. **فإن أسلم: قبلت شهادته عليهم**. وعلى المسلمين: لأن هذه شهادة استفادها بعد الإسلام، فلم تدخل تحت الرد، بخلاف العبد إذا **حد القذف**، ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته؛ لأنه لا شهادة له أصلاً في حال الرق،

اختلاف الصحابة يعني في أنه مات حراً، أو عبداً على ما يخفى في كتاب المكاتب، إن شاء الله تعالى. (العناية) **في النكاح** أي في باب نكاح أهل لشرك. (العناية) **حد** جواب ظاهر لرواية، وعلى قول أبي حنيفة رحمته الله أولاً لا يحد؛ لأن المذهب فيه حق الله تعالى. [العناية ١٠٧/٥] **أن لا يؤذي** أي لا يؤديه أحد من المسلمين. **فيكون ملتزماً بالحد** أي التزم أن لا يؤذي أحداً، وإن أدى يتحمل موجب الأذى. وهو حد القذف. (النهاية) **أن لا يؤذي: أي أحداً من أهل الإسلام.**

وهي: أي هذه المسألة الخلافية تعرف في كتاب الشهادة. (السياسة) **فإن أسلم** أي الدمي بعد ما حد في القذف. **عليهم** أي على أهل الدمة. (السياسة) **بخلاف العبد:** جواب عما يقال: العبد إذا قذف، فصرح لحد، ثم اعتق لا تقبل شهادته، فكيف قبلت شهادة الكافر إذا أسلم، فأجاب بقوله: خلاف العبد. [السياسة ٤٩٠/٨ - ٤٩١] **حال الرق:** حتى يكفي رده تنمة للحد.

فكان ردُّ شهادته بعد العتق من تمام حدّه. **فإن ضرب سوطاً في قذف**، ثم أسلم، ثم صرب ما بقي: حارت شهادته؛ لأن ردَّ الشهادة متمم للحد، فيكون صفةً له، والمقام بعد الإسلام بعضُ الحد، فلا يكون ردُّ الشهادة صفةً له، وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه ترد شهادته؛ إذ الأقل تابع للأكثر، والأول أصح. قال: ومن قذف، أو روى، أو شرب غير مرةً محدّد، فهو لدنّ كنه. أما الأولان؛ فلأن المقصد من إقامة الحد حقاً لله تعالى: الانزجار، واحتمالُ حصوله بالأول قائم، فيتمكن شبهةُ فوات المقصود في الثاني، وهذا بخلاف ما إذا زنى، وقذف، وسرق وشرب؛ لأن المقصودَ من كل جنسٍ غير المقصود من الآخر، فلا يتداخل. وأما القذف فالمُغَلَّبُ فيه عندنا حقُّ الله، لا عند الشافعي

صرب سوطاً إلخ أجمع العلماء على القبول إذا حد حد القذف قبل الإسلام، وأجمعوا على عدم القول إذا حد بعد الإسلام. أما إذا أقيم بعض الحد قبل الإسلام وبعضه بعده، فقد قال أبو حنيفة رحمته الله: ينظر إلى حال إكمال الحد، إن ضرب في كفره تسعة و تسعين سوطاً، وبعد الإسلام واحداً لا تقبل شهادته؛ لأن رد الشهادة من تمام الحد، فينظر إلى حال تمامه. وهكذا روي عن أبي يوسف رحمته الله: ثم رجع إلى ما ذكر في الكتاب؛ لأن ما كان له من الشهادة لم يبطل بضرب البعض؛ لأن الرد تنمة للحد، فلا بد من وجوده؛ ليكون الرد تنمة له، وما حدث له من الشهادة بالإسلام لم يرد أيضاً لهذا المعنى، فلهذا تقبل شهادته على أهل الإسلام وأهل الدمة. [الكفاية ١٠٨/٥] **بعد الإسلام**: وكذلك في الكفر.

إد الأقل فكان الكل وحد بعد الإسلام. (العناية) **والأول أصح**: لأن بعض الحد لا يكون حدّاً. (الكفاية) **أما الأولان**. أي حد الشراب وحد الزنا. (البنية) **واحتمال إلخ**. أي احتمال حصول الانزجار بالأول قائم، فيتمكن شبهة فوات المقصود، وهو الانزجار، فإنه لما حصل بالحد الأول، لا يحتاج إلى الحد ثانياً، ولما تمكنت الشبهة لم يرقم الحد الثاني. (النهاية) **فوات المقصود**. والحدود تدرأ بالشبهات. وهذا دفع دحل مقدر.

غير المقصود إلخ: فحد الزنا لصيانة الأنساب، وحد السرقة لصيانة الأموال، وحد الشراب لصيانة العقول، وحد القذف لصيانة الأعراض فلا يتداخل. (الكفاية) **حق الله**. فيجري فيه التداحل كسائر الحقوق. [العناية ١٠٩/٥]

فيكون ملحقاً بهما، وقال الشافعي **رحمه الله**: إن اختلف المذدوف، أو المذدوف به، وهو الزنا لا يتداخل؛ لأن المقلب فيه حق العبد عنده.

فصل في التعزير

ومن قذف عبداً، أو أمه، أو أم ولد، أو كافراً بالربا؛ حرره؛ لأنه جناية قذف، وقد امتنع وجوب الحد لفقد الإحصان، فوجب التعزير. وإذا قذف مسلماً بغير الربا، فقال: يا فاسق، أو يا كافراً، أو يا حسب، أو يا سارق؛ لأنه آذاه، وألحق الشين به، ولا مدخل للقياس في الحدود، فوجب التعزير، إلا أنه يبلغ بالتعزير غايته في الجناية الأولى؛ لأنه من جنس ما يجب به الحد، وفي الثانية الرأي إلى الإمام. ولو قال: يا حمارة، أو يا حمريرة: لم يعزر؛ لأنه ما ألحق الشين به للتيقن بنفيه، وقيل: في عرفنا يعزر؛ لأنه يعد سباً، وقيل: إن كان المسبوب من الأشراف كالفقهاء والعلوية يعزر؛ لأنه يلحقهم الوحشة بذلك، وإن كان من العامة لا يعزر، وهذا أحسن، والتعزير أكثره تسعة وثلاثون سوطاً، ^{الحد}

اختلف المذدوف بأن قذف غير الأول. (الكفاية) **المذدوف به** بأن قذف الأول بربا آخر. (الكفاية) **فصل** لما مرع من ذكر الزواجر المقدرة الثابتة بالكتاب، أو السنة المشهورة، ذكر في هذا الفصل الزواجر التي دوها في القدر وقوة الدليل، وهو التعزير، وهو تأديب دون الحد، وأصحه من لعن بمعنى الرد والردع، والأصل في هذا: أن من قذف غيره بكثرة يس فيها حد مقدر يجب التعزير. [العناية ١١٢/٥] **وألحق الشين**، ما فتح أي اعيى والعار. **في الحدود** أي في إثباتها؛ لأن الحد عقوبة مقدرة، والرأي لا يهتدي إلى تقدير العقوبة بقدر معلوم، وإذا امتنع الحد، وجب التعزير. **الحماية الأولى** هي ما إذا قذف غير المحصن بالربا. (الكفاية) **وفي الثانية**، يعني قوله: يا فاسق! إلخ. (العناية) **للتيقن بنفيه**، قيل: بل يلحق الشين للقذف؛ لأن كل أحد يعلم أنه آدمي، وأن القاذف كاذب. [العناية ١١٤/٥] **في عرفنا** كذا حكى عن الهذلي. **بذلك** أي عما ذكر من الألفاظ ونحوه.

وأقله ثلاث جلدات. وقال أبو يوسف رحمته الله: يبلغ التعزير خمساً وسبعين سوطاً، والأصل فيه قوله عليه السلام: "من بلغ حداً في غير حد، فهو من المعتدين"،* وإذا تعذر تبليغه حداً، فأبو حنيفة ومحمد رحمتهما الله نظرًا إلى أدنى الحد، وهو حدُّ العبد في القذف، فصرفاه إليه، وذلك أربعون، فنقصا منه سوطاً. وأبو يوسف رحمته الله اعتبر أقلَّ الحد في الأحرار؛ إذ الأصل هو الحرية، ثم نقص سوطاً في رواية عنه، وهو قول زفر رحمته الله. وهو القياس، وفي هذه الرواية نقص خمسة، وهو مأثور عن علي رحمته الله فقلده، ثم قدر الأدنى في الكتاب بثلاث جلدات؛ لأن ما دونها لا يقع به الزجر. وذكر مشايخنا رحمهم الله أن أدناه على ما يراه الإمام

من بلغ في "المغرب": بلغ بالتحفيف هو السماع، وأما ما يجري على ألسنة الفقهاء من التشكيل، إن صح، فعلى حذف المفعول الأول. كما في قوله عليه السلام: "ألا فيسبغ الشاهد العائب" وذكر هذا الحديث في 'الفوائد الطهرية'، ثم قال: وبلغ بالتحفيف لا بالتشديد من البلوغ، لا من التبليغ؛ لأن المبلغ إليه غير مذكور، والمراد تبليغ غير الحد حداً، لا تبليغ الحد غير الحد ومعنى بلغ بالتحفيف أتى، كقوله: بلغ المكان أي أتاه فيصير تقدير الحديث كأنه قال: من أتى حداً في موضع لا يجب الحد، فهو من المعتدين. [الكفاية ١١٥/٥]

من المعتدين أي المتجاوزين عن حد الشرع. **أدنى الحد إلخ**. وهذا حق؛ لأن من اعتبر حد الأحرار، فقد سبغ حداً، وهو حد العبد، والتكثير في الحديث ينافيه. ووجه نقصان السوط الواحد في المدهيين جميعاً هو أن البلوغ إلى تمام الحد تعذر، وليس بعده قدر معين، كربع أو ثلث أو عشر فيصير إلى أقل ما يمكن لتيقن به. [العناية ١١٥/٥]

فنقصا منه إلخ فجعلنا أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً. **نقص سوطاً**: فجعل أكثر التعزير تسعة وسبعون سوطاً. **هذه الرواية**: أي رواية القدوري رحمته الله، وهي رواية 'الجامع الصغير' أيضاً. [السياسة ٥٠٢/٨]

يراه الإمام: أي التقدير مقوض على رأي الإمام.

* أخرجه البيهقي عن خالد بن الوليد عن النعمان بن بشير، ورواه اس ناجية في فوائده، ورواه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" مرسلًا. [نصب الراية ٣٥٤/٣] أخرجه البيهقي في "سننه" عن الوليد عن الصباحك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين [٣٢٧/٨، باب ما جاء في التعزير]

يقدر بقدر ما يعلم أنه ينزجر؛ لأنه يختلف باختلاف الناس. وعن أبي يوسف **جده**: أنه على قدر عظم الجرم وصغره، وعنه: أنه يُقَرَّبُ كلُّ نوع من بابه، فيقرب اللمس، والقبلة من حد الزنا، والقذف بغير الزنا من حد القذف. قال: وإن رأت الإمام أن يضمَّ إلى **أصرب في التعزير الحسن**: فعل؛ لأنه صلح تعزيراً، وقد ورد الشرع به في الجملة، حتى جاز أن يُكفَى به، فجاز أن يُضمَّ إليه، ولهذا لم يشرع في التعزير بالتهمة قبل ثبوته، كما شرع في الحد؛ لأنه من التعزير. قال: **وأشدُّ الضرب العر**؛ لأنه جرى التخفيف فيه من حيث العدد، فلا يخفف من حيث الوصف؛ كيلا يؤدي إلى فوات المقصود، ولهذا لم يخفف من حيث التفريق على الأعضاء. قال: **ثم حد الر**؛ لأنه ثابت بالكتاب، وحدُّ الشرب ثبت بقول الصحابة **س**، ولأنه أعظمُ جنايةً حتى شرع فيه الرجم.

فيقرب اللمس يعني فيكون فيه أكثر الحدات. (العناية) **حد القذف** يعني فيكون فيه أقل الحدات. (العناية) **ورد الشرع به** أي وهو ما روي أنه **قال** حسن رجلاً للتعزير. (العناية) **ولهذا لم يشرع إلح** لإيصاح أن الحسن يصح للتعزير فيما ثبت فيه التعزير أي لم يشرع لحسن بسبب التهمة في الشئ الذي يوجب التعزير لو ثبت قبل ثبوته، بأن شهد شاهدان مستورا على أنه قذف محصاً، فقال: يا فاسق! أو يا كافر! فلا يحبس المتهم قبل تعديل الشهود. وفي فصل الحد يحبس بالتهمة؛ لأن في باب أحد شيئاً آخر فوق الحسن، وهو إقامة أحد عند وجود موجه فيجوز أن يحبس في تهمة، تناسب إقامة العقوبة الأدنى بمقابلة البدن الأدنى، وفي باب الأموال والتعزير لا يحبس في التهمة. [العناية ١١٧/٥]

وأشدُّ الضرب إلح. واحتنف المشايخ في شدته، قال في 'شرح الطحاوي': قال بعضهم: هو الجمع في عضو واحد يجمع الأسواط بعضو واحد، ولا يفرق على الأعضاء، بخلاف سائر الحدود. وقال بعضهم: لا، بل شدته في الضرب، لا في الجمع، ولعل المصنف **س** احتاره. يشير إليه قوله: ولهذا لم يخفف من حيث التفريق على الأعضاء، فهو كان الشدة عبارة عن عدم التفريق، لرم الشيء بنفسه. [العناية ١١٧، ٥]

حيث العدد: حيث جعل أقل من الحد.

تم حدُّ الشرب؛ لأن سببه متيقن به، ثم حدُّ القذف؛ لأن سببه محتمل؛ لاحتمال كونه صادقاً، ولأنه جرى فيه التغليظ من حيث ردُّ الشهادة، فلا يُغلَّظ من حيث الوصف. ومن حدِّه الإمام، أو عرَّده فمات: فدمه هدر؛ لأنه فَعَلَ ما فعل بأمر الشرع، وفعلُ المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالْفَصَادِ وَالْبَزَاجِ، بخلاف الزوج إذا عَزَّر زوجته؛ لأنه مطلق فيه، والإطلاقاتُ تتقيد بشرط السلامة كالمُرور في الطريق. وقال الشافعي رحمه الله: تجب الدية في بيت المال؛ لأن الإِتْلَافَ خطأ فيه؛ إذ التعزير للتأديب غير أنه تجب الدية في بيت المال؛ لأن نفعَ عمله يرجع إلى عامة المسلمين، فيكون العُرْمُ في مالهم، قلنا: لما استوفى حق الله تعالى بأمره، صار كأن الله أماته من غير واسطة، فلا يجب الضمان.

سببه وهو شرب الخمر. (الساية) ردُّ الشهادة: فإنه يرد شهادة المحدود في القذف، ولا تقبل أبداً. لأنه فعل إلخ ذكر مسألتين: إحداهما: مبية على الأمر، وهو لا يقتضي السلامة في إثبات المأمور به، والأخرى: على الإصلاق، وهو يقضيها، والفرق بينهما: أن الأمر لطلب المأمور به، وهو من الإثبات، وهي لا تقبل التعقيب بالشرط؛ لأنه حينئذ يشبه القمار. وأما الإطلاق فإسقاط؛ لكونه رفع القيد، وهو قابل للتعقيب، فتقيد بوصف السلامة، ولأن الفعل المطلق في اختيار فاعله؛ لأنه حق الفاعل إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل فيبغى أن يتقيد بوصف السلامة؛ لأنه لا ضرورة في ترك وصف السلامة كالمُرور في الطريق. [العناية ٥ ١١٨]

كالْفَصَادِ وَالْبَزَاجِ هو الذي يداوي الفرس، فإنه إذا مات الرجل بالقصد، أو مات الفرس بالسر، لا يجب عليهما شيء؛ لأنهما فعلاً ما أمراً، فلا يتقيد بوصف السلامة. بخلاف الزوج إلخ فإنها لو ماتت من ضربه لا يهدر دمه، بل يصمن؛ لأن تأديبه مباح، ترجع منفعة إليه، لا إليها، فيتقيد بشرط السلامة. وكذا لو أَدَبَ المعلم الصبي، فمات يصمن عدداً، وعد الأئمة الثلاثة لا يصمن الروح، ولا المعلم في التعزير، ولا الأب في التأديب، ولا الجد، ولا الوصي إذا ضربه ضرباً معتداً، وإلا يصمن بالإجماع. كذا قيل. (مجمع الأهر)

في الطريق. فإنه لو مر في الطريق، فأفسد شيئاً يصمن. تجب الدية: في صورة التعزير.

قلنا: جواب عن استدلال الشافعي رحمه الله

كتاب السرقة

السرقه في اللغة: أخذ الشيء من الغير على سبيل الخفية والاستسرار، ومنه استراق السمع، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ﴾، وقد زيدت عليه أوصاف في الشريعة على ما يأتيك بيانه إن شاء الله تعالى. والمعنى اللغوي مراعى فيها ابتداءً وانتهاءً، أو ابتداءً لا غير، كما إذا نَقَبَ الجدار على الاستسرار، وأخذ المال من المالك مكابرةً على الجهار، وفي الكبرى - أعني: قطع الطريق - مسارقة عين الإمام؛

كتاب السرقة لما فرغ من ذكر الرواخر المتعلقة بصيانة النفوس، شرع في ذكر الرواخر المتعلقة بصيانة الأموال. [العناية ١١٩/٥] **استراق السمع** لأنه يسمع كلام المتكلم في حار عنقه (الكفاية)

استرق السمع معناه: استمع إليه على وجه الخفية. (العناية) **في الشريعة** هي أن يقال: السرقة أحد مأل غير على سبيل الخفية بصاً محراً لشمول غير متسارع إليه الفساد من غير تأويل، ولا شهية. (العناية)

والمعنى اللغوي وهو أخذ الشيء من الغير في الحر على سبيل الخفية. [العناية ١٢٠ ٥]

إسداء وإسهاء يعني إذا كانت السرقة نهاراً، أو ابتداء لا غير، يعني إذا كانت سرقة ليلاً؛ لأن أكثر السرقات يصير معاملة في الانتهاء إذا كانت ليلاً؛ لأنه وقت لا يحق فيه العوث، فلو لم يكشف باخفية ابتداء وقت الدخول لامتنع القاصع في الأكثر، بخلاف ما إذا كانت نهاراً؛ لأنه وقت يحق فيه العوث، فلا يصير معاملة وقت الأحد. كذا في "الدخيرة". وفي "الحاوي": أنه إذا كان باب الدار مسدوداً غير معق؛ فدخلها السارق حفية قصع، ولو كان باب الدار مفتوحاً، فدخل نهاراً، وسرق لا يقصع. [الكفاية ١٢١ ٥]

أو ابتداء أي ابتداء فعل السرقة. (النهاية) **كما إذا إلج** نظير ما يكون معناه انغوي موجود فيه ابتداء، وترك نظير الأول لظهوره. (العناية) **على الجهار** وكان القياس أن لا يقصع فيما إذا نقب الحدر على الاستسرار وأخذ المال من المالك مكابرة أي مقاتلة بسلاح؛ لأن ركن السرقة الأحد على سبيل الخفية والاستسرار، والخفية إن وجدت وقت الدخول، لم توجد وقت الأحد، فإن الأحد حصل بطريق المعاملة كنههم استحسنوا، وقالوا: بوجوب القطع. (العناية) **وفي الكبرى** أعني قطع الطريق، إنما سميت كبرى؛ لأن ضررها يعم المالك والمسلمين. [الكفاية ١٢١/٥]

لأنه هو المتصدي لحفظ الطريق بأعوانه، وفي الصغرى مسارقة عين المالك، أو من يقوم مقامه. قال: وإذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم، أو ما يبلغ قيمته عشرة دراهم مصرونة، من حرز لا شبهة فيه: وجب عليه القطع. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ الآية، ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ؛ لأن الجناية لا يتحقق دونهما، والقطع جزاء الجناية، ولا بد من التقدير بالمال الخطير؛ لأن الرغبات تفتقر في الحقيق، وكذا أخذه لا يخفى، فلا يتحقق ركنه، ولا حكمة الزجر؛ لأنها فيما يغلب، والتقدير بعشرة دراهم مذهبناء، وعند الشافعي التقدير بربع دينار، وعند مالك رحمته الله: بثلاثة دراهم. لهما: أن القطع على عهد رسول الله ﷺ ما كان إلا في ثمن المجن، * وأقل ما نُقِلَ في تقديره ثلاثة دراهم، والأخذ بالأقل - وهو المتيقن به - أولى، غير أن الشافعي رحمته الله يقول: كانت قيمة الدينار على عهد رسول الله ﷺ اثني عشر درهماً، والثلاثة ربعها. ولنا: أن الأخذ بالأكثر في هذا الباب أولى احتيالاً لدرء الحد؛ وهذا لأن في الأقل شبهة عدم الجناية،

يقوم مقامه يعني ائودع، والمستعير، والمصارب والعاصب. (الغاية) لا يتحقق دونهما فلا يقطع المحو والصبي. ولا بد هذا هو قول فقهاء الأمصار. وعند أصحاب الظواهر لا يعتبر النصاب. (النهاية)

من التقدير إلخ. لأن في اسم السرقة ما يبي عن صفة الإحراز، وكونه شرطاً بالنص، والشرائط في العقوبات يراعى وجودها على الكمال؛ لما في النقصان من شبهة العدم، والإحراز إما يتم في المال الخطير دون النقييل. (الهدية) بالمال الخطير أي الكثير، وهو قدر النصاب. (النهاية) والثلاثة ربعها فيقطع اليد بسرقة هذا القدر.

* أخرج البخاري ومسلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأخرجنا عن ابن عمر. [نصب الرأية ٣/٣٥٥] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما قطع يد سارق على عهد النبي ﷺ في أدنى من ثمن من ثمنه. وحججه، وكان كل واحد منهم دنانير [رقم: ٦٧٩٤، باب قول الله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾]

وهي دائرة للحد، وقد تأيد ذلك بقوله **عليه السلام**: "لا قَطْعَ إلا في دينار أو عشرة دراهم". * واسم الدراهم ينطلق على المضروبة عرفاً، فهذا يبين لك اشتراط المضروب، كما قال في الكتاب، وهو ظاهر الرواية، وهو الأصح؛ رعايةً لكمال الجناية، حتى لو سرق عشرة تبرأ قيمتها أنقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع، والمعتبر وزن سبعة مثاقيل؛ لأنه المتعارف في عامة البلاد. وقوله: "أو ما يبلغ قيمته عشرة دراهم"، إشارة إلى أن غير الدراهم يُعتبر قيمته بها، وإن كان ذهباً،

ذلك أي ما ذكرنا من الأحكام الأكثر. **واسم الدراهم** إلخ أي يطلق على المسكوكة في عرف الناس، وغير المسكوكة لا يسمى دراهم في عرف، وتكلم العلماء في الدرهم هل تشترب مضروبة أم لا، ونقل المنصف لفظ القدوري **...** بلفظ المضروبة، كما ذكر عن فريب. (الساية) **فهذا** أشار به إلى قوله: واسم الدرهم إلخ. (الساية) **في الكتاب** كما قال لقدوري في مختصره. (البياضة) **وهو الأصح** احتج به عن رواية أحسن عن أبي حنيفة **...** أن المضروب وغير مضروب سواء، ذكره في عبط. [ساية ٩٨]

رعاية إلخ هذا دليل الأصح يعني في شروط العقوبات يراعى وجودها على صفة الكمال، والتميز أنقص من المضروب قيمة، وهذا شرط الجودة حتى لو سرق ريوفاً أو سهرجة أو سنوكة لا يجب القطع، ذكره في 'شرح الطحاوي'؛ لأن نقصان يوصف يوجب نقصان المالية كقصان القدر، فأدرك شهة. [الساية ٩٩] **نراً** التبر هو القطع المأخوذ من المعدن (الساية) **سبعة مثاقيل** قد مر تحقيقه في كتاب الزكاة.

عامة البلاد وعنى هذا استقرار الأمر في ديون عمر **...** (الساية) **كان ذهبا** لا يقال: إن ذهب مصوص عليه بقوله **...** 'لا قِصْعَ إلا في دينار أو عشرة دراهم'، لأننا نقول: نعم! قد ورد في بعض أحاديث ذكر الدينار، ولكنه لم يبلغ في الشهرة مبلغ الدراهم، وذكر شيخ الإسلام **...** أن ذكر العشرة نبي أن إمراد بالدينار المتقوم بقيمة الشرع عشرة لا بقيمة الوقت؛ لأن باعتار الوقت قد يبلغ دينار ثلاثين أو أربعين، فيصير في التقدير كأنه قال: لا تقصع اليد، إلا في ثلاثين، أو أربعين، أو عشرة، ويبدل المصاح على هذا الوجه لا يستقيم. [الكفاية ٥ ١٢٤-١٢٦]

* رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار": حدثنا ابن أبي داود ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني ثنا شريك عن مصور عن عطاء عن أيمن بن أم أيمن عن أمه أم أيمن قالت: قال رسول الله **...** لا تقصع يد سارق إلا في خمسة. **...** قد مر منه على عهد رسول الله **...** عشرين دراهم [٩٣/٢ باب المقدار الذي يقصع فيها السارق]

ولابد من حرز لا شبهة فيه؛ لأن الشبهة دائمة، وسنبيته من بعد إن شاء الله تعالى.
 قال: **والعبد والحر في القطع سواء؛ لأن النص لم يُفصل، ولأن التصنيف متعذر**
 فيتكامل؛ صيانة لأموال الناس، **ويجب القطع بإقراره مرة واحدة، وهذا عند أبي حنيفة**
ومحمد رحمهما. وقال أبو يوسف رحمه: **لا يقطع إلا بالإقرار مرتين، ويروى عنه:** أهما
 في مجلسين مختلفين؛ لأنه إحدى الحجتين، فيعتبر بالأخرى، وهي البينة، كذلك اعتبرنا
 في الزنا. ولهما: أن السرقة قد ظهرت بالإقرار مرة، فيكفي به كما في القصاص، وحد
 القذف، **ولا اعتبار بالشهادة؛ لأن الزيادة تفيد فيها تقليل تهمة الكذب، ولا تفيد في**
الإقرار شيئاً؛ لأنه لا تهمة، وباب الرجوع في حق الحد لا ينسد بالتكرار، والرجوع
في حق المال لا يصح أصلاً؛ لأن صاحب المال يكذبه، واشتراطه الزيادة في الزنا بخلاف
القياس، فيقتصر على مورد الشرع. قال: **ويجب بشهادة شاهدين؛**
 القدوري

والعبد: قدم ذكر العبد على الحر؛ لكونه أهم؛ لأن عدم التساوي بما يتوهم من جهته. [العناية ١٢٥/٥]
لأن النص أي قوله تعالى: **«سواء في الحر والعبد»** الآية. **التصنيف** بين حد الحر وحد العبد.
ويجب: هذا لفظ القدوري. (الباية) **ويروى عنه.** كذا ذكره الفقيه أبو النيث رحمه في شرح الجامع الصغير،
 وذكر بشر رحمه رجوع أبي يوسف رحمه إلى قومه. (الباية) **إحدى الحجتين:** وهما البينة والإقرار. (الباية)
بالأخرى: أي بالحجة الأخرى. [الباية ١٠/٩]

كذلك إلخ: حيث شرصا الإقرار فيه أربع مرات؛ كما أن البينة فيه أربع. (الباية) **كما في القصاص** فإن الإقرار
 فيهما يكفي مرة واحدة. (الباية) **ولا اعتبار بالشهادة.** هذا جواب عن قياس إحدى الحجتين بالأخرى. (الباية)
وباب الرجوع إلخ: جواب عما يقال: بما يشترط التكرار لقطع احتمال الرجوع عن إقراره، واحتمال
 أن يشك فيه، فيؤكد قوله بالتكرار. [الباية ١١، ٩] **بشهادة شاهدين:** ولا خلاف فيه لأهل العلم كما
 في القصاص. (الباية)

لتحقق الظهور كما في سائر الحقوق، وينبغي أن يسألها الإمام عن كيفية السرقة، وماهيتها، وزمانها، ومكانها؛ لزيادة الاحتياط، كما مر في الحدود، و يجبسه إلى أن يسأل عن الشهود؛ للتهمة. قال: وإذا سرقت جماعة في سرقة، فأنصب كل واحد منهم عشرة دراهم: فضع، وإن أصابه فن: لا فضع؛ لأن الموجب سرقة النصاب، ويجب على كل واحد منهم بجنائته، فيعتبر كمال النصاب في حقه.

كيفية السرقة فيقول له: كيف سرقت لجواز أنه نقب البيت، وأدخل يده، وأخرج المتاع، فإنه لا يقطع فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما (العناية) **ماهيتها** لجواز أن يكون المأخوذ شيئاً تامهاً، ولا قطع فيه. (العناية) **ورماها** أي ويسأل عن زمان السرقة بأن يقال: متى سرق لاحتمال التقادم؛ لأن التقادم في الحدود الحالصة حقاً لله تعالى يطل الشهادة للتهمة، بخلاف الإقرار؛ لعدم التهمة. [الساية ١٣/٩] **ومكانها** لجواز أنه سرق من غير الحرر. [الكفاية ١٢٧/٥] **فيعتبر كمال الخ** وهذا الذي ذكره فيما إذا لم يكن بين الجماعة صبي، أو مخنون، أو ذو رحم محرم من صاحب المال، وإذا كان واحد منهم في الجماعة لا يقطع. [الساية ١٤/٩]

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

ولا قطع فيما يوجد تافهاً مباحاً في دار الإسلام. كالخشب والحشيش والقصب والسمك والطيور والصيد والرييح والمغفرة والتوراة، والأصل فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه،* أي: الحقيق، وما يوجد جنسه مباحاً في الأصل بصورته غير مرغوب فيه حقيق تقل الرغبات فيه، والطباع لا تضمن به، فقلما يوجد أخذه على كره من المالك، فلا حاجة إلى شرع الزاجر، ولهذا لم يجب القطع في سرقة ما دون النصاب، ولأن الحرز فيها ناقص،

باب ما يقطع إلخ: لما فرع من ذكر تفسير السرقة وشروطها وما يتعلق بها، ذكر في هذا الباب مسروقاً يوجب القطع ومسروقاً لا يوجبه. (العناية) دار الإسلام. قيد به؛ لأن الأموال كلها على الإباحة في دار الحرب. [البنية ١٤/٩] والمغفرة: بالفتحات الثلاث: الطير الأحمر، وتسكين الغين فيه لغة. [العناية ١٢٨/٥] بصورته احتراز عن الأبواب والأواني المتخذة من الخشب والحصر البعدادية، فإن في سرقتها القطع، وإن كان أصلها من الخشب، وأصل الحصر يوجب مباحاً لتغيرها عن صورتها الأصلية بالصنعة المتقومة. [العناية ١٢٩/٥] غير مرغوب فيه: احتراز عما ذكرنا من الذهب والفضة واللؤلؤ والجواهر، فإنها توجد مباحة في دار الإسلام، ولكن هي مرغوب فيها. (النهاية) لا تضمن: أي لا تبخل بفتح الضاد وهو الأصل، وجاء بالكسر أيضاً. [العناية ١٢٩/٥] فقلما: وكتابة قلما وطالما موصولة نقله المطرري، ولكن ابن درستويه لم يجوز أن يوصل شيء من الأفعال بما سوى نعم وبس. (البنية) كرهه: بالفتح والضم لغتان، يعني المشقة. (البنية) شرع الزاجر: بأخذها خفية لوجود الرضى من المالك غالباً. (البنية) فيها: أي في الأشياء المذكورة. [البنية ١٥/٩]

* رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه": حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما نكحني سارق نفعني على عهد رسول الله ﷺ في شيء. إسناده ٤٦٦/٣، باب من قال لا تقطع في أقل من عشرة دراهم]

ألا يرى أن الخشب يُلقى على الأبواب، وإنما يدخل في الدار للعمارة لا للإحراز،
والطير يطير، والصيد يفرّ، وكذا الشركة العامة التي كانت فيه، وهو على تلك الصفة
تورث الشبهة، والحدُّ يندري بها، ويدخل في السمك: المالح والطري، وفي الطير:
الدجاج والبط والحمام؛ لما ذكرنا، وإطلاق قوله **عائشة**: "لا قطع في الطير" * وعن
أبي يوسف **رحمه الله**: أنه يجب القطع في كل شيء إلا الطين والتراب والسرقين، وهو قول
الشافعي **رحمه الله**، والحجة عليه ما ذكرنا. قال: **ولا قطع فيما يتسارع إليه افساد، كاللبن**
ولحم والمواكه الرطبة؛ لقوله عائشة: "لا قطع في ثمر ولا كثر"، * **والكثرة: الجمار،**
أي القدوري

لا للإحراز وأما السباح والاسوس فإنه يقطع فيهما؛ لأن العادة حارية بإحرازهما، وكذلك يقطع في
خشب المعمول. (الساية) **والطير يطير** فلا تشرع الرواحر في مثله. (العناية) **كانت فيه** لقوله **عائشة**
الفسد من أحده. (الساية) **تورث الشبهة** أي شبهة الإباحة بعد إحرازه. [العناية ١٢٩، ٥]
والطري أي يدخل في إطلاق القدوري لمط السمك. (الساية) **وفي الطير** أي يدخل في إطلاق القدوري
عقد نصير الدجاج وسط الحمام؛ ما ذكرنا أشار به إلى قوله: **والطير يطير**، والصيد يفر، وفي 'جامع الصغير':
رحل سرق طير يساري عشرة دراهم لا يقطع [الساية ١٧/٩] **ما ذكرنا** من حديث عائشة **والكثرة**
فتح المكاف والياء مثلثة، والجمار بصم الحميم وتشديد الميم وفي آخره راء، وقال الجوهري:
الحمار شحم سحل، والودي بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الباء هو لفصيل وهو صغار السحل،
وقال الأتقاري: يفسر الحمار بالودي لم يثبت في قوانين اللغة. [الساية ١٩/٩]

* **عريب مرفوعاً**. [نصب الرية ٣٦٠، ٣] روى عبد الرزاق في 'مصنفه' عن عبد الله بن كيسان قال: أراد
عمر بن عبد العزيز أن يقطع رجلاً سرق دجاجة، فقال له أبو سلمة بن عبد الرحمن: **يا عمر - بن عبد الله -**
كان لا يقطع في الطير. [٢٢٠/١٠، باب من سرق ما لا يقطع فيه]

** أخرجه الترمذي عن الليث بن سعد والسنائي وابن ماجة عن سفيان بن عيينة كلاهما عن يحيى
بن سعد. [نصب الرية ٣٦١/٣] أخرج الترمذي في "جامعه" حدثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن محمد
بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان أن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا قطع
في ثمر ولا كثر. [رقم: ١٤٤٩، باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر]

وقيل: **الودّي**، وقال **عليه**: "لا قطع في الطعام"،* والمراد -والله أعلم-: ما يتسارع إليه الفساد **كالمهيأ** للأكل منه، وما في معناه كاللحم والتمر؛ لأنه يُقَطَّعُ في الخنطة والسكر إجماعاً. وقال الشافعي **رحمه الله**: **يقطع فيها**؛ لقوله **عليه**: "لا قطع في ثمر ولا كثر، فإذا آواه الجرين أو الجران قطع".** قلنا: أخرجناه على وفاق العادة، والذي يؤويه الجرين في عادتهم هو اليابس من الثمر، وفيه القطع. قال: **ولا قطع في الماكهة على الشجر**، **والزراع الذي لم يُحصَدْ؛ لعدم الإحراز، ولا قطع في الأشربة المطربة**؛

كالمهيأ. للأكل كاخضر واللحم. (الساية) **يقطع فيها**. أي فيما ذكر من النس واللحم والمواكه الرطبة والطعام. (الساية) **الجرين الخ**: وهو الموضع الذي يبقى فيه الرطب ليحفظ، وجمعه حرن. [الساية ٢٠/٩] **الحران**. مقدم علق العير من مذبحه إلى محوره، والجمع حرن، فحز أن يسمى الحرب امتحذ منه، فكان المراد منه أحد الطرفين، ويجوز أن يكون الشك من الراوي. [العناية ١٣٠/٥ - ١٣١] **الأشربة المطربة**: أي المسكرة، قال في "الصحيح": المصرب حفة تصيب الإنسان لشدة حرن، أو سرور، وفسر السكر في أصول الفقه بأنه عنة سرور في العقل، فالتعبا في معنى السرور، فذلك استعير الإضراب بلاسكار. [العناية ١٣١/٥]، والدليل على ما ذكرنا من أن المراد بالمطربة مسكرة صريح ما ذكره التمرناشي بقوله: **ولا قطع في الأشربة مسكرة**، ثم إنما قيد الأشربة ههنا بالإضراب؛ ما ذكر في "الإيضاح" أنه يقطع في الخل؛ لأنه ليس مما يتسارع إليه الفساد. (النهاية)

* غريب بهذا اللفظ. [نصب الراية ٣٦٢/٣] روى عبدالرزاق في 'مضمعه' أحربا سفيان الثوري عن رجل عن الحسن قال: **أي النبي ﷺ سارق سرق طعاماً فم يقطعه**. [٢٢٢/١٠، باب سارق الخمام وما لا يقطع فيه] ** غريب بهذا النقص، ومعناه ما أخرجناه أبو داود والسنائي وابن ماجه. [نصب الراية ٢٦٢/٣ - ٢٦٣] روى أبو داود في "سننه" عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن اشمر المصقب فقال: من أصاب فيه من دني حارب غير محدد حبة فلا شيء عليه، ومن حرج شيء منه فعليه غرمه منه وعتوبه، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الحرب فم يقطع. [رقم: ١٧١٠، باب التعريف باللقطة]

لأن السارق يتأول في تناولها الإراقة، ولأن بعضها ليس بمال، وفي مالية بعضها اختلاف، فيتحقق شبهة عدم المالية. قال: **ولا في الطنبور**؛ لأنه من المعازف، **ولا في سرقة المصحف**، وإن كان عنه حصة. وقال الشافعي **ح**: يقطع؛ لأنه مال متقوم حتى يجوز بيعه. وعن أبي يوسف **ح**، مثله، وعنه أيضاً: أنه يقطع إذا بلغت الحلية نصاباً؛ لأنها ليست من المصحف، فيعتبر بانفرادها. **ووجه الظاهر**: أن الآخذ يتأول في أخذه القراءة والنظر فيه، ولأنه لا مالية له على اعتبار المكتوب وإحرازه لأجله، لا للجلد والأوراق والحلية، وإنما هي توابع، **ولا معتبر بالتبع كمن سرق آنية فيها خمر، وقيمة الآنية تربو على النصاب**. **ولا يقطع في أبواب المسجد**؛ لعدم الإحراز، **فصار كباب الدار**، بل أولى؛ لأنه يُحرزُ بباب الدار ما فيها، ولا يحرز بباب المسجد ما فيه،

تناولها الإراقة أي يقول: إني أخذتها للإراقة؛ لكونها مسكرة محرمة. **اختلاف** يعني كأنه نصف والبارق وماء الدرة والشعير؛ لأنها عند أبي حنيفة **ح** متقومة، خلافهما. [الغاية ١٣٢/٥] **ولا في الطنبور** أي ولا يقطع في الطنبور وما أشبه من الملاهي بلا خلاف الأئمة **ح** (الساية) **المعارف** جمع معزف وهو آلة النهر. (البنية) **مال متقوم** لأنه يباع ويشترى. (البنية) **مثله** أي وروي عن أبي يوسف **ح** مثل قول الشافعي **ح** (الساية) **ووجه الظاهر**: أي ظاهر الرواية وهو عدم القطع. [البنية ٢٢/٩]

وإنما هي أي الجلد والأوراق والحلية. (الساية) **ولا معتبر بالتبع** فكان هذا مثل ما ذكره في "المبسوط" من أنه لو سرق صبيّاً حرّاً، وعليه حلّي كثير، فقال: إنه لا يقطع، ألا ترى أنه لو سرق ثوباً لا يبيع قيمته عشرة دراهم، فوجد في جيبه عشرة دراهم لا يقطع. **سرق آنية الخ** فلا يقطع فيه؛ لأن ما هو المقصود ليس بنصاب. (الساية) **فصار كباب الدار** قل لكافي **ح**. قوله: **فصار كباب الدار** رد المختلف على المختلف بل الأوجه لتعليل الثاني، وهو أنه لا مانع في باب المسجد، وتعجيل العام عندما أن الأبواب لا تكون محرزة عادة؛ لأنه يحرز به. [البنية ٢٣/٩]

حتى لا يجب القطع بسرقة متاعه. قال: **ولا الصليب من الذهب، ولا الشَّطْرَنَجُ** ^{بكسر شين} **ولا التَّردُّ**؛ لأنه يتأوَّل من أخذها الكسرَ نهياً عن المنكر، بخلاف الدرهم الذي عليه التمثال؛ ^{متاع المسجد} لأنه ما أُعِدَّ للعبادة، فلا يثبت شبهةُ إباحة الكسر. وعن أبي يوسف **رحمته** أنه إن كان الصليب في المصلَّى لا يُقَطَّع؛ لعدم الحرز، وإن كان في بيتٍ آخر يقطع؛ لكمال المالية والحرز. **ولا قصع على سارق الصبي الحر، وإن كان عليه حلِّي**؛ لأن الحر ليس بمال، وما عليه من الحلِّي تبع له، ولأنه يتأول في أخذه الصبي إسكاته، أو حمَّله إلى مرضعته. وقال أبو يوسف **رحمته** يقطع إذا كان عليه حلِّي هو نصاب؛ لأنه يجب القطع بسرقة وحده، فكذا مع غيره، وعلى هذا إذا سرق إناء فضة فيه نبيذ، أو ثريد، والخلاف في صبي لا يمشي، ولا يتكلم؛ كيلا يكون في يد نفسه. **ولا قطع في سرقة العبد الكبير**؛

ولا الصليب. شيء مثلث كالتمثال يعبد الصاري. (العناية) **من الذهب**. وكذا من سائر المعادن. (الساية) **ولا الرد** بفتح الراء وبالذال المهمة وهو اسم أعجمي معروف بين المقامرين. (الساية) **ما أعد للعبادة** ولا لهو، فيجب القطع. (الباية) **في المصلَّى**: أي في موضع صلاة النصارى. [الباية ٢٤/٩] **عليه حلِّي** بفتح الحاء وكسر اللام على وزن ظلي وهو كل ما يلبس من ذهب، أو فضة أو جوهر، وجمعه حتى يضم الحاء وكسر اللام وتشديد الباء، ويجوز كسر الحاء أيضاً. (الباية) **تبع له** لا يقال: يجوز أن يكون مقصوده من الأخذ هو الحلِّي، فلا يكون تابعاً؛ لأنه لو كان ذلك مقصوده لأخذ الحلِّي وترك الصبي. [العناية ١٣٣/٥] **إسكاته** بأن رآه وهو يبكي. [الباية ٢٤/٩-٢٥]

فكذا مع غيره معناه سرق ما يجب فيه القطع وما لا يجب، وضم ما لا يجب فيه القطع إلى ما يجب فيه لا يسقطه. [العناية ١٣٣/٥] **وعلى هذا**: [أي الخلاف المذكور] فعند أبي يوسف **رحمته** يقطع إذا بلغ نصاباً، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد **رحمته**. وعند أبي حنيفة ومحمد **رحمته** لا يقطع؛ لأن الإناء تبع لمظروف، وهو المقصود بالأحد. (الباية) **كيلا يكون إلخ**: حتى لو كان يتكلم ويمشي ويعبر لا يقطع سارقه إجماعاً؛ لأنه في يد نفسه، ويكون له يد على نفسه وعلى ما هو تابع له، فكان أخذه حذواً كذا في "المحيط". [الباية ٢٥/٩]

لأنه غضب أو خداع، **منقطع في سرقة العدد الصغير**؛ لتحقيقها بخدعها إلا إذا كان يُعبرُ
 عن نفسه؛ لأنه هو والبالغ سواءً في اعتبار يده. وقال أبو يوسف: لا يقطع وإن
 كان صغيراً لا يعقل ولا يتكلم، استحساناً؛ لأنه آدمي من وجه، مال من وجه. ولهما:
 أنه مال مطلق؛ لكونه منتفعاً به، أو بعرض أن يصير منتفعاً به إلا أنه انضم ^{بمعنى} **بمعنى**
 الآدمية. **ولا قطع في الدفاتر ككتب**. لأن المقصود ما فيها، وذلك ليس بمال لا في
دفاتر الحساب؛ لأن ما فيها لا يقصد بالأخذ، فكان المقصود هو الكواغد. قال:
ولا في سرقة كتب ولا فيها. لأن من جنسهما يوجد مباح الأصل غير مرغوب فيه،
ولأن الاختلاف بين العلماء ظاهر في مالية الكلب، فأورث شبهة. **ولا قطع في ذف**.
 بتشديد الفاء

أو خداع بأن قال له: أعمل معك كذا وكذا، فخدع لديه. (الساية) **لحتمتها** أي لتحقيق السرقة. [الساية ٢٥/٩]
إلا استثناء من قوه: يقطع في سرقة الصغير. **ولهما** أي لأي حيفة ومحمد... أن العدد الصغير مال
 مطلق، وبالصمام معنى الآدمية معنى المالكية، ألا يرى أن بيعه صحيح، ولا صحة له إلا باعتار الماية، كذا
 في "الكافي". **إلا أنه انضم** **اح** قلت: سلماً أن انضمامه لا يزول به معنى المالكية، لكن لا شئ أن معنى
 الآدمية معتبر فيه، بل الأصل هو الآدمية، فيسعى أن لا يعب الققطع؛ لوجود لشبهة.
في الدفاتر جمع دفتر وهي الكراريس، ولا قطع فيها كلها، سواء كانت للتفسير، أو للحديث، أو للفقهاء. (العناية)
دفاتر الحساب كلامه يشعر بأن دفاتر الأشعار كدفاتر الفقهاء في عدم وجوب الققطع؛ كقولها محتاجاً إليها
 لمعرفة اللغة، ومعاني القرآن والحاجة. (العناية) **هو الكواغد** وهو مال متقوم. [العناية ١٣٤/٥]
غير مرغوب فيه أي لا يعب فيه الققطع. **ولأن الاختلاف**. فإن من قال: إنه عس لعين، قال: إنه ليس
 بمال متقوم كالحرير، ومن قال خلافه، قال خلافه. **دف** بضم الدال وفتحها، الذي يععب به، وهو
 نوعان: مدور ومربع، والمراد بالطن. طين اللهو، وأما طين العراة، فقد احتف فيه أمشاج، واحتار انصهر استهيد
 عدم وجوب الققطع؛ لأنه كما يصلح للغزو يصلح لغيره، فتتمكن فيه الشبهة. [العناية ١٣٥/٥]

ولا طئن، ولا برط، ولا مزمار؛ لأن عندهما **يس** لا قيمة لها، وعند أبي حنيفة **له** أخذها يتأول الكسر فيها. ويقطع في الساج واقفا والابنوس ^{عند الممزة} والصندل؛ لأنها أموال محرزة، لكونها عزيزة عند الناس، ولا توجد بصورتها مباحة في دار الإسلام. قال: ويقطع في **عقوص الحضر والياقوت والبرجد**؛ لأنها من أعرّ الأموال وأنفسها لا توجد مباح الأصل بصورتها في دار الإسلام غير مرغوب فيها، فصارت كالذهب والفضة. وإذا أخذ من حشب أراسي وأبوانا: قطع فيها؛ لأنه بالصنعة التحق بالأموال النفيسة، ألا ترى أنها تحرز بخلاف الحصر؛ لأن الصنعة فيه لم تغلب على الجنس حتى يسط في غير الحرز، وفي الحصر البغدادية قالوا: **يجب القطع** في سرقتها لغلبة الصنعة على الأصل، ^{المشايخ}

لا قيمة لها ولهذا لا يعب الضمان على من استهلكها. في الساج ألفه مقلبة من الواو، وأصله سوح بفتحين، وهو شجر عظيم جداً، قالوا: لا يست إلا سواد الهند، والقفا بالكسر جمع قفاة هي خشبة الرمح، كذا في الديوان والمغرب، والأسوس بفتح الباء، هكذا سمعي ووجدت بخط شيخي، وهو معروف. (النهاية) والصندل. وهو حشب أحمر، أو أصفر طيب الرائحة. [الساية ٢٨/٩] في دار الإسلام. ولا توجد مباحة إلا في دار الحرب، فلا يكون ذلك شهة في سقوط القطع. [الساية ٢٩/٩]

قال. أي محمد في الجامع الصغير. (الباية) الحصر بالنصب جمع الأحضر. والياقوت وهو من أعر الأحجار، وهو أحمر وأصفر وأحضر، وأعرها الأحمر، و البرجد: قنت: هو حجر أحضر شفاف يشبه الياقوت الأحضر، وليس كقوته ولا فعه ليس منه منفعة إلا حسن منظره. [الساية ٢٩/٩]

كالذهب والفضة فيقطع فيها كما يقطع فيهما. بخلاف الحصر الخ ذكر الفرق في "محيط" بين العمل المتصل بالخشب، وبين العمل المتصل بالحشيش، والقصب والواري حيث لا يقطع في سرقة هذه الأشياء، وإن كانت معلومة بلغت قيمتها بصاب السرقة بأن الصنعة في الحشيش والقصب لا يعب على الأصل، ألا ترى أنه لا تتضاعف قيمته بسبب الصنعة، بخلاف الخشب إذا عمل. (النهاية) **يجب القطع** وكذلك الحصر المصرية، والحصر البغدادية كذلك. [الباية ٢٢/٩]

وإنما يجب القطع في غير المركب، وإنما يجب إذا كان خفيفاً لا يثقل على الواحد حملاً؛ لأن الثقل منه لا يرغب في سرقة. **ولا قطع على خائن ولا حائش؛** لقصور في الحرز، **ولا منتهب، ولا محتلس؛** لأنه يجاهر بفعله، كيف وقد قال النبي **عليه السلام**: "لا قطع في محتلس ولا منتهب ولا خائن"، **ولا قطع على النباش**، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد **رحمهما**. وقال أبو يوسف والشافعي **رحمهما**: عليه القطع؛ لقوله **عليه السلام**: "من نبش قطعناه"، ******

غير المركب أي إنما يجب القطع سرقة الأبواب إذا كانت محرزة في البيت غير معيقة بموضع الباب من الجدار، فإنها إذا كانت معيقة لا يجب القطع بسرقتها. [الكفاية ١٣٥/٥] **لا يرغب إلخ** قال الأتراري: في هذا نظره؛ لأن عدم الرغبة في سرقة بواسطة النقل لا يورث نقصاناً في المالية، ولا في الحرز، فإذا حصلت سرقة مال مستتم من حرز كامل، فيجب القطع، ولهذا لم يفرق الحاكم بين الثقل والخفيف، بل أطلق الرواية، ولذلك أصقوا الرواية في مسح 'الجامع الصغير'. [البناية ٣٠٩] **على حائش إلخ** الحياة هو أن يحول المودع ما في يده من شيء المأمون، والانتهاز: أن يأخذ عنى وجه العلانية قهراً من ظاهر بدة أو قرية، والاحتلاس: أن يأخذ من البيت سرقة جهراً. [العناية ١٣٦٥] **يجاهر** فلا يصدق عليه تعريف السرقة. **على الساش** هو الذي ينش القصور، ويأخذ كفن الميت. [الساية ٣١٩]، اختلف الصحابة في مسئلة الساش، فقال عمر وعائشة وابن الزبير وابن مسعود **رحمهم** بوجوب القطع على النباش، وقال ابن عباس **رحمهما**: لا قطع عليه. [العناية ١٣٧/٥]

***** روى من حديث جابر، ومن حديث أس. [نصب الراية ٣/٣٦٣] روى الترمذي في 'جامعه' حدثنا عيسى بن حشرم حدثنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن أبي **عليه السلام** قال: **يس على حائش ولا منتهب ولا محتلس قطع** قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ١٤٤٨، باب ما جاء في الخائن والمحتلس والمنتهب]

****** روه البيهقي في "كتاب المعرفة" فقال: أسألي أبو عبد الله الحاكم إحارة ثا أبو الوليد ثا الحسن بن سميان قال: يعني ابن سميان وفيما أجاز لي عثمان بن سعيد عن محمد بن أبي بكر المقدمي عن بشر بن حازم عن عمران بن يزيد بن البراء بن عازب عن أبيه عن حده في حديث ذكره أن النبي **عليه السلام** قال: **ومن سش فصعد**، قال في "التقيح": في هذا الإسناد من تجهل حاله كبشر بن حازم وغيره. [نصب الراية ٣/٣٦٦-٣٣٧]

ولأنه مال متقوم مُحَرَّرٌ بِحَرِّزٍ مثله، فيقطع فيه. ولهما: قوله **عائشة**: "لا قطع على المختفي"،* وهو **الباش** بلغة أهل المدينة، ولأن الشبهة تمكنت في الملك؛ لأنه لا ملك للميت حقيقة، ولا للوارث لتقدم حاجة الميت، وقد تمكن الخلل في المقصود، وهو الانزجار؛ لأن الجناية في نفسها نادرة الوجود، وما رواه غير مرفوع، أو هو محمول على السياسة، وإن كان القبر في بيت مقفل، فهو على الخلاف في الصحيح؛ لما قلنا، وكذا إذا سرق من تابوت في القافلة، وفيه الميت؛ لما بينا. **ولا يُقطع السارق** من بيت مال؛ لأنه مال العامة، وهو منهم، ولا من مال للسارق فيه شركة؛ لما قلنا. ومن له على آخر دراهم، فسرق منه متبها: لم يقطع؛ لأنه استيفاء لحقه،

مثله: كما أن الإصطبل للدواب. (الباية) **وهو الباش**: كذا ذكره في 'محمل اللغة'. **حاجة الميت**. ألا ترى إلى أن القدر المشغور لحاجة الميت بعد الكف، وهو اندي لا يصير ملكاً للوارث فالكسر أولى. (الهاية) **وما رواه غير مرفوع**: جواب عن استدلال أبي يوسف والشافعي **رحمهما**. قد ذكرنا أن الحديث الذي استدل به أبو حيفة ومحمد **رحمهما** غريب ليس له أصل، وما استدل به أبو يوسف والشافعي **رحمهما** أقرب. [الباية ٣٤/٩] **على السياسة**: لأنه أضاف إلى نفسه، ولو كان بطريق قصاص لما أضافه إلى نفسه، بل أضافه إلى الولي. (الباية) **بيت مقفل**: قال الكاكي: يسكون القاف يقال: أقفل الباب، وقفل الأبواب مثل أعلق، وعلق، ذكره في 'الصحيح'. (الباية) **على الخلاف**: أي لا يقطع عندهما خلافاً لأبي يوسف **رحمهما**. [الباية ٣٤/٩] **في الصحيح**: احتراز عما قيل: به يقطع، وقال السرخسي في 'المسوط': الأصح عندي أنه لا يقطع. (الهاية) **لما قلنا** من الحديث المذكور، والدليل المعقول. **وكذا**: أي على خلاف المذكور. (الباية) **لما بينا**: من الحديث وهو قوله **عائشة**: لا قطع على المختفي ومن الدليل المعقول وهو قوله: لأنه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث. (الباية) **وهو منهم**: فيكون له فيه حق، فيسقط القطع للشبهة. (الباية) **لما قلنا**: أن للسارق فيه حقاً. [الباية ٣٥/٩]

* غريب. [نصب الراية ٣/٣٦٧] روى ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن روح بن القاسم عن مطرف عن عكرمة عن ابن عباس قال: ليس على سارق قطع [٥٣١/٦، باب ما جاء في الباش يوحد ما حده]

والحال والمؤجل فيه سواء استحساناً؛ لأن التأجيل لتأخير المطالبة، وكذا إذا سرق زيادةً ^{عند القطة} على حقه؛ لأنه بمقدار حقه يصير شريكاً فيه، ^{فتشكك شبهة} وإن سرق منه ^{أي لا يقطع} **موضوعاً**؛ **فقطع**؛ لأنه ليس له ولاية الاستيفاء منه إلا بيعاً بالتراضي. وعن أبي يوسف **فقطع**؛ لأنه لا يقطع؛ لأن له أن يأخذه عند بعض العلماء قضاءً من حقه، أو رهناً بحقه. قلنا: هذا قول لا يستند إلى دليل ظاهر، فلا يُعتبر بدون اتصال الدعوى به، حتى لو ادعى ذلك دُرئ عنه الحد؛ لأنه ظنٌّ في موضع الخلاف، ولو كان حقه دراهم، فسرق منه دنانير، قيل: يقطع؛ لأنه ليس له حقُّ الأخذ، قيل: لا يقطع؛ لأن النقود جنس واحد. **فمن سرق حسداً ففقطع حسب**.

استحسان لوجود المبيع للأحد، ويقطع قياساً؛ لاعدام الإطلاق في الأحاد. لأن التأجيل تأخير المطالبة في الحال، وعند الشافعي **إن لم يكن العريم مائلاً لا يقطع**، وإن كان مائلاً يقطع. **وهو قال مائلاً** وأحمد **..** [السياسة ٣٦/٩] **لأحرر المطالبة** فيه إشارة إلى أن أحد الدين المؤجل قبل حلول أجل استيفاء لعين الحق، ولكن أشار في الصحيح إلى أنه ليس باستيفاء عين حقه، بل هو معاوضة.

لأنه ليس له أي ليس لتدائن الاستيفاء من المدينين خلاف حسن حقه. **لا يبيع بالتراضي** أي إلا من حيث البيع بالتراضي، والبيع مادة المايل على وجه التراضي، والفرق بين حسن حقه وبين غير حسن حقه طاهر، وهو جنس التفاوت، ولهذا إذا سلم إليه المدينون له أن يتمتع من ذلك، خلاف تسليم الدراهم حيث يخبر. (السياسة) **لا يقطع** في صورة سرقة العروض. **عص العلماء** يريد به من أبي يسي، فإنه يقول: وإن ظفر بخلاف حسن حقه كان له أن يأخذه؛ لوجود بحاسة باعتبار صفة المالية. [العناية ١٣٩/٥]

أي دليل ظاهر القياس أن لا يأخذ حسن حقه في الدين الحال؛ لأن حقه في الوصف في الحقيقة، وهذا عين، لكننا تركناه فيه قلة التفاوت بينهما، ولا كذلك خلاف الحسن؛ لفحش لتفاوت، فلا يترك القياس. (العناية) **ذلك** أي أنه أحده قضاءً لحقه، أو رهناً به. (العناية) **موضع الخلاف**؛ لأن فعله في موضع الاجتهاد لا يفت عن شبهة، وإن كان هو محطاً في ذلك اتأويل عند. (العناية) **فيل** وهكذا نصُّ القدوري في شرحه. (الكفاية) **لا يقطع** وهو احتيار شمس الأئمة السرخسي **..** وهو الصحيح؛ لأن النقود في حكم جنس واحد، وهذا يكمل بالآخر في باب الزكاة. [الكفاية ١٣٩/٥]

فسرقه وقطع، فردّه ثم نسح فعاد فسرقه: **قصر**: لأن العين قد تبدلت، ولهذا يملكه الغاصب به، وهذا هو علامة التبدل في كل محل، وإذا تبدل انتفت الشبهة الناشئة من ^{أنه نسح} اتحاد المحل، والقطع فيه، فوجب القطع ثانياً.

فصل في الحرز والأخذ منه

ومن سرق من أنوبيه، أو ولدّه، أو ذي رحم محرم منه: **لَمْ يَقْطَعْ**، فالأول وهو الولاد للبسوبة في المال، وفي الدخول في الحرز، والثاني للمعنى الثاني، ولهذا أباح الشرع النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة منها، بخلاف الصديقين؛ لأنه عاداه بالسرقة، وفي الثاني خلاف الشافعي **قوله**: لأنه ألحقها بالقرابة البعيدة، وقد بيناه في العتاق. ^{أي الخلاف} ولو سرق من بيت ذي رحم محرم متاع غيره: **يسعى أن لا يقطع**، ولو سرق ماله من بيت غيره: **يقصر**؛ ^{عدم حر}

وهذا أي ثوت منك العاصب بالنسح. (الباية) **وإذا تبدل الخ** يعني لما تبدل المحل بأن كان ثوباً بعد أن كان عراً انتفت شبهة سقوط العصمة التي نشأت عن اتحاد المحل، ووجوب القصر في ذلك المحل. [الباية ٣٩/٩] **فصل** ما كانت السرقة في تحقيقها محتاجة إلى نفس مالية لمسروق إلى الحرر، فشرع في بيان الحرر. (النهاية) **فالأول الخ** والحاصل: أن المانع من القطع في سرقة الولد من والديه، وبالعكس أيضاً أمران: أحدهما: الانسباط بسهم في مال. والآخر: الإذن بالدخول في الحرر، وعدم القطع في السرقة من ذي لرحم المحرم بمعنى الشاي، وهو كونه يدخل في الحرر بدون الإذن. (الباية) **ولهذا** أي ولأجل المعنى الثاني. [الباية ٤١/٩]

مواضع الرتبة. وهي اليد، والشعر، والصدر، والساق. **بخلاف الصديقين** متصل بقوله: لم يقطع، جواب عن سؤال بأن يقال: الإذن بالدخول في سائر المحارم، وجد في الصديقين أيضاً، ومع هذا إذا سرق أحدهما من الآخر فقطع، فأجاب بقوله: بخلاف الصديقين. (الباية) **وفي الثاني**: يعني السرقة من ذي رحم محرم. (الباية) **بالقرابة البعيدة**. كإب عم، ولا معنى لإلحاقها بها مع وجود الفارق؛ لأن القرابة البعيدة فيها المساكنة، بخلاف قرابة ذي رحم محرم. [الباية ٤١/٩]

اعتباراً للحرز وعلمه، وإن سرق من أمه من الرضاعة: **قطع**. وعن أبي يوسف **رحمته** أنه لا يقطع؛ لأنه يدخل عليها من غير استئذان وحشمة، بخلاف الأخت من الرضاعة؛ لانعدام هذا المعنى فيها عادة. وجه الظاهر: أنه لا قرابة، والمحرمية بدونها لا تحترم. كما إذا ثبتت بالزنا، والتقييل عن شهوة، وأقرب من ذلك الأخت من الرضاعة؛ وهذا لأن الرضاع قلما يشتهر، فلا بسوطة تحرزاً عن موقف التهمة، بخلاف النسب. وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر، أو العبد من سيده، أو من امرأة سيده، أو من زوج سيده: لم يقطع؛ لوجود الإذن بالدخول عادة، وإن سرق أحد الزوجين من حرزٍ لآخر خاصة لا يسكنان فيه، فكذلك عندنا، خلافاً للشافعي **رحمته** لبسوة بينهما في الأموال عادةً ودلالة،

اعتباراً للحرز. على طريق النكاح والنشر من غير ترتيب. (الكفاية) **قطع**: وهذا هو ظاهر الرواية عن أصحابنا. (النسبة) **الأخت من الرضاعة**: حيث يقطع إذا سرق منها. (النسبة) **هذا المعنى**. وهو دخول بلا استئذان وحشمة. (النسبة) **لا تحترم** أي لا تجعل حرمة قوية عادة. [الساية ٤٢/٩] **ثبت بالزنا** فإنه إذا سرق من بيت بنت المرأة التي رى بها لا يعد شبهة في قطع اليد بل يقطع، وإن كانت المحرمية موجودة. (العناية) **وأقرب من ذلك إلخ**: أي من الحرمة الثابتة بالزنا الأخت من الرضاعة يعني أن لأم من الرضاع أشبه بالأخت من الرضاع في إثبات الحرمة من الحرمة الثابتة بالزنا، ثم السرقة من بيت الأخت من الرضاع موحدة لقطع بالإجماع، فيجب أن يكون من بيت أمه من الرضاع كذلك، ووجه الأقرب: أن إحقاق الرضاع بالرضاع أقرب من إحقاقه بالزنا. [العناية ١٤٣/٥] **وهذا**. أي القطع مع الدخول عليها من غير استئذان وحشمة. (النسبة) **بالدخول عادة**: لأن العبد يدخل في بيوت هؤلاء ولا يمنع فلا يقطع. [الساية ٤٢/٩] **خلافاً للشافعي**: فإن له فيه ثلاثة أقوال: في قول: يقطع، وبه قال مالك وأحمد **رحمتهما**، ولثاني: لا يقطع كقولنا، وقول أحمد **رحمتهما**، في رواية، والثالث: يقطع الزوج سرقة ما روجته، ولا تقطع أروحة سرقة ما الزوج. [الساية ٤٣/٩] **ودلالة**: وهو أن عقد النكاح بينهما دل على السووسة؛ لأنهما بعقد النكاح يصيران كمصراعي الباب. [الكفاية ١٤٤/٥]

وهو نظير الخلاف في الشهادة. **و** سرق مولى من مكانه: **لم يقطع**: لأن له في أكسابه حقاً، وكذلك السارق من نعم: لأن له فيه نصيباً، وهو مأثور عن علي ^{*} **درءاً** وتعليلاً. قال: **والخبر على موحدين**. خبر معنى **كاليوت** **و** **شور**. **و** خبر بالحافظ، قال القدوري العبد الضعيف: الحرز لا بد منه؛ لأن الاستسرار لا يتحقق دونه، ثم هو قد يكون بالمكان، وهو المكان المعد لإحراز الأمتعة كالدور والبيوت والصندوق والحنوت، وقد يكون بالحفاظ كمن جلس في الطريق، أو في المسجد، وعنده متاعه، فهو محرز به، وقد قطع رسول الله **من سرق رداء صفوان من تحت رأسه**، وهو نائم في المسجد.

في التهاد فإن شهادة أحد الروحين للأخر لا تقبل عدداً، وعده تقبل في أحد قوليه، بل هذا أولى. (العبارة) **لم يقطع** وكذا لا قطع على النكاح أو المدر إذا سرق من مولى. (الساية) **حقاً** لأنه رفته بمبوكة لمولى، فلا تتحقق السرقة. [الساية ٤٣٩] **وكذلك السارق الخ** وأطبق الرواية في القدوري، وكذا في شرح الطحاوي وقول الأثراري: ويسعى أن يكون المراد من اسراق من له نصيب في العيمة في الأربعة الأحماس أو في الخمس كالعائمين، أو اليتامى، أو المساكين، أو من السبل، أما غيرهم: فلا نصيب له في العيمة فيسعى أن يقطع. (الساية) **درءاً وتعليلاً** فالدرء من قول علي في الأثر المذكور: **فم يقطعه**، والتعليل من قوله: **له فيه نصيب**. [البناء ٤٤/٩]

كاليوت والصندوق والحنوت والخطيرة للنعم. (الساية) **لا يتحقق دونه** وهو شرط في السرقة على مامر. ^{*} رواه عبد الرزاق في 'مصفه' أخبار مشوري عن سمك بن حرب عن ابن عبيد بن الأبرص وهو يريد بن دثار قال: **أني عني برجل سرق من المغنم فقال: فم نصيب ممة حسن فم يقطعه**. [٢١٢/١٠] **باب الرجل يسرق شيئاً له فيه نصيب**

^{**} أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن صفوان بن أمية. [نصب البرية ٣٦٨/٣] رواه أبو داود في 'سننه' عن سمك بن حرب عن حميد بن أخت صفوان، عن صفوان بن أمية قال: كنت نائماً في المسجد وعليّ حميصة بي ثمن ثلاثين درهماً فجاء رجل فاحتلسها مني، فأخذ الرجل فأني به رسول الله **فأمر به يقطع**، قال: **فأتيته**، فقئت: **أفقطعه من أجل ثلاثين درهماً أن أبيعته وأبشبه ثمنها**، قال: **فم يقطعه** **قل أن نائين به**. [رقم: ٤٣٩٤، باب من سرق من حرز]

• في الحرر **بمكان لا يُعبر الإحراز بالحافظ. وهو الصحيح؛ لأنه محرز بدونه، وهو البيت، وإن لم يكن له باب، أو كان وهو مفتوح، حتى يُقَطَّع السارق منه؛ لأن البناء لقصد الإحراز، إلا أنه لا يجب القطع إلا بالإخراج منه، لقيام يده قبله، بخلاف المحرز بالحافظ حيث يجب القطع فيه، كما أخذ؛ لزوال يد المالك بمجرد الأخذ، فتم السرقة، ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظاً، أو نائماً، والمتاع تحته، أو عنده، هو الصحيح؛ لأنه يعد النائم عند متاعه حافظاً له في العادة، وعلى هذا لا يضمن المودع والمستعير بمثله؛ لأنه ليس بتضييع، بخلاف ما اختاره في الفتاوى. قال: **من سرق نبت من حرر، أو من غير حرر، وصاحبه عنده حفظه؛ فصع؛ لأنه سرق مالاً محرزاً بأحد الحرزين. لا فصع على من سرق مالا من حمام، أو من ست أدن لباس في دحواله فيه،****

الاحراز بالحافظ لأن الأول أقوى. (الساية) **وهو الصحيح** وذكر في 'العيون': على قول أبي حنيفة - يقطع؛ إذا كان ثمة حافظ. (الكفاية) **لأنه محرز بدونه** فهو سرق من بيت مادون له بالدحوال فيه، لكن ماله لا يحفظه لا يقطع؛ لأن المعتبر هو الحرر بامكان. [الغاية ٥ ١٤٥] **بالإخراج منه** لأن هتت الإحراز لا يكون إلا بالإخراج. (الساية) **فتم السرقة.** وهذا أيضاً مما يدل على أن الحرر بامكان أقوى. (الغاية) **هو الصحيح** وقيل: إنما يكون محرراً به في حال بومه، والصحيح أنه يقطع بكل حال؛ لأن المعتبر الإحراز المعتاد وقد حصل هذه؛ لأن الناس يعدون النائم عند متاعه حافظاً. [الكفاية ٥ ١٤٦] **وعلى هذا أي على التعليل الذي ذكره.** (الساية) **لا يصح المودع** يعني إذا نام، وعنده الوديعة، وفي 'الفتاوى الصهرية': إنما لا يجب الصمان على المودع فيما إذا وضع الوديعة بين يديه فيما إذا نام قاعداً، أما إذا نام مضطجعا، فعليه الصمان، وقال: وهذا إذا كان في الحصر، وأما إذا كان في السفر لا صمان عليه، نام قاعداً أو مضطجعا. [الساية ٩/٤٦]

بخلاف ما احرازه إخراج يعني ذكر فيها أنهما يضممان في هذه الصورة. (النهاية)

بأحد الحرزين: في الأول بالمكان، وفي الثاني بالحافظ. [البناءة ٩/٤٧]

لوجود الإذن عادة أو حقيقة في الدخول، فاحتل الحرز، ويدخل في ذلك حوائت^{يعني في الحمام} التجار والخانات، إلا إذا سرق منها ليلاً؛ لأنها بنيت لإحراز الأموال، وإنما الإذن يختص بالنهار. ومن سرق من المسجد ماعداً وصاحبه عده: فضع؛ لأنه مُحَرَّزٌ بالحافظ؛ لأن المسجد ما بني لإحراز الأموال، فم يمكن المال محرزاً بالمكان، بخلاف الحمام، والبيت الذي أذن للناس في دخوله حيث لا يقطع؛ لأنه بني للإحراز، فكان المكان حرزاً، فلا يُعتبر الإحراز بالحافظ. ولا فضع على الضيف إذا سرق من أضافه؛ لأن البيت لم يَنَقَ حرزاً في حقه؛ لكونه مأذوناً في دخوله، ولأنه بمنزلة أهل الدار، فيكون فعله خيانة لا سرقة. ومن سرق سرقة، فم حرجها من الدار: لم يقطع؛ لأن الدار كلها حرز واحد، فلا بد من الإخراج منها، ولأن الدار وما فيها في يد صاحبها معني، فتمكن شبهة عدم الأخذ. فإن كانت دار فيها مقاصير، فأحرجها من^{والشبهة دارنة} مقصورة إلى صحن الدار: فضع؛ لأن كل مقصورة باعتبار ساكنها حرز على حدة،

ويدخل في ذلك [أي في قوله: أو من بيت أذن للناس في دخوله. (الغاية ١٤٧/٥)] وذلك لأن التاجر يفتح باب حانوته في السوق ويأذن للناس بالدخول عليه يشترون منه، فإذا سرق رجل منهم ثوباً لم يقطع، وبه صرح الحاكم في "الكافي". (البناية) حوائت جمع حانوت دكان. إلا وهذا استثناء من قوله: ولا يقطع إلخ. (البناية) لإحراز الأموال. فكان محرزاً بالحافظ كالصحراء. [الكفاية ١٤٧/٥]

المكان حرزاً فلا يقطع للإذن بالدخول. بمنزلة أهل الدار يعني صار كأنه واحد من أهل البيت حيث أكرموه وأضافوه، فيكون فعل الضيف خيانة لا سرقة، ولا قطع على الخائن. [البناية ٤٨/٩] ومن سرق سرقة أي مالا، وسمي الشيء لمسروق سرقة بخاراً، ومنه قول محمد بن. إذا كانت السرقة مصحفاً. [الغاية ١٤٧/٥] فيها مقاصير. أي الحجرات والبيوت وهو جمع مقصورة، والمقصورة الحجرة بلسان أهل الكوفة. [البناية ٤٩/٩]

وإن أغار إنسان من أهل المقاصير على مقصورة، فسرق منها: قطع؛ لما بينا. وإذا نقب اللص البيت، فدخل وأخذ المال، وناوله آخر حارج البيت: فلا قطع عليهما؛ لأن الأول لم يوجد منه الإخراج؛ لاعتراض يده معتبرة على المال قبل خروجه، والثاني لم يوجد منه هتك الحرز، فلم يتم السرقة من كل واحد. وعن أبي يوسف رحمته: إن أخرج الداخل يده، وناولها الخارج، فالقطع على الداخل، وإن أدخل الخارج يده، فتناولها من يد الداخل، فعليهما القطع، وهي بناء على مسألة تأتي بعد هذا، إن شاء الله تعالى. وإن ألقاه في الطريق، وخرج فأحده: قطع، وقال زفر رحمته: لا يقطع؛ لأن الإلقاء غير موجب للقطع، كما لو خرج ولم يأخذ، وكذا الأخذ من السكة، كما لو أخذه غيره.

وإن أغار لفظ شمس الأئمة الحلواني والضمري، وأما لفظ محمد رحمته فهو وإن أعان يعني بالعين المهمة واليون، وهو الأوجه؛ لأن الإغارة تدل على الجهر، والمكابرة والسرقة تكون خفية. وقال الكاكي: وإن غار أي أخذ سرعة، يقال: أغار الفرس والثعلب إذا أسرع، كذا في "المغرب"، وقال الأتراري: لفظ أغار له وجه بأن يدخل اللص مكابرة بالليل جهراً، ويخرج المال، فإنه يقطع لوجود الخفية عن عين سائر الناس إلخ. قلت: فيه ما فيه؛ لأن السرقة أخذ مال في خفية وحيلة، فلذلك سمي السارق به؛ لأنه يسارق عين المسروق منه، والإغارة أخذ في المجاهرة مكابرة ومبادرة. [الباية ٤٩/٩]

فسرق منها. تفسر لقوله: أعار. (النهاية) لما بينا أشار به إلى قوله: لأن كل مقصورة إلخ. [الباية ٤٩/٩] فلا قطع عليهما: إلى ما لفظ القدوري. (البنية) لأن الأول: أي الذي نقب وأخذ. يد معترة: وهي يد الثاني. قبل خروجه: أي الذي تناول خارج البيت. وهي بناء إلخ: أي مسألة نقب البيت، وإدخال اليد فيه مبنية على مسألة تأتي بعد هذا، وهي مسألة إلقائه في الطريق. (البنية) وإن ألقاه إلخ. ولو وضع الداخل المال عند النقب، ثم خرج وأخذه، لم يذكره محمد رحمته، والصحيح أنه لا يقطع. ولم يأخذ. فإنه لا يقطع فيه اتفاقاً. من السكة: أي أحد سارق المال من السكة حيث لا يقطع عند زفر رحمته. [الساية ٥٠/٩]

ولنا: أن الرمي حيلة يعتادها السُّراق؛ لتعذر الخروج مع المتاع، أو ليتفرغ لقتال صاحب الدار، أو للفرار، ولم تعترض عليه يد معتبرة، فاعتبر الكلُّ فعلاً واحداً، فإذا خرج ولم يأخذه، فهو مُضَيِّع لا سارق. قال: **كذلك** بن أحمد على أحمد فساداً واحداً؛ لأن سَيْرَها مضاف إليه؛ لسوقه، وإذا دخل الخرز جماعة فدى بعضهم الأحداً: فقصوا جميعاً. قال العبد الضعيف: هذا استحسان، والقياس: أن يقطع الحامل وحده، وهو قول زفر. لأن الإخراج وُجد منه، فتمت السرقة به. ولنا: أن الإخراج من الكل معنى للمعاونة، كما في السرقة الكبرى، وهذا لأن المعتاد فيما بينهم أن يحمل البعض المتاع، ويتشمر الباقيون للدفع، فلو امتنع القطع أدى إلى سد باب الحد.

ولنا الخ وحاصله: أن يده تثبت عليه بالأحد، ثم بالرمي إلى الطريق لم ترل يده حكماً؛ لعدم اعتراض يد أخرى على يده، وإذا ثبت يده حكماً، وقد تقرر ذلك بالأحد الثاني وجب القطع. [العبارة ١٤٨/٥] ولم تعترض عليه جواب عن قوله: كما لو أحده غيره فإن هناك عترض عليه يد معتبرة، فأوجب سقوط اليد الحكيمة لسارق، ولم تسقط يده الحكيمة هنا. (كناية) فإذا جواب عن قوله: كما لو حرج ولم يأخذ (العبارة) وإذا دخل الخور الخ. [وهذا لفظ القدوري (الساية ٥١٩)] إنما وضع المسألة في دخول جميعهم؛ لأهم إدراك شر كوا واتفقوا على فعل السرقة، لكن دخول واحد منهم البيت، وأخرج متاع، ولم يدخل غيره فالقصد على من دخل البيت، وأخرج لمتاع إن عرف بعيه وإن لم يعرف فجميعهم بتعريف. [العبارة ١٤٩/٥] معنى أي من حيث معنى كقولهم ردها سحامل. (ساية) السرفد الكبرى وهي قطع الطريق إذا باشر بقطع، وأحد المال والناقون وقوف تحت حد قطع الطريق على جميعهم، لكولهم دالة فكذلك هنا. (الساية) للدفع أي دفع من يتعرض لهم من صاحب بيت أو غيره. (ساية) باب الحد قالوا: هذا إن كان الحامل من أهل القصد عند الأمر، أما إذا كان صبياً، أو محبوساً لا قصع عليهم بالإجماع، وإن كان الحامل بالغاً، ولكن فيهم صبي، أو محبوس، لم يجب القطع عليهم أيضاً عند أبي حنيفة ومحمد. لا تتمكن الشهة في فعل واحد منهم، فلا يجب على الباقيين، وعند أبي يوسف يجب القصد على الحامل، وغير الصبي والمحسوس كذا في "الذخيرة". [البنية ٥٢/٩]

وأدخل يده فيه، وأخذ شيئاً: **لم يقطع**، وعن أبي يوسف **حسبته** في "الإملاء": أنه يقطع؛ لأنه أخرج المال من الحرز، وهو المقصود، فلا يُشترط الدخول فيه كما إذا أدخل يده في صندوق الصيرفي، فأخرج ^{باليمن} **الغطريفي**. ولنا: أن هتك الحرز يُشترط فيه الكمال؛ تحزراً عن شبهة العدم، والكمال في الدخول، وقد أمكن اعتباره، والدخول هو المعتاد، بخلاف الصندوق؛ لأن الممكن فيه إدخال اليد دون الدخول، وبخلاف ما تقدم من حمل البعض المتاع؛ لأن ذلك هو المعتاد. وإن **طرّ ضره حارحة من الكم: لم يقطع**، وإن أدخل يده في **الكم: نفصع؛ لأن في الوجه الأول الرباط من خارج**، فبالطرّ يتحقق الأخذ من الظاهر، فلا يوجد هتك الحرز، وفي الثاني الرباط من داخل، فبالطرّ يتحقق الأخذ من الحرز، وهو الكم، ولو كان مكان الطرّ حلّ الرباط، ثم الأخذ في الوجهين، ينعكس الجواب؛

فأخرج الغطريفي. بالكسر درهم مسوب إلى عطريف بن عطاء الكندي أمير حراسان أيام الرشيد، والدرهم العطريمية كانت من أعر القود بحارياً. (النهاية) **خلاف الصندوق** جواب عن قوله: كما أدخل يده في صندوق الصيرفي. (الساية) **وخلاف ما تقدم**، هذا أيضاً جواب عما يقال: لو كان الكمال في هتك الحرز شرطاً تحرراً عن شبهة القطع؛ لما وجب القطع فيما تقدم من حمل البعض المتاع دون بعض؛ لأن فيه شبهة العدم، فأجاب بقوله: وبخلاف إلخ. [الساية ٩ ٥٣]

وإن طرّ الضرر: هو الذي يطرّ هميان أي يشقها ويقطعها. (الغاية) **لم يقطع** وعبد أبي يوسف **حسبته** يقطع في الصور كلها. (النهاية) **لأن في الوجه إلخ** وفي هذا التفصيل المذكور في الكتاب دليل على أن المذكور في أصول الفقه بأن الضرر يقطع ليس بمنجى على عموم، بل هو محمول على الصورة الثانية: وهي إذا أدخل يده في الكم فطرها. (الساية) **في الوجهين أي من الخارج والدخل**. [الساية ٩/٥٣]

بمعكس الجواب. يعني فيما إذا حل من خارج يقطع؛ لأنه لما حل الرباط الذي كان من خارج وقعت الدراهم في الكم، فاحتاج في أحد الدراهم إلى إدخال اليد في الكم، فيجب القطع. وأما إذا كان حل الرباط من داخل، فإنه لا يقطع؛ لأنه ما حل الرباط من داخل بقيت الدراهم خارج الكم، فلم يهتك الحرز، وهو نظير نقب البيت، وأدخل يده، فأخرج شيئاً. (النهاية)

لانعكاس العلة، وعن أبي يوسف **رحمته** أنه يقطع على كل حال؛ لأنه محرز إما بالكم، أو بصاحبه. قلنا: الحرز هو الكم؛ لأنه يعتمد، وإنما قصده قطع المسافة، أو الاستراحة، فأشبهه الجوالق. **وإن سرق من القطار بعيرا، أو حملا: لم يقصع؛ لأنه ليس بمحرز مقصوداً، فتمكن شبهة العدم؛ وهذا لأن السائق والقائد والراكب يقصدون قطع المسافة، ونقل الأمتعة دون الحفظ، حتى لو كان مع الأحمال من يتبعها للحفظ قالوا: يقطع. وإن شق الحمل، وأحد منه: قطع؛ لأن الجوالق في مثل هذا حرز؛ لأنه يُقصد بوضع الأمتعة فيه صيانتها كالكم، فوجد الأخذ من الحرز؛ فيقطع. وإن سرق حوالفا فيه متاع، وصاحبه بحفظه، أو نائه عليه: قطع. معناه: إذا كان الجوالق في موضع هو ليس بحرز كالطريق ونحوه، حتى يكون محرزاً بصاحبه؛ لكونه مترصداً لحفظه؛**

إما بالكم: في صورة صرها خارج الكم. (الساية) أو **بصاحبه** في صورة طرهما داخل الكم. [الساية ٥٤، ٩] **لأنه يعتمد.** أي لأن صاحب المال يعتمد على الكم في حفظ المال، لا قيام نفسه عند المال كالبيت؛ إذ لا حرز به مال، فيه محرز بالبيت دون الصاحب، وقصد صاحب الكم من وجوده عند المال ليس حفظ المال، بل لا يجوز من أحد الأمرين: إما أن يكون هو في حالة المشي، أو في غيرها، فإن كان في حالة المشي، فمقصوده قطع المسافة، لا حفظ المال، وإن كان في غير حالة المشي، فمقصوده الاستراحة فقط، والمقصود هو معتبر في هذا نسب، ألا ترى إلى أن من شق الحوائق الذي عني به، فأحد الدراهم منها يقصع؛ لأن صاحب الحوائق عتمد عليها حرراً، ومن سرق الحوائق مما فيه، والحوائق على الإبل لا يقطع؛ لأن السائق، أو قائد، إنما يقصد بفعله قطع المسافة والسوق، لا الحفظ، فم يصر الحوائق مقصوداً حرز. (النهاية)

فأشبه الحوائق بضم الجيم، وهو اسم لواء واحد، وجمعه حوائق بفتح الجيم كالسُرَّادق والسَرادق. [الساية ٥٤/٩] **وإن سرق.** وكذا لو سرق من امرعى العجم. **مثل هذا** أي فيما إذا لم يكن له حافظ. **معناه** أي معنى قول محمد **رحمته**، لأنه أسأله من مسائل الجامع الصغير. (الساية) **ليس بحرر.** فإنه لو كان في مكان حرر، فلا اعتبار لإحراز الصاحب على ما مر.

فصل في كيفية القطع وإثباته

"فيه أحاديث. [نصب الراية ٤/٣٧٠] منها: ما رواه الدار قطني في "سننه" عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان صفوان بن أمية من خلف نائماً في المسجد ثيابه تحت رأسه، فجاء سارق، فأخذها، فأتى به النبي ﷺ، فأقر السارق، فأمر به النبي ﷺ. فقال صفوان: يا رسول الله! أقطع رجل من العرب في ثوبي، فقال رسول الله ﷺ: أفلا كان هذا قبل أن تحي به، ثم قال رسول الله ﷺ: شفعوا له من يرضى به، فشفع له رجل من بني عدي، فغفر له. ثم أمر صلى الله عليه وسلم بجمع الخدود والديات وغيره

لقوله **ع**: "فاقطعوه واحسبوه"، ولأنه لو لم يُحسَم يفضي إلى التلف والحدُّ زاجر **لا متلف**. فإن سرق ثوباً: قصعت رجله اليسرى، فإن سرق ثوباً لم يقطع، وحد في السحر حتى يتوب، وهذا استحسان، ويُعزَّر أيضاً، ذكره المشايخ **ه**. وقال الشافعي **ه**: في الثالث تقطع يده اليسرى، وفي الرابعة: تقطع رجله اليمنى؛ لقوله **ه**: "من سرق فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه"، ويروى مفسراً كما هو مذهبه، ولأن الثالثة مثل الأولى في كونها جنائية، بل فوقها، فتكون أدعى إلى شرع الحد. ولنا: قول علي **ه** فيه: إني لأستحي من الله تعالى أن لا أدع له يداً يأكل بها، ويستحي بها، ورجلاً يمشي عليها، وبهذا حاجُّ بقية الصحابة **ه** **فحجهم** فانعقد إجماعاً، ولأنه إهلاك معني؛ لما فيه من تفويت جنس المنفعة، والحدُّ زاجر، ولأنه نادر الوجود، **مر حيث معني**

لا متلف ألا ترى أنه لا يقطع في آخر الشديد، والبرد الشديد، وعند شدة امراض؛ توقياً عن إهلاك. (الساية) **رجله اليسرى** من الكعب عند أكثر أهل العلم، وفعل عمر **ه** كذلك، وقال أبو ثور والرافضة يقطع من نصف القدم من معقد الشراش. (البنابة) **حتى يتوب** وقال صاحب النافع: حتى يتوب، أو يظهر سيما رجل صالح. [الساية ٥٩/٩] **وفي الرابعة الح** ثم في الخامسة يحس عبده، وعند بعض أصحاب الطواهر يقتل. (النهاية) **ويروى مفسراً** هو في حديث أبي هريرة أن النبي **ه** قال في المرة الأولى: تقطع يده اليمنى، وفي الثانية: الرجل اليسرى، وفي الثالثة: اليد اليسرى، وفي الرابعة: الرجل اليمنى. [العناية ٥/١٥٤] **بل فوقها** أي بل فوق الأولى؛ لأنها بعد تقدم الزاجر. (الساية) **فحجهم** أي عيبتهم في الحجة، يقال: حاجه فحجه أي ناظره في الحجة، فغيبه بها. [العناية ٥/١٥٥]

* أخرجه الحاكم في 'المستدرک' عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن حصيفة عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان عن أبي هريرة أن النبي **ه** أتى بسارق سرق ثملة، فقال: ما أحاله سرق، فقال السارق: بلى يا رسول الله فقال: **ه** **فقطعه** ثم حسبه، ثم اتوني به ففقطعه ثم حسبه، ثم أتى به، فقال: تب إلى الله، فقال: تب إلى الله، فقال: تاب الله عيبك. وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. [٤/٣٨١، كتاب الحدود]

والزجرُ فيما يغلب، بخلاف القصاص؛ لأنه حقُّ العبد، فيستوفى ما أمكن جبراً لحقه،
والحديث طعن فيه الطحاوي **جند**، أو نحمله على السياسة. وإذا كان السارق أَسْلَمَ
بيد السرى، أو أَوْصَع، أو مَقْطُوعَ الرجل يسمى: **لَمْ يَقْصَعْ**؛ لأن فيه تقويتَ جنس المنفعة
بطشاً، أو مشياً، وكذا إذا كانت رجله اليمنى شلاء؛ لما قلنا. وكذا إن كان إهامه
اليسرى مَقْطُوعَةً، أو شلاءً، أو الأصبعان منها سوى الإهام؛ **لأن قَوَامَ البطش بالإهام.**
فإن كانت أصبعٌ واحدة سوى الإهام مَقْطُوعَةً، أو شلاءً: قطع؛ لأن فوت الواحدة
لا يوجب خللاً ظاهراً في البطش، بخلاف فوت الأصبعين؛ لأنهما ينزلان منزلة
الإهام في نقصان البطش. قال: وإذا قال الحاكم **للحداد: اقطع يمين هذا في سرقة سرقها،**

بخلاف القصاص. جواب سوان، تقديره: لو قطع رجل أربعة أطراف، اقتص منه بالإجماع، وجميع ما ذكرتم من
المحظورات هناك موجود، وتقدير الجواب: أن القصاص حق العبد، وحق العبد يراعى فيه المماثلة بالنص. (العناية)
والحديث الذي رواه الشافعي **دليلاً على دعواه هذه.** (العناية) **طعن فيه الطحاوي.** فقال: تتبعنا هذا، فلم
نجد لشيء منها أصلاً، وطعن فيه النسائي أيضاً وغيره من الثقات. (البنية) **أو نحمله.** وهذا جواب بطريق
التسليم. (البنية) **على السياسة** بدليل ما ورد في ذلك الحديث من الأمر بالقتل في المرة الخامسة. [العناية ١٥٦/٥]
بطشاً: إن كانت يده اليسرى مَقْطُوعَةً، [البنية ٦٦/٩]

أو مشياً إن كانت رجله اليمنى كذلك. (البنية) **لأن** تعليل لقوله: وكذلك إن كان إهامه اليسرى مَقْطُوعَةً
أو شلاءً. [البنية ٦٦/٩-٦٧] **فإن كانت إصبعٌ واحدة** إلى آخره فرق بين
هذا وبين الكفارة، فإن العبد إذا كان مَقْطُوعَ إحدى اليدين أو الرجلين أو الإهام أو الأصبعين، فأعتقه عن
الكفارة بجرئه؛ لأن قطع الإهام إهلاك من وجه، فأقيم مقام الإهلاك من كل وجه؛ احتياطاً لندره القطع، أما
الكفارة فلا يحتال فيها، فلا يقام الإهلاك من وجه مقام الإهلاك من كل وجه. (البنية) **للحداد** أي الذي يقيم
أحد، فعال منه كاجلاد الذي يقيم الجلد كذا في 'المعرب'. [البنية ٦٧/٩] **يمين هذا:** قيد بقوله: لأنه
لو قال: اقطع يد هذا، فقطع الحداد يساره لا ضمان عليه بالإتفاق.

فقطع يسار عمداً، أو حصداً، فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يقطع يساراً ولا يميناً في الحصاد، ويحصد في عمداً، وقال زفر رحمه الله: يضمن في الخطأ أيضاً، وهو القياس، والمراد بالخطأ هو الخطأ في الاجتهاد. أما الخطأ في معرفة اليمين واليسار لا يجعل عفواً، وقيل: يجعل عذراً أيضاً. له: أنه قطع يداً معصومة، والخطأ في حق العباد غير موضوع فيضمنها. قلنا: إنه أخطأ في اجتهاده؛ إذ ليس في النص تعيين اليمين، والخطأ في الاجتهاد موضوع. ولهما: أنه قطع طرفاً معصوماً بغير حق، ولا تأويل؛ لأنه تعمد الظلم، فلا يعفى وإن كان في المجتهدين، وكان ينبغي أن يجب القصاص إلا أنه امتنع للشبهة. ولأبي حنيفة رحمه الله أنه أتلف وأخلف من جنسه ما هو خير منه،

الخطأ في الاجتهاد يعني في قوله تعالى: [١٥٧/٥]، حيث رجم أن الكتاب مطلق عن قيد اليمين. [البناية ٦٧/٩] لا جعل عمداً، لأن الخوف في موضع الاشتهار ليس بعذر، وهذا موضع اشتهار؛ لأن كل أحد يحرم بين اليمين واليسار. [العناية ١٥٧/٥] وفيه نهي لأن الله بي أمره على دليل شرعي كذا في الكافي. (الساية) فيضمنها بدليل وجوب الدية في قتل الخطأ. ليس في النص وهو قوله تعالى: [١٥٧/٥]، يضمنها بغير حق دليله: أن الحق في اليمين في السرقة، وهو أيضاً لم يقطع يسار أحد؛ ليكون حق قطع اليسار قصاصاً. (العناية) ولا تأويل حيث لم يخطئ. (الساية) في الاجتهاد لأن المجتهد لا يعذر فيما إذا أخطأ إذا كان الدليل ظاهراً كالخكم على متروك التسمية عامداً. (العناية) وكان يعني دفع لما يقال: فلم لا يجب القصاص؟. للشبهة وهو قوله تعالى: [١٥٧/٥]، فإن ظاهره يوجب تناول اليدين جميعاً، فصار شبهة في حق القصاص؛ إذ القصاص لا يشت بالشبهة، بخلاف صمان المال. [العناية ١٥٧/٥]

ولأبي حنيفة رحمه الله تقريره: القوم بالوجع سبما أنه قطع طرفاً معصوماً بغير حق، ولا تأويل، نكته أحنف من جنسه ما هو خير منه. [العناية ١٥٧/٥] ثم حرر حبره وهو اليمين، فإن قيل: لو قطع رجله اليمنى يضمن، وقد أتلف، وأحنف وهو اليمين لا يقطع حينئذ، قلنا: لا رواية فيه، فيمنع، ولئن سبما، فالتألف ليس من جنس الباقي. [البناية ٦٩/٩]

فلا يُعدُّ إتلافاً كمن شهد على غيره ببيع ماله بمثل قيمته، ثم رجع، وعلى هذا لو قطعه غيرُ الخداد لا يضمن أيضاً هو الصحيح. ولو أخرج السارق يساره، وقال: هذه يميني، لا يضمن بالاتفاق؛ لأنه قطعه بأمره، ثم في العمد عنده عليه -أي السارق- ضمان المال؛ لأنه لم يقع حداً، وفي الخطأ كذلك على هذه الطريقة، وعلى طريقة الاجتهاد لا يضمن. ولا يقطعُ السارقُ إلا أن يحضر المسروق منه، فيطالب بالسرقة؛ لأن الخصومة شرط لظهورها، ولا فرق بين الشهادة والإقرار عندنا،

فلا يعدُّ إتلافاً فإنه لا يضمن؛ لأنه أتلف، وأحلف قيمته. هو الصحيح احتراز عما ذكر في شرح الطحاوي" فقال: لأن مقطوع اليد اليسرى لا يقطع يده اليمنى في السرقة، فكانت سلامة اليمنى حاصلة سببه، وهذا كله إذا قطعه الخداد بأمر السيطان، ولو قطع غيره يده اليسرى، ففي العمد القصاص، وفي الخطأ الدية، وسقط القطع عنه في اليمين. (النهاية) لأنه أي لأن الخداد قطع يساره بأمر السارق، فلا يضمن كما لو قطع يد غيره بأمره من غير أن يكون مستحقاً للقطع، فهذا أولى. [الساية ٧٠/٩]

عدد. إنما خص أنا حيفة بالذكر، وإن كان هذا بالاتفاق؛ لأن شهة عدم وجوب الضمان على السارق إنما يرد على مدهه؛ لأنه يقول بعدم وجوب الضمان على الخداد. (النهاية) هذه الطريقة أي طريقة أن القطع لم يقع حداً؛ لأن سقوط الضمان في ضمن وجود القطع حداً راجراً، فلا يسقط الضمان. (النهاية) طريقة الاجتهاد لا يضمن؛ لأن ذلك وقع موقع الحد سقط الضمان. (النهاية)

ولا يقطع السارق خلافاً لابن أبي ليلى. (النهاية) إلا أن يحضر الخ ولم يقل: إلا أن يحضر المالك؛ لأن السارق عندنا يقطع بخصومة المستودع والمستعير. [الكفاية ١٥٨/٥ - ١٥٩] لظهورها إذ لو لم يحضر، تمكن فيه شبهة الإباحة، إما بإباحة مالكه، أو وقعه على المسلمين، أو على طائفة سارق، أو أدن له في دخول حرره، فاعتبرت المطالبة؛ دفعاً هذه الشبهة، أما الرأى: لا يباح بالإباحة، فلا يتمكن فيه الشبهة. [الساية ٧١/٩] ولا فرق. أي يشترط حضور المسروق منه ومطالته بالسرقة في الشهادة والإقرار. [الكفاية ١٥٩/٥] والإقرار: أي إقرار السارق بالسرقة.

خلافًا للشافعي في الإقرار؛ لأن الجناية على مال الغير لا تظهر إلا بخصومته، وكذا ^{دليل للعرق} إذا ساء عند **نقص عبده**؛ لأن الاستيفاء من القضاء في باب الحدود. **والمستودع** والغاصب **وصاحب الربا** أن يقصعو أساق منهم، وإرب الوديعه أن يقطعها نص، **وكذا المعصوب منه**. وقال زفر والشافعي **جيب**: لا يقطع بخصومة الغاصب والمستودع، وعلى هذا **الخلاف**: المستعير والمستأجر والمضارب والمستبضع والقابض على سؤم الشراء والمرقن، وكل من له يد حافظة سوى المالك، ويُقَطَّع بخصومة المالك في السرقة من هؤلاء، إلا أن الراهن إنما يقطع بخصومته حال قيام الرهن بعد قضاء الدين؛ ^{ستثناء مقطوع}

خلافًا للشافعي وهذا وجه في قوله، والأصح عنده أن الإقرار كالبينة. [الساية ٧١/٩] **وصاحب الربا** قال في المحيط: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ رَجُلًا نَاعَ عَشْرَةَ دِرَاهِمَ بَعَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَقَبَضَ الْعَشْرِينَ، فَجَاءَ سَارِقًا، فَسَرَقَ الْعَشْرِينَ مِنْهُ، يَقْطَعُ السَّارِقَ بَخْصُومَتِهِ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ هَذَا الْمَالُ فِي يَدِهِ عَمَلُ الْمَعْصُوبِ، وَالْمُسْتَعْرِى شَرَاءً فَاسِدًا. ثُمَّ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ رِبَا الْوَدِيعَةِ وَالْمَعْصُوبِ مِنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَاقِدَ الْآخَرَ مِنْ عَاقِدِي الرِّبَا؛ لِمَا أَنَّهُ بِالتَّسْلِيمِ لَمْ يَبْقَ لَهُ مَلِكٌ، وَلِأَنَّهُ لَهُ. (النهاية) **وعلى هذا الخلاف** فعندنا يغور فهم المصالة، خلافًا له.

والمستبضع يفتح الصاد [أحد مال الغير لتجارة من غير أن يعصيه الربح]، وإن كان مصوب كسر الصاد. (الساية) **والمرقن** كمتوي الوقف والأب والصبي. (الساية) **بخصومه المالك** يعني لو سرق من أحد من هؤلاء، وحاصره المالك يقطع؛ لقيام ملكه. (الساية) **فيام الرهن** أي امرهون في يد السارق. [الساية ٧٢/٩]

بعد قضاء الدين وقد احتجف سح 'الهداية' فيه: ففي بعضها إلا أن الراهن إنما يقطع بخصومته حال قيام الرهن قبل قضاء الدين أو بعده، وفي بعضها حال قيام الرهن بعد قضاء الدين، واستصوبه الم شارحون بقلًا وعقلًا، أما بقلًا: فلأنه موافق رواية 'الإيضاح' و 'المحيط'، قال في 'المحيط': إذا سرق الرهن من المرقن، فلم يرقن أن يقطعه، وليس للرهن أن يقطعه؛ لأنه لا سبيل له على أحد الرهن، وإن قصى الرهن الدين، فله أن يقصعه؛ لأن له أن يأخذه، وكذا في 'الإيضاح'. وأما عقلًا: فلأن السارق إنما يقطع يده بخصومة من له ولاية الاسترداد، وليس للراهن ذلك قبل قضاء الدين. [العناية ١٦٠/٥]

لأنه لا حق له في المطالبة بالعين بدونه، والشافعي رحمته الله بناء على أصله؛ إذ لا خصومة هؤلاء في الاسترداد عنده. وزفر رحمته الله يقول: ولاية الخصومة في حق الاسترداد ضرورة الحفظ، فلا تظهر في حق القطع؛ لأن فيه تفويت الصيانة. ولنا: أن السرقة موجبة للقطع في نفسها، وقد ظهرت عند القاضي بحجة شرعية، وهي شهادة رجلين عقيب خصومة معتبرة مطلقاً؛ إذ الاعتبار لحاجتهم إلى الاسترداد، فيستوفي القطع. والمقصود من الخصومة إحياء حقّه، وسقوط العصمة ضرورة الاستيفاء، فلم يعتبر، ولا معتبر بشبهة موهومة الاعتراض، كما إذا حضر المالك، وغاب المؤمن،

بدونه [الصير في بدونه راجع إلى قضاء الدين، وعلى السحرة الأولى إلى قيام الرهن]، فكان شرط حوار القطع خصومة الرهن أمراً: قيام المرهون حتى لو هلك لا سبيل للرهن عليه؛ لطلان ديه عنه، وقضاء الدين حصول ولاية الاسترداد حيث. (العناية) لا خصومة هؤلاء أي عند جحود من في يده المال ما لم يحضر المالك. (النهاية) ضرورة الحفظ والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها، فلا تظهر في حق القطع؛ لأن فيه أي في ظهورها في حق انقطع تفويت الصيانة؛ لأن المال مضمون على السارق، فلو استوفي القطع، سقط الضمان، فيكون فيه تضييع لا صيانة وهم مأمورون بالحفظ والصيانة [العناية ١٦٠/٥]

معترة مطلقاً قاله لفي قون رفر رحمته الله، فإن خصومة هؤلاء عنده في حق الاسترداد دون القطع. (النهاية) الاعتبار لحاجتهم إلخ: لأن اعتبار خصومة المالك لإعادته إلى المحل، وهذا المعنى موجود في حق هؤلاء، أما المستأجر والمستعير: فلاحتياجهما إلى الانتفاء بالمحل، وأما المرئى والمودع: فلاجل الحفظ الملتزم.

وسقوط العصمة. جواب عن تعليل رفر رحمته الله وتقريره: أن الإمام استوفى القطع حقاً لله تعالى، فسقط الضمان من ضرورته، فلا يصير المودع مسقطاً للضمان. (النهاية) ولا معتبر هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: أن يقال: ينبغي أن لا يقطع السارق بدون حصره المالك، كما مر قبل هذا لاحتمال أنه لو حضر أقر لسارق بالمسروق فأجاب بقوله: (النهاية) كما إذا حضر إلخ وعاب المؤمن، فإن فيه شبهة موهومة أيضاً، وهو أن يحضر المؤمن، ويقول: إنه كان صيماً عندي في الوقت الذي سرق ذلك، ومع ذلك لم يشترط حضور المؤمن. [العناية ١٦١/٥]

المؤمن: وهو المودع بفتح الدال. [البناء ٧٤/٩]

فإنه يقطع بخصومته في ظاهر الرواية وإن كانت شبهة الإذن في دخول الحرز ثابتة.
 وإن قُصع سارق سرقة. فسرفت منه: فم يكن له، ولا بُدَّ سرقة أن يقطع
 سارق ^{ثاني}: لأن المال غير متقوم في حق السارق، حتى لا يجب عليه الضمان
 بالهلاك، فلم تنعقد موجبة في نفسها، ولأول ولاية الخصومة في الاسترداد في رواية
 لحاجته؛ إذ الرد واجب عليه. ولو سرق الثاني قبل أن يُقَصع الأول، أو بعد ما ذُرى
 خد شبهة: يقطع خصومه الأول؛ لأن سقوط التقوم ضرورة القطع، ولم يوجد
 فصار كالعاصب. ومن سرق سرقة فردها على المالك قبل الارتجاع إلى الحاكم
 مخص، وعن أبي يوسف ^{صاهر الرواية} أنه يقطع؛ اعتباراً بما إذا رده بعد المرافعة. وجه الظاهر:
 أن الخصومة شرط لظهور السرقة؛ لأن البيئة إنما جعلت حجة ضرورة قطع المنازعة،

في ظاهر الرواية احترازاً عن رواية ابن سماعة عن محمد أن المالك ليس له أن يقطعه حال عينة
 المسودع. [العناية ١٦١/٥] في رواية. وليست له ذلك رواية أخرى؛ لأن يده ليست بصحيحة. (العناية)
 ولو سرق الثاني الخ حاصه: أن المال إذا سرق من سارق، فلا يخو: إما أن يكون سرقة الثانية قبل
 قطع السارق الأول، فحينئذ يقطع الثاني خصومة الأول؛ لأن السارق الأول ممرنة العاصب. وإن كان
 الأول قد قطعت يده في السرقة م تنعقد موجهة لقطع بوجهين: أحدهما: أن يد السارق لم يبق من
 الأيدي التي ذكرنا من ملك، أو ضمان وديعة، فخصومة من هذه صفة لا تعتبر في القطع. وثانيهما: أن
 السرقة إنما تنعقد من جهة انقطع إذا صادقت مالاً معصوماً، ولم يبق المالك معصوماً بعد القطع في حق
 المالك. ولا في حق السارق الأول، إلى هذه أشار في 'المبسوط' و'الأسرار' و'المحيط'. (للهاية)

كالعاصب فإنه يقطع من سرق منه خصومته. اعتباراً بجامع أن القطع حق الله تعالى، فلا يحتاج فيه إلى
 خصومة، فكان ما قبل الارتجاع وبعدة سواء. [العناية ١٦٣/٦] لأن السيد الخ وفي 'النهاية': في بعض
 النسخ بنواو، أي ولأن البيئة، وقال لكاكي: وكس سحرة شيخي بلا واو، وقال: هو الأصح. قنت: وكذا
 نسخة شيخي بلا واو، وقال: هو الأصح. ثم كتب بخطه على حاشية الكتاب لأن البيئة. [الساية ٧٦/٩]

وقد انقطعت الخصومة، بخلاف ما بعد المرافعة؛ لانتهاء الخصومة لحصول مقصودها، فتبقى تقديراً. وإذا قصي على رجل بالقصع في سرقة، فوهبت له: لم يقطع، معناه: إذا سلّمت إليه، وكذلك إذا ساعها ملك يده. وقال زفر والشافعي رحمه: يقطع، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه: لأن السرقة قد تمت انعقاداً وظهوراً، وبهذا العارض لم يتبين قيام الملك وقت السرقة، فلا شبهة. ولنا: أن الإمضاء من القضاء في هذا الباب؛ لوقوع الاستغناء عنه بالاستيفاء؛ إذ القضاء للإظهار، والقطع حق الله تعالى وهو ظاهر عنده، أي عن نقضاء

وقد انقطع الخ: يعني أن السرقة تظهر بالنية، والنية حجة ضرورة قطع الخصومة، وقطع الخصومة بدوها غير متصور، فثبت أن الخصومة شرط لظهور السرقة، والخصومة قد انقطعت بالرد إلى المالك، فشرط ظهور السرقة، قد انقطع، وإذا انقطع شرط ظهورها انقضى ظهورها ولا قطع بنون ظهورها. [العناية ١٦٣/٥] بخلاف جواب عن اعتبار أبي يوسف رحمه: لانتهاء الخصومة لأن المقصود بالخصومة استرداد المال إلى المالك، والشئ يقرر بانتهاه لا أنه يطل، كالكاح يقرر بعد الموت لا أنه يطل. [الساية ٧٦/٩]

فوهبت له أي فوهبه المالك وسلمه إياه. (العناية) معناه: وإنما فسر المصنف كلام 'الجامع الصغير' بقوله: معناه إذا سلمت؛ لأن الهبة إذا لم تتصل بالتسليم والقبض لا تثبت الملك. (العناية) انعقاداً بأخذ ما من العير عني وجه الحمية من حرر لا شبهة فيه؛ إذ وضع المسألة في ذلك. (العناية) وظهوراً لأن المراض أنه قصي عليه بالقطع، ولا يكون ذلك إلا بعد ظهورها. (العناية) وبهذا العارض يعني ثبوت الملك لسارق بسبب اهبة أو البيع. (العناية) وقت السرقة: وهذا احتراز عما إذا أقر به المسروق منه لسارق، فإن الإقرار يظهر ما كان ثباتاً لمقرر له من الملك، فيلزم منه ثبوت الملك للسارق وقت وجود السرقة، فيكون شبهة. [العناية ١٦٣/٥]

أن الإمضاء الخ: يعني أن استيفاء الحد من تمة قول القاصي: حكمت أو قضيت بالقطع أو بالرجم أو بالأخذ. [العناية ١٦٣/٥] ظاهر عنده: فهو لم يجعل الاستيفاء قضاء في هذا الباب لعري عن الفائدة بالكلية، وهو باطل، بخلاف حقوق العباد، فإن القضاء فيها يبعد إظهار الحق للطالب على المطلوب، فلا حاجة إلى جعل الإمضاء من تمة القضاء، وهذا فقه تفويض استيفاء الحدود إلى الأئمة دون سائر حقوق. [العناية ١٦٤/٥]

وإذا كان كذلك يُشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء، وصار كما إذا ملكها منه قبل القضاء. قال: وكذلك إذا غصت فمِنها من النصاب يعني: قبل الاستيفاء بعد القضاء، وعن محمد رحمته: أنه يقطع، وهو قول زفر والشافعي رحمتهما اعتباراً بالنقصان في العين. ولنا: أن كمال النصاب لما كان شرطاً يُشترط قيامه عند الإمضاء؛ لما ذكرنا، بخلاف النقصان في العين؛ لأنه مضمون عليه، فكمّل النصاب عيناً وديناً، كما إذا استهلك كله. أما نقصان السعر غير مضمون فافترقا. وإن دعى لسارق في العين منسوبة منه. سقط القطع عنه، وإن لم يُقَمَّ له معناه: بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة. وقال الشافعي رحمته: لا يسقط بمجرد الدعوى؛ لأنه لا يعجز عنه سارق، فيؤدي إلى سد باب الحد. ولنا: أن الشبهة دائمة، ويتحقق بمجرد الدعوى للاحتمال، ولا معتبر بما قال:

كان كذلك أي إذا كان الإمضاء من القضاء. (الساية) عند الاستيفاء كما يشترط وقت انتهاء القاصي القضاء، وقد انتهى ذلك بالبيع والقبض؛ وهذا لأن ما يكون شرطاً بوجوب تقضاء يراعى وجوده إلى وقت الاستيفاء؛ لأن المعارض قبل الاستيفاء كالمفترق بأصل السب. (العباية) وصار كما الخ يعني صار الملك حادث بعد القضاء قبل الاستيفاء كالمفترق حادث قبل القضاء؛ لأنه لما لم يمتض فكأنه لم يقض. [عباية ١٦٤/٥]

من النصاب يعني قبل الاستيفاء بعد القضاء. (الساية) في العين يعني بأن هلك درهم من العشرة، أو استهلكه. (الساية) لما ذكرنا أراد به قوله: لأن الإمضاء من القضاء. (الساية) في العين. سواء كان ذلك بقبضه، أو لا. فافترقا أي اختلف نصاب السعر ونقصان العين. (الساية) معناه [أي معنى كلام القدوري] بما فسره حديث احترازاً عما إذا فعل ذلك بعد الإقرار بالسرقة، فإنه يسقط لقطع بالاتفاق. [ساية ٧٩، ٩]

سد باب الحد حيث لا يعجز سارق عن ذلك. (العباية) أي شبهة الملك دائمة للحد، وهي تتحقق بمجرد الدعوى. للاحتمال أي لاحتمال دعواه الصدق. (الساية) بما قال أي الشافعي من أنه لا يعجز عنه سارق، فإن يقول: إن كان لا يعجز عنه سارق، فهو مسقط بقطع، فإن اقرر إذا رجع، يدرأ عنه الحد، وما من مقر إلا ويتمكن من الرجوع، ثم صار ذلك معتبراً في إيراث الشبهة، فكذلك هذا. (النهاية)

بدليل صحة الرجوع بعد الإقرار. وإذا أقر رجلان سرقة، ثم قال أحدهما: هو مالي،
 لا يقطع؛ لأن الرجوع عامل في حق الراجع، ومؤثر للشبهة في حق الآخر؛ لأن
 السرقة تثبت بإقرارهما على الشركة. فإن سرقاته عات أحدهما، وشهد ساهداً على
 سرقتهما: قطع الآخر في قول أي حبيبة ^{أي الخاص} الآخر، وهو فوضما، وكان يقول أولاً:
 لا يقطع؛ لأنه لو حضر ربما يدعي الشبهة. وجه قوله الآخر: أن الغيبة تمنع ثبوت
 السرقة على الغائب، فيبقى معدوماً، والمعدوم لا يورث الشبهة، ولا يعتبر توهم
 حدوث الشبهة على ما مر. وإذا أقر العبد المحجور عليه سرقة عشرة دراهم
 عنها: فإنه يقطع ^{الدراهم المسروقة} ويرد السرقة إلى مسروق منه، وهذا عند أبي حنيفة ^{في حق الموجود} وقال
 أبو يوسف ^{في حق الموجود} يقطع والعشرة للمولى، وقال محمد ^{في حق الموجود} لا يقطع، والعشرة للمولى، وهو
 قول زفر ^{في حق الموجود} ومعنى هذا: إذا كذبه المولى. ولو أقر سرقة مال مسنبت فضعف بذه.

بعد الإقرار أي بالسرقة، وفيه نظر؛ لأن إقراره حجة قاصرة، والنية حجة كامنة لما عرف، ولا يرم أن
 يكون مورث الشبهة في الحجة القاصرة مورثاً لها في الكامنة. والجواب: أن الكمال والقصور بالنسبة إلى
 التعدي إلى الغير وعدمه، وليس كلامنا فيه، وأما بالنسبة إلى المقر فهما سواء. [البنية ٨٠/٩]
 أقر رجلان إ. ح. مباه على صحة الرجوع. (العناية) يدعي الشبهة [وهي دائرة لمحد] فهو قطعاً
 حاضر قطعاً من الشبهة كقصاص مشترك بين حاضر وعائب لا يكون للحاضر أن يستوفيه. (النهاية)
 العنة تمنع إ. ح. لأن القضاء على العائب لا يجوز. (البنية) ولا يعبر إ. ح. [جواب عن قوله الأول] لأن الشبهة
 هي المحققة الموجودة دون التوهم. [العناية ١٦٦/٥] وإذا أقر العبد إ. ح. إنما قيد بهذين القيدين، فإنهم أجمعوا
 على أنه لو كان عبداً مادوناً له يقطع، وكذلك أجمعوا على أنه لو أقر سرقة عشرة دراهم بغير عيبها يقطع،
 وإن كان محجوراً، كذا ذكره صدر الإسلام في الجامع الصغير. ومعنى هذا أي معنى قول محمد ^{في حق الموجود}
 والعشرة للمولى إذا كذبه المولى، بأن قال: المال مالي، فالعشرة له، ولا يقطع العبد. [البنية ٨١/٩]

ولو كان العبد مأدوماً له: **يُقطع في الوجهين**، وقال زفر **ح**: لا يقطع في الوجه كله؛ لأن الأصل عنده أن إقرار العبد على نفسه بالحدود والقصاص لا يصح؛ لأنه يرد على نفسه وطرفه، وكل ذلك مال المولى، والإقرار على الغير غير مقبول إلا أن المأذون له يؤخذ بالضمآن، والمال لصحة إقراره به؛ لكونه مسلطاً عليه من جهته، والمحجور عليه لا يصح إقراره بالمال أيضاً، ونحن نقول: يصح إقراره من حيث إنه آدمي، ثم يتعدى إلى المالية، فيصح من حيث أنه مال، ولأنه لا تهمة في هذا الإقرار؛ لما يشتمل عليه من الإضرار، ومثله مقبول على الغير. **محمد** **هـ** في المحجور عليه: أن إقراره بالمال باطل، ولهذا لا يصح منه الإقرار بالغصب، فيبقى مال المولى، ولا قطع على العبد في سرقة مال المولى يؤيده أن المال أصل فيها، والقطع تابع حتى تُسمع الخصومة فيه بدون القطع، ويثبت المال دونته، وفي عكسه لا تسمع، ولا يثبت، وإذا بطل فيما هو الأصل بطل في التبع، بخلاف المأذون؛ لأن إقراره بالمال الذي في يده صحيح، فيصح في حق القطع تبعاً.

في الوجهين. أي فيما إذا كان المال قائماً بعيه أو مستهلكاً. (العبارة) **الوجه كله** أي فيما إذا كان محجوراً عليه أو مأدوماً له، فيما إذا كان المال قائماً بعيه أو مستهلكاً. (العبارة) **رد على نفسه** فيما إذا أقر بقتل الغير عمد. (العبارة) **وداره** يعني فيما إذا أقر بسرقة. [العبارة ١٦٧٥] **والإقرار على الغير** **الح** ألا نرى أنه لو أقر برفقة الإنسان، كان إقراره باطلاً. (النهاية) **لصحة إقراره** أي فيما إذا كان قائماً. (النهاية)

ثم يتعدى الح يعني لما صح إقراره على نفسه بضرورة أنه آدمي تعدى صحة إقراره إلى المالية (النهاية) **ومثله** أي ومثل ما كان صريح الإقرار به سرياً إلى المقر وإلى الغير. (السياسة) **وهذا** أي ولأجل بطلان إقرار المحجور عليه بالمال لا يصح منه الإقرار بالغصب، وكذا لم يصح إقراره بسرقة فإذا لم يصح إقراره في حق المالية فيبقى المال مملوكاً. (السياسة ٨٣٩) **بدون القطع** مثل أن يقول: أطلب مالاً منه دون القطع. (السياسة) **وذلك** **المال** **دونه** كما إذا شهد رجل وامرأتان، أو أقر بالسرقة، ثم رجع، فإنه يضمن المال ولا يقطع. (العبارة) **في عكسه** بأن قال: أطلب القصاص دون المال [العبارة ١٦٧٥/٥] **فيصح** سواء على أن المال أصل عنده.

ولأبي يوسف **رحمته**: أنه أقر بشيئين: بالقطع، وهو على نفسه، فيصح على ما ذكرناه، وبالمال، وهو على المولى، فلا يصح في حقه فيه، والقطع يستحق بدونه، كما إذا قال الحر: الثوب الذي في يد زيد سرقته من عمرو، وزيد يقول: هو ثوبي، يُقَطَّعُ يدُ المقر، وإن كان لا يُصَدَّقُ في تعيين الثوب، حتى لا يؤخذ من زيد. ولأبي حنيفة **رحمته** أن الإقرار بالقطع قد صح منه؛ لما بينا، فيصح بالمال بناء عليه؛ لأن الإقرار يلاقي حالة البقاء، والمال في حالة البقاء تابع للقطع حتى تسقط عصمة المال باعتباره، ويستوفى القطع بعد استهلاكه، بخلاف مسألة الحر؛ لأن القطع إنما يجب بالسرقة من المودع، أما ما لا يجب بسرقة العبد مال المولى فافترقا، ولو صدقه المولى يقطع في الفصول كلها لزوال المانع.

فيصح في تحقيق مذهب محمد **رحمته** ما ذكرناه: أشار به إلى قوله: فيصح إقراره في حق القطع. [أساية ٨٤/٩] **حقه فيه**: أي فلا يصح إقرار العبد في حق المولى في المال. (العناية) **يستحق بدونه**: أي بدون المال؛ لأن أحد الحكمين يفصل عن الآخر. (العناية) **لا يؤخذ**: ولا يرد الثوب على عمرو. **لما بينا**: إشارة إلى قوله: ونحن نقول: يصح إقراره من حيث إنه آدمي. (العناية) **عليه**: لأن القطع أصل عده. **لأن الإقرار بالحق**: لأن الإقرار يجبر من أمر كائن، فلا بد وأن يتحقق ذلك الشيء حتى يتصور الإخبار منه. [الكفاية ١٦٨/٥] **حتى تسقط** نارفع لأن حتى بمعنى الفاء. (العناية) **باعتباره**: أي باعتبار القطع لما يبيح من أصلاً: أن القطع لا يجتمع مع الضمان، ثم سقوط العصمة والتقوم في حق السارق يدل على أن المال تبع؛ لأنه لو كان أصلاً لما تغير حاله من التقوم إلى غيره. [العناية ١٦٨/٥]

ويستوفى القطع: وهذا أيضاً يدل على أن القطع هو الأصل. (النهاية) **بخلاف مسألة الحر**: [وهي ما استشهد بها أبو يوسف (النهاية)]، بيانه: أن هذه المسألة له ليست نظير تلك المسألة؛ لأنه ليس من ضرورة كونه مسروقاً عن شخص كونه مالكاً له؛ لجوار أن يكون مودعاً فيقطع؛ لأن القطع إنما يجب بالسرقة من المودع بخصومته، وإن لم يرد إليه المال، وأما ههنا فهو لم يرد المال إلى المسروق منه، ثم أن يكون ذلك المال مال المولى فحيث لا يجب القطع. (الساية) **الفصول كلها**: وهي أن يكون العبد مآدوياً أو محجوراً عليه، والمال قائم بنفسه أو مستهلك. [النهاية ٨٥/٩]

ولأن وجوب الضمان ينافي القطع؛ ^{أي سارق} لأنه يملكه بأداء الضمان مستنداً إلى وقت الأخذ، فتبين أنه ورد على ملكه، فينتفي القطع للشبهة، وما يؤدي إلى انتفائه، فهو المنتفي، ولأن ^{أي مال} المحل لا يبقى معصوماً حقاً للعبد؛ إذ لو بقي مباحاً في نفسه، فينتفي القطع للشبهة، فيصير محرماً حقاً للشرع كالميتة، ولا ضمان فيه، إلا أن العصمة لا يظهر سقوطها في حق الاستهلاك؛ لأنه فعل آخر غير السرقة، ولا ضرورة في حقه، وكذا الشبهة تعتبر فيما هو السبب ^{وهو السرقة} دون غيره. ووجه المشهور: أن الاستهلاك إتمام المقصود، فيعتبر الشبهة فيه، وكذا يظهر سقوط العصمة في حق الضمان؛

وقت الأحد أي أحد السرقة. (الباية) **وما يؤدي إلح.** يعني أن وجوب الضمان مستلزم لانتفاء القطع، وانتفاء القطع غير متف، فيبقى الضمان بالضرورة؛ لأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. [الكفاية ١٦٩/٥ - ١٧٠] **إد لو بقي إلح** لأنه عرف بالاستقراء أن ما هو حرام حقاً للعبد فهو مباح في نفسه، وكان المال للسارق حراماً من وجه دون وجه، فينتفي القطع للشبهة أي لشبهة كونه مباحاً في نفسه، فإذا لم يبق معصوماً حقاً للعبد، فيصير محرماً حقاً للشرع كالميتة، ولا ضمان في المحرم حقاً للشرع. [الباية ٨٨/٩] **كالميتة** فينتقل العصمة إلى الله تعالى. **إلا أن العصمة إلح** جواب سؤال، تقديره: أن العصمة لما انتقلت إلى الله تعالى، وصار المال المسروق كالميتة والخمر وجب أن لا يجب الضمان عند الاستهلاك، وقد روى الحسن عن أبي حنيفة **وجوب الضمان فيه.** [الباية ٨٨/٩] **ولا ضرورة إلح** يعني أن سقوط العصمة إما كان ضرورة تحقق القطع، وما ثبت بالضرورة يقتصر على محلها، فلا يتعدى إلى فعل آخر، وهو الاستهلاك؛ لأنه لا ضرورة في حقه؛ لأنه ليس القطع، ولا من لوازمه. (العناية) **وكذا الشبهة.** وهو كونه حراماً بغيره. [العناية ١٧٠/٥] **دون غيره** لأن اعتبار الشبهة إنما يكون بجعل السبب في الموجب للحد غير موجب احتيالياً للدرء، والاستهلاك ليس بسبب، فلا تعتبر فيه الشبهة. (العناية) **ووجه المشهور.** وهو عدم وجوب الضمان في الاستهلاك كما في إهلاك. [العناية ١٧٠/٥] **إتمام المقصود:** بالسرقة لأنه إنما سرق ليصرفه إلى بعض حوائجه فكانت تنتمه لسبب لا أنه فعل آخر، فيعتبر الشبهة فيه. [البناية ٨٩/٩]

لأنه من ضرورات سقوطها في حق الهلاك لانتفاء المماثلة. قال: ومن سرقة سرقات. ففُضِعَ في إحداها فهو جميعها، ولا يضمن سيد عبد أبي حنيفة يته، وقالوا يضمن كنبها بالاتفاق. لا أي قُطِعَ هذا، ومعنى المسألة: إذا حضر أحدهم، فإن حضروا جميعاً، وقطعت يده لخصومتهم: لا يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها. لهما: أن الحاضر ليس بنائب عن الغائب، ولا بد من الخصومة لتظهر السرقة، فلم تظهر السرقة من الغائبين، فلم يقع القطع لها، فبقيت أموالهم معصومة، وله: أن الواجب بالكل قطع واحد حقاً لله تعالى؛ لأن مبنى الحدود على التداخل، والخصومة شرط الظهور عند القاضي، أما الوجوب بالجناية،

لأنه الخ معناه: سقوط العصمة في الاستهلاك لارم من لوازم سقوطها في هلاك والمروم ثالث فاللارم كسب، وبيان الملازمة: أنه لو لم يكن كذلك كانت العصمة باقية في الاستهلاك موجهة، وذلك غير صحيح؛ لأن الضمان يستوجب المماثلة بين المضمون والمضمون به بالنص وهي متفية؛ لأن المضمون به مال معصوم في الهلاك والاستهلاك حتى لو عصه أحد ضمه، هتك عبده أو استهلك، والمضمون وهو المسروق معصوم في الاستهلاك على ذلك التقدير دون الهلاك، ولا مماثلة بين المعصوم في الخائتين، والمعصوم في حالة واحدة. [الغاية ١٧٠/٥ - ١٧١] المسئلة بين المال المسروق وبين الضمان. (الساية) أحدهم أي أحد أرباب السرقات وادعى السرقة. (الساية) بالاتفاق أي بين أبي حنيفة وصاحبيه. (الساية) لهما تقريره: الخاصر ليس سائب عن العائب، ومن يس سائب عن العائب ليس له خصومة في حق العائب. (الغاية) عن العائب حتى يحل خصومته كخصومتهم. [الساية ٨٩/٩] أموالهم معصومة. والمال المعصوم مضمون لا محالة. [الغاية ١٧١/٥]

شمي سد حل ومعنى التداخل الاكتفاء بخد واحد، فإذا وجد القطع، وقع عن الكل. [الكفاية ١٧٢/٥] شرط الظهور أي شرع ظهور السرقة عند القاضي؛ ليمكن من استيفاء القطع، وإذا لم يكن الخصومة شرطاً؛ لكون السرقة موجهة للقطع أوجب كل واحد من السرقات قطعاً، ويصير موجب لكل واحد، فمضى ظهرت سرقة واحدة عند القاضي؛ واستوفى القطع، فقد استوفى قطعاً هو موجب كل السرقات غير أنه لم يكن علماً به، ثم إذا ظهرت السرقات الأخر، ظهر أن ما استوفاه كان موجباً لكل، والقطع الذي هو موجب السرقة متى ترتب عليها انتفى الضمان.

فإذا استوفى فالمستوفى كل الواجب. ألا ترى أنه يرجع نفعه إلى الكل، فيقع عن الكل،
 وعلى هذا الخلاف إذا كانت التَّصْبُ كلها لواحد، فخاصم في البعض.

فإذا استوفى ذلك القصع الواحد. (الساية) هذا الخلاف الخ يعني لو سرق الصب من شخص واحد
 مراراً، فخاصم في البعض فقطع لأجل ذلك، فقد أبي حنيفة - لا يصم المصب الباقية، وعدهما
 يصم. [العناية ١٧٢/٥] **الصب** ضم النون واصداد جمع نصاب. [الساية ٩٠/٩]

باب ما يحدث السارق في السرقة

ومن سرق ثوباً، فسقط في - - - - - ثم أخرج - - - - - هذه تساوي عشرة دراهم:
فضع. وعن أبي يوسف - - - - - أنه لا يقطع؛ لأن له فيه سبب الملك، وهو الخرق
الفاحش، فإنه يوجب القيمة، وتملك المضمون، وصار كالمشتري إذا سرق مبيعاً فيه
خياراً للبائع. ولهما: أن الأخذ وضع سبباً للضمان، لا للملك، وإنما الملك يثبت
ضرورة أداء الضمان؛ كيلا يجتمع البدلان في ملك واحد، ومثله لا يورث الشبهة
كنفس الأخذ، وكما إذا سرق البائع [مبيعاً] مبيعاً باعه، بخلاف ما ذكر؛

باب ما يحدث الخ لما ذكر أحكام السرقة وكيفية القطع، ذكر في هذا الباب ما يسقط به القطع بسبب
إحداث الصعة مشبهة. (العناية) ومن سرق ثوباً الخ قيد بقيدين؛ لأنه إذا أخرج غير مشقوق، وهو
بساوي عشرة دراهم، ثم شقه، ونقصت قيمته بالشق من العشرة، فإنه يقطع قولاً واحداً، ولأنه إذا شق
في الدار، ونقصت قيمته من العشرة، ثم أخرج لم يقطع؛ لأن السرقة قد تمت على المصاب الكامل في
الأول دون الثاني. [العناية ١٧٢/٥] سبب الملك: فأورث ذلك شبهة.

بوجوب القصد وهذا قنا: المالك بعد الشق باختيار إن شاء ملكه اثبت بالضمان لانعقاد سبب الملك؛ لأنه
لو لم يعقد لما وجب التملك بكره من السارق. [العناية ٩١/٩] وصار كالمشتري الخ فإنه لا يقطع.
واجماع بينهما: هو أن السرقة تمت على غير مملوك لسارق، ولكن ورد عليه سبب الملك. (الكفاية)
ولهما تقريره: أنا لا نسلم أن له فيه سبب الملك؛ لأن الأخذ المعهود ليس بموضوع له، وإنما هو موضوع سبباً
لضمان، فكان له سبب الضمان، لا سبب الملك. (العناية) أن الواحد أي هذا الواحد الذي فيه خرق فاحش
واللام للعهد. [العناية ١٧٣/٥] يجتمع البدلان فيه تغليب، فإن المسروق مدلل، والقيمة بدله (النهاية)

ومثله أي ومثل هذا الواحد الذي هو سبب الضمان. (العناية) كنفس الواحد فإنه مثل الشق في أنه
يحتمل أن يجعل سبباً للملك، ومع هذا لم يعتبر الواحد شبهة. (النهاية) مبيعاً زيادة من نسخة لهداية. (م)
معب ناعه ولم يعزم المشتري بالعيب، فإنه يقطع، وإن انعقد سبب الرد، وهو العيب، وكذلك ههنا يقطع،
وإن انعقد سبب الضمان، وهو الشق. [العناية ١٧٣/٥] خلاف جواب عن قياس أبي يوسف -

لأن البيع موضوع لإفادة الملك، وهذا الخلاف فيما إذا اختار تضمين النقصان، وأخذ الثوب، فإن اختار تضمين القيمة، وترك الثوب عليه: لا يقطع بالاتفاق؛ لأنه ملكه مستنداً إلى وقت الأخذ، فصار كما إذا ملكه بالهبة، فأورث شبهة، وهذا كله إذا كان النقصان فاحشاً، فإن كان يسيراً يقطع بالاتفاق؛ لانعدام سبب الملك؛ إذ ليس له اختيار تضمين كل القيمة. وإن سرق ثوباً فدحها، ثم أخرجها: م غصب؛ لأن السرقة تمت على اللحم، ولا قطع فيه، ومن سرق دهماً أو فصاً حب فيه غصب، فغصبه دراهم ودرهم: عسى الشاة قطع فيه، ويرد دراهم ودرهم إلى المسروق منه، وهذا عند أبي حنيفة - رحمه الله - وقال: لا يسبب مسروق منه عليهما، وأصله في الغصب فهذه صنعة متقومة عندهما، خلافاً له.

وهذا الخلاف أي الذي بين أبي حنيفة - وصاحبه. [الساية ٩١، ٩-٩٢] إذا اختار الخ لا يقا: الأصل عندكم أن القطع والضمان لا يجتمعان، فإذا اختار تضمين النقصان، كيف يتمسك من القطع؛ لأن ضمان النقصان وحسب نجاة أخرى قبل الإخراج، وهي ما فات من العين، والقطع بإخراج الباقي. [العناية ١٧٣/٥] بالاتفاق: أي بين أبي حنيفة وصاحبه. ملكه بالهبة فإنه إذا وهب له بعد تمام السرقة يسقط القطع، فلا يثبت إذا ملكه قبل تمام السرقة أولى. [العناية] فأورث شبهة وهي دائرة للحد. [الساية] وهذا كله أي هذا الخلاف مع هذه التفصيلات إذا كان النقصان فاحشاً، وهو الذي يموت به بعض العين، وبعض الممنوعة، فإن كان يسيراً، وهو ما يموت به شيء بعض الممنوعة هو الصحيح على ما سيحيى تمام الكلام في تفسير الفاحش في كتاب الغصب. [العناية ١٧٤/٥] عليهما أي على الدراهم والدينار، وفي نسخة شحيحي عليها، وهو أحسن. [الساية ٩٢/٩] وأصله في الغصب أي أصل الخلاف في الغصب، أي هذه الصفة لا يقطع بها حق المالك في الغصب عنده، خلافاً لهما، فكذا في السرقة.

خلافاً له: هما أن هذه الصفة تبدل العين اسماً وحكماً ومقصوداً، وكل ما كان كحدث ينقطع به حق المالك، كما إذا كان المعصوب صفراً، فضربه قمقمه أو حديدًا، فجعله ذراعاً، فإنه ينقطع به حق المالك. وله أن عين المسروق باق، والصيغة الحادثة والاسم الحادث ليسا بلازمين، فإن إعادتها إلى الحالة الأولى ممكنة. [العناية ١٧٥/٥]

ثم وجوب الحد لا يشكل على قوله؛ لأنه لم يملكه، وقيل على قولهما: لا يجب؛ لأنه ملكه قبل القطع، وقيل: يجب؛ لأنه صار بالصنعة شيئاً آخر، فلم يملك عينه. فإن سرق ثوباً، فصبغه أحمر: قطع، ولم يؤخذ منه الثوب، ولم يضمن قصده الثوب، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حملاً، وقال محمد بن الحسن: يؤخذ منه الثوب، ويعطى ما راد الصبغ فيه: اعتباراً بالغصب، والجامع بينهما كون الثوب أصلاً قائماً، وكون الصبغ تابعاً. ولهما: أن الصبغ قائم صورةً ومعنى، حتى لو أراد أخذه مصبوغاً يضمن ما زاد الصبغ فيه، وحق المالك في الثوب قائم صورةً لا معنى، ألا ترى أنه غير مضمون على السارق بالهلاك،

لأنه أي السارق لا يملك المسروق بجمعه دراهم أو دنانير، فيجب القطع لا محالة. لأنه مملكه أي بجمعه دراهم أو دنانير؛ لأن هذه الصنعة عندهما تدعى: شئنا أحمر من إمامك المصروب. فلم يملك عينه أي عين المسروق، وفي بعض النسخ عينهما أي عين الذهب والفضة، وإمامك شيئاً غيرهما، فإن الأعيان تتبدل بتبدل الصفات، أصله حديث بريرة. (العناية) فصعد أحمر قال صاحب 'النهاية': صورة المسألة: سرق ثوباً، فقطع فيه، ثم صبغه أحمر إلخ، فإن لفظ رواية: 'الجامع الصغير': محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: في السارق يسرق الثوب، فتنقص يده وقد صبغ الثوب أحمر، قال: ليس لصاحبه عليه سيل، ولا ضمان على السارق، وهذا كما ترى ليس فيه ما يدل على قوله: ثم صبغه؛ لأن الواو للحال، وهي لا تدل على التعقيب. [العناية ٥/١٧٥]

اعتباراً بالغصب يعني أن محمداً قاس هذه المسألة على مسألة العصب، فإنه لو عصب رجل ثوباً بفساد، فصبغه أحمر يؤخذ منه الثوب، ويعطى ما راد الصبغ فيه، والعلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه أن الثوب أصل، والصبغ وصف قائم به تابع، فلا يعوت الأصل بالوصف. صورته ومعنى: ثوباً مصبوغاً، فإن احمرته فيه محسوسة، وأما معنى: فلا تأخذ المسروق منه بغير أخذ الثوب مصبوغاً ضمن الصبغ. (العناية) حتى لو أراد أي المالك أخذ الثوب حال كونه مصبوغاً يضمن ما راد الصبغ فيه. [البيان ٩/١٩٤]

قائم صورة: لتمكنه من الاسترداد. (العناية) ألا ترى: بيان لقوله: لا معنى.

فرجحنا جانب السارق، بخلاف الغصب؛ لأنَّ حقَّ كلِّ واحدٍ منهما قائمٌ بصورة ومعنى فاستويا من هذا الوجه، فرجحنا جانب المالك بما ذكرنا. وإنَّ ^{أي سارق} صعد سواد: أحد منهُ في المذهب يعني عند أبي حنيفة ومحمد ^{حمه} وعند أبي يوسف ^{حمه} هذا الأول سواء؛ لأنَّ السواد زيادة عنده كالحمرة، وعند محمد ^{حمه} زيادة أيضاً كالحمرة، ولكنه لا يقطع حقَّ المالك، وعند أبي حنيفة ^{حمه} السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حقَّ المالك.

جانب السارق لأنَّ مراعاة ما هو قائمٌ بصورة ومعنى أولى من مراعاة ما هو قائمٌ بصورة لا معنى، فرجحنا قول السارق أولاً بالوجود كالملوّهوب له إذا صعد الثوب أحمر بقطع حق الواهب. [الساية ٩/٩٤] لأنَّ حقَّ الخ ^{حمه} فإنَّ الصنع والثوب موجودان بصورة ومعنى. (النهاية) حقَّ المالك ^{حمه} فم يكس حق السارق فيه قائماً معنى فاستويا، فرجح جانب المالك كما قلنا. [البناءة ٩/٩٥]

باب قطع الطريق

قال: وإذا خرج جماعة ممتنعين، أم واحدٌ نقد، على الامتناع، فقصده قطع الطريق، وجاز على من أحده ولا يشترط أن يكون حسيب الإمام، من حيث أن من أحده مالٌ مسلم، أو ذمي، ولا أحدٌ إذ قُسم على جماعتهم أصاب كل واحد منهم غدرهم فقصده، أو ما يقع منه دية، قطع الإمام عليهم من خلاف، من من أحده ولا يشترط أن يكون حسيب الإمام، من حيث أن من أحده مالٌ مسلم، أو ذمي، ولا أحدٌ إذ قُسم على جماعتهم أصاب كل واحد منهم غدرهم فقصده، أو ما يقع منه دية، قطع الإمام عليهم من خلاف.

قطع الطريق قدم السرقة الصغرى على الكبرى؛ لأن الترقى يكون من الأصغر إلى الأكبر، ولأن الصغرى أكثر نوعاً من الكبرى، وأما كون قطع الطريق سرقة؛ فلأن قاصع الطريق يأخذ مال حفية من عين الإمام الذي عليه حفظ الطريق والمارة بشوكته ومفغته، وأما كونه الكبرى؛ فلأن ضرره يعم عامة المسلمين بحيث يقطع عليهم الطريق برؤال الأمن، ولأن موجهه أعظم من حيث قطع اليد والرجل من خلاف، ومن حيث القتل والصلب. واعلم أن لقطع الطريق شرائط: الأول: أن يكون ضم شوكة وفوة حيث لا يمكن للمارة المقاومة معهم، وقطعوا الطريق سواء كانت بالسلاح، أو بالعصا الكبرى، أو الخجر، وغيرها. والثاني: أن يكون خارج المصر بعيداً عنه، وفي شرح الطحاوي أن يكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر. والثالث: أن يكون في دار الإسلام. والرابع: أن يكون مأخوذ قدر النصاب، وبه قال الشافعي وأحمد. وقال مالك وأبو ثور وابن سيرين لا يعتبر النصاب عموم الآية. والخامس: أن يكون القصاص كنهم أحاب في حق أصحاب الأموار، حتى إذا كان فيهم دار حرم، أو صيا، أو محبواً لا ينج عليهم القطع، خلافاً لأبي يوسف. والسادس: إذا أخذوا قبل التوبة، حتى إذا أخذوا بعد التوبة، سقط عنهم الحد لا خلاف فيه. (الساية) جماعة أطلق اسم الجماعة لمتناول المسمم والذمي وأحر والعبد. [الساية ٩٦/٩] حسيب الإمام وهو المراد باسمي المذكور في قوله: لا يجوز قطع الطريق على حسيب الإمام. [الساية ٩٦/٩] قطع الإمام الخ جواب قوة: وإن أخذوا مال مسلم. (الساية) من خلاف يقصع اليمين من الأيدي، واليسار من الأرجل. [الساية ٩٦/٩] حد أي لا يسقط القتل نعموا الأولياء. [العناية ١٧٧٥]

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية، والمراد منه - والله أعلم - التوزيع على الأحوال، وهي أربعة: هذه الثلاثة المذكورة، والرابعة نذكرها إن شاء الله تعالى، ولأن الجنايات تتفاوت على الأحوال فاللائق تغلظ الحكم بتغلظها. أما الحبس في الأولى: فلأنه المراد بالنفي المذكور؛ لأنه نفي عن وجه الأرض بدفع شرهم عن أهلها، ويعزرون أيضاً لمباشرتهم منكراً لإخافة، ^{أي القدوري} وشرط القدرة على الامتناع؛ لأن المحاربة لا تتحقق إلا بالمنعة. والحالة الثانية؛ كما بينها لما تلوناه. ^{أي القدوري} وشرط أن يكون المأخوذ مالاً مسلم أو ذمي؛ لتكون العصمة مؤبدة، الآية المذكورة

والأصل فيه أي في حد قطاع الطريق. (الساية) **وامراد منه** فيه إشارة إلى مبي مذهب مالك أن الإمام مخير بين هذه الأشياء؛ نظراً إلى ظاهر كلمة أو. (العناية) **هذه الثلاثة** يعني قوله: فأحدوا، قبل أن يأخذوا مالا ويقتلوا نفساً، وقوله: وإن أخذوا مالاً مسلم أو ذمي، وقوله: وإن قتلوا ولم يأخذوا مالا. (العناية) **والرابعة** من القتل وأحد المال. [العناية ١٧٨/٥] **فاللائق تغلظ** لا التحجير؛ لأنه مستمر مقابلة الحباية العبيطة جزاء حفيف، أو بالعكس، وهو مقتضى الحكمة. [الساية ٩٩/٩]

المراد الخ فعنه أن المراد نفيه عن جميع وجه الأرض لدفع شره ولا يمكن هذا إلا بالحبس؛ لأن المحوس يسمى خارجاً من الدنيا. [الساية ١٠٠/٩] **مكراً لإخافة** مصدر من أخاف يخيف. (الساية)، التعرير إنما يجب في حماية ليس فيها حد، وقد جعل الحبس جزاء للإخافة، فلا وجه لإيجاب التعزير معه. وما قال في الحاشية: إن الحبس جزاء المحاربة، وهو حق الله تعالى، والتعزير جزاء الإخافة، ففيه نظر؛ لأنهم إذا خرجوا ولم يأخذوا مالا، ولم يقتلوا نفساً، فليست إلا الإخافة على ما نص عليه الإمام فخر الإسلام إلا أن يقال: لما وجد ههنا خنيتان: الخروج مع قصد قطع الطريق، والإخافة، وشرع الحبس جعلناه لأحدهما، وأوجسنا التعزير للآخر.

الأمسعد لأنه إذا لم يكن لهم منعة وقوة على قطع الطريق لا يسمون قطاع الطريق، بل لهم لصوص دائرون يترقبون العقلة عن الناس ليأخذوا أشياء. (الساية) **والحالة الثانية** أي إذا أخذوا المال ولم يقتلوا. (النهاية) **كما بينها** أي كما بينها حكمها من قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف. (النهاية) **العصمة مؤبدة**. وليس تأييد العصمة إلا في مال المسلم أو الذمي. [البناء ١٠٠/٩]

ولهذا لو قطع الطريق على المستأمن لا يجب القطع، وشرط كمال النصاب في حق كل واحد كيلا يُستباح طرفه إلا بتناوله ما له خطره، والمراد قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، كيلا يؤدي إلى تفويت جنس المنفعة، والحالة الثالثة، كما بينها؛ لما تلوناه. **وَقُتِلَ حَدٌّ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا يَسْتَبِيحُ إِلَى عَفْوِهِمْ**؛ لأنه حق الشرع، والرابعة ادِّعَاءُ مَنْ **فَالْإِمَامُ بِالْخِيَارِ**؛ بِنَاءً فَصَحَّ لِنَفْسِهِ وَأَرْجَحَهُمْ مَنْ

حُجَّتْ، وَنَفْسِهِمْ وَنَفْسِهِمْ، وَبِنَاءً فَصَحَّ، وَبِنَاءً فَصَحَّ، وَبِنَاءً فَصَحَّ. **قُتِلَ أَوْ قُتِلَتْ، وَلَا يَقْضَى**؛ لأنه جناية واحدة، فلا توجب حدَّين، ولأن ما دون النفس **قُتِلَ أَوْ قُتِلَتْ، وَلَا يَقْضَى** قطع الطريق

وهذا أي لكون الشرط في المال المأخوذ أن يكون من النفس أو الدمى. (النسابة) **كمال النصاب** الح وقال الحسن ابن زياد: الشرط أن يكون نصيب كل واحد منهم عشرون درهماً فصاعداً؛ لأن التفسير بأعشرة في موضع، كان المستحق بأحدها عصباً واحداً، وهما المستحق عصوان، ولا يقطع عصوان في السرقة إلا في عشرين درهماً، وقتل؛ تعلق أخذ ههنا باعتار تعلق فعلهم باعتار إجماعه، وقطع الطريق. [العناية ٥/١٧٩] **طرقه**؛ أي طرف قاطع الطريق. [النسابة ٩/١٠٠]

كيلا يؤدي الح كأنه دليل على القسط من خلاف، لا على تعيين اليد اليمنى والرجل اليسرى، فإنه بدليل آخر. **حسن المنفعة** وهذا إذا كانت يده اليمنى شلاء، أو مقطوعة لا تقصع يده اليسرى؛ لأن فيه تفويت حسن المنفعة. [النسابة ٩/١٠١] **والحالة الثالثة** أي إذا قتلوا ولم يأخذوا المال. (النسابة)

أي عفوهم وعليه أجمع أهل العلم. (النسابة) **والإمام بالخيار** حاصله أن الإمام بالخيار في جمع العفويين بين قطع الأيدي والأرجل مع القتل أو الصب، وبين القتل، أو الصب ابتداءً من غير قطع الأيدي والأرجل، وكذلك للإمام خيار عند احتيار ترك قطع الأيدي والأرجل بين القتل، أو الصب، وكان الخيار للإمام في موضعين وهذا قول أبي حنيفة وذكر في الكتاب قول أبي يوسف معه، وقال محمد: يقتل أو يصب ولا يقضى وذكر في عامه روايت قول أبي يوسف معه. [العناية ٥/١٧٩]

ما دون النفس؛ فلا حاجة إلى قطع الطرق.

يدخل في النفس في باب الحد كحد السرقة والرجم. ولهما: أن هذه عقوبة واحدة تغلظت لتغلظ سببها، وهو تفويت الأمن على التناهي بالقتل وأخذ المال، ولهذا كان قطع اليد والرجل معاً في الكبرى حداً واحداً، وإن كان في الصغرى حدّين، والتداخل في الحدود، لا في حد واحد، ثم ذكر في الكتاب التخيير بين الصلب وتركه، وهو ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يتركه؛ لأنه منصوص عليه، والمقصود التشهير؛ ليعتبر به غيره، ونحن نقول: أصل التشهير بالقتل، والمبالغة بالصلب، فيخير فيه. ثم قال: من جانب الإمام ويصّب حد، ويبيع حد رحمه الله برمح إلى أن يموت، ومثله عن الكرخي رحمه الله. وعن الطحاوي رحمه الله: أنه يقتل، ثم يصلب؛ توقياً عن المثلة، وجه الأول: وهو الأصح أن الصلب على هذا الوجه أبلغ في الردع، وهو المقصود به. قال: ولا يصب أكثر من ثلاثة أيام؛ لأنه يتغير بعدها، فيتأذى الناس به، وعن أبي يوسف رحمه الله: أنه يترك على خشبة حتى يتقطع ويسقط ليعتبر به غيره، قلنا: حصل الاعتبار بما ذكرناه، والنهاية غير مطلوبة. قال: وإذا قتل القاطع، فلا ضمان عليه في مال أحده؛ اعتباراً بالسرقة الصغرى، وقد بيناه. فإن ناسر القتل أحدهم: أخري الحد عنهم بأجمعهم؛ لأنه جزاء المحاربة،

كحد السرقة والرحم. فإن السارق إذا رى وهو محص منه يرحم لا غير؛ لأن القتل يأتي على ذلك كله. [العناية ١٧٩٥] واحدة من حيث إنها قطع الطريق. (الساية) ولهذا. أي لكونها عقوبة واحدة. (الساية) حد واحد. ألا ترى أن الحدود في الربا لا تتداخل. [العناية ١٨٠/٥] تركه وهو قوله: وإن شاء قتلهم، وإن شاء صلبهم وهو ظاهر الرواية. (الساية) منصوص عليه: وهو قوله تعالى: «يُصَّبُّ» [النبا ١٠٢، ٩] ويبيع العج: الشق من حد مع. (العناية) ثلاثة أيام. به قال الشافعي في الأصح. بما ذكرناه. أي بالصب ثلاثة أيام. (الساية) غير مطلوبة: بل المطلوب نفس الرجم. وقد بيناه: في السرقة الصغرى.

بعد التوبة للاستثناء المذكور في النص، ولأن التوبة تتوقف على رد المال، ولا قطع في مثله، فظهر حق العبد في النفس والمال، حتى يستوفي الولي القصاص، أو يعفو، ويجب الضمان إذا هلك في يده، أو استهلكه. **وإن كان من القصاص صبي، أو مخنون، أو ذو رحم محرم من مفسوخ عبده: سقط حقه عن نفسه.** فالمدكور في الصبي والمخنون قول أبي حنيفة وزفر **رحمه**. **وعن أبي يوسف** **رحمه**: أنه لو باشر العقلاء بحد الباقون، وعلى هذا السرقة الصغرى. له أن المباشر أصل، والردء تابع، ولا خلل في مباشرة العاقل، ^{المعين}

للاستثناء المذكور الخ تحقيقه: أنه تعالى قال بعد قوله: **وإن كان من القصاص صبي، أو مخنون، أو ذو رحم محرم من مفسوخ عبده: سقط حقه عن نفسه.** **وإن كان من القصاص صبي، أو مخنون، أو ذو رحم محرم من مفسوخ عبده: سقط حقه عن نفسه.** فالاستثناء راجع إلى قوله: **وإن كان من القصاص صبي، أو مخنون، أو ذو رحم محرم من مفسوخ عبده: سقط حقه عن نفسه.** فيكون حاصله أن جزاء من ذكر ما ذكر إلا من أحد بعد التوبة، فإنه لا جزاء عليه، واعترض عليه بأن الاستثناء إذا تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض، يصرف إلى ما يليه على ما تقرر في الأصول، فالظاهر تعلق هذه الاستثناء بقوله: **وإن كان من القصاص صبي، أو مخنون، أو ذو رحم محرم من مفسوخ عبده: سقط حقه عن نفسه.** فلا يفيد إلا المعفرة في الآخرة، لا رفع الحر في الدنيا. والحواب عنه على ما نقله ملا إله داد الخوهموري عن شيخه مع الدولة أن الجمل المذكورة في هذا النص في حكم جملة واحدة، فكأنه قال: المخاربون يعاقبون في الدنيا والآخرة إلا الذين، فلا جرم يصرف إلى الجميع.

في مثله أي في مثل ما إذا رد المال إلى المالك؛ لأن الخصومة تنقطع برد المال إليه، وهي شرط لوجوب القطع. (العناية) **وإن كان** هذه مسألة القدوري في "مختصره". (الساية) **وعن أبي يوسف** **رحمه**. قال الأثراري: والعجب من صاحب 'الهداية' **رحمه** أنه قال: **وعن أبي يوسف** **رحمه** بعد أن قال: والمدكور في الصبي والمخنون قول أبي حنيفة **رحمه**. وكان القياس أن يقول: وقال أبو يوسف **رحمه**. ولم يذكر قول محمد **رحمه**. وقوله مع أبي حنيفة **رحمه**. وقد صرح الشيخ أبو نصر بذلك، انتهى. قلت: لعجبه عجب؛ لأن القدوري ذكر في شرحه لمختصر الكرخي **رحمه** عن أبي يوسف **رحمه**. وذكره البيهقي في "كفايته" بلفظ عن أبي يوسف **رحمه**. ويغتمل أن يكون قول أبي يوسف **رحمه** رواية عنه. [البنية ١٠٧/٩] **يحد الباقون** غير الصبي والمخنون. **وعلى هذا.** وعلى هذا الخلاف حكم السرقة الصغرى إن ولي الصبي أو المخنون إخراج المتاع سقط الحد عن الكل، وإن ولي غيرهما قطعوا إلا الصبي والمخنون. [البنية ١٠٧/٩]

ولا اعتبار بالخلل في التبع، وفي عكسه ينعكس المعنى والحكم. ولهما: أنه جناية واحدة قامت بالكل، فإذا لم يقع فعل بعضهم موجبا، كان فعل الباقيين بعض العلة، وبه لا يثبت الحكم، فصار كالحايط مع العامد. وأما ذو الرحم المحرم، فقد قيل: تأويله إذا كان المال مشتركاً بين المقطوع عليهم، والأصح: أنه مطلق؛ لأن الجناية واحدة على ما ذكرناه، فالامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين، بخلاف ما إذا كان فيهم مستأمن؛

ولا اعتبار بالخلل وسقوط الحد عن امتنع لا يوجب سقوطه عن المتنوع. (البنية) في السع وهو الصبي والمجنون. [البنية ١٠٨/٩] وفي عكسه يعني إذا باشر غير العقلاء صار الحلل في الأصل، وله الاعتبار، فلا يجب الحد على الكل. (للعناية) فعل بعضهم وهو الصبي والمجنون. فصار كالحايط يعني إذا رمى سهمه إلى إنسان عمدًا، ورماه آخر خطأ، وأصابه السهمان معاً، ومات منهما فلا يجب انقصاص على العامد؛ لأن الفعل واحد، فيكون فعل الحايط شبهة في حق العامد. [العناية ١٨٣/٥]

مع العامد هذا التشبيه يشعر بأن كلاً من الخطأ والعمد بعض علة، لكن المصنف صرح قبيل باب حيازة لهيئة أن كل حرازة علة لنفسها، صعدت أو كثرت فلا أن عند المراجعة أضيف إلى الكل، فهذا تصريح بأن كل حرازة علة تامة. وأما ذو الرحم الخ ذكر الراري أن المسألة محمولة على ما إذا كان المال مأخوذ مشتركة بين المقطوع عليهم، وفي بقطاع ذو رحم من أحدهم، فلا يجب الحد على السابقين؛ لأن مأخوذ شيء واحد، فإذا امتنع عن أحدهم بسبب القرابة امتنع عن السابقين، وأما إذا كان لكل واحد منهم مال مفرد، فأخذ يجري على السابقين؛ لأن الواحد من كل واحد منهم لا ينعق له غيره. بخلاف ما إذا سرقوا من حرر ذي الرحم المحرم ماله ومال غيره، فإن الشبهة باعتبار الحرر، والأصح أن الخواص في الكل واحد، لأن مال جميع إقامته في حق قطاع الطريق كشيء واحد، فإنهم قصدوا أحد كل ذلك، فإذا تمكنت الشبهة في حق بعض ذلك، فقد تمكنت شبهة في جميعه. (النهاية) قيل قائله: أبو بكر الراري (البنية)

أنه مطلق لا يجدون بكل حال. ما ذكرناه أشار به إلى قوله: وخما أنه جناية واحدة قامت بالكل. (البنية) بخلاف ما إذا الخ جواب سور مقدر بأن يقال: انقطع على المستأمن لا يوجب الحد كما قطع على ذي الرحم المحرم، ثم وجود هذا في العاقلة يسقط الحد، فيسعي أن يسقط الحد وجود استأمن أيضاً، فأجاب عنه بقوله: وبخلاف مستأمن الخ. [البنية ١٠٩/٩]

لأن الامتناع في حقه لخلل في العصمة، وهو يخصه، أما هنا الامتناع لخلل في الحرز، والقافلة حرزاً واحداً. وإذا سقط الحد: صار القتل إلى الأولياء؛ لظهور حق العبد على ما ذكرناه، فإن ساءوا فقتلوا، وإن ساءوا عموماً، وإذا قطع بعض القافلة الطريق عني البعض: لم يجب الحد؛ لأن الحرز واحد، فصارت القافلة كدار واحدة. ومن قطع الطريق ليلاً أو نهاراً في المصر، أو بين الكوفة والخيرة: فليس يقطع الطريق استحساناً، وفي القياس: يكون قاطع الطريق، وهو قول الشافعي رحمه الله؛ لوجوده حقيقة. (القطعة)

في العصمة أي في عصمة ماله. (الساية) وهو يخصه أي الخلل يخص المستأمن، فلا يصير شهة؛ لأن الشهة في غير الحرز لا تؤثر في الذي لا شهة فيه. (العناية) حرز واحد لأن القافلة ممرلة بيت واحد، فكان هذا كقريب سرق مال قريب، ومال الأحبي من بيت القريب، فإنه لا يقطع لشبهة تمكنت في الحرز. [العناية ٥ ١٨٤] ما ذكرناه أشار به إلى قوته؛ لأن الحناية واحدة. (الساية) فصارت القافلة إلخ: كما لو سرق من دار يسكن السارق فيها، فإذا لم يجب الحد وجب نقصان من قتل عمداً، ورد المال إن أحده، وهو قائم، والصمان إن هلك أو استهلك. (الساية) والخيرة وهي التي كان يسكنها العماد بن المنذر، وهي أول منازل الكوفة، وقال تاج الشريعة: الخيرة بكسر الحاء: مدينة على رأس ميل من الكوفة. [الساية ١٠٩/٩]

وفي القياس إلخ: توصيح المقام أن القياس يقتضي وجوب الحد في صورة القصد بين الكوفة والخيرة، وفي قطع الطريق في مصر ليلاً كان أو نهاراً لوجوده حقيقة، وعينه مناط وجوب الحد، وهو قول الشافعي رحمه الله. وروي عن أبي يوسف رحمه الله أنه لو قطع في مصر لا يجب؛ لأن الظاهر لحوق العوث من الإمام، أو من الناس لمقطوع عيه، وعدم ذلك نادر، فلا يوجد قطع الطريق من حيث المعنى وأما خارج المصر: فيجب القطع، وإن كان بقرب المصر؛ لأنه لا يلحقه العوث في الأمور لبعده عن المصر؛ وعنه في الرواية الأخرى أنه لو قاتلوا بالسلاح نهاراً أو ليلاً بالسلاح، أو لعيره في المصر يجب القصد؛ لأن السلاح لا يست، فلا يحد مهلة أن يصوت فيحقه العوث، وفي الليالي عدم حقوقه سريعاً ظاهر، فيوجد قطع الطريق، فيجب الحد. وقال أبو حنيفة: لا يتحقق قطع الطريق في المصر، وكذا إذا كان بقربه سواء كان بالسلاح، أو بعيره، ليلاً أو نهاراً؛ لقوة احتمال لحوق المد، وهذا استحساناً.

كتاب السير

السيرة جمع سيرة، وهي الطريقة في الأمور، وفي الشرع: تختص بسيرة النبي ﷺ في معازيه. قال: اجتهد حرص على كماله، إذ قام به قريب من الناس، سقط عن سفين. أما الفرضية: فلقله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾، ولقله عليه السلام: "الجهاد ماض إلى يوم القيامة"، *

كتاب السير ذكره مع الحدود، لأن كلاهما حسن لغيره، وذلك الغير تأدى نفس المأمور به، وقدم الحدود؛ لأن المقصود من الحدود: إحقاق العالم عن الفساد من المنسحق، والمقصود من الجهاد: رفع فساد الكفر، ولأن في بعض الحدود حق الله تعالى، وفي بعضها حق العبد، والجهاد ليس إلا حق الله تعالى، وحق العبد مقدم **وهي الطريقة** ويقال: السيرة فعلة من السير، وهذا يريد به السير الذي هو قطع المسافة، وقد يراد به السير في المعاملات، وسميت المعاري سيرة؛ لأن أول أمرها السير إلى العبد [أساية ٩ ١٨٢]

[illegible][illegible]

[رقم: ٢٥٣٢، باب في الغزو مع أئمة الجور]

وأراد به فرضاً باقياً، وهو فرض على الكفاية؛ لأنه ما فرض لعينه؛ إذ هو إفساد في نفسه، وإنما فرض لإعزاز دين الله، ودفع الشر عن العباد، فإذا حصل المقصود بالبعض، سقط عن الباقيين كصلاة الجنابة ورد السلام. فإن لم يقم به أحد: **أثم جميع الناس بتركه؛ لأن** الوجوب على الكل، ولأن في اشتغال الكل به، قطع مادة الجهاد من الكراع والسلاح، فيجب على الكفاية، **إلا أن يكون تقدير عدمه**، فحينئذ يصير من فروض الأعيان؛ لقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ الآية. وقال في "الجامع الصغير": الجهاد واجب،

فرصاً هذا تفسير من المصنف. [الساية ١١٥/٩] قد يورد ههنا بوجهين: أحدهما: أن الحديث خبر واحد، فكيف يشتبه الفرصة، وحواله: أنه مؤيد بالنص والإجماع، فيكون قطعاً، وثانيهما: أنه لا دلالة له إلا على بقاء الجهاد، لا على فرصته، وما ذكره لمصنف من إيراد لا دلالة للقط عليه، وحواله: أن قوله: 'ماضٍ صفة، فلا بد له من تقدير موصوف، وقد ثبت بقوله تعالى أنه فرض، فيكون هو المتعين للتقدير، فكان معناه فرض باق. وهو **فرص** مثل غسل الموتى والصلاة عليهم. [الساية ١١٦/٩]

على الكفاية. ويحكى عن ابن شبرمة والثوري: أن الجهاد تطوع وليس بواجب، انتهى، قلت: كذا روي عن ابن عمر. (الساية) **لأنه ما فرض** وعدد ابن المسيب فرض لعينه. **إفساد في نفسه** لأنه تعدد عاده، وتخريب بلاده. (الساية) **وإنما فرض الخ** وإليه إشارة في قوله تعالى: **وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا**

أثم جميع الناس لأنه إما سقط الفرض عن الكل حصول الكفاية بالبعض، فإذا لم يحصل هذا المعنى تعين إعرص على كل أساس. (الكفاية) **من الكراع** إيراد بالكراع الخيل. [العناية ١٩٠/٥]

إلا أن يكون الخ استثناء من قوله: فيجب على الكفاية أي يجب الجهاد على الكفاية إلا إذا كان الغير عاماً بأن لا يدفع شر الكفار إذا هجموا بعض المسلمين، فحينئذ يصير من فروض الأعيان، فيفترض على كل واحد، فيقاتل بعدد يدون إسنه، والمرأة يدون إسنه؛ لقوله تعالى: **وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا** ركبناً ومشاة، أو شاة أو شيوخاً، أو مهابيل وسنناً أو صحاحاً، وقيل: أعياء وفقراء. [الساية ١١٧/٩]

إلا أن المسلمين في سعة، حتى يحتاج إليهم، فأول هذا الكلام إشارة إلى الوجوب على الكفاية، وآخره إلى النفي العام؛ وهذا لأن المقصود عند ذلك لا يتحصل إلا بإقامة الكل، فيفترض على الكل. **وقال الكفار واجب، وإن لم يبدعوا؛ للعمومات، ولا يجب الجهاد على صبي؛ لأن الصبا مظنة الرحمة، ولا عبد ولا امرأة؛ لتقدم حق المولى والزوج، ولا أعمى، ولا مُقْعَد، ولا أقطع؛ لعجزهم. فإن هجم العدو على بلد؛ وجب على جميع الناس الدفع، تخرج المرأة بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن المولى؛ لأنه صار فرض عين، وملك اليمين، ورقُّ النكاح لا يظهر في حق فروض الأعيان، كما في الصلاة والصوم، بخلاف ما قبل النفي؛ لأن بغيرهما مقنعاً، فلا ضرورة إلى إبطال حق المولى والزوج.**

فأول هذا الكلام: فأراد بأول الكلام الجهاد واجب إلا أن المسلمين في سعة؛ إذ الاستثناء تكلم بالباقي بعد أشياء، فكان مجموعها إشارة إلى الوجوب. **وآخره:** وهو قوله: حتى يحتاج إليهم، إشارة إلى انتهاء حكم السعة. (الكفاية) **على الكل؛** وذكر في "الذخيرة": فإذا جاء الفقير، إما يصير فرض عين على من يقرب من العدو وهم يقدرّون على الجهاد. وأما من وراءهم يبعد من العدو فهو فرض كفاية، حتى يسعهم تركه إذا لم يحتاج إليهم، أما إذا احتج إليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو من المقاومة مع العدو أو لم يعجزوا عن المقاومة إلا أنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا، فإنه يفترض على من يليهم فرض عين كالصوم والصلاة ولا يسعهم تركه، ثم وثم إلى أن يفترض على جميع أهل الإسلام شرقاً وغرباً على هذا التدرّج. [الكفاية ١٩٢/٥]

للعوميات: أي للعمومات الواردة في ذلك من الآيات والأخبار. (البنية) **مظنة الرحمة:** قال ابن الأثير: المظنة بكسر الظاء موضع الشيء، ومعدنه مفعلة من الظن بمعنى العلم، وكان القياس فتح الظاء وإنما كسرت لأجل الهاء. (البنية) **ولا امرأة؛** أي ولا يجب عليهما. **فإن هجم:** من قولهم: هجمت على القوم إذا دخلت عليهما. (البنية) **وملك اليمين:** في العبد والحارية. (البنية) **فروض الأعيان:** فإنها مقدمة على حقهما. [البنية ١١٨/٩] **لأن بغيرهما:** أي بغير العبد والمرأة مقنعاً أي كفاية. [البنية ١١٩/٩]

وبكرة الحعل، وهو ما جعل من - لأنه يشبه الأجر، ولا ضرورة إليه؛ لأن مال بيت المال معدّ لنوائب المسلمين. قال: **فاد لم يكن** - - - - - لأن فيه دفع الضرر الأعلى بإلحاق الأدنى، يؤيده: "أنا التي أخذ دروعاً من صفوان، وعمر كان يُغزي الأعزب عن ذي الخليفة، ويعطي الشاخص فرس القاعد".

وبكرة الحعل - - - - - وهو ما جعل من شيء، - - - - - ما يصرفه - - - - - اسم مال انصب من كفارة غير فاعل كإخراج وإخرجه ونقصه. لأن مال معد لنوائب المسلمين. وبكرة [مع وجود دث] الحعل: الذي ذكره؛ لأن جهاد حق لله تعالى، ولا يجوز أحد لأخره عنه، فقد تحصن آخره كان حرمه، وبذ اسمه كان مكروهه. بن جندب أفرب، - - - - - ما ينوب الإنسان أي ينزل به من المهمات والحوادث. [البنية ١١٩/٩]

فاد لم يكن في باب من شيء (سنة) **الضرر الأعلى** وهو شر كفه [سنة ١١٩/٩] **كتاب عربي** [أبي يرسل بن العرهة] من [أبو] - - - - - ولأعرب: الذي لا مره - - - - - يدون الألف واللام، وهو صحيح وحسنه لرجل. مرة، - - - - - بن مكاب إد ساري في ريفح، ومردده لأول أعني - - - - - [ساية ١٢٠/٩]

أخرجه أبو داود في السويع، - - - - - مستدرج في سويع. [نصب برابه ٣٧٧/٣] أخرجه أبو داود في سنة عن شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه أن النبي ﷺ استعار منه أذراعاً يوم حنين - - - - - [أبو] - - - - - [باب في تضمين العارية]

وهو من أبي شبة في "مصنفه" في كتاب السير حدثنا حفص عن عاصم عن أبي مجلز، قال - - - - - [٤٧٨/٦] - - - - -

باب كيفية القتال

وَبَدَّ دُحِينَ مَسْمُومِينَ فِيهِ حَبْرٌ، فَحَاصِرُوا مَدِينَةَ أَوْحَصَا، دَعَاهُمْ إِلَى
 الْإِسْلَامِ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا قَاتَلَ قَوْمًا حَتَّى دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ"
 قَالَ: فَإِنْ أَحْبَبَهُ: **كَفُّوا عَنْ قِتَالِهِمْ**؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: "أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ
 النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" الْحَدِيثُ. وَبَدَّ مَسْعَى دَعَاهُمْ بِأَنَّهُ حَبْرٌ، بِهِ
 أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْرَاءَ الْجِيُوشِ، *** الْجَزِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ،

باب لما كان الأمر الأول من باب الجهاد القتال، بدأ بيان كيفية (العامة) **أو حصص** كسر احواء: كل مكان محمي بحر لا يتوصل إلى ما في حوزة، فامددة أكبر من الحصص. [الغاية ١٩٥/د]

كنوا عن قائلهم أي امتنعوا عن قائلهم، أو منعوا أنفسهم عنه، فكف لارم ومتعد (العامة) **وقد قال** وجه الاستدلال أن حكم ما بعد الغاية يخالف ما قبله. **امراء الحيوس** احييس: حمد يسبيرون حرب من جاشت قدر د غلت، قاله تاج الشريعة، وأخذة من "المغرب". [البنية ١٢٢/٩]

* رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَعْصَمِهِ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ صَاحِبِهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ قَالَ: «وَقَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «مَنْ دَعَا لِمُسْلِمٍ أَوْ كَفَّرَ بِهِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

صحیح الإسناد ولم یخرجاه۔ [نصب الرایۃ ۳/۳۷۸]

روى من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث حابر، ومن حديث عمر، ومن حديث أس. [ص ٣٧٩/٣] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن سعيد بن مسيب أن أبا هريرة أحمره أن رسول الله قال: «...» [رقم: ٢٩٤٦، باب دعاء النبي إلى الإسلام وسورة]

أُخْرِجَهُ الْخِصْمَةُ إِلَى السَّحَارَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَرْيَدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَأَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ أَعْرُوا وَلَا تَعْبُرُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَإِذَا لَقِيتُمْ عَدُوَّكُمْ مِنْ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُوهُمْ إِلَى ثَلَاثِ حَصَالٍ - أَوْ حَلَالٍ - فَأَيُّهُمْ مَا أَجَابَكُمْ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، =

ولأنه أحد ما ينتهي به القتال على ما نطق به النص، وهذا في حق من يقبل منه الجزية، ومن لا تقبل منه كالمرتدين، وعبدية الأوثان من العرب، لا فائدة في دعائهم إلى قبول قال الله تعالى: ﴿تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾. فإن بدلوها: فبهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين؛ لقول علي عليه السلام: "إنما بدلوا الجزية؛ ليكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا،* والمراد بالبدل القبول، وكذا المراد بالإعطاء المذكور فيه في القرآن، والله أعلم.

نطق به النص: يريد قوله تعالى: ﴿فَأَسِرُوا بِهِمْ سَبْعَ سَبْعَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّى يَفْعُوَ الْخَرِيزَةَ عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [العنكاية ١٩٦/٥] وهذا إشارة إلى الدعاء الذي يدل عليه قولهم: دعوهم إلى أداء الجزية. [الباية ١٢٣/٩] أو يسلمون أي إلى أن يسلموا. (الباية) والمراد بالبدل أي في قول القدوري: فإن بدلوها. (الباية) المذكور فيه: قال الأثراري: أي في الجزية، وتذكير الضمير على التأويل المذكور. [الباية ١٢٤/٩] في القرآن: هو قوله عز وجل: ﴿حَتَّى يَفْعُوَ الْخَرِيزَةَ﴾ [الباية ١٢٤/٩]

== ثم ادعوه إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعوه إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأحبرهم أنهم إن فعلوا ذلك، فبهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأحبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في العيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم دمة الله ودمة نبيه ﷺ، فلا تجعل لهم دمة الله ولا دمة نبيه ولكن اجعل لهم دمتك وذمة أصحابك، فإنكم أن تحفروا دممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تحفروا دمة الله ودمة رسوله، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا. [رقم: ١٧٣١، باب تأمير الإمام الأمراء على البعث]

* عريب. [نصب الراية ٣/٣٨١] أخرج الدار قطني في "سنه" عن الحكم عن حسين بن ميمون عن أبي الجنوب الأسدي قال: قال علي بن أبي طالب: من كاتب له دمساً، فدمه كدمه، ودسه كدسه انتهى. قال الدار قطني: حالفه أبان بن تعب، فرواه عن حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله عن أبي الجنوب، وأبو الجنوب ضعيف الحديث. [٣/٩٤، كتاب الحدود]

ولا يجوز أن يقاتل من لم تبليه الدعوة إلى الإسلام إلا أن يدعوه؛ لقوله **عليه السلام** في وصية أمراء الأجناد: "فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله"، * ولأنهم بالدعوة يعلمون أننا نقاتلهم على الدين، لا على سلب الأموال، وسبي الذراري، فلعلهم يجيبون، فنكفي مؤنة القتال، ولو قاتلهم قبل الدعوة أئيم للنهي، ولا غرامة لعدم العاصم، وهو الدين، أو الإحراز بالدار، فصار قتل النسون والصبيان. **ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة مبالغة في الإنذار، ولا يجب ذلك؛ لأنه صح أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق، وهم غارون،****

فنكفي: على صيغة المجهول. (البنية) **الدعوة:** هو بالفتح إلى الطعام، وبالكسر في اسبب قاله الجوهري، وقيل: بالصم في الحرب. [البنية ١٢٤/٩] **ولا غرامة:** وقال الشافعي يصح لحرمة القتل، قلنا: العاصم عندك هو الدين، ولم يوجد، ومجرد حرمة القتل لا تكفي لوجوب الصمام. [الكفاية ١٩٧/٥ - ١٩٨] **والصبيان:** فيه لا قصاص، ولا دية عليهم. (البنية) **أن يدعو:** أي الإمام أو رأس الجيش أو السرية. (البنية) **بني المصطلق:** بضم الميم وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء المهملة وكسر اللام، وفي آخره قاف: بطن من خزاعة. [البنية ١٢٥/٩]

* تقدم في حديث بريدة، ادعوههم إلى الإسلام. [نصب الراية ٣/٣٨٠] أخرج مسلم في "صحيحه" عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله عز وجل، ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال: **عزوا باسم الله في سبل الله قاتلوا من كفر بالله** عزروا ولا تعزوا ولا تعذبوا ولا تغنوا ولا تقنوا وليدأ. وإذا فبت عدوك من امشركم فادعهم إلى ثلاث حصال - أو حلال - فابتهم ما أحابو فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعوههم إلى الإسلام. الحديث. [رقم: ١٧٣١، باب تأمير الإمام الأمراء على البعث]

** حديث بني المصطلق أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عون. [نصب الراية ٣/٣٨١] أخرج مسلم في "صحيحه" عن ابن عون قال: كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال، قال: فكتب إلي: **إي كان ذلك في أول الإسلام فدأر رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم غارون، وانعاههم سفي عن الماء، فقتل مقتلتهم وسبي سبيهم ونصب يومئذ.** [رقم: ١٧٣٠، باب حوار الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام]

وحرقوهم؛ لأنه **أُحرق البويرة**. **قال**: **وَأُرسد** غنهم **مات**، **مقتلهم** **أُحرقهم**.
وَأُفسيروا **وعنه**: لأن في جميع ذلك إلحاق الكبت والغيط بهم، وكسر شوكتهم، وتفريق
 جمعهم، فيكون مشروعاً. **ولا بأس** **منهم** **من كان** **فيهم** **مسلم** **نفسه**، **أما** **أُحرق** **لأن** في
 الرمي دفع الضرر العام بالذنب **عن بيضة الإسلام** وقتل الأسير والتاجر ضرر خاص، ولأنه
 قلما يخلو حصن عن مسلم، فلو امتنع باعتباره لأُتسَدَّ بابه، **وَأُرسد** **مقتلهم** **مسلمين**.
في **الأسير** **من** **أُفسيروا** **منهم** **لما** **بيننا** **مقتلهم** **منهم** **لأنه** **إن** **تعذر**
 التمييزُ فعلاً، فلقد أمكن قصداً، والطاعة بحسب الطاقة، وما أصابوا منهم لا دية عليهم،
 ولا كفارة؛ لأن الجهاد فرض، والعرامات لا تُقَرَّن بالفروض. بخلاف حالة المحمصة؛

البويرة **على** **ورب** **البويرة** **مصر** **بدر**. (بعده) **الكبت** **وهو** **الذل** **والهوان**، **وقال** **الأمراني** **قال**
 كنه الله أي أهلكه، والمعنى ملائم ما ذكرنا. [ساية ٩ ١٢٨] **فيهم** **مسلم** **رد** **ما** **كان** **الحسن** **من** **رباد**؛
 به. **قد** **علم** **أن** **فيهم** **مسلمين**، **وإنه** **يبلغ** **هذا** **شعب** **م** **يجل** **به** **ذلك**؛ لأن لإفداء على قتل المسلم حرام
 وترك قتل كافر حائر. [ساية ٥ ١٩٨] **عن** **نصه** **الاسماء** **أي** **مجمعه** **شبهه** **معنوى** **بينها** **وبين** **بيضة**
 لعامة وغيرها وهو أنه مجموعه كما أن تلك مجتمع لولد، كذا في المغرب. [الكافية ٥ ١٩٨]

لما **بيننا** **يشترط** **أن** **قوله** **لأن** **في** **الرمي** **دفع** **الضرر** **لعام** **(كفائه)** **وما** **أصابوا** **فيهم** **أي** **ما** **أصاب** **مُسلمون**
من **صبيان** **مسلمين**، **وأشار** **هم** **لذين** **توس** **مشاركون** **هم** **(ساية)** **لا** **تقرن** **بالفروض** **لأن** **الفرض** **مأمور** **به**،
 وسبب إعرافه عنون شخص مهني عنه، وبين لأمر من مصادره. (ساية) **حالة** **المحمصة** **هذا** **أحوال** **عما** **قاس**
 عليه حسن. (ساية) **وقال**؛ بخلاف الرمي ضرورة إقامة جهاد لا يفي انضمام كتلول من الغير حالة المحمصة
 مكان ضروره، **وجب** **انضمام** **وبفرض** **أحوال** **أن** **حالة** **المحمصة** **خلاف** **هذا** [ساية ٩ ١٣١]

أُحرقه **الأئمة** **استة** **في** **كتهم**. [حسب المزية ٣ ٣٨٣] **أُحرقه** **لنحارن** **في** **أُحريقه** **عن** **اليث** **من** **سعد**
عن **دفع** **عن** **اس** **عمر** **قال**، **أُحرق** **من** **الذين** **أُفسيروا** **منهم** **مقتلهم** **منهم** **لأنه** **إن** **تعذر**
أُحرقه **منهم** **لأنه** **إن** **تعذر** [أرفه ٤٠٣١، باب حديث بني نصر]

لأنه لا يمتنع مخافة الضمان؛ لما فيه من إحياء نفسه، أما الجهاد: فمبنيٌّ على إتلاف النفس فيمتنع حذر الضمان. قال: **ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف مع المسلمين**، إذا كان ^{إلى أرض العدو} عسكرياً عظيماً يؤمنُ عيه؛ لأن الغالب هو السلامة، والغالب كالمحقق. **ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عيها؛ لأن فيه تعريضهن على الضياع والفضيحة**، وتعريض المصاحف على الاستخفاف، فإنهم يستخفون بها مغايطةً للمسلمين، وهو التأويل ^{لحسن عيها} الصحيح؛ لقوله **عنه**: **"لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو"**.*

لما فيه أي في أكل مال الغير من إحياء نفسه، وهو مفعلة عصيمة يتحمل بسبها بدل الصمان.

إتلاف النفس: فهو وجب الصمان بقتلهم لامتنعوا عن الجهاد الذي هو فرض وذلك لا يجوز إيجاب الدية، والكفارة على الإمام فيما إذا مات الرائي المكر من أحد؛ لثلا يمتنع القاضي عن تقدر القضاء. [نعاية ١٩٩، ٥] **فيمتنع**: أي يمتنع المجاهد عن القتل خوفاً عن الضمان.

في سرية: وهي عدد قليل يسرون بالليل ويكتمون نهاراً، ذكره في 'المسوط'، وقال محمد **في السير الكبير**: أفضل ما يبعث في لسرية أذناه ثلاثة، وعن أبي حنيفة **في** أقل السرية مائة، وقال حسن ابن زياد من قول نفسه: أقل السرية أربع مائة، وأقل الجيش أربعة آلاف. [النهاية ١٣١/٩]

لأن فيه: أي في إخراج ذلك. (السرية) **وهو التأويل الصحيح**: أي تعريض المصاحف على استخفاف هو التأويل الصحيح. [النهاية ١٣٢/٩] وأما قيد التأويل بالصحيح احترازاً عما قال أبو الحسن القمي: السبي كان في ابتداء الإسلام عند قبة المصاحف، وكذا روي عن الطحاوي. [النعاية ٢٠٠، ٥]

لا تسافروا إلخ أن المصنف **في** حمل الحديث على الجيش الصغير الذي لا يؤمن معه صياحه، واشتاعية معن في ذلك، وأحد المالكية بإصلاقه، قل القرصي: ولا فرق بين الخيوش والسرياء؛ عملاً بإصلاق حديث. والمراد بالقرآن في الحديث: بالمصاحف، وقد جاء مفسراً في بعض الأحاديث، وأشار إليه الحارثي بقوله: باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو. [النهاية ١٣٣/٩]

*رواه الجماعة إلا الترمذي. [نصب الراية ٣٨٣، ٣] أخرجه للحارثي في 'صحيحه' عن مالك **في** عن نافع عن ابن عمر **في** أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** **في** أن يسافر بالمصاحف إلى أرض العدو. [رقعة: ٢٩٩٠، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو]

ولو دخل مسلمٌ إليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف، إذا كانوا قومًا يُوفون بالعهد؛ لأن الظاهر عدم التعرض، والعجائز يخرجن في العسكر العظيم لإقامة عمل يليق بهن كالطبخ والسقي والمداواة. فأما الشواب: فقرارهن في البيوت أدفع للفتنة، ولا يباشرن القتال؛ لأنه يُستدل به على ضعف المسلمين إلا عند الضرورة، ولا يُستحب إخراجهن للمباذعة والخدمة، فإن كانوا لابد مُخرجين، فبالإماء دون الحرائر. ولا تقاتل المرأة إلا بإذن زوجها، ولا العبد إلا بإذن سيده؛ لما بيناه ^{للحماة والخدمة} إلا أن يهجم العدو على بلد؛ للضرورة. وينبغي للمسلمين أن لا يَغْدِرُوا، ولا يَغْلُوا، ولا يَمْثُلُوا؛ لقوله ^{بالضم} **عَلَا: "لا تَغْلُوا، ولا تَغْدِرُوا، ولا تَمْثُلُوا"**. والغُلُول: السرقة من المغنم، والغدر: الخيانة، ونقض العهد، والمُثْلَةُ المروية في قصة العُرَيْنين منسوخة بالنهي المتأخر وهو المنقول. **ولا يقتلوا امرأة، ولا صبيًا، ولا شيخاً فانياً، ولا مُقْعِداً، ولا أعمى؛** لأن المبيح للقتل عندنا هو الحراب، ولا يتحقق منهم، ^{جميع حرب}

لما بيناه: أشار به إلى قوله: لتقدم حق المولى والروح. (البنية) **إلا أن:** استثناء من قوله: ولا تقاتل المرأة، ولا العبد يعني عند الضرورة يقاتلان، لأن الجهاد جئتُ بصير فرض عين. [الساية ١٣٤/٩]

العُرَيْنين: جمع عُرَيْن تصغير عُرنة، قال ابن المنذ: عُرنة وادٌ بخذاء عُرنة، وهي قبيلة يسب إليها العربيون سقطت ياء التصغير وتاء التأنيث عن النسبة، كما يقال: في جهينة جهني. **ولا يقتلوا امرأة:** هذا كنه من كلام القدوري. [الساية ١٣٥/٩] **ولا شيخاً فانياً:** قال في 'الدحيرة': هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدر على القتال، ولا على الصياح عند التقاء الصفيين، ولا يقدر على الأحبار، ولا يكون من أهل الرأي والتدبير، أما إذا كان يقدر على ذلك يقتل؛ لأنه يقتله محارب، وبصياحه محرض على القتال، وبالأحبال يكثر المحارب، وقد صح أن رسول الله ﷺ قتل دريد بن الصمة، وكان ابن مائة وعشرين سنة، وفي رواية: ابن مائة وستين سنة؛ لأنه كان صاحب رأي. [العناية ٢٠١/٥ - ٢٠٢ - ٢٠٣]

وهذا لا يُقتل يابسُ الشَّقِّ، والمنقطعُ اليمى، والمنقطعُ يده ورحله من خلاف.
 والتساعي . يخالفنا في الشيخ والمقعد والأعمى : لأن الميخ عنده الكفر، والحجة عليه
 ما بينا، وقد صح أن النبي . هبى عن قتل الصبيان والذراري، وحين رأى رسول الله .
 امرأة مقتولة، قال: "هاه: ما كانت هذه تقاتل فلمَ قُتِلَتْ؟". قال: لا نكح أحد
 هؤلاء من يرى في حرب، ويكفون ما ذكركم لتعدي صررها إلى العباد، وكذا يقتل
 من قاتل من هؤلاء؛ دفعا لشربه، ولأن القتال ميخ حقيقة. ولا نسحبه: لأنه غير
 مخاطب، إلا أن يقاتل، فيقتل؛ دفعا لشربه، غير أن الصبي والمحزون يقتلان ما داما يقاتلان.

باب السقي في مقبوح، ويرد بابس مطلق حسه وذهب حركته، لا به ميت حقيقة، كـ في المغرب .
 [ساية ١٣٥٩] ما بينا وهو فوه: لا يقتل يابس شق في قلب: حنج سافعي غوه .
 شيوخ مشركين، وأسمعو شرحهم حدث، فت: مرد من نسوح بابس بقدره، ووفق من الحمايين.
 هاه كلمة نبيه وهاء في آخره نسكت. (ساية) من هؤلاء، شارب بن شيخ عدي ولأعسى ومقعد
 والمرأة. [البنية ١٣٧/٩]

*عريب هذا اللفظ. [نصب الراية ٣/٣٨٦] وروى البخاري في صحيحه عن رفع عن من عمر

قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ هبى رسول الله ﷺ .

[رقم: ٣٠١٥، باب قتل النساء في الحرب]

*أخرج أبوودود، وسنني عن أبي بوبيد صاسي، عن ماجة عن معيرة بن عبد الرحمن، ورواه أحمد في
 'مسنده'، وكذلك رواه ابن حبان في 'صحيحه'، وإلحاكم في 'المستدرک'. [نصب الراية ٣/٣٨٧] أخرج
 أبوودود في 'نسه' عن أبي بوبيد صاسي قال: حدثنا [عمر] بن مرفع عن صيفي بن رباح قال: حدثني
 أبي عن جده رباح بن ربيع قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فرأى أماس مجتمعين على شيء، فبعث رجلا
 فقال: انصر علما اجتمع هؤلاء، فجاء فقال: على امرأته .
 بخالد بن بوبيد، فبعث رجلا فقال، قل لجدك: لا تقتل امرأة ولا عسيما. [رقم: ٢٦٦٩، باب في قتل النساء]

كالصحيح يعني يقتل، سواء قاتل أو لم يقتل كالصحيح، فإنه يقتل وإن لم يقتل، لكنه إنما يقتل في حال إفاقته؛ لأنه ممن يقتل ويخطأ. [السياسة ٢٠٣/٥] **نحو** عنه **الح** قلت: هذا التعليق مشكل بوجهين: أحدهما: ما ذكره بعض السراحيين في باب العقدة أن الأبناء والأمهات والأولاد إذا كانوا حربيين، أو مستأمرين لا يجب نفقتهم على اسمهم؛ لأن كسباً عن الر في حقهم، النهم إلا أن يعتبر وجوب الإفاق في الحملة، وإفاق الأئوين مع اختلاف الدين واجب في الحملة. وثانيهما: أنه يباح للأب أن يقتل الابن قصاصاً مع أنه يجب عليه إفاقته وإحياءه، فياقتضيه إفاقته إلا أن يقال: الإحياء الواجب على الولد بالإفاق أقوى مما يجب على الوالد. **لما** سأ أشار به إلى قوله: لأن مقصوده الدفع. (السياسة ١٣٩/٩)

باب المواجهة ومن يجوز أمانه

وإذا رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب، أو فريقاً منهم، وكان في ذلك مصلحة للمسلمين: **فلا بأس به**؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾. ووادع رسول الله ﷺ أهل مكة عام الحديبية، على أن يَضَعَ الحربَ بينه وبينهم عشر سنين،* ولأن المواجهة جهاد معني إذا كان خيراً للمسلمين؛ لأن المقصود - وهو دفع الشر - حاصل به، ولا يُقتصر الحكم على المدة المروية؛ لتعدي المعنى إلى ما زاد عليها، بخلاف ما إذا لم يكن خيراً؛

باب المواجهة: والمواجهة المصالحة، وسميت بها؛ لأنها متاركة، وهي من الودع، وهو الترت، وذكر ترك القتال بعد ذكر القتال ظاهر المناسبة. (العاية) **في ذلك مصلحة**. قيل عليه: بأن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾ ليس بمقيد بالمصالحة، فكان الاستدلال به مخالفاً للمدعى، وأجيب بأن هذه الآية محمولة على ما إذا كانت في المصالحة مصلحة للمسلمين بدليل آية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَضَعُوا أَسْلِحَهُمْ﴾ [العاية ٢٠٤/٥ - ٢٠٥] **فلا بأس به**: ولا يجب عليه؛ لأن الصلح إنما شرع نفعاً في حق المسلمين، فهو واجب لصار حقاً عليهم، فينقلب الحكم على عكسه. [الكفاية ٢٠٤/٥ - ٢٠٥] **وإن جئوا للسلام إلح**: أي وإن مالوا للصلح يقال: جئ له وإليه: إذا مال، وفي السلم: ثلاث لغات: فتح السبى وكسرها وفتحهما جميعاً. [الساية ١٤٠/٩] **ما راد عليها**: لا وجه لتخصيص الزيادة بالذكر؛ إذ المعنى الداعي إلى المصالحة كما يدعو إلى أكثر من عشر سنين، كذلك يدعو إلى الأقل أيضاً، فكان التخصيص؛ لأن اختلاف العلماء إنما وقع في الزيادة. **لم يكن خيراً**: متصل بقوله: إذا كان خيراً، يعني لا يجوز الصلح إذا لم يكن خيراً. [الباية ١٤١/٩]

*رواه أبو داود في "سننه" من حديث محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم أنه صطحو على وضع حرب عشر سنين فأمن فيها سبعين وعين أن يسب عيبة مكفوفة وأنه لا إسلا ولا إغلا. [رقم: ٢٧٦٦، باب في صلح العدو]

لأنه ترك الجهاد صورة ومعنى. وإن صالحهم مدة، ثم رأى نقض الصلح أنفع: نبذ إليهم الإمام وقتلهم؛ لأنه عليه السلام نبذ المودعة التي كانت بينه وبين أهل مكة،* ولأن المصلحة لما تبدلت كان النبذ جهاداً، وإيفاء العهد ترك الجهاد صورة ومعنى، فلا بد من النبذ تحزراً عن الغدر،

صورة ومعنى: أما صورة: فظاهر حيث ترك القتال، وأما معنى: فلأنه لما لم يكن فيه مصلحة للمسلمين لم يكن في تلك المودعة دفع شر، فلم يحصل اجتهاد معنى أيضاً. (البنابة) نبذ إليهم: من النبذ، وهو الطرح، والمراد بالنبذ: نقض العهد، ولا بد من بلوغ النبذ إلى جميعهم. (الساية ١٤٢/٩)

* روى البيهقي في "دلائل النبوة" في باب غروة مودة من طريق ابن اسحاق حدثني الزهري عن عروة ابن الزبير عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة قالوا: كان في صلح رسول الله ﷺ يوم الحديبية بينه وبين قريش أنه من شاء أن يدخل في عقد محمد ﷺ وعهده دخل، ومن شاء أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل، فدخلت خزاعة في عقد محمد ﷺ وعهده، ودخلت بنو بكر في عقد قريش فمكثوا في الهندة نحو السبعة أو الثمانية عشرة شهراً، ثم أن بني بكر الذين دخلوا في عقد قريش وثبوا على خزاعة الذين دخلوا في عقد رسول الله ﷺ. ليلاً، جاءهم، يقال له الوثير قريب من مكة، وقالت قريش: هذا ليل وما يعلم بنا محمد ولا يراى أحد، فأعلنوا بني بكر بالسلاح والكراع، وقتلوا خزاعة معهم للصغن على رسول الله ﷺ وركب عمرو بن سالم إلى رسول الله ﷺ عند ذلك يخبر الخبر فلما قدم عليه أشده:

اللهم إني ناشد محمداً	خلف أبينا وأبيه الأتلا
إن قريشاً أخلفوك الموعدا	ونقضوا ميثاقكم المؤكدا
هم يبتونا بالوثير هجدا	فقتلونا ركعاً وسجداً

فانصر رسول الله نصرأعتداً.

فقال رسول الله ﷺ: نصرت يا عمرو بن سالم، ثم أمر الناس فتحجروا وسأل الله أن يعمي على قريش حرهم حتى يبعثهم في بلادهم، وذكر موسى بن عقبة نحو هذا وأن أبا بكر قال له: يا رسول الله ألم تكن بينك وبينهم مدة، قال: ألم يلعنك ما صنعوا بي كعب. [نصب الراية ٣/٣٩٠]

وإذا رأى الإمام موادة أهل الحرب، وإن يأخذ على ذلك مالا؛ فلا بأس به؛ لأنه لما جارت الموادة بغير المال، فكذا بالمال، لكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة، أما إذا لم تكن: لا يجوز؛ لما تبين من قبل. والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية، هذا إذا لم ينزلوا بساحتهم، بل أرسلوا رسولاً؛ لأنه في معنى الجزية، أما إذا أحاط الجيش بهم، ثم أخذوا المال، فهو غنيمة ^{خمس} يخمسها، ويقسم الباقي بينهم؛ لأنه مأخوذ بالقهر معنى. ^{في باب الجزية} **وإذا كان موادة أهل الإسلام حتى يظفروا في أمرهم:** لأن الإسلام مرجو منهم، فجاز تأخير قتالهم طمعا في إسلامهم. **ولا يأخذ عنه مالا؛** لأنه لا يجوز أخذ الجزية منهم؛ لما تبين. **وإذا أخذ: لم يردده؛** لأنه مال غير معصوم، ولو حاصر العدو المسلمين، وطلبوا الموادة على مال يدفعه المسلمون إليهم، لا يفعله الإمام؛ لما فيه من إعطاء الدنيا، وإلحاق المدة بأهل الإسلام، إلا إذا خاف الهلاك؛ ^{في باب الجزية}

رأى الإمام الخ إجماعاً على هذا عندنا بين حكم موادة أهل الحرب، لأن الله يري أنه يذكر موادة على المال، ولم يذكر موادة مع مرتدين أيضاً، وذكر ذلك كله في جامع الصغير، فدل ذلك على موادة أهل الحرب، وذكر موادة على من [أساية ٩ ١٤٤] **إذا كان** حواري موادة على من. **من قتل** أن يفسد من جهاد، علاء كسبه لا سب لأموال، لأن أحد مال يجوز الحاجة نسامين كحرية. [الكفاية ٥ ٢٠٧]

غنيمة بخمسها أي يجرح الخمس منها، ويقسم الباقي بينهم أي بين جيش المقاتلين والقائمين. (أساية) **بالقهر معنى** يعني فيكون كالمأخوذ قهراً بصورة ومعنى، وهو مأخوذ بعد فتح بالقتال. [الكفاية ٥ ٢٠٧]

تأخير قتالهم قال الله أبو الميث في شرح الجامع الصغير: هذا إذا غلب المرتدون على مدينة (أساية) **لأنه مال الخ** لأن ما فيه في نسامين إذا ظهروا على ذلك، خلاف ما إذا أخذ من أهل المعنى، حيث يردده عنهم بعد ما وضع الحرب أوزارها؛ لأنه ليس بغيره إلا أنه لا يردده حال الحرب؛ لئلا يكون إعانة لهم على معصية [أساية ٩ ١٤٥] **خاف الهلاك.** يعني على نفسه، وليس سائر مسلمين، فحيث لا بأس بدفع المال. [العناية ٥/٢٠٨]

لأن دفع الهلاك واجب بأي طريق يمكن. ولا ينبغي أن يباع السلاح من أهل الحرب. ولا يُجهز إليهم؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع السلاح من أهل الحرب وحمده إليهم،* ولأن فيه تقويتهم على قتال المسلمين، فيمنع من ذلك، وكذا الكراع؛ لما بينا، وكذا الحديد؛ لأنه أصل السلاح، وكذا بعد الموادة؛ لأنها على شرف النقض، أو الانقضاء، فكانوا حرباً علينا، وهذا هو القياس في الطعام والثوب إلا أنا عرفناه بالنص، فإن ﷺ أمر ثمانية أن يَمِيرَ أهل مكة، وهم حرب عليه.**

بأي طريق يمكن وهذا لا يجري على عمومته، فإن لم يكن دفع الهلاك عن نفسه إلا بإجراء كلمة الكفر، يسفي أن يفعل ولا يجب، بل هو مرحص به، كذا هو أكره قتل نفسه، أو بقتل غيره، لا يجب عليه بل الصبر عن قتل الغير واجب حتى لو حذر في الصورتين كان شهيداً فعلم أن المراد بأي طريق كان سوى المستثنيات التي لا إباحة في مباشرتها شرعاً. (الباب) ولا يجهز إليهم: أي لا يحمل إليهم التجار الجهار أي المتاع، يعني السلاح. [الباب ٩ ١٤٦] لما يبا: إشارة إلى قوله: لأن فيه تقويتهم. [الباب ٩ ١٤٧] وكذا الحديد إلخ: قلت: ذكر أبو الليث في "شرح الجامع الصغير" أن بيع الحديد منهم لا يكره؛ لأن نفسه ليس آفة للمعضية كالعضير، قلت: هذا الذي قاله مثل ما قاله فخر الإسلام، وهذا هو التحقيق إلا أن صاهر الرواية بخلاف ذلك، لا ترى أن الحاكم قد نص على تسوية الحديد بالسلاح، وإليه ذهب المصنف. (الباب) أو الانقضاء. أي على شرف انقضاء مدة الموادة. [الباب ٩ ١٤٧] وهذا أي عدم حوار بيع ذلك. أن يَمِيرَ. يقال: مارته أنه بالخيرة، وهو الطعام. وهم. أي الكفار حرب على رسول الله ﷺ.

*عريب بهذا اللفظ، وروى البيهقي في 'سننه'، واليزار في 'مسنده'، والطبري في 'معجمه' من حديث بخريز كئيز القاء عن عبدالله بن المقيطي عن أبي رجاء عن عمران بن حصير أن رسول الله ﷺ هي عن بيع السلاح في نفسه، وقال البيهقي: رفعه وهم، والصواب موقوف. [نصب الراية ٣/٣٩١]

**رواه البيهقي في 'دلائل السوء' في آخر باب حديث "الإفك" من طريق ابن اسحاق حدثني سعيد المقبري عن أبي هريرة فذكر قصة اسلام ثمانية بلفظ "الصحيحين"، وفي آخره: فقال: يا أيها الله ما حسرت ما كنت أصيب به من محمد، وأنت به وأنت الذي فعلت ثمة سدة لا يأتكم منه من إمامة - وكانت ريف مكة ما نصت - حتى تأذن فيها محمد ﷺ، وبصرف إلى سده، ومع الحمل إلى مكة حتى جهدت فريش، فكتبوا إلى رسول الله ﷺ بسأله بأرحمهم أن يكسبه إلى ثمة حتى يسلمهم من بعدهم، فعزل رسول الله ﷺ [نصب الراية ٣/٣٩١-٣٩٢]

فصل

إذا آمن رجل حر، أو امرأة حرة كافراً، أو جماعة، أو أهل حصن، أو مدينة: **صح** أمانهم، ولم يكن لأحد من المسلمين قتالهم، والأصل فيه قوله **عليه السلام**: "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم" * أي: أقلهم، وهو الواحد، ولأنه من أهل القتال، فيخافونه؛ إذ هو من أهل المنعة، فيتحقق الأمان منه لملاقاته محله، ثم يتعدى إلى غيره،

فصل في بيان أحكام الأمان. (الساية) **صح أمانهم**: أي صح أمان جماعة الكفار، وأهل الحصن، والمصدر مضاف إلى مفعوله، وضوي ذكر الفاعل. (الساية) **ولم يكن لأحد إلح** سواء كان الرجل الحر الذي أمهم أعمى، أو شيخاً، أو مريضاً [الساية ١٤٩/٩] **تتكافأ**: أي تتساوى في القصاص والديات لا فصل بشريف على توصيع. (الساية) **بذمتهم**: الدمة: العهد والضممان. [الساية ١٥٠/٩]

أي أقلهم: وإنما فسرته بالأقل احترازاً عن تفسير محمد **عليه السلام** حيث فسرته بالعقد؛ لأنه أدى المسلمين، فجعل الأدنى ههنا من الدماء، وجعله غيره من الدنو. (الساية) **ولأنه** أي ولأن كل واحد من الرجل والمرأة من أهل القتال، أما الرجل: فظاهر، وأما امرأة: بأن تخرج للمداواة والآخر والصح، ودلت معها جهاد. (الساية) **فيخافونه**: الضمير المنصوب في "فيخافونه"، وفي قوله: "إذ هو"، وقوله: "أمنه"، كلها يرجع إلى ما يرجع الضمير الذي في قوله: ولما لاقاه محله. [البنية ١٥٠/٩]

محله هو محل الخوف. (العناية) **إلى غيره**. أي غير الذي أمن من أهل الإسلام، كما في شهادة رمضان، فإن انصوب يبره من شهد رؤية هلال، ثم يتعدى منه إلى غيره. [العناية ٢١١/٥]

* احتج المصنف بقوله: "ويسعى بذمتهم أدناهم" على حوار أمان الرجل الواحد أو امرأة الواحدة لأهل مدينة، أو حصن وهو في "الصحاحين" أخرجه البخاري في الجهاد، ومسلم في الحج. [نصب الراية ٣/٣٩٣-٣٩٤] أخرجه البخاري في "صحاحه" عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبي بن أبي صالح **عليه السلام** قال ما كنا عن النبي **عليه السلام** إلا القراء وما في هذه الصحيفة، قال النبي **عليه السلام** مدينة حرام ما بين عشية إلى كبد، فمن أحدث حدثاً أو حفر بعمقه ليلة الله وإفلاكه فليس عليه دم، فمن جمع بين عشية ولا صرف، دمه لمسلمين، ومن سعى في دمه، فمن أحفر مسلماً فعمقه ليلة الله وإفلاكه فليس عليه دم، فمن جمع بين عشية ولا صرف ولا عدل. الحديث [رقم: ٣١٧٩، باب إثم من عاهد ثم غدر]

ولأن سببه لا يتجزأ، وهو الإيمان، وكذا الأمان لا يتجزأ فيتكامل كولاية الإنكاح.
قال: **إلا أن يكون في ذلك مفسدة، فسد إيمانهم**، كما إذا آمن الإمام بنفسه، ثم رأى
المصلحة في النبذ، وقد بيناه. ولو حاصر الإمام حصناً، وأمن واحد من الجيش، وفيه
مفسدة: ينبذ الإمام الأمان؛ لما بينا، ويؤدبه الإمام لافتياته على رأيه، بخلاف ما إذا
كان فيه نظره؛ لأنه ربما تفوت المصلحة بالتأخير، فكان معذوراً، **ولا حرج أمن**
دمي؛ لأفهم متهم بهم، وكذا لا ولاية له على المسلمين. قال: **ولا سر ولا باهر**
يسجل عليهم؛ لأفهما مقهوران تحت أيديهم، فلا يخافونهما، والأمان يختص بمحل الخوف،
على أهل الحرب
ولأن سببه **الح**، وعنه أن المصنف سدد بالمعقول على وجهين، جعل المصط في أحدهما كون من يعطى
الأمان ممن يخافونه، وفي الآخر الإيمان. والأول يقتضي عدم حوار أمان العبد المحجور، والساحر والأسير،
والثاني يقتضي حوارهم ولو جمعهما عنة واحدة لخلاف أوو من الثاني ليقع عنة لقوله: ثم يتعدى إلى غيره
كان أولى (العناية) **الأمان لا ينحصر**، فإذا تحقق من البعض، فإنه أن يصل أو يكمل، لا يجوز لأو بعد
تحقق السبب، فيتحقق الثاني، كما إذا وجد الإنكاح من بعض لأولياء المستأوين في الدرجة صح إنكاح
في حق الكل؛ لأن سبب ولايته، وهو القرابة غير متجزئ، فلا تنحصر الولاية. [العناية ٥ ٢١١]

إلا أن يكون استثناء من قوله: صح ما هم أي إلا أن يكون في الأمان فساد في حق لمسلمين، فيسد إيمانهم
أي يعمد الإمام أهل الحرب بالسب؛ دفعاً لعدوهم. (الساية) **وقد بيناه** أي في أول فصل المواعدة. (الساية)
لما بينا أي في فصل المواعدة. [الساية ٩ ١٥١] **لافتياته على رأيه** قال في "المحصر": الافتيات اعتدال من
القوات، وهو السبق إلى الشيء، وأصل الافتيات الاقتوات؛ لأنه من الموت أخوف وأوي، فقلت أوو ياء
ينحصر كها، وانكسار ما قبلها. (الساية) **كان فيه** أي في أمان هذا الواحد من الجيش. [الساية ٩ ١٥٢]

مستهم هم أي بالكفار للإخاد في الاعتقاد. **على المسلمين** وأمان الذي لو صح لرم حكمه على المسلمين
ابتداء لا أنه يلزمه حكمه أولاً، ثم يتعدى إلى آخره حتى لا يكون من باب الولاية، إذ لا حق له في العيمة.
فلا يخافونهما أي فلا يخاف أهل الحرب من الأسير والساحر. [الساية ٩ ١٥٢-١٥٣]

ولأنهما يجبران عليه، فيعري الأمان عن المصلحة، ولأنهم كلما اشتد الأمر عليهم يجدون أسيراً أو تاجراً، فيتخلصون بأمانه، فلا يفتح لنا باب الفتح، ومن أسلم في دار الحرب، ولم يهاجر إلينا: لا يصح أمانه؛ لما بينا. ولا يجوز أمان العبد المحجور عند أبي حنيفة رحمته الله إلا أن يأذن له مولاه في الفحل. وفي محمد رحمته الله يصح، وهو قول الشافعي، وأبو يوسف رحمته الله معه في رواية، ومع أبي حنيفة رحمته الله في رواية. لمحمد رحمته الله قوله رحمته الله: "أمان العبد أمان"،* رواه أبو موسى الأشعري رحمته الله. ولأنه مؤمن ممتنع، فيصح أمانه اعتباراً بالمأذون له في القتال، وبالمؤبد من الأمان،

يجبران عليه أي يحبره الكفار عليه. عن المصلحة لأن الأمان شرع لمصلحة المسلمين، ولا مصلحة في أمان حصل عن إكراه مفسد للراضى. (الساية) فلا يفتح لأنه يسد بالأمان، فيؤدي إلى سد ركن الجهاد [الساية ٩/١٥٣] لما بينا أي أن الأمان يختص بمحل الخوف. [الكفاية ٥/٢١٣] أن يأذن فحينئذ يصح أمانه أيضاً. معه في رواية: ذكرها الكرخي، واعتمد عليه القدوري في شرحه.

ومع أبي حنيفة رحمته الله الخ وذكره الطحاوي مع أبي حنيفة، وهو الظاهر عنه، وهو اعتمد عليه صاحب الأسرار. [العبية ٥/٢١٣] في القتال والجامع بعلاء كلمة الله، ودفع شر الكفار. (الساية) وبالمؤبد. يعني عقد الدمة، فإن الحربي إذا عقد الدمة مع العبد وقبل الحرية وقبل العبد منه هذا العقد يصح هذا العقد، والقبول من العبد ويصير ذمياً بالاتفاق. [البنية ٩/١٥٤]

*عرب. [صت ٣٩٦، ٣] وروى عبدالرزاق في "مصنفه" حدثنا معمر عن عاصم بن سليمان عن فضيل بن يزيد ابرقاشي قال: شهدت قرية من قرى فارس يقال لها: 'شاهرتا' فحاصرها شهراً حتى إذا كان دلت يوم وصمعا أن يصحبهم انصرفوا عنهم عند النقل، فتحلف عند ما فاستأموه، فكتب إليهم في سهم أماناً، ثم رمى به إليهم، فلما رجعا إليهم خرجوا في ثيابهم ووضعوا أسحتهم، فقلنا: ما شأكم، فقالوا: أمتموا، و أخرجوا إلينا السهم فيه كتاب أمانهم، فقلنا: هذا عبد، والعبد لا يقدر على شيء، قالوا: لا ندري عندكم من حركه، وقد خرجوا بأمان، قلنا: فارجعوا بأمان، قالوا: لا يرجع إليه أحد، فكتبا إلى عمر بعض قصتهم، فكتب عمر أن العبد المسلم من المسلمين أمانه أمانهم قال: فقلنا ما كنا أشرفنا عليه من غنائمهم. [٥/٢٢٢، باب الجوار وجوار العبد والمرأة]

فالإيمان: لكونه شرطاً للعبادة، والجهاد عبادة، والامتناع: لتحقيق إزالة الخوف به،
والتأثير إعزاز الدين، وإقامة المصلحة في حق جماعة المسلمين؛ إذ الكلام في مثل هذه
الحالة، وإنما لا يملك المسايقة؛ لما فيه من تعطيل منافع المولى، ولا تعطيل في مجرد القول.
والأبي حنيفة رحمته الله: أنه محجور عن القتال، فلا يصح أمانه؛ لأنهم لا يخافونه، فلم يلاق
الأمان محلّه، بخلاف المأذون له في القتال؛ لأن الخوف منه متحقق، ولأنه إنما لا يملك
المسايقة؛ لما أنه تصرف في حق المولى على وجه لا يعرّى عن احتمال الضرر في حقه،
والأمان نوع قتال، وفيه ما ذكرناه؛ لأنه قد يخطئ، بل هو الظاهر، وفيه سد باب
الاستغنام، بخلاف المأذون؛ لأنه رضي به، والخطأ نادر لمباشرة القتال، وبخلاف المؤبد؛
أي بامانه

فالإيمان: الإيمان في قولنا: ولأنه مؤمن ممنوع يصح أمانه. (الساية) والامتناع أي الامتناع شرط أيضاً
والتأثير أي العنة الحامية في قياس العدة المحجور عليه على المأذون له. [الساية ٩/١٥٤]
وإنما لا يملك جواب عما يقال: الأصل في الجهاد، وهو المسايقة، وهي إمصارية بآسيف وهو يمكنه، فكذلك
لا يملك الأمان أيضاً. [العناية ٢١٣/٥-٢١٤] لا يخافونه ذلك يعني بترك المسايقة، فإنهم ما رأوا شيئاً مقتدرًا
على القتال مع القاتلين، ولا يحمل سلاحاً ولا يقاتلهم علموا أنه ممنوع عن ذلك ممن له المنع. [العناية ٢١٤/٥]
بخلاف المأذون إلخ. يشير إلى أن قياس محجور على المأذون قياس مع الفارق. والأمان نوع قتال [فلا يمكنه
أيضاً] لأن المقصود بالقتال دفع شرهم عن المسلمين، وبالأمان يحصل ذلك، فيكون نوع قتال. (الكفاية)
وفيه [تصرف في حق المولى] ما ذكرناه أي في أمان العدة المحجور ما ذكرنا في قتاله. [الكفاية ٩/٢١٤]
هو الظاهر لأن اشتغاله بخدمة المولى يمنع عن التعلم بأداب الحرب. (الساية) وفيه سد باب إلخ. أي في الأمان
سد باب الاستعانة على المسلمين، وذلك ضرر في حقهم، فإذا كان ممنوعاً عن الضرر للمولى، فكيف يصح منه
ما يضر مولى والمسلمين. (الساية) بخلاف المأذون حيث يصح أمانه. لمباشرة القتال أي المأذون فيمنع
آداب القتال. وبخلاف المؤبد: وهو جواب قول محمد رحمته الله. [البنية ٩/١٥٥]

لأنه **خلف** عن الإسلام، فهو بمنزلة الدعوة إليه، ولأنه مقابل بالجزية، ولأنه مفروض ^{وهي مع} عند مسألتهم ذلك، وإسقاط الفرض نفع **فافترقا**. ولو أمس الصبي وهو لا يعقل: لا يصح كالمجنون، وإن كان يعقل، وهو محجور عن القتال: **فعلى الخلاف**، وإن كان مأذوناً له في القتال: فالأصح أنه يصح بالاتفاق.

لأنه خلف. أي الأمان المؤبد حلف عن الإسلام من حيث إنه ينتهي به القتال المصنوع به إسلام الحربي. [الغاية ٢١٤/٥] **عند مسألتهم**: قال الأتراري هنا: يعني إذا صب الحربي الإسلام عليه من المحجور يعترض عليه الفرض، وقال الأكمل: ولأنه مفروض عند مسألتهم ذلك يعني أن الكفار إذا طلبوا عقد الدمة يفترض على الإمام إجابتهم إليه. (الساية) **فافترقا**: أي افترق أمان العبد المحجور عليه عن القتال، وأمان المأذون له بالقتال، أو افترق الأمان المؤقت من المحجور عليه عن القتال والأمان المؤبد منه. (الساية) **كالمجنون**: في عدم صحة أمانه. [البنية ١٥٦/٩]

فعلى الخلاف. فعد أي حيلة لا يصح أمانه، وعد محمد ^ص يصح. (الساية) **بالاتفاق**: أي باتفاق أصحابنا، وليس على الخلاف؛ لأنه تصرف دائر بين المع والضرر كالبيع، فيملكه الصبي بعد الإدس. [الساية ١٥٦/٩-١٥٧]

باب الغنائم وقسمتها

وإذا فتح الإمام سدة عُدُوْهُ أي قهراً، فهو بالحجّار إل ساء فسمها بين المسلمين، كما فعل رسول الله ﷺ بجنّيز،* وإن ساء أقرّ أهله عس، ووضع عليهم الحرية، وعلى أراضيتهم الحراج. كذلك فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بموافقة من الصحابة رضي الله عنهم، ولم يُحمّد من خالفه، وفي كل من ذلك قدوة، فيتخير. وقيل: الأولى هو الأول عند حاجة الغائبين، القسمه ولاقرار والثاني عند عدم الحاجة؛ ليكون عدة في الزمان الثاني، وهذا في العقار. أما في المنقول المجرد: لا يجوز المن بالرد عليهم؛ لأنه لم يرد به الشرع فيه، وفي العقار خلاف الشافعي رضي الله عنه.

باب الغنائم. أخر باب العالم وحكمها عن فضل الأمان؛ لأن الإمام بعد المحاصرة، إما أن يؤمهم، أو يقتلهم ويستعملهم أمواهم [الغاية ٢١٥٥] الغنائم: جمع عيمة والعيمة سم من مأكود من كفرة بالقهر، ولعبة والحرب قائمة، والفيء اسم لما يوحّد منهم غير قتال كالخراج، وجزية ويخمس العيمة، وأربعة أخماسه للعائين والفيء لا يخمس، بل هو الكافة بمسميين والنمل ما يخص الإمام لعائري زيادة على سهمه [الغاية ١٥٧٩] **قهر** قال في النهاية: يس بنفسير له لغة؛ لأن عما عو معنى دل وحصص، وهو لارم، وقهر متعد، بل يكون هو تفسيره من طريق شعور الذهن؛ لأن من الذلة يلزم القهر. [الغاية ٢١٥/٥]

والتالي أي قرار أهل البلد عليه أن يوضع حرية وإخراج كما فعل عمر . (النبأ) وهذا أي إقرار أهل البلد على يدهم أن (النبأ) الخرد وبما قيد أسقول بالخرد؛ لأنه يجوز أن يسموا في أسقول بغير اسم استعارة العقار على ما يأتي عن قريب. (النبأ) حلاف النافعي . فإن عمده لا يجوز إقرار أهل البلد على بلدتهم باليمن في العقار، بل يقسم الأرض أيضاً. (النبأ)

* أخرج اسخاري في صحيحه عن زيد بن أسلم أن عمر قال: والله نكحني حذيفة لا - ثم حرره
من بين يدي من قبله، وفتح علي وحرره لا ففسيح لسانهم من بعد الله خير، ومن بعدهم
لهم جزاءة يقتسموها. [رقم: ٤٢٣٥، باب غزوة خيبر]

حق العائنين أي عبداً لأنه لا يشت امتث قبل الإحراز بدار الإسلام. (الساية) أو **ملكهم**. أي أو إبطال ملكهم عند الشافعي. لأن اعيمة تمت عبده قبل الإحراز بالدار. [الساية ٩/١٦٠]

غير معادل جواب عما يقال: الخراج يعادله. **ما روي به** أي من فعل عمر. (الساية) **كالأكره** بفتح اضمرة والكاف وإراء أي المزارعين، وحاصل الكلام. أن تصرف الإمام وقع على وجه الضر في إقرار أهلها عليها؛ لأنه لو قسمها بين العائنين اشتعوا بالبراعة، وقعدوا عن الجهاد، فكان يكر عليهم العدو، وربما لا يهتدون لذلك العمل أيضاً فإذا تركها في أيديهم وهم عارفون بالعمل صاروا كالأكره المزارعين للمسلمين العاملة بوجوه الزراعة. [البنية ٩/١٦١]

مع أنه الخ قال شيخنا: هذا إشارة إلى قوله تعالى: «... من فاعله» (الساية) **يخطئ** أي يعطى الخط بالنساء المعجمة. **والخراج**: هذا جواب عن قول الشافعي **في** والخراج غير معادل لقلته. [الساية ١٦١/٩] **حل**: يوجوه في كل سنة. (العاية) **عن حد الكراهة**: معناه ما قال الإمام الترمذاني فإن من عليهم برفاههم وأراضيهم، وقسم النساء والدرية وسائر الأموال حار، ولكن يكره؛ لأنهم لا يتمتعون بالأراضي بدون المال، ولا بقاء هم بدون ما يمكن به تريحة العمر إلا أن يدع لهم ما يمكنهم به العمل في الأراضي. [العاية ٢١٨/٥] **قد قتل** عقة بن أبي معيط والنضر بن أبي سهيل بعد ما حصلوا في يده، وقتل بني قريظة بعد ثبوت أيد عيهم فان استلموا سقط عنهم القتل؛ لانه عقوبة وجبت للبقاء على الكفر فإذا اراد الكفر سقط القتال. [العاية ٢١٨/٥-٢١٩]

* في الباب أحاديث، منها حديث ابن حنبل وحديث عطية القرظي. [نصب الرتبة ٤٠١/٣] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن الزهري عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: دخل عبد الله بن مسعود مكة فوجد فيها رجلاً من بني قيس بن عيلان قد أتى مكة ليعتمر، فقال له: يا هذا، ما لك؟ فقال: يا أبا عبد الله، إني كنت ممن كان يمشي في الحرم، فقال لي رجل من بني قيس بن عيلان: لا تمشي في الحرم، فقال لي: فماذا أفعل؟ فقال لي: لا تأكل ولا تشرب ولا تنكح ولا تتبرأ من شيء من هذه الأشياء، فقال لي: فماذا أفعل؟ فقال لي: لا تأكل ولا تشرب ولا تنكح ولا تتبرأ من شيء من هذه الأشياء، فقال لي: فماذا أفعل؟ فقال لي: لا تأكل ولا تشرب ولا تنكح ولا تتبرأ من شيء من هذه الأشياء.

ولأن فيه حصة مادة الفساد، وإن شاء استرققهم؛ لأن فيه دفع شرهم مع وفور المنفعة لأهل الإسلام، وإن شاء ركنهم أحراراً دمة بمسلمين؛ لما بينا، إلا في مشركي العرب والمرتدين عني ما نبين، إن شاء الله تعالى. ولا يجوز أن يرددهم إلى دار الحرب؛ لأن فيه تقويتهم على المسلمين، فإن أسلموا لا يقتلهم؛ لاندفاع الشر بدونه، وله أن يسرقهم؛ توفيراً للمنفعة بعد انعقاد سبب الملك، بخلاف إسلامهم قبل الأخذ؛ لأنه لم ينعقد السبب بعد. ولا يفادي بالأسارى عند أي حيلة. وقالوا: يفادي هم أسارى المسلمين. وهو قول الشافعي؛ لأن فيه تخليص المسلم، وهو أولى من قتل الكافر والانتفاع به. وله: أن فيه معونة للكفرة؛ لأنه يعود حرباً علينا، ودفع شر حرابه خير من استنقاذ الأسير المسلم؛ لأنه إذا بقي في أيديهم، كان ابتلاءً في حقه غير مضاف إلينا، والإعانة بدفع أسيرهم إليهم مضاف إلينا، أما المفاداة بمال يأخذه منهم لا يجوز في المشهور من المذهب؛

استرققهم فإن أسلموا بعد ذلك لم يفسط عنهم روق. لأن الرق حرء الكفر الأصلي على ما عرف. بخلاف ما إذا أسلموا قبل الاستيلاء حيث لا يجوز القتل والاسترقاق أيضاً. [العناية ٥/٢١٩]

مشركي العرب والمرتدين فإنه لا يجوز استرقاقهم ولا وضع خرية عليهم، ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف. سبب الملك وهو أخذهم وهم كفار. (النسابة) بخلاف إسلامهم حيث لا يجوز سترقاقهم. (النسابة) ولا يفادي أي لا توجد فدية بمقابلة إطلاق الأسارى [الكفاية ٥/٢٢٠] المفاداة بين اثنين يقال: فاداه إذا أطلقه، وأخذ فديته، ومنه قوله: ولا يفادي بالأسارى أي لا يعطى أسارى الكفر، ويؤخذ منهم أسارى المسلمين. (العناية) وقالوا وجعل في "السير الكبير" قَوْضًا أظهر الروايتين عن أبي حنيفة - [العناية ٥/٢١٩]

يفادي ولا يجوز الفدية بالناس. (العناية) قول الشافعي. وله قد مات وحمد الله إلا بالنساء، فإنه لا يجوز المفاداة بالنساء عندهم. [النسابة ٩/١٦٤] إليها أي لحصولها بقصد، وهو إطلاق أسراء الكفار. أما المفاداة: أي في إطلاق أسرائهم.

لما بينا. وفي "السيرة الكبرى": أنه لا بأس به إذا كان بالمسلمين حاجة؛ استدلالاً بأسارى بدر، ولو كان أسلم الأسير في أيدينا لا يفادى بمسلم أسير في أيديهم؛ لأنه لا يفيد إلا إذا طابت نفسه به، وهو مأمون على إسلامه. قال: **ولا يجوز المن عنيهم** أي: على الأسارى، خلافاً للشافعي رحمته فإنه يقول: من رسول الله ﷺ على بعض الأسارى

لما بينا. أي بقوله. أن فيه معونة للكفرة. (السيرة) استدلالاً. [وسيجيء جوابه] قال الأثراري: وهذا الاستدلال عجب مع بروز الآية بالإلكار على المفادة. [السيرة ٩/١٦٥] بأسارى بدر [كان الفداء أربعة آلاف] ما أسر أسارى بدر، وهم سبعون نفرًا من الكفار شاور النبي ﷺ أصحابه في حقهم، فتكلم كل منهم برأيه، فقال أبو بكر: هم قومك وأهلك حد منهم فداء يفعنا، وخيمهم أحراراً لعلمهم يوفقون بالإسلام. وقال عمر: مكن نصبت من قتل عاص، ومكن علياً من قتل عقيل، ومكني من قتل فلان، فقال رسول الله ﷺ: إن الله يبين قنوب رجال كالماء، ويشدد قنوب رجال كالحجارة مثلث يا أبا بكر! كمثل إبراهيم حيث قال: **فمن يعصني فبني وعنه ومن يعصني فبني وعنه** رحمته ومثلث يا عمر! كمثل نوح حيث قال: **من لا يعصني فليس مني ولا من آل أبي بكر**، ثم استقر رأيه ما عني رأيي أبي بكر، فأمر بأحد الفداء، فصرق فوه تعالى: **من لا يعصني فليس مني ولا من آل أبي بكر** حتى نقض في ذلك من دون عرش النبي ﷺ فبني لا جوده بآية **لا يفتنكم ولا يفتنكم من الله سبب منكم فمما حدثت مقصد لعلكم تتقون** رحمته فبني رسول الله ﷺ والصحابه كنهم، وقال: لو برل العذاب ما عني مما أخذ إلا عمر وسعد بن معاذ، فظهر أن الحق هو رأي عمر، وإن رسول الله ﷺ أخطأ حين عمن رأيي أبي بكر ﷺ، لكنه لم يقرر على الخطأ، بل به عليه بإيراد الآيات، وأمضى الحكمه على الفداء، وأمر بأكله، ولم يأمر برده. وهذا هو الفرق بين برول النص، بخلاف الرأي وبين ظهوره بخلافه؛ لأن في الأول لا ينقض الرأي به، وفي الثاني ينقض.

لأنه لا يفيد: لأنه لا فائدة في تخليص المسلم بالمسلم إلا إذا ضاقت نفسه به أي إلا إذا رضي بذلك نفس الأسير المسلم، وهو مأمون على إسلامه لا يخاف عليه بالردة. [البياضة ٩/١٦٥] **ولا يجوز المن** أي الإيعاء عنهم بأن يتركهم مجاناً من غير استرقاق، ولا دمة، ولا قتل. [العناية ٥/٢٢١] **بعض الأسارى** وهو أبو العاص زوج زينب بنت رسول الله ﷺ.

وما لا يحترق منها يدفن في موضع لا يطلع عليه الكفار؛ إبطالاً للمنفعة عليهم. ولا يقسمه عيمة في دار الحرب حتى يخرجها إلى دار الإسلام. وقال الشافعي رحمه الله: لا بأس بذلك، وأصله: أن الملك للغنائم لا يثبت قبل الإحراز بدار الإسلام عندنا، وعنده: يثبت، ويتنى على هذا الأصل عدة من المسائل ذكرناها في "كفاية المنتهي". له: أن سبب الملك الاستيلاء إذا ورد على مال مباح كما في الصيود، ولا معنى للاستيلاء سوى إثبات اليد، وقد تحقق. ولنا: أنه **ذلك** فهي عن بيع الغنيمه: في دار الحرب. * والخلاف ثابت فيه، والقسمة بيع معنى، فتدخل تحته، ولأن الاستيلاء إثبات اليد الحافظة والناقلة،

لا يحترق منها: بأن كان من الحديد. (النباية) **لا بأس بذلك** أي بتقسيم الغنيمه في دار الحرب. **عدة من المسائل:** منها: أن أحداً من الغنمين إذا وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه، ثبت نسبه عنده، وصارت الأمة أم ولد، وعندنا لا يثبت النسب لعدم الملك، ويحب العقر، ويقسم الأمة والولد والعقر بين الغنمين. ومنها: البيع لو باع الإمام أو واحد من العرة شيئاً من الغنيمه لا يجوز عندنا، خلافاً لهم، ومنها: الإرث إذا مات أحد العزاة بدار الحرب لا يورث منه عندنا خلافاً لهم، ومنها: لو حقق المدد قبل القسمة لا يشاركه عندهم، ويشارك عندنا، ومنها: لو أتلّف واحد شيئاً من المعتم قبل الإحراز لا يصم عندهم خلافاً لهم. (النباية) **كفاية المنتهي** وهو كتاب معدوم لم يوجد في ديار العراق والشام والمصر. [النباية ١٦٨/٩]

كما في الصيود. فإنه يحدث فيه بالاستيلاء على الصيد، وكذا في الاحتطاب. [النباية ١٦٨/٩]

والخلاف أي الخلاف المذكور بيننا وبين الشافعي رحمه الله، ثابت فيه أي في البيع، فمن حرم البيع حرم القسمة، والقسمة بيع معنى أي من حيث المعنى لا اشتماها على الإقرار وإبادة لا محالة، فتدخل القسمة تحت البيع، فكما لا يجوز، لا يجوز القسمة. [النباية ١٦٩/٩] **اليد الحافظة** وهي اليد التي يثبت بها حفظ العين، والناقلة: وهي التي تنقل العين من شخص إلى شخص، قاله الأثراري، وقال الكاكي: والناقلة بأن ينقله كيف شاء يتصرف فيه. [النباية ١٦٩/٩]

* غريب جداً، واستدل به المصنف على منع جواز قسم الغنائم في دار الحرب، قال: لأن البيع في معنى القسمة فكما لا يجوز البيع كذلك لا تجوز القسمة. [نصب الراية ٤٠٨/٣]

والثاني منعهم^{كفرة} لقد رقم على الاستنقاذ ووجوده ظاهراً، ثم قيل: موضع الخلاف ترتب الأحكام على القسمة إذا قسم الإمام، لا عن اجتهاد؛ لأن حكم الملك لا يثبت بدونه، وقيل: الكراهة، وهي كراهة تنريه عند محمد رحمه الله، فإنه قال: على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا تجوز القسمة في دار الحرب. وعند محمد رحمهما الله: الأفضل أن يقسم في دار الإسلام، ووجه الكراهة: أن دليل البطلان راجح،

والثاني: أي إثبات اليد الباقلة. (الغاية) على الاستنقاذ أي استخلاص أموالهم من أيديهم ووجوده ظاهراً يكون الدار في أيديهم؛ لأن الدار إنما يصف إليها، أو إليهم باعتبار القوة والاستيلاء، ولما بقيت هذه لقعة مسبوبة إليهم، عرف أن القوة لهم، والقوة على الاسترداد ظاهر يجمع ثبوت يد المسمين، بخلاف ما إذا فتحت البدة؛ لأنها صارت دار الإسلام لفتحها، وإجراء الأحكام فيها، فكان فتح البدة كإحرازه بدارنا إليه. [الساية ١٦٩/٩] موضع الخلاف فيما إذا صدرت القسمة عن الإمام بدون الاجتهاد، هل يثبت حكم الملك لمن وقعت القسمة في نصيبه من الأكل ونحوه وسائر الانتفاع أو لا، فعنده يثبت، وعدنا لا يثبت. [الغاية ٢٢٤،٥]

لأن حكم إلخ: معناه أن ترتب هذه الأحكام دليل ثبوت الملك المستلزم لعلم بخوار القسمة، فعنده مترتبة هذه القسمة الصادرة، لا عن اجتهاد، فيلزم منه ثبوت الملك، وعدنا ليست بمرتبة. (الغاية) وهي كراهة إلخ: أي حكم قسمة الغنائم في دار الحرب على مذهبي الكراهة، لا عدم الجوار؛ لما أن في القسمة من قطع شركة المدد فيقللها رعتهم في الملحوق بالجيش، ولأنه إذا قسم تفرقوا، وربما بكر العدو على بعضهم، وهذا أمر وراء ما يتم به القسمة، فلا يجمع جوارها، ثم أشار المصنف إلى الخلاف في الكراهة، هل هي تنريه أو كراهة تحريم. [الساية ١٧٠/٥] عد محمد رحمهما الله، أي محمد رحمهما الله في "السير الكبير". [الساية ١٧٠/٩]

فإنه قال إلخ: وفيه نظر؛ لأن هذا يشير إلى أن قول محمد رحمهما الله، على قول أبي حنيفة رحمهما الله، في القسمة في دار الحرب، وليس بمشهور؛ فإنه لا خلاف بينهم في ظاهر الرواية من أصحابنا، وفي غير ظاهر الرواية الأفضلية مقولة عن أبي يوسف رحمهما الله، وأيضاً قوله على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا تخور القسمة يدل على خلاف ما يدل عليه قوله، وقيل: بالكراهة، وفي الحملة هذا الموضع لا يخلو عن تسامح. [الساية ١٧٠-١٧١] دليل البطلان: لكونها محرماً والمحرّم راجح. [الغاية ٢٢٥/٥]

إلا أنه تقاعد عن سلب الجواز، فلا يتقاعد عن إيراث الكراهة. قال: **والردء** ^{الفدوري} والمقاتل في العسكر سواء؛ لاستوائهم في السبب، وهو المجاوزة، أو شهود الوقعة على ما عرف، وكذلك إذا لم يقاتل لمرض، أو غيره لما ذكرنا. وإذا **لحقهم المدد** ^{عند الشافعي} في دار الحرب قل أن يخرجوا الغيمة إلى دار الإسلام: **شاركوهم فيها**، خلافاً للشافعي رحمه الله بعد انقضاء القتال، وهو بناء على ما مهدناه من الأصل، وإنما ينقطع حق المشاركة عندنا بالإحراز، أو بقسمة الإمام في دار الحرب، أو ببيعه المغنم فيها؛ لأن بكل واحد منها يتم الملك، فينقطع حق شركة المدد. وقال: **ولا حق لأهل سوق العسكر في الغيمة إلا أن يقاتلوا**، وقال الشافعي رحمه الله في أحد قوليه: **يسهم لهم**؛

إلا أنه تقاعد. بالاتفاق أما عند الشافعي رحمه الله فيجوز مصفاً، وأما عندنا فيجوز إذا احتاج الغزاة إلى الثوب والذابة ونحو ذلك. (العناية) **إيراث الكراهة** لأن الدليل المرجوح لما لم يطل بالكلية حصل من معارضة الدليل الراجح، والمرجوح الكراهة كما في سور احمرار. [العناية ٢٢٥/٥] **والردء**: بكسر الراء وسكون الدال المهملة، وفي آخره همزة، وهو العود، يقال: رداً رداً أعانه، والردء بالفتح مصدر والردء هو مبتدأ، وقوله: والمقاتل عطف عليه، وقوله: في العسكر طرف الاثنين، وقوله: سواء حيرة، والقياس أن يقال: سواءان، لكن جاء في الاستعمال بالإنفراد أيضاً. **وهو المجاوزة**: أي محاورة الدرب سية القتال عندنا. [الساية ١٧٢/٩] **أو غيره**: أي أو غير المرض بأن بعثه الإمام إلى حاجة، ولم يخص الوقعة. (الساية) **شاركوهم**: [وفي بعض النسخ: شاركهم] أي شارك المدد العسكر في الغيمة. (الساية) **من الأصل**: وهو أن السبب هو الأخذ، والملك يشت نفس الأحد، وعندنا السبب هو القهر، وإنما القهر بالإحراز بدار الإسلام، فإذا شارك المدد الجيش في الإحراز الذي به يتم السبب يشاركوهم في تأكد الحق به، كما لو التحقوا بهم في حالة القتال، كذا في "المسوط". [الكفاية ٢٦٦/٥] **مها**: أي من هذه الأشياء الثلاثة. [النباية ١٧٢/٩] **شركة المدد**: هذا تصريح بأن الملك يتم بقسمة الإمام في دار الحرب. **ولا حق إلخ** لعدم قصدهم الجهاد.

وكذا إذا كان في بيت المال فضلُ حمولة؛ لأنه مالُ المسلمين، ولو كان للغائبين،^{المحمولة} أو لبعضهم لا يجبرهم في رواية "السير الصغير"؛ لأنه ابتداءُ إجارة، فصار كما إذا نفقت دابته في مفازة، ومع رفيقه فضلُ حمولة، ويجبرهم في رواية "السير الكبير"؛ لأنه دفعُ الضرر العام بتحميل ضرر خاص. ولا يجوز بيعُ الغنائم قبل القسمة في دار حرب؛ لأنه لا ملكَ قبلها، وفيه خلافُ الشافعي ~~بأنه~~ وقد بينا الأصل. ومن مات من الغائبين في دار الحرب: فلا حق له في العيمة، ومن مات منهم بعد إخراجها إلى دار الإسلام: ~~فقصيه ورثته؛ لأن الإرث يجري في الملك، ولا ملكَ قبل الإحراز، وإنما الملك بعده،~~
مر عتبه

مالُ المسلمين. فتحمل ما لهم مما هم. (النهاية) لا يجبرهم: لعدم حل الانتفاع بمل العير إلا بظية من عسبه، فيكون هذا حراً على الإجارة ابتداءً، وهو معني قوله: لأنه ابتداءُ إجارة، فلا يجوز، قوله: ابتداء احتراز عن إجارة في حالة البقاء حيث يجوز إخراج باتفاق الروايات، كمن استأجر سفينة شهراً، فمضت المدة وسط البحر، فإنه يعقد عليها إجارة أخرى بغير رضى المالك بأجر المثل، ذكره في 'المحيط'. [النهاية ١٧٤/٩-١٧٥] فصار أي في كونه ابتداءً إجارة من كل وجه. مقارة فإنه لا يجبره على الحمل بغير رضاء.

رواية السير الكبير ويستوي في ذلك أن يرضى به أصحاب الحمولة، أو أبوا، إذا كان هم غنى عن تلك الحمولة؛ لأنهم هذا الإماء قصدوا اتعت. [الكفاية ٢٢٧/٥] الضرر العام فصار كإجارة السفينة في شط البحر بلا فرق. بيع العائم. ومع هذا إذا باع الإمام صح؛ لأنه محتهد فيه، ذكره في "شرح الطحاوي"، فلم بهذا أن المراد بقوله: لا يجوز بيع العائم الكراهة لا بقي ترتب الأحكام، والكراهة أيضاً فيما إذا باع لا لحاجة العارة، وإذا باع لدفع حاجتهم فيبغى أن لا تكره؛ لأنه مال أهل الحرب مباح، واضرورة يستباح المخذور. (النهاية) وفيه أي وفي بيع العائم قبل القسمة خلافُ الشافعي ~~بأنه~~ فعنده يجوز؛ لأن سب الملك عنده الاستيلاء، وقد بينا الأصل أي أن الملك للغائبين قبل الإحراز بدار الإسلام لا يشت عنده، خلافاً له. [النهاية ١٧٥/٩]

قبل الإحراز. فيه بطر؛ لأنه يناقض قوله فيما تقدم: لأن بكل منهما يتم الملك، والجواب أنه ترك ذكر القسمة في دار الحرب وبيع العائم فيها ههنا اعتماداً على ذكره هناك، أو لأن ذلك لعارض الحاجة، والاعتبار للأمر الأصلية. [النهاية ٢٢٨/٥]

وقال الشافعي **رحمه الله**: من مات منهم بعد استقرار الهزيمة يُورث نصيبه؛ لقيام الملك فيه عنده، وقد بيناه. قال: **ولا بأس بأن يغلف العسكر في دار الحرب، وبأكلوا مما وحدوه من طعام.** قال العبد الضعيف: أرسل ولم يقيده بالحاجة، وقد شرطها في رواية، ولم يشترطها في الأخرى وجه الأولى: أنه مشترك بين الغانمين، فلا يباح الانتفاع به إلا للحاجة. كما في الثياب والدواب. وجه الأخرى: قوله **لا بأس** في طعام خير: "كلوها واعلفوها ولا تحملوها"،* ولأن الحكم يدار على دليل الحاجة، وهو كونه في دار الحرب؛ لأن الغازي لا يستصحب قوت نفسه، وغلف ظهره مدة مقامه فيها، والميرة منقطعة، فبقي على أصل الإباحة للحاجة، بخلاف السلاح؛ لأنه يستصحبه، فأنعدم دليل الحاجة.

من مات منهم الخ هذا إشارة إلى أن الميت عنده يثبت بعد الفراغ عن لقتل، وأهراق العدو، ولا يثبت بمجرد الأحد، فلو مات قبل استقرار الهزيمة يسعى أن لا يورث عنده. **وقد بيناه** أي في مسألة قسمة الغنيمة في دار الحرب. (الساية) **بأن يغلف** يقال: علف ثدياً يعلف من باب صرب يصرب إذا أضعفها لعنف، وللعنف يفتح للام: كل ما أضعفه الدابة، ولعنف، سكون للام مصدر. (الساية) **العسكر** بالرفع فاعل يعلف المفعول محذوف وهو الدابة. (الساية) **شرطها**. أي شرط الحاجة محمد. [الساية ٩/١٧٦]
في روايته وهي رواية السير الصغير. (الساية) **الأخرى** وهي رواية السير الكبير. (الساية) **كما في الثياب** أي كما لا يباح لاستعمال في الثياب والدواب إلا للحاجة. [الساية ٩/١٧٦] **دليل الحاجة** يعني دليل حاجة موجود، فيدر حكم إباحة الانتفاع إليه، وإن لم يتحقق حقيقة الحاجة. **وعلف ظهره** أي دنته، قال في 'الفائق': 'انصر الرحبة، وقال في 'المغرب': 'نقط الظهر مستعار للدابة. [الساية ٩/١٧٧]
بخلاف السلاح: جواب عن قياس الخصم.

* رواه البيهقي في 'كتاب المعرفة' أحبنا عبيد بن محمد بن بشران، أما أبو جعفر البرزنجي شأحمد بن خليل شأبوقدي عن عبد الرحمن بن الفضل عن العباس بن عبد الرحمن الأشجعي عن أبي سفيان عن عبد الله بن عمرو. قال: قال رسول الله ﷺ: **لا بأس** **بأن يغلف العسكر** **في دار الحرب** **وبأكلوا مما وحدوه من طعام** **ولا بأس بأن يحملوها ولا تحملوها**. [نصب الراية ٤٠٩/٣]

وقد تمس إليه الحاجة، فتعتبر حقيقتها فيستعمله، ثم يرده في المغنم إذا استغنى عنه، والدابة مثل السلاح، والطعام كالخبز واللحم، وما يستعمل فيه كالسمن والزيت. قال: **ويستعمل حبس** وفي بعض النسخ: الطيب - **ويدهنوا بالدهن ويوقحوا به الدابة**؛ لمساس الحاجة إلى جميع ذلك، **ويقاتلوا عما جندوه من السلاح، كل ذلك دلا قسمته**.

والدابة أي يعتبر فيها حقيقة الحاجة. (الساية) **والطعام** أي المراد من الطعام المذكور فيما مضى من قوله. ويأكلوا ما وجدوه من الطعام كالخبز. (الساية ١٧٧/٩) **بعض السح الطيب**. قيل: وليس بصحيح؛ لأن القدوري نفسه قال في 'شرح مختصر الكرخي': بعدم جوار الانتفاع بالطيب، أما الخطب: فتعذر النقل من دار الإسلام جاز استعماله، كما في العلف. [البنية ٢٢٨/٥]

ويدهنوا بالدهن هذا أيضاً لفظ القدوري، والمراد به الدهن المأكول كالزيت؛ لأنه ما صار مأكولاً، كان صرفه إلى بدنه كصرفه إلى أكله، وإذا لم يكن مأكولاً لا ينتفع به، بل يرده إلى العيمة، كما ذكره القدوري في 'شرحه'. وفي 'المحيط': لو أصابوا سمماً، أو ريتاً، أو دهنأ أو فاكهة ياسة، أو رطبة، أو سكرأ، أو بصلأ، أو غير ذلك من الأشياء التي تؤكل عادة، لا بأس بالتناول منها قبل القسمة، ولا يجوز تناول شيء من الأدوية والطيب، ودهن البنفسج. [البنية ١٧٨/٩]

ويوقحوا الخ. هذا أيضاً لفظ القدوري، وتوقع الدابة تصليب حافرها بالشحم المذاب إذا حمي أي رق من كثرة المشي، قال الأتراري: والراء خطأ، كما في "المعرب"، وسحة الإمام حافظ الدين الكير - بخط يده بالراء من الترقيح، وهو المنقول عن المصنف - قال: هكذا قرأناه عن المشايخ. قال في "الجمهرة": رفع فلان عيشه ترقيحاً إذا أصلحه، وقال الكاكي: قال شيعي العلامة صاحب "النهاية": ولكن صححه شيعي مولانا حافظ الدين بالراء من الترقيح، وهو الإصلاح وهو أصح؛ لأنه أعم. قال الأتراري: رأيت في نسخة ثقة من نسخ "مختصر الكرخي" مكتوبة في تاريخ سنة إحدى وأربع مائة بالواو، كما قال صاحب "المعرب" لا بالراء، انتهى، وكذا رأيت بخط شيعي العلاء، أنه بالواو أولى [البنية ١٧٨/٩]

دلت أشار به إلى جميع ما ذكرناه من قوله: والطعام كالخبر إلى هنا. (الساية) **ويقاتلوا** هذا لفظ القدوري معطوف على قوله: بأن يعلف العسكر. (البنية) **كل ذلك** أي كل ما قنا: من علف الدواب، وأكل طعام العيمة، واستعمال الخطب، والادهاق، بالدهن والقتال بسلاح العيمة قبل قسمتها. [البنية ١٧٨/٩]

وتأويله: إذا احتاج إليه بأن لم يكن له سلاح، وقد بيناه. **ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك** شئ، **ولا يتمولونه**: لأن البيع يترتب على الملك، ولا ملك على ما قدمناه، وإنما هو بالذهب والفضة ^{بالذهب والفضة} وإباحة، **وصار كالمباح له الطعام**، وقوله: "ولا يتمولونه" إشارة إلى أنهم لا يبيعونه بالذهب والفضة والعروض؛ لأنه لا ضرورة ^{تصوري} إلى ذلك، فإن باعه أحد ^{أحد الغنائم} رداً للثمن إلى الغنيمة؛ لأنه بدلٌ عين كانت للجماعة. وأما الثياب والمتاع: فيكره الانتفاع بها قبل القسمة من غير حاجة للاشتراك، إلا أنه يقسم الإمام بينهم في دار الحرب إذا احتاجوا إلى الثياب والدواب والمتاع؛ لأن المحرم يُستباح للضرورة، فالمكروه أولى؛ وهذا لأن حق المدد محتمل، وحاجة هؤلاء متيقن بها، فكان أولى بالرعاية، ولم يذكر القسمة في السلاح. **ولا فرق في الحقيقة**، فإنه إذا احتاج واحد يباح له الانتفاع له في الفصيلين،

وتأويله: بما احتاج المصنف إلى هذا التأويل؛ لأنه إذا احتاج العاري إلى استعمال سلاح الغنيمة بسبب صيانة سلاحه لا يجوز. [الغاية ٥ ٢٢٩] **وقد ساء** إشارة إلى قوة خلاف السلاح، لأنه يستصحبه في آخره. (الساية) **ولا يجوز** هذا أيضاً لفظ نفدوري. (الساية) **ولا يتمولونه** قال الأتراري: عطف على قوله: ولا يجوز، لا على قول: أن يبيعوا؛ لأن ذلك عكس العرص. [الساية ١٧٩/٩] **قدمناه** يعني أنه لا مدد قبل الإحراق. (الغاية) **وصار** يعني كما إذا أباح صغامة غيره لا يجوز له أن يبيع ويتمول. (الساية) **إلى ذلك** أي إلى البيع لشيء من هذه الأشياء. (الساية) **للحساعة** أي عوض عين مشتركة بين العامين. (الساية) **للاشراك** أي لأحد اشترك العامين فيها. [الساية ٩ ١٧٩] **للضرورة**. ومن ثم قلنا: "الضرورت تبيح المحذورات". **فالمكروه** وهو استعمال الثياب والانتفاع. **وهذا لأن الخ** هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال: كيف جازت القسمة، وفيها قطع حق الغير، وهو مدد؛ لأن مدد إذا حققهم شركتهم، فأجاب بقوله: وهذا أي جواز القسمة لأن حق المدد الذي يأتي. [الساية ١٨٠/٩] **وحاجة هؤلاء** أي الحاصرين في الجهاد. **أولى بالرعاية** لأنه لا اعتبار بمحتمل. **ولا فرق** بين سلاح، وبين ثياب والمتاع ودواب في جواز القسمة عند الحاجة. [البنية ١٨٠/٩]

فإن احتاج الكل ^{كل امرأة} يقسم في الفصلين، بخلاف ما إذا احتاجوا إلى السبي حيث لا يقسم؛ لأن الحاجة إليه في **فضول الخوائج**. قال: **ومن أسلم منهم** معناه: في دار الحرب أحرر بإسلامه نفسه؛ لأن الإسلام ينافي ابتداء الاسترقاق، **وأولاده الصغار**؛ لأنهم مسلمون بإسلامه تبعاً، **وكل مال هو في يده** لقوله **ثالثة**: "من أسلم على مال فهو له"، *
 بإسلام الأب

في الفصلين: أي في فصل الثياب والسلاح. [الكفاية ٥/٢٢٩] **فصول الخوائج**: وهو الوطاء لا من أصولها. **دار الحرب**: إما قيد بهذا؛ لأنه لو هاجر إلى دار الإسلام، وأسلم لا يصير ماله وأولاده في دار الحرب محرراً بإسلامه. وذكر في الفوائد الظهيرية: وهما مسائل أربع: إحداها: إذا أسلم الحربي في دار الحرب، ولم يخرج حتى ظهرها على الدار، فالحكم فيها ما ذكر أنه لا يعم نفسه وأولاده الصغار، وما كان في يده من المقتولات إلى آخره. والثانية: الحربي إذا دخل داراً بأمان وأسلم، ثم ظهر المسلمون على داره، فأهله، وماله، وجميع ما خلفه في دار الحرب من أولاده الصغار فيء.

والثالثة: إذا أسلم الحربي في دار الحرب، ثم دخل دار الإسلام، ثم ظهر المسلمون على داره، فجميع ماله هناك فيء إلا أولاده الصغار. والرابعة: إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان، واشترى منهم أموالاً وله أولاد استصحهم مع نفسه في دار الحرب، ثم ظهر المسلمون على الدار، فأحوب فيه على نحو ما بينا في حربي أسلم في دار الحرب، ثم وقع الظهور على الدار إلا في فصلين: أحدهما: أن أولاده الكبار لا يصيرون فيئاً؛ لأنهم مسلمون. والثاني: أن ما كان وديعة له عند حربي لا يصير فيئاً على رواية أبي سليمان **رحمته**، وعلى رواية أبي حفص **رحمته** يصير فيئاً. [الكفاية ٩/٢٣٠-٢٣١]

ابتداء الاسترقاق: احترر به عن الاسترقاق بقاء؛ لأن الإسلام لا ينافيه. وهذا لأن الرق جراء الكفر الأصلي، فإهم ما استكفوا أن يكونوا عبيداً لله عز وجل جازهم الله عز وجل بأن يكونوا عبيد عبده، بخلاف الرق حالة البقاء، فإنه صار من الأمور الحكيمة. (الساية) **الصغار** عطف على قوله: نفسه، احترر به عن أولاده الكبار. (البنية)

* قال صاحب "التفقيح": روه سعيد بن منصور حدثنا عبد الله بن المبارك عن حمزة بن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن بوف عن عروة بن الربيع قال: قال رسول الله ﷺ من أسلم على شيء فهو له، قال: وهو مرسل صحيح. [نصب الراية ٣/٤١٠]

ولأنه سبقت يده الحقيقة إليه يد الظاهرين عليه. أو **وديعة في يد مسلمة أم دمي**: لأنه في يد صحيحة محترمة، ويده كيده. **فإن ظهرنا على دار الحرب، فعقاره فيء**. وقال الشافعي **رحمته**: هو له؛ لأنه في يده، **فصار كالمقول**. ولنا: أن العقار في يد أهل الدار وسلطانها؛ إذ هو من جملة دار الحرب، فلم يكن في يده حقيقة، وقيل: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف **رحمته** الآخر، وفي قول محمد، وهو قول أبي يوسف الأول **رحمته**: هو كغيره من الأموال بناءً على أن اليد حقيقة لا تثبت على العقار عندهما، وعند محمد **رحمته** تثبت، **ورحمته فيء** لأنها كافرة حربية لا تتبعه في الإسلام، **مأنة حنبل فيء** خلافاً للشافعي **رحمته** هو يقول: إنه مسلم تبعاً كالمفصل، ولنا: أنه جزؤها فيرق برقها، **والمسلم محل للتملك تبعاً لغيره**.

أو **وديعة** بالرفع عطفاً على قوله: هو في يده. (الباية) **يد صححه** احترره عن يد العاصب. (الباية) **محمد** احترره عن الحربي. (الباية) **كيد** أي كيد المالك لأحدهما عاملان له وبائنا في الحفظ، فإن كانت وديعة عند حربي، تصير فيئاً على رواية أبي حفص **رحمته**. وعلى رواية أبي سليمان **رحمته** لا يكون فيئاً. [الباية ١٨١/٩] **فإن ظهرنا** بهذا يظهر الفرق بين العقار وبين المقول. **فعقاره فيء** هكذا ذكره في 'شرح الجامع الصغير': ولم يدكروا فيه خلافاً بين أصحابنا، وليس في الأصل أيضاً ذكر الخلاف إلا أن الفقيه أبا الليث قال في 'شرح الجامع الصغير' قال أبو يوسف **رحمته** في 'الأمامي': لا يصير فيئاً، وهو قول الشافعي. [الباية ١٨٢/٩] **وقال الشافعي** **رحمته** وبه قال مالك وأحمد **رحمته**. (الباية) **فصار كالمقول** حيث يكون له بلا خلاف. **وقيل هذا** أي قول القدوري: فعقاره فيء. في الإسلام لأن اسمه يتزوج الكتابية، وتبقى كتابية، ولا تصير مسلمة تبعاً لزوجها؛ إذ هو من باب الاعتقاد. [الباية ٢٣٢/٥] **ولنا** يعني أبود جرد للأمام، وهي قد صارت لجميع أحرانها فيئاً، ألا يرى أنه لا يجوز أن يستثنى أحدها في إعتاق الأم نحال، فكذا في لاسترقاق لا يصير مستثنياً بعد ما ثبت الرق في الأم. **والمسلم** تقريره: مسلمنا أنه مسلم تبعاً لكن مسلم محل للتملك، هذا جواب عن قول الشافعي **رحمته** إنه مسلم ليكون ملكاً تبعاً لغيره كما إذا تزوج المسلم أمة الغير، فيكون الولد رقيقاً بتبعية الأم، وإن كان مسلماً بإسلام أبيه. (الباية)

بـ^{عند} **خلاف المنفصل**؛ لأنه حر؛ لانعدام الجزئية عند ذلك، **وولاده كبر في**؛ لأنهم كفار حريون ولا تبعية. **ومن قال من عبده في**؛ لأنه لما تمرد على مولاه خرج من يده، فصار تبعاً لأهل دارهم، **وما كان من ماله في يد حر، فهو في**، غصباً كان أو وديعة؛ لأن يده ليست بمحترمة، **وما كان غصباً في يد مسلم، أو دمي، فهو في**، عند أبي حنيفة **..** **وقال محمد **..** لا يكون فيه**، قال العبد الضعيف **..** كذا ذكر **الاختلاف في "السير الكبير"**، وذكروا في "شرح الجامع الصغير" قول أبي يوسف **..** مع قول محمد **..** لهما: أن المال تابع للنفس، وقد صارت معصومة بإسلامه، فيتبعها ماله فيها، وله: أنه مال مباح،

خلاف المنفصل جواب عن قوله: كالمنفصل. [الغاية ١٨٢/٩] **ولا تبعية** لأن الكبير لا يتبع أبيه في الإسلام. **من عبده** أي من عبيد الدمي الذي أسلم. (الساية) **لأهل دارهم** أي لأهل دار الحرب. (الساية) **ليست بمحترمة** فصار كالواقع في قارة الطريق. **وقال محمد **..** في بعض السبع**، وقالوا: لا يكون فينا، كذا ذكره إجماع، وهو ليس بصحيح؛ لأنه ليس بمذكور في "السير الكبير" بلفظاً قالاً، بل ليس لأبي يوسف **..** فيه ذكر، وبعضها وقع هكذا. وذكر قول أبي يوسف **..** مع قول أبي حنيفة **..** وهو أيضاً ليس بصحيح؛ لأن المذكور في "شرح الجامع الصغير" قول أبي يوسف مع قول محمد. وفي بعضها وقع هكذا، فهو في عند أبي حنيفة **..** وقال محمد **..** لا يكون فينا إجماع، وهذا هو الصحيح المطابق لرواية "السير الكبير" و"شرح الجامع الصغير". [الغاية ٢٣٣/٥] **الاختلاف** بين أبي حنيفة **..** وبين محمد. (الساية) **في السير الكبير** وسكت عن ذكر أبي يوسف **..** (الساية) **تابع للنفس** لكونه وقاية لها. (الغاية) **مال مباح** أي المال الذي غصبه المسلم، أو الذمي من الحربي الذي أسلم مال مباح؛ لأنه ليس بمعصوم لعدم الإحراز. أما حقيقة: فظاهر، وأما حكماً: فلا؛ لأنه ليس في يد نائبة؛ لكونه في يد العاص، وهو ليس ببائب، بخلاف المودع، وكل مال مباح يملك بالاستيلاء بلا خلاف. [الغاية ٢٣٣/٥]

فَيَمْلِكُ بالاستيلاء، والنفس لم تَصِرْ معصومةً بالإسلام. ألا ترى أنها ليست بمتقومة إلا أنه محرمُ التعرض في الأصل؛ لكونه مكلفاً، وإباحة التعرض بعارض شره، وقد اندفع بالإسلام، بخلاف المال؛ لأنه خُلِقَ عرضةً للامتهاز، فكان محلاً للتملك، وليست في يده حكماً، فلم تثبت العصمة. **وإد حرج المسمون من دار الحرب: لم يحز أن يعفو من نعمته، ولا يأكو منه؛** لأن الضرورة قد ارتفعت، والإباحة باعتبارها، ولأن الحق قد **تأكد حتى يورث نصيبه،** ولا كذلك قبل الإخراج إلى دار الإسلام، **ومن فضل معه علف،** أو **صعام: رده إلى العيمة،** معناه: إذا لم تقسم، وعن الشافعي **مثل قولنا، وعنه: أنه لا يرد؛** اعتباراً بالمتلصص. ولنا: أن الاختصاص ضرورة الحاجة، وقد زالت، **بخلاف المتلصص؛**

والنفس الح جوب عن قوهما: إن مان مانع لنفس بح... تقرير الجواب: أما لا يسم أن النفس صارت معصومة بالإسلام ألا ترى أن النفس ليس بمتقومة، لأن العصمة مستقومة لا تثبت إلا بدار الإسلام، وهذا إذا قتله مسلم عمداً، أو خطأ لا يجب القصاص، ولا ادية عتداً، خلاف شافعي، وكفه معصومة بالعصمة إليه أشار بقوله: **بأنه محرم التعرض في الأصل هذا في الحقيقة جوب عما يقال: هو لم تكن معصومة لما كانت تحرم التعرض كالحربي، وليس كذلك.** [البنية ١٨٤/٩-١٨٥]

في الأصل. يعني في نفس الأمر. (لناية) **لكونه مكلفاً** أي لكون الأدمي محقاً تحمّل عاء التكليف، ولا يتمكن من إقامتها إلا بسقاء، ولا نفاء إلا بالعصمة وحرمة التعرض. [النسبة ٩ ١٨٥]

بخلاف المال يصاح لفرق بين النفس والمال. **للملك.** فكان مقتضى موجدوا، وبيع متقياً؛ لأن مانع كونه في يده حقيقة، أو حكماً مع الاحترام. [العناية ٢٣٣/٥] **في يده** بل في يد العاص.

قد تأكد: باخروج من دار حرب. **يورث نصيبه** إذا مات في هذه الحالة. **اعساراً الح** فيه إذا دخل الواحد أو الاثنان دار الحرب معبرين بغير إذن الإمام، فحدوا شيئاً، فهو هم، ولا جمس؛ لأنه ليس بعيمة؛ إذ العيمة هو مأجود قهراً بدون إمام، فهو مباح سقطت يديهم به. [العناية ٥ ٢٣٤] **بخلاف:** يعني قياسه المتلصص غير صحيح لوجود الفارق. [البنية ٩/١٨٦]

لأنه كان أحقَّ به قبل الإحراز، فكذا بعده، وبعد القسمة تصدقوا به إن كانوا أغنياء، وانتفعوا به إن كانوا محاييج؛ لأنه صار في حكم اللقطة؛ لتعذر الرد على الغائمين، وإن كانوا انتفعوا به بعد الإحراز تُردُّ قيمته إلى المغنم إن كان لم يقسم، وإن قُسمت الغنيمة، فالغني يتصدق بقيمته، والفقير لا شيء عليه؛ لقيام القيمة مقام الأصل، فأخذ حكمه.

فصل في كيفية القسمة

قال: ويقسم الإمام الغنيمة، فيخرج خمسها؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ استثنى الخمس. ويقسم أربعة الأقسام بين الغائمين؛

وبعد القسمة. ابتداءً مسألة مستقلة بداهة أي بعد قسمة الإمام يعني إذا جاءوا بما فصل من غلب، أو طعام أحدوا من القسمة بعد قسمة الإمام الغنيمة في دار الإسلام تصدقوا به إن كانوا أغنياء، وانتفعوا به إن كانوا محاييج أي إن كانوا محتاجين، كذا في "المعرب" يقال: حاج يعوج جوحاً أي احتاج، والحاجة، والحوجاء والحاجة بمعنى واحد على هذه اللغة، قيل: حوائج في جمع حاجة، كذا نقل ابن دريد عن الأصمعي ولم يذكر المحاييج، وكأها جمع محوج اسم فاعل بإشباع اياء. [الساية ٩ ١٨٦] مقام الأصل. فكما يجوز للفقير الانتفاع بعين الشيء على ما مر آنفاً، كذلك يجوز له الانتفاع بقيمته أيضاً.

فأخذ حكمه أي المذكور وهو القيمة. فصل لما بين أحكام الغنائم. لا بد من بيان كيفية قسمتها. (العبارة) فَإِنَّ لِلَّهِ. قال الله تعالى: ﴿وَنَسَبًا مِّمَّ عَمَلْتُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَدَرَسَهُ وَنَسَبًا مِّمَّ عَمَلْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (النسبة) أي الله تعالى أخرج الخمس من أن يشت حق الغائمين فيه، فكان استثناء من الاستثناء، وهو من استثنيت الشيء أي رويته لنفسه، فهذا يرجع إلى قول الله تعالى، لا قسمة الإمام، بل الخمس داخل في قسمته، إذ حاصل بيان قسمتها هو أن يعطى خمسها لبياتمي وأساكين وأبناء لسبيل على ما سيأتي. [فتح القدير ٥/٢٣٤-٢٣٥]

والراجل سهماً"، * فتعارض فعلاه، فِيرْجَعُ إلى قوله، وقد قال **س**: "للفارس
سهمان وللراجل سهم" *** كيف؟ وقد روي عن ابن عمر **س**: "أن النبي **ص** قسم
للفارس سهمين وللراجل سهماً"، *** وإذا تعارضت روايتاه ترجح رواية غيره،

أى قوله طريقة استدلاله مخالفة لقواعد الأصول، فإن الأصل أن الدليلى إذا تعارض، وعذر توفيق وترجيح. بصر إلى ما بعده، لا إلى ما قبله، والقول أقوى بالاتفاق. [النهاية ٥/ ٢٣٦] كيف في كيف يفتح لأبي يوسف ومحمد **ج** حديث ابن عمر **ج** [السياسة ٩/ ١٩١] **روايه غيره** قال لأتراري. ب. سلم رواية ابن عباس عن المعارض، فيعمل بها وقال، صاحب 'النهاية': قوله وإذا تعارضت روايتاه أي روايتا ابن عمر **ج**، وهي روايتهما عنه على وفق مذهبهما، ورواية أبي حنيفة **ج** على وفق مذهبه، قوله. ترجح أي ترجيح رواية غيره، وهو ابن عباس **ج** قلت: لا معارضة أصلاً في روايتي ابن عمر **ج**. لأن الصحيح هو لرواية التي فيها ثلاثة أسهم للمعارض، وكيف يقول صاحب 'النهاية' ومن تبعه من الشراح؟ أن رواية ابن عباس **ج** سميت من المعارضة فيعمل بها، وإحاط أنه م يصحح كما ذكرنا، وهذا كله من آفة التقليد، وعدم رجوعهم إلى مدارك الأحاديث. [النهاية ٩/ ١٩٢]

عرب من حديث بن عباس وفي الباب أحاديث. [نصف الآية ٤١٦٣] منها ما أخرجه أبو داود في سننه عن
جمع بن حارية الأنصاري، وكان أحد القراء الذين قرءوا القرآن، قال: شهدتنا احديبية مع رسول الله ﷺ فلما
بصرف عنها هذا لباس يهرون الأفاعر، فقال بعض الناس لبعض: ما ناس قالوا أوحى إلى رسول الله ﷺ فخرجنا
مع الناس نحو حف، فوجدنا النبي ﷺ واقفاً على راحته عند كراع العيم، فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم
فقرأ سورة الفاتحة فقال رجل: يا رسول الله ﷺ أتفتح هو؟ قال: نعم ومن معه من المؤمنين ففتحت لهم
ففتحت عليهم جميعاً، فتسبحوا تسبيحاً ثم تلاوا آية الكرسي ثم تلاوا سورة البقرة ثم تلاوا سورة آل عمران ثم تلاوا سورة النور
ثم تلاوا سورة الحديد ثم تلاوا سورة القصص ثم تلاوا سورة الزمر ثم تلاوا سورة الحديد ثم تلاوا سورة القصص ثم تلاوا سورة الزمر

*عرب جداً أحصا من عراه لاس أبي شبة، وسيأتي قصصه في الذي بعد هذا. [نص لراية ٣ ٤١٧]

**رواه ابن أبي شبة في 'مقصمه' حدثنا أبو أسامة وابن عمر قالا: ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

جعده بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٩٦، ١٢ و٣٩٧، باب في الفارس كنه يقسمه له من قات ثلاثة أسهم

ولأن الكر والفر من جنس واحد، فيكون غناؤه مثلي غناء الراحل، فيفضل عليه بسهم، ولأنه تعذر اعتبار مقدار الزيادة؛ لتعذر معرفته، فيدار الحكم على سبب ظاهر، وللفراس سبيان: النفس والفرس، وللراحل سبب واحد، فكان استحقاقه على ضعفه، **ولا يسهم: لا لفرس واحد**، وقال أبو يوسف **ح**: يسهم لفرسين؛ لما روي أن النبي **ﷺ** أسهم لفرسين*، ولأن الواحد قد يعيا، فيحتاج إلى الآخر. ولهما: أن البراء بن أوس قاذ فرسين. ولم يسهم رسول الله **ﷺ** إلا لفرس واحد،** **ولأن القتال لا يتحقق بفرسين دفعة واحدة**، فلا يكون السبب الظاهر مفضياً إلى القتال عليهما، فيسهم لواحد،

ولأن الكر جواب عن ديبهما العقلي. **جنس واحد** لأن الفر إما رجل بكر لا لداته؛ لأنه غير مستحسن في نفسه. (الساية) **فيفضل عليه**. لأن سبب الغناء في الفراس نفسه وفرسه، فبعض سهمين، وفي الراحل نفسه، فبعض سهماً، وفيه تأمل؛ لأن رأي لا مدخل به في مقدرات الشرعية. [ساية ٩ ١٩٢ ١٩٣] **لتعذر معرفته**. أي لتعذر معرفة مقدار الزيادة؛ لأن ذلك إما يظهر عند المسابقة والمقارنة عند اللقاء الصفي، وكل منهما مشعوب بشأه في ذلك الوقت فتعذر الوقوف عليه. [المعدة ٥ ٢٣٧-٢٣٨] **سبب ظاهر**. وهو مجرد كونه فارساً، وكونه راجلاً، إليه أشار في الأسرار. [ساية ٩ ١٩٣] **ولا يسهم**. هذا عقد القدوري (الساية) أي إذا دخل دار الحرب فرسين، أو أكثر وهو قول مانث والشافعي، وقال أبو يوسف: وهو قول أحمد؛ يسهم لفرسين. [فتح القدير ٥/٢٣٧] **ولأن القتال إلح** وحاصل الدليلين وقوع التعارض بين روايتي فعله **ح**. وإرجوع إلى ما عدهما، وهو القياس بقوته؛ ولأن القتال إلح. [المعدة ٥ ٢٣٧-٢٣٨] **السبب الظاهر** وهو محذورة بدر. (الغاية)

* روى اندر قطي في نسبه حدثنا إبراهيم بن حماد ثنا عيسى بن حرب حدثني أبي حرب بن محمد ثنا محمد بن الحسن عن محمد بن صالح عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبيه عن جده أبي عمرة بشير بن عمرو بن محصن قال أسهم رسول الله **ﷺ** لفرس واحد سهم، وفي سهماء وأحدث حمزة سهم [٤ ٥٢، كتاب السير] ** عريب بن حياء عنه عكسه كما ذكره ابن ماجة في 'كتاب الصحابة' في 'ترجمته' فقال: روى عيسى بن قريس عن محمد بن عمر المديني عن يعقوب بن محمد بن صعصعة عن عبد الله بن أبي صعصعة عن البراء بن أوس أنه قاذ مع النبي **ﷺ** فرسين، فضرب **ح** له خمسة أسهم. [نصب الراية ٣/٤١٩]

ولهذا لا يسهم لثلاثة أفراس، وما رواه محمول على التنفيل، كما أعطي سلمة ابن الأكوع سهمين، وهو راجل. * **والبراذين** **والعتاق** **سواء**؛ لأن الإرهاب مضاف إلى جنس الخيل في الكتاب، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، ^{في سورة أنعام} واسم الخيل يطلق على البراذين، والعتاق، والهجين، والمُقرِف إطلاقاً واحداً،

لهذا. أي ولأجل عدم تحقق القتال على فرسين، وعدم كون السبب الظاهر مفضياً إلى القتال على الفرسين. **وما رواه** [جواب عن حديث أبي يوسف ومحمد ^س] قال الأكمل: هذا استظهار في تقوية الدليل؛ لأن ما رواه لما سقط بالمعارضة لا يحتاج إلى جواب عنه، أو تأويل له انتهى. قلت قد ذكرنا أنه ما تميز هناك معارضة، فمن أين يأتي الاستظهار في قوة الدليل من تأمله يدري. [الساية ١٩٤/٩-١٩٥]

والبراذين هذا بلفظ القديري، والبراذين جمع بردون، وهي خيل العجم، قال في "المحمل": بردن الرجل بردة إذا نفل، واشتقاق البردون منه، والعتاق بكسر العين وتخميف التاء انشاء من فوق جمع عتيق أي كريم، والعتاق كرام الخيل العربي، وقال الإمام الإسبحاني في "شرح الصحاوي": ويستوي الفرس العربي والنحيب، والبردون والهجين وغيرهما مما يقع عليه اسم الخيل، وأما من كان له حمل، أو نفل، أو حمار فهو والراجل سواء. [الساية ١٩٥/٩-١٩٦] **سواء**؛ في القسم، فلا يفصل أحدهما عن الآخر، وقيل: إنما ذكر هذا؛ لأن من أهل الشام من يقول: لا يسهم للبراذين، ورووا فيه حديثاً شاداً. [فتح القدير ٢٣٩/٥]

لأن الإرهاب المذكور في الآية التي تذكرها. [الساية ١٩٦/٩] **في الكتاب**: قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، أي **للكفار**. **سقطت من قوته** أي من الآلات التي تكون لكم قوة عليهم من الخيل والسلاح، ومن رباط الخيل أي ربطها، واقتنائها للجزء ترهبون به أي تخوفون به عدو الله وعدوكم. **والهجين** وهو ما يكون أبوه من البراذين، وأمه عربية، والمقرِف أو فصل بجودة الكر والفر، فالبردون يفصل بريادة قوته على الحمل خصوصية ليست في الآخر، فالعتيق إل فصل بجودة الكر والفر، فالبردون يفصل بريادة قوته على الحمل والصبر ولين العطف. [فتح القدير ٢٣٩/٥]

* أخرجه مسلم في حديث طويل في باببيعة الحديبية عن إياس بن سلمة عن أبيه سلمة بن الأكوع قال: قدما الحديبية مع رسول الله ﷺ ونحن أربع عشرة مائة فذكر الحديث بطوله، إلى أن قال: يعني سلمة، فلما أصبحنا قال رسول الله ﷺ: خير فرسان يوم أم قعدة، وخير رجاسا سمة، ثم أعطي سهمين سهم

سهم سهم - حين، فجمعها **سهم** مختصر. [رقم: ١٨٠٧، باب عروة دي فرد وغيرها]

ولأن العربيَّ إن كان في الطلب والهرب أقوى، فالبرذونُ أصبر وألينُ عطفاً، ففي كل واحد منهما منفعة معتبرة فاستويا. ومن دخل دار الحرب فارساً، فممن قُربته: استحق سهم فارساً، ومن دخل راحلاً، فاشتري فارساً: استحق سهم راحلاً. وجواب الشافعي رحمه الله على عكسه في الفصلين، وهكذا روى ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله في الفصل الثاني: أنه يستحق سهم الفرسان. والحاصل: أن المعتبر عندنا حالة المجاوزة، وعنده حالة انقضاء الحرب، وله: أن السبب هو القهر والقتال، فيعتبر حال الشخص عنده، والمجازة وسيلة إلى السبب كالخروج من البيت،

والبن عطاء [بالكسر والفتح أي عطفاً] وكونه أليّن عطفاً من العربي غير صحيح؛ لأن هذا دائر مع التعيين، والعربي أفضل للأدب من العجمي. **دحل دار الحرب** هذا لبيان وقت إقامة السبب الطاهر مقام ما يوجب زيادة السهم، وهو وقت محاورة الدرب عدداً. [النهاية ٢٣٩/٥] **فارسه** رجل جاور الدرب فرس معصوم، أو مستعار، أو مستأجر، ثم استرده المالك، فشهد الواقعة راحلاً. فيه روايتان: في رواية به سهم فارس، وفي رواية: سهم راحل، ومقتضى كونه جاور الدرب لقصد القتال عليه ترجيح الأول.

فاشترى فارساً وكذا إذا وهب له، أو ورث، أو استعار، أو ستأجر. (النهاية) **في الفصلين** يعني لا يعتبر عنده دخوله في دار الحرب فارساً، ولا دخوله راحلاً، والمعتبر عنده كونه فارساً أو راحلاً عند شهود الواقعة. [النهاية ١٩٧/٩] **وهكذا** أي مثل جواب الشافعي. (النهاية) **الفصل الثاني** وهو ما إذا دخل في دار الحرب راحلاً، ثم اشترى فارساً، وقاتل فارساً. [الكفاية ٢٣٩/٥] **حالة المحاورة** أي محاورة الدرب، إلا أنه أطلق لشبهة المسألة عند الفقهاء والمتأخرين، وقال الخليل: الدرب: الباب الواسع على السكة، وعلى كل مدخل من مداحل الروم، والمراد هنا فيه هو البرح الذي بين دار الحرب ودار الإسلام. [النهاية ١٩٨/٩]

انقضاء الحرب أي تمامها، وهذه رواية عنه، والناهر من مذهبه أنه يعتبر بمجرد شهود الواقعة، والدليل يدل على ذلك وكأن المصنف أشار بقوله. حال انقضاء الحرب إلى إحدى الروايتين عنه، وبالدليل إلى الأخرى. [النهاية ٢٤٠/٥] **أن السبب** أي سبب استحقاق العيمة. (النهاية) **عنده** أي عند القتال فارساً أو راحلاً [النهاية ١٩٨/٩] **كالخروج** أي لقصد القتال في دار الحرب، فإنه وسيلة إلى السبب، وحالة العاري عند ذلك بالاتفاق لا تعتبر، فكذا عند المحاورة. [فتح القدير ٢٤٠/٥]

وتعليق الأحكام بالقتال يدل على إمكان الوقوف عليه، ولو تعذر أو تعسر: تعلق بشهود الواقعة؛ لأنه أقرب إلى القتال. ولنا: أن المجاوزة نفسها قتال؛ لأنه يلحقهم الخوف بها، والحال بعدها حالة الدوام، ولا معتبر بها، ولأن الوقوف على حقيقة القتال متعسر، وكذا على شهود الواقعة؛ لأنه حال التقاء الصفين، فتقام المجاوزة مقامه؛ إذ هو السبب المفضي إليه ظاهراً، إذا كان على قصد القتال، فيعتبر حال الشخص حالة المجاوزة، فارساً كان أو راجلاً، ولو دخل فارساً، وقاتل راجلاً؛ لضيق المكان: يستحق سهم الفرسان بالاتفاق. ولو دخل فارساً ثم باع فرسه، أو وهب، أو آجر، أو رهن،

ونعني الأحكام هذا جواب بطريق المع؛ لما يقال من جهة أصحابنا: أن القتال أمر حفي لا يوقف عليه، فيقام السبب الظاهر وهو المجاورة مقامه، وتقرير هذا الجواب بأن يقول: لا سلم أنه لا يوقف عليه، وكيف لا يوقف؟ وتعليق الأحكام بالقتال كإعطاء الرضخ للصبي إذا قاتل، وكذلك المرأة، والعدو والدمي يدل على إمكان الوقوف عليه، فلو لم يوقف عليه لم يتعلق به حكم. (النباية) **ولو تعذر**. هذا جواب بطريق التسليم بأن يقول الشافعي: سلمنا أن الوقوف على القتال متعذر، ومتعسر، مشما قلتم وهو معنى قوله: ولو تعذر أي الوقوف على القتال بأن يكون في الليل، أو في مطر، أو نحو ذلك يعلق أي الوقوف بشهود الواقعة. [النباية ١٩٩/٩]

قال لأن القتال اسم لفعل يقع به للعدو خوف، ومجاورة الدرب قهراً وشوكة تحصل لهم الخوف، فكان قتالاً، وإذا وجد أصل القتال فارساً لم يتغير حكمه بتغير أحوالهم بعد ذلك؛ لأن ذلك حالة دوام القتال، ولا معتبر بها؛ لأنه لا يمكن تعليق الحكم بدوام القتال؛ لأن الفارس لا يمكنه أن يقاتل فارساً دائماً، لأنه لا بد له من أن يسرل في بعض المضائق. [العناية ٢٤٠/٥] **ولا معتبر بها**: بدليل أنه لا يعتبر صيرورته راجلاً، أو فارساً بعد المجاورة عندنا، وبعد شهود الواقعة أو انقضاء الحرب عند الشافعي. - على اختلاف الأصول. [الكفاية ٢٤١/٥]

متعسر لأن الإمام لا يمكنه أن يراقب بنفسه حال كل أحد أنه قاتل، أو لم يقاتل، وكذا بنائيه بأن يوكل عدداً يشق قوله بحره من قاتل ومن لم يقاتل؛ لأن في إقامة العدل على كل أحد حرجاً عظيماً، ولا يعتبر إخبار كل واحد من الحنابلة أيضاً؛ لأنه متهم فيه بجر النفع. [النباية ١٩٩/٩] **المجاورة مقامه**: كما أقيم السفر مقام المشقة. (النباية) **قصد القتال** احتراز عما ليس قصده القتال **بالاتفاق**: أي باتفاق سنا وبين الشافعي. - [الساية ٢٠٠/٩]

ففي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله يستحق سهم الفرسان؛ اعتباراً للمجاوزة، وفي ظاهر الرواية: يستحق سهم الرجال؛ لأن الإقدام على هذه التصرفات يدل على أنه لم يكن من قصده بالمجاوزة القتال فارساً، ولو باعه بعد الفراغ: لم يسقط سهم الفرسان، وكذا إذا باع في حالة القتال عند البعض، والأصح: أنه يسقط؛ لأن البيع يدل على أن غرضه التجارة فيه إلا أنه ينتظر غرته. من القتال ولا يسلمه مسدك، ولا امرأة، ولا صبي، ولا ثوب، ولا دمي، ولكن يرضخ على حسب ما يرى الإمام؛ لما روي "أنه رحمهما الله كان لا يسلم للنساء والصبيان والعبيد، وكان يرضخ لهم"، ولما استعان رحمهما الله باليهود على اليهود لم يعطهم شيئاً من الغنيمة رحمهما الله يعني: أنه لم يسلم لهم، ولأن الجهاد عبادة،

هذه التصرفات وهي البيع واهبة والإحارة والرهس. (السياسة) لم يكن من [فيه لو كان مقصوده ذلك لما فعل هذه العقود] قصده وسبب استحقاق سهم الفارس هو المجاورة على قصد القتال عليه، لا مصق المجاورة. [فتح القدير ٢٤١/٥] عند البعض أي عند بعض مشايخنا؛ لأن بيعه عند زمان محاطرة الروح دل على أنه إنما باعه لرأي رآه في الحرب لا لتحصيل المال؛ لأن الروح فوق المال. [السياسة ٢٠١/٩] يرضخ هم: بالصاد والخاء المعجمتين من رضح فلان لفلان من ماله إذا أعطاه قبلاً من كثير، والاسم الرضح. [السياسة ٢٠١/٩-٢٠٢] على اليهود فيه حوار الاستعانة بالكافر، وهو مدهسا حلالاً لجماعة، وفيه بحث كثير ذكرناه في "شرح صحيح البخاري". [البنية ٢٠٤/٩]

* أخرج مسلم عن يزيد بن هرم قال: كتب نخدة بن عامر الحروري إلى ابن عباس يسأله عن العبد والمرأة يخرسان المغنم هل يقسمهما فكتب له رحمهما الله لا. رحمهما الله مختصر. [رقم: ١٨١٢، باب النساء الفازيات يرضخ لهن ولا سهم]

** روى البيهقي في "كتاب المعرفة" أخرج أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد قالا: ثنا أبو العباس أن أربيع قال: قال الشافعي رحمهما الله فيما حكى عن أبي يوسف رحمهما الله قال: أخرج الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال رحمهما الله يهود فيض فرسخ رحمهما الله يسلمهم رحمهما الله [نصب الراية ٤٢٢/٣]

والذمي ليس من أهل العباد، والصبي والمرأة عاجزان عنه، ولهذا لم يلحقهما فرضه،
والعبد لا يُمكنه المولى، وله ^{من الجهاد} منعه، إلا أنه يرضخ لهم تحريضاً على القتال مع إظهار
الخطا ط رتبهم، والمكاتب بمنزلة العبد؛ لقيام الرق وتوهم عجزه، فيمنعه المولى عن
الخروج إلى القتال، ثم العبد إنما يرضخ له إذا قاتل؛ لأنه دخل لخدمة المولى، فصار
كالتاجر، والمرأة يرضخ لها إذا كانت تداوي الجرحى، وتقوم على المرضى؛ لأنها عاجزة
عن حقيقة القتال، فيقام هذا النوع من الإعانة مقام القتال، بخلاف العبد؛ لأنه قادر على
حقيقة القتال، والذمي إنما يرضخ له إذا قاتل، أو دل على الطريق ولم يقاتل؛ لأن فيه
منفعة للمسلمين، إلا أنه يزداد على السهم في الدلالة إذا كانت فيه منفعة عظيمة، ولا يبلغ
به السهم إذا قاتل؛ لأنه جهاد، والأول ليس من عمله، ولا يسوي بينه وبين المسلم

لم يلحقهما فرضه: أي لم يقتصر عليهما الجهاد. منعه: إلا: دفع لما يقار: فيسعي أن لا يرضخ لهم.
وتوهم عجزه: [أي عن أداء بدل الكتابة] يحتمل أن يعجز المكاتب عن أداء بدل الكتابة، فيعود إلى
الرق، وحينئذ كان للمولى ولاية المنع، فيمنع في الحال لوجود التوهم. [العناية ٥/٢٤١]
لأنه دخل: يعني مع العسكر في دار الحرب. (البنية) كالتاجر. أي الذي يدخل في دار الحرب لتجارة، فإنه
إذا قاتل، يأخذ السهم، وإلا لا. لأنها عاجزة: واعترض عليه بأنها لو كانت عاجزة عنها لما صح أمها،
وأحبب بأن الأمان صحته لا تتوقف على القدرة على حقيقة القتال، بل تثبت بشبهة القتال. [العناية ٥/٢٤٢]
الإعانة: أي المداواة والقيام على المرضى. بخلاف العبد: يرتبط بقوله: لأنها عاجزة.

على حقيقة القتال: حتى لم يرضخ له إذا لم يوجد منه القتال بخلاف المرأة، فإن خدمتها لمرضى
العسكر يقوم مقام القتال، وليس كذلك خدمة العبد مولاه. [الباية ٩/٢٠٦] للمسلمين: أي في قتاله،
أو في دلالته على الطريق. ليس من عمله: أي الدلالة ليست من عمل الجهاد، فكانت عملاً كسائر
الأعمال، فيبلغ أجره بالغاً ما بلغ. [العناية ٥/٢٤٢]

في حكم الجهاد. وأما الخمس: فنقسم على ثلاثة أسهم: سهم سلمي، وسهم حربي، وسهم لاس السبل. ولا يسب لاس السبل، ولا يسب ذوي القربى فيهم، ولا يدفع إلى أعيانهم. وقال الشافعي: لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيهم وفقيرهم، ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويكون لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم؛ لقوله تعالى: **وَلْيَسِّرْهُ** من غير فصل بين الغني والفقير. ولنا: أن الخلفاء الأربعة الراشدين **قَسَمُوهُ**

في حكم الجهاد. والحاصل أنه لا يزداد على سهم الراحل إن كان راحلاً، وسهم الفارس إن كان فارساً. وأما الخمس: فما فرغ عن بيان أحكام أربعة أخماس، شرع في بيان حكم الخمس. [الأساية ٢٠٦/٩] **دوي القري** أي دوي قري رسول الله **فيهم** أي في الأصناف الثلاثة، ومعنى هذا كلام: أن أيتام دوي القري يدفعون في سهم ايتامي، ويقدمون عليهم، وسب الاستحقاق في هذه الأصناف الاحتياج غير أن سبه مختلف في نفسه من ايتام والمسكنة، وكونه من السبل ثم بهم مصارف لا مستحقون حتى أنه لا صرف في صف واحد منهم جار عدداً، كما في الصدقات. [الغاية ٢٤٣/٥]

إن أعيانهم أي أعبياء دوي القري. (الأساية) **لبي هاشم** وأعم أم رسول الله **هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، وكان عبد مناف به خمسة بنين: هاشم والمطلب ووفل وعبد شمس ونوعمر بن عبد مناف، وعقبة، وعثمان** من بني عبد شمس؛ لأنه عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وجيز **هو من بني نوفل، فإنه جيز بن مصعب بن عدي بن نوفل بن عبد مناف.** [الأساية ٢١٣/٩] **دون غيرهم** [من بني عبد شمس وبني نوفل] ونحن نوافقه على أن القراءة المرادة هنا تخص بني هاشم وبني المطلب، فالخلاف في دخول لبي من دوي القري وعدمه. [فتح القدير ٢٤٣/٥]

فقسّموه ثم أنه لم يذكر عليهم أحد مع عدم جميع الصحابة بذلك. [فتح القدير ٢٤٤/٥] الذي يجب أن يعول عليه أن الخلفاء الراشدين لم يعطوا دوي القري، فكان بيان إيراد بيان أنهم مصارف حتى جار لاقتصار على واحد منهم بأن يعطى تمام الخمس للمساكين، أو لليتامي، أو لاس السبل، فجاء الراشدين أن يصرفوه إلى غيرهم خصوصاً وقد رأوهم متمولين، ويقول مع ذلك: إن الفقير منهم مصروف، يعني أن يقدم على الفقراء، ويدفع قول الصحابي: **إهم يجرمون؛ لأن فيه معنى الصدقة.**

على ثلاثة أسهم على نحو ما قلناه،* وكفى بهم قلة، وقال ﷺ: "يا معشر بني هاشم إن الله تعالى كره لكم غسالة الناس وأوساخهم، وعوضكم منها بخمس الخمس"،** والعوض إنما يثبت في حق من يثبت في حقه المَعْوَضُ، وهم الفقراء، والنبى ﷺ أعطاهم للنصرة،

= ويدل على بطلانه ما روي أنه - صرفه في حياته إليهم، ولو كان فيه معنى الصدقة لما فعل، لكن يشكل على أن مقتضاه كون العبي من ذوي القربى أيضاً مصرفاً غير أن الخلفاء لم يعطوهم اختياراً لغيرهم في المصروف، وإنما ذهب خلافه؛ لأن العبي لو كان مصرفاً صح الصرف إليهم، وأحرارهم، وليس كذلك عباد.

والعوص ولفظ العوص وقع في عبارة بعض التابعين، ثم في كون العوص إما يثبت في حق من ثبت في حقه المعوص مموح، ثم هذا يقتضي أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَقَرَأْهُ دُورَ الْقُرَىٰ﴾، فيقتضي اعتقاد استحقاق فقرائهم، أو كونه مضاف مستمر وبإيافيه اعتقاد حقية مع حلما إراشدين إياهم مطلقاً، كما هو ظاهر ما روي أنهم لم يعصوا ذوي القرى شيئاً من غير استثناء فقرائهم، وكذا إيافيه أعصاؤه الأعياء منهم، كما روي أنه أعطى العباس، وكان له عشرون عبد يتحروون.

وقول المصنف: "والذي أعطاهم للبصرة" إلخ يدفع هذا السؤال الثاني: لكن يوجب عليه امساكته مع ما فيه؛ لأن احاصل حبيد أن القراءة المستحقة هي التي كانت بصرته، وذلك لا ينقص فقير منهم، ومن الأعياء من تأخر بعده كالعاس، فكان يجب على احتفاء أن يعطوهم. [فتح القدير ٢٤٥، ٥]

إعما يثبت: يعني أن المعوض، وهو الركة لا يخور دفعها إلى الأعياء، فكذلك يجب أن يكون عوض الركة، وهو خمس العائنه لا يدفع إليهم؛ لأن العوض إنما يثبت في حق من فات عنه المعوض، وإلا لا يكون عوضاً لذلك. [العناية ٢٤٤/٥]

[illegible]

*عريب، وقد تقدم في الركاة، وروى الطبراني في 'معجمه' حدثنا معاذ بن المشي ثنا مسدد ثنا معتمر بن سليمان سمعت أبي يحدث عن حش عن عكرمة عن ابن عباس قال: بعث بوقل بن الحارث أسية إلى رسول الله ﷺ فقال لهما: اطلقا إلى عمكما لعله يستعين بكما على الصدقات فأتيا النبي ﷺ فأخبراه حاجتهما، فقال لهما: لا حاجة لكم به. نس.

[illegible]

وقال الشافعي - . يصرف سهم الرسول إلى الخليفة، والحجة عليه ما قدمناه، وسهم ذوي القرى كما يستحب في من سبي - . حصره؛ لما رويناه. قال: ويعدده بالفقر. قال العبد الضعيف عصمه الله: هذا الذي ذكره قول الكرخي، وقال الطحاوي - . : سهم الفقير منهم ساقط أيضاً؛ لما رويناه من الإجماع، ولأن فيه معنى الصدقة؛ نظراً إلى المصروف، فيُحرَّم كما يُحرَّمه العُمالة، وجه الأول - وقيل: هو الأصح - : ما روي أن عمر - أعطى الفقراء منهم، والإجماع انعقد على سقوط حق الأغنياء،

ما قدمناه أي من أن الخلفاء الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة، فهو كان كما ذكر نفسموه على أربعة، ورفعوا سهمه لأنفسهم، ولم يقل ذلك عن أحد، وأيضاً فهو حكمه عن عشق، وهو الرسول، فيكون مبدأ الاشتقاق عنه، وهو إرساله (فتح القدير) ذوي القرى فقد تقدم ما يعني عنه. [فتح القدير ٢٤٧/٥] لما روي: إشارة إلى قوله: وإسي - أعصاهم بسيرة بني الحرما قال. (الساية) قال لا يقال: قوله: وسهم ذوي القرى وقع مكرراً؛ لأننا نقول ما ذكره أولاً: كان في حيز الاستدلال على القسمة على ثلاثة أسهم، وهذا نقل لكلام صاحب القدوري قال أي القدوري. [العناية ٢٤٧/٥]

سهم أي ذوي قرى أي من الإجماع يعني قوله: وما أن خلفاء الراشدين إلخ ولا يصح أنه حفي عليهم النص، أو معوا حق ذوي القرى، فكان إجماعهم دالاً على أنه م يبق استحقاتهم لأغنيائهم. (العناية) إلى المصروف لأن الهاشمي الذي يصرف إليه فقيراً؛ إذا لم يكن فقيراً لا يجوز صرفه إليه بعد النبي باتفاق الروايات عن أصحابنا، فلما كان فيه معنى الصدقة حرم. [العناية ٢٤٧، ٢٤٨]

العبد قسم اسم لما يعطى للعامل أي إذا كان العامل هاشمياً. (الكفاية) ووجه الأول يعني قول الكرخي. (العناية) هو الأصح لأن صاحب 'المسوط' اختار قول أبي بكر الراري أن الفقراء لم يكونوا مستحقين. [العناية ٢٤٨، ٥]

أخرج 'بوداود' في 'كتاب الخراج' من سبه عن يونس عن البرهري عن سعيد بن المسيب حديثاً جدير من مصعب - . وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن يعطي قرى رسول - . [رقم: ٢٩٧٩، باب

في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القرى]

أما فقراؤهم فيدخلون في الأصناف الثلاثة. وإذا دخل الواحد، أم الاثنان
 دار الحرب فغيرين غير إمام، فأحدهما **نصف** **للمسلمين**؛ لأن الغنيمة هو المأخوذ
 قهراً وغلبة، لا اختلاساً وسرقة، والخمس وظيفتها، ولو دخل الواحد أو الاثنان
 بإذن الإمام، ففيه روايتان، والمشهور: أنه يخمس؛ لأنه لما أذن لهم الإمام، فقد
 التزم نصرتهم بالإمداد، فصار كالمنعة. فإن دخل جماعة **معاً**، فأحدهم **نصف**
للمسلمين **وإن لم يذنب لهم الإمام**؛ لأنه مأخوذ قهراً وغلبةً، فكان غنيمته، ولأنه يجب
 على الإمام أن ينصرهم؛ إذ لو خذلهم كان فيه **وهن المسلم**ين، بخلاف الواحد
 والاثنين؛ لأنه لا يجب عليه نصرتهم.

الأصناف الثلاثة أي في اليتامى والمساكين والمسبيين. (ساية) **دخل الواحد** أي لثلاثة كانوا أحد،
 وأما الأربعة فيخمس. هو **مأخوذ** أي وما أحده الواحد والاثنان **غير** إذن الإمام ليس كذلك.
ففيه **واسان** **وحده** الرواية الأخرى أن من لا منعة له لا يقدر على معاقبة كفار وقهرهم، فمأخوذ
 لا يكون غنيمة فلا يخمس، ولأن العدد ليس بمرتبة لاكتساب المال، لا لإعزاز دين فصاروا كمنحدر
 العسكر. [الكفاية ٢٤٨/٥] **حدهم** أي لو ترك عوهم ونصرهم. (ساية) **وهن المسلم**ين أي هون سكون
 إهواء مصدر وهن يهن من ناب صرت يضرب، وبالفتح مصدر من ناب علم يعلم. [الساية ٩ ٢٢٢]

فصل في التنفيل

قال: **ولا بأس بأن يُنفل الإمام في حال القتال، ويُحرّص على القتال.** فيقول:

من قتل قتيلاً فله سنة، ويقول لسرية: قد جعل لكم أربع بعد خمس، معناه:

بعد ما رفع الخمس؟

في التنفيل نوع من القسمة، فأحقه بها، وقدم تلك القسمة؛ لأنها بضابط، وهذا بلا ضابط؛ لأنه إلى رأي الإمام بأن يعطى قليلاً وكثيراً ونحوهما. **والتنفيل** إعطاء الإمام الفارس فوق سهمه، وهو من الفل، وهو الرائد، ومنه النافلة للرائد على العرص، ويقال: لولد الولد كدنت أيضاً، ويقال: منته تنفيلاً، ومنته بالتخفيف مثلاً لعنان فصيحنا. [الساية ٢٤٩/٩] **ولا بأس** أي يستحب أن يعطى نص عليه في "المسوط"، وسيدكر المصنف أنه تحريض، وهو مدحوب إليه، وبه يتأكد أن قول من قال: لفظ لا بأس إنما يقال لما تركه أو: ليس على عمومته. ثم اعلم أن التحريض واجب لنص المذکور لكونه لا يحصر في التنفيل، بل يكون لغيره أيضاً من المواعظة الحسنة والترغيب، كذا حققه ابن الممام في "فتح القدير".

وبه يظهر سخافة ما ذكره العيني تعالاً لصاحب "الغاية" من أن أمر حرص مصروف من الوجوب إلى الاستحباب لمعارضة دليل قسمة الغنائم، وجه السخافة: أنه ليس المراد بأمر التحريض خصوص التحريض بالتنفيل حتى يحتاج إلى صرفه من الوجوب، بل المراد به مطلق التحريض، وهو واجب التثنية، فلا حاجة إلى الصرف المذكور. وأعجب منه ما في "الكفاية" من أن في تحريض المسلم بالتنفيل تحريض يعوض العرفاء، وتوهين للمسلم، وتوهين للمسلم حرام، فلذا لم يكن التنفيل واجباً. وجه العجب: أن ما ذكره يدعى على حرمة التنفيل لا على عدم الوجوب، فافهم، فإن المقام مما تزلزلت فيه الأقدام.

حال القتال إنما قيد به؛ لأن التنفيل إنما يجوز عندنا قبل الإصابة سواء كان بسبب المقتول، أو غيره لا بعده، ويشكك عليه قوله: **من قتل قتيلاً فله سنة**، فإنه كان بعد فراع الحرب في حين.

من قتل قتيلاً: هذا من باب تسمية الشيء باعتباره ما يؤوب إليه. **معناه بعد ما ألح:** محل التنفيل الأربعة الأحماس قبل الإحراز بدار الإسلام، وبعد الإحراز لا يصح إلا من الخمس، وبه قال أحمد، وعند مالك والشافعي **رحمهما** لا يصح إلا من الخمس. [فتح القدير ٢٤٩/٥]

لأن التحريض مندوب إليه، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾، وهذا نوع تحريض، ثم قد يكون التثفيل بما ذكر، وقد يكون بغيره، إلا أنه لا ينبغي للإمام أن ينفل بكل المأخوذ؛ لأن فيه إبطال حق الكل، فإن فعله مع السرية جاز؛ لأن التصرف إليه، وقد تكون المصلحة فيه، **ولا ينفل** بعد حرمه **بغير الإمام** لأن حق العير قد تأكد فيه بالإحراز. قال: **لا من حسن** لأنه لا حق للغائبين في الخمس. **وإذا جعل خمس ثمن، فهو من جملة العينة**، **فصل في حدود** وقال الشافعي **السلب للقاتل إذا كان من أهل أن يُسهم له، وقد قتله مقلًا؛**

لأن التحريض الخ أقول. قد عرفت أن نفس التحريض واجب بظاهر الأمر، ويشتمل خصوصه كونه نوعاً منه مندوب إليه، فمراد بالتحريض: التحريض الخاص، وهو التثفيل. وتقريره: أن التحريض الذي يحصدده مندوب إليه، لأن الله تعالى قال: **فأفاد** فربية مطلق التحريض، وهذا أي التثفيل نوع منه، فيكون مندوباً إليه، وليس المراد بالتحريض مطلقه، كما ينوهم من صاهره، **ولا** ما يقع ربط في الكلام. **كما ذكر** أي بقدره. وهو التثفيل بأربع بعد الخمس، أو التثفيل بالسبب. [الباب ٩/٢٣٢]

المصلحة فيه أي في سببه كدث، وذكر في السير الكبير: إذا قتل الإمام لعسكره: جميع ما أصبغ فكمه مقلًا بالسوية بعد الخمس لا يجوز؛ لأن المقصود من السلب التحريض على القتال، وإنما يحصل ذلك إذا حص بعض التثفيل، وكدث إذا قال: ما أصبغ فهو لكم (ساية) **ولا ينفل** هذا عقد بقدره **لا إحراز** فلا يجوز للإمام أن يقصع حق العير. [الباب ٩/٢٣٣] **حمد العينة** وبه قال مالك.

دا كن من الخ وبه قال أحمد، إلا أنه قال: إذا كان من أهل سهم أو الرصح. [فتح القدير ٥/٢٥٠] **وقد قتله** وقد كتب شيخنا العلامة بيده: مقلًا حال من المفعول أي حال كونه كافر مقلًا. لا حال كونه مدبراً باهرجة، وكذا قال في شرحه قوله. مقلًا حال من المفعول؛ لأن المخرص عنه أي عند شافعي. كونه يقتل مقلًا حتى لو قتل مبهراً، أو ثاماً، أو مشعولاً بشيء لم يستحق السبب [الباب ٩/٢٣٤]

لقوله **«من قتل قتيلاً فله سلبه»**، **والظاهر**: أنه نصبُ شرع؛ لأنه بُعث له، ولأن القتال مقبلاً أكثر غنائم، فيختص بسلبه؛ إظهاراً للتفاوت بينه وبين غيره. ولنا: أنه مأخوذ بقوة الجيش، فيكون غنيمة، فيقسم قسمة الغنائم، كما نطق به النص، وقال الحبيب بن أبي سلمة: "ليس لك من سلب قتيلك إلا ما طابت به نفس إمامك"،

والظاهر لا خلاف في أنه قال ذلك وإما الكلام أن هذا منه نصب الشرع على العموم في الأوقات والأحوال، أو كان تحريصاً بالتفصيل فإله في تلك الواقعة وغيرها حصصهما، فمعه هو نصب الشرع، لأنه هو الأصل في قوله: لأنه إنما بُعث بذلك، وقد كونه سلباً هو أيضاً من نصب الشرع. [فتح القدير ٥/٢٥١] **نصب شرع** أي رسول الله **مقبلاً** [أي كافر مقبلاً به] فد شرح الأتراري هذا الموضع بناء على قوله. إن مقبلاً حال من القاتل، وقد ذكرنا أنه سهو منه، والمشي أيضاً سهو. [السياسة ٩/٢٣٥] **سلبه** و**بين غيره** أي بين قاتل الكافر المقتل، وبين قاتل الكافر المذنب (السياسة) **فكون غنيمة** لأنها سلب ما يؤخذ فهدماً. **نطق به النص** وهو قوله تعالى: **«وكلوا مما تركوا يومئذ»** الآية. [السياسة ٩/٢٣٥]

أخرجه الجماعة إلا النسائي [نصب الرأية ٣/٤٢٨] أخرجه البخاري في 'صحيحه' عن أبي قتادة وقال خرجنا مع رسول الله عام حنين، فمنا التفريقا كانت للمسلمين حولة، فرأيت رجلاً من المشركين غلاماً من المسلمين فاستدبرته حتى أتيت من ورائه حتى ضربته بالسيف على حبل عاتقه، فأقبل عني فصميت صممة وحدث منها ريح الموت، ثم أدركه الموت، فأرسلني فبحثت عمر بن الخطاب، فقلت: ما بال الناس قال. أمر الله، ثم أن الناس رجعوا وحلست النبي. **الحديث**. [رقم: ٣١٤٢، باب من لم يحمس لأسلاب ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يحمس]

«هكذا وقع في الهداية» حبيب بن أبي سمية، وصوابه حبيب بن مسleme، والحديث رواه الأتراري في 'معجمه الكبير' و'الوسط' حدثنا أحمد بن المعنى الدمشقي والحسين بن سحاق التستري وجعفر بن محمد الأترابي قالوا: ثنا هشام بن عمار ثنا عمرو بن واقد ثنا موسى بن سبار عن مكحول عن حمادة بن أبي أمية قال: سبنا دابق وعينيا أبو عبيدة بن الجراح، فبيع حبيب بن مسleme أن أمه صاحبة قرص خرج يريد بطريق أذربيجان ومعه رمرد ويقوت ولؤلؤ وغيرها، فخرج إليه، فقتله وحاء ما معه فأراد أبو عبيدة أن يحمسه، فقال له حبيب بن مسleme: لا أكرمي رجلاً رقيقه الله، فإن رسول الله جعل السلب للقاتل، فقال معاذ: يا حبيب إني سمعت رسول الله يقول: **«من قتل قتيلاً فله سلبه»** [نصب الرأية ٣/٤٣٠-٤٣١]

وما رواه يَحْتَمِلُ نَصَبُ الشَّرْعِ، وَيَحْتَمِلُ التَّنْفِيلُ، فَنَحْمَدُهُ عَلَى الثَّانِي؛ لِمَا رَوَيْنَاهُ،
 وَزِيَادَةُ الْغَنَاءِ لَا تَعْتَبَرُ فِي جَنْسٍ وَاحِدٍ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ. **وَلَيْسَتْ: مَا عَلَى امْتِقُولٍ مِنْ**
نَبَاهِهِ، وَسِلَاحِهِ، وَمَرْكَبِهِ، وَكَذَا مَا كَانَ عَلَى مَرْكَبِهِ مِنَ السَّرْحِ وَالْأَلَةِ، وَكَذَا مَا مَعَهُ
عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ مَالِهِ فِي حَقِّهِ، أَوْ عَلَى وَسْطِهِ، وَمَا عَدَ ذَلِكَ، فَيَسَّ نَسَبُ، وَمَا كَانَ
مَعَ غَلَامِهِ عَلَى دَابَّةٍ أُخْرَى، فَيَسَّ بَسْبِهِ، ثُمَّ حَكَمُ التَّنْفِيلِ قَطْعُ حَقِّ الْبَاقِيْنَ. فَأَمَّا الْمَلِكُ
 فَإِنَّمَا يَثْبِتُ بَعْدَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ قَبْلُ حَتَّى لَوْ قَالَ الْإِمَامُ مِنْ أَصَابِ
 جَارِيَةٍ، فَهِيَ لَهُ، فَأَصَابَهَا مُسْلِمٌ، وَاسْتَبْرَأَهَا؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطْؤُهَا، وَكَذَا لَا يَبِيعُهَا، وَهَذَا
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ **حَبَّ**. **وَقَالَ مُحَمَّدٌ:** لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا، وَيَبِيعَهَا؛

وما رواه وهو قوله: **مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنْهُ سَبْعَةٌ**. (الكفاية) **وَيَحْسِلُ السَّفَلُ** وهو اصغره؛ لأن مثل
 ذلك إنما يكون لنصب الشرع إذا قاله بالمدينة في مسجده، ولم يقل أنه قال ذلك لا يوم بدر عند القتال
 لم حاجة إلى التحريض، وقد كانوا أدلة ويوم حنين ولما مهرم إلى لم حاجة إلى التحريض. وكما قال
 ذلك يوم بدر، قال أيضاً: من أخذ سيراً فهو له، ثم كان ذلك منه على وجه التمثيل، فكذلك في السب،
 كذا في 'المسوط'. [الكفاية ٢٥١/٥-٢٥٢] **لما رويناه** من حديث حبيب بن أبي سمينة. (عبارة)
وريادة الخ جواب عن قوله: لأن القاتل مفضلاً أكثر عاء. (عبارة) **كما ذكرناه** إشارة إلى ما ذكره. في
 فصل كيفية القسمة، ولأن الكر والفر من جنس واحد. (الساية) **والألة** أي وآلة سرح جو شرقه
 وخدمه وعبائه وخامه. [الساية ٢٣٨ ٩] **ذلك** أي المذكور من هذه الأشياء. [الساية ٢٣٩ ٩]
لما مر أي في باب الغنائم من قوله. ولأن الأسبيلاء إثبات اليد الحافظة والساقلة إلخ. [فتح القدير ٢٥٣/٥]
وهذا عند أبي حنيفة إلخ. ذكر الخلاف في 'ريادات'، واعتمد عليه صاحب الأسرار. **ويعه** صاحب
 الهداية. **وم يذكر الخلاف في** 'السير الصغير'، واعتمد عليه الحاكم الشهيد في 'الكافي'. [الساية ٢٣٩ ٩-٢٤٠]
وقال محمد وهو قول الأئمة الثلاثة (فتح القدير) **أن يطأها** لأنه احتضن عندها فصل الإمام فصار كأنه احتضن
 بشرائها في دار الحرب. وهما: أن سب الملك في القتل ليس إلا القهر، كما في العيمة، ولا يتم إلا بعد لإحرار بدر
 الإسلام، لخلاف المشترة؛ لأن سب الملك العقد والقبض بالتراضي، لا القهر، وقد تم. [فتح القدير ٢٥٣ ٥]

لأن التنفيل يثبت به الملك عنده، كما يثبت بالقسمة في دار الحرب، وبالشراء من الحربي، ووجوب الضمان بالإتلاف قد قيل: على هذا الاختلاف.

كما يثبت بالقسمة إلخ وهو ليس متفق عليه؛ لأن من أصحابنا من يقول: قسمة الإمام لا تعدم المانع من تمام القهر، وهو كونهم مقهورين داراً، وكأنه لم يعتد ذلك الاختلاف لعدم شهرته. [العبارة ٢٥٣/٥] ووجوب الضمان إلخ: ذكره لدفع شبهة ترد على قول أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأن محمداً ذكر في الربادات أن المتلف لسبب عنه الإمام رجلاً يصم، ولم يذكر خلافاً، فورد عليهما أن الضمان دليل تمام الملك، فينبغي أن يحل الوطء عندكما أيضاً. [فتح القدير ٢٥٣/٥]

باب استيلاء الكفار

وَدَّ حَسْبُ اللَّهِ أَنْ عَلَى الرَّعِيَّةِ فُسُوقُهُمْ وَأَحْلَافُ أُمُورِهِمْ: مَكَّةَ هَاهُنَا لِأَنَّ الْاِسْتِيْلَاءَ قَدْ تَحَقَّقَ فِي مَالٍ مَبَاحٍ، وَهُوَ السَّبَبُ عَلَى مَا نَبَّيْنَهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنْ غَسْنَا عَلَى التَّرْكِ: حَلَّ لَنَا مَا نَجِدُهُ مِنْ ذَلِكَ؛ اعْتَبَارًا بِسَائِرِ أُمَلَّاكِهِمْ. وَإِذَا غَسْنَا عَلَى أُمُورِهِمْ: الْعَدَدُ بِاللَّهِ وَخَيْرُهَا وَهِيَ مَادَرِهِمْ مَعَهَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَمَكُّوْهَا؛ لِأَنَّ الْاِسْتِيْلَاءَ مُحْظُورٌ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، وَالْمُحْظُورُ لَا يَنْتَهِضُ سَبَابًا لِمَمْلُوكٍ عَلَى مَا عَرَفَ مِنْ قَاعِدَةِ الْخُصْمِ.

استيلاء الكفار: [أي هذا الباب في بيان غلبة الكفار] لما فرغ من بيان حكم استيلائنا عليهم، شرع في بيان حكم استيلاء بعضهم على بعض، وحكم استيلائهم على بعضنا، وقدمه لأن على سائر صفه، [فتح تقدير ٢٥٤] لأن الاستيلاء كالأستياء على الخصم والكفر. **على ما سببه** أي عند فقهه، وإذا غسنا على أموالنا (سأه) **دلت** أي ما جاءه من بره. (نسبة) **سائر أملاكهم** لأنهم مملوكون صرنا لهم لأصبيه [كقاعدة ٢٥٤] **وقال الشافعي** أنه فرغ من حديث. **وانتهاء** أي عند الإقرار بدار حرب (سأه) **لا ينتهض** أي لا يقوم ولا يكون سبانه **على ما عرفت** أي في علم الأصول. وهو أن المنسوح شرط لا يقيد مملوك، لأنه مملوك، وهي لا تملك له، وهذا لا يجوز ترخيص للمسلم في بيعه المنصوب، ولا تملك منصرفه بالمرء، لأن ترخيص، وحرمة منصرفه من نعم الله عليه، فلا تملك لأمر محظور، وكذلك فيما حل فيه استيلاء الكفار عليه ممنوع، على أنهم مملوكون بالخرمات إجماعاً، فكيف يكون مملوكاً لملك. فصار كاستيلاء مسلم على مسلم، وبما قوته على نفسه. **سأه** أي ما سببه، لأنه مملوك، فسمى الله تعالى مهاجرين فقراء مع كونهم ذوي سر في مكة، وإنما دلت بالاستيلاء كقار عليهم وعلى أموالهم، فعلم أن استيلاءهم دلس لملك. وأخرج مدار فصي من من عمر مرفوع من واحد منه في شيء قبل أن نفسه فيه، وم نفسه ولا حل له، لا ينفقه. وفي الباب أحاديث كثيرة.

ولنا: أن الاستيلاء ورد على مال مباح، فينقصد سبباً للملك؛ دفعاً لحاجة المكلف كاستيلائنا على أموالهم؛ وهذا لأن العصمة تثبت على منافاة الدليل ضرورة تمكن المالك من الانتفاع، فإذا زالت المكتنة، عاد مباحاً كما كان، غير أن الاستيلاء لا يتحقق إلا بالإحراز بالدار؛ لأنه عبارة عن الاقتدار على المحل حالاً ومآلاً، والمحذور لغيره إذا صلح سبباً لكرامة تفوق الملك، وهو الثواب الآجل، فما ظنك بالملك العاجل؟

في شهر عندهم ستمون، فوجدوها مالهون قبل قسمته: فهي هم بغير شيء.

إن الاستيلاء الح أن الاستيلاء عبارة عن الاقتدار على محل مطلق على وجه يتمكن من الانتفاع في الحال، ومن لا يحاز في المال والاقتداء هذه الصفة لا يكون إلا بعد الإحراز، ثم بعد إحرازهم ارتفعت العصمة، فورد الاستيلاء حينئذ على مال مباح، لا على مال محصور، فإن قلت لا سبب أن المال مباح بأصل الحقيقة، قلت: هو مباح؛ بقوة تعالى: **وَمَا كَانَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَخْشَوْا قَوْمًا إِنَّمَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْعَبَاثَةِ** [سورة النور: ٢٤٤/٩] وهذا إشارة إلى أن الاستيلاء ورد على مال مباح. (العناية) **صافاة الدليل** وهو قوله تعالى: **وَمَا كَانَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَخْشَوْا قَوْمًا إِنَّمَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْعَبَاثَةِ** [العناية ٢٥٥/٥] **المكدة** بالنص معنى العذرة. **عن الاقتدار** أي القدره على الانتفاع في الحال وفي المال.

حالا ومآلاً والكفار ما داموا في دار الإسلام اقتدروا على المحل حالاً، وبما يقتدرون عليه مآلاً بالإحراز؛ لأهم ما داموا في دارنا، فهم مقهورون بالدار، والاسترداد بالصرة محتمل. [العناية ٢٥٦/٥] **والمحذور لغيره** جواب عن قول الخصم: إن الاستيلاء محصور لا ينهض سبباً للملك، تقريره: أن يقال: سيما أنه محصور كونه محذور لغيره مباح في نفسه، يعني أن المال مباح لغيره لكن اخطر فيه لحق الغير، وهو الملك، والمحذور لغيره يعني لا لغيره، إذا صلح سبباً لكرامة تفوق أمثك كصلة في الأرض المعصوبة، فإنها تصلح سبباً لاستحقاق أعلى النعم، وهو الثواب في الآخرة، فلا يصلح سبباً للملك في الدنيا أولى.

وفي "الكافي" والمحذور لغيره يخ مشكل أيضاً؛ لأن العصمة لا تخلو إما إن رالت بالإحراز بدارهم، أو لا، فإن رالت لا يكون الاستيلاء محصوراً، ما مر أنه على مال مباح، وإن لم تزل لا يصير ممكناً لهم، كما في مسألة النعاة إلا أن يقال: العصمة المؤتممة نافية لأها بالإسلام، وإن رالت بالمقامة؛ لأها بالدار. [السبابة ٢٤٦/٩-٢٤٧]

بغير شيء: يعني يأخذونها مجاناً. [البنية ٢٤٧/٩]

ولو اشتراه بعرضٍ يأخذ بقيمة العرض، ولو وهبوه لمسلم يأخذه بقيمته؛ لأنه ثبت له ملك خاص، فلا يزال إلا بالقيمة، ولو كان مغنوماً، وهو مثلي يأخذه قبل القمصة، ولا يأخذه بعدها؛ لأن الأخذ بالمثل غير مفيد، وكذا إذا كان موهوباً لا يأخذه؛ لما بينا، وكذا إذا كان مشتري بمثله قدرأً ووصفاً. قال: فإن أسروا عدا، فاشتره رجل، وأخرجته إلى دار الإسلام، فمعتت عيه، وأخذ أرشها، فإن المولى يأخذه بالنس الذي أخذ به من العدو. وأما الأخذ بالثمن؛ فلما قلنا. ولا يأخذ الأرس؛ لأن الملك فيه صحيح، فلو أخذه، أخذه بمثله، وهو لا يفيد، ولا يُحطُّ شيء من الثمن؛

نفسه العرض: [أي عقابته متاع] هذا ولو ترك أحده بعد لعنه بشرائه، وإخراجه من دار الحرب زماناً صويلاً، به أن يأخذه بعد ذلك في طهر الرواية، وفي رواية ابن سماعة عن محمد بن يسار كالثمن إذا لم يصب الشفعة بعد عمنه بالبيع، والظاهر هو الأول. [فتح القدير ٥/٢٥٧-٢٥٨] ولو وهبوه: أي ولو هب أهل الحرب ذلك الشيء لمسلم. (السياسة) ولو كان أي ما أخذه الكفار من المسلمين معمولاً أي مأخوذاً بالقهر والعبث، وهو مثلي أي والخاف أنه مثلي كالثمن والخصه والشعير يأخذه أي صاحبه، وهو المالك القديم. [البنية ٩/٢٥٠] غير مفيد: إذ لا فائدة بتبديل المثل.

وكذا إذا كان الخ: إشارة إلى قوله: لأن الأخذ بالمثل غير مفيد أي وكذا لا يأخذه المالك القديم أيضاً إذا كان ما أخذه الكفار مباحاً وأحرروه بدارهم مشتري بمثله قدرأً ووصفاً، لأنه لا فائدة في أن يعطى عشرة مثاقيل جيد، ويأخذ عشرة مثاقيل جيد. وإنما قيد بقوله: قدرأً ووصفاً؛ احترازاً عما لو اشتراه مسلم بأقل قدرأً منه، أو بحس آخر، أو نجسه ولكنه أردأ منه وصفاً، فإن به أن يأخذه مثل ما أعطاه المشتري، ولا يكون ذلك رباحاً؛ لأنه إنما هدى ليستخلص ملكه، ويعيده إلى قديم ملكه لا أنه يشتريه ابتداءً. (السياسة) فلما قلنا: إشارة إلى قوله: لأنه يتضرر بالأخذ مجاناً. [البنية ٩/٢٥١]

الملك فيه الخ: احتراز به عن المشتري شراء فاسداً؛ فإن الأوصاف هناك مضمومة. [الكفاية ٥/٢٥٨-٢٥٩] صحيح: فإن الأرش حاصل في ملكه، وليس إعادة إلى قديم ملكه حتى يكون المولى أحق به كالرقبة. **نقله:** لأن الأرش دراهم أو دنانير. (السياسة) من الثمن أي بسبب فقء العين. [السياسة ٩/٢٥١]

ليس للأول أن يأخذه؛ اعتباراً بخال حضرته. **ولا يملك غسبا أهل الحرب** ^{المالك القديم} **أعنه** ^{هو الاستيلاء} **مُدَّتْ ربا**، وأمنهات أولادها، ومكتنبا، وأحرارها، **وتحت عصبهم جمع دت**؛ لأن السبب إنما يفيد الملك في محله، والمحل المال المباح، والحرُّ معصوم بنفسه، وكذا من سواه؛ لأنه تثبت الحرية فيه من وجه، بخلاف رقبهم؛ لأن الشرع أسقط عصمتهم جزاءً على حنائيتهم، وجعلهم أرقاء، ولا جناية من هؤلاء. **وإذا أتى عند مسلم لمسلم، فحسب بينهم، فأخذوه، لم يملكوه** ^{عند أبي حنيفة} **وقالوا: يملكونه؛ لأن العصمة لحق المالك؛ لقيام يده، وقد زالت، ولهذا** ^{لنزوال يده} **لو أخذوه من دار الإسلام ملكوه.** وله: أنه ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا؛

ولا يملك الخ، وأصل فيه ما ذكر في 'شرح الصحاوي' أن كل ما يملك بالميراث يملك بالأسر والاسترقاق والفهر والعنة، وكل ما لا يملك بالميراث لا يملك بالأسر والاسترقاق والفهر والعنة. (السياسة) **معصوم نفسه** باعتبار أن الأدمي حين يحمل لأعناء التكليف، ولا قدرة على التكليف، إلا بواسطة العصمة، فكان التعرض له حراماً. (السياسة) **من سواه** أي من سوى حر من أم الولد والمدر والمكاتب. (السياسة ٩ ٢٥٣) **من واحد** وهذا لا يصح أن يملكه بالعقد (السياسة ٩ ٢٥٤) **بخلاف رقبهم** أي رقاب الكفار من أحرارهم، ومدريرهم، وأمنهات أولادهم (الكفاية ٥ ٢٦١) **أسقط عصبهم** نسب إكراهه أتوجيد، **من هؤلاء** أي من مدريرها، وأمنهات أولادها، ومكتنبا، وأحرارها. (الكفاية ٥ ٢٦١)

وإن الخ ذكر الإمام أبو اسير في 'عين الفقهاء' العبد مسلم نسبه، أو لدمي إذا أتى إلى دار الحرب، فأخذه الكفار لا يملكونه عند أبي حنيفة، ولمرتد يملكه لكفار، وأما العبد الكافر فهو دمي سباعاً مولود، وما بطلت الدمة بالنحو بدر الحرب، فلا يملك لكفار كذا في 'عين الفقهاء'، وذكر في صريقة عند الأئمة، العبد إذا كان دمي، ففيه هؤلاء، وأما إذا كان مرتد فليس ولحق بدار الحرب يملكه الكفار بالإجماع (الكفاية ٥ ٢٦١) **لمسلم** قد مسلم اتفاقاً؛ لأن عند الدمى كذلك. (الغاية ٥ ٢٦١)

لأن العصمة أي موجوده في العبد (السياسة) **وقد رلب** فصار كما إذا بدت الدابة أي شردت، كما هو أحدو العبد لا يق من در، أو غير لائق إذا أحرروه حيث يملكونه **ملكوه** وهو كانت العصمة بالإسلام ما يملكونه (السياسة ٩ ٢٥٤) **من در** لأن حين دخل دار الحرب فقد زالت يد نولي عنه، لا إلى من يحميه. (السياسة)

لأن سقوط اعتبارها لتحقيق يد المولى عليه تمكيناً له من الانتفاع، وقد زالت يد المولى، فظهرت يده على نفسه، وصار معصوماً بنفسه، فلم يبق محلاً للملك، بخلاف المتردد؛ لأن يد المولى باقية؛ لقيام يد أهل الدار، فمنع ظهور يده، وإذا لم يثبت الملك لهم عند أبي حنيفة - يأخذ المالك القدم بغير شيء، موهوباً كان أو مشترى، أو مغنوماً قبل القسمة، وبعد القسمة يؤدي عوضه من بيت المال؛ لأنه لا يمكن إعادة القسمة لتفرق الغائبين، وتعذر اجتماعهم، وليس له على المالك جعل الآبق؛ لأنه عامل لنفسه؛ إذ في رعمه أنه ملكه. وإن ندَّ بغير منهم، فأحبوه: مكتوب؛ لتحقيق الاستيلاء؛ إذ لا يد للعجماء لتظهر عند الخروج من دارنا، بخلاف العبد على ما ذكرنا.

خلاف المتردد أي الآبق الذي تردد في دار الإسلام؛ لأن يد المولى باقية في حقه حكماً، وهذا هو وجه لانه لصغير صار قابضاً له، وأما الآبق في دار حرب، فلا يكون في يد مولاه حكماً حتى لو وهبه لانه لصغير لا يجوز. [الكفاية ٢٦٢/٥] **لأن يد إلح** لأن الافتقار على أهل قائمه بالنصب، والاستعانة بأهل الدار. (الساية) **موهوباً** أي لأحد من أهل الحرب. (الساية) **أو مشترى** أي لو كان العبد مشترى بأن اشتراه أحد منهم. [الساية ٢٥٥٩] **وبعد القسمة إلح** أي يؤدي الإمام عوضه من بيت المال للمأخوذ منه؛ لأنه لا يمكن له إعادة القسمة، وبيت المال معد لوائب المسلمين، وهذا أيضاً منها.

المالك أي بعاري، أو ستاجر، أو لموهوب به (الساية) **جعل الآبق** لجعل ما جعل للعامل على عمنه، وحسن في الاستعمال بما يعصى المحاهد ليستعين به على جهاده. **لانه** أي لأن كل واحد من هؤلاء عامل لنفسه في رعمه؛ إذ في رعمه أنه ملكه أي أن العبد ملكه، فيكون عاملاً لنفسه، لا للمولى القاسم. (الساية)

وإن ندَّ أي ذهب على وجهه شارداً، يقال: ندَّ يدُ من باب صرَب بصرَب [ساية ٢٥٦، ٩] **للعجماء** أي الهيمه، وإنما سميت عجماء؛ لأنها لا تتكلم، فكذلك من لم يقدر على الكلام، فهو رعمه ومستعجم، وقال: صلاة النهار عجماء؛ لأنها لا تهر فيها بالقراءة. [الساية ٢٥٧، ٩] **ما ذكرنا** إشارة إلى قوله: إنه ظهرت يده إلح. [البنية ٢٥٧/٩]

وإن اشتراه رجل، وأدخله دار الإسلام: فصاحبه بأحده بالتمس إن شاء؛ لما بينا. فإن أبق عند إليهم، وذهب معه بفرس ومناخ، فأخذ المشركون ذلك كله، واشتري رجل ذلك كله، وأحرقه إلى دار الإسلام: فإن لم يؤن يأخذ العبد بغير شيء، وبفرس ومناخ بالتمس، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله. وقالوا: يأخذ العبد، وما معه بالتمس إن شاء؛ اعتباراً لحالة الاجتماع بحالة الانفراد، وقد بينا الحكم في كل فرد. وإذا دخل الحربي دارنا بأمان، واشتري عبداً مسلماً، وأدخله دار الحرب: عتق عند أبي حنيفة رحمه الله. وقالوا: لا يعتق؛ لأن الإزالة كانت مستحقةً بطريق معين، وهو البيع، وقد انقطعت ولاية الجبر عليه، فبقي في يده عبداً.

لما بينا من أن المشتري يتضرر بالأحد مجازاً. (الساية) **دلت** كله: أي العبد والمناخ وماله. **عند أبي حنيفة رحمه الله**: لما أن عبده يثبت الملك للعاري في المال دون العبد، واعتصر بأن على قول أبي حنيفة - سبب - ينبغي أن يأخذ المالك المناخ أيضاً بغير شيء؛ لأنه لما ظهرت يد العبد على نفسه، ظهرت على المال أيضاً؛ لانقضاء يد المولى عن المال. وأوجب بأن يد العبد ظهرت على نفسه مع أساق، وهو الرق، فكانت ظاهرة من وجه دون وجه، فجعلناها ظاهرة في حق نفسه غير ظاهرة في حق المال، هكذا قاله الأكملي رحمه الله. وفيه تأمل؛ لأن استيلاء العبد على المال حقيقة وجد، وهو مال مباح، فينبغي أن يمنع استيلاء الكفار كما في العبد. (الساية) **اعتباراً إلخ** يعني إذا أبق العبد وحده، كان الحكم فيه كذلك، فكذا الحكم إذا أبق ومعه فرس ومناخ. (البيان) **في كل فرد** أي عند قوله: وإذا علموا على أموالنا إلخ. [الساية ٢٥٧/٩ - ٢٥٨] **عبداً مسلماً** وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد دميّاً. (الكفاية) **وهو البيع**: لأن الإسلام يعلو، ولا يعلو [الكفاية ٢٦٣/٥] فإنه إذا اشتري الكافر عبداً مسلماً يحبر على إحراجه عن ملكه بالبيع، فإن فعل، وإلا باعه القاصي عليه، ودفع ثمنه إليه. [فتح القدير ٢٦٣/٥] **وقد انقطعت**: بالدخول في دار الحرب. (البيان) **فبقي في يده إلخ** فلا يعتق؛ لأنه ملكه في دار الإسلام. وأحرره بذراهم. [البيان ٢٥٨/٩]

ولأبي حنيفة : أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب، فيقاء الشرط - وهو تباين الدارين - مقام العلة - وهو الإعتاق - تخلصاً له كما يقام مُضي ثلاث حيض مقام التفريق، فيما إذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب. **وإن أسلم أحد الزوجين، ثم حرج به، أو طهر عني** : فهو حر، وإن أسلمت إحدى الزوجين، ثم حرجت به، أو طهرت، فهي حرة، لما روي أن عبيداً من عبيد الطوائف أسلموا، وخرجوا إلى رسول الله - ﷺ - فقضى بعقبتهم

ولأبي حنيفة : **الح** بيان هذا أن الحرب المستمرة في دار بران منك ما عوص حرمة ماله بأمنه، فإذا دخل دار الحرب انتهت حرمة ما سواه الأمان، وسقطت عصمة ماله، فيعتق بعد تخلصه له، وقد عجز القاضي عن إعتاقه عبيده؛ إذ لا ينفذ قصاؤه على من في دار الحرب، فقاء شرط روال عصمة ماله، وهو دخوله دار الحرب مقام عنة الروا، وهي إعتاق لقاضي. (السياسة) **واجب** لقوله تعالى: **وإن أسلم أحد الزوجين، ثم حرج به، أو طهر عني** : [السياسة ٢٥٨/٩] **مقدم العلة** ما أنه قد يقام الشرط مقدم العلة عند إمكان إضافته حكمه، كما في حصر الشرع على قرعة الطريق، فإن قيل: الإحراز بدار الحرب سبب لإثبات الملك فيما يمكن مكانه ألا ترى أنهم إذا أسروا عبداً مسلماً في دار، منكوه إذ أحرروه بدارهم، فيستحيل أن يروا منك به الإحراز؛ لأن الإحراز ما صار سبباً لإثبات ملك انتدأ، فأولى أن يبقى ملك اثبات كما كان، ولا يبرم أن يكون ما هو اثبت بملك مريلاً به وهو مدفوع بمره فعلاً، ليس هذا، كما أخذوا عند من داراً؛ لأنهم لا يملكونه بالأخذ، حتى يستحق عبيدهم الإزالة سبب الاستيلاء، وبما يملكونه بالإحراز، خلاف ما نحن فيه، فإنهم منكوه بالشراء، فاستحق عبيدهم الإزالة بالبيع ما داموا في داراً وما أذهبوه في دارهم استحق الإزالة أيضاً بإقامة شرط الروا مقام الإزالة على ما ذكرنا [الكفاية ٢٦٤/٥]

كما يقام الح تمثيل بمسألة في قيام لشرط مقدم العلة، فإن المقضاء ثلاث حيض بشرط البيوتة في تطلاق الرجعي، فقام مقام عنة البيوتة، وهي عرض القاضي للإسلام، وتفريقه بعد الإداء معجز لقاضي عن حقيقة العلة إذ أسلم أحد الزوجين بدار الحرب. [العناية ٢٦٤/٥] **أو طهر** على صيغة انجهاول أي عتق على الدار أي دارهم الكفار [السياسة ٢٦٤/٩]

رواه أحمد في 'مسنده' وابن أبي شيبة في 'مصنفه'، والضرابي في 'معجمه' من حديث الجراح. [جواب أرايه ٤٣٦/٣] رواه أحمد في 'مسنده' عن الجراح عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: **لو أسلم أحد الزوجين، ثم حرج به، أو طهر عني** : [الكفاية ٢٦٤/٥]

وقال: هم عتقاء الله، ولأنه أحرز نفسه بالخروج إلينا مراغماً لمولاه، أو بالالتحاق بمنعة المسلمين، إذا ظهر على الدار، واعتبارُ يده أولى من اعتبار يد المسلمين؛ لأنها ^{مسكرية} أسبقُ ثبوتاً على نفسه، فالحاجة في حقه إلى زيادة تأكيد، وفي حقهم إلى إثبات اليد ^{بعد} ^{بعد} ابتداءً، فكان أولى.

ولأنه أحرز أي بعد المسلم الذي حرج. **مراغماً** [أي مائداً يقال: راعم فلان قومه مراغمة إذا حرج عنهم إذا تركهم] **لمولاه** وقيد بقوله: مراغماً؛ لأنه إذا حرج طائعاً لمولاه يباع، وللمه للمحربي، وعليه نص الحاكم الشهيد في الكافي. [الساية ٢٦٠/٩] **بالالتحاق** متصل بقوله: أو طهر على الدار. [العناية ٢٦٥/٥] **أسبقُ ثبوتاً إلخ** توصيح هذا: أنه لما اتحق بمنعة المسلمين صار كأنه حرج إلى دار الإسلام، ولا يكون عبداً للعرة؛ لأهم محتاجون أن يملكوه بالإحراز، وهو محتاج إلى أن يخرج نفسه لتناول شرف الحرية، وإحرازه أسبق من إحرازهم، فصار أولى؛ لأنه صاحب يد في نفسه لكنه يحتاج إلى ما يؤكد يده بمنعة المسلمين وهم محتاجون إلى إثبات ابتداء، فكان اعتبار يده أولى. [الساية ٢٦١/٩]

باب المستأمن

وإذا دخل مسلمة دار حرب باحراً، فلا حل له أن يتعرض حتى، من قومهم،
ولا من دمانهم؛ لأنه ضمن أن لا يتعرض لهم بالاستئمان، فالتعرض بعد ذلك يكون
غدرًا، والغدر حرام، إلا إذا غدر بهم ملكهم، فأخذ أموالهم، أو حبسهم، أو فعل
غيره يعلم الملك، ولم يمنعه؛ لأنهم هم الذين نقضوا العهد، بخلاف الأسير؛ لأنه غير
مستأمن، فيباح له التعرض وإن أطلقوه طوعاً. فإن غدر بهم، أعني التاجر، فأخذ شيئاً،
وخرج به: مكة مكرهاً محظوراً؛ لورود الاستيلاء على مال مباح إلا أنه حصل بسبب
الغدر، فأوجب ذلك خبثاً فيه، فيؤمر بالتصدق به؛

باب المستأمن أخره عن الاستيلاء؛ لأنه بالقهر والاستئمان بعد القهر. وإذا دخل وقدم استئمان المسلم
تعطيماً له. (العناية) بعد ذلك أي بعد شرط عدم التعرض. (النائية) إذا غدر بهم يعني حيث لا يكون
تعرض المستأمن غدرًا. بخلاف الأسير يعني أن الغدر ليس بحرام عليه، فإن الأسراء إذا تمككوا من قتل قوم
من أهل الحرب غيلة، وأخذ أموالهم، وفعلوا ذلك، وخرجوا إلى دار الإسلام. ولا معة هم، فكل من أحد
شيئاً، فهو له خاصة. [العناية ٢٦٦/٥] غير مستأمن: حتى يحرم له الغدر.

وإن أطلقوه وتركوه في دارهم طوعاً أو اعتقوه؛ لأنه لم يستأمن، واعتقه لا عبرة به؛ لأنهم لم يملكوه، فله
أن يقتل من قدر عبه سيده، أو غيره، ويأخذ ماله ويمسكه ملكاً لا حيث فيه. [فتح القدير ٢٦٦/٥ ٢٦٧]
محظوراً مفعول من الحظر بمعنى المنع. حيث فيه كملك المعصوب عند الصمام. [فتح القدير ٢٦٧/٥]
فيومر بالتصدق: ولو كان المأخوذ غدرًا جارية لا يحل له وطؤها، ولا للمشتري منه، بخلاف المشتراة
شراء فاسداً، فإن حرمة وطئها على المشتري خاصة، ويحل للمشتري منه؛ لأن المنع فيه لشئ من حق الناع
في الاسترداد وسبع المشتري انقطع حقه ذلك؛ لأنه باع بيعاً صحيحاً، فلم يشت له حق الاسترداد وهما الكراهة
للغدر، والمشتري الثاني كالأول فيه. (فتح القدير)

وهذا لأن الخطر لغيره لا يمنع انعقاد السبب على ما بيناه. وإذا دخل المسلم دار

الحرب بأمان، فأدانه حربي، أو أدان هو حربياً، أو عصب أحدهما صاحبه، تم حرج
إسائه واستأمن الحربي؛ لم يقض واحد منهما على صاحبه شيء. أما الإدانة: فلأن

القضاء يعتمد الولاية، ولا ولاية وقت الإدانة أصلاً، ولا وقت القضاء على

المستأمن؛ لأنه ما التزم حكم الإسلام فيما مضى من أفعاله، وإنما التزم ذلك في

المستقبل، وأما الغصب: فلأنه صار ملكاً للذي غصبه، واستولى عليه لمصادفته مالا

الخطر لغيره كما في البيع الفاسد. (فتح القدير) على ما بيناه إشارة إلى قوله في أوائل باب استيلاء
الكمار: والمحطور بغيره إذا صح لكرامة تفوق الملك إلخ. (فتح القدير) فأدانه الإدانة البيع بالدين. والاستدانة
الاتباع بالدين، وقولهم: أدان بتشديد الدال من باب الافتعال أي قبل الدين، والدين غير القرص؛ إذ دالك اسمه
لما يقرض فيقضى، وهذا اسم لما يصير في الدمة بالعقد. [الكفاية ٢٦٧/٥] وقت الإدانة لكون المسلم
والحربي في دار الحرب. أصلاً: أي على الحربي، ولا على المسلم.

ولا وقت الفصاء [وإن وجدت الولاية على اسم في هذا الوقت] ولما لم يقض على الحربي لم يقض
على المسلم أيضاً، لا لانعدام التزامه حكم الشرع، بل لوجوب التسوية بين الخصمين، كذا في 'الكافي'،
وفيه نظر؛ إذ المساواة بين الخصمين بهذا الوجه غير لازم. ألا يرى أنه يقضي بالقصاص للأب على الابن،
ولا يقضي به للابن عليه، وكذا يقضي بشهادة الأب، أو شهادة الابن على الرجل لغيره، ولا يقضي به
على الغير إلا أن يقال: انعدام التسوية بين الخصمين بهذا الوجه إنما يمنع إذا كان لقصور ولاية القاضي على
أحد الخصمين، كما في مسألة المستأمن مع المسلم، وأما إذا كان المعنى في أحد الخصمين مع كمال ولاية
القاضي، كما في المسائل المذكورة، فلا يمنع ذلك. ما التزم إلخ. ولكن يعنى بأنه يجب عليه فيما بينه وبين
الله تعالى القضاء، وهذا قاصر كما ترى لا يشمل وجه عدم القضاء على المسلم، ولذا قال أبو يوسف: يقضي

على المسلم، وعموم عدم القضاء كما في "الهداية" قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما [فتح القدير ٢٦٧/٥]

عصه ولا يحكم بالرد لثبوت الملك. (البناية) لمصادفته. لأن دار الحرب دار القهر والعلبة. (الساية)

غير معصوم على ما بيناه، وكذلك لو كانا حربيين فعلا ذلك، ثم خرجا مستأمنين؛ لما قلنا. **وإن خرج مسلمين فقتل أحدهما، ومُنِعَ نَفْسُ الْآخَرِ، أما المداينة:** فلائها وقعت صحيحة؛ لوقوعها بالتراضي، والولاية ثابتة حالة القضاء للترامهما الأحكام بالإسلام، وأما الغصب: فلما بينا أنه ملكه، ولا خبث في ملك الحربي حتى يؤمر بالرد. **وإن دخل مسلمان دار حرب بأمان، فغصب حربياً، ثم خرج مسلمين:** أمر **بَرْدَ عَقَبَ، وَمُنِعَ نَفْسَ الْآخَرِ**، أما عدم القضاء: فلما بينا أنه ملكه، وأما الأمر بالرد - ومراده الفتوى به -: فلأنه فسد الملك؛ لما يقارنه من المحرم، وهو نقض العهد. **وإن دخل مسلمان دار حرب بأمان، فقتل أحدهما صاحبه عند رخص**

على ما بيناه وذلك؛ لأن غصب مال الحربي استيلاء عليه، والاستيلاء على مال الحربي يوجب الملك من استولى عليه، مستمداً كان استولى أو حربياً، فإن أروم رد عسوا على الترت، وأحدوا أموالهم ملكوا **وكذلك: أي وكذلك لا يقضى بشيء. (البنية)**

ما فيها إشارة إلى قوته من قبل أن القضاء يعتمد الولاية إلى آخره. [أسانيد ٢٦٤/٥] **ولو لاله تاله** ولا رخص لأحدهما على الآخر؛ إذ لم يقض لأحدهما دون الآخر، بل سويهما بينهما، وعلى قول أبي يوسف لا يحتاج إلى هذه العلالة؛ إذ يقضى بالحربي على المسلم، على قوله: كما ذكرنا آنفاً. [فتح القدير ٢٦٨، ٥] **فما ساء** من أنه صادف غير معصوم فيملكه. **في ملك الحربي** لأن سب امت هو الاستيلاء، وهو على مال مباح؛ إذ لم يتضمن غدرًا.

فعصب حربياً أي مال حربي فهدف المصاف إليه مقامه. (الساية) **مسلمين** وهذا الخواب غير محصور بخروجهما مسلمين، فإن الحربي إذا خرج مستأماً مع المسلم الذي دخل دار الحرب مستأماً وقد كان غصب المسلم في دار الحرب فالحكم كذلك. [الكفاية ٢٦٧/٥]

فما ساء لكونه مالاً غير معصوم. **الفتوى به** والظاهر أن الضمير في مراده يرجع إلى محمد. [الساية ٢٦٥، ٩] **فسد الملك:** ولهذا يؤمر بالرد ديانة.

فعلى القاتل إلج | أي القاتل دور العقلة | يعني في العمد وخطأ، هكذا ذكره من غير خلاف في عامة السج، وذكر الإمام قاضي حاد أن هذا الحكم قول أبي حنيفة **٢٦٩** ثم قال: وقال أبو يوسف ومحمد: عليه القصاص في العمد؛ لأنه قتل شخصاً معصوماً ليس من أهل دار الحرب، فيجب بقتله ما يحب به في دار الإسلام، ولأبي حنيفة **٢٧٠** أن تكثير سوادهم من كل وجه يوصفه فيهم كان يسقط العصمة، فتكثيره من وجه يورث الشبهة، فيسقط القصاص. | العاية ٥ ٢٦٩ | **في الخطأ** | اتقيده؛ لأنه لا كفارة في العمد عديداً.

و**إطلاق الكتاب** وهو قوله تعالى: **وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْهُ مِنْ عَدُوٍّ لَهُ** أصله: ولم يقيد بدار الحرب وندار الإسلام. [الكفاية ٥ ٢٦٩-٢٧٠] **لا تبطل** لأنه ما كان على قصد الرجوع، كان كأنه في دار الإسلام نقديراً. [العناية ٥ ٢٦٩] **لا يجب القصاص** يعني القياس كان وجوب القصاص في العمدة، لكنه إذا يجب، لأنه لا يمكن إلح **ولم يوجد ذلك إلح** فلا فائده في إباحة وجوب كالحر. [أساية ٩ ٢٦٦]

في ماله أي لا على العاقبة. كما إذا كان القتل حصاً في دار الإسلام، فإنها حينئذٍ تحب على العاقبة. لأن العواقل الحاصل أن عدم وجوب الدية على العاقبة في العمد طاهر، فإن العواقل إنما تعقل في الخطأ، لا في العمد، كما مر في موضعه. وأما في الخصا: فلأن وجوب الدية عندهم إنما هو باعتبار أنهم تركوا صيانة النفس عن مثل هذا الفعل، وهذا الأمر مفقود فيما حو فيه شايين داري القاتل والعاقلة، فإن العاقبة في دار الإسلام، والقاتل في دار الحرب، فلا يوجد ههنا منهم تقصير حتى تحب الدية عليهم.

لا قدره فاد يمان: هذا تعليل تقابله النص يعني قوله تعالى: ﴿وَمِنْ مَعَهُ حصاة الآية، وحواله ظاهر؛ لأن النص إنما يدل على وجوب الدية، ونحن نقول به، ووجوبها على العاقبة، بما ثبت بدلائل صلبة لم توجد ههنا.

وإن كانا أسيرين، فقتل أحدهما صاحبه، أو قتل مسلم باحر أسير، فلا شيء على القاتل إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله. **وقالا في الأسيرين: الدية في الخطأ**. **والعمد: لأن العصمة لا تبطل بعارض الأسر، كما لا تبطل بعارض الاستئمان على ما بيناه، وامتناع القصاص لعدم المنعة، وتجب الدية في ماله لما قلنا. ولأبي حنيفة رحمه الله أن بالأسر صار تبعاً لهم؛ لصيرورته مقهوراً في أيديهم، ولهذا يصير مقيماً بإقامتهم، ومسافراً بسفرهم، فيبطل به الإحراز أصلاً، وصار كالمسلم الذي لم يهاجر إلينا، وخص الخطأ بالكفارة لأنه لا كفارة في العمد عندنا.**

فصل

قال: **وإذا دخل الحر إلى مسلمان لم يمكن أن يضمن في ذنبه شيء، ويقول به الإمام: إن أقمت تمام السنة، وضعت عليك الجزية.**

وإن كانا أي وإن كان مسلمان. (الساية) أسيرين أسره الكفار من درنا. **وقالا الخ** وقيس ما يقفه قاضي حاد عهما في المستأمنين المستأمنين من وجوب القصاص في العمد أن يقولوا في الأسيرين؛ لأن الوجه يعمهما. [فتح القدير ٢٧٠/٥] **على ما بيناه** إشارة إلى أن العصمة الثابتة بالإحراز بذر الإسلام لاتصل بعارض لدخول بالأمان. [العناية ٢٧٠/٥] **وامتناع القصاص** كما مر في المسألة لسابقة. **لما قلنا** إشارة إلى قوله: لأن العواقب الخ. (العناية) **تعالاهم** يعني وأهل الحرب أصول، والأصول غير معصومين، فكذلك الأتباع. [العناية ٢٧٠/٥] **ولقد** أي ولأجل كونه تبعاً لهم. (ساية) **فقط به الخ** ولما بطل الإحراز لم تثبت العصمة المتقومة، فلم تحب الدية؛ لأنها مسية على ذلك العصمة، بخلاف الكفارة، فهي تحب على العصمة المؤتممة، وهي بالإسلام. [الساية ٢٦٧/٩] **وصار كالمسلم الخ** وإحاطة: كون كل واحد منهما مقهوراً في أيديهم بخلاف المستأمن؛ لأنه ممكن له الخروج من ذنبه. [البناية ٢٦٩/٩] **عندنا** كما يعرف في موضعه إن شاء الله تعالى، هذا والأقرب أن يجري فيهما حديث الشبهة كما تقدم. (فتح القدير) **فصل** هذا فصل في بيان حكم المستأمن من أهل الحرب. [الساية ٢٦٨/٩] **لم يمكن** مضارع مجهول من التمكن.

والأصل: أن الحربي لا يمكن من إقامة دائمة في دارنا إلا بالاسترقاق، أو الجزية؛ لأنه يصير عيناً لهم، وعوناً علينا، فتلتحق المضرة بالمسلمين، ويمكن من الإقامة اليسيرة؛ لأن في منعها قطع الميرة والجلب، وسد باب التجارة، ففصّنا بينهما بسنة؛ لأنها مدة تجب فيها الجزية، فيكون الإقامة لمصلحة الجزية، ثم إن رجع بعد مقالة الإمام قبل تمام السنة إلى وطنه: فلا سبيل عليه، وإذا مكث سنة: فهو ذمي؛ لأنه لما أقام سنة بعد تقدم الإمام إليه صار ملتزماً للجزية، فيصير ذمياً، ولالإمام أن يوقّت في ذلك ما دون السنة كالشهر والشهرين. وإذا أقامها بعد مقالة الإمام: يصير ذمياً؛ لما قلنا، ثم لا يترك أن يرجع إلى دار الحرب؛ لأن عقد الذمة لا ينقض،

عسا. أي حاسوساً للكفار. وعونا: العون هو الظهير على الأمر، واجمع الأعوان. (الساية) قطع الميرة: هي طعام يمتاره الإنسان من ما يبيع، وقيل: بكسر الميم وسكون الياء: الطعام، والخب: أي وقطع الحب بفتحين: وهو كل شيء يجلب من بل، وخيل، وعمه وغيرها من الحيوانات، وسد باب التجارة أي وفي مع المدة اليسيرة سد باب التجارة وفيه ضرر أيضاً. (الساية) بهما: أي بين الإقامة الدائمة والمدة اليسيرة. [الساية ٢٦٩/٩] بعد مقالة الإمام. أي بعد أن قل له الإمام: إن أقمت سنة وصعت عييث الحرية. (الساية) فلا سبيل عليه: أي لا يمنع من الرجوع. (الساية) فهو ذمي: لا يجوز رجوعه إلى دار الحرب. (الساية) تقدم الإمام إليه: يقال: تقدم إليه الأمير بكدا، أو في كدا إذا أمره به. (العاية) وللإمام إلح: يعني أن تقدير الحول ليس بالارء، بل لو قدر الإمام أقل من ذلك عني حسب ما يراه جار، لكن إن لم يقدر له مدة، فاعتبر هو الحول، فإذا قام بعد ذلك في دارنا يصير ذمياً. قال الإمام قاضي حان: فإذا مضت سنة بعد مضي المدة المضروبة، كان عليه الخراج؛ لأنه إنما يصير ذمياً بمجاورة المدة المضروبة، فاعتبر الحول بعد ما صار ذمياً، إلا أن يكون شرط عليه أنه إذا جاوز السنة يأخذ الخراج، فحينئذ يأخذ منه. [العاية ٢٧١/٩] لما قلنا إشارة إلى قوله: لأنه لما أقام سنة بعد تقدم الإمام، صار ملتزماً للجزية. (العاية) لا يقص: لأن عقد الذمة خلف عن الإسلام وهو لا ينقض، فكذا خلفه. [البنائة ٢٧٠/٩]

كيف وأن فيه قطع الجزية وجعل ولده حرباً علينا، وفيه مضرة بالمسلمين. **فإن دخل**
 المستامن، فسرى أصل خراج، فإذا وضع عليه الخراج: فهو دمي؛ لأن خراج
 الأرض بمنزلة خراج الرأس، فإذا التزمه صار ملتزماً المقام في دارها. أما بمجرد الشراء:
 فلا يصير ذمياً؛ لأنه قد يشتريها للتجارة، وإذا لزمه خراج الأرض، فبعد ذلك تنزله
 الجزية لسنة مستقبلية؛ لأنه يصير ذمياً بلزوم الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوبه، وقوله
 لا لأية الماسة
 في الكتاب: "إذا وضع عليه الخراج فهو دمي، تصريح بشرط الوضع، فيتخرج عنه
 أحكام جمّة، فلا يُعفل عنه. وإذا دخل حرباً بأمارة، فنزولت ذمياً: صارت ذمية.

حرباً بأمارة، بغير تنازل وتنازل. (الساية) وضع عليه امرؤ بوضعه. لتمام خراج لأرض مباشرة منه،
 وهو سرراعة، أو تعطيلها عنه مع التمسك بها هو التصحيح فهو دمي. فإن في النهاية: وكذلك لو لزمه
 عشر في قياس قول محمد. بأن تشتري أرضاً عشرية؛ لأهم جميعاً من مؤل الأرض. (الساية ٥ ٢٧١)
 خراج برس لأن كلا منهما حكم معق في دارها، فصار ذمياً ضرورة. (الساية) بمجرد الشراء الخ. وبه صرح
 الكرخي في مختصره. ومن اشتدح من قال: يصير ذمياً بمجرد الشراء، ذكره قاضي حنبل
 [الساية ٩ ٢٧٠-٢٧١] وقوله في الكتاب أي قول محمد في 'الخامع الصغير' (الساية)

مستخرج على صيغة مجهول من باب التفعّل، وقال لأثرري. فيتخرج على صيغة متي لتفاعل من باب
 التفعّل يقال: خرجته فتخرج عنه أحكام حمدة أي كثيرة، فلا يعقل: على صيغة مجهول عنه أي عن سرور
 لوضع؛ لأنه بما تستتبع الأحكام بعد وضع خراج لائقه. [الساية ٩ ٢٧١] أحكام حمدة من مع
 الخروج إلى دار حرب، وحربان القصاص بينه وبين مسلم، وصمدان مسلمة قيمة حمدة وحسبيرة، دأته،
 ووجوب ذمته عنه، دأته حصاً، ووجوب كف لأذى عنه، فنحوه عيته كما أخرجه عية مسلمة فضلاً عما
 يقع به سفهاء من سفعة وشتمه في لأسواق صمد وعدونا. (فتح القدير) فروجت ذمياً ففي خروجها مسلمة
 أولى. [فتح القدير ٥/٢٧٢] صارت ذمية: خلافاً للأئمة الثلاثة.

لأنها التزمت المقام تبعاً للزوج، وإذا دخل حربي بأمان، فتزوج دمية: **لم يصير** دميّاً؛ لأنه يمكنه أن يطلقها فيرجع إلى بلده، فلم يكن ملتزماً بالمقام. ولو أن حربياً دخل داراً بأمان، ثم عاد إلى دار الحرب، وبرك ودعة عند مسلم، أو دمي، أو دنا في دمنهم: فقد صار دمه مباحاً بالعود؛ لأنه أبطل أمانه، وما في دار الإسلام من ماله على حصر، فإن أُسر، أو ظهر على الدار فقل: سقطت ديونُه، وصارت الودعة فينا. أما الودعة: فلأنها في يده تقديرًا؛ لأن يد المودع كيده، فيصير فينا تبعاً لنفسه. وأما الدين: فلأن إثبات اليد عليه بواسطة المطالبة، وقد سقطت، ويد من عليه أسبق إليه من يد العامة فيختص به فيسقط. وإن قل **ولم يظهر على الدار**: فالقرص والودعة يورثه، وكذلك إذا مات؛ لأن نفسه لم تصير مغنومة، فكذلك ماله؛ وهذا لأن حكم الأمان باقٍ في ماله فيرد عليه، أو على ورثته من بعده.

تبعاً للزوج فإن في يده طلاقها، وأمضى عنها خلافها، فحين أقدمت عليه كانت ملتزمة بما يأتي منه، ومنه عدم الطلاق ومعها من الخروج إلى دارها، فتصير دمية فيوضع الخراج على أرضها ونحو ذلك. [فتح القدير ٢٧٢/٥] **فبصر** [أي الودعة] **فيها الخ** فيوضع في بيت المال لعامة المسلمين في طاهر الرواية، وعند أبي يوسف - - أنها يختص به المودع؛ لما ذكره المصنف في الدين. وأما الدين فيسقط عمن في دمه؛ لأن ثبوت يده عليه منتفٍ إذ قد صار منكاً للمديون، وإنما هي ثابته باعتار ثبوت حق المطالبة، وقد سقطت باستعامه فيسقط الدين. وإذا حققت هذا طهر لك أن اختصاص المديون به ضروري غير محتاج إلى تعليله بأن سقطت يده إليه. [فتح القدير ٢٧٣/٥] **وقد سقطت** سبب كونه مقتولاً أو مأسوراً. **ويد من عليه** أي مطالبة الحربي عن المديون. **يد العامة** أي يد كل واحد من الناس لسبق يده. **ولم يظهر** على صيغة المجهول أيضاً أي لم يغلب عليها. (إساية) **إذا مات** هذا الحربي حتى يكون قرصه وديعة لورثته. (البنية) **من بعده**: لأن يد المودع كيده. [البنية ٢٧٣/٩]

قال: وما أوجف المسلمون عبده من أموال أهل الحرب بغير قتال: يُصرف في مصالح المسلمين. كما يصرف الحراج. قالوا: هو مثل الأراضي التي أجّلوا أهلها عنها والجزية، ولا خمس في ذلك. وقال الشافعي: فيها الخمس؛ اعتباراً بالغنمية. ولنا: ما روي أنه ^{عليه السلام} أخذ الجزية، وكذا عمر ومعاذ ^{رضي الله عنه}، ووضع في بيت المال ولم يخمس،* ولأنه مال مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال، بخلاف الغنيمة؛ لأنه مملوك بمباشرة الغانمين، وبقوة المسلمين فاستحق الخمس بمعنى، واستحققه الغانمون بمعنى، وفي هذا السبب واحد،

وما أوجف المسلمون. وجف البعير وجفاً، ووجيفاً وهو ضرب من مشي الإبل وربما استعمل في الخيل، وأوجفت البعير إذا حملته على الوجيف، والمعنى الذي أوجف عليه المسلمون أي عموا أحياءهم وركائهم. [الساية ٢٧٣/٩-٣٧٤] في مصالح المسلمين كعمارة الرياضات والقاضير والخسور وسد الثغور، وكري الأثمار العظام التي لا مدك لأحد فيها كحبيحون والفرات ودجلة، ومن مصالح المسلمين لصرف أي أوراق القصاة والولاة والمختسين، والمعلمين وأوراق المقاتنة. [الساية ٩ ٢٧٤]

أجلوا أهلها يقال: أجنى لسيطان لقوم وجلاهم، يتعدى بلا همزة أي أخرجهم. [فتح القدير ٢٧٣/٥] أحد الحرية. يعني من محوس هجر. (الساية) وكذا عمر أي من أهل السواد. (الساية) ومعاد يعني أهل اليمن. (الساية) لأنه أي لأن الغنيمة بتأويل المعنوم. [الساية ٢٧٦/٩] وبقوة المسلمين من غير قتال بل بوقوع الرعب في قلوب الكفار من قوة المسلمين. [الكفاية ٢٧٤/٥] نعي وهو ما شرفه القتال. [الساية ٢٧٧/٩]

وفي هذا أي فيما أوجف المسلمون عليه السبب واحد، وهو الرعب بقوة المسلمين؛ لأنه لم يوجد السعي من العزة، فلم ينقص الاستحقاق، فكان بين جماعة المسلمين، وهو ما ذكرناه؛ إشارة إلى قوله: لأنه ما مأخوذ بقوة المسلمين من غير قتال، فلا معنى لإيجاب الخمس. [البنية ٢٧٧/٩]

* أخرج أبو داود في كتاب الحراج عن أبي لعدّي بن عدي الكندي، أن عمر بن عبد العزيز كتب: أن من سأل عن مواضع الفء فهو ما حكم فيه عمر بن الخطاب. - فرأه المؤمنون عدلاً موافقاً لقول النبي - جعل الله حق على سيدنا محمد وفاء، وحسن لأخيه المسلمون، وعقد رأسه لداود ودمه ودمه حنيفة من الجزية لم يضرب فيها بخمس ولا مقنم. [رقم: ٢٩٦١، باب في تدوين العطاء]

وهو ما ذكرناه، فلا معنى لإيجاب الخمس. وإذا دخل الحربي دارنا بأمان، وله امرأة في دار الحرب، وأولاد صغار وكبار. ومال أودع عنده دميًا، وبعضه حربيًا، وبعضه مسلمًا، فأسلم ههنا، ثم ظهر على الدار: فذلك كله في. أما المرأة وأولاده الكبار فظاهري؛ لأنهم حريون كبار، وليسوا بأتباع، وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملاً؛ لما قلنا من قبل، وأما أولاده الصغار: فلأن الصغير إنما يصير مسلمًا تبعاً لإسلام أبيه، إذا كان في يده وتحت ولايته، ومع تباين الدارين لا يتحقق ذلك، وكذا أمواله لا تصير محرزة بإحرازه نفسه لاختلاف الدارين، فبقي الكل فينا وغنيمه. وإن أسلم في دار الحرب، ثم جاء فظهر على الدار: فأولاده الصغار أحرار مسلمون تبعاً لأبيهم؛ لأنهم كانوا تحت ولايته حين أسلم؛ إذ الدار واحدة. وما كان من مال أودعه مسلماً، أو ذميًا: فهو له؛ لأنه في يد محترمة ويده كيده، وما سوى ذلك في. أما المرأة وأولاده الكبار؛ فلما قلنا، وأما المال الذي في يد الحربي، فلأنه لم يصير معصوماً؛ لأن يد الحربي ليست يداً محترمة.

لما قلنا: إشارة إلى ما قال في باب العتائم بقوله: ولنا أنه جزؤها فيرق برفقها. (البنية) لإسلام أبيه. وههنا أولاده في دار الحرب، وهو في دار الإسلام. تباين الدارين: أي دار الإسلام ودار الحرب. (البنية) وما كان من إلح: وإنما قيد بالإيداع؛ لأنه إذا كان غصباً في أيديهما يكون فينا لعدم النيابة، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما يجب أن لا يكون فينا، إلا ما كان غصباً عند حربي على قياس ما إذا أسلم الحربي في دار الحرب، فلم يخرج حتى ظهر على الدار. فالجواب فيه أن ما كان ودعة عند حربي، أو غصباً من مسلم أو ذمي، أوضاعاً فهو في يد عبد أبي حنيفة رحمهما. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما لا يكون فينا، كذا في "الجامع الصغير" لفخر الإسلام رحمه. [الكفاية ٢٧٥/٥]

وما سوى ذلك: أراد به المرأة وأولاده الكبار، والمال الذي عنده مسلم أو ذمي. وما كان مودعاً عند حربي. [البنية ٢٧٩/٩] فلما قلنا: إشارة إلى قوله: حريون كبار وليسوا بأتباع. [العناية ٢٧٤/٥]

وإن نسبه حرى في دار حرب، فقتله مسلمة حمداً أو خطأ، فإنه ورثة مستأمن هـ. هـ. هـ.
 فلا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ. وقال الشافعي رحمه الله: تجب الدية في الخطأ، والقصاص
 في العمد؛ لأنه أراق دماً معصوماً بحد عصمه وهو الإسلام؛ لكونه مستجباً للكرامة؛
 وهذا لأن العصمة أصلها المؤتمنة لحصول أصل الزجر بها، وهي ثابتة إجماعاً، والمقومة
 كمال فيه لكمال الامتناع به، فيكون وصفاً فيه، فتتعلق بما علق به الأصل. ولنا:
 قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ الآية،

إلا الكفارة وهي الرواية المشهورة عن أبي حيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وفي الجامع الصغير وغيره، وروي
 عن أبي حيفة أنه قال: لا دية عليه، ولا كفارة من قتل أو لحكم به بجر عيبه. [إساية ٩ ٢٧٩ - ٢٨٠]
 لأنه أراق الخ. وتحقيقه. أن العصمة تثبت بعمه وكرامة، فتعلق بماله أثر في استحقاق الكرامات، وهو الإسلام؛
 إذ به تحصل السعادة الأبدية، لا بالدار التي هي جماد لا أثر لها في استحقاق الكرامة. [لعديّة ٥ ٢٧٤ - ٢٧٥]
 لكونه: أي لكون الإسلام جالباً للكرامة وموجباً لها.

وهذا أي وجوب الدية في الخطأ، والقصاص في العمد، إما كان مسياً على وجود العاصم الذي هو الإسلام؛
 لأن العصمة بع. (العناية) أصلها المؤتمنة فإن من علم أنه يأثم بقتل يسرحر عنه نصراً بن الحيلة السليمة عن أمين
 عن الاعتدال. (العناية) أحمد فإنه لا قاتل بعدم الإثم على من قتل مسلماً في أي موضع كان. [العناية ٥ ٢٧٥]
 كمال فيه أي في أصل العصمة: وذلك؛ لأنه ما وجب الإثم والمال، كان ذلك أكمل من الذي وجب
 فيه لإثم دون المال. فيتعلق الكمال وهو العصمة المقومة بما علق به الأصل وهو لعصمة المؤتمنة أي بعقت
 العصمة المؤتمنة بالإسلام كما تعلقت به العصمة المؤتمنة، فوجب الدية، والكفارة في قتل الحر الذي أسلم
 في دار الحرب، ولم يهاجر إليها. [الكفاية ٥ ٢٧٥]

ولنا قوله تعالى الخ توصيحه أن الله تعالى قال في سورة النساء: ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِمَا كُنَّا نَنْهَىٰ عَنْهَا فَأُولَٰئِكَ أَمْثَلُهَا وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُهَا﴾ الآية، يعني من قتل أحداً من المؤمنين خطأ غير فاصد قتله بأن رمى سهماً إلى صيد فوصفه، ونحو ذلك، فعليه
 جراهه شيئا: أحدهما: تحرير رقبة مؤمنة، ولا يجرى كافراً، فإن لم يستطع على تحرير رقبة كذلك، فعليه
 صيام شهرين متتابعين. وثانيهما: أداء دية مسلمة إلى أهل المقتول إلا أن يعفو أولياء المقتول ائقاعاً،
 فحينئذ يسقط عنه الدية، فقد جعل الله تعالى في هذه الآية تحرير رقبة جميع الموحب، فلا بد أن لا يجب غيره =

اللَّهُ نَعَاوِي

= والدليل على أنه جعل كل الموحب أمران: أحدهما: أنه تعالى قال: ﴿مَنْ حَرَّمَ الْفَحْشَ وَالْمُنكَرَ﴾ . فحرف الفاء، ولفظ المنع، والخبر في البعة بمعنى الكفاية، فيعلم أن التحرير كاف لا موحب غيره، كذا قرره جماعة من الشراح، وفيه نظر فإن الفاء ليست موضوعاً لكلمة اجزاء التي معنى الكفاية حتى يستفاد منها كفاية ما ذكر. فالأولى أن يقرر بأن الفاء موضوع لاجزاء، فكأن الله تعالى قال: ومن قتل مؤمناً خطأً فجزاءه تحرير رقبة مؤمنة، فكان لفظة اجزاء مقدراً في الكلام مأخوذاً من حرف الفاء، والجزاء بمعنى الكفاية، فأعاد أنه الكافي، فإن قست. قد يكون شيء واحد جزءاً، أو أخرى. قست: لا كلام في ذلك، وإنما الكلام في أنه تعالى لما جعل التحرير جزاء للقتل، ولم يذكر غيره، أفاد أن هذا الجزاء المذكور هو الكافي، ولو كان له جزاء آخر لم يصح جعله التحرير جزاء؛ لأنه حينئذ لا يصح أن يقال لتحرير الذي هو أحد لأخرية: إنه جزاء أي كاف للقتل. وثانيهما: أنه تعالى ذكر في جزاء القتل اتحرير فقط، ولم يذكر غيره، فصار كل المذكور، وأفاد أنه الجزاء لا غير؛ لأنه لو كان له جزاء غيره أيضاً بذكره أيضاً؛ لأن المقام مقام البيان والإيضاح، ومن المعهود أن السكوت في معرض البيان، ولعلك تنظر من ههنا الفرق بين تقريرين، وهو أن التقرير الأول مبني على لفظ الفاء، والثاني مبني على كونه مذكوراً دون غيره مع قطع النظر عن إطلاق الجزاء عليه، والمقصود منهما واحد، وهو إثبات التحرير للقتل فقط، وإتمام غيره ههنا. قال الله تعالى: ﴿مَنْ حَرَّمَ الْفَحْشَ وَالْمُنَكَرَ﴾ . لا حداه استثناء مقتضع أي بكر إن وقع خطاً من قبل من حرّم الفحشاء والمنكر، أي فعليه اعتاق رقبة مؤمنة وكفارة، أي أهل القتل الذين يرتّبون إلا أن يصدقوا أي يتصدقوا بالبدية، أي من هم ذواتهم كفارة لمن حرّم الفحشاء والمنكر أراد به إذا كان الرجل في دار الحرب منفرداً مع الكفار وهو مسلم، فقتله من لا يعلم إسلامه فلا دية عليه، وعليه الكفارة.

إلى حرف الفاء قرره صاحب "الغاية" وتبعهما العيني في "النساية" بأن الفاء للجزء، وهو اسم ما يكون كافياً يقال: جرى أي كفى، فعنه أن تحرير الرقبة كاف في كونه موجباً. وردّهم ابن اهامم ونسب هذا التقرير إلى السهوي؛ لأن المراد بقول السجدة: افاء للجزاء أنها دالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها، فسمي اسبب جزاء اصطلاحاً، لا أن الفاء موضوع لفظ اجزاء الذي هو معنى الكفاية لغة، كما لا يخفى. وعندي أنه ليس المراد من قوله: الجزء معنى الكفاية أن لفظ اجزاء اموضوع له لفاء بمعنى الكفاية، فيتفي غيره حتى يرد عليه ما أورده ابن اهامم ويكون تقريرهم سهواً، بل عرضهم أن الفاء ههنا لبيان جزاء القتل، فمعنى قوله تعالى: ﴿مَنْ حَرَّمَ الْفَحْشَ وَالْمُنَكَرَ﴾ . فجزاءه تحرير رقبة، وجزاء بمعنى الكفاية إلخ، هذا غاية ما يقال لتصحيح الكلام، والعلم عند العزيز العلامة.

أو إلى كونه كل المذكور فيستفي غيره، ولأن العصمة المؤتممة بالآدمية؛ لأن الآدمي خلق متحملاً أعباء التكليف، والقيام بها بحرمة التعرض، والأموال تابعة لها. أما المقومة فالأصل فيها الأموال؛ لأن التقويم يؤذن بنجس الفئات، وذلك في الأموال دون النفوس؛ لأن من شرطه التماثل، وهو في المال دون النفس، فكانت النفوس تابعة، ثم العصمة المقومة في الأموال بالإحراز بالدار؛ لأن العزة بالمنعة، فكذلك في النفوس إلا أن الشرع

أو إلى كونه إلخ لأنه لا يذكر غيره، وذلك يقتضي انتفاء غيره؛ لأن قصد الشارع في مثله إحراج النعم عن عهده حكم استعق باحادثة، ولا يتحقق ذلك إلا ببيان كل الحكم بلا إحلال، فهو كان غيره من تنمة حكمه لذكره. [العناية ٥ ٢٧٥] ولأن العصمة إلخ دليل معقول على عدم العصمة المقومة الموجهة للدية في دار الحرب، ومشتغل على بيان أن العصمة المقومة ليست بوصف كمال في العصمة المؤتممة فتكون تابعة لها. وبيان ذلك: أن العصمة المؤتممة بالآدمية؛ لأن الآدمي حلق متحملاً أعباء التكليف أي ألقاها، ومن حلق شيء وجب عليه قيام به، فالآدمي وجب عليه قيام بأعباء التكليف، والقيام بها بحرمة تعرض أي إنما يتحقق له القيام بها إذا كان حرام التعرض، فالآدمي وجب عليه أن يكون حرام التعرض مطلقاً إلا أن الله تعالى أصل ذلك في الكافر معارض الكفر، فإذا ران الكفر بالإسلام، عاد إلى الأصل، والأموال تابعة لها أي بالآدمية التي تثبت عصمة المؤتممة؛ لأنها حقت في الأصل مسحة، وبما صارت معصومة لتمسك لآدمي من الانتفاع في حاجته فكانت تابعة لآدمي. [العناية ٥ ٢٧٦] بالآدمية لا بوصف الإسلام، كما رعمه الخصم. (هناية)

أعناء. أي ألقاها جمع عبء بالكسر. تابعة لها فوجوب الكفارات تبعاً للرجح. وذلك أي حبر الفئات في لأموال دون النفوس؛ لأنه إنما يحصل بالمثل صورة ومعنى، أو معنى فقط، ولا مماثلة بين النفوس، وما يحرمه لا صورة ولا معنى على ما عرف في الأصول، فكانت النفوس تابعة للأموال في العصمة، ومن هذا عه أن العصمة المؤتممة أصل مستقل في شيء، والعصمة المقومة أصل مستقل في شيء آخر، وليس أحدهما بكمال في الآخر، ولا وصف زائد عليه. [العناية ٥ ٢٧٦]

بالإحراز بالدار لأنها عرة، والعره بالمنعة. بالمنعة فلا يجب القصاص والدية فيما نحن فيه أي معة اسمين؛ لأن التقويم يبي عن خطر المحل، وهو إنما يشت إذا كان مموعاً عن الأحد، فإن ما تصل إليه لا يدي لا مارع لا يكون حصير كالماء والتراب، فعقبنا التقويم بالإحراز. إلا أن الشرع إلخ هذا جواب من قال المستم الذي أسلم في دار الحرب له معة أيضاً، وهم الكفار. [الكفاية ٥ ٢٧٦ ٢٧٧]

أسقط اعتبارَ منعة الكفرة؛ لما أنه أوجب إبطالها، المرتد والمستأمن في دارنا من أهل دارهم حكماً لقصد هما الانتقال إليها. ومن قتل مسلماً خطأ لا ولي له، أو قتل حربياً دخل إيماناً، فأسلم: فالدية على عاقلته بالإمام، وعنده الكفارة؛ لأنه قتل نفساً معصومة خطأ، فيعتبر بسائر النفوس المعصومة، ومعنى قوله: "للإمام" أن حق الأخذ له؛ لأنه لا وارث له. وإن كان عمداً: فإن شاء الإمام قتله، وإن شاء أحد الدية؛ لأن النفس معصومة، والقتل عمد، والولي معلوم، وهو العامة، أو السلطان، قال: "السلطان ولي من لا ولي له".* وقوله: "وإن شاء أخذ الدية"، معناه: بطريق الصلح؛ لأن موجب العمد، وهو القود عيناً؛ وهذا لأن الدية أنفع في هذه المسألة من القود، فلهذا كان له ولاية الصلح على المال، وليس له أن يعفو؛ لأن الحق للعامة، وولايته نظرية، وليس من النظر إسقاط حقهم من غير عوض.

لما أنه أوجب إلخ. أي أن الشرع سلطاً على إبطال منعة الكفرة، وإذا لم توجد المنعة لا يوجب الإحراز، وإذا لم يوجد الإحراز لا توجد العصمة المقومة، وإذا لم توجد العصمة المقومة لا تجب الدية. (الساية) المرتد والمستأمن إلخ. وهذا جواب عما يقال: إن المرتد والمستأمن محرر بدار الإسلام دائماً، فيجب أن يتقوماً ولم يتقوماً حتى لا تجب الدية بقتلهما، فأجاب بأنهما من أهل دارهم حكماً. [البناية ٢٨٦/٩] إليها: أي إلى دار الحرب. [البناية ٢٨٦/٩]

على عاقلته. وفي بعض السح: على العاقلة للإمام، أما المسلم: فلقوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً﴾ الآية. وأما المستأمن: فلأنه لما أسلم صار من أهل دارنا، فصار حكمه حكم سائر المسلمين. [الساية ٢٨٧/٩] وهذا. أي جواز أحد الدية هنا. [الساية ٢٨٨/٩] نظرية. ولا نظر في العفو.

* تقدم في أوائل الكاح. [نصب الراية ٤٣٧/٣] أخرج ابن حبان في "صحيحه" عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: "لا يكاح ولا يوشهدى عدو، وما كان من كاح حتى غير ذلك فهو باطل، وإن شحروا، فاستعان ولي من لا ولي له". [١٥٢/٣]

باب العُشْر والخراج

قال: أرض العرب كلها أرض عُشْر. وهي ما بين العُدَيْب إلى أقصى حجر باليمن

الغدوري

تمهده إلى حد سبعمائة، واسم أرض حِراج، وهو ما بين عُدَيْب إلى عقبة حيوان.

العشر والخراج: ما ذكر ما يصير به استئمان دميماً ذكر ما يئونه من موطائف المانيه بد صار دميماً، وذلك هو الخراج في أرضه ورأسه، وفي تفاريعهما كثرة، فأوردتها في بابين، وقدم ذكر العشر؛ لأن فيه معنى لعادة، وأعشر لغة. واحد من عشرة، والخراج ما يخرج من ماء الأرض، أو ماء بئار، وسمي به ما يأخذه السبطان من وظيفة الأرض والرأس، وحدد الأراضي العشرية والخراجة أولاً؛ لأنه أصسط، فقال: أرض العرب كلها إلخ. [فتح القدير ٢٧٨/٥]

وهي أي أرض العرب، وفي بعض نسخ: وهو. قال الكاكي: ذكره بالنظر إلى حربه وهو ما يعني كلمة ما أتت في قوله: ما بين العُدَيْب إلى أقصى حجر باليمن تمهده إلى حد الشام بضم العين المهملة وفتح الدال المعجمة وباء الموحدة وهو ماء لتميم، وحجر مفتحتين، يعني الصحراء؛ لأنه وقع في ماني أي يوسف، صحر موضع حجر، ويظهر من ذلك أن من روى يسكون الخيم، وفسره بالخاب، فقد حرف، ومهروه بالفتح واليسكون اسم رجل، وفيل. اسم فبنيه، نسب إليها الإبل المهرية، وسمي ذلك المقام به، فيكون تمهده بدلاً من قوله باليمن، هذا طول أرض العرب. وأما عرسها من يربين والدهناء ورميل عالج أسماء مواضع إلى مشارف الشام أي قراها، واسود أرض حراج أي أرض سواد العراق، أي قراها أرض حراج، وبه صرح انصرتاشي، وسمي اسود به؛ لخصرة أشجاره وزروعه، وهو أي السواد ما بين لعديب إلى عقبة حيوان بضم حاء اسم بلد. وقال الأثرري: المراد من لسود المذكور: سود كوفة، وهو سواد العراق وحده من العديب إلى عقبة حيوان عرساً، ومن اعنت إلى عبادل طولاً، وم سواد انصرة قال. الأهوار وفارس. وقال الخساف: ومن النعلية، ويقال: من اعنت بفتح العين ويسكون اللام وبالناء امثلة قرية موقوفة على العنوية، وهو أول العراق شرقي دجلة، وعبادان تشديد اسم الموحدة حصن صغير على شط البحر. قال الأثرري: وما قيل من النعلية إلى عبادان. فعبث؛ لأن النعلية من مابل اسادة بعد العديب بكثير. [السدة ٩ ٢٨٩ - ٢٩٠]

ما بين العديب أي إلى آخر جزء من أجزاء اليمن. [فتح القدير ٢٧٨ ٥] **أقصى حجر باليمن** وهذا صوها، ومن يربين والدهناء ورميل عالج أسماء مواضع إلى مشارف الشام أي قراها عرسها. [الغاية ٢٧٨/٥]

ومن الشعبية - ويقال: من العث - إلى **عبادان**؛ لأن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين **عليهم السلام** لم يأخذوا الخراج من أراضي العرب*، ولأنه بمنزلة الفيء، فلا يثبت في أراضيهم كما لا يثبت في رقابهم، وهذا لأن وضع الخراج من شرطه أن يقر أهلها على الكفر، كما في سواد العراق، ومشركوا العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، وعمر **عليه السلام** حين فتح السواد وضع الخراج عليها بمحض من الصحابة **عليهم السلام** ووضع على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص، وكذا اجتمعت الصحابة **عليهم السلام** على وضع الخراج على الشام. قال: وأرض السواد مملوكة لأهلها، جور بيعهم لها، ونصرفهم فيها؛ لأن الإمام إذا فتح أرضاً غنوة وقهراً، له أن يقر أهلها عليها، ويضع عليها وعلى رؤوسهم الخراج، فتبقى الأراضي مملوكة لأهلها، وقد قدمناه من قبل. قال: وكل أرض أسس أهلها، أو فتحت عبوة، وفسمت بين العاتين: فهي أرض عشر؛ لأن الحاجة إلى ابتداء التوظيف على المسلم،

عَدَاد قرية مشهورة تحت الصرة مقصودة لمرارة، وكان قديماً من شعور المسميين، ويروى في قصائدها أحاديث غير ثابتة، كما قال الخارمي في 'المؤتلف والمختلف'، والعديب مسرر حجاج العراق قريب من الكوفة، وهو حد السود **أراضي العرب** والأرض لا تخبو من أحد الحقيين، يعني العشر والخراج، فدل أن الذي ذكره المصنف **ع** أن أرض العرب عشيرة؛ ولو معه **لا** لقصت العادة بقية، ولو بطريق ضعيف، فيما لم يقل من قصص العادة على أنه لم يقع. [فتح القدير ٢٧٨/٥] وهذا أي عدم وضعه على العرب (الماية)

أو السيف: كما ثبت في بعض الأحاديث: **فتح السواد** وكان فتح سواد العراق على يد سعد بن أبي وقاص. (النهاية ٢٩١/٩) **عنى الشام** هذا معروف بينهم. **وقد قدموا** أي في باب قسمه العتائم. (النهاية)

* روى أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" حديثاً هشتم من شير أسأ اعوام من حوشب عن إبراهيم التيمي قال: ما فتح مسلمون معوا، فله عمر وسنة بيعة في الجند عمدة، من قس، ومن ما من جاء عدكم من مستعين، من قس، فمن سنة د في أرضهم وصيب حتى فأسهم خربة وعلى أراضيهم الخراج. [٥٧/١] [نصب الراية ٤٣٨/٣]

قال: ومن أحبا أرضاً مواتاً: فهي عند أبي يوسف **معترة حيرها**، فإن كانت من **حير أرض خراج، ومعناه: بقره، فهي حراجية، وإن كانت من حير أرض لعشر: فهي عُشرية. والبصرة عنده عُشرية بإجماع الصحابة**؛ لأن حيز الشيء يعطى له حكمه كفاء الدار يعطى له حكم الدار، حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به، وكذا لا يجوز أخذ ما قرب من العامر، وكان القياس في البصرة: أن تكون خراجية؛ لأنها من حيز أرض الخراج، إلا أن الصحابة **وظفوا عليها العشر، فترك القياس لإجماعهم.** وقال محمد: **إن أحياها حفرها، أو بعين استرحها، أو ماء دجلة والفرات.**

ومعناه أي معنى قول القدوري. (الباية) **عده** أي عند أبي يوسف. **إجماع الصحابة** كما ذكره أبو عمر بن عبد البر. [فتح القدير ٢٨١/٥] **لأن** هذا دليل أبي يوسف **على مذهبه.** [الباية ٢٩٨/٩] **حتى يجوز إلخ** أي يجوز لصاحب الدار الانتفاع بماء داره، وإن لم يكن الماء ملكاً له لاتصاله بملكه، وقد ذكر في "المبسوط": أنه لو قال المستأجر للأجراء: هذا فنائي ليس لي فيه حق الحفر، فحفروا فيه بئراً، فمات فيه إنسان، فالضمان على الأجراء قياساً، وفي الاستحسان: لا ضمان؛ لأن كونه ماءً له بمسألة كونه مملوكاً لهم لإطلاق يده في التصرف فيه من إلقاء الطين والخطب، وربط الدواب وبناء الدكان. **ما قرب من العامر** وفي بعض النسخ: وكذا لا يجوز إحياء ما قرب من العامر؛ لأن لأهل العامر حق الانتفاع فيما قرب من العامر. [الباية ٢٩٨/٩] **وكان القياس إلخ** [أي عند أبي يوسف] لا يظن في إعادة قوله: وكان القياس في البصرة أن تكون خراجية تكراراً؛ لأن الأول رواية القدوري، والثاني ذكره شرحاً لذلك. [الباية ٢٨١/٥] **ماء دجلة** هي نهر معروف بالعراق بكسر الدال وسكون الحيم، ولا يدخلها الألف واللام، قال أبو الفتح أحمداً: يجوز أن يكون مشتقة من قولهم: بعير مدحل أي مطلى بالقطران طلياً كثيراً، وبذلك سمي الدجال؛ لأنه مطلى بالكفر والعباد، ويجوز أن يكون مشتقة عنى الكثرة. والفرات يضم الفاء الممدودة في الخط في حالي الوصل والوقف: وهو النهر المعروف بين الشام والحزيرة، وربما قيل: بين الشام والعراق. قال الحازمي في 'المؤلف والمختلف في أسماء الأماكن': مطلع الفرات من بلاد الروم، ومنقطعه في أعمار البصرة.

والأهبار اعطاهم اي لا تمكنها أحد: فهي عشرية، وكذا إن أحيائها بماء السماء، وبأحيائها
 بماء الأهبار حتى احتقرها الأعاجم مثل مهر المَلِك، ومهر يزدجرد، فهي حراحية؛ لما ذكرنا من
 اعتبار الماء؛ إذ هو السبب للتماء، ولأنه لا يمكن توظيف الخراج ابتداء على المسلم كرهاً،
 فيعتبر في ذلك الماء؛ لأن السقي بماء الخراج دلالة التزامية. قال: **والخراج الذي وضعه**
عمر بن الخطاب على أهل السويد، من كل جريب سبعة مائتي درهم وهو الصاع ودرهم

ماء السماء أي المصير خارج من السماء. **مثل مهر الملك** على طريق بكوفة من عداد [العناية ٥/٢٨١]
 ومرتد من المنك. كسرى بوشروان من همدان، وكان جميع ملكه سبعة وأربعين سنة، وسبعة أشهر، ويزدجرد هو
 آخر ملوك لعجم، قتل عمرو، وكان ذلك في سنة إحدى وثلاثين في خلافة عثمان [السياسة ٩/٢٩٩]
من اعتبار الماء إشارة إلى قوله: لأن العشر يتعلق بالأرض النامية، وبماؤها مماثلاً. [العناية ٥/٢٨١]
ولأنه لا يمكن الخ أي المراد بموضوع مسألة أعني قوله: من أحيأ أرضاً مواتاً وهو مسلم، ولأنه من
 ذلك؛ لأنه لو أحيأها دمي كانت حراحية سواء سقيت عند محمد بماء السماء أو حود، أو لا، وسواء
 كانت عند أبي يوسف من حر أرض الخراج، أو عشر. وظهر منه بطلان كون مسلم لا يشأ بتوصيف
 خراج، كما ذكره محمد في 'الريادات': هو فيما إذا لم يكن له صاع يستدعي ذلك وهو السقي بماء
 خراج [فتح القدير ٥/٢٨١] **من كل جريب** هو أرض ضوها سنون درعاً بدراع منك كسرى يريد
 على درع العامة بقصة، وهي ست فصات ودرع منك سبع فصات، كذا في 'المعرب'، وذكر
 التمرتاشي أن طول الجريب ستون ذراعاً وعرضه ستون ذراعاً.

وهو الصاع قال الأثراري: *، اعلم أن القمير الواجب في خراج مضيق عن قيد الهاشمي، والخراجي في كثير
 من الفقهاء، كان كما في محاكمة الشهيد، والشامل في شرح الصحردي، وشروح الجامع الصغير. وقال أبو الوالي *
 في 'فتاواه': القمير هو الخراجي وهو ثمانية أطل، وهو صاع رسول الله ﷺ، وكذا في 'خلاصة الفتاوى':
 فإذا كان الخراجي هو صاع رسول الله ﷺ، فكيف يقيد صاحب 'هداية' *، بالهاشمي، وهو ثمان وثلاثون
 رطلاً. وقال محمد: القمير خراجي، وهو ربع الهاشمي، وهو مثل الصاع الذي في عهد أبي * ثمانية أطل،
 وقال الأثراري: *، والمراد من القمير الواجب: قمير ما يزرع فيها، كذا في 'شرح لصحاوي'، وقال الإمام
 ظهر الدين *، إنه قمير من حصة أو شعير، والمراد من الدرهم: درهم بوزن سعة. [السياسة ٩/٣٠١]

ومن جريب الرطبة خمسة دراهم، ومن جريب الكرم المتصل، واسحيل المتصل عشرة دراهم، وهذا هو المنقول عن عمر رضي الله عنه، فإنه بعث عثمان بن حنيف حتى يمسح سواد العراق، وجعل حذيفة مشرفاً عليه، فمسح فبلغ ستاً وثلاثين ألف ألف جريب،* ووضع على ذلك ما قننا. وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم من غير نكير، فكان إجماعاً منهم، ولأن المؤن متفاوتة، فالكرم أخفها مؤنة، والمزارع أكثرها مؤنة، والرطاب بينهما، والوظيفة تتفاوت بتفاوتها، فجعل الواجب في الكرم أعلاها، وفي الزرع أدناها، وفي الرطبة أوسطها. قال: وما سوى ذلك من الأصناف كالزعفران والبستان وغيره:

الرطبة: الرطبة: بفتح الراء. قال في 'المعرب' المفرد والجمع رطاب، والرطاب هو القثاء والصيح والبادحاح، وما يخري مجراه، انتهى. [اساية ٣٠١/٩] المتصل: ففيد الاتصال يفيد أنها لو كانت متفرقة في حواش الأرض، ووسطها مروعة، فلا شيء فيها، بل اعتبر وطبقة عمر رضي الله عنه في الروع، وكذا لو عرس أشجاراً غير مثمرة ولو كانت الأشجار منتفة بحيث لا يمكن رراعة أرضها فهي كرم. ذكره في 'الطهريّة'. (فتح القدير) ووضع على الخ قال شارح في قوله: ووضع على ذلك ما قننا: إنه سهو بل يقال: ووضع ذلك على ما قننا، أي وضع الخراج، ولا يخفى أن مرجع اسم الإشارة الست وثلاثون ألف ألف أي وضع الخربان المتقادير التي ذكرناها، ولا سهو يسب إلى قائل هذا. [فتح القدير ٢٨٢/٥]

ولأن المؤن. بضم الميم وفتح الهمزة جمع مؤنة بفتح الميم وصم الهمزة، وفي المعرب: المؤنة الثقل، وقال الخوهري: المؤنة قهر، ولا قهر، وهي فعولة، وقال الفراء: هي مفعلة من الأين، وهو التعب واشتد، ويقال: هو مفعلة من الأول، وهو الخروح والعدل؛ لأنه ثقل على الإنسان. (اساية) فالكرم أخفها: أي الأشياء التي وضع عليها الخراج. أكثرها مؤنة: لاحتياجها إلى الرراعة، وإلقاء الدر في كل عام. [الساية ٣٠٤/٩] والرطاب بينهما لأنها تبقى أعموماً، ولا تدوم دوام الكرم، فكانت مؤنتها فوق مؤنة للكروم ودون مؤنة المزارع. [العناية ٢٨٣/٥] الكرم أعلاها. وهو عشرة دراهم. كالزعفران. أي أرض الزعفران. (الساية)

"تقدم حديث عمر قريباً، وفيه بعض تفسير، وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في 'كتاب الأموال' أن عمر بعث عثمان بن حنيف، فمسح السواد فبلغ ستة وثلاثين ألف ألف جريب. [نصب الرأية ٤٤١/٣]

يُوضَعُ عَلَيْهَا بِحَسَبِ الطَّاقَةِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَوْضِيفٌ عَمْرٍ ^{في يوسف} . وَقَدْ اعْتَبِرَ الطَّاقَةُ فِي ذَلِكَ، فَعَتَبَرَهَا فِيمَا لَا تَوْضِيفَ فِيهِ. قَالُوا: وَنَهَايَةُ الطَّاقَةِ أَنْ يَبْلُغَ الْوَاجِبُ نِصْفَ الْخَارِجِ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّنْصِيفَ عَيْنَ الْإِنْصَافِ؛ لَمَّا كَانَ لَنَا أَنْ نَقْسِمَ الْكُلَّ بَيْنَ الْغَائِمِينَ. وَالْبُسْتَانُ: كُلُّ أَرْضٍ يَحُوطُهَا حَائِطٌ، وَفِيهَا نُخِيلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، وَأَشْجَارٌ أُخَرَ، وَفِي دِيَارِنَا وَظَفُوا مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي الْأَرْضِ كُلِّهَا وَتَرَكَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ. قَالَ: **فَإِنْ لَمْ تُطَقْ مَا وَضَعُ عَلَيْهَا: فَفَضْلُهُمْ لِإِمَامِهِ**. وَالنَّقْصَانُ عِنْدَ قَلَّةِ الرِّيعِ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ عَمْرٍ ^{انقذوري} : **لَعَلَّكُمْمَا حَمَلْتُمَا الْأَرْضَ مَا لَا تَطْلِقُ؟**

بِحَسَبِ الطَّاقَةِ يَطْرُقُ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي عَتَبَتِهَا، فَإِنَّهُ تَنَعَّ سَوَى عَمْرٍ يُوْحِدُ قَدْرَ خَرَاجٍ عَمْرٍ ^{أو الرصة} ، أَوْ الرِّصَّةَ يُوْحِدُ خَرَاجَ الرُّبْعَةِ، أَوْ الْكُرْمِ. [فتح القدير ٢٨٣/٥] لَا يَرَادُ عَلَيْهِ قَالَ فَحَرَّ الْإِسْلَامَ الرَّدْوِي: أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي "كِتَابِ الْعُشْرِ وَالْخَرَاجِ" وَالسِّيَرِ الْكَبِيرِ: فِي أَرْضٍ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ الْعَلَّةِ إِلَّا قَدْرٌ فَقِيرِينَ وَدَرَاهِمِينَ، وَهِيَ حَرِيبٌ أَوْ خَرَاجُهَا فَقِيرٌ وَدَرَاهِمٌ؛ وَهَذَا لِأَنَّا لَمَّا صَفَرْنَا هُمْ وَسَعَا أَنْ يَسْتَرْفِقَهُمْ وَنَقَسَ أَمْوَالَهُمْ، فَإِذَا مَسَا عَلَيْهِمْ، وَقَطَعْنَاهُمْ عَنِ نِصْفِ الْخَرَاجِ، كَانَ التَّنْصِيفُ هُوَ الْإِنْصَافُ بَعْبِهِ. [السَّيَةِ ٣٠٥-٣٠٦]

يَحُوطُهَا حَائِطٌ أَيَّ يَكُونُ حَوَالِيهَا حِيطَانٌ. (السَّيَةِ) وَفِي دِيَارِنَا دِيَارٌ صَاحِبُ 'أَهْدَايَةِ' فَرَعَانَةٍ، وَيُقَالُ لَهُ: الْفَرَعَالِي وَالْمَرْعِيَالِي أَيْضًا، وَفَرَعَانَةٌ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَرَاءَ حَيْحُونَ وَسَيْحُونَ، وَمَرْعِيَانٌ مِنْ بِلَادِ فَرَعَانَةٍ (السَّيَةِ) **بِقَدْرِ الطَّاقَةِ** أَيَّ مِنْ أَيِّ حِسٍّ كَانَ. **فَإِنْ لَمْ يَطُقْ** أَيَّ الْأَرْضَ وَعَدَمَ الْإِصَافَةَ عَدَارَةً عَنِ قَلَّةِ الرِّيعِ. [السَّيَةِ ٣٠٦] بَأَنَّ لَمْ يَبْلُغْ الْخَارِجُ مِمَّا صَعَّمَهُ نَقْصٌ إِلَى نِصْفِ الْخَارِجِ، كَمَا أَفَادَهُ فِي 'الْخِلَاصَةِ'. حَيْثُ قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ لَا تَطْلِقُ أَنْ يَكُونَ الْخَرَاجُ خَمْسَةً بَأَنَّ كَانَ الْخَارِجُ لَا يَبْلُغُ عَشْرَةَ يَحُوزُ أَنْ يَقْصُ حَتَّى يَقْصِرَ نِصْفُ الْخَارِجِ. انْتَهَى. وَفِي هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ الَّتِي وَضَعَ عَلَيْهَا عَمْرٍ ^{ثم نقص رخصا وصعفت الأول أو غيرها} ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْوِيلَ الرِّيْدَةِ عَلَى وَطِيفَةِ عَمْرٍ فِي الْأَرْضِ الَّتِي وَطَفَ فِيهَا عَمْرٍ ^{أو إمام آخر مثل} ، وَأَمَّا فِي بَدَأِ أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَتَدَيَّنَ فِيهَا تَوْصِيفٌ، فَعَدَّ أَيَّ حَبِيبَةٍ وَأَيَّ يَوْسُفَ ^{وظيفة} ، دَكَرَهُ فِي 'الْكَاثِي'. وَأَمَّا فِي بَدَأِ أَرَادَ الْمَالِكُ وَأَحْمَدُ ^{لا يريد} ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ ^{وَقَوْلُ شَافِعِي} ، وَرَوِيَّةٌ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ، وَقَوْلُ شَافِعِي ^{له ذلك} .

الرِّيعُ: وَالرِّيعُ السَّمَاءُ وَالرِّيْدَةُ، وَأَرَادَ بِهِ هُمَا الْعَمَةُ. (السَّيَةِ) **لَعَلَّكُمْمَا**: حِطَابٌ حَدِيثَةٌ وَاسٍ حَيْفٌ

فقالا: لا، بل حملناها ما تطيق، ولو زدناها لأطاعت،* وهذا يدل على جواز النقصان. وأما الزيادة عند زيادة الربيع: يجوز عند محمد رحمته اعتباراً بالنقصان، وعند أبي يوسف رحمته: لا يجوز؛ لأن عمر رحمته لم يزد حين أخبر بزيادة الطاقة. وإن غلب على أرض الخراج الماء، أو انقطع الماء عنها، أو اصطلم الزرع آفة: فلا خراج عليه؛ لأنه فات التمكن من الزراعة، وهو النماء التقديري المعتبر في الخراج، وفيما إذا اصطلم الزرع آفة فات النماء التقديري في بعض الحول، وكونه نامياً في جميع الحول شرط، كما في مال الزكاة،

وهذا أي قولهما: لو زدناها لأطاعت. (الساية) وإن غلب فم يخرج الأرض شيئاً بسبب عبة الماء، أو انقطاعه. أو اصطلم أي استأصله، الاصطلام الاستئصال وهو القلع. (الساية) آفة حر شديد أو برد شديد. (العناية) فلا خراج عليه قال الكاكي: قال مشايخنا رحمهم ما ذكر في الكتاب: بأن الخراج يسقط بالاصطلام محمول على ما إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن أن تزرع الأرض ثانياً، أما إذا بقي فلا يسقط الخراج، ذكره في 'شرح الطحاوي'. [الساية ٣٠٩، ٩] فات التمكن وهذا خلاف الأجر، فإنه يجب بقدر ما كانت الأرض مشعولة بالزرع؛ لأن الأجر عوض المنفعة، فمقدر ما استوفى من المنفعة يصير الأجر ديناً في دمه يجب، فأما الخراج فصنة واجبة بقدر ربيع الأرض، فلا يمكن إيجابه بعد ما اصطلم الزرع آفة. [الكفاية ٥ ٢٨٤] النماء التقديري احتراز عن العشر، فإن المعتبر فيه النماء الحقيقي، فهو ممكن على الزراعة، ولم يزرع لا يجب العشر، ويجب الخراج كما في مال الزكاة فإن من اشترى حارية للتجارة، فمضى عليها ستة أشهر، ثم بوه للخدمة سقطت الزكاة؛ لأنها لم تبق نامية في جميع الحول. (العناية)

* أخرجه البخاري في 'صحيحه' في كتاب فضائل الصحابة في باب أسيرة لعثمان عن عمرو بن ميمون، قال: رأيت عمر بن الخطاب قل أن يصاب بأيام، بالمدينة وقف على حذيفة و عثمان بن حنيف قال: كتب فعملاً أحول أن لا يصبوا له من ماء ولا يصبوا له من ماء ولا يصبوا له من ماء... قال لا، قد علم من سمعني أنه لأشد من هذا نعم لا يصب إلى أحد عدي قال فما أنت عنه لا راعه حتى أصب الحديث بطوله وهو حديث مقتل عمر بن الخطاب وبيعة عثمان. [رقم: ٣٧٠٠، باب قصة البيعة]

أو يدار الحكمُ على الحقيقة عند خروج الخراج. قال: وإن عطيها صاحبها: فعليه الخراج؛ لأن التمكن كان ثابتاً، وهو الذي فوته. قالوا: من انتقل إلى أحسن الأمرين من غير عذر. فعليه الخراج الأعلى؛ لأنه هو الذي ضيع الزيادة، وهذا يعرف ولا يفتى به كيلاً يتجرأ الظلمةُ على أخذ أموال الناس. ومن أسهم من أهل الخراج: أحد منه الخراج على حاله؛ لأن فيه معنى المؤنة، فيعتبر مؤنةً في حالة البقاء، فأمكن إبقاؤه على المسلم. وجوز أن يتنري مسهم أرض الخراج من المهي، ويؤخذ منه الخراج؛ لما قلنا، وقد صح أن الصحابة رضي الله عنهم اشتروا أراضي الخراج، وكانوا يؤدون خراجها. * فدلَّ على جواز الشراء وأخذ الخراج،

أو يدار الحكم الخ يعني أن المأخذ التقديري كان قائماً مقام الحقيقي، فيما وجد الحقيقي تعيق لحكمه به؛ كونه الأصل، وقد هت فيهِته معه الخراج. [العمدة ٥ ٢٨٤] وهو الذي فوته: قال التمرتاشي: "هذا إذا كانت الأرض صالحة للزراعة، ومالك متمكناً من الزراعة فيه يرزعهها، أما إذا عجز المالك عن الزراعة؛ لعدم قوته وأسدبه، فإمام أن يدفعه إلى غيره من رزعة، ويأخذ الخراج من نصيب المالك ويمسك لداقي لمالك، وإن شاء أحرها، وأخذ الخراج من لأجرة وبشء رزعهها شفعة بيت الله، فإن لم يتمكن من ذلك، ولم يوجد من يقبل ذلك ناعها، وأخذ من ثمنها الخراج، وهذا بلا خلاف. [السياسة ٩ ٣١٠] قالوا: أي مشيخه في شروح الجامع الصغير. (السياسة) أحسن الأمرين كمن به أرض الرزعة فتركها ورزع الخبوب. (السياسة) الخراج الأعلى وهو خراج الرزعة. (السياسة) صعب الزيادة: وكان التقصير منه. [السياسة ٩ ٣١٠] على حاله كما كان فيه حالة لكفر. فأمكن إبقاؤه لأن إبقاء أسهل من الانتداء؛ لأن إبقاء ما تقرر وجب أو؛ لأننا إن أسقضا ذلك حنجا إلى إخراج العشر، بخلاف خراج الرأس؛ لأننا لو أسقطنا ذلك عنه بعد إسلامه لا نحتاج إلى إخراج مؤنة أخرى. [السياسة ٩ ٣١٩] لما قلنا: هو قوله: لأن فيه معنى المؤنة، والمسلم من أهل التزام المؤنة. (السياسة)

* قال البيهقي في كتاب المعرفة: قال أبو يوسف: لقول ما قلناه بوجوبه أنه كان لأن مسعود وحدث من الأرب وخسين بن عبيد، وشريح أرض خراج حدثنا محمد بن سعد عن عامر عن عتبة بن فرقد أن علياً قال لعمر بن الخطاب: إنني اشتريت أرضاً من أرض السواد، فقال عمر: أنت فيها مثل صاحبها. [نصب الراية ٣/ ٤٤١]

وأدائه للمسلم من غير كراهة، **ولا عشر في الخراج من أرض الخراج**. وقال الشافعي رحمه الله: **يجمع بينهما؛ لأنهما حقان مختلفان وجبا في محلين بسببين مختلفين فلا يتنافيان**. ولنا: قوله **سأله**: "لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم"، * ولأن أحداً من أئمة العدل والجمهور لم يجمع بينهما، وكفى بإجماعهم حجة، ولأن الخراج يجب في أرض فُتِحَتْ عنوةً وقهرًا، والعشر في أرض أسلم أهلها طوعاً، والوصفان لا يجتمعان في أرض واحدة، وسبب الحقين واحد، وهو الأرض النامية، إلا أنه يعتبر في العشر تحقيقاً، وفي الخراج تقديرًا، ولهذا يضافان إلى الأرض، وعلى هذا الخلاف الزكاة مع أحدهما.

غير كراهة احترره عن قول المتقشفة، فإنه يكرهونه. [الساية ٣٢٠/٩] **ولا عشر** بل فيه إخراج فقط. **يجمع بينهما** أي بين العشر والإخراج. (الساية) **مختلفان** يعني من حيث الدات، فإن العشر مؤنة فيها معنى العادة، والإخراج مؤنة فيها معنى العقوبة. (الساية) **وجبا في محلين** فإن الإخراج في الدمة، والعشر في الإخراج. (الساية) **بسببين مختلفين** فإن سبب العشر الأرض السامية الحقيقية الإخراج، وسبب الإخراج الأرض السامية بالتمسك. [الساية ٣٢٠/٩] **وكفى بإجماعهم إلخ**. فقد مع نقل ابن المنذر الجمع في الأحد عن عمر بن عبد العزيز [فتح القدير ٢٨٧/٥] **وسبب الحقين إلخ**. جواب عن قول الخصم بسببين مختلفين.

ولهذا أي ولأجل أن السبب هو الأرض السامية. (الساية) **إلى الأرض**. فيقال: عشر الأرض وإخراج الأرض. (الساية) **هذا الخلاف**. أي المذكور بيننا وبين الشافعي. [النباية ٣٢٢/٩] **الزكاة مع أحدهما حتى لو اشترى أرض عشر أو خراج متجارة، ففيها العشر أو الإخراج دون زكاة التجارة** عداها؛ لأن الواجب حق الله تعالى، متعلق بالأرض كإيركاة، ثم العشر والإخراج صار وظيفة لهذه الأرض، فلا يسقط مع أنه أسبق ثبوتاً من زكاة التجارة. [الكفاية ٢٨٧/٥-٢٨٨]

* رواه ابن عدي في 'الكامل' عن يحيى بن عيسى بن عيسى ثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: **لا جمع على مسلم خراج وعشر**، انتهى. قال ابن عدي: يحيى بن عيسى بن مسعود مكر الحديث. [٢٧١٠/٧] [نصب الرأية ٤٤٢/٣] وقع في مسند أبي حنيفة - ع - مثل ما رواه ابن عدي، ولكن ابن عدي وأخرون تكلموا فيه بسبب يحيى بن عيسى، ولا يصح ما ذكر في يحيى بن عيسى؛ لأن أصحابنا رووا هذا في كتبهم، وهم ثقات على أن ابن شاهين رواه عن يحيى بن عيسى عن أبي حنيفة رحمه الله. [الساية ٦٥٩/٦]

باب الجزية

وهي عني صرّحتين: حرية نوصع بالتراضي والتصحيح، فتقدر حسب ما يقع عليه الاتفاق كما صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على ألف ومائتي حلة* ولأن الموجب هو التراضي، فلا يجوز التعدي إلى غير ما وقع عليه الاتفاق. وحرية يستدئ الإمام وضعها إذا غلب الإمام عني الكفار، وأقرهم عني أملاكهم، فيصع عني العي ظاهر الغني في كل سنة ثمانية وأربعين درهما، يأخذ منهم في كل شهر أربعة دراهم.

باب الحرية لما فرع من ذكر حراج الأراضي، ذكر في هذا الباب خراج الرؤس، وهو الحرية إلا أنه قدم الأول؛ لأن العشر يشاركه في سببه، وفي العشر معنى القرية، وبيان القربات مقدم، والجزية اسم لما يؤخذ من أهل الدمة، والجمع الحزى كاللحية واللحي، وإنما سميت بها؛ لأنها تجرئ عن الدمي أي تقصي وتكفي عن القتل، فإنه إذا قلها سقط عنه القتل. [العناية ٢٨٨/٥] أهل نجران بفتح النون وسكون الحيم بلاد من اليمن، وأهلها نصارى، والحلة بضم الحاء المهملة وتشديد اللام إزار ورداء. [البنية ٣٢٤/٩-٣٢٥] ولأن الموجب إلح أي الموجب لتقرير ما وقع عليه الاتفاق من المال هو التراضي، لا الموجب لوجوب الجزية، فإن موجهه في الأصل اختيارهم البقاء على الكفر بعد أن علموا. [العناية ٢٨٩/٩] ظاهر العي هو صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج إلى العمل، والمتوسط الذي له مال لا يستغني بماله عن العمل، والمعتمل الذي يكسب أكثر من حاجته، ولا مال له. [الكفاية ٢٨٩/٥]

* أخرجه أبو داود في "كتاب الخراج" عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن ابن عباس، قال: صالح رسول الله ﷺ أهل نجران على ألف ومائتي حلة، وسميت بذلك؛ لأنها تجرئ عن الدمي أي تقصي وتكفي عن القتل، فإنه إذا قلها سقط عنه القتل. [العناية ٢٨٨/٥] أهل نجران بفتح النون وسكون الحيم بلاد من اليمن، وأهلها نصارى، والحلة بضم الحاء المهملة وتشديد اللام إزار ورداء. [البنية ٣٢٤/٩-٣٢٥] ولأن الموجب إلح أي الموجب لتقرير ما وقع عليه الاتفاق من المال هو التراضي، لا الموجب لوجوب الجزية، فإن موجهه في الأصل اختيارهم البقاء على الكفر بعد أن علموا. [العناية ٢٨٩/٩] ظاهر العي هو صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج إلى العمل، والمتوسط الذي له مال لا يستغني بماله عن العمل، والمعتمل الذي يكسب أكثر من حاجته، ولا مال له. [الكفاية ٢٨٩/٥]

ومذهبنا منقول عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم * ولم ينكر عليهم أحد من المهاجرين والأنصار، ولأنه وجب نصرة للمقاتلة، فتجب على التفاوت بمنزلة خراج الأرض؛ وهذا لأنه وجب بدلاً عن النصرة بالنفس والمال، وذلك يتفاوت بكثرة الوفر وقلة، فكذا ما هو بدله، وما رواه محمول على أنه كان ذلك صلحاً، ولهذا أمره بالأخذ من الحاملة، وإن كانت لا يؤخذ منها الجزية.

ومدها مقول **الح** ذكره الأصحاب في كتبهم عن عبد الرحمن بن أبي بليلى عن الحكم أن عمر بن الخطاب
وحه حذيفة بن اليمان وعثمان بن حيف إلى أسود، فمسحوا أرضها، ووضعوا عليها الخراج، وجعلوا الناس ثلاث
طبقات على ما قلنا، فلما رجعا أحرأه بذلك، ثم عمل عثمان ثم عمل علي كذا. [فتح القدير ٢٩٠/٥]
ولأنه **الح** أي لأن الحرية ذكرت على تأويل خراج الرأس. (الباية ٩ ٣٣٠) وهذا إشارة إلى قوله: ولأنه وجب **الح**. [العناية ٢٩٠/٥]
عن البصرة **الح**: لأن كل من كان من أهل دار الإسلام تحب عليه البصرة لندار بالنفس وأما، لكن الكافر
لما لم يصلح للبصرة لميله إلى دار الحرب اعتقاداً قام الخراج المأخوذ منه المصروف إلى البصرة مقام البصرة
بالنفس. [العناية ٥ ٢٩١] وذلك متفاوت **الح** لأن بصرة أعني لو كان مسلماً فوق بصرة المتوسط والفقير،
فإنه كان يصير راکباً، ويركب معه علامه، والمتوسط راکباً فقط، والفقير راحلاً. [فتح القدير ٢٩٠/٥]
وما رواه أي الذي رواه الشافعي (الباية ٩ ٣٣١) ولهذا أمره **الح** وفيه دليل على أن ما لا يصلح
يستوي فيه الرجال والنساء، ويجيء التصريح به في المتن من حيث قال: إنه ما وجب للبصرة، والمرأة
من أهل وجوب مثله.

* فارواية عن عمر فروى أن أبا شيبة في 'مصنفه' في الإمارة حدثنا علي بن مهزيب عن أبيه عن علي بن عوف محمد بن عبد الله التقي قال: وضع عمر بن الخطاب في حربة على رأسه رحل عن أبيه عليه السلام دمه عليه من صدقته أربعة عشر دمه عليه بقية من حربه دمه [٢٤١/١٢ ٢٤٢، باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها] [نصب الراية ٤٤٧/٣]

قال: **ووضع حربة على أهل الكتاب والمجوس؛** لقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ الآية، ووضع رسول الله ﷺ الجزية على المجوس.* قال: **وعبداء الأوثان من النعمان** وفيه خلاف الشافعي **بأنه** هو يقول: إن القتال واجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ﴾ إلا أنا عرفنا جواز تركه في حق أهل الكتاب بالكتاب، وفي حق المجوس بالخبر، فبقي من وراءهم على الأصل. ولنا: أنه يجوز استرقاقهم، فيجوز ضرب الجزية عليهم؛ إذ كل واحد منهما يشتمل على سلب النفس منهم، فإنه يكتسب ويؤدي إلى المسلمين، ونفقته في كسبه.

على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من النعمان. [العناية ٥/٢٩١] واليهود يدخل فيهم السامرة، فإنهم يديون بشريعة موسى **إلا أنهم يخالفونهم في فروع، والصاري: يدخل فيهم الفريج والأرمين؛** لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مَا كَانُوا بِآيَاتِنَا أَكْفَارًا﴾ **وهم من أهل الكتاب** وأما الصائبون: فعلى خلاف من **قال: هم من الصاري أو قال هم من اليهود: فهم من أهل الكتاب، ومن قال: يعدون الكواكب، فليسوا** من الكتابيين بن كعدة الأوثان. [فتح القدير ٥/٢٩١] **والمجوس** ومذهب المجوس أنهم قائلون بالنور والظلمة، يدعون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، ولهذا يعدون النار. [البيان ٩/٣٤٣] **وعبداء** هو باخر عظماء على أهل الكتاب. (البيان) **وقاتلوهم** لأنه أمر بالقتال، وهو عام. [البيان ٩/٣٤٦] **بالكتاب** وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ (بنيان) **والخبر** وهو حديث عبد الرحمن بن عوف (البيان) **الأصل: أي من النصوص العامة.** [البيان ٩/٣٤٧]

* فيه أحاديث. [نصب الراية ٣/٤٤٨] منها: ما أخرجه البخاري في 'صحيحه' عن بحالة سنة سبعين عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة عند درج رمزم قال: كنت كاتباً خزانة معاوية عمه الأحف، فأتانا كتاب عمر بن خطاب قتل موته بسنة فرقوا بين كل دي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أحد الحرية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف **بأنه** **جاءه من محمد بن عبد الله** [رقم: ٣١٥٧، باب الجزية والموادعة من أهل الذمة والحرب]

وإن **ظهر** عليهم قبل ذلك: فهم ونسأؤهم وصيائهم فيء: لجواز استرقاقهم. ولا توضع على عدة الأوثان من العرب، ولا المرتدين؛ لأن كفرهما قد تغلظ، أما مشركو العرب: فلأن النبي ﷺ نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، فلمعجزة في حقهم أظهر، وأما المرتد: فلأنه كفر بربه بعد ما هُدي للإسلام، ووقف على محاسنه، فلا يقبل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف؛ زيادة في العقوبة، وعند الشافعي **يقتل**: يُسترق مشركو العرب، وجوابه ما قلنا، وإذا **ظهر عليهم**: فنسأؤهم وصيائهم فيء؛ لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه استرق نسوان بني حنيفة، وصيائهم لما ارتدوا،* وقسمهم بين الغانمين.

قبل ذلك: أي قبل وضع الجزية عليهم، فهم بأجمعهم عيمة للمسلمين، كذا في الشرح. ولا المرتدين. سواء كانوا من العرب أو العجم. (الباية) **قد تغلظ** وكل من تغلظ كفره، لا يقبل منه إلا السيف أو الإسلام. [الباية ٣٤٧/٩] **بين أظهرهم**: قال الله تعالى: **فقد جاءكم رسول من أنفسكم** الآية. من الفريقين: أي المشركين والمرتدين. ما قلنا: وهو قوله: لأن كفرهما قد تعبط. **ظهر عليهم**: أي غلب على مشركي العرب والمرتدين. (الباية) **فيء**: إلا أن دراري المرتدين ونسأؤهم يجيرون على الإسلام دون دراري عبدة الأوثان ونسائهم. (الباية) **استرق** بعد وفاة رسول الله ﷺ. أسنده الواقدي في "كتاب الردة" له. (الهاية) **بني حنيفة**: وحنيفة بطن من العرب. [الباية ٣٤٨/٩-٣٤٩]

* روى الواقدي في "كتاب الردة" أنه: حدثني عبد العزيز بن أنس الظفري عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد، فذكر وقعة اليمامة، وهي قصة مسيمة الكذاب، وأصحابه بني حنيفة بطوها. وفيها: أن **لكر** رضي الله عنه أرسل إليهم **خند** بن **بويد** في خمسة من مسيمة، فقتلهم **فيل** مسيمة، وكره **ساقون**، فحصبوا في حصون، **وفيل** من مسيمة جماعة، منهم **أدحبة** لأخضر. وأخرج منهم حتى كثر، وكتب مفتة عصمه - إلى أن قال -: وحدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد، قال: ثم إن **خند** بن **بويد** صاحبه على **لكر** **لأحد** منهم **لنصر**، و**سقاء**، و**كرج**، و**سلاح**، و**نسي**، ثم دحل حصونهم صبحاً، فأخرج **سلاح**، و**كرج**، و**لأمول**، و**نسي**، فجمع **سلاح** على **خند**، و**كرج** على **خند**، و**لأحد** منهم و**لأحد** على **خند**، ثم قسم **لنسي** قسمين، و**كرج** على قسمين، فخرج سهمه على **لأحد** وفيه **مكوب** لله، ثم **جر** **لأحد** صرته من **نسي** على خمسة **لكر**، وكتب على كل سهم منها **لكر**، و**جر** **لكر** **هكذا** =

ومن مسميه من حاصمه في: لما ذكرنا، ولا حرب على مرأه، ولا صبي؛ لأنها
وجبت بدلاً عن القتل، أو عن القتال، وهما لا يقتلان، ولا يقتلان؛ لعدم
الأهلية. قال: ولا رمن، ولا غسي. وكذا المفلوج والشيخ الكبير؛ لما بينا. وعن
أبي يوسف **ي** : أنه تجب إذا كان له مال؛ لأنه يقتل في الجملة إذا كان له رأي،
من أمور الحرب
ولا على فقير غير معتمل. خلافاً للشافعي **ي** له إطلاق حديث معاذ **ي** .
ولنا: أن عثمان **ي** لم يوظفها على فقير غير معتمل،

لما ذكرنا إشارة قوله: فلا يقل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف. (الساية) بدلاً عن القتل يعني في حق
المأخوذ منه. [الساية ٣٤٩/٩] عن القتال أي عن العبرة في حقها، كما تقدم. ولا رمن مأخوذ من رمن
الرجل يزمن زماته، وهو عدم بعض أعضائه، وتعصل قواه. (الساية) كذا المفروح والمفروح من فتح على
صبيعة المجهول إذا ذهب بصفه. (الناية) لما بينا وهو قوله: لأهم لا يقتلان ولا يقتلان. [الساية ٣٥٠/٩]
غير معتمل وهو الذي لا يقدر على العمل. (الساية) حديث معاذ **ي** وهو قوله **ي** : أحد من كل حاله
دياراً. (الساية) ولنا أن عثمان المراد من عثمان هذا: عثمان بن حنيف **ي** ، لا عثمان بن عفان **ي** . وقد
غفل عنه أكثر الشراح، وقد مضى أن عمر بن الخطاب **ي** لما بعث حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف **ي**
إلى سواد العراق، وخص الحرية على الفقير المعتمل. [الساية ٣٥١/٩] غير معتمل أي الذي لا يقدر على
العمل. [فتح القدير ٣٩٤/٥]

ولصاحبه سهماء وعرب الخمس حتى قدم به على أبي بكر الصديق **ي** . [نصب الراية ٤٥٠/٣]

تقدم في الحديث ثانياً. [نصب الراية ٤٥٣/٣] أخرجه أبوودود في مسنده عن معاذ **ي** .
وعنه عن معاذ **ي** . ومنه عن معاذ **ي** . ومنه عن معاذ **ي** . ومنه عن معاذ **ي** .
عن معاذ **ي** . ومنه عن معاذ **ي** . [رقم: ١٥٧٦، باب في ركاة السائمة]

وذلك بمحض من الصحابة **عليه السلام** * ولأن خراج الأرض لا يوظف على أرض لا طاقة لها، فكذا هذا الخراج، والحديث **محمول** على المعتمل. **ولا توضع على المملوك، ولا تكتب، ولا تسير، وأمة الولد؛ لأنه بدل عن القتل في حقهم، وعن النصرة في حقنا، وعلى اعتبار الثاني: لا تجب، فلا تجب بالشك، ولا يؤدي عنهم مواليتهم؛ لأنهم تحملوا الزيادة بسببهم، ولا توضع على مريض، ولا يحصل الناس، كذا ذكر ههنا، وذكر محمد عن أبي حنيفة **عليه السلام** أنه توضع عليهم إذا كانوا يقدرّون على العمل، وهو قول أبي يوسف **عليه السلام**، وجه الوضع عليهم: أن القدرة على العمل هو الذي ضيعها، فصار كمنعطيل الأرض الخراجية. ووجه الوضع عنهم: أنه لا قتل عليهم إذا كانوا لا يخالطون الناس، والجزية في حقهم لإسقاط القتل،**

هذا الخراج بجامع عدم الطاقة. (فتح القدير) **اعتبار الثاني الخ** يعني أن الحرية بدل عن الأمرين كما مر تقريره، وعلى اعتبار الأول يجب وضع الجزية؛ لأن الأصل يتحقق في حق الممالك؛ لأن المملوك الحربي يقتل، فيتحقق البديل أيضاً، وعلى اعتبار الثاني لا يجب؛ لأن العبد لا يقدر على النصرة، فلا يجب عليه بدله. [العناية ٣٩٤/٥-٣٩٥] **لأنهم تحملوا الخ** أي صار مواليتهم بسببهم من صنف الأعياء أو وسط الحال حتى وجب عليهم زيادة على مقدار الواجب على الفقير المعتمل، فلو قلنا بوجوبها على الموالي بسببهم، لكان وجوب الحرية مرتين بسبب شيء واحد، وذلك لا يجوز. [العناية ٢٩٥/٥]

كمنعطيل الأرض الخ مع التمكن من الانتفاع. [الباية ٣٥٣/٩] **والحرية في حقهم الخ**. أي الكفار أراد أن الحرية بدل من القتل في حقهم، ولا قتل على الذين لا يخالطون الناس، فلا تجب الجزية. (الباية)

" المراد بعثمان: عثمان بن حنيف، والذي تقدم عنه أنه وضع عليهم ثمانية وأربعين وعشرين واثني عشر، وروى ابن زنجويه في 'كتاب الأموال' حدثنا هشيم بن عدي عن عمر بن نافع حدثني أبو بكر العنسي صلة بن زهر قال: أبصر عمر شيخاً كبيراً من أهل الذمة يسأل، فقال له ما لك قال: ليس لي مال، وأن الجزية تؤخذ مني، فقال له عمر: ما أبصفتك أكلاً شيبثك، ثم أأحد منك اجرية، ثم كتب إلى عماله أن لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير. [نصب الراية ٤٥٣/٣]

ولابد أن يكون المعتمل صحيحاً، ويكتفى بصحته في أكثر السنة. ومن أسمه وعيه حرية: سقطت عنه. وكذلك إذا مات كافراً، خلافاً للشافعي **عليه** فيهما. له: أنها وجبت بدلاً عن العصمة، أو عن السكني، وقد وصل إليه المعوض، فلا يسقط عنه ^{عن حصن دم} العوض بهذا العارض، كما في الأجرة، والصلح عن دم العمد. ولنا: قوله **عليه**: "ليس وهو الحرية بالإسلام أو بدلت" * ولأنها وجبت عقوبة على الكفر، ولهذا تسمى جزية،

ولا بد ذكر هذا تقريباً مسألة القدوري. (الساية) أن يكون المعتمل **احترراً** عن الرمن والمنقعد وغيرهما. (الساية) ويكتفى وكذا في بعضها. (الساية) أكثر السنة لأن الإنسان لا يخبر عن قبل مرض. [الساية ٣٥٣/٩] سقطت: وكذا مات في أثناء سنة أو أسم. وفي صحيح قوي شافعي: لا تسقط فيها أيضاً، وعلى هذا اختلاف لو عمى، أو رمى، أو أقعد، أو صار شيخاً كبيراً لا يستطيع العمل. أو افتقر حيث لا يقدر على شيء. فيهما فعده لا تسقط عنهما. بدلاً عن العصمة **الح** في دار الإسلام بما ردد بينهما؛ لأن لعنهما احتسبوا في أن الجزية وجبت بدلاً عما دأ، فقال بعضهم: وجبت بدلاً عن لعنهما لثابتة بعقد السنة، وبه قال الشافعي **عليه** في قول. وقال بعضهم: وجبت بدلاً عن العقوبة التي ماتوا باصرارهم على الكفر، وهو الأصح، وقال بعضهم: وجبت بدلاً عن السكني في دارنا، وبه قال الشافعي في قول آخر، وهذا قال في قول: تؤخذ عن الأعمى والمنقود والمنقعد؛ لأهم يشاركون في السكني. وعندنا لا تؤخذ كما بينا. (الساية) المعوض: وهو العصمة والسكني. [البناء ٣٥٤/٩]

كما في الأجرة الح: فإن لدني إذا استوفى مبالغ الأجر، ثم أسسم، أو مات لا تسقط عنه الأجرة، لأن المعوض قد وصل إليه، وهي مبالغ الأجر، وكذا إذا قتل لدني رجلاً عمداً، ثم صالح عن الدم على يد معوم، ثم أسسم، أو مات لا يسقط عنه يد؛ لأن المعوض - وهو نفسه - قد أسسم به. [العدة ٢٩٥ ٥]

" أخرجه أبو داود في الخراج، والترمذي في الزكاة، ورواه أحمد في مسنده، والدارقطني في مسنده. [نصب الراية ٤٥٣/٣] أخرجه أبو داود في مسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله **عليه** من أسسم حرية، حدثنا محمد بن كثير قال: سئل سفيان عن تفسير هذا، فقال: إذا أسسم فلا جزية عليه. [رقم: ٣٠٣٥، باب في الذي يسلم في بعض السنة، هل عليه جزية؟]

وهي والجزء واحد، وعقوبة الكفر تسقط بالإسلام، ولا تقام بعد الموت، ولأن شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر، وقد اندفع بالموت والإسلام، ولأنها وجبت بدلاً عن النصرة في حقنا، وقد قدر عليها بنفسه بعد الإسلام، والعصمة تثبت بكونه آدمياً، والذمي يسكن ملك نفسه، فلا معنى لإيجاب بدل العصمة والسكنى، وإن اجتمعت عليه **الحوْلان** تداخت. وفي "الجامع الصغير": ومن لم يؤخذ منه حراج رأسه حتى مصت السئة، وحاءت سئة أخرى، لم يؤخذ. وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يؤخذ منه، وهو قول الشافعي رحمه الله.

والحرء واحد وهو يطلق على المثوبة والعقوبة بمقاسة اطاعة والمعصية، وهذه ليست بمثوبة، فتعين عقوبة، ولهذا تستوى طريق المدلة والصغار. [الكفاية ٢٩٦، ٥-٢٩٧] **بعد الموت**: وهذا لا يضرب من سق موته إقامة حد. **لدفع الشر**: والشر الذي يتوقع بالكفر الحرية والفتنة. **وقد اندفع بالموت**: إذ لا فتنة بعد الإسلام والموت. **والإسلام**: وهذا لا يضرب من سق موته إقامة حد. **عن النصرة**: لا عن العصمة، ولا عن السكنى. **قدر عليها بنفسه**: فسقطت لوجود الأصل.

والعصمة إلخ: هذا جواب عن قول الشافعي رحمه الله إنها وجبت بدلاً عن العصمة، بياها. أن العصمة ثابتة للأدمي بكونه آدمياً يعني من حيث إنه أدمي حتى معصوماً بحقون الدم، وإنما بصدت عصمته بعارض الكفر، فلما أسلم عادت العصمة، فصارت العصمة به لا بقول الحرية [الساية ٣٥٦/٩] **والذمي إلخ**: جواب عن قوله: أو السكنى، ومعناه: أن الذمي يمدح موضع السكنى بائناً أو غيره من الأسباب، فلا يخور بإيجاب البدل بسكناه في موضع ممنوك له، فهو كانت الحرية أجرة كان وجوها بالإحارة، ويشترط فيها التآقيت: لأن الإهام يطلها، وحيث لم يشترط التآقيت في السكنى، دل على أن الحرية لم تكن طريق الإحارة. [العناية ٢٩٧ ٥]

اجتمعت عليه الحَوْلان: أنه فعل الحولين لتأويله بالسنتين، ولا دعي إلى ذلك من أول الأمر، أو بتقدير مضاف أي حرية حولين، ولفظ القدوري فيما ذكره الأقطع. وإن اجتمع عليه حَوْلان. [فتح القدير ٢٩٧ ٥] **الجامع الصغير**: أتى بلفظ "الجامع الصغير" لتفصيل في اللفظ.

من مات بعد تمام سنة: مخرج منه في قولهم جميعاً، وكذلك إن مات في بعض سنة.
 أما مسألة الموت فقد ذكرناها، وقيل: خراج الأرض على هذا الخلاف، وقيل: لا تداخل
 فيه بالاتفاق. لهما في الخلافية: أن الخراج وجب عوضاً، والأعواض إذا اجتمعت وأمكن
 استيفائها تستوفي، وقد أمكن فيما نحن فيه بعد توالي السنين، بخلاف ما إذا أسلم؛ لأنه
 تعذر استيفؤها. ولأبي حنيفة: أنها وجبت عقوبة على الإصرار على الكفر على
 ما بيناه، ولهذا لا تُقبَلُ منه لو بَعَثَ على يد نائبه في أصح الروايات، بل يكلف أن يأتي
 بنفسه، فيُعْطى قائماً، والقابضُ منه قاعد. وفي رواية: يأخذ بتلييه ويهزه هزاً، ويقول:
 أعطني الجزية يا ذمي! وقيل: عدو الله، فثبت أنه عقوبة، والعقوبات إذا اجتمعت
 تداخلت كالحدود، ولأنها وجبت بدلاً عن القتل في حقهم، وعن النصرة في حقنا كما
 ذكرنا، لكن في المستقبل لا في الماضي؛ لأن القتل إنما يستوفي لحراب قائم في الحال،

في قولهم أي قول أصحابنا المذكورين والشافعي (السنة) هذا الخلاف أي يتداخل عند أبي حنيفة
 خلافهما. لا يتداخل هذا الخ يحتاج إلى بيان الفرق بينهما، ولفرق أن الخراج في حاة سقاء مؤونة من غير
 انتفاوت إلى معنى العقوبة، وهذا إذا اشترى المسلم أرضاً حراجية يجب عليه الخراج، فجار أن لا يتداخل،
 بخلاف الخرية، فإنها عقوبة ابتداء وبقاء، وهذا م تشرع في حق المسلم أصلاً، والعقوبات تتداخل، (العناية)
 في الخلافية أي فيما إذا اجتمع الحولان. [العناية ٢٩٧/٥] وقد أمكن لأن الفرص أنه حي. (العناية)
 تعذر استيفاءه لأن المسلم لا يجب بدلالة بل يجب توقيره. على ما ساء أراد به ما ذكره قبل هذا، بقوة: ولأنها
 وجبت عقوبة على الكفر. (العناية) وهذا استيضاح على أنه عقوبة. في أصح الروايات وقيل: يقس؛ لأن النائب
 كالملي. والقابض وهو الإمام أو نائبه. يأخذ بتلييه والتسيب أحد موضع السب من الثياب، والسب موضع
 القلادة من الصدر. (العناية) كحدود أي إذا كانت من جنس واحد. ولأنه وجب الخ استدلال من جهة
 المروم، وما تقدم كان من جهة اللازم. [العناية ٢٩٨/٥] في المستقبل يعني عن القتل في المستقبل، والنصرة في
 المستقبل. [فتح القدير ٢٩٨/٥] لا في الماضي وقعت الغيبة عنه بايقضائه. (فتح القدير)

لا لحراب ماض، وكذا النصر في المستقبل؛ لأن الماضي وقعت الغنيّة عنه. ثم قول محمد ج. في الجزية في "الجامع الصغير": "وجاءت سنة أخرى" ^{التي ينفذ سابقاً} حمله بعض المشايخ ج. على الماضي مجازاً، وقال: الوجوب بآخر السنة، فلا بد من الماضي ليتحقق الاجتماع، فيتدخل، وعند البعض: هو مجرى على حقيقته، والوجوب عند أبي حنيفة ج. بأول الحول، فيتحقق الاجتماع بمجرد المجيء. والأصح: أن الوجوب عندنا في ابتداء الحول، وعند الشافعي في آخره؛ اعتباراً بالركاة. ولنا: أن ما وجب بدلاً عنه لا يتحقق إلا في المستقبل على ما قررناه، فتعذر إيجابه بعد مضي الحول، فأوجبناها في أوله.

فصل

ولا يحوز إحداث بيعه، ولا كيبسه في دار الإسلام؛ لقوله ج.:

حمله بعض المشايخ ج. قال الإمام فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير: اختلف مشايخنا في قوله: جاءت سنة أخرى. فقال بعضهم: معناه مصت حتى يتحقق اجتماعهما؛ لأنها عند آخر الحول تحب، وهذا صرب من المحار؛ لأن محيء كل شهر محيء أوله. وأقول في مجوز الجار: إن محيء الشهر يستنزم محيء الآخر لا محالة، وذكر المروم وإرادة اللارم محار، وقال بعضهم: معناه دخول أولها؛ لأن الحرية تحب بأول الحول، والتأخير إلى آخره تخفيف وتأجيل عند أبي حنيفة ج.

على حقيقته وهو أن يراد دخول أول سنة. [فتح القدير ٢٩٨/٥] اعساراً بالركاة دليل مذهب الشافعي. ما قررناه: إشارة إلى قوله: لأن الماضي وقعت الغنيّة عنه. [الكفاية ٢٩٩/٥] فأوجبها في أوله. ويتحتاج إلى الجواب عن الركاة، وهو أن الركاة وجبت في آخر الحول؛ لأنها تحب في المال الباقى، وحولان الحول هو الممكن من الاستملاء لاشتراكه على الفصول الأربعة على ما مر. فلا بد من اعتبار الحول ليتحقق شرط وجوب الأداء. (العناية) فصل في بيان ما يحوز لهم أن يفعلوا مما يتعلق بالسكنى. [العناية ٢٩٩/٥] أحداث بيعه ج. البيعة بكسر الهمزة ولا كيبسه في دار الإسلام، وهما معد اليهود والنصارى، ثم غلبت الكيسة معد اليهود، وابتدعت لمعد النصارى، وفي ديار مصر لا تستعمل لفظ البيعة، بل الكيسة لمتعد الفريقين، ولفظ الدير للنصارى خاصة. [فتح القدير ٢٩٩/٥]

"**لا خِصَاءَ في الإسلام ولا كنيسة***"، **والمراد**: إحداثها. **وإن اهدمت البيعة وكنائس القديمة أعمدها؛** لأن الأبنية لا تبقى دائمة، ولما أقرهم الإمام فقد عهد إليهم الإعادة، ^{في دار الإسلام} إلا أنهم لا يُمْكِنُون من نقلها؛ لأنه إحداث في الحقيقة، والصَّومعة لتخفي فيها بمنزلة البيعة، بخلاف موضع الصلاة في البيت؛ لأنه تبع للسكنى، وهذا في الأمصار دون القرى؛ لأن الأمصار هي التي تقام فيها الشعائر، فلا تعارض بإظهار ما يخالفها، وقيل: في ديارنا يمنعون من ذلك في القرى أيضاً؛ لأن فيها بعض الشعائر. ^{شعائر الإسلام} **والمروى** عن صاحب المذهب في قرى الكوفة؛ لأن أكثر أهل الذمة، وفي أرض العرب ^{وهو الإنعام أبوحنيفة} يمنعون من ذلك في أمصارها وقرائها؛

لا خِصَاء: بكسر الخاء المعجمة مصدر خِصاه أي ربح حصيته، والإحصاء في معناه خطأ ذكره في 'المعرب'. والوجه في الجمع بين الخِصاء والكنيسة أن الخِصاء نوع ضعف في الإنسان، وكذا الكنيسة في دار الإسلام تورث الضعف في الإسلام. قلت. لأوجه أن يقال: سئل لبي **ع**. واتفق أن سائلاً أحر سأل عن الكنيسة، فأجابها بقوله: لا خِصاء في الإسلام ولا كنيسة. [السياة ٩/٣٦١] **والمراد** أي من فوه **ع**؟

'ولا كنيسة'، فهو يعني بمعنى لهي. **السع** بكسر السين وفتح الياء جمع بيعة. **من نقلها** أي من موضع إلى موضع آخر في مصر. **والصومعة**: أي لا يُمْكِنُون من إحداث الصومعة التي يتحللون فيها للعادة أيضاً قال الخوهرى: فوعة يعني ورها يدل على أن الواو فيه رائدة، وهو بيت مسي برأس طويل يتعبد فيها بالانقطاع عن أساس. (للساية) **بخلاف موضع الح** يعني إذ عين موضعاً من البيت للصلاة فيه لا يجمع منه. (للساية) **وهذا** أي عدم حوار إحداث البيعة والكنيسة. [السياة ٩/٣٦٣] وقيل. القائل شمس الأئمة السرحسى في شرح كتاب الإحارات، كد في فتح التقدير.

بعض الشعائر: من جواز إحداثها في القرى.

* أخرجه البيهقي في 'سننه' عن ابن عباس، قال: قال رسول الله **ﷺ** لا خِصاء في الإسلام ولا كنيسة. [نصب الرأية ٤٥٣/٣]

لقوله **عليه السلام**: "لا يجتمع دينان في جزيرة العرب".* قال: ويؤخذ أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زيّهم، ومراكبهم، وسروجهم، وقلائنسهم، فلا يركبون الخيل، ولا يعملون بالسلاح. وفي "الجامع الصغير": ويؤخذ أهل الذمة بإظهار الكستيجات، والركوب على السرح التي هي كهية الأكف. وإنما يؤخذون بذلك إظهاراً للصغار عليهم، وصيانة لضعفة المسلمين، ولأن المسلم يُكرّم والذميّ يهان، ولا يُبتدأ بالسلام، ويُضَيّق عليه الطريق، فلو لم تكن علامة مميزة فلعلة يعامل معاملة المسلمين، وذلك لا يجوز.

حريرة العرب قال المدري في 'مختصره': هي المدينة، وروى عنه أن الحجار واليس وما لم يبلغه منك فارس والروم، وقال الأصمعي: هي من أقصى عدد إلى العراق في الطول، والعرض من جدة إلى أطراف الشام، وإما سميت بالحريرة؛ لأنّ الحار الماء عن موضعها، واجزر هو القطع. **ريّهم**: بكسر الزاء وتشديد الياء الهيلة. **الجامع الصغير** وذكر رواية 'الجامع الصغير'؛ لكونها كاتفسير لقول القدوري. [العناية ٣٠١/٥]

إظهار الكستيجات إلخ. الكستيج صم الكاف وسكون السين وبالحييم، كما في القهستاني فارسي معرب، معناه: الحجر والذر، كما في 'النهر'، فيشمل القللسوة والربار والعل؛ لوجود الدر فيها، وفي "الحر": كستيجات النصارى قسوة سوداء مضرّة، وربار من الصوف، انتهى. وربار بورن تفاح جمعه رباير، وفي 'الحر' عن 'المعرب': أنه حيط عظيم بقدر الإصبع يشده الدمى فوق ثيابه. (الدر المختار)

كهية الأكف. بصمتين جمع إكاف مثل حمار، وقال الكرخي في 'مختصره': هي أن يكون على قربوص السرح كالرمانة. **للصغار**: بالفتح بمعنى الدلة، قال الله تعالى: **هـ نَسِيتُ نَدِيَّيَ الصَّغِيرَ هـ** الآية.

علامة مميزة وربما يموت أحدهم فجأة، فيصلى عليهم لو لم تكن علامة.

* رواه إسحاق بن راهويه في 'مسنده'، ورواه عبد الرزاق في 'مصفه'، ورواه ابن هشام في 'السيرة'، ورواه مالك في الموطأ. [نصب الراية ٤٥٤/٣] رواه مالك في 'الموطأ' عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: لا جمع ديب في حريرة عرب، قال مالك: قال ابن شهاب: فمحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين أن رسول الله ﷺ قال: لا جمع ديب في حريرة عرب. [ص ٣٦٠، باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة]

والعلامة تحب أن يكون خيطاً غليظاً من الصوف يشده على وسطه دون الزنار من الإبريسم، فإنه جفاء في حق أهل الإسلام، ويجب أن يتميز نساؤهم عن نساؤنا في الطرقات والحمامات، ويُجْعَلُ على دُورهم علامات؛ كيلا يقف عليها سائل يدعوهم بالمعفرة. قالوا: الأحقُّ أن لا يتركوا أن يركبوا ^{مناجعا} إلا للضرورة، وإذا ركبوا للضرورة، فلينزلوا في مجامع المسلمين، فإن لزمت الضرورة اتخذوا سرجاً بالصفة التي تقدمت، ويَمْتَنِعُونَ من لباس يَخْتَصُّ به أهل العلم والزهد والشرف. ومن أسمع من الحرث: أنه قُتِلَ مسيئاً، أو سبَّ النبي ﷺ، أو إلى نفسه، ثم يُنْقَضُ عَهْدُهُ؛ لأن الغاية التي ينتهي بها القتال التزام الجزية لا أدائها، والالتزام باق. وقال الشافعي: "سب النبي ﷺ يكون نقضاً؛ لأنه لو كان مسلماً ينقض إيمانه، فكذا ينقض أمانه؛ إذ عقد الدمة خلف عنه.

في الطرقات الخ قال في "فتح القدير": كذا توحد نساؤهم بالري في الطريق، فيجعل على ملاء اليهودية خرقه صفراء، وعلى النصرانية ررقاء، وكذا في حمامات. انتهى. أي: فيجعل في أعناقهم صوق الحديد، كما في "الاختيار"، قال في "الدر المستقى": قُتِلَ وسبيحي أن الدمية في الطر إلى السمسة كالرحل الأحمي في الأصح، فلا تنظر أصلاً إلى السمسة، فينتبه لذلك - انتهى - ومعاذه: معهن من دخول حمام فيه مسلمة، وحلاف المفهوم من كلامهم هذا. (رد المحتار) بدعوهم بالمعفرة لأن فيه إهانة المسلم في نفس الأمر حيث يدعو لعدو الله تعالى. [الساية ٣٦٩/٩] إلا للضرورة كالحروج إلى ارسنات، وذهاب المريض إلى موضع يحتاج إليه. [الكفاية ٣٠٣/٥] سرجاً بالصفة يعني كهينة الأكف (العناية) يختص به أهل الخ وتجمع مكابهم حشة فاسدة اللون، ولا يلبسون طيالة كطيالة المسلمين، ولا أردية كاردتهم، فكذا أمروا، وافقت الصحابة عليه. [فتح القدير ٣٠٢/٥] سب النبي ﷺ أي إذا لم يعس، فلو أعلن بشتمه أو اعتقاده قتل ولو امرأة، وبه يفتي اليوم، كذا في 'الدر المستقى'. (رد المحتار) والالتزام يعني التزام الجزية باق، فيكون على عهده. [الساية ٣٧٠/٩] بقص امانه الخ يعني لو كان مسلماً، وسب النبي ﷺ - والعياد بالله - نقص إيمانه، فكذا ينقض أمانه ودمته. [العناية ٣٠٣/٥]

ولنا: أن سب النبي ﷺ كفر منه، والكفرُ المقارنُ لا يمنعه، فالطارئ لا يرفعه. قال: ولا ينقص العهد إلا أن يلدن ديار الحرب، أو يعلموا على موضع فيجربون؛ لأنهم صاروا حرباً علينا، فيعزى عقدُ الذمة عن الفائدة، وهو دفع شر الحراب. وهذا ينقص الذمة عنهم. فهو تنسبه المرتد، معناه: في الحكم بموته باللاحاق؛ لأنه التحق بالأموال، وكذا في حكم ما حمله من ماله، إلا أنه لو أَسْرُيُسترق، بخلاف المرتد.

فصل

وَنَصَارَى بَنِي تَعْلَبَ يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَعْفٌ مَا يُؤْخَذُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَرْضَائِهِمْ
لأن عمر رضي الله عنه صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم. ويُؤْخَذُ مِنْ بَنِي تَعْلَبَ،

كفر منه كما هو ردة من المسم. [فتح القدير ٣٠٣/٥] عن الفائدة وهو دفع شر الحراب. (البنية)
معناه في الحكم الخ فيعمل في تركته ما يعمل في تركته المرتد، فإن حلف امرأة ذمية في دار الإسلام بأت
مه لتأمين الدارين. [البنية ٣٧١/٩] وكذا في حكم الخ. يعني أن الذمي إذا نقض العهد، ولحق بدار الحرب،
وفي يده مال، ثم صهر على دار الحرب، يكون فينا كالمُرتد إذا لحق بدار الحرب ماله، ثم طهر على الدار كان
ماله فياً. (العناية) إلا استثناء من قوله: فهو بمنزلة المرتد. (العناية) خلاف المرتد فإنه لا يسترق، بل
يقتل إن أصر على ارتداده. [العناية ٣٠٤/٥]

فصل أي هذا فصل في بيان أحكام نصارى بني تَعْلَبَ، وذكره في فصل على حدة؛ لأن حكمهم مخالف
حكم سائر النصارى، وهو تغلب بفتح التاء المشاة من فوق وسكون العين المعجمة وكسر اللام، ابن وائل
ابن فاسط بن رهب بن أوصى بن محي بن حديفة بن أسد بن ربيعة تنصروا في إحصائية، فدعاهم عمر رضي الله
الحرية، فأبوا وأنصروا وقالوا: نحن عرب، حذ ما كما يأخذ بعضكم من بعض الصدقات، فقال: لا آخذ من
مشرك صدقة، فحق بعضهم بالنزوء، فقال النعمان بن ربيعة: يا أمير المؤمنين! إن القوم لهم بأس شديد، وهم
عرب يأمنون الحرية، فلا تنع عدوك عليك بهم، وحد منهم الحرية باسم الصدقة، فبعث عمر رضي الله
وضعف عليهم، فأجمع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك. [البنية ٣٧٢/٩]

ولا يؤخذ من صيائهم؛ لأن الصلح وقع على الصدقة المضاعفة، والصدقة تجب عليهن دون الصبيان، فكذا المضاعف. وقال زفر رحمته: لا يؤخذ من نسائهم أيضاً، وهو قول الشافعي رحمته؛ لأنه جزية في الحقيقة على ما قال عمر رحمته: هذه جزية، فسموها ما شئتم، ولهذا تصرف مصارف الجزية، ولا جزية على النسوان. ولنا: أنه مال وجب بالصلح، والمرأة من أهل وجوب مثله عليها، والمصرف مصالح المسلمين؛ لأنه مال بيت المال، وذلك لا يختص بالجزية، ألا ترى أنه لا يراعى فيه شرائطها. ويوضع على مولى التعنى **الحراج** أي: الجزية، **وحراج الأرض** تمرله **مولى القرشي**. وقال زفر رحمته: **يضاعف**؛ لقوله رحمته: "إن مولى القوم منهم"، ^{حراج الرأس}

ولا يؤخذ من الخ: هذا لفظ ائقديري. (الساية) **من نسائهم**: أي كما لا يؤخذ من اصيائهم. **مصارف الحرية** أي لكونه الصدقة المذكورة حرية حقيقية. **والمصرف الخ** هذا جواب من قوله: تصرف مصارف الجزية، تقريره: أن يقال: لا سسم أن كونه بصرف مصرف حرية يدل على أنه حرية، لأن مصرفه مصالح المسلمين؛ لأنه مال بيت المال وذلك أي مصرف مصالح المسلمين لا يختص بالحرية وحدها، بل يوضع فيه حراج الأرضين، وما أهدها أهل الحرب وغيرها. [الساية ٩، ٣٧٤] **لا يراعى فيه** أي فيما أحد منهم من المضاعفة. (العناية) **شرائطها**. من وصف المصارع كعدم القبول من يد النائب، والإعطاء قائماً، والقاص قاعداً، وأحد التسيب على ما مر. (العناية) **مولى القرشي** أي لا تؤخذ الجزية وحراج الأرض من القرشي، وتؤخذ من معتقه، وكذلك ههنا. [العناية ٥، ٣٠٥] **يضاعف** أي حراج الرأس، وحراج الأرض على المولى أيضاً.

* تقدم في باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز. [نصب الراية ٣، ٤٥٥] أخرج 'وداود في 'سنة' عن أبي رافع أن النبي ﷺ بعث رجلاً على الصدقة من بني محروم، فقال لأبي رافع: 'صحبني فإني تصيب منها، قال: حتى أتى النبي ﷺ، فأسأله فأنابه فسأله، فقال: 'مولى نعم من أنفسهم' لا حرج - الصدقة. [رقم: ١٦٥٠، باب الصدقة على بني هاشم]

ألا ترى أن مولى الهاشمي يلحق به في حق حرمة الصدقة. ولنا: أن هذا تخفيف، والمولى لا يلحق بالأصل فيه، ولهذا توضع الجزية على مولى المسلم إذا كان نصرانياً، بخلاف حرمة الصدقة؛ لأن الحرمان تثبت بالشبهات، فألحق المولى بالهاشمي في حقه، ولا يلزم مولى الغني حيث لا تحرم عليه الصدقة؛ لأن الغني من أهلها، وإنما الغني مانع، ولم يوجد في حق المولى. أما الهاشمي فليس بأهل لهذه الصلة أصلاً؛ لأنه صين لشرفه وكرامته عن أوساخ الناس، فألحق به مولاه. قال: وما حياه الإمام من الخراج، ومن أموال بني تعب، وما أهداه أهل حرب بن الإمام، والجزية: يصرف في مصالح المسلمين كسد الثغور.

أن هذا أي أحد مصاعف الركاة تخفيف يعني أنه ليس فيه وصف الصغار، بخلاف الحرية. (البناية) ولهذا. أي ولكون المولى لا يلحق بالأصل في التحفيف. [البناية ٣٧٤/٩] إذا كان نصرانياً. ولم يلحق مولاه في ترك الحرية، وإن كان الإسلام أعلى أسباب التحفيف وأولاهها. [العناية ٣٠٥/٥]

حرمة الصدقة. جواب عن قياس زفر. في حقه: أي في حق ما هو لمولاه، وهو حرمة الصدقة. (البناية) ولا يلزم إلح. جواب عما يقال: مولى العبي لم يلحق به في حرمة الصدقة، والعلة المذكورة: وهي أن الحرمات تثبت بالشبهات موجودة. (البناية) من أهلها أي من الصدقة بالحمة. [البناية ٣٧٥/٩]

أما الهاشمي إلح: لم يذكر المصنف جواباً عن حديث زفر، وهو أنه ورد بخلاف القياس، فاقصر على مورد النص، وهو حرمة الصدقة خاصة، فلم يحز التعدية إلى غيرها، كذا قال العيني. أقول: هذا زلة عن القدم، كما لا يخفى، والنصواب في الجواب عن حديث زفر يعني مولى القوم منهم أن يقال: إنه غير جار على عمومته، فإن مولى الهاشمي ليس كهو في الكفاءة، فوجب التأويل بأنه محمول على التعاون والتناصر؛ لأنه من لوازمه. صين: أي حفظ، وهو مجهول صان. (البناية)

كسد الثغور: هو جمع ثغر بفتح الثاء وسكون الغين المعجمة، وهو الطرف الملاصق بسد المسلمين من بلاد الكفار، والمراد بسد الثغور: الإنفاق على الأجناد وغيرهم المقيمين بحفظها ونحو ذلك

بِسَبَبِ مَقْطَرِ وَالْجَسُورِ، وَتُعْطَى مَقْدَادُ مُسْتَسِينٍ، وَغَسَاخِهِ، وَغَسَاوُهُمْ مِنْهُ مَ كَفَيْهِمْ.
 وَتُرْفَعُ مِنْهُ زَرْقٌ فِي مَقْدَمِهِ وَدَرَجَتُهُمْ؛ لِأَنَّهُ مَالُ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنَّهُ وَصَلَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ
 مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ، وَهُوَ مُعَدٌّ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَؤُلَاءِ عَمَلْتُهُمْ، وَنَفَقَةُ الذَّرَارِيِّ عَلَى
 الْآبَاءِ، فَلَوْ لَمْ يُعْطُوا كَفَايَتَهُمْ لاحتاجوا إلى الاكتساب، ولا يتفرغون للقتال. ومن
 مات في نصف السنة: فلا شيء له من عَصَاهُ؛ لِأَنَّهُ نَوْعُ صَلَاةٍ، وَلَيْسَ بِدَيْنٍ، وَهَذَا
 سَمِيَ عَطَاءً، فَلَا يُمْلَكُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَيَسْقُطُ بِالْمَوْتِ، وَأَهْلُ الْعَطَاءِ فِي زَمَانِنَا مِثْلُ
 الْقَاضِي وَالْمُدْرَسِ وَالْمُفْتِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْجَسُورُ وَهِيَ مَا تَوْصَعُ وَتُرْفَعُ فَوْقَ الْمَاءِ لِيَمْرَ عَلَيْهَا، خِلَافَ الْقَنْطَرَةِ بِحَكْمِ سَاوَاهَا، وَلَا تَرْفَعُ. (فتح القدير)
 مِنْهُ نَبِيٌّ مِنْ لَدُنِي جَاءَهُ أَيْضاً، مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ خِلَافَ الْخَاصِلِ بِسَبَبِ الْقِتَالِ، فَإِنَّهُ يَقْسَمُ بَيْنَ الْعَامِينَ،
 وَلَا يَوْضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ. (فتح القدير) وَهُوَ مُعَدُّ الْحِجَابِ وَرَدَّ لِمُصْطَفَى فِي "التَّحْقِيقِ" فِي عِلَامَةِ السَّيِّدِ
 أَيُّ شَجَاعٍ أَنَّهُ يُعْطَى أَيْضاً سَمْعِيَّيْنِ وَامْتَعَلِمَيْنِ، وَهَذَا تَدْحُلُ طَبَقَةُ لَعْنِهِ. [فتح القدير ٣٠٧/٥]
 وَهَؤُلَاءِ أَيُّ الْقَضَاةِ وَعَمَالِهِمُ وَالْعُلَمَاءِ. (السَّيِّدُ) وَكَذَلِكَ نَوَامَاتُ فِي أَحْرَاسِهِ. (العناية)
 فَلَا شَيْءَ لَهُ الْحِجَابِ وَالْعَصَا مَا يَكْتَسِبُ لِلْعَرَاةِ فِي الْبُيُوتِ، وَكُلُّ مَنْ قَامَ بِأَمْرِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ كَالْقَاضِي وَالْمُفْتِي
 وَالْمُدْرَسِ. [الكفاية ٣٠٦/٩] وَيَسْقُطُ بِالْمَوْتِ وَلَوْ أَخَذَ فِي أَوَّلِهَا، ثُمَّ مَاتَ، أَوْ عَرَّ قَلْبَ مَضِيهَا، قِيلَ: يَحِبُّ
 رَدَّ مَا بَقِيَ، وَقِيلَ: عَنِ قِيَاسِ تَعَجُّبِ الْمَرْأَةِ سَفَقَةَ لَا يَجِبُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ رَدُّ لِقَائِي كَمَا
 لَوْ عَجَلَ مَا بَقِيَ لِيَتَرَوَّجَهَا، فَمَاتَ قَلْبُ التَّرَوُّجِ، لَعَدَهُ حَصُولُ الْمَقْصُودِ، وَعِنْدَهُمَا هُوَ صَدَقَ مِنْ وَجْهِهِ، فَيَقْطَعُ
 حَقَّ الْإِسْتِرْدَادِ بِالْمَوْتِ كَالرَّجُوعِ فِي الْغُبَةِ، ذَكَرَهُ فِي جَامِعِي قَاضِي حَانَ وَالتَّمَرَاتِشِيِّ. [فتح القدير ٣٠٧/٥]
 وَأَهْلُ الْعَطَاءِ الْحِجَابِ وَفِي الْإِسْتِدَاءِ كَانَ يَعْصِي كُلُّ مَنْ لَهُ صَرْبُ مَزِيَّةٍ فِي الْإِسْلَامِ كَأَرْوَاجِ الْبَنِي [العناية ٣٠٧/٥]

باب أحكام المرتدين

قال: وإذا اراد المسلم عن الإسلام - وأعياد بالله - غرض عيه الإسلام، فإن كانت له شهنة **كُشِفَتْ** عنه؛ لأنه عساه اعتزته شبهة فتزاح، وفيه دفع شره بأحسن الأمرين، إلا أن العرض على ما قالوا غير واجب؛ لأن الدعوة بَلَّغَتْه، قال: **ويحس ثلاثة أيام**، فإن أسلم، وإلا قُتِل. وفي الجامع الصغير: "مرتد يعرض عيه الإسلام، حرًا كان أو عبدًا، **فإن قُتِل**، وتأويل الأول: أنه يستمهل، **فيمهل ثلاثة أيام**؛ لأنها مدة ضربت لإبلاء المرتد الأعذار. وعن أبي حنيفة وأبي يوسف **رحمهما**: أنه يُسْتَحَب أن يؤجله ثلاثة أيام، طلب ذلك أو لم يطلب. وعن الشافعي **رحمهما**: أن على الإمام أن يؤجله ثلاثة أيام، يجب عليه

باب أحكام لما فرع من بيان الكفر الأصلي ذكر في هذا الباب الكفر الصارئ. [الباية ٣٠٧/٥] **المرتدين** المرتد: هو الراجع عن دين الإسلام. (فتح القدير) **اعتزته**: أي عرصت له شهنة. (فتح القدير) **فتزاح**. أي تراءى من الإراحة. **بأحسن الأمرين**: وهما القتل والإسلام. [فتح القدير ٣٠٨/٥] **أن العرض** لما كان ظاهر كلام القدوري وجوب العرض، قال: إلا أن العرض إلخ. **ويحس إلخ** وهذا اللفظ أيضاً من القدوري وجوب وجوب الإنظار ثلاثة أيام على ما عرف من الأحكام في مثله، فذكر عبارة "الجامع" وهو قوله: وفي "الجامع الصغير" المرتد إلخ فإنه يعيد أن إنظاره الأيام الثلاثة ليس واجباً، ولا مستحباً، وإنما تعينت الثلاثة؛ لأنها مدة ضربت لإبلاء الأعداء بدليل حديث حبان بن مقد في الحيار ثلاثة أيام لدفع العن. [فتح القدير ٣٠٨/٥] **وتأويل الأول** يعني به قوله: **ويحس ثلاثة أيام**. [العناية ٣٠٨/٥] **يستمهل**. لعل الصواب أنه إذا استمهل إلخ. (البناية) **فيمهل** وأما إذا لم يطلب، فالظاهر من حاله أنه تمتع في ذلك، فلا بأس بقتله إلا أنه يستحب أن يستتاب. [العناية ٣٠٨/٥] **وعن الشافعي إلخ**. والصحيح من قول الشافعي أنه إن تاب في الحال، وإلا قتل؛ لحديث معاذ **رحمهما** وقوله **رحمهما** "من بدل ديه فاقتلوه" من غير تقييد بإبطار، وهو احتيار ابن المنذر. [فتح القدير ٣٠٧/٥]

ولا يحل له أن يقتله قبل ذلك؛ لأن ارتداد المسلم يكون عن شبهة ظاهرة، فلا بد من مدة يمكنه التأمل، فقد رناها بالثلاث. ولنا: قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ من غير قيد الإمهال، وكذا قوله **سورة**: "من بدل دينه فاقتلوه"، * ولأنه كافر حربي بلغته الدعوة، فيقتل للحال من غير استمهال؛ وهذا لأنه لا يجوز تأخير الواجب لأمر موهوم. ولا فرق بين الحر والعبد؛ لإطلاق الدلائل، وكيفية توبته أن يتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام؛ لأنه لا دين له، ولو تبرأ عما انتقل إليه، كفاه لحصول المقصود. قال: **فإن قتله قاتل قس عرص الإسلام** ^{نوبة المرتد بعد الأيمان} ^{من الإسلام} ^{مقدوري} **عنه: كره. ولا شيء على القاتل.** ومعنى الكراهية ههنا: ترك المستحب، وانتفاء الضمان؛ لأن الكفر مبيح للقتل، والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب، **وإن السرد فلا تقتل.** ^{كفر المحارب}

كافر حربي بيانه: أنه كافر حربي لا محالة، وليس بمستامن؛ لأنه لم يطلب الأمان، ولا دمي؛ لأنه لم تقتل منه الخزية، فكان حربياً. [العناية ٣٠٩/٥] **لأمر موهوم** [وهو إسلام المرتد. (الساية)]. **فإن قلت:** قد مر أنه إذا ستمهل ثلاثة أيام بمعه، وعن أبي حيفة وأبي يوسف **حبس**؛ أنه يستمهل ثلاثة أيام وإن لم يطلب، قلت: هذا وجه القياس، وفي القياس لا يجوز الاستمهال، وما ذكره ههناك استحسان.

إطلاق الدلائل. يعني قوله تعالى: **تَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ**، وقوله **سورة**: "من بدل دينه فاقتلوه". [البنية ٣٨١/٩] **لا دين له** يعني لو كان له دين كاليهودية والمصرية يوجب عليه أن يبرأ عن ذلك، لكن من ليس له دين، فلاجل هذا يبرأ عن الأديان كلها سوى دين الإسلام. [البنية ٣٨١/٩] **ولا شيء** من القصاص أو الدية.

ترك المستحب لأن في القتل تفويت العرض المستحب، وعند من قال **بوجوب العرض** يحرم قتله. [الساية ٣٨٢/٩] **فلا تقتل:** ولو قتلها، فلا شيء عليه.

* روي من حديث ابن عباس، ومن حديث معاوية بن حيدة، ومن حديث عائشة. [نصب الراية ٤٥٦/٣] أخرج البخاري في "صحيحه" عن عكرمة أن عياً **حبس** حرق قوماً، فسمع ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لأن النبي **سنة** قال: **لا عهد بحد** ^{من الله} ^{من الله} ^{من الله} ولقتلتهم كما قال النبي **سنة** ^{من الله} ^{من الله} ^{من الله}

[رقم: ٣٠١٧، باب لا يعذب بعذاب الله]

وقال الشافعي **رحمته**: تقتل؛ لما رويناه، ولأن ردة الرجل مبيحة للقتل من حيث إنه جنائية مغلظة، فتناط بها عقوبة مغلظة، وردة المرأة تشاركها فيها، فتشاركها في موجبها. ولنا: أن النبي **ﷺ** نهي عن قتل النساء* ولأن الأصل تأخير الأجزية إلى دار الآخرة؛ إذ تعجيلها يُخل بمعنى الابتلاء، وإنما عُدل عنه دفعا لشر ناجز، وهو الحراب، ولا يتوجه ذلك من النساء؛ لعدم صلاحية البنية بخلاف الرجال، فصارت المرتدة كالأصلية. قال: **وكن حس حتى يسب**: لأنها امتنعت عن إيفاء حق الله تعالى بعد الإقرار، فتجبر على إيفائه بالحبس، كما في حقوق العباد.

لما روي **هو قوله** "من يد يد فاقبوه"، كلمة "من" تعم الرجال والنساء، كقوله تعالى: **من سب**. **سب** **سب** (الكفاية) حاية معلطة هي حاية الكفر. (فتح القدير) تشاركها والاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم. [الكفاية ٣١٠/٥] عن قتل النساء وقوله: "من بدل دينه فاقتلوه" وإن كان عاما، لكن يجب تخصيصه بالرجال؛ إذ العام والخاص إذا وردا في حادثة، يجعل الخاص محصا للعام. **إلى دار الآخرة** فإنها الموصوعة للأجزية على الأعمال الموصوعة هذه الدار لها. فهذه دار أعمال وتنت دار جرائها، وكل حراء شرع في هذه الدار، ما هو إلا لمصالح تعود إليها في هذه الدار كالقصاص، وحد القدف، والشرب والزنا، واسرقة شرعت لحفظ النفوس، والأعراض، والعقول، والأنساب والأموال، فكذا يجب في القتل بالردة أن يكون لدفع شر حرائه، لا حراء على فعل الكفر؛ لأن جزاءه أعظم من ذلك عند الله تعالى، فيختص بمن يتأتى منه الحراب، وهو الرجل، وهذا هي النبي **ﷺ** عن قتل النساء، وعنده بأنها لم تكن تقتل على ما صح من الحديث. فيما تقدم، وهذا قلنا: لو كانت المرتدة ذات رأي وتبع تقتل، لا لردتها، بل لأنها حينئذ تسعى في الأرض بالفساد. [فتح القدير ٣١١/٥]

كالأصلية. والكافرة الأصلية لا تقتل، فكذا المرتدة. (السابعة) **حقوق العباد** كالديون يحبر على إيفائها.

* تقدمت الأحاديث في ذلك. [نصب الراية ٤٥٦/٣] أخرج البخاري في "صحيحه" عن نافع عن ابن عمر **رضي الله عنهما** قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض معاري رسول الله **ﷺ** **من قتل** **والصبيان**. [رقم: ٣٠١٥، باب قتل النساء في الحرب]

وفي "الجامع الصغير": **وَتُحْرَمُ امْرَأَةٌ عَلَى إِسْلَامِ حُرِّهِ كَانَتْ أَوْ أُمَّةً، وَأُمَّةً حُرٌّ مَوْلَاهُ، أَمَّا الْجَبَرُ؛ فَلَمَّا ذَكَرْنَا، وَمِنَ الْمَوْلَى؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِّينِ، وَيُرْوَى تُضْرَبُ فِي كُلِّ أَيَّامٍ مَبَالِغَةً فِي الْحَمْلِ عَلَى الْإِسْلَامِ. قَالَ: وَيُرْوَى مَثَلُ امْرَأَةٍ عَلَى مَوْلَاهُ** رَدْنَهُ رَوَاهُ **مِرَاعِي**، فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَتْ بِهَا حَادِدٌ. قَالَ: **هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مَثَلٌ وَعِنْدَهُمَا لَا يَرَوْنَ مَسْكَهَ؛** ^{أَمْرَهُ} ^{مُشَابِهُ} **لأنه مكلف محتاج، فإلى أن يقتل يبقى ملكه، كالحكموم عليه بالرجم والقصاص. وله: أنه حربي مقهور تحت أيدينا حتى يُقْتَلَ، ولا قَتْلٌ إِلَّا بِالْحَرْابِ، فهذا يوجب زوال ملكه ومالكيته، غير أنه يدعو إلى الإسلام بالإجبار عليه، ويرجى عَوْدُهُ إِلَيْهِ، فتوقفنا في أمره، فإن أسلم جعل هذا العارض كأن لم يكن في حق هذا الحكم،**

وفي "الجامع الصغير" **الح** وأعاد رواية "الجامع الصغير" لاشتغالها عن ذكر الحبر والحرة والأمة. (العناية) **فلما ذكرنا** يعني أنها امتنعت عن إبقاء حق الله تعالى بعد الإقرار. [العناية ٣١١/٥] **بين الحقين** أي حق الله تعالى وهو الحبر على الإسلام، وحق العبد وهو الاستعداد. (الباية) **مراعي** أي محفوفاً موقوفاً حتى يتبين حاله. [النهاية ٣٨٥/٩] **هذا** أي الذي ذكره القدوري من الروايات المراسية. (السياسة) **يبقى ملكه:** لأنه لا يتمكن من إقامة موجب التكليف إلا بالملك. (العناية) **كالحكموم عليه** **الح** فإن مسكه لا يزول بإباحة دمه. [السياسة ٣٨٦/٩] **إلا بالحرب** فكان يقتل ههما مستزماً للحرب؛ لأن نفس الكفر ليس بمبيح له، وهذا لا يقتل الأعمى والمقعّد والشيخ الماني، وقد تحقق المروم بالاتفاق، وهو كونه ممن يقتل، فلا بد من لارمه، وهو كونه حربياً. (العناية) **فهذا** أي كونه حربياً مقهوراً تحت أيدينا يوجب زوال ملكه؛ لأن المقهورة أمانة مملوكة، فإذا كان مقهوراً ارتفعت مالكته، وارتفعت يستلزم ارتفاع ملكه. [العناية ٣١٢/٥] **ويرجى عودته** **الح** لأنه كان ممن دحه وعرف محاسبه. (فتح القدير) **فتوقفنا** **الح** أي قسماً؛ مسكه موقوف. **حق هذا الحكم:** وهو روال ملكه. (فتح القدير) احتج بقوله: في حق هذا الحكم عن حكم عمه، عن بينونة امرأته، وعن وجوب تجديد كلمة الشهادة. [النهاية ٣٨٦/٩-٣٨٧]

وصار كأن لم يزل مسلماً ولم يُعمل السبب. وإن مات، أو قُتل على رده، أو لحق بدار الحرب، وحكم بلحاقه: استقر كفره، فيعمل السبب عمله، وزال ملكه. قال: ^{القُدوري} وإن مات، أو قُتل على رده: انتقل ما اكتسبه في إسلامه إلى ورثته المسلمين. وكان ما اكتسبه في حال رده فناءً. وهذا عند أبي حنيفة رحمته. وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: كلاهما لورثته. وقال الشافعي رحمته: كلاهما فيء؛ لأنه مات كافراً، والمسلم لا يرث الكافر، ثم هو مالٌ حربيٌّ لا أمان له، فيكون فيئاً. ولهما: أن ملكه في الكسبين بعد الردة باقي على ما بيناه، فينتقل بموته إلى ورثته، ويستند إلى ما قبيل رده؛ إذ الردة سبب الموت، فيكون توريث المسلم من المسلم. ولأبي حنيفة رحمته: أنه يمكن الاستناد في كسب الإسلام لوجوده قبل الردة، ولا يمكن الاستناد في كسب الردة؛ لعدمه قبلها،

ولم يعمل السب: أي بالارتداد، وفي بعض السح: بالسب، فيكون م يعمل مجهولاً. وحكم بلحاقه: أي حكم القاضي بلحاقه بدار الحرب، فصار في حكم الأموات. عند أبي حنيفة رحمته. وبه قال زفر والحسن رحمتهما (الباية) كلاهما يعني الكسبان جميعاً. (الباية) وقال الشافعي رحمته: وبه قال مالك وأحمد رحمتهما [الباية ٣٨٧/٩] فيكون فيئاً. يعني يوضع في بيت المال؛ ليكون للمسلمين باعتبار أنه مال ضائع. (العناية) في الكسبين: أي كسب حالة الإسلام وكسب حالة رده. ما بيناه: إشارة إلى قوله: لأنه مكلف محتاج إلخ. [العناية ٣١٣/٥] ما قبل رده: هذا جواب عما يقال. هذا توريث المسلم من الكافر. (الباية) سبب الموت: ولما كان سبب الموت جعل موتاً حكماً، فكان آخر جزء من أجزاء إسلامه آخر جزء من أجزاء حياته حكماً، فيكون توريث المسلم من المسلم بهذه الحيثية. [الباية ٣٨٨/٩]

فيكون توريث إلخ: قلت: نعم ينتقل إلى ورثته، ولكن إذا كانت له ورثة وقت الموت، والقول باستناد التوريث إلى قبيل الردة إن كان يمكن فيما اكتسب في إسلامه، فلا يمكن فيما اكتسبه في رده؛ لأن ملك المورث مقتصر على حال الاكتساب، فاستحال أن يستند ملك المورث فيه إلى سبب الموت، فلا يكون توريث المسلم من المسلم.

ومن شرطه وجوده، ثم إنما يرثه من كان وارثاً له حالة الردة، وبقي وارثاً إلى وقت موته في رواية عن أبي حنيفة ^ع اعتباراً للاستناد، وعنه: أنه يرثه من كان وارثاً له عند الردة، ولا يبطل استحقاقه بموته، بل يخلفه وارثه؛ لأن الردة بمنزلة الموت. وعنه: أنه يعتبر وجود الوارث عند الموت؛ لأن الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالحادث قبل انعقاده بمنزلة الولد الحادث من المبيع قبل القبض وترثه امرأته المسلمة إذا مات، أو قُتل على رده، وهي في العدة؛ لأنه يصير فاراً وإن كان صحيحاً وقت الردة،

ومن شروطه أي شرط إسهاد التورث. (الساية) وجوده أي وجود الكسب قبل الردة. [الساية ٩، ٣٨٨] من كان وارثاً ^ح بأن كان حراً مسلماً، وبقي كذلك إلى وقت موته، أو حاقه، فإن المستند لا بد أن يثبت أولاً ثم يستند، فيجب أن يصادف عند ثبوته من هو بصفة استحقاق الإرث، وهو المسلم الحر، كذا عند استناد حتى لو أسلم بعض أقربائه، أو ولد من علق حدث بعد الردة، لا يرثه على هذه الرواية. عن أبي حنيفة رواها عنه الحسن بن زياد. (فتح القدير) وعنده رواية عن أبي يوسف عنه. (فتح القدير) انه يرثه من ^ح على هذه الرواية عن الكرخي. [فتح القدير ٥، ٣١٤] استحقاقه بموته أي قبل موت المرتد بل يخلفه وارثه؛ لأن الردة بمنزلة الموت في حكم التورث، ومن مات من الورثة بعد موت مورثه قبل قسمة الميراث لا يبطل استحقاقه، ولكن يخلفه وارثه فيه وهذا مثله. [الساية ٩، ٣٨٩]

وعنده وهي رواية محمد ^ع عنه، قال في "المبسوط": وهذا أصح. (فتح القدير) عند الموت سواء كان موجوداً وقت الردة، أو حدث بعده. (العناية) كخادم ^ح فلا جرم تعتبر زمان الموت؛ لأن السبب يتم به حتى يرثه الولد الحادث بعد الردة. [الساية ٩، ٣٨٩] يرثه الولد ^ح في أنه يصير معقوداً عليه بالقصص، فيكون له حصة من الثمن، قال في 'النهاية': وحاصله: أن على رواية الحسن يشترط الوصفان: كونه وارثاً وقت الردة، وكونه باقياً إلى وقت الموت أو القتل، وعلى رواية أبي يوسف ^ع يشترط الوصف الأول، وعلى رواية محمد ^ع يشترط الوصف الثاني دون الأول. [العناية ٥، ٣١٤]

لأنه يصير فاراً وهذا لأن الردة لما كانت سبب الموت، وهي باختياره، أشبهت الطلاق سائر في مرض الموت، وهو يوجب الإرث إذا مات، وهي في العدة؛ لأنه فار، ولو كان وقت الردة مريضاً، فلا إشكال في إرثها.... وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة ^ع أنها ترثه، وإن كانت مقضية العدة؛ لأنها كانت وارثة عند رده، =

والمرتدة كسبها لورثتها؛ لأنه لا حراب منها، فلم يوجد سبب الفيء، بخلاف المرتد عند أبي حنيفة رحم ويرثها زوجها المسلم إن ارتدت، وهي مريضة؛ لقصدها إبطال حقه، وإن كانت صحيحة لا يرثها؛ لأنها لا تقتل فلم يتعلق حقه بما لها بالردة، بخلاف المرتد. قال: وإن حق دار حرب مرتد، وحكم حكمه بحقه: من مؤمنه، وأمنه أولاده، وحلت الديون التي عليه، ونقل ما اكتسبه في حال إسلامه إلى ورثته من المسلمين. وقال الشافعي رحم: يبقى ماله موقوفاً كما كان؛ لأنه نوع غيبة، فأشبه الغيبة في دار الإسلام. ولنا: أنه باللاحاق صار من أهل الحرب، وهم أموات في حق أحكام الإسلام؛ لانقطاع ولاية الإلزام،

= وبه قال أبو يوسف، وهو تفريع على رواية الاكتفاء بالتحقق بصفة الوارث حال إردة فقط وهي رواية أبي يوسف رحم وما في الكتاب على رواية الحسن. [فتح القدير ٣١٥/٥]

لا حراب ومعناه: فلا قتل إذ ذاك لما تقدم من الملازمة، وحاصل الفرق: أن المرأة لا تقتل، والرجل يقتل، ومعناه: أن عصمة المات تبع لعصمة النفس، وبالردة لا تزور عصمة نفسها، فكذلك عصمة ما لها، بخلاف الرجل، فلما كانت عصمة ما لها باقية بعد ردّها كان كل واحد من الكسبين ملكها، فيكون ميراثاً لورثتها. (العناية)

بخلاف المرتد فإن ما اكتسبه في حال رده فهو فيء عده. [العناية ٣١٥/٥]

ورثتها زوجها رحم. والقياس أن لا يرثها؛ لأن فرار الزوج إما كان يتحقق إذا مات، وهي في العدة، ثم ههنا لا عدة على الرجل، ووجه الاستحسان: ما أشار إليه بقوله: لقصدها إرخ، وبيانه: أن حقه يتعلق بما لها ممرضها، فكانت بالردة قاصدة إبطال حقه فارة عن ميراثه، فيرد عليها قصدها. [العناية ٣١٥/٥]

فلم يتعلق حقه إشارة إلى أن ردّها لم تعتبر مفضية إلى الموت من حيث إنها لا تستحق القتل.

بخلاف المرتد لأنه مستحق للقتل، فكان فارقاً بالارتداد مورثته. (الباية) من المسلمين وكذا ما اكتسبه في أيام رده على قولهما. (فتح القدير) لأنه أي إلحاقه بدار الحرب. وهم أموات ألا ترى إلى قوله تعالى: من كفر بعد ما آمن به ثم كفّر، فإن كفره لا يجزيه. [الباية ٣٩١/٩] ولاية الإلزام بخلاف الغيبة في بلدة أخرى من دار الإسلام؛ فإن أحكام الإسلام وولاية إلزاماً ثابتة فيها، فلا يلحق بذلك. [فتح القدير ٣١٦/٥]

كما هي منقطعة عن الموتى، فصار كالموت، إلا أنه لا يستقر لحاقه إلا بقضاء القاضي؛ لاحتمال العود إلينا، فلا بد من القضاء، وإذا تقرر موته، ثبتت الأحكام المتعلقة به، وهي ما ذكرناها كما في الموت الحقيقي. ثم يعتبر كونه وارثاً عند لحاقه في قول محمد موته الحكيم؛ لأن اللحاق هو السبب، والقضاء لتقرره بقطع الاحتمال. وقال أبو يوسف رحمته: وقت القضاء؛ لأنه يصير موتاً بالقضاء والمرتدة إذا لحقت بدار الحرب، فهي على هذا الخلاف. **وتقضى الديون** في رتمته في حال إسلامه مما كسبه في حال إسلامه. وما لرمته في حال رده من ديون تقضى مما كسبه في حال رده. قال العبد الضعيف عصمه الله: هذه رواية عن أبي حنيفة رحمته. وعنه: أنه يبدأ بكسب الإسلام، وإن لم يف بذلك يقضى من كسب الردة، وعنه على عكسه. وجه الأول: أن المستحق بالسببين مختلف، وحصول كل واحد من الكسبين باعتبار السبب الذي وجب به الدين،

ما ذكرناه يعني قوله: عتق مدبروه رحمته. (العبادة) **بقطع الاحتمال** أي احتمال عوده أي اللحاق لا يوجب أحكام الموت إلا إذا كان مستقراً، وهو أمر غير معيّن، فبالقضاء به يتقرر. (فتح القدير) وقال أبو يوسف رحمته حتى لو كان من نكح يث وقت الردة كافراً، أو عبداً، ووقت القضاء مسلماً معتقاً يث عند أبي يوسف، لا عند محمد. [فتح القدير ٣١٦/٥] هذا **الخلاف** فعند أبي يوسف رحمته يعتبر وجود الوارث وقت القضاء، وعند محمد رحمته وقت اللحاق. (الساية) **وتقضى الديون** هذا كنه قول القدوري. [الساية ٣٩٢/٩] عن أبي حنيفة هو رواية رقم ٤٠٠. (العبادة) **وعنه** أي عن أبي حنيفة رحمته (العبادة) **على عكسه** [هي رواية أبي يوسف رحمته عنه] وهو أن يبدأ في قضاء الدين بكسب الردة. [العبادة ٣١٧/٥] **وجه الأول** رحمته يعني أن يحتمل على كسب هو السبب الموجب للدين؛ لأن قضاء الدين أهم، فالظاهر أنه اكتسبه ليؤدي به الدين اللازم عليه، فيكون الكسب من أرباح المداينة وعنائمه، ومن له عزم الشيء، فعليه عزمه، ومن قوله ١٣ "العرم باعظم"، وقضاء الدين غرامه المداينة؛ لأنه تعب يلحقه من قبله. **من الكسبين** أي كسب الإسلام وكسب الردة.

فيقضى كل دين من الكسب المكتسب الذي في تلك الحالة؛ ليكون الغرم بالغرم. وجه الثاني: أن كسب الإسلام ملكه حتى يخلفه الوارث فيه، ومن شرط هذه الخلافة ^{خلافة الوارث} الفراغ عن حق المورث، فيقدم الدين عليه. أما كسب الردة فليس بمملوك له لبطلان ^{عنى المورث} أهلية الملك بالردة عنده، فلا يقضى دينه منه إلا إذا تعذر قضاؤه من محل آخر، فحينئذ يقضى منه كالذمي إذا مات ولا وارث له، يكون ماله لجماعة المسلمين، ولو كان عليه دين يقضى منه، كذلك ههنا. وجه الثالث: أن كسب الإسلام حق الورثة، وكسب الردة خالص حقه، فكان قضاء الدين منه أولى، إلا إذا تعذر بأن لم يَف به، فحينئذ يقضى من كسب الإسلام تقديماً لحقه. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: تقضى ديونه من الكسبين؛ لأفهما جميعاً ملكه حتى يجري الإرث فيهما، والله أعلم. قال: وما ناعه، أو استتراد، أو اعتقه، أو وهبه، أو تصرف فيه من ^{تقديري} أمواله في حال ردته؛ فهو موقوف، فإن أسبه: **صحت عقودُه**. وإن مات، أو قتل، أو لحق بدار الحرب: **صحت وهذا عند أبي حنيفة رحمته**. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: يجوز ما صنع في الوجهين.

الغرم بالغرم الغرم بضم الغين المعجمة الضمان المؤنة، والغرم بضم الغين المعجمة الفع، المعنى: أن الضمان بعوض المنفعة، فمن له الغرم، فعليه غرمه. من محل آخر أراد به كسب الإسلام. [الباية ٣٩٤/٩] وقال أبو يوسف رحمته: وبه قالت الأئمة الثلاثة رحمهم. (الساية) **صحت عقودُه**. من البيع والشراء والإعتاق، وما بعدها. **عند أبي حنيفة رحمته**. وإنما قال: كذلك؛ لأن المسألة من مسائل القدوري، وليس اختلاف فيه مذكوراً في هذا الموضع. (العناية) في الوجهين: يريد بأحدهما الإسلام، وبالثاني القتل والموت، وللحاق. [العناية ٣١٨/٥]

اعلم أن تصرفات المرتد على أقسام: نافذ بالاتفاق: كالاستيلاء والطلاق؛ لأنه لا يفتقر إلى حقيقة الملك وتمام الولاية. وباطل بالاتفاق: كالنكاح والديعة؛ لأنه يعتمد المدة، ولا ملة له. وموقوف بالاتفاق: كالمفاوضة؛ لأنها تعتمد المساواة، ولا مساواة بين المسلم والمرتد ما لم يُسَمَّ ومختلف في توقفه، وهو ما عددناه. لهما: أن الصحة تعتمد الأهلية، والنفاذ يعتمد الملك، ولا خفاء في وجود الأهلية؛ لكونه مخاطباً، وكذا الملك؛ لقيامه قبل موته على ما قررناه من قبل،

والصلح [صورته: إذا ارتد معاً، كذا في 'الكافي'] فإن قُتِل: كف يقع صلاق المرتد، وعُجِر الردة تبيح للمرأة، قُتِل: هذا ليس بمصوغ، ألا ترى أن اسمه إذا أُسِمَ روجته، ثم طُفِقَ في عقد حار فكذا هذا، ويمكن أن يجمع البيوت بالردة أصلاً، كما إذا ارتد الروحاني معاً فلا يرد لسور. [السياسة ٩/٣٩٥] **لأنه لا يفسر إلح** راجع إلى قوله: كالاستيلاء أي لأن الاستيلاء لا يفتقر إلى حقيقة امتلاكه بل يكتفي به **يصح في حاربه** [السياسة ٩/٣٩٥] **وتعمد الولاية** راجع إلى إطلاق 'ي' لأن الإطلاق لا يفتقر إلى تمام الولاية، ألا ترى أن العقد يصح صلاحه مع أنه لا ولاية له على نفسه أصلاً، ومن هذا القسم السائد تسبب الشفعة، وقبول الهبة، وإخراج علي عنه المأذون. [السياسة ٩/٣٩٩] **وباطل** ومن هذا القسم إرثه. [فتح القدير] **لأنه** أي لأن كل واحد من النكاح والديعة. [السياسة] **ولا مله له** وهذا حاصل ما فسر به صهيير المدين من أن المراد بالمله سبي يدينون بمثل النكاح التورث والتسافل، والمرتد لا يتحقق في نكاحه شيء من ذلك؛ لأنه لا يقر حياً. [فتح القدير ٥/٣١٨-٣١٩] **كالمفاوضة** معناه: أن المرتد إن فاضل مسلماً توقف، فإن أسلم عدت المفاوضة، وإن مات، أو قتل، أو قصي بحاقه بدار الحرب، بطل المفاوضة بالاتفاق. [العناية ٥/٣١٩] **يعتمد المساواة** قد علم أن المفاوضة تضمن وكالة وكفالة، وأن يتساويا ملاً وديناً وبصرة، فلا نصح بين حر وعبد وصبي وبائع ومسلم وكافر. **هو ما عددناه** من بيعه وشرائه وعتقه ورهده، ومنه لكتانة وقص الديون والإجارة والوصية. [فتح القدير ٥/٣١٩] **لكونه مخاطباً** ألا ترى أن القتل يجب عليه بارتداده، ولو كانت أهليته معدومة، أو ناقصة لم يجب عليه القتل. [السياسة] **من قبل** إشارة إلى قوله: لأنه مكلف يحتاج إلى آخره. [البنية ٩/٣٩٧]

ولهذا لو وُلِدَ له بعد الردة لستة أشهر من امرأة مسلمة يرثه. ولو مات وُلِدَ بعد الردة قبل الموت لا يرثه، فتصح تصرفاته قبل الموت، إلا أن عند أبي يوسف - - تصح، كما تصح من الصحيح؛ لأن الظاهر عَوْدُهُ إلى الإسلام؛ إذ الشبهة تزاح فلا يُقْسَرُ، وصار كالمتردة، وعند محمد - - تصح كما تصح من المريض؛ لأن من انتحل إلى ^{حيث لا يقس} نَحْلَةٍ لا سيما معرضاً عما نشأ عليه قلما يتركه، فيفضي إلى القتل ظاهراً، بخلاف المرتدة؛ لأنها لا تقتل. ولأبي حنيفة - - أنه حربيٌّ مقهور تحت أيدينا على ما قررناه في توقف الملك، وتوقف التصرفات بناءً عليه، وصار كالحربي يدخل دارنا بغير أمان، فيؤخذ ويقهر، وتتوقف تصرفاته لتوقف حاله، وكذا المرتد،

وهذا أي ولأجل قيام ملكه قبل موته. (البابية) من امرأة مسلمة. وإنما قيد بقوله: من امرأة مسلمة؛ لأن الأم إذا كانت نصرانية كان الولد مرتداً تبعاً لأبيه؛ لأنه أقرب إلى الإسلام من نصرانية؛ لأنه يجر على الإسلام، خلافاً للصراية، المرتد لا يرث أحداً؛ لأنه لا مئة له، ولا ولاية؛ لأنها كرامته وهو مهبط، والإرث من باب الولاية وإن كانت مسلمة، فالولد مسمم تبعاً لها. [الكفاية ٥/ ٣٢٠] يرثه ولو كان ملكه رائلاً لا يرثه. بعد الردة الح. يعني لو مات وولده موجود قبل الردة بعده (بعثة) لا يرثه. ولو لم يكن ملكه قائماً بعد الردة لورثه هذا الولد؛ لأنه كان حياً وقت ردة الأب، فبدا نسب وجود الأهلية وقيام الملك يصح تصرفه. [العناية ٥/ ٣٢٠] كما تصح الح. يعني من جميع المال.

إذ التشبه أي التي عرضت للمرتد وصارت سباً لارتداد. من المريض. يعني من ثلث المال. (ساية) لأن من انتحل الح. أي لأن من أئنت إلى الدعوى، وفي 'ديوان الأدب' يقال: انتحل فلان قول غيره، إذ ادعاه لنفسه، والسحلة بكسر النون وسكون الحاء المهملة الدعوى. [الساية ٩/ ٣٩٨]

لأنها لا تقتل أي لأنها لا تقتل أصلاً. على ما قررناه الح. إشارة إلى ما ذكرناه من تعليق أبي حنيفة بقوله: وله أنه حربي مقهور تحت أيدينا عند قوله: ويرون ملك المرتد. (ساية) ساء عليه أي عني نوقف الملك. [الساية ٩/ ٣٩٩] لتوقف حاله. [أي بين الاسترقاق والقتل والم] واعترض عليه بأن الحربي الذي دخل دارنا بغير أمان يكون فينا، فكيف تتوقف تصرفاته، والاعتراف بخوارق المن يسقط الاعتراض. [العناية ٥/ ٣٢٠]

واستحقاقه القتل لبطلان سبب العصمة في الفصلين، فأوجب خللاً في الأهلية، بخلاف الزاني، وقتل العمد؛ لأن الاستحقاق في ذلك جزاء على الجنائية، وبخلاف المرأة؛ لأنها ليست حرة، ولهذا لا تقتل. فإن عاد المرتد بعد الحكم بلحاظه دار الحرب إلى دار الإسلام مسلماً؛ فما وحده في يد ورثته من ماله بعنه أحد؛ لأن الوارث إنما يخلفه فيه لاستغنائه، وإذا عاد مسلماً احتاج إليه، فيقدم عليه، بخلاف ما إذا أزاله الوارث عن ملكه، وبخلاف أمهات أولاده، ومدبريه؛ لأن القضاء قد صحَّ بدليل مصحح، فلا ينقض ولو جاء مسلماً قبل أن يقضي القاضي بذلك، فكأنه لم يزل مسلماً؛ لما ذكرنا.

واستحقاقه إلح [جواب عن قوهما. (الساية)] جواب عما يقال: ارتد يجب أن يكون كالمقصي عليه بالقصاص والرجم؛ لأنه مقهور تحت أيديها للقتل عيماً خصوصاً، فإنه لا يمكن له حالة غير القتل. خلاف المرتد فإن غيرها محتمل في حقه لاحتمال إسلامه، ومع ذلك لا يزول ميت واحد منهما عن ماله، وتصرفهما نافذة. فأجاب بالفرق بأن استحقاق القتل في الفصلين لبطلان العصمة بانتفاء سببها وهو الإسلام. [فتح القدير ٣٢٠/٥ - ٣٢١] **في الفصلين** ويريد به فصل الحربي وفصل المرتد. (العناية)

وقاتل العمد؛ فإنه لا تطل عصمتها ولا أهبيتها. (الساية) **وبخلاف المرأة** جواب عن قوهما، وصار كالمتردة. [الباب ٩/٣٩٩] **لاستغنائه** حيث دخل دار الحرب. (العناية) **احتاج إليه** قال شمس الأئمة الحنواي - في هذا: ولو كان هذا بعد موته حقيقة، بأن أحياه الله تعالى وأعادته إلى الدنيا، كان الحكم فيه هكذا إلا أنه خلاف العدة. (العناية) **بخلاف** [فإنه يمضي فيه، ولا عود له فيه ولا يضمه] **ما إذا إلح** سواء كان بسبب يقل الفسح كبيع أو هبة، أو لا يقبله كعتق وتدبير واستيلاء. [فتح القدير ٥/٣٢١]

ومدبريه لا يعودون في الرق. **بدليل مصحح** وهو النحاق مرتداً؛ لأنه كانوا الحقيقين. (فتح القدير) **لم يزل مسلماً** فأمهات أولاده ومدبروه على حالهم، لا يعتقون بقضاء القاضي، وما كان عليه من الديون، فهو إلى أجله كما كانت. [العناية ٥/٣٢١] **لما ذكرنا** يعني من قوله: إلا أنه لا يستقر إلا بقضاء القاضي. [العناية ٥/٣٢٣]

وإذا مات من ترك حارية نصرانية كانت له في حارة الإسلام، فحلت له من سبعة أشهر من أرثه ودعاه: فهي أمه من دمه، وأولاد حرة وهو من دمه، ولا يرث من دمه حارية مسلمة: ورثة الأم إلى ما عدا عن أرثه. أم من دنا حرة: أما صحة الاستيلاء فلما قلنا، وأما الإرث: فلأن الأم إذا كانت نصرانية الولد تبع له لقربه إلى الإسلام للحبر عليه فصار في حكم المرتد، والمرتد لا يرث المرتد. أما إذا كانت مسلمة فالولد مسلم تبعاً لها؛ لأنها خيرهما ديناً، والمسلم يرث المرتد. وإذا كان مرتداً من دمه حرة، فخير من ذلك ما: فهو في دمه حتى يتم رجوعه، وأما من دمه حرة: فظهر على ذلك ما: فوحده المرأة من المسلمة رث عليهم لأن الأول مال لم يجر فيه الإرث، والثاني: انتقل إلى الورثة بقضاء القاضي بلحاظه، وكان الوارث مالكا قديماً.

من سبب أسهر ولو إلى عشر سنين. (فتح القدير) فلما قلنا أنه لا يفتقر إلى حقيقة المثلث حتى صح استيلاء الأب جارية الابن، والعبد المأدون جارية من تجارته، ذكره أبو الليث في شرح "الجامع الصغير". [فتح القدير ٣٢٢/٥] إلى الإسلام لأنه لا يقر على الردة، بل يجبر عليه بالإسلام. في حكم المرتد أي لما كان الولد تبعاً لأبيه، فصار في حكم المرتد. (النهاية) حرهما دينا والولد يتبع حر الأبوين ديناً. [النهاية ٤٠٢/٩]

فهو في هذا بإجماع الأئمة الأربعة. رد عليهم: ثم جواب هذا الكتاب أعني "الجامع الصغير"، وهو ظاهر الرواية لا يفصل بين أن يكون عوده وأخذ المال بعد القضاء بحاقه، أو قبله، أما إذا كان بعد القضاء بالحقاق فظاهر؛ لأنه تقرر الملك للورثة. ثم استولى عليه الكافر، وأحضره بدار الحرب. وأما إذا عاد قبله، كان عوده، وأخذه، وحاقه ثانياً يرجح جانب عدم العود، ويؤكد، فيتقرر موته، وما احتيج إلى القضاء بالحقاق؛ لصيرورته ميراثاً إلا ليرجح عدم عوده، فيتقرر إقامته ثمة؛ فيتقرر موته فكان رجوعه، وأخذه، ثم عوده ثانياً بمنزلة القضاء، وفي بعض روايات "السير" جمعه فيهما؛ لأن بمجرد الحاق لا يصير المال ملكاً للورثة، والوجه ظاهر الرواية. [فتح القدير ٣٢٣/٥]

لأن الأول: أي المال الذي ذهب به المرتد أول مرة. والثاني: أي المال الثاني الذي ذهب به بعد عوده. مال كفتن والمالك القديم إذا وجد ماله في الغنيمة قبل القسمة، أخذه مجاناً. [العناية ٣٢٣/٥]

أما الأول: فلأن السراية حلت محلاً غير معصوم، فأهدرت، بخلاف ما إذا قطعت يد المرتد، ثم أسلم، فمات من ذلك؛ لأن الإهدار لا يلحقه الاعتبار، أما المعتبر فقد يهدر بالإبراء، فكذا بالردة. وأما الثاني: وهو ما إذا لحق - ومعناه: إذا قضى بلحاقه -؛ لأنه صار ميتاً تقديراً، والموت يقطع السراية، وإسلامه حياة حادثة في التقدير، فلا يعود حكم الجناية الأولى، فإذا لم يقض القاضي بلحاقه، فهو على الخلاف الذي نبينه إن شاء الله تعالى. قال: **فإن لم يحق ونسب**. ثم مات: فعليه الدية كاملة، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف **ح**. وقال محمد وزفر **ح**: **في جميع ذلك** نصف الدية؛ لأن اعتراض الردة أهدر السراية، فلا ينقلب بالإسلام إلى الضمان، كما إذا قطع يد مرتد فأسلم.

أما الأول وهو ما إذا مات على رده. **فلان السراية** أي سراية القطع إلى الموت. (البنية) فأهدرت فلم يجب دية النفس؛ لأن موتهما حصل في حال لا قيمة لها، ولم يجب القصاص في اليد لاعتراض الردة، فإذا لم يجب القصاص وجب دية اليد، وهي نصف دية النفس؛ لأن قطع اليد حصل في حال عصمة اليد، وهي في حالة الإسلام، وإنما كانت الدية في ماله لكون القطع عمداً، أما إذا كان خطأ فقال الحاكم: هي واجبة على عاقلته. (البنية) **خلاف** فإنه لا يجب الضمان أصلاً. (السراية) **لأن الإهدار الح** يعني الجناية إذا صارت هدرًا لا يلحقه الاعتبار بعد ذلك؛ لأن غير الموجب لا يقبل موحاً. [البنية ٤٠٥/٩]

فكذا بالردة وكذا بالإعتاق وبالبيع أيضاً حتى لو قطع يد عبد، ثم باعه المولى، ثم رده عليه بالعيب، ثم مات العبد من القطع فلا يضمن. [البنية ٤٠٥/٩ - ٤٠٦] **في التقدير** لأنها نفس أخرى. (البنية) **الذي سيد** أشار به إلى المسألة التي تلي قوله: وإذا لم يقض إلى آخره، وهو قوله: قال: فإن لم يلحق أي دار الحرب وأسلم ثم مات، فعليه الدية كاملة، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف **ح**. وقال محمد وزفر **ح**: في جميع ذلك نصف الدية. [البنية ٣٢٥/٥] **في جميع ذلك** أي فيما إذا مات على رده أو لحق، ثم جاء مسلماً، أو لم يلحق وأسلم. (البنية) **أهدر السراية** صار محال لو قتله قاتل لا يجب عليه شيء. [البنية ٤٠٦/٩]

كما إذا قطع الح سواء مات من القطع، أو لم يميت حيث لا يجب ضمان النفس في الأول، ولا ضمان اليد في الثاني؛ بناء على الأصل المار أن الهدر لا يلحقه الاعتبار. [البنية ٤٠٧/٩]

ولهما: أن الجناية وردت على محل معصوم وتمت فيه، فيجب ضمان النفس، كما إذا
 لم يتخلل الردة؛ وهذا لأنه لا معتبر بقيام العصمة في حال بقاء الجناية، وإنما المعتبر قيامها
 في حال انعقاد السبب وفي حال ثبوت الحكم، وحالة البقاء معزل من ذلك كله، وصار
 كقيام الملك في حال بقاء اليمين. ويدل عليه ما كتب وحققه من حرب وكسب مالا.
 في إمام ردة
 على أصلهما؛ لأن كسب الردة ملكه إذا كان حرًا، فكذا إذا كان مكاتبًا. وأما عند
 أبي حنيفة . فلأن المكاتب إنما يملك أكسابه بالكتابة، والكتابة لا تتوقف بالردة، فكذا
 أكسابه، ألا ترى أنه لا يتوقف تصرفه بالأقوى وهو الرق، فكذا بالأدنى بطريق الأولى.
 وإذا ارتد الرجل وامراته -والعياذ بالله- ولحقا بدار الحرب،

محل معصوم لأن الفرض أنه قطع يد وهو مسبه. (العباية) وتمت فيه لأنه كان في الحالين مسلماً. (العباية)
 داء سجن الح وهذا لأن تخللها كائن في حال البقاء فقط، وإنما يوجب سقوط العصمة في حال البقاء، وبه
 تمت الشبهة المسقطة للقصاص في النفس. (فتح القدير) حال انعقاد الح وهو حال ابتداء الجناية. [العباية ٤٠٧/٩]
 . من كتب الح لا عبرة به، بل المعتبر قيامه حال التعليق وحال ثبوت الحكم، وهو حال وجود الشرط،
 حتى إذا قل لزواجه: إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم أبان ثم تزوجها فدخلت طلقت. [فتح القدير ٣٢٥/٥]
 على . يعني هذا مشكل على قول أبي حنيفة . لأن كسب الردة لا يكون للمرتد عنه إذا
 كان حرًا، وههنا جعله ملكاً للمكاتب، ويحتاج أبو حنيفة . إلى الفرق بين ارتد الحر والمكاتب، حيث
 لم يجعل كسبه ملكاً له إذا كان حرًا، وجعله ملكاً له إذا كان مكاتبًا، ووجه الفرق ما ذكره بقوله: فلأن
 المكاتب إنما يملك أكسابه. (العباية) كان مكاتباً لأنه لا يبطل بحقيقة الموت، فكذا باموت حكماً بدخوله
 بدار الحرب. [العباية ٤٠٨/٩] وهو الرق وإنما كان الرق أقوى من الردة في المانع عن التصرف؛ لأن
 بعض تصرفات المرتد نافذ بالإجماع كالاستيلاء والطلاق، وعندهما عامة تصرفاته نافذة كالبيع والشراء
 وغيرهما، فأما العبد فممنوع عن التصرفات كلها. [العباية ٤٠٩/٩]

فحسب امرأة في دار الحرب، ووندت ونداء، ووُلد لولدهما ولد، فظهر عنيهما جميعاً:
فالولدان في: لأن المرتدة تُسْتَرْقُ، فيتبعها ولدها، ويُجْبَرُ الولد الأول على الإسلام،
 ولا يجبر ولد الولد. وروى الحسن عن أبي حنيفة **رحمته**: أنه يجبر تبعاً للجد، وأصله
 التبعية في الإسلام، وهي رابعة أربعة مسائل كلها على الروایتين، والثانية صدقة
 الفطر، والثالثة جر الولاء، والأخرى الوصية للقراءة. قال: **وارتداد الصبي الذي**
يعقل ارتداداً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما،

دار الحرب تقيده بدار الحرب اتفاقي، فإنها إن حلت في دارها، ثم لحقت به بدار الحرب فالحوادث
 كذلك. ولعله ذكره لفائدة، وهي أن العلوق إذا كان في دار الحرب كان أعيد عن الإسلام، وإذا كان في
 دار الإسلام كان أقرب إليه باعتبار الدار. (العناية) **فالولدان**. أي الولد وولد الولد. (الساية)
المرتدة تسرق. ولا تقتل كما مر. **فيتبعها ولدها** لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية، فيكون فيئاً. [الساية ٤٠٩/٩]
ولا يجبر الخ [هذه ظاهر الرواية] ووجهه: أنه لو كان مسماً تبعاً للجد كان تبعاً لجد جده، فحيث يكون
 الناس كلهم مسلمين بتبعية آدم **رحمته**. ولو كان تبعاً لأبيه، لكان الشئ مستتباً لغيره. [العناية ٣٢٧/٥]
وأصله أي أصل الخلاف ههنا. (الساية) **وهي رابعة الخ** حاصل معناه: إحدى أربع مسائل، والعرق بين
 رابع ثلاثة، ورابع أربعة أن معنى الأول نصير الثلاثة أربعاً، ومعنى الثاني أحدها. [الساية ٤١٠/٩]
على الروایتين يعني في ظاهر الرواية م يجعل الجد عملة الأب في تلك المسائل، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة
 جعل الجد فيها عملة الأب. [العناية ٣٢٨/٥] **صدقة الفطر** لولد الصغير إذا كان جده موسراً، ولا أب له،
 أو له أب معسر وعبد لا تجب على الجد في ظاهر الرواية، وفي رواية الحسن تجب عليه. [فتح القدير ٣٢٨/٥]
والثالثة حر الولاء صورتها: معتقة تزوجت بعد، وبه أب عبد، فوَدَّتْ منه، فالولد حر تبعاً لأمه. وولاءه
 موالي أمه، فإذا عتق جده لا يجزى ولاء حافده إلى مواليه عن موالي أمه في ظاهر الرواية، وفي رواية الحسن يجزى،
 كما لو أعتق أبوه. (فتح القدير) **والأخرى**. أي المسألة الأخرى وهي الرابعة، الوصية للقراءة، فإذا أوصى لذي
 قرنته، لا يدخل في الوصية الوالد؛ لأن الله تعالى جعله أقرب من القراءة، قال الله تعالى: **لَا يَرِثُ**
لَا أَرْضَ، ثم الجد لا يدخل أيضاً عن رواية الحسن؛ لأنه كالأب، وعلى ظاهر الرواية يدخل؛ لأنه ليس
 كالأب. [الساية ٤١٠/٩] **يعقل**. يعني إذا ارتد يصير مرتداً. **ارتداد**: أي يصح، فلو مات له قريب مسلم بعد
 رده، لا يرث منه، وبه كان يقول أبو يوسف، ثم رجع، وقال: ليس بارتداد. [فتح القدير ٣٢٨/٥]

وَأُتِيَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَنْصُرُ، وَإِسْلَامُهُ إِسْلَامٌ وَلَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا كَذِبٌ، وَفِي
 الْإِسْلَامِ لَا يَنْصُرُ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ، وَقَالَ زُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ: إِسْلَامُهُ
 لَيْسَ بِإِسْلَامٍ، وَارْتِدَادُهُ لَيْسَ بِارْتِدَادٍ، لِهَذَا فِي الْإِسْلَامِ: أَنَّهُ تَبَعَ لِأَبُوهِ فِيهِ، فَلَا يَجْعَلُ أَصْلًا،
 وَلِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَحْكَامًا تَشْبُوهَا الْمَضْرُوءُ، فَلَا يُؤْهَلُ لَهُ. وَلَنَا فِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} أَسْلَمَ فِي صَبَاهُ،

وَإِسْلَامُهُ إِسْلَامٌ، فَلَا يَرِثُ أَبُوهُ لِكَافِرَيْنِ، وَيَرِثُ أَقْرَبُهُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَصِحُّ مَكَاحُ الْمُشْرِكَةِ بِهِ، وَتَحِلُّ لَهُ
 مَوْتُهُ، وَتَنْطَلِقُ مَالِيَةُ أَحْمَرٍ وَالْخَبِيرُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. (فتح القدير) **فَلَا يَجْعَلُ أَصْلًا** لِنَتَائِي بَيْنَ صَفَةِ الْأَصْبَةِ
 وَسَعِيَةٍ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَى سِمَةُ الْقُدْرَةِ، وَالثَّانِيَةُ سِمَةُ الْعِزِّ، ثُمَّ إِسْلَامُهُ يَصِحُّ تَبَعًا لِأَبُوهِ، فَلَا يَجْعَلُ أَصْلًا مُسْتَقْلَلًا
 بِهِ. [فتح القدير ٣٢٨، ٣٢٩] **حَكَمَ** مِنْ حُرْمَانِ الْإِرْثِ وَالْفَرْقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَوْحَتِهِ الْمُشْرِكَةِ. (فتح القدير)
فَلَا يُؤْهَلُ لَهُ: كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. [فتح القدير ٣٢٩/٥]

وَسَأَلَ عَنْ عِبَادِ اللَّهِ هَذَا دَلِيلٌ مَشْهُورٌ لِأَصْحَابِهَا الْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ لِإِثْبَاتِ صِحَّةِ إِسْلَامِ النَّصِيِّ.
 وَحَصِّنَهُ أَنَّ عِبَادَ اللَّهِ وَجْهَهُ أَسْلَمَ وَهُوَ صَبِيٌّ، قِيلَ: كَانَ عَمْرُهُ سَعٍ سِتِينَ، وَقِيلَ: عَشْرَ سِتِينَ، وَقِيلَ:
 سَعٍ، وَقِيلَ: ثَمَانٍ، قِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ مَسْطُوطٌ فِي كِتَابِ السِّيَرِ، وَعَدَّ هَذَا مِنْ مَفَاهِرِهِ. وَذَكَرَ جَمْعٌ مِنْ
 أَصْحَابِ سِيَرِ أَنْ مَعَاوِيَةَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} كَتَبَ إِلَى عَلِيٍّ يَا أَبَا أَحْسَنَ! إِنْ بِي فَضْلٌ أَنْ صَهَرَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَتَبَتْهُ،
 فَكَتَبَ عَلِيٌّ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} فِي جَوَابِهِ أَشْعَارًا، وَهِيَ هَذِهِ:

وَحِمَزَةُ سَيِّدِ الشَّهَدَاءِ عَمِي	مُحَمَّدُ النَّبِيِّ أَخِي وَصَهْرِي
يَطِيرُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ ابْنُ أُمِّي	وَجَعْفَرُ الَّذِي يَضْحِكُ وَيَمْسِي
مَشُوبٌ لِحَمَاهَا بِدَمِي وَلَحْمِي	وَبِنْتُ مُحَمَّدٍ سَكْنِي وَعَرْشِي
فَمَنْ مِنْكُمْ لَهُ سَهْمٌ كَسَهْمِي	وَسِبْطًا أَحْمَدُ ابْنَايَ مِنْهَا
صَغِيرًا مَا بَلَغْتَ أَوَانَ حَلْمِي	سَبَقْتَكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طَرَا

وَمِنْ لُزُومِي فِي 'إِشْرَاحِ الْمَوَاهِبِ': طَرَا بَضْمُ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ جَمِيعًا، وَالْحُلْمُ بِالنَّصْبِ الْإِحْتِلَامُ
 وَنُسُوعٌ، نَتَهَى، وَقَالَ ابْنُ هَيَّجٍ: هَذِهِ الْأَشْعَارُ مِمَّا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُتَوَلٍّ فِي عَمِي، وَحَفِظَهُ يَعْصِمُ مَفَاهِرَهُ فِي الْإِسْلَامِ،
 سَهِي. فَإِنْ قُتِلَ. ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ نَاقِلًا عَنْ بَارِيٍّ وَالزُّعْمَرِيِّ أَنَّ عَمِيًّا ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} يَقُولُ عَرَبِيَّتَيْنِ، هُمَا:

تَلَكُمُ قَرِيْشٌ ثَمَنَانِي لَتَقْتُلَنِي فَلَا وَرَبِّكَ مَا بَرَّوْا وَمَا ظَفَرُوا
 فَإِنْ هَلَكْتَ فَرَهْنُ ذِمَّتِي لَهُمْ بِذَاتِ وَوَقِينِ لَا يَغْفُو لَهُ أَثَرُ

وصحّح النبي ﷺ إسلامه* وافتخاره بذلك مشهور، ولأنه أتى بحقيقة الإسلام، وهي التصديق والإقرار معه؛ لأن الإقرار عن طوع دليل على الاعتقاد على ما عرف، والحقائق لا ترد، وما يتعلق به سعادة أبدية ونجاة عقابوية، وهي من أجل المنافع، وهو الحكم الأصلي، ثم يتنى عليه غيرها، فلا يبالي بشوبه، ولهم في الردة:

= قنت: هذا مردود بما في 'صحيح مسلم': في عروة خير من قول عبي محباً لبعض اليهود على طريق الطم، وروى الزبير بن بكار أيضاً في عمارة المسجد السوي بعض أبياته، وبالجملة فحصر أبياته على البيتين المذكورين ليس بصحيح.

وهي التصديق هذا يشير إلى أن الإقرار بالناسان دال في حقيقة الإيمان، وإليه ما شمس الأئمة السرحسي وجماعة، لكنهم قالوا: الإقرار ركن رائد يسقط عند الإكراه عنده، والجمهور على أنه حقيقة التصديق فقط، وإنما الإقرار شرط لإجراء أحكام الإيمان عليه، وهو مذهب أبي منصور الماتريدي، والتفصيل في كتب الكلام. يتعلق به جواب عن قولهما: لأنه يلزمه أحكام يشوبها المضرة.

بتنى عليه غيرها مثل حرمان الميراث، فلا يبالي بشوبه؛ لأن المظنور إليه في التصرفات اموضوع الأصلي. وقال تاج الشريعة: المراد من الحكم الأصلي: ما وضع ذلك الشيء لأجله. [الباية ٤١٦/٩-٤١٧] فلا يبالي بشوبه وأما الثاني الذي ذكر، فلما يلزم لو قلنا باحتماع كونه تعافاً وأصلاً معاً، ولنا بقول به، بل هو نوع ما لم يعقل، فإذا عقل، ويقر مختاراً. [فتح القدير ٣٣٠/٥]

ولهم [أي لأبي يوسف وروفر والشافعي ر] (العناية) في الردة إلج تفصيل المقام على ما في كتب الأصول أن حقوق الله تعالى ثلاثة: نافع محض، وصار محض، ومتوسط بينهما، وكذا حقوق العباد، فالأول: كالإيمان لا يسقط حسبه؛ لأنه حسن بداته، فيتأدى من الصبي أيضاً عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف ر. لأنه ماض سعادة الدارين، والحجر من السعادة لا يليق من الشرع، وأورد عليهم بأنه يورث المضرة كحرمان الميراث، وفرقة الكاح وغير ذلك، فيسعي أن لا يتأدى منه، وأجيب عنه بوجهين: الأول: وهو أولاًهما، =

* احتجبت الرواية في إسلام علي ر، فأخرج البخاري في 'تاريخه' عن عروة، قال: سمع علي ر من نبي ر. وأخرج الحاكم في 'المستدرک' في الفضائل من طريق ابن إسحاق أن علياً أسلم وهو ابن عشر سنة، وأخرج من طريق عبدالرراق ثنا معمر عن قتادة عن الحسن أنه كان عمره خمس عشرة سنة. [نصب الراية ٤٥٩/٣]

أما مضررة محضة، بخلاف الإسلام على أصل أبي يوسف ^{١٠٣}، لأنه تعلق به أعلى المنافع على ما مر. ولأبي حنيفة ومحمد ^{١٠٤} فيها: أنها موجودة حقيقة، ولا مرداً للحقيقة، كما قلنا في الإسلام، إلا أنه يجبر على الإسلام؛ لما فيه من النفع له، ولا يقتل؛ لأنه عقوبة، والعقوبات موضوعة عن الصبيان ^{صبي مرتد} مرحمة عليهم،

= ذكره المصنف من أن المقصود الأصلي بالإسلام هو السعادة، والمضرات من قبيل التوابع، وكمه من شيء يثبت تبعاً، ولا يثبت قصداً كقبول الصبي همة القريب، يجوز مع ترتب العتق عليه. والثاني: أن المضرات لا تثبت بالإسلام، بل بأسباب أخرى مثلاً حرمان الميراث تضاف إلى كفر القريب، والفرقة تضاف إلى كفر الزوجة، وقس عليه، ولا يخفى ما فيه، فإن الأحكام تضاف إلى أقرب الأسباب، وإضافة هذه المضرات إلى الأسباب البعيدة مع كون الإسلام قريباً بعيد والقسم الثاني: كالكفر فإنه ضرر محض في الدنيا وفي الآخرة، فالقياس أن لا يصح عن الصبي كما ذهب إليه الشافعي ومحمد، وقال أبو يوسف وأبو حنيفة: يصح استحساناً؛ لأنه قد وجد منه حقيقة الكفر، ولا مرد للحقيقة، كما أورده بعض الأصوليين وتبعه المصنف. ولا يخفى عليك أنه منتقص بغير الردة من المضرات كالطلاق والعتاق، فإنه لو كان مدار اعتبار الردة مجرد وجود الحقيقة، لكان يصح طلاقه وعتاقه عند وجودهما معه. فأولى أن يضم معه أن الكفر قبيح محض بنفسه، فلا يسقط فحوه بعذر غير مسموع؛ لأن الكلام في الصبي العاقل، ثم هذا الخلاف إنما هو في حق أحكام الدنيا.

وأما في الأحكام الآخرة تصح الردة اتفاقاً حتى لو مات الصبي المرتد لا يصلح عليه. والقسم الثالث كالصلاة وغيرها من العبادات البدنية يصح مباشرة الصبي بها من غير لزوم ووجوب عليه. وأما حقوق العبد من المعاملات: فما كان منها نفعاً محضاً كقبول هبة يصح مباشرته به بغير إذن الولي، وما كان ضرراً محضاً كالطلاق ونحوه لا يصح منه وإن أدن له الولي، وما كان منها متوسطاً كالبيع فإنه راجح وحاسر، يصح بإذن الولي لا بغير إذنه. **مصدر محضد** والمضرة المحضة لا يجوز له، ولهذا لا يقع طلاقه ولا عتاقه. لما فيه أي الخير على الإسلام. **ولا فصل** بخلاف البالغ، فإنه يقتل لو وجد الحرب.

مرحمة عليهم [أي لأجل الترحم عليهم] قال في 'النهاية': فيه نظري؛ لأنه أسقط عقوبة القتل عن الصبي المرتد مرحمة نصباه والله تعالى أرحم الراحمين، وهو م يرحم عليه حتى عاقبه في النار بخلاف كسائر الكفار. وذلك منصوص عليه في "الأسرار" و "الخامع الصغير" للإمام الترمذ، ومشار إليه في "المسوط". =

وهذا في الصبي الذي يَعْقِل، ومن لا يعقل من الصبيان لا يصح ارتداده؛ لأن إقراره
 هذا الخلاف
 لا يدل على تغيير العقيدة، وكذا المجنون والسكران الذي لا يعقل.
 لعدم تأثيره

= ثم قال: وأولى ما يعلل في عدم قتل الصبي المرتد ما ذكرناه من تعليل "المبسوط"، وهو قوله: وإنما
 لا يقتل لقيام الشبهة بسبب اختلاف العلماء في صحة إسلامه في الصغر. [العناية ٣٣١/٥]
 وكذا لا يصح ارتداده بالإجماع ولا إسلامه. (فتح القدير) لا يعقل وهو قول مالك وأحمد في
 رواية، والشافعي في قول. [فتح القدير ٣٣٢/٥]

باب البُغاة

وَدَعَبَتْ قَوْمٌ مِنْ مُسْلِمِينَ عَلَى نَبِيٍّ وَخَرَجُوا مِنْ صَاعِدَةِ الْإِمَامِ. دَعَوْهُمْ بَنُو عَبْدِ بْنِ
اسْتَوَى قَهْرًا

حِصَانَهُ، وَتَسَفَّ عَنْ شُبُهَنَّهُمْ: لِأَنَّهُ عَلِيًّا. فَعَلَ ذَلِكَ بِأَهْلِ حَرُورَاءَ قَبْلَ قِتَالِهِمْ، وَلَئِنَّهُ
أَهْوَنُ الْأُمُورِ، وَلَعَلَّ الشَّرَّ يَنْدَفِعُ بِهِ، فَيَبْدَأُ بِهِ، وَلَا تُحْدِثُ قِتَالٌ حَتَّى يَنْتَبِهُوا. فَإِنْ نَبَّهُوا
فَانْتَبَهَ حَتَّى تُنْفَرُ جَمْعُهُمْ قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: هَكَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ فِي "مُخْتَصَرِهِ".

باب العباد أي هذا باب في بيان أحكام البغاة وهو جمع باع كقصاة جمع قاص. من اسعى، وهو الخروج عن
طاعة الإمام، وقال في أصول الأستروشي: أن المسلمين إذا اجتمعوا على إمامهم، وصاروا أمير به، فخرج عليه
طائفة من المؤمنين، فإن فعلوا لظلم ظلمهم، فهم ليسوا من أهل البغي، وعليه أن يترك الظلم، ويصممهم، وإن
لم يكن ذلك لظلم ظلمهم، ولكن ادعوا حق الولاية، فقالوا: الحق ما، فهم أهل البغي. [الساية ٩/٤٢٠-٤٢٦]
عَنْ شُبُهَنَّهُمْ هذا ليس بواجب بل مستحب. **ولأنه** أي كشف شبههم مع دعوتهم إلى الجماعة. (الساية)
الأمس أحدهما الدعوة إلى الجماعة، والآخر القتال. [الساية ٩/٤٢٩] **فسدا به** فلا يحتاج إلى القتل.

رواه المسائي في "سنة الكبري" في خصائص علي، فقال: أحرقنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن
بن مهدي ثنا عكرمة بن عمار حدثني أبو رميل سماك الحمصي حدثني عبدالله بن عباس قال: لما خرجت
الحرورية، اعتزلوا في دار، وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين! أريد بالصلاة لعلي أكله هؤلاء
القوم، قال: إني أخافهم عليك، قلت كلا، فلبست ثيابي، ومضيت حتى دخلت عليهم في دار وهم
يجتمعون فيها، فقالوا: مرحباً بك يا ابن عباس ما جاء بك؟ قلت: أتيتكم من عند أصحاب النبي
المهاجرين والأنصار، ومن عند ابن عم النبي وصهره، وعيهم برل القرآن، فهم أعمى بتأويله مكم،
وليس فيكم منهم أحد لأبلغكم ما يقولون، وأنعمهم ما تقولون، فانتحى لي بئر منهم، قلت: هاتوا ما
يقعتم على أصحاب رسول الله. وابن عمه، وحنه، وأول من آمن به، فقالوا: ثلاث، قلت: ما هي
قالوا: إحداها أنه حكم الرجال في دين الله إلى أن قال: فرجع منهم ألفان: وبقي سائرهم، فقتلوا على
صلاتهم، وقتلهم المهاجرون والأنصار. [١٦٥/٥، ذكر مناظرة عبدالله بن عباس الحرورية]

وذكر الإمام المعروف بخواهر زاده رحمته أن عندنا يجوز أن يبدأ بقتلهم إذا تعسكروا واجتمعوا وقال الشافعي رحمته: لا يجوز حتى يبدءوا بالقتال حقيقة؛ لأنه لا يجوز قتل المسلم إلا دفعاً وهم مسلمون، بخلاف الكافر؛ لأن نفس الكفر مبيح عنده. ولنا: أن الحكم يدار على الدليل، وهو الاجتماع والامتناع؛ وهذا لأنه لو انتظر الإمام حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع، فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم، وإذا بلغه أنهم يشترون السلاح، ويتأهبون للقتال، ينبغي أن يأخذهم، ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك، ويحدثوا توبة؛ دفعاً للشر بقدر الإمكان. والمروي عن أبي حنيفة رحمته من لزوم البيت محمول على حال عدم الإمام، أما إعانة الإمام الحق فمن الواجب عند الغناء والقدرة. فإن كانت هم فتنه: أجهز على جريحهم، وأنتع مؤيبيهم؛ دفعاً لشرهم كيلا يلتحقوا بهم،

خواهر راده. خواهر راده، معناه: ابن الأخت وكان ابن أخت القاضي الإمام أبي ثابت قاضي سمرقند. (فتح القدير) وقال الشافعي وبه قال مالك وأحمد وأكثر أهل العلم. (السياسة) وهم مسلمون أي البغاة مسلمون؛ بدليل قوله تعالى: **وَمَنْ عَدَاكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ** أي إحدى الطائفتين من المؤمنين. (السياسة) مبيح عنده أي عند الشافعي. يعني أن علة إبادة القتال هو الكفر عنده، وعندنا العلة هو الحراب. [الباية ٤٣٠/٩] أن الحكم يدار. وإن لم يوجد القتال حقيقة، كما أن القصر دار على علة المشقة أي السفر. الامتناع: أي عن اتباع الإمام. لا يمكنه الدفع لتقوي شوكتهم وتكثير جمعهم خصوصاً والفنة يسرع إليها أهل الفساد وهم الأكثر. (فتح القدير) ويتأهبون أي يستعدون للقتال ويريدونه.

حتى يقلعوا: من الإقلاع وهو الامتناع. [الباية ٤٣١/٩] والمروي عن أبي حنيفة: من قوله: الفتنه إذا وقعت بين المسلمين، فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنه، ويقعد في بيته؛ لقوله **لَا يَمَسُّ مِنْ فَرْسٍ** الفتنه أعتق الله رقبته من النار، وقال لواحد من الصحابة: "كن حلياً من أحلاس بيتك"، محمول على أنه لم يكن لهم قدرة ولا غناء. [فتح القدير ٣٢٦/٥] أجهز: [خوفاً من أن يبرأ فيقلب] على بناء المفعول، يقال: أجهزت على الحريق إذا أسرعت قتله وتممت عليه. [العناية ٣٣٧/٥]

من لم يكن هم فنه. لم يجز على حجه. م. س. س. س. س. لان دفاع الشر دونه. وقال
 الشافعي: لا يجوز ذلك في الحالين؛ لأن القتال إذا تركوه لم يبق قتلهم دفعاً،
 وجوابه ما ذكرناه أن المعتبر دليله لا حقيقته. ولا نسي هم دونه. ولا نسي هم م. س. لقول
 علي: يوم الجمل: "ولا يُقتل أسير، ولا يكشف ستر، ولا يؤخذ مال"، وهو القدوة
 في هذا الباب. وقوله في الأسير: "تأويله إذا لم يكن لهم فئة"، فإن كانت يقتل الإمام
 الأسير، وإن شاء حبسه؛ لما ذكرناه، ولأنهم مسلمون، والإسلام يعصم النفس والمال.
 ولا يجوز ذلك في الحالين. وقال الشافعي: لا يجوز
 والكراع على هذا الخلاف، له: أنه مال مسلم، فلا يجوز الانتفاع به إلا برضاه.
 ولنا: أن علياً قسّم السلاح فيما بين أصحابه بالبصرة، وكانت قسمته للحاجة،
 لا للتملك، ولأن للإمام أن يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة، ففي مال الباغي أولى،

لا يجوز ذلك أي الإحهار والإتباع. في الحسن أي حالتي الفقة وعدمها. (فتح القدير) د تركوه بالتولية
 والجراحة المعجزة عنه. [فتح القدير ٣٣٧/٥] دفع للشر؛ لأن شرهم قد ارتفع، فلا حاجة إليه؛ وهذا لأنه
 قتل على وجه الدفع، فصار كقتل غير الحوارج. [الساية ٤٣٢/٩] دلد أي دبل اقتل وهو لاجتماع.
 يوم الجمل هو اليوم الذي كان فيه وقعة عائشة مع علي (الساية) هذا الباب أي باب قتال الحوارج.
 لما ذكرنا إشارة إلى قوله: دفعاً للشر. هذا الخلاف بيننا وبين الشافعي. (الساية) دلصره ورد في الرواية
 والكراع أيضاً. لا لئلا يصيب وهذا لما وصفت الحرب أورارها ردها إليهم. (الساية)

روى ابن أبي شيبة في آخر "مصنفه" حدثنا يحيى بن آدم حدثنا شريك عن السدي عن عبد حير عن علي
 أنه قال يوم الجمل: لا يجوز ذلك في الحالين. [٢٦٣/١٥]
 روى ابن أبي شيبة في آخر "مصنفه" في باب وقعة الجمل حدثنا وكيع عن مطر عن مذر عن
 ابن الحنفية: لا يجوز ذلك في الحالين. [٢٨١/١٦] كتاب الجمل

والمعنى فيه إلحاق الضرر الأدنى لدفع الأعلى. وحس لإمده أموالهم، ولا ردها عنهم،
 ولا يتسببها حتى يتوبوا ^{بين المقاتلة} فردها عنهم، أما عدم القسمة فلما بيناه. وأما الحبس: فلدفع
 شرهم بكسر شوكتهم، ولهذا يحبسها عنهم، وإن كان لا يحتاج إليها، إلا أنه يبيع
 الكراع؛ لأن حبس الثمن أنظر وأيسر، وأما الرد بعد التوبة: فلاندفاع الضرورة،
 ولا استغنام فيها. قال: **وما حدد أهل سعي من سائر بني عتب غلب من حراج**
وعسر. م. حدد لإمدهم. م. م. لأن ولاية الأخذ له باعتبار الحماية، ولم يحبسهم.
فإن أدبر حرموه في حقه: أحرا من أحد منه؛ لوصول الحق إلى مستحقه، وإن
م كونه حرموه في حقه: فعلى أحد فيما بينهم وإن الله على أن يعيدوا ذلك؛ لأنه
لم يصل إلى مستحقه. قال العبد الضعيف: قالوا: لا إعادة عليهم في الحراج؛ لأنهم
مقاتلة، فكانوا مصارف وإن كانوا أغنياء، وفي العشر: إن كانوا فقراء فكذلك؛ لأنه حق
الفقراء، وقد بيناه في الزكاة، وفي المستقبل يأخذه الإمام؛ لأنه يحميهم فيه؛ لظهور
ولايته. ومن من حراج. وهم من عسكر أهل سعي. ثم ظهر سهم. فليس عليهم
شيء. لأنه لا ولاية لإمام العدل حين القتل، فلم ينعقد موجبا كالقتل في دار الحرب.
 لعدم الولاية

لدفع الأعلى وهو الضرر العام الواقع على عامة المسلمين. (البناية) فلما ساء إشارة إلى قول عبي (البناية)
 وهذا أي ولأجل كسر شوكتهم. (البناية) انظر وأيسر لأن إبقاء يحتاج إلى العفة والخدمة. (البناية)
 فيها أي في أموال أهل البغي لعصمتها، فلا تقسم بين أهل العدل. [البناية ٤٣٥/٩]
 في حقه أي في الجهة التي عينها الشارع له. (البناية) فيما سهم الح لأن سقوط المطالبة قضاء لا يوجب
 سقوطها ديانة. (البناية) في الحراج لأن البغاة محل الحراج. فليس عليهم شيء أي لا يحك على القاتل
 دية ولا قصاص. [البناية ٤٣٦/٩]

وإن عتبا على مصر، فقتل رجل من أهل مصر رجلاً من أهل مصر عمداً، ثم ضربه
على مصر: فيه **يُقَصُّ منه**، وتأويله: إذا لم يجر على أهله أحكامهم، وأزعجوا قبل
ذلك، وفي ذلك لم تنقطع ولاية الإمام، فيجب القصاص. وإذا قتل رجل من أهل البغاة
باعتداً، فإنه يرثه، فإن قتل الباعي، وقال: قد كنت على حق، وأنا الآن على حق، ورثته،
وإن قال: فيه وأنا أعلم أني على الضل، لم يرثه، وهذا عند أبي حنيفة وحماد ومحمد،
وقال أبو يوسف: لا يرث الباعي في الوجهين، وهو قول الشافعي، وأصله أن
العاقل إذا أتلَفَ نفسَ الباغي، أو ماله لا يضمن، ولا يأثم؛ لأنه مأمور بقتلهم دفعاً
لشرهم، والباغي إذا قتل العادل لا يجب الضمان عندنا ويأثم. وقال الشافعي: لا
في القلم: إنه يجب، وعلى هذا الخلاف إذا تاب المرتد وقد أتلَفَ نفساً أو مالا. له:
أنه أتلَفَ مالا معصوماً، أو قتل نفساً معصومة، فيجب الضمان؛ اعتباراً بما قبل المنعة.

نقص منه كذا ذكره فخر الإسلام. وتأويله: وإنما قال النصف: لأن المسألة التي ذكرها من مسائل
"الجامع الصغير"، ولم يذكر فيه، وإنما ذكر هذا فخر الإسلام الردوي في شرحه "للجامع الصغير". (السياة)
وارعجوا يعني أوقع أهل البغي من مصر. (العاية) وفي ذلك أي وفيما إذا لم يجر أحكامهم. [السياة ٤٣٧/٩]
فإنه يرثه بالاتفاق، لأنه مأمور بقتله، فلا يجر الميراث به. (فتح القدير) **قتل الباعي** أي قتل الباغي العادل.
لا يرث الباعي أي من العادل المقتول. في الوجهين أي في الوجه الذي قال: أنا على الحق، وفي
الوجه الذي قال: أنا على الباطل. [العاية ٤٣٩/٥] وأصله أي وأصل هذا الخلاف. [السياة ٤٣٨/٩]
لا بضم لا بالنفس ولا بالمال. إذا قتل العادل بعد قيام معنتهم وشوكتهم. (فتح القدير) إنه يجب لأهله نفوس
وأموال معصومة، فتضمن بالإتلاف ظلماً وعدواناً. [فتح القدير ٣٣٩/٥] هذا الخلاف [بيننا وبين الشافعي]
فلا يجب الضمان عندنا، وعلى قول الشافعي: في القلم يجب. [السياة ٤٣٨/٩] اعتباراً أي قياساً بما
إذا تلف قبل أن يكون لهم المنعة. [البنية ٤٣٨/٩]

ولنا: إجماع الصحابة رضي الله عنهم، رواه الزهري رحمته الله، ولأنه أئلف الداعي عن تأويل فاسد، والفساد منه ملحق بالصحيح، إذا ضُمت إليه المنعة في حق الدفع، كما في منعة أهل الحرب من التأويل وتأويلهم؛ وهذا لأن الأحكام لا بد فيها من الإلزام أو الالتزام، ولا التزام أحكام الشرع لا اعتقاد الإباحة عن تأويل، ولا إلزام لعدم الولاية لوجود المنعة، والولاية باقية قبل المنعة، وعند عدم التأويل ثبت الالتزام اعتقاداً عنى سعي بخلاف الإثم؛ لأنه لا منعة في حق الشارع، إذا ثبت هذا فنقول: قتل العادل الباغي قتل بحق، فلا يمنع الإرث. ولأبي يوسف رحمته الله في قتل الباغي العادل: أن التأويل الفاسد إنما يعتبر في حق الدفع، والحاجة ههنا إلى استحقاق الإرث،

إجماع الصحابة يعني عني أن لا يصمم الباغي، إذا قتل العادل، قتل: روى ابن أبي شيبة في 'مصنفه' في أواخر القصص: أخبرنا معمر بن الزهري أن سيمان بن هشام كتب إليه يسأله عن امرأة خرجت من عند زوجها، وشهدت عني قومها بالشر، ولحقت بالحرورية، فتروجت ثم رجعت إلى أهلها تائه فكتب إليه الزهري: أما بعد: فإن الفتنة الأولى ثارت، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدراً كثير، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا عني أحد حداً في فرج استحلوه تأويل القرآن، ولا قصاصاً في دم استحلوه تأويل القرآن إلا أن يوجد شيء بعينه، فيرد على صاحبه، وإني أرى أن ترد على زوجها، وأن يحد من اقترى عليها.

تأويل فاسد. بيانه: أن احوارح يستحلون دماء المسلمين بالمعصية، صغيرة كانت أو كبيرة؛ لقوله تعالى: من نفس الله شئاً فإنه من جهنم جالس فيها وتأويلهم هذا: وإن كان فاسداً لكن اعتبر في دفع الصمان؛ لما روي عن الزهري أنفاً. (الساية) أهل الحرب يعني بعد ما أسلموا. وهذا أشار به إلى قوله: والباغي إذا قتل العادل لا يجب الصمان عندنا ويأثم. (البنية) لا اعتماد الإباحة يعني أن الباغي اعتقد إباحة أموال العادل بأن العادل عصى الله ورسوله، ولم يعمل بموجب الكتاب. [الساية ٥/٣٤٠]

والولاية إلح للإمام جواب عن قولهما: اعتذاراً بما قبل المنعة. (الساية) باقية فيحكم بوجوب الصمان. خلاف الإثم حيث يشك سواء كانت لهم منعة أو لم تكن. (الساية) فلا يمنع الإرث. لأن حرمان الإرث جزاء فعل محظور فلا يعطى محام. [الساية ٩/٤٣٩] أن التأويل إلح. حاصل هذا الكلام: أن التأويل الفاسد يعتبر في حق دفع الصمان لا في حق استحقاق ميراث فيحرم الإرث؛ لأنه قتله بغير حق. [الساية ٩/٤٤٠]

فلا يكون التأويل معتبراً في حق الإرث. ولهما فيه: أن الحاجة إلى دفع الحرمان أيضاً؛ إذ القرابة سبب الإرث، فيعتبر الفاسد^{الفاقد} فيه إلا أن من شرطه بقاءه على ديانتته، فإذا قال: كنت على الباطل، لم يوجد الدافع، فوجب الضمان. قال: **وكره بيع السلاح من أهل نفسه وبمن عسكرهم**. لأنه إعانة على المعصية، وليس بيعه بالكوفة من أهل الكوفة ومن لم يعرف من أهل الفتنة: بأس؛ لأن الغلبة في الأمصار لأهل السلاح، وإنما يكره بيع نفس السلاح لا بيع ما لا يقاتل به إلا بصنعة، ألا ترى أنه يكره بيع المعازف، ولا يكره بيع الخشب، وعلى هذا الخمر مع العنب.

فه أي في قتل الباغي العادل. (العناية) **دفع الحرمان** نص كما أن تأويله يعتبر في حق دفع الضمان. (الساية) **من شرطه** أي من شرط الإرث أن يكون مصراً على دعواه، فإذا رجع فقد بطلت ديبته قبل استيفاء حقه فبطل، وإذا قال: كنت على الباطل انتهى الدافع وهو التأويل الفاسد، فيجب الضمان، فيحرم عن الميراث. [الكفاية ٣٤٠/٥] **على المعصية** قال الله تعالى: **وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا ظَاهِرًا فَإِنَّ لَهُ مِثْلَ مَا عَصَا**. [البينة ٤٤٠/٩] **بالكوفة** تقييده بالكوفة باعتباره أن ابغاة خرجوا فيها أولاً، وإلا فالحكم في غيرها كذلك. (العناية) **لا يصعد به** يريد الحديد؛ لأنه إنما يصير سلاحاً بفعله غيره فلا يثبت إليه. [العناية ٣٤٠/٥] **بيع المعازف** لأنه إنما يصير معزفاً بفعله غيره. (العناية) جمع معرف بكسر الميم، وهو ضرب من الصابير يتخذها أهل اليمن. (البنية) **بيع الخشب** أي الذي يتخذ منه المعازف. [البينة ٤٤٠/٩] **وعلى هذا** أي لا يجوز بيع الخمر، ويجوز بيع العنب، ثم الفرق لأبي حنيفة بين هذه المسألة، وهي كراهة بيع السلاح من أهل الفتنة، وعدم كراهية بيع العصير ممن يتخذ حمراً، أن المعصية هناك لم يقع بعين العصير، وهما يقع بعين السلاح، وقيل: الفرق الصحيح أن الصرر هناك يرجع إلى العامة، وههنا إلى الخاصة، كذا في "الفوائد الصهرية".

كتاب اللقيط

اللقيط سمي به باعتبار ماله؛ لما أنه يُلقطُ، والالتقاطُ مندوب إليه؛ لما فيه من إحيائه، وإن غلب على ظنه ضياعه فواجب. قال: **اللقيط حر**: لأن الأصل في بني آدم إنما هو الحرية، وكذا الدار دار **الأحرار**، ولأن الحكم للغالب. **وغنسه في بيت المال** هو المروي عن عمر وعلي ^{عليه السلام}، ولأنه مسلم عاجز عن التكسب، ولا مال له ولا قرابة، فأشبهه المقعد الذي لا مال له، ولأن ميراثه لبيت المال، والخراج بالضمان،

كاس اللقط أعقب النقيط والنقطة الجهاد؛ لما فيه من كون النفوس والأموال تصير عرصة لنفوات. وقدم اللقيط على النقطة لتعلقه بالنفس، والمتعلق به مقدم على المتعلق بالمال، والنقيط لغة ما يقط أي يرفع من الأرض، فعيل بمعنى مفعول سمي به الولد المضروح خوفاً من العيلة، أو من تحمة الرنا به باعتباره مأنة إليه. (فتح القدير) من إحسانه لأنه على شرف الهلاك. (البنابة) **اللقط حر** أي في جميع أحكامه حتى يحد قاده، والحماية عليه كالحماية على الأحرار، ولا يحد قاذف أمه؛ لأن لا نعلم حرقتها. ولا يقدم الحد مع احتمال السقوط. [فتح القدير ٣٤٢، ٥] هو **الحر** لأهم من آدم وحواء، وهما حران، والرق إنما هو لعارص الكفر على ما تقدم، والأصل عدم المعارض. [العناية ٣٤٢/٥] **دار الأحرار** فمن كان فيها يكون حراً باعتبار الظاهر. [السياسة ٤٤٣/٩]

في **بيت المال** أي إذا لم يكن معه مال. (البنابة) **فاسد المتعد** والجامع بينهما الإسلام، والعجر عن الاكتساب، وعدم المال، وعدم من يجب عليه نفقته. [العناية ٤٤٤/٩] **لا مال له** فإن نفقته أيضاً في بيت المال. **والخراج بالضمان**: أي له غنمه، وعليه غرمه. [العناية ٣٤٣/٥]

أما الرواية عن عمر، فأخرجها مالك في "الموطأ" في كتاب الأفضية عن ابن شهاب الزهري عن سفيان أبي حمزة - رجل من بني سليم- أنه وجد منبوءاً في زمن عمر بن الخطاب، قال: فبحثت به إلى عمر بن الخطاب، فقال: ما حملك على أخذ هذه النسمة؟ فقال: وجدت ضائعة، فأخذتها، فقال له عريقه: يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح، قال: كذلك؟ قال: نعم، فقال عمر: هـ و ج د ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن ي ر ز ح س ع ف ق ك ل م ن <

ولهذا كانت جنايته فيه، والملتقط متبرع في الإنفاق عليه؛ لعدم الولاية، إلا أن يأمره القاضي به؛ ليكون ديناً عليه؛ لعموم الولاية. قال: فإن انقصه رجل: لم يكن لغيره أن يأخذ منه؛ لأنه ثبت حق الحفظ له لسبق يده. فإن ادعى مدّح أنه الله، فالقول قوله معناه: إذا لم يدّع الملتقط نسبه، وهذا استحسان، والقياس: أن لا يُقبل قوله؛ لأنه يتضمن إبطال حق الملتقط. وجه الاستحسان: أنه إقرار للصبي بما ينفعه؛ لأنه يتشرف بالنسب، ويُعبرُ بعدمه، ثم قيل: يصح في حقه دون إبطال يد الملتقط، وقيل: يُتني عليه بطلان يده، ولو ادعاه الملتقط، قيل: يصح قياساً واستحساناً، والأصح أنه على القياس والاستحسان،

ولهذا أي ولأجل كون الخراج بالضممان. (الساية) لعدم الولاية أي لعدم ولايته في تقصير حقه، فيكون متبرعاً. (الساية) ديناً عليه. ولم يقل: على أن يكون ديناً عليه، ذكر في مختصر العضاء أنه يكون ديناً عليه ويرجع عليه إذا كبر ذكر في 'الكافي': أنه لا يكون ديناً عليه ولا يرجع عليه، وهذا أصح؛ لأن الأمر المطلق محتمل قد يكون بلحث في تقدم ما شرع فيه من التبرع وقد يكون لدرجوع، وبما يرول هذا الاحتمال إذا شرط أن يكون ديناً عليه، وإن كان مع اللقيط ما أو دابة لم يقع عليه من ماله إلا بأمر القاضي؛ لأن اللقيط حر وما في يده فهو له، لظاهر ما ذكره في فتاوى الولوالجي. (الساية) حق الحفظ كما في سائر المناحات. [الساية ٤٤٥/٩]

فالقول قوله: ويثبت نسبه بمجرد دعواه ولو كان دميماً. [فتح القدير ٣٤٤/٥] إذا لم يدع إلخ أما إذا ادعى الملتقط نسبه، فهو أول؛ لأهما استويا في الدعوى، ولأحدهما يد، وصاحب اليد أولى. (الساية) وهذا أي الذي ذكره القدوري. (الساية) يتشرف بالنسب أي شوته من الخارج المدعي. في حقه أي في حق ثبوت النسب منه. (الساية) يد الملتقط فلا يخرج اللقيط من يده بطلان يده أي يد الملتقط؛ لأن الأب أحق بالولد من الأجنبي. [الساية ٤٤٦/٩] ولو ادعاه الملتقط. أي ولو ادعى الملتقط نسب اللقيط، وقال: هو أبي بعد ما قال: إنه لقيط. [العناية ٣٤٤/٥] يصح قياساً إلخ لأنه ادعى شيئاً في يد نفسه، ولا مارع له أحد.

أنه على القياس إلخ [أي في القياس: لا يصح، وفي الاستحسان: يصح] وجه القياس: أنه متناقض؛ لأنه رغم أنه لقيط في يده، وأنه لا يكون لقيطاً. ووجه الاستحسان: أنه يلزم حفظه وعفته بهذا الإقرار والتناقض لا يمنع دعوى النسب، كما إذا أكذب الملاعن نفسه.

وقد عرف في "الأصل". وإن ادعاه اثنان. ووصف أحدهما علامة في جسده: فهو أولى به؛ لأن الظاهر شاهد له؛ لموافقة العلامة كلامه، وإن لم يصف أحدهما علامة: فهو ابنهما؛ لاستوائهما في السبب، ولو سبقت دعوة أحدهما: فهو ابنه؛ لأنه ثبت حقه في زمان لا منازع له فيه، إلا إذا أقام الآخر البينة؛ لأن البينة أقوى. وإذ وجد في مصر من أمصار المسلمين، أو في قرية من قراهم، فادعى دمي أنه: ثبت نسبه منه، وكان مسلماً، وهذا استحسان؛ لأن دعواه تضمن النسب، وهو نافع للصغير، وإبطال الإسلام الثابت بالدار، وهو يضره، فصحت دعوته فيما ينفعه دون ما يضره. وإن وجد في قرية من قرى أهل الذمة، أو في بيعة، أو كنيسة: كان دميًا. وهذا الجواب فيما إذا كان الواجد ذميًا رواية واحدة، وإن كان الواجد مسلمًا في هذا المكان، أو ذميًا في مكان المسلمين: اختلفت الرواية فيه، ففي رواية كتاب اللقيط: اعتبر المكان لسبقه، وفي كتاب الدعوى في بعض النسخ: اعتبر الواجد، وهو رواية ابن سماعة عن محمد بن جعفر لقوة اليد،

ادعاه اثنان أي شخصان من خارج. (الساية) في جسده. أي جسد اللقيط مثل ثيابه ونحو ذلك. (الساية) لموافقة العلامة إلخ فيجب على المتلفظ أن يدفع اللقيط. [الساية ٤٤٧/٩] وإذ وجد إلخ وقال في "النهاية": والمسألة في الحاصل على أربعة أوجه: أحدها: أن يحده مسلم في مكان المسلمين كالسجد ونحوه، فيكون محكوماً له بالإسلام. والثاني: أن يحده كافر في مكان أهل الكفر كالبیعة والكنيسة، فيكون محكوماً له بالكفر، لا يصلي عليه إذا مات. والثالث: أن يحده كافر في مكان المسلمين، والرابع: أن يحده مسلم في مكان الكافرين، ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية. [العناية ٣٤٥/٥]

وهذا استحسان والقياس أن لا يثبت نسبه منه؛ لأن في ثبوت نسبه منه نفي إسلامه الثابت بالدار. (فتح القدير) دون ما يضره وليس من ضرورة ثبوت النسب من الكافر الكفر؛ لحواز مسلم هو ابن كافر بأن أُسِّمَتْ أمه. [فتح القدير ٣٤٥/٥] وهذا أي كونه دميًا، أي الذي ذكره القدوري. هذا المكان يعني في البيعة أو الكنيسة. (الناية) بعض السخ أي بعض نسخ الدعوى من المسوط. [الناية ٤٥٠/٩]

ألا ترى أن تبعية الأبوين فوق تبعية الدار، حتى إذا سبي مع الصغير أحدهما يعتبر كافراً،
 وفي بعض نسخه: اعتبر الإسلام؛ نظراً للصغير. ^{من دعى} ^{لفظ القدوري} ^{بلفظ عبد} ^{م ينجس} ^{بمجرد قوله}
 لأنه حر ظاهراً إلا أن يقيم البينة أنه عبده، ^{من دعى} ^{لفظ القدوري} ^{بلفظ عبد} ^{م ينجس} ^{بمجرد قوله} لأنه
 ينفعه، ^{من دعى} ^{لفظ القدوري} ^{بلفظ عبد} ^{م ينجس} ^{بمجرد قوله} لأن المملوك قد تلد له الحرة، فلا تبطل الحرية الظاهرية بالشك. ^{من دعى} ^{لفظ القدوري} ^{بلفظ عبد} ^{م ينجس} ^{بمجرد قوله}
^{من دعى} ^{لفظ القدوري} ^{بلفظ عبد} ^{م ينجس} ^{بمجرد قوله} ^{من دعى} ^{لفظ القدوري} ^{بلفظ عبد} ^{م ينجس} ^{بمجرد قوله} ^{من دعى} ^{لفظ القدوري} ^{بلفظ عبد} ^{م ينجس} ^{بمجرد قوله}
 على دابة، وهو عليها؛ لما ذكرنا، ثم يصرفه الواحد إليه بأمر القاضي؛ لأنه مال ضائع،
 وللقاضي ولاية صرف مثله إليه، وقيل: يصرفه بغير أمر القاضي؛ لأنه للقيط ظاهراً.
 وهذا قال أحمد ^{المال}

الإسلام لأن الإسلام مافع، والكفر ضار له. إلا أن ^{نص السد} لا يقال: هذه البيعة ليست على حصم،
 فلا تقبل؛ لأن المتقط خصم؛ لأنه أحق بشوث يده عليه، فلا تزول إلا ببينة هنا، وإنما قلنا ما كيلا ينقض ما إذا
 دعى خارج بسبه، فإن يده تزول بلا بيعة على الأوجه. والفرق أن يده اعتبرت لمنفعة الولد، وفي دعوى السب
 منفعة تفوق سمعة أبي أوجبت اعتبار يده لمنقط، فتزل الحصور ما يفوق المقصود من اعتبارها، وهنا ليس
 دعوى العبدية كذلك، بل هو مما يضره تبديل صفة المالكية بالمملوكية، فلا تزال بالبيعة. [فتح القدير ٣٤٦/٥]
 لأن المملوك ^{الح} حاصل الكلام: أن المملوك قد تلد له الحرة، فلا يكون عبداً، وقد تند له الأمة؛ فيكون
 عبداً، وانصهر في بني آدم الحرية، فلا يبطل بالشك. [السياسة ٤٥٢/٩] ^{أولى من العبد} أي إذا ادعى اللقيط
 حر والعبد، وهما خارجان. [العناية ٣٤٦/٥] ^{اعتبار} ^{للظاهر} أي لظاهر يده؛ لكونه من أهل الملك
 لكونه حراً. [السياسة ٤٥٣/٩] ^{ما ذكرنا} إشارة إلى قوله: اعتباراً لظاهر فإن قيل: الظاهر يكفي للدفع،
 لا بالاستحقاق، فهو ثبت الملك بلفظ هذا الظاهر، كان الظاهر مثبتاً للاستحقاق. وليس له ذلك قساً:
 هذا المصاهر يدفع دعوى العير، ثم الظاهر أن تكون الأملاك في يد الملاك. [الكفاية ٣٤٧/٥]

بأمر ^{لقدسي} لعموم ولاية القاضي؛ لأنه نصب قاضياً لأموار المسلمين هو ظاهر الرواية. (السياسة)
 لأنه مال صانع أي لا يحفظ له، وما كرهه وإن كان معه، فلا قدرة له على الحفظ، وللقاضي ولاية صرف
 مثله إليه. [فتح القدير ٣٤٧/٥]

وهـ ولاية إلتاف وإسراء ما لأمة له منه كالطعام والكسوة؛ لأنه من الإنفاق، ولا يجوز
 ترويح ^{المتنقط} ^{بالباع والشراء} ^{المتنقط} لانعدام سبب الولاية من القرابة والملك والسلطنة. قال: ولا تصرفه في مال
^{المتنقط} ^{بالباع والشراء} ^{المتنقط} اعتباراً بالأُم؛ وهذا لأن ولاية التصرف لشمير المال، وذلك يتحقق بالرأي الكامل،
 والشفقة الوافرة، والموجود في كل واحد منهما أحدهما. قال: ويجوز أن يقبض له الهبة؛
 لأنه نفع محض، ولهذا يملكه الصغير بنفسه إذا كان عاقلاً، وتملكه الأُم ووصيها. قال:
 ويُسلمه في صناعة؛ لأنه من باب تثقيفه وحفظ حاله، قال: ويؤجره، قال العبد الضعيف:
 وهذا رواية القدوري في "مختصره"، وفي "الجامع الصغير": لا يجوز أن يؤجره، ذكره في
 الكراهية، وهو الأصح. وجه الأول: أنه يرجع إلى تثقيفه، ووجه الثاني: أنه لا يملك إتلاف
 منفعه، فأشبهه العم، بخلاف الأُم؛ لأنها تملكه على ما ذكره في الكراهية إن شاء الله تعالى.

اعتباراً بالأُم فإنها لا يجوز لها ذلك مع أنها تملك من التصرفات ما لا يملكه المتنقط كالترويح عند عدم العصبية فعدم
 ملكه لذلك أولى. (فتح القدير) وهذا أي عدم تصرف كل من الأُم والمتنقط بالبيع ونحوه. [فتح القدير ٣٤٧/٥]
 أحدهما لأن للمتنقط رأياً كاملاً، ولا شفقة له، وللأُم شفقة كاملة، ولا رأي لها. (العناية) باب تثقيف المتنقط
 المعوج بالثقاف، وهو ما يسوى به الرماح، ويستعار للتأديب والتهذيب. [العناية ٣٤٨/٥]
 يؤجره هذا اللفظ ليس على قانون اللغة، وإنما هو على اصطلاح الفقهاء. فأنسه العم أي كما لا يجوز
 للعم إتلاف منافع الصغير، فكذلك لا يجوز للمتنقط. (البنية) في الكراهية أي في آخر كتاب الكراهية في
 مسائل متفرقة. [البنية ٤٥٥/٩]

كتاب اللقطة

قال: **المنصة** أمانة إذا شهد **المنقط** أنه يأخذها؛ ليحفظها، ويردها على صاحبها. ^{لصوري}
لأن الأخذ على هذا الوجه مأذون فيه شرعاً، بل هو الأفضل عند عامة العلماء،
وهو الواجب إذا خاف الضياع ^{منه} على ما قالوا، وإذا كان كذلك لا تكون مضمونةً
عليه، وكذلك إذا تصادقا أنه أخذها للمالك؛ لأن تصادقهما حجة في حقهما،
فصار كالبينة. ولو أقر أنه أحذه لنفسه: يضمن بالإجماع؛ لأنه أخذ مال غيره بغير
إذنه، وبغير إذن الشرع، وإن لم يشهد الشهود عليه، وقال الآخذ: أخذته للمالك،
وكدبه المالك: يضمن عند أبي حنيفة ومحمد ^{عند الالتقاط}.

كتاب اللقطة هي فعة يفتح العين. وصف مالة لماعل كهجرة ومرة وصحكة لكثير اهر وعيره،
وسكوها للمفعول كصحكة وهرة لندي يصحك منه، ويهرأه وإنما قيل لسماء: قصة بالفتح؛ لأن صاح
لموس في الغالب تبادر إلى الالتقاط؛ لأنه مال، فصار المال باعتباره دافع إلى أحده، بمعنى فيه نفسه كانه
الكثير الالتقاط محاراً، وإلا فحقيقته الملتقط الكثير الالتقاط، وما عن الأصمعي وأن الأعرابي: أنه يفتح
القاف اسم سماء، فمحمور على هذا يعني يطلق على المال أيضاً. [فتح لقدير ٥ ٣٤٨-٣٤٩]
هذا لو حده أي وجه الإشهاد عند الأحد. (الساية) **شرعاً** لقوله من أصاب لقطه فليشهد دا عدل،
رواه اسحاق بن راهويه في "مسنده". [الساية ٩/٤٥٨] **هو الأفضل** احتراز عن قول من يقول: إنه أحد
مال الغير إذن صاحبه، وذلك حرم شرعاً، وعن قول من يقول: أحذه حائر، وتركه أفضل. (العناية)
الصباغ أي صباغ البقعة تركها. **مضمومة عليه** لأنه لم يأخذ لنفسه. [العناية ٥ ٣٤٩]
إذا تصادقا أي المالك والمشتقط. (الساية) **فصار كالبينة** يعني أن البينة إذا وجدت عند الأحد لا يجب
الضمان، فكذا إذا وجد التصادق. (الساية) **ولو أقر** ذكر هذا تعريضاً لمسألة القدوري. (الساية)
بالإجماع بما قيد بالإجماع احترازاً عن الضمان الذي يرمي عند عدم الإشهاد عند أبي حنيفة، لأن فيه
خلافاً أبي يوسف. [الساية ٩/٤٥٩] **وكدبه المالك** أي قال: إنك أخذته لنفسه [الساية ٩/٤٦٠]

وقال أبو يوسف **رحمه الله**: لا يضمن، والقول قوله؛ لأن الظاهر شاهد له لاختياره الحسبة دون المعصية. ولهما: أنه أقر بسبب الضمان، وهو أخذ مال الغير، وادعى ما يبرئه، وهو الأخذ للملكه، وفيه وقع الشك، فلا يبرأ، وما ذكر من الظاهر يعارضه مثله؛ لأن الظاهر أن يكون المتصرف عاملاً لنفسه، ويكفيه في الإشهاد أن يقول: من سمعتموه ينشد لقطعة، فدلوه عليّ واحدة كانت اللقطة، أو أكثر؛ لأنه اسم جنس. قال: **رحمه الله** **قال: فإن كانت أقل من عشرة دراهم: عرفها أياما، وإن كانت عشرة فصاعدا: عرفها حولا.** قال العبد الضعيف: وهذه رواية عن أبي حنيفة **رحمه الله**. وقوله: "أياماً" معناه: على حسب ما يرى،

لا يضمن. وه قال الشافعي ومالك وأحمد **رحمهم الله** (الساية) والقول قوله. فلأن صاحبها ادعى عليه سبب الضمان، ووجوب القيمة في دمه، وهو يكرهه، والقول قول أسكر مع عيبه، كما لو ادعى عليه العصب. [الغاية ٣٥٠/٥] **لا حياره الحسبة** [واحدة من الاحتساب كالعدة من الاعتداد] لأن فعل المسم محمول على ما حل له شرعاً، الذي حل له شرعاً الأحد للرد، لا لنفسه. [الغاية ٣٥٠/٥] **ولهما إلخ** وذكر في "فتاوى قاضي خان" **رحمهم الله** هذا الاختلاف في الإشهاد فيما إذا أمكه أن يشهد، أما إذا لم يجد أحداً يشهد عند الرفع، أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذ منه الطأ، فترك الإشهاد لا يكون صاماً. [الكفاية ٣٤٩/٥ - ٣٥٠] **وفيه وقع الشك** وهو أنه يَحْتَمَلُ أنه أحده لنفسه فيضمن، ويَحْتَمَلُ أنه أحد لملك، فلا يضمن، فلا يبرأ عن الضمان. (الساية) **يعارضه مثله**: وهو قوله: لأن الظاهر شاهد له. [الساية ٤٦١/٩]

واحدة كانت إلخ: يعني سواء كانت اللقطة من جنس واحد، أو من أحاس مختلفة كانذهب والفضة والثوب؛ لأن اللقطة اسم جنس فيتناول الكل. [الكفاية ٣٥٠/٥] **عن أبي حنيفة** **رحمهم الله** يشير إلى أنها ليست طاهر الرواية، فإن الطحاوي **رحمهم الله** قال: وإذا التقط لقطة، يعرفها ستة سواء كان الشيء نفيساً أو خسيساً في طاهر الرواية. [الغاية ٣٥١/٥] **معناه إلخ**. وعن أبي حنيفة **رحمهم الله** في رواية أخرى: وإن كانت مائتي درهم فصاعداً يعرفها حولا، وإن كانت عشرة فصاعداً يعرفها شهراً، وإن كانت ثلاثة فصاعداً يعرفها عشرة أيام، وإن كانت درهماً فصاعداً يعرفها ثلاثة أيام، وإن كانت دانقاً فصاعداً يعرفها يوماً، وإن كانت دون دانق يطرحه ويسره، ثم يضعه في كف فقير. وقال شمس الأئمة السرخسي: وشيء من هذا ليس بتقدير لازم، بل يعرف القليل بقدر ما يعلب على طه أن صاحبها لا يظنها بعد ذلك. [الساية ٤٦٢/٩]

وإن كانت شيئاً يعلم أن صاحبها لا يطلبها **كالنواة** وقشور الرمان: يكون إلقاؤه بإباحة، حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف، ولكنه مبقى على ملك مالكه؛ لأن التملك من المجهول لا يصح. قال: **فإن جاء صاحبها، وإلا تصدق بها؛** إيصالاً للحق إلى المستحق، وهو واجب بقدر الإمكان، وذلك بإيصال عينها عند الظفر بصاحبها، وإيصال العوض، وهو الثواب على اعتبار إجازته التصديق بها، وإن شاء أمسكها رجاء الظفر بصاحبها. قال: **فإن جاء صاحبها يعني:** بعد ما تصدق بها، فهو - حبر. إن شاء أمسكها الصدقة، **وله ثلثها؛** لأن التصديق - وإن حصل بإذن الشرع - لم يحصل بإذنه، فيتوقف على إجازته، **والمالك يثبت للفقير قبل الإجازة،** فلا يتوقف على قيام المحل. **بخلاف بيع الفضولي لثبوتها بعد الإجازة فيه،** وإن شاء أمسكها الصدقة.

كالنواة الخ يعني إذا كان في مواضع مختلفة، فجمعها وصار حكم الكثرة، لها قيمة، فإنه يجوز به الانتفاع بها؛ لأن القيمة صهرت بالاجتماع، والاجتماع حصل بضعه، ولكنه لا يملكها حتى إن صاحبها إذا وحدها في يده بعد ما جمعها حار أن يأخذها؛ لأن الإلقاء متفرقاً دليلاً على الإدان، لا على التملك. [الساية ٣٥٢/٥] **فإن جاء الخ** يعني إن جاء صاحب النقطة بعد التعريف، حرأوه محذوف تقديره: دفعها إليه. [الساية ٤٦٦/٩] **وإلا تصدق بها** [أي إن لم يحن مالكةا] أو أكلها إن كان فقيراً، أو استقرصها بإذن الإمام، ويتمكنها إن شاء، وإن شاء أمسكها أمداً، حتى يحيى صاحبها، وإذا حشي الموت يوصيها كَيْلاً تدحل في الموارث. [فتح القدير ٣٥٢/٥] **وهو واجب** للحروح عن العهدة. **إحارته.** [أي إجازة صاحب النقطة] إنما قيد بإحارة صاحب النقطة، لأنه إذا لم يمر التصديق لا يكون الثواب له. [الساية ٤٦٦/٩]

والمالك يتسب الخ هذا جواب عن سؤال تقديره، مقدر: أن يقال: ما توقف التصديق على إحارته، فينبغي أن يشترط وجود المحل عند الإحارة، لكن لا يشترط حتى إذا هلك المال في يد الفقير، ثم أجاز المالك، جاز. وتقدير الجواب: أن المالك ثبت بفقير قبل الإحارة؛ لأن الملتقط لما أدن له الشرع في التصديق ملكه الفقير؛ لأن الصدقة من أسباب الملك، فلا يتوقف أي ثبوت الملك على قيام المحل. [الساية ٤٦٧/٩]

بخلاف بيع الفضولي الخ أي الملك يثبت فيه بعد ثبوت الإحارة، فلا بد من قيام المحل وقت الإحارة.

لأنه سلم ماله إلى غيره بغير إذنه، إلا أنه بإباحة من جهة الشرع، وهذا لا ينافي الضمان حقاً للعبد، كما في تناول مال الغير حالة المخصصة، وإن شاء ضمنَّ المسكين، إذا هلك في يده؛ لأنه قبض ماله بغير إذنه، وإن كان قائماً أخذه؛ لأنه وجد عين ماله. قال: ^{هـ} ح. ^{فصار كعصب}

الامتياز في أساء البقر ^{والشعر} ^{والشعير}. وقال مالك والشافعي ^ح: إذا وجد البعير والبقر في الصحراء، فالترك أفضل؛ وعلى هذا الخلاف الفرس. لهما: أن الأصل في أخذ مال الغير الحرمة، والإباحة مخافة الضياع، وإذا كان معها ما يدفع عن نفسها يقلُّ الضياع، ولكنه يتوهم، فيقضى بالكراهة، والتدب إلى الترك. ولنا: أنها لقطة يتوهم ضياعها، فيستحب أخذها، وتعريفها صيانة لأموال الناس، كما في الشاة. قال ^{أحمد} ^{مع نعمة} ^{فان نفس المستقط عنها غير أن صاحبها فيها} ^{مس} ^ع لقصور ولايته عن ذمة المالك، وإن أنفق بأمره كان ذلك ديناً على صاحبها؛ لأن لقاضي ولاية في مال الغائب؛ نظراً له، وقد يكون النظر في الإنفاق على ما نين. ^{هـ} ^ب ^د ^ع ^ف ^{مع ذلك} ^{إلى} ^{الحاكم} ^{بصر} ^{مس} ^{فان كان} ^{للهمزة} ^{منعده} ^{حرها} ^و ^{نفس} ^{عنها} ^{من} ^{حرها} ^{أمر اللقطة}

لأن فيه إبقاء العين على ملكه من غير إلزام الدين عليه، وكذلك يفعل بالعبد الآبق.

حاله المخصص فإنه نحل له بإباحة شرعية لكن مع الصمان. (الساية) ^{صمن} ^{المسكين} وأيهما صمنه لا يرجع على صاحبه، فإن كلاً منهما صامن بعمده، المتقط بالسليم بغير إذن مالك، والفقير بالتسم بدونه، لا بقل: ائقير معرور من جهة استقط، فيرجع عليه؛ لأن لتعريضه ^{إد} ^م ^{يكن} ^{في} ^{صمن} ^{عقد} ^{لا} ^{يوجب} ^{شيئاً} (العاية) ^{بقل} ^{الصاع} كالقرن في البقر، وريادة القوة في شعر بكدمه وبعده، وكذلك في الفرس. [العاية ٣٥٤/٥]

ذمة المالك فصار كما لو قضى دين غيره بغير أمره وبغير أمر القاضي (الساية) ^{عنى} ^{ما} ^{سى} أي بعد خمسة خطوط عند قوله: وإن كان الأصح الإنفاق عليها. (الساية) ^{للهمزة} ^{كالحيوان} ^{الذي} ^{يركب} ^{بالعبد} ^{الائق} فإنه يوجره ويفق عليه من أجرته؛ لأن فيه إبقاء لملكه. [الساية ٤٧٢/٩]

وإن لم تكن ما مبيعة، وحاف أن نستعرف النقطة قيمتها: باعها، وأمر بحفظ ثمنها؛ إبقاءً له معنى عند تعذر إبقائه صورة، وإن كان الأصح الإتيان عليها: أدن في دت، وحعل نغند دبا على ما كهد: لأنه نُصِبَ ناظراً، وفي هذا نظر من الجانبيين. قالوا: إنما يأمر بالإتيان يومين، أو ثلاثة أيام على قدر ما يرى؛ رجاء أن يظهر مالكها، فإذا لم يظهر يأمر ببيعها؛ لأن دارة النقطة مستأصلة، فلا نظر في الإتيان مدة مديدة. قال ^{المشايخ} ^{الحاكم} "الأصل": شرط إقامة البينة، وهو الصحيح؛ لأنه يحتمل أن يكون غصباً في يده، ولا يأمر فيه بالإتيان، وإنما يأمر به في الوديعة، فلا بد من البينة لكشف الحال، وليست البينة تقام للقضاء، وإن قال: لا بينة لي، يقول القاضي له: أنفق عليه إن كنت صادقاً فيما قلت، حتى ترجع على المالك، إن كان صادقاً، ولا يرجع إن كان غاصباً. وقوله في "الكتاب": "وجعل النقطة ديناً على صاحبها"، إشارة إلى أنه إنما يرجع على المالك بعد ما حضر،

معنى أي من حيث المعنى بالمالية. (الساية) من **الحاسن** حاس المالك بإبقاء عين ماله له، وجانب الملتقط بالرجوع. [فتح القدير ٣٥٥/٥] **يأمر ببيعها** قيل: فإذا أمر ببيعها، فبيعت أعطى القاضي من ذلك الثمن ما أنفق بأمره في اليومين والثلاثة؛ لأن الثمن مال صاحبها، والنقطة دين واجب عليه، وهو معلوم للقاضي. [العناية ٣٥٥/٥] **إقامة البينة** حيث قال: فإن رجعها إلى القاضي، وأقام بينة أنه التقطها أمره بأن ينفق عليها، وقال الوجيه في 'فتاواه': قالوا: هذا إذا كانت النقطة شيئاً لا يخاف هلاكه متى لم ينفق عليه إلى أن يقيم البينة، فإن كان يخاف لا يكلفه القاضي بإقامة البينة. [البناية ٤٧٣/٩]

وليست البينة وهذا جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: كيف شرط في الأصل إقامة البينة، ولا تقوم البينة إلا على مدعى عليه مكر، ولم يوجد ذلك هنا، وتقرير الجواب: أن البينة ههنا ليست لأجل القضاء، وإنما تقام حتى يكشف حال الهيمة أنها لقطة، أو غصب، فإن كان الأولى يأمره القاضي بالإتيان، وفي الثاني لا. [الساية ٤٧٤/٩] **ولا يرجع إلخ**: وإنما يقول بهذا التردد حذراً عن لزوم أحد الطرفين؛ لأنه لو أمر قطعاً بتصر المالك بسقوط الضمان على تقدير الغصب، ولو لم يأمر بتصر الملتقط على تقدير النقطة [العناية ٣٥٥/٥]

ولم يتبع اللقطة إذا شرط القاضي الرجوع على المالك، وهذه رواية، وهو الأصح. قال: **وإذا حصر** يعني: المالك، **مستنداً** **ن** **تعب** **منه** **حتى يحصر النفقة** لأنه حيٌ بنفقه، فصار كأنه استفاد الملك من جهته، فأشبه المبيع، وأقرب من ذلك راد الآتي، فإنه له الحبس لاستيفاء الجعل؛ لما ذكرنا، ثم لا يسقط دينُ النفقة بهلاكه في يد الملتقط قبل الحبس، ويسقط إذا هلك بعد الحبس؛ لأنه يصير بالحبس تنبيه الرهن. قال: **ونفقة** **حبس** **وحرمة** **سنة**. وقال الشافعي: **يجب التعريف في لقطة الحرم إلى أن يجيء صاحبها؛ لقوله** **في الحرم:**

وهذه رواه إذا أمر القاضي بالإفاق على النفقة، ولم يشترط الرجوع على المالك لا يرجع عنه وفي الرواية الأخرى: يرجع. (السابعة) **وهو الأصح** أي الأصح في الرجوع بن شرط القاضي الرجوع، وحتار به عن قول بعض أصحابنا أن مجرد أمر القاضي يكفي برجوع. (سابعة) **يخصر النفقة** أي يبي ألقها استقط على النفقة. (السابعة) **لأنه** أي لأن نفقه، ذكر المصنف باعتبار المذكور قانه الكافي، ولأوجه أن يقال: ذكره باعتبار أن [سنة ٩ ٤٧٤] **لاستفاد** **جعل** وهو أربعون درهماً على ما يأتي (السابعة) **لما ذكرنا** إشارة إلى قوله: لأنه حي بنفقه. (العمدية) **هلاكه** أي هلاكه للقصّة على تأويل المصنف. (عمدية) **ويسقط الخ** هكذا ذكره المصنف ولم يحد خلافاً، وحافظ الدين في 'كافي' يفسد، فيفهم أنه مذهب، وجعل القدوري هذا قول رفر، قال في 'التقريب': قال أصحابنا. أو أنفق على النفقة أمر القاضي وحسبها بالنفقة، فهلك لم تسقط نفقه، خلافاً رفر، لأنها دين غير دين عن، ولا عن عمل منه فيها ولا يتاوها أي العين وصرح في 'البيان' بعدم سقوطه عن عمائد الثلاثة، فقال: أو أنفق الملتقط على اللقطة أمر الحاكم وحسبها يتأخذ ما أنفق عليها، فهلك لم تسقط نفقه عند عمائد الثلاثة خلافاً لرفر وحاصل الوجه المذكور في 'التقريب' نفي الحكم أعني لسقوطه لعدم دليل السقوط، فإن الدين ثابت، وليست العين الملتقطة رهاً يسقط هلاكها، إذ لم يتاوها عقد الرهن، والمصنف أوجب الدين وهو لإحقق بالرهن وإن لم يكن من حقيقته كمن المفل كما رأيت، وأما ما نقل عن أبي يوسف أنه سئل أنه حسبها أصلاً فأبلغ. [فتح القدير ٣٥٦/٥] **يجب التعريف:** ولا يجوز تصديقها.

والعلامة مثل أن يسمي وزن الدراهم، وعددها ووكاءها ووعاءها. لهما: أن صاحب اليد ينازعه في اليد، ولا ينازعه في الملك، فيشترط الوصف لوجود المنازعة من وجه، ولا تشترط إقامة البينة لعدم المنازعة من وجه. ولنا: أن اليد حق مقصود كالملك، فلا يستحق إلا الحجة، وهو البينة اعتباراً بالملك، إلا أنه يحل له الدفاع عند إصابة العلامة؛ لقوله ^{مدعي}: "فإن جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها فادفعها إليه"، * وهذا للإباحة عملاً بالمشهور، وهو قوله ^{مدعي}: "البينة على المدعي" ** الحديث، ^{مدعي} واحد منه كفيلاً إذا كان يدفعها إليه استيثاقاً،

لهما ^{الح} [أي الملك والشافعي] حاصه: أن يلتقط لا يرجع له في ملك وإحدى يراعه في اليد، فكان نزاعه من وجه دون وجه، فاشترط بين العلامة دون إقامة البينة. [الساية ٩ ٤٧٧] من وجه وهي مسارعة في اليد. (الساية) من وجه وهي مسارعة في الملك. [الساية ٩ ٤٧٨] كالملك بدليل وجوب الصمان في عقيب المديون باعسار إزالة اليد؛ لأنه غير قابل للقول ملكاً. [العناية ٥ ٣٥٧] وهو البينة حديث. البينة على المدعي. اعساراً بالملك ^{الح} إذا ادعاه؛ بقوة البينة على المدعي. (الساية) وهذا أي هذا حديث مدني فيه الأمر، وهو قوله: فادفعها للإباحة أي وحب حمده على الإباحة لأجل العمل بالمشهور، فإنه لو لم يخص على الإباحة، وحمل على الوجوب، لزم التعارض المستلزم لثبوت. [العناية ٥ ٣٥٧] كفيلاً. أي من مدعي النقطة. استيثاقاً أي لأجل الاستيناف لنفسه، حتى إذا ظهر الأمر خلافه أمكن على الكفيل، هذا إذا دفعها بالعلامة، أما لو دفعها داخلية فلا في حيلة. روايتان، والصحيح أنه لا يأخذ كفيلاً. [الساية ٩ ٤٧٩]

* أخرجه مسلم عن أبي س كعب أن رسول الله ﷺ قال في النقطة: ^{مدعي} واحد منه كفيلاً ووعاءها فأعطه بها ولا فاستمتع بها. [رقم: ١٧٢٣، كتاب النقطة]

** يأتي في الدعوى إن شاء الله تعالى. [نصب الرأية ٣/٤٦٨]

وهذا بلا خلاف؛ لأنه يأخذ الكفيل لنفسه، بخلاف التكفيل لو ارث غائب عنده، وإذا صدقه قيل: لا يجبر على الدفع كالوكيل بقبض الوديعة إذا صدقه، وقيل: يجبر؛ لأن المالك ههنا غير ظاهر، والمودع مالك ظاهرًا. ولا يتصدق باللقطة على غي؛ لأن المأمور به هو التصديق؛ لقوله عليه السلام: "فإن لم يأت - يعني صاحبها - فليصدق به"، * والصدقة لا يكون على غني، فأشبهه الصدقة المفروضة. وإن كان الملقط غنيًا: لم حر له أن يتفجع بها. وقال الشافعي رحمه الله: يجوز؛ لقوله عليه السلام: "فإن جاء صاحبها فادفعها إليه، وإلا فانتفع بها" **

خلاف التكفيل إلخ. صورة ذلك: ميراث قسم بين العرءاء، أو بين الورثة، لا يوحد من العرءاء، ولا من الوارث كفيل عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما يوحد. [الكفاية ٥/٣٥٨] **كالوكيل إلخ.** يعني لو جاء رجل إلى المودع، وقال: أنا وكيل المودع في استرداد الوديعة منك، فصدقه لا يجبر على الدفع إليه. [السياسة ٩/٤٧٩] **غير ظاهر:** يعني فجار أن يكون المالك هو الذي حصر، فما أقر الملتقط بأنه هو المالك، كان إقراره مبرماً للدفع إليه. [العناية ٥/٣٥٨] **والمودع إلخ.** كان إقراره مبرماً بإياها لدفع إليه، ثم في الوديعة إذا دفع إليه بعد ما صدقه، وهلك في يده، ثم حضر المودع، وأكر الوكالة، وصمم المودع ليس له أن يرجع على الوكيل بشيء، وههنا ليمتنع أن يرجع على القاصص؛ لأن هناك في زعم المودع أن الوكيل عامل للمودع في قصه له بأمره، وأنه ليس بضامن بل المودع ظالم في تصميمه إياه ومن ظلمه فليس له أن يطعم غيره، وههنا في رعمه أن القاصص عامل لنفسه، وأنه ضامن بعد ما بثت أملاك لغيره بالبيعة، فكان له أن يرجع عليه عما ضمنه كذا في 'المبسوط'. [الكفاية ٥/٣٥٩]

* تقدم في أول الباب من حديث أبي هريرة. [نصب الرأية ٣/٤٦٨] أخرج الدار قطني في "سننه" عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "وسئل عن اللقطة، فقال: لا تحل اللقطة، من انتقط شيئاً فيعرفه سنة، فإن جاء صاحبها فبردها إليه، وإن لم يأت صاحبها فصدق به". وإن جاءه فيحيره بين الآخر وبين الذي له. [٩٠/٤] ** حديث أبي في الصحيحين. [نصب الرأية ٣/٤٦٩] أخرج البخاري في 'صحيحه' عن سلمة سمعت سويد بن عففة قال: لقيت أبي بن كعب رضي الله عنه، فقال: أصبت صرة فيها مائة دينار، فأنتيت النبي ﷺ فقال: عرفها حولاً، فعرفتها حولاً، فلم أجد من يعرفها، ثم أنتيت، فقال: عرفها حولاً فعرفتها فلم أجد، ثم أنتيت ثلاثاً، فقال: حفظت عندهم، عندهم، عندهم، فإن جاء صاحبها، ولا فاسمع به فاستمعت. فلقينته بعد بمكة، فقال: لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً. [رقم: ٢٤٢٦، باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقرب]

كتاب الإباق

الابق أحده أفضل في حق من يقوي عبه؛ لما فيه من إحيائه، وأما الضال فقد قيل كذلك، وقد قيل: تركه أفضل؛ لأنه لا يريح مكانه، فيجده المالك، ولا كذلك الأبق، ثم آخذ الأبق يأتي به إلى السلطان؛ لأنه لا يقدر على حفظه بنفسه، بخلاف اللقطة، ثم إذا رفع الأبق إليه يحبسه، ولو رفع الضال لا يحبسه؛ لأنه لا يؤمن على الأبق الإباق ثانياً، بخلاف الضال. قال: ومن ردّ انقا على مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً: فله عليه جعله أربعون درهماً، وإن رده لأقل من ذلك فحسب، وهذا استحسنان. والقياس: أن لا يكون له شيء إلا بالشرط، وهو قول الشافعي؛ لأنه متبرع بمنافعه، فأشبهه العبد الضال. ولنا: أن الصحابة رضوان الله عليهم اتفقوا على وجوب أصل الجعل إلا أن منهم من أوجب أربعين، ومنهم من أوجب ما دونها،

كتاب الإباق كل من إباق، واستقيص، والبقصة تحقق فيه عرصة الروا والتمف، إلا أن تعرض به بفعل فاعل مختار في الإباق، فكان الأنسب تعقيب الجهاد به، خلاف للقطة والبقصة. [فتح القدير ٥ ٣٦٠] لما فيه: إذ الأبق هات في حق المولى. (العناية) وأما الضال، هو الذي ضل الطريق إلى منزله، والأبق: هو الذي يهرب عن مولاه. ولا كذلك الأبق لأنه جفي عن مولاه إلى السلطان أو إلى نائبه، أو إلى نقاصي، وهذا اختيار السرخسي، وعبد حيواني: لأحد بالخيار إن شاء حفظه بنفسه؛ وإن شاء دفعه إلى الإمام، وكذلك الضال والصال. بخلاف الضال فإنه يس من عادته الإباق، فلا حاجة إلى حبسه. فقد عليه جعله باضه: ما يجعل للعامل على عمله، الخعائل جمع جعسه، أو جعالة نعماء. أربعون درهماً ههنا مسألة عجيبة، وهي: أنه إذا قل لغيره: قد أبق عدي، فإن وحدته فحده، فقال المأمور: نعم، فوحده المأمور على مسيرة ثلاثة أيام، فرده على المولى، فلا جعل له؛ لأن المولى قد استعان به في رد الأبق، وقد وعد المعلن الإعانة. إلا بالشرط: بأن يقول: من رد علي عدي فله كذا. العبد الضال: حيث لا يجب عليه شيء إذا تبرع.

فأوجبنا الأربعين في مسيرة السفر، وما دونها فيما دونه توفيقاً وتلفيقاً بينهما، ولأن
 إيجاب الجعل أصله حامل على الرد؛ إذ الحسبة نادرة، فتحصل صيانة أموال الناس،
 والتقدير بالسمع، ولا سمع في الضال فامتنع، ولأن الحاجة إلى صيانة الضال دوماً إلى
 صيانة الآبق؛ لأنه لا يتوارى، والآبق يختفي، ويقدر الرضخ في الرد عما دون السفر
 باصطلاحهما، أو يفوض إلى رأي القاضي، وقيل: تقسم الأربعون على الأيام الثلاثة؛ إذ
 هي أقل مدة السفر. قال: وإن أدت مائة من أربعين: فقصي به خمسة إلا درهمين،
 قال **ج**: وهذا قول محمد **٤٩٠**. وقال أبو يوسف **٣٦٠**: له أربعون درهماً؛ لأن التقدير بها
 ثبت بالنص، فلا ينقص عنها، ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة، بخلاف الصلح على
 الأقل؛ لأنه حط منه. ولمحمد **٣٨٠**: أن المقصود حمل الغير على الرد؛ ليحيى مال المالك،
 من حمل

توفيقاً بين الآثار المذكورة. **وتلفيقاً** عفت اثوب عفة، إذا صممت شقه إلى شقه. (فتح التقدير)
إذ الحسبة وهو رده احتساباً عند الله تعالى. [فتح التقدير ٣٦٢/٥] **والتقدير بالسمع** جواب عن قياس الشافعي
 أدق على أصل. (السياسة) **ولا سمع إلخ** أي لم يرد شيء في وجوب شيء في رد أصل، فامتنع قياس الأمر على
 أصل، وكان القياس في رد لا يبق عنه الوجوب أيضاً إلا ما تركه القياس فيه لوجود السمع. [السياسة ٩ ٤٩٠]
ولأن الحاجة إشارة إلى نهي الإلحاق دلالة؛ لأنها تقتضي التسوي بين الأصل ومسحق. [انعابة ٣٦٢ ٣٦٣]
ويقدر الرضخ تفصيل بقوله: 'وإن رده لأقل من ذلك فحسابه' والرضخ جمع رخص من قوهم.
 'أرضح فلان لفلان من ماله' إذا أعطاه قليلاً من كثير، كما ذكره ابن دريد. [السياسة ٩ ٤٩٠]
باصطلاحهما وقالوا: هذا هو الأشبه بالاعتبار. **رأي القاضي** فيقدره على حسب ما يراه.
الأيام الثلاثة. لكل يوم ثلاثة عشر وثبت. (فتح التقدير) **ولهذا إلخ** [أي يكون الأربعين مصحوباً] يعني
 إذا صاح مائة مع الرد على أكثر من الأربعين لا يجوز لصح لتعيين الأربعين نص، بخلاف الصبح
 على الأقل. [السياسة ٩/٤٩١] **مال المالك**: لأن الآبق هالك حكماً.

فينقص درهم ليسلم له شيء تحقيقاً للفائدة. وأما أم الولد والمدير في هذا بمنزلة ^{المالك} ^{وحيوب جعل} القن إذا كان الرد في حياة المولى؛ لما فيه من إحياء ملكه، ولو رد بعد مماته، لا جعل فيهما؛ لأنهما يعتقان بالموت بخلاف القن، ولو كان الراد أب المولى، أو ابنه، وهو في عياله، أو أحد الزوجين على الآخر: فلا جعل؛ لأن هؤلاء يتبرعون بالرد عادةً، ولا يتناولهم إطلاق الكتاب. قال: ^{لقدوري} ^{لقدوري} وإن أم من الذي رده: فلا شيء عنده؛ لأنه أمانة في يده لكن هذا إذا أشهد، وقد ذكرناه في اللقطة، قال ^{سبح القدوري} وذكر في بعض النسخ أنه لا شيء له، وهو صحيح أيضاً؛

ممر له القن لأنهما مملوكان للمولى، وهو يستكسهما بمسرة القن، وتعليل المصنف - بقوله - لما فيه من إحياء ملكه أو من تعليل غيره بقوله: لما فيه من إحياء المالية؛ لأن أم الولد لا مابة فيها عند أبي حنيفة - [العيادة ٣٦٤/٥] **يعتقان بالموت**. فيقع رد حر، لا مملوك على مالكه، وهذا في أم الولد ظاهر، وكذا المدير إن كان يخرج من الثلث؛ لأنه يعتق حينئذ بالموت اتفاقاً، وإن لم يخرج من الثلث، فكذلك عندهما. وعند أبي حنيفة - يصير كالمكاتب؛ لأنه يسعى في قيمته ليعتق. ولا جعل في رد المكاتب؛ لأن المولى لا يستفيد برده مكملاً، بل استفاد بدل الكتابة، فكان كرد عريم له، ويرد عريمه لا يستحق شيئاً، بخلاف القن. [فتح القدير ٣٦٤/٥] **مخلاف القن** حيث يجب الجعل برده بعد موته.

وهو في عياله وقيد "في عياله" إن رجع إلى الراد أو إلى الابن افتضى أن يتقيد بمي الجعل إذا كان الراد ابناً يكونه في عيال المالك أي في نفقته ونمويه وهو غير صحيح؛ لأن الابن لا يستوجب جعلاً سواء كان في عيال أبيه المالك أو لا. وحمة الحال: أن الراد إن كان ولد المالك، أو أحد الزوجين على الآخر، والوصي لا يستحق جعلاً مطلقاً، ... وإن كان غيرهم من الأب وباقي الأقارب، فإن كانوا في عيال المالك لا يجب لهم شيء، وإن لم يكونوا في عياله وجب لهم؛ لأن العادة والعرف أن الإنسان إنما يطلب الأتق من في عياله، فكان التبرع منهم ثباتاً عرفاً وهو كالثبات نصاً. [فتح القدير ٣٦٤/٥] **في اللقطة**: أي وقد ذكرناه في كتاب القصة أن الأحد عن هذا الوجه مأدود فيه شرعاً. [السياسة ٩، ٤٩٣]

لأنه في معنى البائع من المالك، ولهذا كان له أن يجبس الأبق حتى يستوفي الجعل
عنزلة البائع يجبس المبيع؛ لاستيفاء الثمن، وكذلك إذا مات في يده، لا شيء عليه؛
مما قننا. قال: ولو اعتقه المولى كما فعله، صار فاصلاً بالإحصاء، كما في العبد المشتري،
وكذا إذا باعه من الراد لسلامة البذل له، والرد وإن كان له حكم البيع لكنه بيع من
يصير قابضاً وهو الثمن
وجه، فلا يدخل تحت النهي الوارد عن بيع ما لم يقبض فجاز. قال: وسئل إذا أخذ من
نسيه إذا أخذه يردّه، فالإشهاد حتم فيه عليه عن قول أبي حنيفة ومحمد **جاء** حتى
لو ردّه من لم يشهد وقت الأخذ لا جعل له عندهما؛ لأن ترك الإشهاد أمانة أنه
أخذه لنفسه، وصار كما إذا اشتراه من الآخذ، أو أنهبه، أو ورثه، فردّه عن مولاه
لا جعل له؛ لأنه رده لنفسه إلا إذا أشهد أنه اشتراه ليرده.

في معنى البيع لأن غايته مفاع العقد، است بالإنفاق، وإنما يستفيدها المولى بمرور مال يجب عليه، وإنشأه إذا حدث في يده امبيع سقطت الشمس، فكذلك ههنا يسقط الجعل. [الغاية ٥ ٣٦٥] **وَمِنْ أَغْنَاهُ الْمَوْلَى** أي قبل أن يقضيه صراحة وأشار بقوة: بالإعتاق من أنه لو دبره مكان لإعتاقه يقصر وقصص، والفرق بينهما أن الإعتاق بإللاف لعماله بقضيه به فاصلاً، وأما التذبير فليس بتللاف سمائيته. [الغاية ٩ ٤٩٤]

والرد الخ هـ جواب عن سؤال مقدر يرد على قوله: لأنه في معنى البيع، وهو أن يقل ما كان لرد في معنى البيع، كان المالك في معنى المشتري، فعلى هـ يسعى أن لا يجوز بيعه من رد قبل انقضاء ورود انتهى عن بيع المشتري قبل القبض، فأجاب بقوله والرد الخ. [الغاية ٩ ٤٩٤] **أَبِي حَبِيبٍ وَمُحَمَّدٌ** وعد أبي يوسف والأئمة الثلاثة ٢: لإشهاد بيس شرط. (الغاية) **وَصَارَ كَمَا خُ** أي رد رده على مولاه، فإنه لا جعل له، أو قبله أي قبل هبته، بأن وهب لأحد رجل، فرد الموهوب له على مولاه، أو ورثه أي ورث لأق من لأحد، فرد المورث على مولاه، ففي هذه النصوص كلها لا جعل له؛ لأنه لم يأخذه ليرده، بل أخذه لنفسه. [الغاية ٩ ٤٩٥]

أَوْ نَفْسِهِ وكذا أبو أوصى به. [فتح القدير ٥ ٣٦٦] **لأنه رده لنفسه** فإنه بائعاً ولائها وبورائة قصد لتمام نفسه. **أشتره ليرده:** أي عند الشراء من الأخذ.

فيكون له الجعل، وهو متبرع في أداء الثمن. وإن كان لأحق رهس. فجعل على
رهس؛ لأنه أحيى ماليته بالرد، وهي حقه؛ إذ الاستيفاء منها، والجعل بمقابلة إحياء
المالية. فيكون عليه، والرد في حياة الراهن وبعده سواء؛ لأن الرهن لا يبطل بالموت،
وهذا إذا كانت قيمته مثل الدين، أو أقل منه، فإن كانت أكثر، فيقدر الدين عليه،
والباقي على الراهن؛ لأن حقه بالقدر المضمون، فصار كثمن الدواء، وتخليصه عن
الجناية بالفداء، وإن كان مديوناً، فعلى المولى إن اختار قضاء الدين، وإن بيع بُدئ
بالجعل، والباقي للغرماء؛ لأنه مؤنة الملك، والملك فيه كالموقوف، فيجب على من
يستقر له. وإن كان جانياً، فعلى المولى إن اختار الفداء لعود المنفعة إليه، وعلى
الأولياء إن اختار الدفع لعودها إليهم. وإن كان موهوباً،
المولى منفعة الرد

في اداء الثمن كما لو أتى بغير إذن القاضي. وبعده سواء. فيجب جعل على رهس فيها.
وهذا أي كون جعل على الرهن. [فتح القدير ٥ ٣٦٦] كس الدواء حيث يجب ذلك على الرهن
بقدر دينه، والباقي على الراهن. (الساية) وتخصه أح فإن الفداء يجب على الرهن بقدر دينه، والباقي على
الراهن، فكذلك الجعل. (الساية) وإن كان مديوناً أي إن كان العبد لأحق مديوناً بأن كان ماديون في
اتجاره فدحه دين، أو أتى من الغير، واعترف به المولى. [فتح القدير ٥ ٣٦٦ ٣٦٧]
كالموقوف بين أن يستقر على المولى متى اختار قضاء الدين وبين أن يصير لغرماء متى اختار
البيع. [الساية ٩/٤٩٦] فحب على أح لأنه مؤنة الملك، والملك في العبد بعد مباشرته سبب الدين
كالموقوف إن اختار المولى قضاء دينه كان الجعل عنه، لأن الملك استقر له، وإن اختار بيعه في الدين، كان
الجعل في الثمن يبدأ به قبل الدين؛ لما قلنا: إنه مؤنة الملك والباقي للغرماء. (فتح القدير)
وإن كان حاب [أي الإباق] أي حتى خطأ، فلم يدفعه مولاه، ولم يفده حتى أبى. [فتح القدير ٥ ٣٦٧]

فعلى الموهوب له وإن رجع الواهب في هبته بعد الرد؛ لأن المنفعة لبواهب ما حصلت بالرد، بل بترك الموهوب له التصرف فيه بعد الرد، وإن كان لصبي، فاجعل في ماله؛ لأنه مؤنة ملكه، وإن رده وصيّه، فلا جعل له؛ لأنه هو الذي يتولى الرد فيه.

وإن رجع الخ وإما ذكر "إن" الوصية هذه يدفع شبهة ترد على ما ذكر قبله بقوله. فتح على من يستقر الميث له، وقوله: فعلى المولى إن احتار المدء، فعلى كلا التقديرين كان يسعى أن يجعل الجعل على الوهب؛ بوجود هذين المعينين في حقه. ووجه الدفع أن المنفعة لبواهب ما حصلت رد لائق، بل بترك الموهوب له التصرف فيه بعد الرد من الهبة والبيع وغيرهما من التصرف الذي يمنع الواهب عن الرجوع في هبته. [لعمارة ٥ ٣٦٦] رده وصد وكذا البيهيم يعوله رحن. (فتح القدير) يتولى الرد فيه. فيحقق الرد فيه على نفسه. [السادة ٩ ٤٩٧]

كتاب المفقود

باعت الرجل، فلم يُعرف به موضع، ولا عنه شيء حتى هُدم من نصب القاضي من حفظ ماله، ويقوم عليه ويسمى **حقه**؛ لأن القاضي نصب ناظراً لكل عاجز عن النظر لنفسه، والمفقود بهذه الصفة، وصار **كالصبي والمجنون**، وفي نصب الحافظ لماله والقائم عليه نظر له. وقوله: "يستوفي حقه" لا خفاء أنه يقبض غلاته، والدين الذي أقر به غريم من غرمائه؛ لأنه من باب الحفظ، **ويخاصم** في دين وجب **بعقده**؛ لأنه أصيل في حقوقه، ولا **يخاصم** في الذي تولاه المفقود، ولا في نصيب له في عقار، أو عُروض في يد رجل؛ لأنه ليس بمالك، ولا نائب عنه، إنما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي، وأنه لا يملك الخصومة بلا خلاف، إنما الخلاف في الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين، وإذا كان كذلك يتضمن الحكم به قضاءً على الغائب، وأنه لا يجوز إلا إذا رآه القاضي وقضى به؛

المفقود يقال: فقدت عني أي عاب، فقداً وفقوداً وفقداناً، وهو من الأصداد يقال: فقدت شيء أي طنته وكلا المعنيين موجود في المفقود، فقد صل عن أهله، وهم في ظنه. [الساية ٤٩٨/٩] **كالصبي والمجنون**. فعلى القاضي أن يفعل في أمرهم ما ذكرناه؛ ما ذكرناه. (فتح القدير) **ويخاصم** أي الذي نصب له (الساية) **بعقده** أي بعقد الذي نصبه القاضي. [فتح القدير ٣٦٨/٥] **ولا يخاصم إلخ** وفائدته: أنه لا يقبل البيعة عليه؛ لأنه ليس من باب النظر، وأنه قضاء على الغائب. **في يد رجل** أي على سبيل الوديعة، أو غير ذلك. **لا يملك الخصومة**؛ أي الوكيل بالقبض من القاضي.

في الوكيل إلخ: [كما سيأتي في كتاب الوكالة] فإنه يملك الخصومة عند أي حبيبة... خلافاً لهما. (الساية) **وإذا كان** يعني أن وكيل القاضي لما لم يملك الخصومة. (العناية) **وأنه لا يجوز** لأن القضاء لقطع الخصومة، والخصومة من الغائب غير متصورة. [العناية ٣٦٨/٥] **وقضى به** أي بما رآه جار ذلك؛ لأنه محتهد فيه أي في الحكم على الغائب، وعند الشافعي لا يجوز؛ لأن القضاء إذا لاقى فصلاً محتهداً فيه نفذ. [الساية ٤٩٩/٩]

لأنه مجتهد فيه، ثم ما كان يخاف عليه الفساد يبيعه القاضي؛ لأنه تعذر عليه حفظ صورته، فينظر له بحفظ المعنى. ^{حسب ذنبه} ولا يبيع ما لا يثبت عليه فساد في نفسه ولا غيره؛ لأنه لا ولاية له على الغائب إلا في حفظ ماله، فلا يسوغ له ترك حفظ الصورة، وهو ممكن. قال: ^{القنوري} وسقى على روحه، وولاده من ماله، وليس هذا الحكم مقصوراً على الأولاد، بل يعم جميع قرابة الولاد. والأصل: أن كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي، يُنفق عليه من ماله عند غيبته؛ لأن القضاء حينئذ يكون إعانة، وكل من لا يستحقها في حضرته إلا بالقضاء، لا ينفق عليه من ماله في غيبته؛ لأن النفقة حينئذ تجب بالقضاء، والقضاء على الغائب ممتنع. فمن الأول: الأولاد الصغار والإناث من الكبار، والزمني من الذكور الكبار، ومن الثاني: الأخ والأخت والخال والخالة. وقوله: "من ماله" مراده: الدراهم والدنانير؛ لأن حقهم في المطعوم والملبوس، فإذا لم يكن ذلك في ماله يحتاج إلى القضاء بالقيمة، وهي النقدان.

يخاف عليه مثل الثمار ونحوها. (الساية) وليس هذا إلح. كما يفهم من ظاهر المتن. جمع قرانه إلح كالأباء والأحناد وإن علو، والأولاد وإن سفلو، وأحداث وإن علو. (إنباية) يكون إعانة أي تمكياً للمستحق من الأحد، وهذا لو تمكوا من ذلك، هم الأحد، فيعيهم اقاضي على ذلك؛ إزاماً؛ إذ الروم ثاب قن القضاء. [إنباية ٥٠١/٩] فس الأول وهم الذين يستحقون النفقة بغير قضاء.

الأولاد الصغار إلح إذا لم يكن لهم مال، وكذا الأب والجد، والرمي من الذكور الكبار فكل من له مال، لا يستحق النفقة في حال حصوله، فضلاً عن غيبته إلا الروحة فإنها تستحق وإن كانت عنية؛ لأن استحقاقها بالعقد والاحتباس، واستحقاق غيرها بالحاجة، وهي تنعدم بالعي. [فتح القدير ٣٧٠-٣٦٩/٥] ومن الثاني إلح: إما كان من الثاني؛ لأنها نفقة دي الرحم المحرم، وهو مجتهد فيها، فلا تجب إلا بالقضاء أو الرضا، ولهذا لم يكن لهم الأخذ بدون القضاء أو الرضا. [العناية ٣٧٠/٥]

والتبر. بمنزلهما في هذا الحكم؛ لأنه يصلح قيمة كالمضروب، وهذا إذا كانت في يد ^{غير المضروب} القاضي، فإن كانت وديعة، أو ديناً يتفق عليهم منهما إذا كان المودع والمديون مقررين بالدين والوديعة والنكاح والنسب، وهذا إذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي. فإن كانا ظاهرين، فلا حاجة إلى الإقرار، وإن كان أحدهما ظاهراً يشترط الإقرار بما ليس بظاهر، هذا هو الصحيح، فإن دفع المودع بنفسه، أو من عليه الدين بغير أمر القاضي يضمن المودع، ولا يبرأ المديون؛ لأنه ما أدى إلى صاحب الحق، ولا إلى نائبه. بخلاف ما إذا دفع بأمر القاضي؛ لأن القاضي نائب ^{بذمة} عنه، وإن كان المودع والمديون جاحدين أصلاً، أو كانا جاحدين الزوجية والنسب: لم ينتصب أحد من مستحقي النفقة خصماً في ذلك؛ لأن ما يدعيه للغائب لم يتعين سبباً لثبوت حقه وهو النفقة؛ لأنها كما تجب في هذا المال تجب في مال آخر للمفقود. قال: **ولا يُفَرَّقُ بيه وبين امرأته، وقال مالك** ^{يُفَرَّقُ} ^{فقدوري}:

وهذا أي الذي ذكرنا من إيفاق القاضي عليهم من ادراهم والداير. **والسبب**: بيه وبين من يستحق له النفقة. **وهذا** أي الاحتياج إلى الإقرار. (العناية) **إذا لم يكونا** أي الدين والوديعة أو النكاح والنسب جعل الدين والوديعة شيئاً واحداً، والنكاح والنسب كذلك، فذلك ذكرهما بلفظ التشبيه. [العناية ٣٧٠/٥]

هو الصحيح احتراز عن جواب القياس الذي قال به زهر لا أن هذا اختلاف الروايتين، قال: لا ينفق من الوديعة شيئاً عليهم؛ لأن إقرار المودع بذلك ليس نكحة على العائث، وهو ليس خصماً عن العائث. [فتح القدير ٣٧٠/٥]

نائب عنه أي عن المفقود، فإن له ولاية عامة. **لأن ما يدعيه إلخ**: وقال شيبني العللاء: حاصله أن ما يدعيه الزوجة والأولاد أن هذا المال هو الدين، أو الوديعة مال للعائث لم يتعين لفقتهم؛ لأنه كما تخري النفقة في الدين والوديعة تخري في مال آخر أيضاً للمفقود، فلم ينتصب خصماً. [الساية ٥٠٤/٩]

وقال مالك ذكر ابن وهبان في 'مظلومته' أنه لو أفنى بقول مالك في موضع الضرورة يجوز، اعترضه شارحها ابن الشحنة بأنه لا ضرورة إلى ذلك. وقال الشارح في 'الدر المنقي': هذا ليس بأولى نقول القهستاني. لو أفنى به في موضع الضرورة لا بأس به على ما أظن. قلت: ونظير هذه المسألة عدة ممتدة الطهر التي سمعت برواية الدم ثلاثة أيام، =

إذا مضى أربع سنين يُفَرَّقُ القاضي بينه وبين امرأته، وتعتد عدة الوفاة، ثم تتزوج من شاءت؛ لأن عمر **هكذا** قضى في الذي استهواه الجنُّ بالمدينة. وكفى به إماماً، ولأنه منع حقها بالغيب، فيفرق القاضي بينهما بعد مضي مدة؛ اعتباراً بالإيلاء والعنة، وبعد هذا الاعتبار أخذ المقدارَ منهما الأربع من الإيلاء والسنين من العنة؛ عملاً بالشبهين.

بسوي وعين

= وامتد ظهرها، فلما نقي في العدة إلى أن تحيض ثلاث حيض، وعد مالم: تفضي عدتها بسبعة أشهر، وقد قال في 'المرآة': هناك الفتوى في زمان علي قوب مالم، وقال الرهدي: كان بعض أصحابنا يقولون به لبصروة، واعتصره في شهر بأنه لا داعي إلى الإفتاء بمدد غير؛ لإمكان إرفاع إلى حاكم مالكي، لكن قدما هناك أن الكلام عند تحقق الضرورة حيث لا يوجد حاكم مالكي. (رد اختار)

نسب الفتوى على قول مالم في عصرنا هذا في مسئلة روجة المفقود بعد قضاء القاضي في المحكمة الشرعية. في الذي استهواه الخ فيل: وأجمع الصحابة عليه، ولم يعلم لهم مخالف في عصرهم، وعليه جماعة من التابعين، قال مالم: وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها، فدخل بها زوجها، أو لم يدخل بها، فلا سبيل لزوجها لأول عليها بداء، أو ثبت أنه حي؛ لأن حاكم أناح امرأة الازدواج مع مكان حياته، فم يكشف العيب أكثر مما كان يظن، قال: ودلت الأمر عددا، فالتعد بمجرد بفتيها، ثم رجع مالم عن هذا قبل موته بعام، وقال: لا يفتيها على الأول إلا دخول الثاني غير عدم حياته كدات موبي، وأحد به من انقاسه وأنشبه قال في 'الكافي': هو الأصح من طريق الأثر؛ لأنها مسألة قلدا فيها عمر، وليست مسألة قصر.

استهواه الجن قوة: ستهوته أي حره إلى المهدوي، وهي المسافة والمهاث. [أساية ٩ ٥٠٥]

بالإيلاء والعنة وإجماع بينهما مع لروح حق امرأة، ودفع انصر عنها، فإن العين يفرق بينه وبين امرأته بعد مضي ستة أشهر انصر عنها، ومن الموي وامرأته بعد أربعة أشهر لرفع انصر عنها، ولكن عذر المفقود أصغر من عذر الموي ولعين، فيتعين في حقه مدتان في التريص، بأن يعمل سنون مكان لشهور، فتتريص أربع سنين عملاً بالشبهين. [العناية ٣٧١/٥]

أخرج أن أبي شيبه في 'مصنفه' عن يحيى بن جعدة أن رجلاً استهوته الجن على عهد عمر فأتت امرأته عمر، فأمرها أن تتريص أربع سنين، ثم أمر بويه بعد أربع سنين أن يطلقها، ثم أمرها أن تعتد فبدأ بقضت عدتها تزوجت، فإن جاء زوجها حياً بين امرأته والصدائق. [٣٥٣/٣، باب من قال: تعتد وتزوج ولا تريص]

ولنا: قوله **في** امرأة المفقود: "إنها امرأته حتى يأتيها البيان"، * وقول علي **فيها**: هي امرأة ابتليت، فلتصبر حتى يستين موت أو طلاق، خرج بياناً للبيان المذكور في المرفوع، ولأن النكاح عُرِفَ بثبوته، والغيبة لا توجب الفرقة، والموت في حيز الاحتمال، فلا يزال النكاح بالشك، وعمر **رجع إلى قول علي**.

ولا قوله **الح** الحاصل: أن المسألة مختلفة بين الصحابة * . فذهب عمر إلى ما تقدم، وذهب علي **إلى** أنها امرأته حتى يأتيها البيان، والشأن في الترحيح، والحديث الضعيف يصح مرجحاً لا مثناً بالإصالة، وروى عبد الرزاق عن ابن جريح قال بلغني أن ابن مسعود وافق عنباً على أنها تنتظر أنداً، وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي قلابة وجابر بن ريد والشعبي وإسحقي عنهم قالوا: ليس لها أن تزوج حتى يستين موته. [فتح القدير ٥/٣٧٢] **خرج بياناً** وحاصله: أن البيان في الحديث المرفوع إلى النبي **محمل**، وقول علي **خرج بياناً** لذلك **المبهم**. [العناية ٥/٣٧٢] **والغيبة**: كما في غيبة غير المفقود.

أى قول علي ذكره ابن أبي ليلى قال: ثلاث قصيات رجع فيها عمر إلى قول علي: امرأة المفقود وامرأة أبي كعب، والمرأة التي تزوجت في عدتها، وقوساً في الثلاث قول علي **وامرأة المفقود** عرفت، وأما امرأة أبي كعب، فكان أبو كعب طلقها ثم راجعها ولم يعلمها حتى عاب، ثم قدم فوجدتها قد تزوجت، فأثنى عمر فقص عليه القصة، فقال له: إن لم يكن دخل بها، فأنت أحق بها، وإن كان دخل بها، فبئس لك عليها سبيل فقدم على أهلها، وقد وصفت القصة على رأسها، فقال لهم: إن لي إليها حاجة، فحسوا بي وببناها، فوقع عليها وبات عدتها، ثم عدا إلى الأمير بكتاب عمر، فعرفوا أنه جاء بأمرين، وهذا أعني عده ثبوت الرجعة في حقها إذا لم تعلم بها حتى إذا اعتدت وتزوجت ودخل بها الثاني لم يبق للأول عليها سبيل لدفع الضرر عنها، ثم رجع إلى قول علي: إن مراجعتها إياها صحيح، وهي مكوحتة، دخل بها الثاني، أو لا. وأما المرأة التي تزوجت في عدتها، فالمرأة التي يعنى إليها زوجها فتعتد وتزوج، وكان مذهبه فيها إذا أتى زوجها حياً، يخبره بين أن ترد عليه وبين المهر، وقد صح رجوعه إلى قول علي وهو أن يفرق بينها وبين الثاني، وهذا المهر عليه مما استحل من فرجها، وترد إلى الأول ولا يقرها حتى تنقضي عدتها من ذلك. [فتح القدير ٥/٣٧٢]

* أخرجه الدارقطني في "سنة" عن سوار بن مضعب ثنا محمد بن شريحيل الهمداني عن المعيرة بن شعبة، قال: قال رسول الله **مرأة مفقود** **منه** **حين** **من** **١٨٩/٣**، كتاب النكاح] وهو حديث ضعيف. [نصب الرتبة ٣/٤٧٣] وله شاهد من قول علي وابن مسعود كما سيأتي. [إعلاء السنن ٣١/١٣]

ولا معتبر بالإيلاء؛ لأنه كان طلاقاً معجلاً، فاعتبر في الشرع مؤجلاً، فكان موجباً للفرقة، ولا بالعنة؛ لأن الغيبة تعقب الأوبة العنة، ^{في حادثة} وقلما تنحل بعد استمرارها سنة. قال: وإذا تمت به مائة وعشرون سنة من يوم ^{رجوع} فُلِدَ: حكى محمد بن عيسى: وهذه رواية القدوري الحسن عن أبي حنيفة ^{رحمته}، وفي ظاهر المذهب: يقدر بموت الأقران، وفي المروي عن أبي يوسف ^{رحمته} بمائة سنة، وقدره بعضهم بتسعين، والأقيس: أن لا يقدر بشيء، والأرفق: أن يقدر بتسعين، وإذا حكم بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت.

ولا معتبر بالإيلاء جواب عن قياس مالك - (العناية في الشرع مؤجلاً خلاف المفقود، فإنه لا يظهر منه طلاق، لا معجل ولا مؤجل). (العناية) لأن العبة ^{الح} تقريره: أن اعدة بعد ما استمرت سنة كانت طبيعة، والطبيعة لا تنحل، فقات حقها على التأيد، فيمرق بينهما بعد سنة دعواً للصرر، خلاف امرأة المفقود، فإن حقها مرجو قبل مضي أربع سنين وعده. [العناية ٥/٣٧٢] عن أبي حنيفة وجه رواية الحسن أن الأعمار في رماها قلما تزيد على مائة وعشرين، بل لا يسع أكثر من ذلك، فيقدر بها تقديرًا بالأكثر. وأما ما قيل: إن هذا يرجع إلى قول أهل صنائع، فإنهم يقولون: لا يخور أن يعيش أحد أكثر من ذلك، وقولهم باطل بالخصوص كوج - وغيره، فما لا ينبغي أن يذكر توحيتها لمذهب من مذاهب الفقهاء وكيف وهم أعرف بما دلت عليه النصوص، والتواريخ بالأعمار السالفة لبشر، بل لا يخل لأحد أن يحكم على أئمة المسلمين أنهم اعتمدوا في قولهم على أمرهم بغيره بطلانه، ويوجبون عدم اعتباره في شيء من الأشياء. [فتح القدير ٥/٣٧٣] **موت الأقران** فإن الأعمار قد تختلف صولاً وقصرًا حسب الأقطار حسب إحرائه سبحانه وتعالى العادة. [فتح القدير ٥/٣٧٣] **مائة سنة** لأن الظاهر أن لا يعيش أحد في رماها أكثر من مائة سنة. (العناية) **بعضهم تسعين** لأنه متوسط ليس بعالم، ولا نادر. [العناية ٥/٣٧٢] **والأقيس** ^{الح} والحاصل: أن الاختلاف ما جاء إلا من اختلاف الرأي في أن العالم هذا في الطول، فدا قال شمس الأئمة: الأليق بصريق ائمه أن لا يقدر بشيء؛ لأن نصب التقادير بالرأي لا يكون.... والأرفق أي بالناس أن يقدر بالتسعين، وأرفق عنه التقدير بستين وعندي الأحسن سبعون؛ بقوله ^{الح} "أعمار أمتي ما بين استين إلى التسعين"، فكانت المنتهى غالباً. [فتح القدير ٥/٣٧٤] **ذلك الوقت** أي وقت الحكم بالموت. (السابعة)

وقسم ماله بين ورثته الموحدين في ذلك الوقت. كأنه مات في ذلك الوقت معانية؛ إذ الحكمي معتبر بالحقيقي. ومن مات قبل ذلك: لم يرث منه؛ لأنه لم يحكم بموته فيها، فصار كما إذا كانت حياته معلومة، ولا يرث المفقود أحداً مات في حال فقدته؛ لأن بقاءه حياً في ذلك الوقت باستصحاب الحال، وهو لا يصلح حجة في الاستحقاق. وكذلك م أوصى بالمفقود، ومات موصى ثم الأصل: أنه لو كان مع المفقود وارث لا يُحجَبُ به، ولكنه ينتقص حقه به: يُعطى أقل النصيبين، ويوقف الباقي، وإن كان معه وارث يحجب به: لا يعطى أصلاً. بيانه: رجل مات عن ابنتين وابن مفقود، وابن ابن، وبنت ابن، والمال في يد الأجنبي، وتصادقوا على فقد الابن،

في ذلك الوقت أي من وقت الحكم بالموت. (الساية) معتبر بالحقيقي: فلو ثبت موته حقيقة تعند امرأته، وقسم ماله بين ورثته، فكذلك في الموت الحكمي. [الساية ٥١٠/٩] ومن مات أي من أقاربه وورثته. باستصحاب الحال: واستصحاب الحال عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان لعدم الدليل المزيل، وهو يصلح عدلاً حجة للدفع، لا للاستحقاق، ولهذا اعتبر المفقود حياً في مال غيره حتى لا يرث أحد من المفقود في حال فقدته، ولا يرث المفقود عن أحد، بل يوقف نصيبه من مال مورثه، فإن مضت المدة، أو علم موته يرد الموقوف لأجله إلى وارث مورثه الذي ورث من ماله. [الساية ٥١٠/٩]

وكذلك: أي لا تصح الوصية بل توقف. (العناية) وتصادقوا [أي الورثة المذكورون والأحياء]. إلخ. وإنما قيد بالتصادق؛ لأن الأجنبي الذي في يده المال إذا قال: قد مات المفقود قل أبيه، فإنه يجبر على دفع الثلثين إلى الستين؛ لأن إقرار دي اليد فيما في يده معتبر، وقد أقر بأن ثلثي ما في يده هما، فيجبر على تسليم ذلك إليهما، وقور أولاد الاس: أبونا مفقود لا يمنع إقرار دي اليد؛ لأنهم لا يدعون لأنفسهم شيئاً هذا القول، ويوقف الباقي على يد دي اليد حتى يظهر مستحقه، هذا إذا أقر من في يده المال. أما لو جحد أن يكون المار في يده، فأقامت البتة البينة أن أباها مات، وترك المال ميراثاً لهما، ولأخيها المفقود، فإن كان حياً، فهو الوارث معهما، وإن كان ميتاً، فولده الوارث معهما، فإنه يدفع إلى الستين النصف، ويوقف النصف الباقي على يد عدل. =

وطلبت الابتان الميراث تعطيان النصف؛ لأنه متيقن به، ويوقف النصف الآخر، ولا يعطى ولد الأب؛ لأنهم يحجبون بالمفقود، ولو كان حياً، فلا يستحقون الميراث بالشك. ^{الصف الموقوف} ولا ^{من يد أحبي} إلا إذا ^{طهرت} منه ^{حده} ونظير هذا الحمل فإنه يُوقَفُ له ميراث ابن واحد على ما عليه الفتوى، ولو كان معه وارث آخر إن كان لا يسقط بحال، ولا يتغير بالحمل: يُعطى كل نصيبه، وإن كان ممن تسقط بالحمل لا يعطى، وإن كان ممن يتغير به: يعطى الأقل للتيقن به، كما في المفقود، وقد شرحناه في "كفاية المتبهي" بآتم من هذا.

= وإنما قيد بقوله. والمال في يد أحبي؛ لأنه إذا كان في يد الأسير وأسلمه حاملاً، فإن القاضي لا يسعى له أن يحول المال من موضعه، ولا يقف منه شيئاً للمفقود. [العناية ٣٧٤/٥-٣٧٥] لأنه ^{مستند} لأن لو قدرنا المفقود متناً كان نصيبهما الثلثين، ولو قدرناه حياً كان نصيبهما النصف، فانصف متيقن به، ويوقف النصف الآخر إلى أن يظهر حاله المفقود. (الساية) ^{الح} إلا إذا ^{طهرت} ^{الح} فلا يترك من العير في يد الخائن، ويوضع على يد عدل إلى أن يظهر المستحق. (البنية) ونظير هذا ^{أبي} نصير المفقود، الحمل في حق وقف النصف. [الساية ٥١٢/٩] ما عليه الفتوى. احتقر به عما روي عن أبي حنيفة أنه يوقف له ميراث ربع دين؛ لما قال شريك: رأيت بالكوفة لأبي سماعة أربع دين في بطن واحد، وعن محمد ميراث ثلاثة دين، وفي أخرى نصيب اثنين وهو رواية عن أبي يوسف، وعن أبي يوسف: نصيب ابن واحد وعليه الفتوى. [فتح القدير ٣٧٥/٥-٣٧٦] لا يسقط ^{الحل} كالأب واحد مثلاً. (الساية) ^{سقط} ^{بالحمل} كالأب والأخ أو العم. [الساية ٥١٣/٩] وإن كان ^{الح} أي إن كان مورث مما يتغير نصيبه بالحمل، وبكس لا تسقط كالألم والروحة وأخوهما

كتاب الشَّرْكَةِ

شَرَكَةُ حَرِيرَةٍ: **لأنه** **بُعِثَ**، والناسُ يتعاملون بها، فقرَّرهم عليه، * قال: **العدوي**
الشَّرْكَةُ صِرَافٌ: شَرَكَةُ أُمْلَاكٍ، وشَرَكَةُ عَقُودٍ، وشَرَكَةُ الْأُمْلَاكِ: العَيْنُ يَرْتُهَا رَحْلَانُ
فَوْ شَرِكَاها. فلا خور لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه، وكلُّ واحدٍ
مبهما في نصيب صاحبه كالأحيي. وهذه الشركة يتحقق في غير المذكور في
الكتاب كما إذا اتَّهَبَ رجلان عَيْنًا، أو مَلَكَاها بالاستيلاء، أو اخْتَلَطَ مالُهُما من غير
صنع أحدهما، أو بخلطيهما خلطًا يَمْنَعُ التَّمْيِيزَ رأسًا، أو إلا يخرج.

كتاب الشركة وهو بإسكان الراء في المعروف، أورد الشركة عقيب المفقود لتناسلها بوجهين: كون مال أحدهما أمانة في يد الآخر، كما أن مال المفقود أمانة في يد الحاضر، وكون الاشتراك قد يتحقق في مال المفقود، كما لو مات مورثه، وله وارث آخر، والمفقود حي وهذه مسألة خاصة بينهما، والأولى عامة فيها، وفي الابق والنقيض واللقطة عني اعتبار وجود مال مع اللقيط. قيل: شرعيتها بالكتاب والسنة والمعقول، أما الكتاب فقوله تعالى: **فَمَنْ شَرَكَ فِي مَالٍ مَرْتَبَةً**، وهذا حاصل بشركة العين، وأما السنة فما في أبي داود وابن ماجه والحاكم عن السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي **ﷺ** كنت شريك في الجاهلية، وفي أبي داود ومستدرك والحاكم عن أبي هريرة **ﷺ** قال الله: **لَنْ يَنْفَعَكَ مَالُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا شَرَكْتَ فِيهِ**، ولا شك أن كون الشركة مشروعة أظهر ثبوتاً من هذه، إذ التوارث والتعامل من لدن النبي **ﷺ** وهم جراً متصل لا يحتاج فيه إلى إثبات حديث بعينه، فلهذا لم يرد المصنف على ادعاء تقريره **ﷺ** عليها، [فتح القدير ٣٧٦/٥-٣٧٧] **وهذه الشركة** وطاهر هذا الحمل من القنوري القصر، فذكر المصنف أنها لا تقتصر على ما ذكر. [فتح القدير ٣٧٧/٥] **صنع أحدهما** نحوها إذا اشتق الكيسان، فاحتلط ما فيهما من الدراهم. (الباب) **خلطاً**. كخلط الخطة بالخطة. **إلا يخرج**: كخلط الخطة بالشعر.

* في الباب أحاديث. [نصب الراية ٤٧٤/٣] منها: ما أخرجه أبو داود في 'سسه' عن السائب، قال: أتيت النبي **ﷺ** فجعلوا يشون عليّ ويدكروني، فقال رسول الله **ﷺ** **لَنْ يَنْفَعَكُمْ مَالُكُمْ**، يعني به **فَمَنْ شَرَكَ فِي مَالٍ مَرْتَبَةً** من نصيبه حتى يعمه بنته **ﷺ** كتب لاه **ﷺ** لا تدي [رقم: ٤٨٣٦، كتاب الأدب]

وَيَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا نَصِيْبَهُ مِنْ شَرِيْكِهِ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، وَمِنْ غَيْرِ شَرِيْكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَّا فِي صُورَةِ الْخُلْطِ وَالْإِخْتِلَاطِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْفَرْقَ فِي "كِفَايَةِ الْمُنْتَهَى".

وَأَصْرَحَ شَيْخُنَا: شَرِكَةُ الْمَعْقُودِ وَرَكَّتُهَا بِإِحَابٍ وَمَقُودٍ، وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ أَحَدُهُمَا ^{مَعْقُودِي} شَارِكًا فِي كَذَا وَكَذَا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: مَسْتُ، وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ الْمَعْقُودُ

عَلَيْهِ عَقْدُ الشَّرْكَةِ قَابِلًا لِلْوَكَالَةِ؛ لِيَكُونَ مَا يُسْتَفَادُ بِالتَّصَرُّفِ مَشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، فَيَتَحَقَّقَ

حُكْمُهُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ. ثُمَّ هِيَ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ: مَعَاوِضَةٌ، وَغَلَا، وَشَرِكَةُ الصَّنَاعَةِ، وَشَرِكَةُ

الْوَاحِدِ. فَأَمَّا شَرِكَةُ مَعَاوِضَةٍ: فَهِيَ أَنْ يَشْرَكَ بِرَحْلَانِ، فَيَسْتَوِيَانِ فِي مَعَاوِضَةٍ وَتَحْرِفُهُمَا

وَتَسْمِيَا؛ لِأَنَّهَا شَرِكَةٌ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ التَّجَارَاتِ يُفَوَّضُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمْرَ الشَّرْكَةِ إِلَى

صَاحِبِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ إِذْ هِيَ مِنَ الْمَسَاوَاةِ، قَالَ قَائِلُهُمْ:

لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا سِرَاقَةَ لَهُمْ وَلَا سِرَاقَةً إِذَا جُهِلَ لَهُمْ سَادُوا

فِي كِفَايَةِ الْمُنْتَهَى وَحَقِيقَةُ الْفَرْقِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي "الْمَوَائِدِ الصَّهْبَرِيَّةِ" وَهُوَ أَنَّ الشَّرْكَةَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا مِنْ

الْإِشْدَاءِ بَأَنْ اشْتَرَا حِصَّةً، أَوْ وَرَثَاها كَانَتْ كُلُّ حِصَّةٍ مَشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا، فَبِيعَ كُلُّ مِثْمَا شَاءَ حَاضِرًا مِنْ

الشَّرِيكِ وَالْأُجْنَبِيِّ، خِلَافَ مَا إِذَا كَانَتْ بِالْخُلْطِ وَالْإِخْتِلَاطِ؛ لِأَنَّ كُلَّ حِصَّةٍ مَمْلُوكَةٌ جَمِيعِ أَجْرَائِهَا لِأَحَدِهِمَا

لَيْسَ لِلْآخَرِ فِيهَا شَرِكَةٌ، فَإِذَا بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنْ غَيْرِ الشَّرِيكِ لَا يَقْدِرُ عَلَى سَلِيمِهِ إِلَّا بِمَخْلُوضٍ بِنَصِيْبِ الشَّرِيكِ،

فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ، خِلَافَ بَيْعِهِ مِنَ الشَّرِيكِ لِقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّسَمُّمِ. [فتح القدير ٣٧٨/٥]

فِي كَذَا وَكَذَا. مِنَ التَّجَارَاتِ الْبَرَرِيَّةِ أَوِ الْقَائِيَّةِ. (فتح القدير) قَابِلًا لِلْوَكَالَةِ [لأنَّ الشَّرْكَةَ يَتَصَمَّمُ نَوَكَالَةً]

أَحْتَرَّ عَنْ الشَّرْكَةِ فِي الشُّكْدِيِّ وَالْأَحْشَدِشِ وَالْإِخْتِلَاطِ وَالْإِصْطِيَادِ، فَإِنَّ أَمْرَهُ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ يَقَعُ مَنْ بَاشَرَ سَهْمَهُ

خَاصَّةً، لَا عَلَى وَجْهِ الْإِشْتِرَاكِ. [العناية ٣٧٩/٥] حُكْمُهُ: أَيُّ حُكْمٍ عَقْدُ الشَّرْكَةِ.

عَلَى الْإِطْلَاقِ يَعْنِي بِغَيْرِ قَيْدٍ شَيْءٍ. (السَّيَاة) قَالَ قَائِلُهُمْ هُوَ الْأَمُوهُ وَالْأَوْدَى (السَّيَاة)

لَا يَصْلُحُ الْحُجَّةُ وَبَعْدَهُ: إِذَا تَوَلَّى سِرَاقَةَ النَّاسِ أَمْرَهُمْ تَعَالَى ذَلِكَ أَمْرُ الْقَوْمِ وَارْتَدَّوْا

وَقِيلَ بَعْدَهُ: قَدْ دِي الْأُمُورُ بِأَهْلِ بَرَأْيٍ مَا صَحَّحَتْ فَإِنَّ تَوَلَّى فَالْجِهَانِ يَقَادُوا =

أي: متساويين، فلا بد من تحقيق المساواة ابتداءً وانتهاءً، وذلك في المال. والمراد به ما تصح الشَّرْكَةُ فيه، ولا يُعتبر التفاضل فيما لا يصح الشركة فيه، وكذا في التصرف؛ لأنه لو ملك أحدهما تصرفاً لا يملك الآخر لفات التساوي، وكذلك في الدين لما نبين إن شاء الله تعالى. وهذه الشركة جائزة عندنا استحساناً، وفي القياس: لا يجوز، وهو قول الشافعي **وقال مالك** لا أعرف ما المفاوضة. وجه القياس: أنها تضمنت الوكالة بمجهول الجنس، والكفالة بمجهول، وكل ذلك بانفراده فاسد.

= ومعنى البيت: إذا كان الناس متساويين لا كبير لهم ولا سيد يرجعون إليه، بل كان كل واحد مستقلاً ينفذ مراده كيف كان، تحققت المارة، كما في قوله تعالى: **فهم سواسية**، والسراة جمع سري وهو السيد، وجعله صاحب المفصل اسم جمع له، والسري فعيل جمع على فعلة بالتحريك، وأصله سرورة. [فتح القدير ٣٨٠/٥] **والمراد به** أي أراد بالمال الذي اشترط فيه المساواة هو المال الذي تصح الشركة فيه كالدارهم والدينار والموس أيضاً عن قوهما: لا ما لا يصح فيه الشركة كالعروض والعقار. (الساية) **لا يملك الآخر إلخ** بأن كان الآخر عبداً أو صبيّاً، أو دميّاً، فلا يصح المفاوضة بين الحر والعبد والصبي والبالغ والمسلم والدمي. [البنية ٥٢١/٩] **وقال مالك إلخ** وهذا لا يلزم تناقض به كما قيل، إذا لم يعرفها، فكيف حكم بفسادها؟ لأن العالم يقول مثل ذلك كناية عن الحكم بالفساد، والمعنى لا وجود للمفاوضة على الوجه الذي ذكرتموه في الشرع، وما لا وجود له شرعاً لا صحة له. وقد حكى عن أصحاب مالك أن المفاوضة تجوز، وهي أن يفوض كل منهما إلى الآخر التصرف في غيبته وحضوره، غير أن لا يشترط التساوي في المالين، ومن روي عنه القول بالمفاوضة الشعبي وابن سيرين. [فتح القدير ٣٨١/٥]

فاسد ألا ترى أنه لو قال. وكتبتك بالشراء أو شراء الثوب لا تصح الوكالة، وكذا الكفالة بمجهول لا يصح أيضاً، بخلاف الكفالة معلوم فإنها كما في قوله: ما داب لك على فلان فعليّ، فإن قيل: الوكالة العامة جائزة، كما إذا قال: وكتبتك في مالي اصنع ماشئت، فإنه يجوز له أن يتصرف في ماله، أوجب بأن العموم ليس بمراد ههنا، فإنه لا تثبت الوكالة في حق شراء الطعام والكسوة لأهله، فإذا لم يكن عاماً كان توكيلاً بمجهول الجنس، فلا يجوز. [البنية ٥٢٢/٩]

وجه الاستحسان: قوله **٣٨١**: 'فاوضوا فإنه أعظم لبركة'، وكذا الناس يعاملونها من غير نكير، وبه يترك القياس، والجهالة متحملة تبعاً كما في المضاربة. **ولا ينعقد إلا بمحض** ^{شركة بمحض} **مفاوضة**؛ لبعد شرائطها عن علم العوام، حتى لو بيننا جميع ما تقتضيه يجوز؛ لأن المعتبر هو المعنى. قال: **فتجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين أو ذميين؛ لتحقيق التساوي، وإن كان** ^{لقدوري} **أحدهما كمالاً والآخر محجوراً** ^{نقصاً} **لما قلنا. ولا يجوز بين حر ومسيء، ولا بين** **صبي وسبع؛ لانعدام المساواة؛ لأن الحر البالغ يملك التصرف والكفالة، والمملوك لا يملك** **واحداً منهما إلا بإذن المولى، والصبي لا يملك الكفالة ولا يملك التصرف إلا بإذن الولي.** **قال: ولا بين مسيء وكافر.** وهذا قول أبي حنيفة ومحمد **حيه**. وقال أبو يوسف **حيه** ^{القدوري} **يجوز للتساوي بينهما في الوكالة والكفالة، ولا معتبر بزيادة تصرف يملكه أحدهما،**

وكذا الناس إجماع ولو منع ظهور التعامل بها على لشروط التي ذكرتم من مساواة في جميع ما يمكنه كل من العقود بل على شرط التفويض لعدم كما عن ماث أمكن. [فتح القدير ٥/٣٨١] **يترك القياس** لأن التعامل بالإجماع. (فتح القدير) **محملة تبعاً** أي غيرها وهي المساواة، وهذا جواب عن وجه القياس أنها تضمنت الوكالة لمحجور الجنس، وللكفالة لمحجول، فأجاب أن ما لا يثبت مقصوداً حار أن يثبت تبعاً كالمضاربة جازت بالإجماع، وبما شئت على لتوكيل بشرء محجول الجنس لا يصح. ثم صحت شركة بعد وإن تضمنت ذلك. [الكفاية ٥/٣٨٢] **عن علم العوام** فإن أكثر الناس لا يعرفون جميع أحكامها. (لناية) **لما فسا** أي لتحقيق لتساوي؛ إذا كفر كنه مئة وحدة. (فتح القدير) **إلا بإذن المولى** فإن قيل: ما أدركه مولى في الكفالة يثبت التساوي بينه وبين الحر، قلنا لا يثبت؛ لأنه لا تصح كفالاته بإذن المولى إذا كان عليه دين. [الكفاية ٥/٣٨٢]

*عريب. [نصب الرية ٣/٤٧٥] وروى بن ماجة في سننه عن صالح بن صهيب عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ ثلاث فيهن لبر... **سبع إلى أجن، والمقارضة، وإخلاص البر بالشعر للبيت لا لسبع.** [رقم: ٢٢٨٩، باب الشركة والمضاربة]

كالمفاوضة بين الشُّفْعَوِي والحنفي، فإنها جائزة ويتفاوتان في التصرف في متروك التسمية، إلا أنه يكره؛ لأن الذمي لا يهتدي إلى الجائز من العقود. ولهما: أنه لا تساوي في التصرف، فإن الذمي لو اشترى برأس المال خموراً أو خنازير صح، ولو اشتراها مسلم لا يصح. ولا حر بين العيس. ولا بين الصييين. ولا بين المكائش؛ لانعدام صحة الكفالة، وفي كل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها، ولا يُشترط ذلك في العنان كان عناناً لاستجماع شرائط العنان؛ إذ هو قد يكون خاصاً، وقد يكون عاماً. قال: **وتعتقد على كونه والكفالة**، أما الوكالة؛ فلتحقق المقصود، وهو الشركة في المال على ما بيناه، وأما الكفالة؛ فلتحقق المساواة فيما هو من مواجب التجارات، وهو توجه المطالبة نحوهما جميعاً. قال: **وما سهره كل واحد منهما تكون على شركته، إلا طعام أهله وسببهم**، وكذا كسوته، وكذا الإدام؛ لأن مقتضى العقد المساواة،

بين الشُّفْعَوِي هذه السنة من أعلاط العوام، والصحيح الشافعي، كذا قال العيني في "السياسة" متروك التسمية. أي عمد؛ لأنه يعتقد خلافاً لحنف. [السياسة ٩/٥٢٤] أنه يكره أي عقد الشركة بين المسلم والكافر. (فتح القدير) فإن الذمي الح. وأما الحنف والشافعي: فامساواة ثانية؛ لأن الدليل على كونه ليس مالاً متقوماً قائم، وولاية الإلزام بالحاجة ثانية بانحاد الملة. [فتح القدير ٣٨٣/٥] ولا بين الصييين وإن أدن لهما أبوهما. (العناية) وفي كل موضع الح. ودلت كما لو عقد بالغ وصي، أو حر وعبد، أو مكاتب، أو شرط عدم الكفالة تصير عناناً، وإن عمم التصرف والمال، وتساوبا فيه؛ لأن عقد شركة العنان قد يكون عاماً، كما يكون خاصاً، خلافاً للمفاوضة لا تكون إلا عامة. [فتح القدير ٣٨٣/٥] وتعتقد الح. يعني أن كل واحد من الشريكين يكون فيما يشر وكيلاً عن الآخر، وكفيلاً عنه. [السياسة ٩/٥٢٦] على ما بيناه يريد قوله: ليكون ما يستفاد به على الشركة، فيتحقق الاشتراك في الربح. (فتح القدير) نوحه المطالبة بسب ما هو من أفعالهما. إلا طعام أهله الح. فيحتصر به، ومع ذلك يكون الآخر كفيلاً عنه حتى كان نائع الطعام والكسوة له، ولعابه، وإدامهم أن يطالب الآخر. [فتح القدير ٣٨٤/٥]

وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف، وكان شراء أحدهما كشرائهما إلا ما استثناه في الكتاب، وهو استحسان؛ لأنه مستثنى عن المفاوضة للضرورة، فإن الحاجة الراتبية معلومة الوقوع، ولا يمكن إيجابه على صاحبه، ولا التصرف من ماله، ولا بد من الشراء فيختص به ضرورة، والقياس: أن يكون على الشركة؛ لما بينا. **وليس** أن يأخذ **بشراء** **شخص** **مشتري** بالأصلالة وصاحبه بالكفالة، ويرجع الكفيل على المشتري بحصته مما أدى؛ لأنه قضى ديناً عليه من مال مشترك بينهما. **فإن** **وما يرمي كل واحد** **منهم** **من بدل** **عند صحيح** **في** **لا يبرئ** **ولا** **آخر** **مدين** **به** تحقيقاً للمساواة، فمما يصح فيه الاشتراك: الشراء، والبيع، والاستحجار. ومن القسم الآخر: الجناية، والنكاح، والخلع، والصلح عن دم العمد، وعن النفقة.

للضرورة لأن كل واحد منهما حين نشارك، وصاحبه عالم بخاجته إلى ذلك، ومعلوم أن كل واحد منهما لم يقصد بعقد المفاوضة أن تكون نفقته ونفقة عياله على شريكه. [الباب ٥٢٧/٩] **لما** **بينا** وهو قوله: لأن مقتضى العقد المساواة. (البناية) **للمساواة** أي معنى المساواة الذي تقتضيه الشركة المفاوضة. [الباب ٥٢٨/٩] **لشراء** **والبيع** **لح** صورتهما ظاهرة، لكن الثمن في البيع الحائر، والقيمة في البيع الفاسد والاستحجار، صورته: أن يستأجر أحد المتفاوضين أجنبياً في تجارتها، أو دابة، أو شيئاً من الأشياء، فلمؤجر أن يأخذ الآخر من أيهما شاء؛ لأن الإجارة من عقود التجارة، وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه لما يرمي من التجارة. [الباب ٥٢٨/٩] **احد** **لح** **فلو ادعى** **رجل** **على** **أحد** **المتفاوضين** **جراحة** **خطأ** **لها** **أرض** **مقدر**، واستحلها فحلف ثم أراد أن يستحل شريكه ليس به ذلك، ولا خصومة له مع شريكه، وكذا المهر والخلع والصلح عن حناية العمد، والنفقة إذا ادعاه على أحدهما، وحلفه عليه ليس له أن يخلف الآخر؛ لما بينا. وصورة الخلع: ما إذا كانت المرأة عقدت عقد المفاوضة، ثم خالعت مع زوجها، فما لزم عليها من بدل الخلع، لا يلزم شريكها، وكذا لو أقرت ببدل الخلع. [الباب ٥٢٩/٩]

قال: ولو كفل أحدهما مال عن أحبي: **لزم صاحبه** **عد أبي حنيفة** **رحمه**. وقالوا: لا يلزمه؛
لأنه تبرع، ولهذا لا يصح من الصبي والعبد المأذون والمكاتب، ولو صدر من المريض
يصح من الثلث، وصار كالإقراض والكفالة بالنفس. ولأبي حنيفة **رحمه**: أنه تبرع
ابتداءً، ومعاوضة بقاءً؛ لأنه يستوجب الضمان بما يؤدي على المكفول عنه إذا كانت
الكفالة بأمره، فبالنظر إلى البقاء تتضمنه المعاوضة، وبالنظر إلى الابتداء لم تصح
ممن ذكره، وتصح من الثلث من المريض، بخلاف الكفالة بالنفس؛ لأنها تبرع ابتداءً
وانتهاءً. وأما الإقراض فعن أبي حنيفة **رحمه** أنه يلزم صاحبه،

قال أي محمد **رحمه** في "الجامع الصغير". **لزم صاحبه** وقال الفقيه أبو الليث: وهذا إذا كفل بادن المكفول
عنه، وإن كفل غير إده بسعي أن لا يعت شيء على صاحبه في قولهم جميعاً، وفي 'شرح الصحاوي': وإن
كانت الكفالة بالنفس فلا يوحد به صاحبه بالإجماع. (الساية) **تبرع** وفي نسخة: متبرع. **ولهذا** أي ويكون
عقد الكفالة تبرعاً. (الساية) **من الصبي إلخ**. لأنهم ليسوا من أهل التبرع. [الساية ٥٢٩/٩]
ولو صدر إلخ. وإنما اقتصر على صدور عقد الكفالة في المرض، لأن المريض لو أقر كفالة سابقة على المرض لزمته
في كل المال بالإجماع؛ لأن الإقرار بها يلاقي حال بقائها، وهي في حال البقاء معاوضة. [فتح القدير ٣٨٥/٥]
وصار كالإقراض ذكر في 'الإيضاح': لو أقرض أحد المتفاوضين مالا، وأعطاه رجلاً، وأحد منه سفتحة
حائز عليهما، ولا يصح عنده محمد **رحمه**، وفي قياس قول أبي يوسف **رحمه** لا يجوز. [الساية ٥٣٠/٩]
والكفالة بالنفس فإنه لا يوحد بها الآخر. **فالنظر إلى البقاء** يعني وحاجتها إليها إلى البقاء؛ إذ المطالبة تتوجه بعد
الكفالة؛ لأنها حكمها، فلما لزم المال على الشريك الصامس لزم على الآخر، وهذا هو حالة البقاء، بخلاف الصبي
وعيره؛ لأن كلاماً ثمة في الابتداء بأنه هل يلزمه أو لا، فاعتبرنا جهة التبرع فيه، ولم يعتبر هنا. [العناية ٣٨٥/٥]
ممن ذكره إلخ. [يريد به الصبي والمجنون] بصمير الأفراد صحيح؛ لأنه المسألة من مسائل "الجامع الصغير"، والذي
يذكر فيه مسنون إلى محمد **رحمه**، وإن كان أبو يوسف **رحمه** معه في مواضع. (الساية) **لأنها تبرع** إذ لا يستوجب
الكفيل من المكفول عنه شيئاً. [البنية ٥٣١/٩]

ولو سلم فهو إعارة، فيكون مثلها حكم عينها لا حكم البدل حتى لا يصح فيه الأجل، فلا يتحقق معاوضة، ولو كانت الكفالة بغير أمره لم تلزم صاحبه في الصحيح؛ لانعدام معنى المعاوضة، ومطلق الجواب في "الكتاب" محمول على المقيد، وضمان الغصب والاستهلاك بمنزلة الكفالة عند أبي حنيفة ^{جامع صغير} ٣٣٠؛ لأنه معاوضة انتهاء. قال: ^{عند} ورث أحدهما ما لا يصح فيه الشركة أو وهب به أو حصل به ^{أو تصدق به عليه} نسيء: نصيب مقبوضه وصدرت عنه: لفوات المساواة فيما يصلح رأس المال؛ إذ هي شرط فيه ابتداء وبقاء؛ وهذا لأن الآخر لا يشاركه فيما أصابه؛ لانعدام السبب في حقه، إلا أنها تنقلب عناناً للإمكان؛ فإن المساواة ليس بشرط فيه، ولدوامه حكم الابتداء لكونه غير لازم. فإن ورث أحدهما عريضة: فهذا لا يفسد المعاوضة، وكذا العقار؛ لأنه لا يصح فيه الشركة، فلا يشترط المساواة فيه.

ولو سلم الخ حوالب بصريق التسليم يعني ولو سلمنا أن الإفراض لا يبرم صاحبه عند أبي حنيفة ^{عند} فهو إعارة، لا معاوضة ندليل حوارته؛ إذ لو كان معاوضة فيه بيع النقد بالسبينة في الأموال الربوية، فهذا كان كذلك، فيكون مثلها حكم عين ما أقرضه لا حكم البدل كما في الإعارة الحقيقية، حتى لا يصح فيه لأجل أي لا يلزم؛ لأن تأجيل الإفراض والعارية حائر، ولكنه لا يلزمه المضي على ذلك التأجيل. [الساية ٥٣١/٩] ولو كانت: متصل بقوله: إذا كانت الكفالة بأمره. [العناية ٣٨٦/٥]

في الصحيح يشير إلى خلاف المشايخ، وما ذكره المصنف مختار أبي الليث، وحمل مطلق جواب "الجامع الصغير" عليه، وعمامة المشايخ جرو على الإطلاق، ولم يتعرضوا لتفرقة بين كونها بأمره أو لا. [فتح القدير ٣٨٦، ٥] وضمان الغصب الخ لا وجه لتحصيل أي حنيفة بالذكر، فإن في ضمان الغصب والاستهلاك محمد معه في أنه يلزم شريكه، وكذا ضمان المحالفة في الوديعة والإقرار. قال أي محمد ^{في} "الجامع الصغير". [الكفاية ٥٣٢، ٥] ولدوامه الخ أي ودوام العان حكم الابتداء لكونه عقداً غير لازم، فإن أحد الشريكين إذا امتنع عن المضي على موجب العقد لا يخرجه القاضي على ذلك، فصار كالكفالة المفردة، فصار كأنهما شيئاً الشركة في الحال، ولا مساواة بينهما، فيكون عناناً. (الباية) وكذا العقار أي وكذا لا يفسد المعاوضة إذا ورث أحدهما عقاراً. [الساية ٥٣٣، ٩]

فصل

ولا تتعقد الشركة إلا بالدراهم والدنانير والفلوس النافقة، وقال مالك رحمه الله:

تجوز بالعروض والمكيل والموزون أيضاً إذا كان الجنس واحداً؛ لأنها عُقِدَتْ على رأس مال معلوم، فأشبهه النقود، بخلاف المضاربة؛ لأن القياس يأبأها؛ لما فيها من ربح مالم يُضمَّن، فيقتصر على مورد الشرع. ولنا: أنه يؤدي إلى ربح مالم يُضمَّن؛ لأنه إذا باع كل واحد منهما رأس ماله وتفاضل الثمنان،
من الشريكين

فصل لما ذكر اشتراط المساواة في رأس مال شركة المفاوضة احتاج إلى بيان ما تصح به، فقال: لا تتعقد الشركة، يعني لا تتعقد المفاوضة إذا ذكر فيها المال إلا بذلك، وبما قلنا هذا؛ لأنه ذكر في 'المسوط' أن المفاوضة والعان يكون كل منهما في شركة الوجوه والتقبل. [فتح القدير ٣٨٩/٥] **ولا تتعقد الشركة** المراد به شركة المفاوضة؛ لأنه شرع فيه بعد بيان المفاوضة، وكذا بدأ بعد هذا ببيان شركة العان بقوله: أما شركة العان إلخ. [لهاية]

والفلوس النافقة: أي الرائجة وغير الرائجة من العروض. **بخلاف المضاربة:** يعني المضاربة مختصة بالدراهم والدنانير؛ لأن القياس يجمع جوازها؛ لما فيها من ربح مالم يُضمَّن، فإن المال ليس بمضمون على المضارب بل هو أمانة في يده، فكان ما حصل من الربح مال غير مضمون فلا يستحقه رب المال؛ لأنه لم يعمل في ذلك الربح، فلا تصح، أن تقتصر على مورد الشرع، وهو الدراهم والدنانير، وأما في الشركة؛ فإن كل واحد من الشريكين يعمل في ذلك المال، فيستوي فيه العروض والنقود. [البناية ٥٣٥/٩]

ولما أنه إلخ: أي عقد الشركة بالعروض [البناية ٥٣٥/٩] وبيان ذلك: أن الرحلين إذا عقدا الشركة في العروض، ثم باع أحدهما رأس ماله بأضعاف قيمته، وباع الآخر بمثل قيمته، وصحت الشركة كإحدى شريكين في الربح الذي حصل في مبيع أحدهما، فحيث يأخذ الذي باع رأس ماله بمثل قيمته من مال صاحبه، فيكون ذلك المال ربح مالم يُضمَّن ولم يملك، وذلك لا يجوز، بخلاف الدراهم والدنانير؛ لأن ما يشتري كل واحد منهما رأس المال لا يتعلق به البيع، بل يثبت وجوب الثمن في الدمة؛ إذ الأثمان لا تتعين بالتعيين، فلما كان الثمن واحداً عليهما في دمتها كان الثمن والربح الحاصل منه بينهما ضرورة، فكان الربح ربح ما ضمن. (العناية)

وتفاضل: أي فضل أحدهما على الآخر. [العناية ٣٩٠/٥]

فما يستحقه أحدهما من الزيادة في مال صاحبه ربح ما لم يملك وما لم يضمن، بخلاف الدراهم والدنانير؛ لأن ثمن ما يشترى في دمه؛ إذ هي لا تتعين، فكان ربح ما يضمن، ولأن أول التصرف في العروض البيع، وفي النقود الشراء، ويبع أحدهما ماله على أن يكون الآخر شريكاً في ثمنه لا يجوز، وشراء أحدهما شيئاً بماله على أن يكون المبيع يسه وبين غيره جائز، وأما الفلوس النافقة؛ فلأنها تروج رواج الأثمان، فألحقت بها. قالوا: هذا قول محمد - ر - ؛ لأنها ملحقة بالنقود عنده، حتى لا تتعين بالتعين، ولا يجوز بيع اثنين بواحد بأعيانها على ما عرف. أما عند أبي حنيفة وأبي يوسف - ر - لا يجوز الشركة والمضاربة بها؛ لأن ثمنيتها تبدل ساعة فساعة وتصير سبباً. وروي عن أبي يوسف - ر - مثل قول محمد - ر - . والأول أقيس وأظهر، وعن أبي حنيفة - ر - صحة المضاربة بها.

لا يجوز بأن الشركة تقتضي لو كالة، والوكيل على الوجه الذي تصممه الشركة لا تصح في العروض [الساية ٩ ٥٣٦] **حائز** ومعنى هذا: أن وكيل بائع يكون أميناً، فإذا شرط له جزء من ربح كان ربح ما لم يضمن ولا يجوز، وأما الوكيل بالشراء: فهو صامس للثمن في دمه، وإذا شرط له جزء من الربح كان ربح ما قد ضمن. (هاتين) **قول محمد** في الذي ذكره لقدوري من حوار شركة بائعوس سافقة. [الساية ٩ ٥٣٧] **حتى لا تتعين** كاندراهم والدنانير. (الساية) **بأعيانها** إنما قيد بها لتظهر ثمة الاختلاف؛ لأنه لو باع فمسين بواحد من الفلوس سبباً لا يجوز اتفاقاً، فعندهما لو حود استبيته في الحسن الواحد، وعند محمد - ر - لم تدعى الشبهة، وإنما إذا كانت بأعيانها، فعندهما يجوز، وعند محمد - ر - لا يجوز [الكفاية ٥ ٣٩١] **تبدل** [فيها مصطلح ناس، لا بالحققة] **ساعة** ولا يحمى أن هذا إما هو في الملاحظة، أما في الخارج، فهي ثمن مستمر ما استمر الاصطلاح عليها، ولذا قال الإسيحاني: التصحح أن عقد الشركة على الفلوس يجوز على قول الكل. [فتح القدير ٥/٣٩١] **والأول** يعني قول أبي يوسف مع أبي حنيفة - ر - . **أقيس** أي أشبه وأظهر؛ لأن أبا يوسف - ر - يجوز بيع غلوتين نفس واحد يد كانا عشرين كأبي حنيفة - ر - . وجعل الفلوس كالعروض، فيما كان مذهبه في مسألة البيع مذهب أبي حنيفة - ر - كان مذهبه نصاً في مسألة الشركة كذلك؛ لأن العروض لا تصح رأس مال لشركة والمضاربة. [الساية ٩ ٥٣٨]

قال: **ولا تجوز الشركة مما سوى ذلك إلا أن يتعامل الناس بالتبر** والثقرة، فتصح الشركة ^{القدوري} بهما، هكذا ذكر في الكتاب. وفي "جامع الصغير": **ولا تكون المعاوضة متقابل: ذهب أو فضة**. ومراده: التبر، فعلى هذه الرواية التبر سلعة تتعين بالتعيين، فلا تصلح رأس المال في المضاربات والشركات. وذكر في كتاب الصرف: أن البقرة لا يتعين حتى لا يفسخ العقد بهلاكه قبل التسليم، فعلى تلك الرواية تصلح رأس المال فيهما، وهذا لما عرف أنهما خلقا ثمين في الأصل إلا أن الأول أصح؛ لأنها وإن خلقت للتجارة في الأصل، ولكن الثمنية تختص بالضرب المخصوص؛ لأن عند ذلك لا تصرف إلى شيء آخر ظاهراً، إلا أن يجري التعامل باستعمالهما ثمناً، فينزل التعامل بمنزلة الضرب فيكون ثمناً، ويصلح رأس المال، ثم قوله: **"ولا تجوز بما سوى ذلك"** يتناول المكيل والموزون والعدي المتقارب. ^{من القدوري} ولا خلاف فيه بيننا قبل الخلط، ولكل واحد منهما ربح متاعه، وعليه **وضيعته**، وإن خلطاً ثم اشتركا، فكَذلك في قول أبي يوسف **في الشركة** ^{من تشريكتي} **شركة ملك لا شركة عقد**. وعند محمد **في الشركة** ^{كشركه سائر لأعيان} تصح شركة القعد، وثمرة الاختلاف تظهر عند التساوي في المالكين واشتراط التفاضل في الربح، فظاهر الرواية ما قاله أبو يوسف **في الشركة**.

بالبر وهو غير المصوغ، والبقرة وهي القطعة المدانة. [فتح القدير ٥، ٣٩١] **في الكتاب** أي في مختصر القدوري. (الساية) وهذا. إشارة إلى أن البقرة لا تتعين بالتعيين. (الساية) **الأول**: يعني رواية "جامع الصغير" وهي أن البقرة لا تصلح رأس المال إلا إذا جرى التعامل. (الساية) **إلا أن يجري**. استثناء من قوله: إلا أن الأول أصح. (الساية) **ولا خلاف فيه**: أي في عدم جواز الشركة بالمكيل والموزون والعدي المتقارب بين أصحابها. [الساية ٩، ٥٣٩] **وعليه وضيعته**: الوضيعة حسرة التاجر، يقال منه مسياً بمفعول: وُضِع التاجر أي حسر. (فتح القدير) **في المالكين**. وعد أبي يوسف: لا يصح، وعند محمد: يرم. [فتح القدير ٥، ٣٩٢]

لأنه يتعين بالتعيين بعد الخلط كما يتعين قبله. ولمحمد **ج** أنها ثمن من وجه حتى جاز البيع بها ديناً في الذمة، ومبيع من حيث إنه يتعين بالتعيين، فعملنا بالشبهين بالإضافة إلى الحالين، بخلاف العروض؛ لأنها ليست ثمنًا بحال، ولو اختلفا جنسًا كالحنطة والشعير، والزيت والسمن، فخلطاً لا تنعقد الشركة بها بالاتفاق. والفرق **محمد ج**: أن المخلوط من جنس واحد من ذوات الأمثال، ومن جنسين من ذوات القيم، فتمكن الجهالة كما في العروض، وإذا لم تصح الشركة فحكم الخلط قد بيناه في كتاب القضاء. قال: **وإذا أرادوا الشركة بالعروض: باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف ما الآخر.**

لأنه **سعين**. أي كل واحد من المكيل والمورون والعدي المتقارب يتعين بالتعيين بعد الخلط كما يتعين قبله، وشرط جوار الشركة أن لا يكون رأس المال مما يتعين بالتعيين؛ لثلاث يرم ربح ما به يصم. [الساية ٥٤٠/٩] **أما** أي المكيل والمورون والعدي المتقارب. (الساية) **بالشبهين** أي شبه العرص والشمس. (الساية) **إلى الحالين** أي حالة الخلط وحالة عدمه، فلشبهها بالعروض لا تخور الشركة بها قبل الخلط، وشبهها بالذات تخور بعد الخلط. [الساية ٥٤١/٩] **ليست ثما** ولا تخور الشركة بها قبله. [فتح القدير ٣٩٣/٥] والفرق **لمحمد** بين العقد بعد صحة الخلط في متقفي الجنس حيث يخور، واحتشفي حيث لا يخور. (فتح القدير) **من ذوات الأمثال إلخ** [حتى يضم متلفه مثله] تحصيل رأس مال كل واحد منهما وقت القسمة باعتبار مثل، فتروى الجهالة. [العناية ٣٩٣/٥] **من ذوات القيم** حتى يضم متلفه قيمته. (فتح القدير) **فتمكن الجهالة** لأنه لا يمكن أن يصح كل منهما إلى غير حقه من رأس المال وقت القسمة. [فتح القدير ٣٩٣/٥] **في كتاب القضاء** قال الأتراري: فيه نظر؛ لأن صاحب "الهداية" لم يذكر حكم الخلط فيه بل ذكره في كتاب الودعة، وإنما ذكر حكم الخلط في كتاب القضاء في "شرح الجامع الصغير"، والله أعلم بصحة ما قال إلا أنه قبل أنه يسه في كفاية انتهى، فله وجه إن صح ذلك. [الساية ٥٤٣/٩] **وإذا أرادوا إلخ** لما كان جوار عقد الشركة محصوراً في اندراجهم والندابير والفسوس الباقية، وفي ذلك تصديق على الناس، ذكر الحبة في تخوير العقد بالعروض توسعة على الناس، فقال: وإذا أرادوا شركة إلخ؛ لأنه إذا باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف ما الآخر صار نصف ما كل واحد منهما مضموناً على الآخر بالشمس، فكان الربح الحاصل ربح ما مضمون، فيكون العقد صحيحاً. [العناية ٣٩٤/٥]

ثم عقدا الشركة، قال **حجّيد**: وهذه شركة ملك؛ لما بينا أن العروض لا تصلح رأس مال الشركة. وتأويله: إذا كان قيمة متاعهما على السواء، ولو كانت بينهما تفاوت يبيع صاحب الأقل بقدر ما ثبت به الشركة. قال: **وأما شركة العنان** فتعقد على الوكالة دون الكفالة، وهي: أن يشترك اثنان في نوع بز أو طعام، أو يستتركان في عموم التجارات، ولا مذكران الكفالة، وانعقاده على الوكالة لتحقيق مقصوده كما بيناه. ولا تعقد على الكفالة؛ لأن اللفظ مشتق من الإعراض، يقال: عنّ له أي: أعرض، وهذا لا ينبئ عن الكفالة، وحكم التصرف لا يثبت بخلاف مقتضى اللفظ. ويصح اتّفاصل في المال؛ للحاجة إليه،

شركة ملك وفي "الكافي": هذا مشكل؛ لأن ذلك يحصل بمجرد البيع، فلا يحتاج إلى قوله: ثم عقدا الشركة، إلا أن يقال: أراد عقدا الشركة: شركة مدّ، وفيه بعد؛ لأن ظاهر كلام القدوري أن هذا شركة العقد، لا شركة الملك؛ لأنه قال: ثم عقدا الشركة. وقال الكافي: قال شيخنا العلامة: عدم جوار الشركة بالعروض مبني على معيين: أحدهما: ربح ما لم يصس كما بينا، والثاني: جهالة رأس المال، فإذا باع أحدهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر، ثم عقدا الشركة، فقال القدوري: يجوز، واختاره شيخ الإسلام والمري؛ لأن رأس المال صار معلوماً، ثم المصنف احتار عدم الحوار، وعدل عما ذكر القدوري. [الساية ٥٤٤/٩]

وتأويله أي تأويل ما قاله القدوري في "مختصره". (الساية) ولو كانت إلخ. نظيره: ما إذا كانت قيمة عروض أحدهما أربع مائة درهم مثلاً، وقيمة عرض الآخر مائة درهم، يبيع صاحب الأقل أربعة أحماس عرضه بخمس عرض الآخر، فيصير امتاع كنه أحماساً، ويكون الربح بينهما على قدر رأس ماليهما. [العناية ٣٩٦/٥]

العنان. العنان بكسر العين والفتح. نوع بز يفتح الباء الموحدة وتشديد اراء المعجمة، قال ابن دريد: النز متاع الميت من الثياب خاصة. [الساية ٥٤٥/٩] كما يباه أي فيما مضى في أول الكتاب من قوله: وشرعه أن يكون التصرف إلخ. (الساية) مشتق أراد دالاشتقاق من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ؛ لأن لفظ العنان غير مشتق محسب الاصطلاح من الاعتراض بل من حيث المعنى. [الساية ٥٤٦/٩] مقتضى اللفظ: ولفظ العنان لا يقتضيه.

وليس من قضية اللفظ المساواة. **ويصح أن يتساوى في المال، ويتفاضل في الربح.** وقال زفر والشافعي **جهد**: لا تجوز؛ لأن التفاضل فيه يؤدي إلى ربح ما لم **يُضْمَن**، فإن المال إذا كان نصفين والربح أثلاثاً، فصاحب الزيادة يستحقها بلا ضمان؛ إذ الضمان بقدر رأس المال، ولأن الشركة عندهما في الربح للشركة في الأصل، ولهذا يشترطان الخلط، فصار ربح المال بمنزلة نماء الأعيان، فيستحق بقدر الملك في الأصل. ولنا: قوله **﴿الرَّابِعُ﴾** "الربح على ما شرطاً، والوضعية على قدر المالين"، * ولم **يُفَصِّل**؛ لأن الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل، كما في المضاربة، وقد يكون أحدهما أحق وأهدى، أو أكثر عملاً وأقوى، فلا يرضى بالمساواة، فمست الحاجة إلى التفاضل، بخلاف اشتراط جميع الربح لأحدهما؛ بالنسبة إلى صاحبه

المساواة خلاف عطف المفاوضة فيه يقتضيها. ما لم **يضمّن** وهو لا يجوز كما مر. **بقدر رأس المال** وهذا يصح بشرط معه على هذا الوجه. (السياسة) **عندهما** أي عند زفر والشافعي **﴿الرَّابِعُ﴾** [السياسة ٥٤٧/٩ ٥٤٨] **بشترطان الخلط** حتى لو لم يختص رأس ماهما لا تثبت شركة. (السياسة) **الربح** والفرق بين ربح والموضعية: أن الربح يجوز استحقاقه بالعمل بدون مال، كما في المضاربة، فاعمل بمال أو لا. أما الموضعية، فهلاك جزء من المال، وكل واحد منهما أمين فيما في يده من مال صاحبه، وشرط ضمان على الأمين باطل، لا ترى أنه لا يجوز اشتراط موضعيته على لمضارب؛ ما قلنا، كذا هو. [الكفاية ٥ ٣٩٧]

ولم **يُفَصِّل** يعني بين تساوي والتفاضل. (السياسة) **أحدهما** أي أحد شريكي العمل. [السياسة ٩ ٥٤٨] **بخلاف الخ** جواب عما يقال: إن شرط جميع الربح لأحدهما لا يجوز، فكذلك إن شرط الفصل، ووجه الجواب: أن شرط جميع الربح يخرج العقد من الشركة والمضاربة إلى فرض أو مضاعفة، لأنه إن شرط جميع للعمل صار فرضاً، وإن شرط لأحد صار مضاعفة، وهذا العقد لا يجوز أن يخرج عنهما [السياسة ٥ ٣٩٧] * غريب جداً، ويوجد في بعض كتب الأصحاب من قول علي. [نصب الرامة ٣ ٤٧٥] ولنا: ما روى أصحابنا في كتبهم عن علي **﴿الرَّابِعُ﴾** أنه قال: **الربح على ما سجد عدول، والمضاعفة على ما سجد عدول.** وقد قال أكثر الشراح. [البنية ٦/٨٥٧]

لأنه يخرج العقد به من الشركة، ومن المضاربة أيضاً إلى قرض باشرطه للعامل، أو إلى بضاعة باشرطه لرب المال، وهذا العقد يشبه المضاربة من حيث إنه يعمل في مال الشريك، ويشبه الشركة اسماً وعملاً، فإنهما يعملان، فعملنا بشبه المضاربة، وقلنا: يصح اشتراط الربح من غير ضمان، وبشبه الشركة حتى لا يطل باشرط العمل عليهما. قال: ويجوز أن يعقدها كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض؛ لأن المساواة في المال ليس بشرط فيه؛ إذ اللفظ لا يقتضيه، ولا يصح إلا بما بينا أن المفاوضة تصح به للوجه الذي ذكرناه. ويجوز أن يشتركا ومن جهة أحدهما دائر، ومن الآخر دراهم، وكذا من أحدهما دراهم ببعض ومن الآخر سود. وقال زفر والشافعي **جاء**: لا يجوز، وهذا بناء على اشتراط الخلط وعدمه، فإن عندهما شرط، ولا يتحقق ذلك في مختلفي الجنس، وسنبينه من بعد إن شاء الله تعالى. قال: وما استراد كل واحد منهما لشركة: **طوب** تنميه دون الآخر؛ لما بينا أنه يتضمن الوكالة دون الكفالة، والوكيل هو الأصل في الحقوق.

وهذا العقد **الح**. هذا جواب لقول زفر والشافعي **جاء** إن التفاصيل في الربح مع التساوي في المال يؤدي إلى ربح ما م يصم طريق التسييم. (الساية) ويشبه الشركة أي شركة المفاوضة من حيث الاسم؛ لأن كل واحد من ضمان والمفاوضة يسمى شركة، ومن حيث العمل؛ فإنهما يعملان في نصيب صاحبه. [الساية ٥٤٩/٩] من غير ضمان فإن اشتراط زيادة الربح موجود في المضاربة، وهو حائر مع ذلك بالإجماع. [العناية ٣٩٨/٥] قال. أي القدوري في مختصره. (الساية) دون البعض بأن يكون مال آخر مما يخور عليه الشركة سوى المال الذي شتركا فيه. (الساية) إلا بما بينا **الح**. عند قوه. ولا يعقد الشركة إلا بالدراهم والدنانير والعلوس المافقة، ولا تصح بالعروض لأن المفاوضة تصح بوجه الذي ذكرناه يعني ما ذكره في أول هذا الفصل أنه يؤدي إلى ربح ما لم يصم. (الساية) وسنبينه. عند قوله: وتخور الشركة وإن لم يخط المال. [الساية ٥٥٠/٩] هو الأصل: أي هو المطالب في الحقوق.

قال: **ثم يرجع على شريكه حصته منه**، معناه: إذا أدى من مال نفسه؛ لأنه وكيل من جهته في حصته، فإذا نقد من مال نفسه رجع عليه، فإن كان لا يُعرف ذلك إلا بقوله فعليه الحجة؛ لأنه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر، والقول للمنكر مع يمينه. ^{إمامه السنية}
 قال: **وإذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشتري شيئاً: بطلت الشركة؛ لأن** ^{مقدوري} **المعقود عليه في عقد الشركة المأل، فإنه يتعين فيه، كما في الهبة والوصية، وبهلاك المعقود** عليه يبطل العقد، **كما في البيع، بخلاف المضاربة والوكالة المفردة؛ لأنه لا يتعين الثمنان** **فيهما بالتعين، وإنما يتعينان بالقبض على ما عرف.** وهذا ظاهر فيما إذا هلك المالكان، وكذا إذا هلك أحدهما؛ **لأنه ما رضي بشركة صاحبه في ماله إلا ليشركه في ماله، فإذا** ^{بطلت شركة} **فات ذلك لم يكن راضياً بشركته، فيبطل العقد؛ لعدم فائدته، وأيهما هلك، هلك من** ^{مال} **مال صاحبه، إن هلك في يده فظاهر. وكذا إذا كان هلك في يد الآخر؛**

لا يعرف بأن قال: شترت عبداً ونقدت لثمن من مالي، ومات العبد، فهذا مما لا يعرف إلا بقوله. [الكفاية ٥/٣٩٩]
إلا بقوله فإن عجز عن ذلك، فالقول لصاحبه مع يمينه (العباية) **بطلت الشركة** وكذا إذا هلك أحد المالكين قبل حبط، بخلاف ما بعد الحبط حيث يهتك عبيهما بعدم التمييز، فتصل الشركة. [فتح القدير ٥/٣٩٨-٣٩٩]
يتعين فيه أي في عقد الشركة، وإن كان لا يتعين في سائر المعاولات عبداً حلالاً للرهر والشافعي ^{في} (السنة)
كما في البيع أي كما يبطل في اسبع؛ لأن الركن فيه هو المال. [السنة ٩/٥٥١]
والوكالة المفردة احترر بالمفردة عن الوكالة لثانته في ضمن عقد الشركة وفي ضمن عقد الرهر؛ لأن ^{المقود} **تتعين فيهما.** (السنة) **فيهما** أي المضاربة والوكالة المفردة. [السنة ٩/٥٥١]
على ما عرف. حتى لو اشترى الوكيل بمثل ذلك مال في ذمته كان مشترياً لموكله، حتى لو هلك المال بعد الشراء يرجع عليه بمثله، أما لو هلك قبل الشراء فإنما يبطل العقد؛ لأن الموكل لم يرص بكون الثمن ديناً في ذمته. (فتح القدير) **لأنه.** أي اشترى الذي لم يهتك ماله. [فتح القدير ٥/٣٩٩]

لأنه أمانة في يده، بخلاف ما بعد الخلط حيث يهلك على الشركة؛ لأنه لا يتميز، فيجعل الهلاك من المالكين. وإن اشترى أحدهما عماله، وهلك مال الآخر قبل الشراء؛ فالمشتري بينهما على ما شرط؛ لأن الملك حين وقع، وقع مشتركاً بينهما؛ لقيام الشركة وقت الشراء، فلا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك، ثم الشركة شركة عقد عند محمد رحمته، خلافاً للحسن بن زياد، حتى إن أيهما باع جاز بيعه؛ لأن الشركة قد تمت في المشتري، فلا ينتقض بهلاك المال بعد تمامها. قال: ويرجع على شريكه بحصة من ثمنه؛ لأنه اشترى نصفه بوكالته، ونقد الثمن من مال نفسه، وقد بيناه، هذا إذا اشترى أحدهما بأحد المالكين أولاً ثم هلك مال الآخر، أما إذا هلك مال أحدهما ثم اشترى الآخر بمال الآخر، إن صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط؛ لأن الشركة إن بطلت فالوكالة المصريح بها قائمة، فكان مشتركاً بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ويرجع على شريكه بحصته من الثمن؛ لما بيناه.

أمانة في يده: ولا ضمان على الأمين. (البنية) لأنه لا يتميز: فإنه إذا خلط لم يتميز مال أحدهما عن الآخر. وقت الشراء. لأن الهلاك لم يقع قبله. (فتح القدير) ثم الشركة الواقعة في هذا المشتري بعد هلاك المال. خلافاً للحسن بن زياد. فإنها شركة ملك عنده حتى لا يتعقد بيع أحدهما إلا في نصيبه، وجه قوله: إن شركة العقد بطلت بهلاك المال، فصار كما لو هلك قبل الشراء بمال الآخر، ولم يبق إلا حكم ذلك الشراء، وهو الملك، فيلزم انفراد الملك لعدم ما يوجب زيادة عليه. [فتح القدير ٤٠٠/٥] بعد تمامها كما لو كان بعد الشراء بمالكين. (فتح القدير) بحصة من ثمنه. لأنه اشترى نصفه وهو حصة الشريك بوكالته، ونقد الثمن من مال نفسه، والوكيل إذا قضى الثمن من مال نفسه يرجع على الموكل، فكذا هنا. (البنية) وقد بيناه: أي عند قوله: إذا أدى من مال نفسه. [البنية ٥٥٣/٩] مال أحدهما: أي قبل شراء الآخر. شركة ملك. حتى لا يملك أحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر. (الكفاية) على شريكه: لأنه اشترى بعضه بحكم الوكالة. [الكفاية ٤٠٠/٥] لما بيناه: إشارة إلى قوله: لأنه وكيل من جهته. [البنية ٥٥٤/٩]

وإن ذكرنا مجرد الشركة ولم ينصَّ على الوكالة فيها، كان المشتري للذي اشتراه خاصة؛ لأن الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي تضمنتها الشركة، فإذا بطلت يبطل ما في ضمنها، بخلاف ما إذا صرح بالوكالة؛ لأنها مقصودة. قال: **وحيثما لم يخطأ المال**. وقال زفر والشافعي **لا يجوز**؛ لأن الربح فرع المال، ولا يقع الفرع على الشركة إلا بعد الشركة في الأصل وأنه بالخلط؛ وهذا لأن المحل هو المال، ولهذا يضاف إليه، ويُشترط تعيين رأس المال، بخلاف المضاربة؛ لأنها ليست بشركة، وإنما هو يعمل لرأس المال فيستحق الربح **عمالة** على عمله، أما هنا بخلافه، وهذا أصل كبيرهما حتى يُعتبر اتخاذ الجنس، ويُشترط الخلط. ولا يجوز التفاضل في الربح مع التساوي في المال، ولا يجوز شركة التقبل والأعمال؛ لانعدام المال. ولنا: أن الشركة في الربح مستندة إلى العقد دون المال؛

ما في ضمنها، لا يقاء ما تبصمنا بعد فوت المنصص. (نكفيه) **لم يخطأ المال** وبه من أحمد ومالك. لا مالاً ما كان شرط أن تكون يديهم عليه بأن يجعله في حدودهما أو في يد وكيل لهما (ساية) والله **لا يخطأ** أي الشركة على تأويل الاشتراك بما يكون بالخطأ؛ لأن الشركة عبارة عن لاحداص. (ساية) وهذا بشاره بن قوة: لأن الربح فرع مال. (ساية) **يضاف إليه**. فيقال: عقد شركة مال. [ساية ٩ ٥٥٤] **بعض رأس المال** وما اعتبر لتعيين إلا لتكون الشركة في رأس مستندة إلى المال. (عناية) **بخلاف المضاربة** فإنها تصح بدون الخلط. (العناية) وهذا أي كون الربح فرع المال أصل كبيرهما [فتح القدير ٤٠١ ٥] **حتى يعتبر الخ** يعني ساء على أنفسهما ذلك، فإنه إذا كان رأس مال أحدهما درهم والآخر دواييز، تعقد الشركة بينهما صحيحة عدلاً، خلاف زفر والشافعي، وكذا إن كان رأس مال أحدهما بضعاً والآخر سود. [العناية ٤٠١ ٥] ولنا أن الشركة **الخ** وجه تقرير: مرد أن الربح المستحق شرعاً لكل من شريكي في مال آخر ليس مضافاً، لا إلى العقد شرعي الذي به حل تصرفه في مال غيره لا إلى نفس مال، ولا تصرف فيه؛ لأن إضافة ربح إلى التصرف في المال معاً؛ أنه اكتسب عن التصرف فيه، ونسب هذا كقيد لما إذا هو معلوم، وإنما حاجتنا إلى ثبوت حل ربح كل منهما، ولا شك أن حبه بما يضاف إلى عقد شرعي لا تصرف. [فتح القدير ٤٠١ ٥]

لأن العقد يسمى شركة، فلا بد من تحقق معنى هذا الاسم فيه، فلم يكن الخلطُ شرطاً، ولأن الدراهم والدنانير لا يتعينان، فلا يُستفاد الربح برأس المال، وإنما يستفاد بالتصرف؛ لأنه في النصف أصيل، وفي النصف وكيل، وإذا تحققت الشركة في التصرف بدون الخلط تحققت في المستفاد به وهو الربح بدونه، وصار كالمضاربة، فلا يشترط اتحاد الجنس والتساوي في الربح، وتصح شركة التقبل. قال: **ولا غور** الشركة إذا شرط لأحدهما دراهم **مستأمة من الربح**؛ لأنه شرط يوجب انقطاع الشركة، فعساه لا يخرج إلا قدر المسمى لأحدهما، ونظيره في المزارعة. قال: **ولكل واحد من المفاوضين، وشريك العاد أن يُضْعَ المال**؛ لأنه معتاد في عقد الشركة، ولأن له أن يستأجر على العمل، والتحصيل بغير عوض دونه فيملكه، وكذا له أن يودعه؛ لأنه معتاد، ولا يجد التاجر منه بدءاً، قال: **ويدفعه مضاربة**؛ لأنها دون الشركة فتتضمنها. وعن أبي حنيفة **لا** أنه ليس له ذلك؛ لأنه نوع شركة،

فلم يكن الخلط ولا اتحاد الجنس، ولا تساوي الربح. ولأن **الح** كاشرح سنديل الأول. (العناية) **بدونه** أي بدون حيط رأس المال. (الكفاية) **وصار كالمضاربة**؛ فإنه ليس هناك حصص المالين، والربح مشترك بسبب العقد. (العناية) **فلا يشترط**؛ عندما كما شرط الشافعي **ونظيره في المزارعة**. يعني إذا شرطاً لأحدهما قفراً مسمومة بطلت؛ لأنه عسى أن لا تخرج الأرض غيرها. [فتح القدير ٤٠٢/٥] **ولكل واحد الح** هذا بيان ما يجوز شريك شركة معاوضة، أو عاد أن يفعل، وأن لا يفعل. [العناية ٤٠٢/٥] **يضع المال** من الإنصاع يقال: أنصعته إذا دفعت له مالاً يعمل فيه. (السياسة) **على العمل** وهو عقد بعوض. **دونه**. وأنه أقل صراً، فإذا ملك ما هو أكثر صراً ملك ما هو أقل. (فتح القدير) **دون الشركة**. لأن الوضعية في الشركة تلزم الشريك ولا تلزم المضارب، فتضمن الشركة المضاربة. [فتح القدير ٤٠٢/٥] **نوع شركة**؛ وليس لأحد الشريكين أن يشارك مع غيره على الشركة، فكذا لا يدفعه مضاربة. [السياسة ٥٥٨ ٩]

والأصح هو الأول، وهو رواية "الأصل"؛ لأن الشركة غير مقصود، وإنما المقصود تحصيل الربح، كما إذا استأجر بأجر، بل أولى؛ لأنه تحصيل بدون ضمان في ذمته، بخلاف الشركة حيث لا يملكها؛ لأن الشيء لا يستتبع مثله. قال: **وَيُوكَّلُ مَنْ تَصَرَّفَ بِهِ؛** لأن التوكيل بالبيع والشراء من توابع التجارة، والشركة انعقدت للتجارة، بخلاف الوكيل بالشراء حيث لا يملك أن يوكل غيره؛ لأنه عقد خاص طيب منه تحصيل العين، فلا يستتبع مثله. قال: **وَيَدَّ فِي الْمَالِ أَمَانَةً؛** لأنه قبض المال بإذن المالك، لا على وجه القرض. قال: **وَأَمَّا شِرْكَةُ الصَّنَاعِ،** وتسمى شركة التقبل كالحاطين والصباغين بستر كان على أن يتقلا الأعمال ويكون الكسب بينهما، فيحوز ذلك، وهذا عندنا. وقال زفر والشافعي **حمداً**؛ لا تجوز؛ لأن هذه شركة لا تفيد مقصودها،

هو الأول. أي حوز الدفع مصارفة. **تحصيل الربح** وهو ثابت بالمضاربة، فيملكه أحد الشريكين. (العناية) **إذا استأجر** أجيراً ليعمل، فإنه يجوز قولاً واحداً، فهذا أولى. (العناية) **في ذمته** فإن المضارب إذا عمل ولم يحصل الربح لا يجب على رب المال شيء، بخلاف الإجارة فإن الأجير إذا عمل في التجارة ولم ينقص شيء من الربح يكون المستأجر ضامناً للأجرة. [العناية ٤٠٢/٥ - ٤٠٣]

لأن الشيء الخ فإن قيل: هذا مقفوض بالمكاتب - فإن له أن يكاتب عبده - وبالعقد المأذون - فإن له أن يأذن عبده - وباقتداء المفترض بالمفترض، وباقتداء امتنفل بامتنفل. والجواب في المكاتب والمأذون: أنهما أطلقا في الكسب المصنوع المفترض مثله، فيجوز وأساسه، فليس هذا من قبيل الاستئاع، بل من إثبات الكسب المطلق لهما، وأما اقتداء بالإجماع. [البناء ٥٥٨/٩]

حيث لا يملك: إلا أن يأذنه الموكل، كما سيأتي في باب الوكالة. **وجه الدل:** بخلاف المقبوض على سوم الشراء؛ لأنه قبضه على وجه إعطاء لئد، فيكون مضموناً. (فتح القدير) **والوثيقة** بخلاف الرهن؛ فإنه مقبوض للتوثيق بديه، فيضمن بذلك الدين. [فتح القدير ٤٠٤/٥] **مقصودها** وفي نسخة: مقصودهما، أي مقصود الشركة.

وهو التَّشْمِيرُ؛ لأنه لا بد من رأس المال؛ وهذا لأن الشركة في الربح تُبْتَنَى على الشركة ^{حصول ربح} في المال على أصلهما على ما قررناه. ولنا: أن المقصود منه التحصيل، وهو ممكن بالتوكيل؛ لأنه لما كان وكيلاً في النصف أصيلاً في النصف، تحققت الشركة في المال المستفاد، ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان، خلافاً لمالك وزفر ^{عقد الشركة} ^{ربر والشامعي} ^{ربر}؛ لأن المعنى المحوَّز للشركة، وهو ما ذكرناه لا يتفاوت. ولو شرطاً العمل بصفين. ^{والمال} ^{الربح} ^{أثلاثاً: حار، وفي القياس: لا يجوز؛ لأن الضمان بقدر العمل، فالزيادة عليه ربح} ^{وهو قول ربر} ما لم يُضْمَنَ، فلم يجز العقد لتأديته إليه، وصار كشركة الوجوه، لكننا نقول: ما يأخذه لا يأخذه ربحاً؛ لأن الربح عند اتحاد الجنس، وقد اختلف؛ لأن رأس المال عمل،

وهذا: أي قول الشافعي وربر ^{الساية} ^{ما قررناه}. أي عند قومه: وتجوز الشركة وإن لم يخلطوا المال. (البناية) ممكن بالتوكيل. أي بتوكيل كل واحد من الشريكين بقول العمل. (الساية) لأنه: أي كل واحد منهما. (البناية) في المال المستفاد: بعقد الشركة حينئذ، ثم إذا عمل كل واحد يستحق فائدة عمله، وهو كسبه، وإذا عمل أحدهما كان العامل معيماً لشريكه فيما لزمه بالتقبل. [الساية ٥٦٠/٩]

ولا يشترط فيه إلخ حتى إذا كان أحدهما قصاراً والآخر غياطاً، أو قعداً في دكاين جاز عندنا خلافاً لمالك وزفر ^{فيهما؛ لأنه إذا كان العمل مختلفاً كان كل واحد منهما عاجزاً عن عمل صاحبه الذي يتقبله؛ لأن ذلك ليس من صاعته، فلا يحصل المقصود من الشركة.} [البناية ٥٦٠/٩] ما ذكرناه: أن المقصود منه التحصيل. (العناية) لا يتفاوت. باتحاد العمل والمكان واحتلافهما. ولو شرطاً: أي في شركة التقبل. [العناية ٤٠٦/٥]

العقد: هذا يعطى بظاهره بطلان العقد بشرط الريادة، والوجه أن تطل الزيادة فقط، ويستحق مثل الآخر، فإنه يصح هذا في شركة الوجوه التي شبه بها في "شرح الطحاوي". لتأديته هذا العقد إلى ربح ما لم يضمن. كشركة الوجوه: في أن التفاوت فيها في الربح لا يجوز إذا كان امشترى بينهما على السواء، وأما إذا اشترط التفاوت في ملك المشتري، فيجوز التفاوت حينئذ في الربح في شركة الوجوه أيضاً. [العناية ٤٠٦/٥]

لأن الربح إلخ: أي لأن الربح لا يكون إلا عند اتحاد الجنس، ولهذا قالوا: لو استأجر داراً بعشرة دراهم، ثم أجزها بثوب يساوي خمسة عشر حاراً؛ لما أن الربح لا يتحقق عند اختلاف الجنس. [الساية ٥٦١/٩]

والربح مال، فكان بدل العمل، والعمل يتقوم بالتقوم، فيتقدر بقدر ما قوم به ^{بتراضي الطرفين} فلا يجرم، بخلاف شركة الوجوه؛ لأن جنس المال متفق، والربح يتحقق في الجنس المتفق، وربح ما لم يضمن لا يجوز إلا في المضاربة. قال: **وما نفسه كل واحد منهما من** ^{على خلاف القياس القدوري} **عس يدرمه ويلزم شريكه** حتى أن كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالأجر، **ويرأ الدافع بالدفع إليه**، وهذا ظاهر في المفاوضة، وفي غيرها استحسان، والقياس خلاف ذلك؛ لأن الشركة وقعت مطلقة، والكفالة مقتضى المفاوضة.

فلا يجرم خصوصاً إذا كان أحق في العمل وأهدى، وعلى هذا خلاف بعض مشايخ فيما لو شرطت الريادة لأكثرهما عملاً وصحوا الحوار. [فتح القدير ٤٠٦/٥] **متفق** وهو التمس الواجب في دمتها دراهم كانت أو دينار. [الساية ٥٦١٩] **ما لم يضمن الح** تقديره: لو حار اشترى زيادة الربح كان ربح ما لم يضمن، وذلك لا يجوز إلا في المضاربة، وإنما حار فيها توقعه بمقابلة العمل في جانب المضارب، ومقابلة المال في جانب رب المال، وليس واحد منهما في شركة الوجود، ولا اضممان بمقابلة الربح موجوداً، فيلزم فيها ربح ما لم يضمن، فلا يجوز. [العناية ٤٠٦/٥]

ويدرم شريكه حتى إن صاحب الثوب أن يأخذ شريك بعينه وشريكه لذي لم يتفلس العمل أن يتصلب رب الثوب مثلاً بالأجرة. [فتح القدير ٤٠٧/٥] **ويرأ الدافع الح** وقال الكاكي: يجوز أن يراد بالدافع دافع الأجرة وصمير إليه، يرجع إلى كل واحد منهما، وهو الظاهر. ويجوز أن يراد بالدافع كل منهما. وصمير 'إليه' يرجع إلى صاحب الثوب، يعني لو أخذ لثوب أحدهما للنصع، ثم دفعه إلى صاحبه غير الذي أحده يرأ من الضمان. [الساية ٥٦٢٩] **في المفاوضة** أي إذا كانت شركة التقبل مفاوضة، بأن اشترى أن يكون قبول الأعمال مهما أو العمل مهما، والربح والوصيعة بينهما على التساوي، فهي شركة المفاوضة حتى تراعى فيها شرائط المفاوضة؛ بوجود معنى المفاوضة، وهي المساواة المطلقة بين تعاونا في شيء مما ذكرنا، فهي شركة عمان حتى تراعى فيها شرائط شركة العنان؛ لغوات معنى مفاوضة. [الكفاية ٤٠٧/٥]

وفي غيرها وهو فيما إذا أطلقا الشركة، أو قيدها بالعنان (فتح القدير) **وفعت مطلقة** أي عن ذكر الكفالة. (الساية) **مقصي المفاوضة**. فلا يشت معها ما ليس من مقتضاها بدون التصريح بذكر. [الساية ٥٦٢/٩]

وجه الاستحسان: أن هذه الشركة ^{شركة مصانع} مقتضية للضمان، ألا ترى أن ما يتقبله كل واحد منهما من العمل مضمون على الآخر، ولهذا يستحق الأجر بسبب نفاذ تقبله عليه، فجرى مجرى المفاوضة في ضمان العمل، واقتضاء البذل. قال: ^{عندني} وأما شركة ^{عندني} لوجوده فالرحلان يشتركان ولا مال فحما على أن يشتربا بوجوههما وببيعها، فنصح الشركة على هذا، سُمِّيَتْ به؛ لأنه لا يشتري بالنسيئة إلا من كان له وجاهة عند الناس، وإنما تصح مفاوضة؛ لأنه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الأبدال، وإذا أطلقت تكون عنانا؛ لأن مطلقه ينصرف إليه، وهي جائزة عندنا، خلافاً للشافعي ^{لا تمانع} والوجه من الجانبين ما قدمناه في شركة التقبل. قال: ^{عندني} وكل واحد منهما وكل الآخر فيما يشتربه؛ لأن التصرف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو بولاية، ولا ولاية فتعين الوكالة. فإن سرنا أن يشتري بهما بصفاء وأمرح كدلت: جور، ولا يجوز أن يتفاضلا فيه.

مقتضية للصمان، وإن لم يصرح بنقص المفاوضة. يستحق الآخر ولو لم يكن مضموناً ما استحق.
في صمان العمل الح وإنما قيد تحرياته بحرى المفاوضة في هذين الشئيين؛ لأن فيما عدا ذلك لم يحرمه
العقد محررها حتى قالوا: إذا أقر أحدهما يدين من ثمن أشنان، أو صابون، أو أحر أحر أو أجرة بيت مدة
مصت ه يصدق على صاحبه إلا نية، ونلزمه خاصة؛ لأن التخصيص على المفاوضة ه يوجد، ويقاد
الإقرار يوجب المفاوضة. [العناية ٤٠٧ ه] **بوجوههمها**. يعني بوجاهتهما وأماتهما. [الساية ٥٦٣ ه]
لأنه تمكن الح وإما تكون مفاوضة بأن يكونا من أهل الكفاية، والمنشترى بينهما صفين، وعلى كل منهما
نصف ثمنه ويتساويا في الربح، ويتلفضا بنقطة المفاوضة، أو يدكرا مقتضياتها كما سبق، وإن فات شيء مما
ذكرنا كانت عاناً، لأن مصدق عقد الشركة يصرف إليه لشأده، وزيادة تعارفه عملاً. [فتح القدير ٤٠٨ ه]
في شركة التفصل وهي أن الربح عنده فرع المال، فإذا لم يوجد المال لا تعقد الشركة، وقفا: إن اشركة
في الربح مسسدة إلى انعقد إلى آخره. (العناية) **يتفاضلا فيه** أي في الربح، فإن شرط لأحدهما الفصل،
بطل الشرط، والربح بينهما على قدر ضمانهما. [العناية ٤٠٨/٥]

وبشرط أن يكون استمرى بينهما ثلاثة، فالربح كسب؛ وهذا لأن الربح لا يستحق إلا بالمال، أو العمل، أو بالضمان، فرب المال يستحقه بالمال، والمضارب يستحقه بالعمل، والأستاذ الذي يلقي العمل على التلميذ بالنصف بالضمان، ولا يستحق بما سواها. ألا ترى أن من قال لغيره: تصرف في مالك على أن لي ربحه، لم يجز؛ لعدم هذه المعاني. واستحقاق الربح في شركة الوجوه بالضمان على ما بينا، والضمان على قدر الملك في المشتري، وكان الربح الزائد عليه ربحاً ما لم يضمن، فلا يصح اشتراطه إلا في المضاربة، والوجوه ليست في معناها، بخلاف العنان؛ لأنه في معناها من حيث إن كل واحد منهما يعمل في مال صاحبه فيلحق بها، والله أعلم.

فصل في الشركة الفاسدة

ولا حور اسركة في الاحتطاب والاصصاد، وما اصفاده كل واحد منهما أو احتنصه: كله لفظ القدوري

وهذا إشارة إلى تحتم مساواة في اشتراط الربح. (العناية) لا يستحق إلا الخ أراد هذا أن الاستحقاق يكون بأحد الأمور الثلاثة، ثم أوضحها بقوله: فرب المال الخ. [البنية ٥٦٤/٩] بالنصف. قيد اتفاقي الثلاثة المذكورة. (البناية)، فإنه يجوز أن يبقى أقل منه. (العناية) واستحقاق الربح. عود إلى المبحث لإتمام المطوب. [العناية ٤٠٨/٥] بالضمان: لا بالمال ولا بالعمل. على ما بسا قيل: هو إشارة إلى ما ذكره في شركة التقبل بقوله: لأن الضمان بقدر العمل، فزيادة عليه ربح ما لم يضمن، فلا يجوز العقد تأديته إليه وصار شركة وجوه، وقيل: بهذا إشارة إلى قوله: بخلاف شركة الوجوه؛ لأن جس المال متفق الخ. (الساية) إلا في المضاربة فإنه يصح فيها لما ذكرنا من وجوه مقابلته بالمال والعمل. [البنية ٥٦٥/٩]

والوجوه ليست الخ لأن المال فيها مضمون على كل واحد من الشريكين، وأما المال في المضاربة فليس مضمون على المضارب، ولا العمل على رب المال. [البنية ٥٦٥/٩] كل واحد منهما: كالمضارب يعمل في مال رب المال. الشركة الفاسدة: أخرها عن الصحيحة لاختطاطها شرعاً. في الاحتطاب الخ: وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس. [فتح القدير ٤٠٩/٥]

فهو **دور صاحبه**، وعلى هذا الاشتراك في أخذ كل شيء مباح؛ لأن الشركة متضمنة معنى الوكالة، والتوكيل في أخذ المال المباح باطل؛ لأن أمر الموكل به غير صحيح، والوكيل يملكه بدون أمره، فلا يصلح نائباً عنه، وإنما يثبت الملك لهما بالأخذ وإحراز المباح، فإن أخذه معاً فهو بينهما نصفان؛ لاستوائيهما في سبب الاستحقاق، وإن أخذه أحدهما ولم يعمل الآخر شيئاً، فهو للعامل. وإن عمل أحدهما، وأعانه الآخر في عمله بأن قلعه أحدهما وجمعه الآخر، أو قلعه وجمعه وحمله الآخر: فللمعين أجر المثل بالغاً ما بلغ عند محمد **هـ**، وعند أبي يوسف **ح**: لا يجاوز به نصف ثمن ذلك، وقد عرف في موضعه.

كل شيء مباح كأخذ الحطب والثمار من الخيال كالخمر والتبن والفسق وغيرها وكذا في نقل الطير وبيعته من أرض مباحة، أو الحصى، أو الملح، أو الثلج، أو المعدن أو الكحل، أو المعدن أو الكور اجاهلية. [فتح القدير ٤٠٩/٥] أمر الموكل به **الح** أي دليلان على المطلوب، تقرير الأول اندعى: أن التوكيل في أحد المباح باطل؛ لأنه يقتضي صحة أمر الموكل بما وكل به، وأمره الموكل بأخذه غير صحيح؛ لأنه صادف غير محل ولايته. وتقرير الثاني: أن التوكيل بأحد المباح باطل؛ لأن الوكيل يملكه بدون أمر الموكل، ومن تملك شيئاً بدون أمر الموكل، لا يصلح أن يكون نائباً عنه. [العناية ٤٠٩/٥]

بأننا **عده** فإذا لم تثبت الوكالة لم تثبت الشركة. [فتح القدير ٤١٠/٥] وإنما يثبت **الح** ولما فرع عن ذكر أن الشركة لا تصح في الأشياء المذكورة، شرع في بيان أن الملك في هذه الأشياء مما دا يثبت. (البناية) سبب الاستحقاق وهو الأحد والحجارة. [الساية ٥٦٧/٩] بالغاً ما بلغ لأنه استوفى منافعه بحكم عقد فاسد، فبرمه أجر مثله على الكمال. (الساية) عند محمد قيل: تقدم قول محمد على قول أبي يوسف **هـ** في الكتاب، وكذا تقدم دليل أبي يوسف على دليل محمد في "المبسوط" دليل على أنهم احتاروا قول محمد. (العناية) لا يجاوز به **الح** وجه قول أبي يوسف: أنه رضى بنصف المجموع، وإن كان مجهولاً في الحال لأنه يعلم في المال. [العناية ٤١١/٥] في موضعه أي في باب الإحارة العاسدة، وقال الأثراري: أي في كتاب الشركة من "المبسوط". [البناية ٥٦٨/٩]

قال: وإذا اشتركا لأحدهما غل وللآخر راوية يستقي عنها ماء، وانكسب بينهما: ^{لقط القُدوري} م نصح الشركة، وانكسب كله بأي سقي، وعينه أجر من راوية إن كان العامل صاحب العمل، وإن كان صاحب راوية: فعينه أجر من العمل. أما فساد الشركة؛ فلانعقادها على إحراز المباح، وهو الماء، وأما وجوب الأجر؛ فلأن المباح إذا صار ملكاً للمُحرز، وهو المستقي، وقد استوفى منافع ملك الغير، وهو البغل، أو الراوية بعقد فاسد، فيلزمه أجره. ^{لقط القُدوري} وكل شركة فاسدة. ^{الغنى} وفيها على قدر المال، ^{الغنى} مفاسد؛ لأن الربح فيها تابع للمال، فيتقدر بقدره، كما أن الرِّيع تابع للبذر في المزارعة، والزيادة إنما تُستحق بالتسمية وقد فسدت، فبقي الاستحقاق على قدر رأس ^{الزيادة} المال. وإذا مات أحد شركتي، أو ردت وخلف بغير حرب، بطلت الشركة؛ لأنها تتضمن الوكالة، ولا بد منها لتحقيق الشركة على ما مر، والوكالة تبطل بالموت، وكذا بالالتحاق مرتداً إذا قضى القاضي بلحاظه؛

وللآخر راوية. اعلم أن الراوية في الأصل هو الحمل الذي يعمل عليه الماء سمي به؛ لأنه يرويه، حتى قبل للمرادة وهي الحدود الثلاثة المصوعة لقل الماء. [فتح القدير ٤١١/٥] المباح. والشركة في مساحات ناطقة. وهو العمل هذا إذا كان العامل صاحب الراوية. أو الراوية. هذا إذا كان العامل صاحب العمل. على قدر المال. كآلف لأحدهما مع ألفين للآخر، فالربح بينهما أثلاثاً وإن كانا شرطاً الربح بينهما نصفين. بطل ذلك الشرط. [فتح القدير ٤١٢/٥] تابع للمال. فيه نظره؛ لأن الربح عند فرع للعقد كما مر، وكل فرع تابع وكونه تابعاً للمال إنما هو مذهب الشافعي. كما تقدم، فكان الكلام متناقضاً، والحوط: أنه تابع للعقد إذا كان العقد موجوداً، وهما قد فسد العقد فيكون تابعاً للمال. [الغنية ٤١٢، ٥] وقد فسدت. أي التسمية؛ لفساد العقد. (الساية) بطلت الشركة. معاوضة كانت أو عبثاً. (فتح القدير) تتضمن أي مشروط في ابتدائها وبقيائها. [فتح القدير ٤١٢/٥] ما مر سابقاً في هذا الفصل.

لأنه بمنزلة الموت على ما بيناه من قبل، ولا فرق بينهما إذا علم الشريك بموت صاحبه، أو لم يعلم؛ لأنه عزل حكمي، فإذا بطلت الوكالة بطلت الشركة، بخلاف ما إذا فسخ أحد الشريكين الشركة حيث يتوقف على علم الآخر؛ لأنه عزل قصدي، والله أعلم.

فصل

وليس لأحد الشريكين أن يؤدي ركة مال الآخر إلا نادراً ^{دفع الركة} لأنه ليس من جنس التجارة، ^{لفظ القدوري} فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدي ركابه، فأدى كل واحد منهما، فالتالي صام. عيم بأداء الأهل، أو لم يعم وهذا عند أبي حنيفة ^{يخشى} وقالوا: لا يضمن إذا لم يعلم. وهذا إذا أديا على التعاقب، أما إذا أديا معاً ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه.

من قل إشارة إلى ما ذكره في باب أحكام المرتدين في قوله: وإن لحق بدار الحرب مرتداً وحكم بلحقه إلى قوله: ولما أنه بالنسبة صار من أهل الحرب، وهم أموات في حق أحكام الإسلام إلخ. [العبارة ٤١٢/٥] **عزل حكمي** لتحول ملكه إلى وارثه، ألا ترى أن الوكيل يعزل بموت الموكل وإن لم يعم عوته. [الباب ٥٧١/٩] **بخلاف ما إلخ** أي بخلاف ما إذا فسخ أحد الشريكين الشركة وما له من دراهم، أو دنانير حيث يتوقف على علم الآخر؛ لأنه عزل قصدي؛ لأنه نوع حجر، فيشترط علمه دفعا للضرر عنه، وتقييده بما إذا كان مال الشركة دراهم، أو دنانير؛ لأنه لو كان عروضاً، فلا رواية في ذلك عن أصحابنا. وإنما الرواية في المضاربة، وهي أن رب المال إذا نهى المضارب عن التصرف، فإن كان مال المضاربة دراهم أو دنانير صح فيه، غير أنه يصرف الدراهم بالدنانير إن كان رأس مال الشركة دنانير، وعكسه فقط، وإن كان عروضاً لم يصح. فجعل الطحاوي الشركة كالمضاربة، فقال: لا تفسخ، وبعض المشايخ قالوا: تفسخ الشركة وإن كان المال عروضاً، وهو المختار. (فتح القدير) **فصل** لما كانت أحكام هذا الفصل بعيدة عن الشركة؛ إذ ليست من أمور التجارة والاسترباح، أفردها بفصل وأجره. [فتح القدير ٤١٣/٥] **إذا لم يعلم**: وعندهما لا يضمن ما لم يعلم بأدائه، هكذا ذكر في كتاب الزكاة من 'المسوط'، وصرّ في 'زيادات' العتاي: أن عندهما لا يضمن، علم بأدائه أو لم يعلم، قال: وهو الصحيح عندهما. [فتح القدير ٤١٤/٥] **وهذا**: أي أداء الثاني الضمان. **ضمن**: أي عنده خلافاً لهما.

وعلى هذا **الاختلاف**: المأمور بأداء الزكاة إذا تصدق على الفقير بعد ما أدى الأمر بنفسه. لهما: أنه مأمور بالتملك من الفقير وقد أتى به، فلا يضمن للموكل؛ وهذا لأن ^{عدم صحته} في وسعه التملك لا وقوعه زكاة؛ لتعلقه بنية الموكل، وإنما يُطَلَبُ منه ما في وسعه، وصار كالمأمور بذبح دم الإحصار إذا ذبح بعد ما زال الإحصار وحجَّ الأمر: لم يضمن المأمور علم أو لا. ولأبي حنيفة ^{مقصود الأمر} أنه مأمور بأداء الزكاة، والمؤدى لم يقع زكاةً فصار مخالفاً؛ وهذا لأن المقصود من الأمر إخراج نفسه عن عَهْدَةِ الواجب؛ لأن الظاهر أنه لا يلتزم الضرر إلا لدفع الضرر، وهذا المقصود حصل بأدائه وعري أداء المأمور عنه فصار معزولاً، علم أو لم يعلم؛ لأنه عزل حكمي. وأما دم الإحصار فقد قيل: هو على هذا **الاختلاف**، وقيل: بينهما فرق، ووجهه: أن الدم ليس بواجب عليه، فإنه يمكنه أن يصبر حتى يزول الإحصار، وفي مسألة الأداء واجب،

الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه. **للموكل** لأنه لا تقصير من قبله، وإنما القصور من الأمر حيث أدى بعد ما أمره. ما في وسعه. ولهذا لو دفع إلى رجل ليقضي لها ديناً عليه، ثم أدى الدافع الدين لا يضمن إذا دفع ولم يعصم. (فتح القدير) لم يقع زكاة. سبب أداء الأمر بنفسه. لا يلزم الضرر. يعني أداء بعض ماله على يد الوكيل إلا لدفع الضرر، أي بقاء الواجب في دمه. عزل حكمي. لا يتوقف على العلم بالعلل بانوت. (فتح القدير ٤١٤/٥) فقد قيل. فهذا جواب على سبيل المنع. (السياسة)

هذا **الاختلاف** فعده يضمن، وعندهما لا. **سهما فرق** أحاب بطريق التسليم بقوله: وقيل بينهما فرق يعني وإن سلما لا يضمن بالاتفاق، لكن قيل: إن بينهما فرقاً. [السياسة ٥٧٤/٩] يزول الإحصار لم يبالغ بدم الإحصار فلم يكن أمراً مقصوداً، فلم يمكن أن يقال: إن المقصود حصل بفعل الإحصار قبل فعل المأمور، فعري فعل المأمور عن المقصود، بخلاف أداء الزكاة فإنه واجب، وكان إسقاط الواجب أمراً مقصوداً، وحصل هذا المقصود بأداء الأمر، فعري فعل المأمور عن المقصود فيضمن. [العناية ٤١٤/٥]

فاعتبر الإسقاط مقصوداً فيه دون دم الإحصار. قال: وإذا أذن أحد المتفاوضين لصاحبه أن يسري حارية فيصاها، **ففعل**: فهي له بعير شيء عند أبي حنيفة حنيفة. وقالوا: يرجع عليه بصف التمس؛ لأنه أدى ديناً عليه خاصة من مال مشترك، فيرجع عليه صاحبه المأمور بنصيبه، كما في شراء الطعام والكسوة؛ وهذا لأن الملك واقع له خاصة، والتمس بمقابلة الملك. وله: أن الجارية دخلت في الشركة على البتات جرياً على مقتضى الشركة؛ إذ هما لا يملكان تغييره، فأشبه حال عدم الإذن، غير أن الإذن يتضمن هبة نصيبه منه؛ لأن الوطاء لا يحل إلا بالملك، ولا وجه إلى إثباته بالبيع؛ لما بينا أنه يخالف مقتضى الشركة، فأثبتناه بالهبة الثابتة في ضمن الإذن، بخلاف الطعام والكسوة؛

قال أي محمد: في الجامع الصغير. **ففعل** وأدى جميع التمس من مال الشركة **شراء الطعام** تحقيق هذا: أن الحاجة إلى الوطاء من الخواص الأصلية، إلا أنها ليست بلازمة كالطعام، فتم تكن مستثناة من عقد الشركة بلا شرط. بخلاف الحاجة إلى الطعام، فإنها لازمة، فكانت مستثناة بلا شرط، ثم بالنصريح على الوطاء التحق حاجة الطعام، فوقع شراء الحارية للمشتري خاصة. [الساية ٥٧٥/٩] وهذا بيان لقوله: أدى ديناً عليه خاصة. (العناية) خاصة. بدليل حل وصنها. [العناية ٤١٥/٥]

في الشركة وكل ما دخل في الشركة وأدى المشتري ثمنها من مال الشركة، فإنه لا يرجع عليه بشيء، كما لو اشتراها قبل الإذن وأدى ثمنها من مال الشركة. (العناية) **لا يملكان تغييره**. ألا ترى أنهما لو شرطتا التفاوت بينهما في ملك المشتري لم يعتبر مع بقاء عقد الشركة. (العناية) **غير أن إلح**: استثناء من قوله: فأشبه حال عدم الإذن، فإنه كان مما يوهم أن يقال: كيف يشبه حال عدم الإذن وهناك لم يحل وطؤها، وبعد الإذن يحل، فأزال ذلك بقوله: غير أن الإذن يتضمن هبة نصيبه منه. [العناية ٤١٥/٥]

ولا وحده يعني لا يمكن أن يقال: حل الوطاء براء على أنه اشترى جميعها لنفسه. (العناية) **لما بينا** يريد به ما ذكره أمّا من قوله: جرياً على مقتضى الشركة. (العناية) **في ضمن الإذن** فكأنه قال اشتر حارية بينا، وقد وهبت نصيبها منها لك. (العناية) **بخلاف الطعام إلح** حيث يقع للمشتري. [العناية ٤١٥/٥]

لأن ذلك مستثنى عنها للضرورة، فيقع الملكُ له خاصة بنفس العقد، وكان مؤدياً ديناً عليه من مال الشركة، وفي مسألتنا قضى ديناً عليهما؛ لما بينا. • **المائع** أن أحد التمس أيهما بناء بالاتفاق؛ لأنه دين وجب بسبب التجارة، والمفاوضة تضمنت الكفالة، فصار كالطعام والكسوة.

لما بينا: أنها دخلت في الشركة. [العناية ٤١٥/٥]

كتاب الوقف

قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يزول ملكٌ لواقف عن الوقف إلا أن يحكم به الحاكم، أو يعينه عليه، قوله: إذا مات فقد وقفت داري على كذا. وقال أبو يوسف: يزول ملكه بمجرد القول، وقال محمد رحمه الله: لا يزول حتى يجعل لوقف ولياً ويسلمه إليه. قال رحمه الله: الوقف لغة: هو الحبس، يقول: وقفت الدابة وأوقفتها بمعنى، وهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله: حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة بمنزلة العارية، ثم قيل: المنفعة معدومة، فالتصدق بالمعدوم لا يصح، فلا يجوز الوقف أصلاً عنده، أي حبيته

كتاب الوقف مأسسته بالشركة أن كلا منهما يرد لاستبقاء الأصل مع الانتفاع بالزيادة عليه إلا أن الأصل في الشركة مستبقى في ملك الإنسان، وفي الوقف مخرج عنه عند الأكثر. ومحاسن الوقف ظاهرة، وهي انتفاع الدار الباقي على طبقات المحبوبين من الدرية والمحتاجين من الأحياء والموتى؛ لما فيه من إدامة العمل الصالح. وأما تفسيره لغة: فالحبس، مصدر وقفت، يتعدى ولا يتعدى، ثم اشتهر المصدر في الموقوف، فقيل: هذه الدار وقف، هذا جمع على أفعال، فقيل: وقف وأوقاف كوقت وأوقات. وأما شرعاً: فحبس العين على ملك الواقف، والتصدق بمنفعتها، أو صرف منفعتها على من أحب، وعندهما: حبسها لا على ملك أحد غير الله تعالى، وقد انتظم هذا بيان حكمه. وأما شرطه: فهو الشرط في سائر التبرعات من كونه عاقلاً حراً بالغاً، وأن يكون مجزئاً غير معلق، فلو قال: إن قدم ولدي، فداري صدقة موقوفة على المساكين: فحاشا ولده لا يصير وقفاً، والإسلام فليس بشرط، فلو وقف الدمي على ولده وسله جار. ومن شرطه: أن لا يكون محجوراً عليه، حتى لو حجر القاضي عليه لسفه أو دين، فوقف أرضاً له، لا يجوز، وأما شرطه الخاص: لخروجه عن الملك عند أبي حنيفة الإضافة إلى ما بعد الموت، أو أن يحقه حكم به، حلقاً لأي يوسف، وأما ركنه: فالألفاظ الخاصة كأن يقول: أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين. [فتح القدير ٣١٦/٥-٤١٧]

لا يزول الخ هذا كلام القدوري غير أن المصنف قدم ذكر أبي حنيفة (الباب) الحاكم أي بخروجه عن ملكه. (هامة) وقال محمد: وبه أحد مشايخ بخارا. [فتح القدير ٤١٩/٥]

وهو الملقب في "الأصل"، والأصح: أنه جائز عنده، إلا أنه غير لازم بمنزلة العارية. وعندهما: حبس العين على حكم ملك الله تعالى، فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعة إلى العباد فيلزم، ولا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، واللفظ ينتظمهما والترجيح بالدليل. لهما: قول النبي ﷺ: "لعمري حين أراد أن يتصدق بأرض له تدعى ثغ: "تصدق بأصلها لا يباع، ولا يورث ولا يوهب"، ولأن الحاجة ماسة إلى أن يلزم الوقف منه ليصل ثوابه إليه على الدوام، وقد أمكن دفع حاجته بإسقاط الملك وجعله لله تعالى؛

في الأصل أي المسوط، فإنه قال: أبو حنيفة لا يجزئ ذلك، وقال قاضي حاد: وبظاهر هذا اللفظ أحد بعض الناس، فقال: عند أبي حنيفة لا يجوز الوقف، وليس كما طعن، بل هو جائز عند الكل بالأحاديث المشهورة وإجماع الصحابة. إلا أن عبد أبي يوسف ومحمد وعامة الفقهاء: إذا صح الوقف يزول ملك الوقف لا إلى مالك، فيلزم ولا يمتنع. (البيان) منزلة العارية فإنها غير لازمة؛ فإذا كان كذلك، فتصرف المنفعة إلى جهة الوقف، ونفى العين عن ملك الوقف، فهو أن يرجع، ويجوز بيعه ويورث عنه. [البيان ٩ ٥٨٢] واللفظ الخ أي لفظ الوقف يصدق مع كل من روى ذلك وعدمه، فإنه ليس من مقتضيات لفظ "وقفت دري" خروجها عن الملك، أو عدمه، فترجيح الخروج وعدمه باندليل. تدعى ثغ بفتح الثاء المثناة وسكون الميم، والعين المعجمة. [البيان ٩ ٥٨٥] ناصبها هذا اللفظ هو عن الاستدلال. وقد أمكن الخ هذا ظاهر الشرح؛ إذ لم يتعين لذلك سقوط الملك طريفاً، بل يتحقق بالحكم بزمومه، فلم يلزم روال الملك من هذا المعنى، فلم يقدح فيما رجحناه من الأقوال. [فتح القدير ٥ ٤٣٠-٤٣١]

* أخرجه الأئمة الستة. [نصب الراية ٤٧٦.٣] أخرج البخاري في "صحيحه" عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً خيبر، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله ﷺ: إني أصبت أرضاً خيبر لم أصب مالا قط أنفس عدي منه، فما تأمر به. قال: ﷺ: حسبك منها، فحدثت به ابن سيرين فقال: غير متأثر مالا. [رقم: ٢٧٣٧، باب الشروط في الوقف]

إذ له نظير في الشرع وهو المسجد، فيجعل كذلك. ولأبي حنيفة رحمه الله قوله رحمه الله: "لا حبس" عن فرائض الله تعالى"، وعن شريح: "جاء محمد عليه السلام ببيع الحبس"، ولأن الملك باقٍ فيه بدليل أنه يجوز الانتفاع به زراعةً وسكنى وغير ذلك، والمالك فيه للواقف، الوقف

في الشرع: هذا أيضاً جواب عما يقال: كيف يخرج الوقف عن ملكه، ولا يدخل في ملك أحد. تقرير الجواب: أن هذا له نص في الشرع، وهو المسجد، فإن اتحاد المسجد بزم بالاتفاق، وهو إحراح لتلك البقعة عن ملكه من غير أن يدخل في ملك أحد، ولكنها تصير محسوسة لوعقبة قصدها، فكذلك في الوقف. [الساية ٥٨٦/٩]

قوله: قاله بعد روى سورة النساء التي فيها ذكر فرائض الورثة، كما في رواية الطحاوي، كذا قال ابن الأثير. [فتح القدير ٤٢١/٥] **لا حبس إلخ** أي لا مال يحبس بعد موت صاحبه عن القسمة بين ورثته، فكأنهم يحملون هذا الأثر على ما كان عليه أهل الجاهلية من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، ويقولون: الشرع أطلع دنت كله، وكما نقول: الكسرة في موضع النفي نعم. [العاية ٤٢٢/٥]

جاء محمد عليه السلام إلخ يدل على أن لزوم الوقف كان في شريعة من قبلنا، وأن شريعتنا بأسخنة لذلك. [العاية ٤٢٢/٥]

وفي "المسعود شيخ الإسلام": الاستدلال بهذا الحديث غير مستقيم لأنه إما يستقيم هذا إذا تعق به حق الوارث، فأما إذا كان قبل التعلق، فليس يحبس عن فرائض الله كالتصديق بالمقولات. [الساية ٥٩٨/٩]

بيع الحبس أي جاء شرعه ببيع الحبس. [الساية ٥٩٩/٩] **ولأن الملك إلخ:** حاصله: أن حقوق العباد لم تقطع حتى جاز الانتفاع به زراعةً وسكنى لغير الواقف، وتعق حقوق العبد شيء دليل ثبوت ملكهم فيها على ما هو الأصل، فإما أن يكون الملك لغير الواقف أو له. واتفقنا على أنه لا يكون ملكاً لغيره من العباد، فوجب أن يكون ملكاً لواقف، وكذا الاستصلاح بنصب القوام.

* أخرجه الدار قطني في "سننه" عن عبد الله بن هبة عن أخيه عيسى بن هبة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **لا حبس في ديني ولا ديني** [ص ٣٣/٤، كتاب الفرائض] وابن هبة وأخوه عيسى ضعيفان. [نصب الرية ٤٧٧/٣] فقد عرفت غير مرة أن ابن هبة حسن الحديث احتج به مسلم مقروناً به، وثقه غير واحد من الأئمة، وأخوه عيسى وثقه ابن حبان كما مر، ورواه ابن أبي شيبة موقوفاً على علي عليه السلام حدثنا هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: قال علي عليه السلام: **لا حبس في ديني ولا ديني** عليه السلام

كان من سلاح أو كراع، وهذا سند صحيح. [إعلاء السنن ١٠٦/١٣]

* رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في البيوع حدثنا وكيع وابن أبي رائدة عن مسعر عن ابن عوف عن شريح قال: جاء محمد عليه السلام ببيع الحبس. [٢٥٠/٦، باب في الرجل يجعل الشيء حبساً في سبيل الله]

ألا ترى أن له ولاية التصرف فيه بصرف غلاته إلى مصارفها، ونصب القوام فيها إلا أنه يتصدق بمنافعه، فصار شبيه العارية، ولأنه يحتاج إلى التصديق بالغلة دائماً، ولا تصدق عنه إلا بالبقاء على ملكه، ولأنه لا يمكن أن يزال ملكه لا إلى مالك؛ لأنه غير مشروع مع بقاءه كالسائبة، بخلاف الإعتاق؛ لأنه إتلاف، وبخلاف المسجد؛ لأنه جعل خالصاً لله تعالى، ولهذا لا يجوز الانتفاع به، وههنا لم ينقطع حق العبد عنه، فلم يصير خالصاً لله تعالى. قال في "الكتاب": لا يزول ملك الواقف إلا أن يحكم به الحاكم،

المعناه بضم المعاف وتشديد واو جمع قائمه. (الساية) مع لفه أي تمليك، وحترره عن الإعتاق. كالمسألة هي المأقة التي تسيب لندر، وكان الرجل يقول: إذا قدمت من سفري، أو رئت من مرضي، فدفني سائبة، ومعه: أن اوقف بمسيرة تسيب أهل لجاهلية من حيث إن العبد لا يخرج من أن تكون مملوكة له. (الساية) خلاف الاعتاق جوب عما يقار: لو كان إرانة امتك لا إلى مالك غير مشروع ما حار العتق، فإنه إرانة امتك اثبات في العبد من غير تمليك لأحد. [عبارة ٥ ٤٢٢]

لأنه إلاف أي إسقاط صفة المملوكة. (الساية) وبخلاف المسجد الحج جوب عن قيسهم اوقف على مسجد. (الساية) فلم يصح حاله الحج وأحق ترجيح قول عامة العلماء بمرومه؛ لأن الأحاديث والآثار متطابقة على ذلك قولاً، كما صح من قوله لا يباع ولا يورث، بل أحرقه، وتكرر هذا في أحاديث كثيرة، واستمر عمل الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك، أوها صدقة رسول الله . ثم صدقة أبي بكر وعمر وعثمان وعبيد والربيع ومعاد بن جبل وريد بن ثابت وعائشة وأسماء أختها وأم سلمة وأم حبيبة وصفيّة بنت حيي وسعد بن أبي وقاص وحاند بن نويرة وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبي أروى الدوسي وعبد الله بن الربيع، كل هؤلاء من الصحابة ثم التابعين بعدهم كتبها بروايات وتوارث الناس أجمعون ذلك، فلا تعارض بمثل الحديث الذي ذكره، على أن معنى حديث شريح بيان نسخ ما كان في الجاهلية من الحامي ونحوه، وبالحكمة فلا يبعد أن يكون إجماع الصحابة العملي ومن بعدهم متوارثاً على خلاف قوله، فلذا ترجح حاله وذكر بعض مشايخ أن الفتوى على قوهما. [فتح القدير ٥ ٤٢٢-٤٢٣] الكتاب أي القدوري في مختصره. (الساية)

أو يعلقه بموته، وهذا في حكم الحاكم صحيح؛ لأنه قضاء في مجتهد فيه. أما في تعليقه بالموت، فالصحيح أنه لا يزول ملكه إلا أنه تصدق بمنافعه مؤبداً، فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبداً فيلزم، والمراد بالحاكم المولى، فأما المحكم: ففيه اختلاف المشايخ. ولو وقف في مرض موته، قال الطحاوي: هو بمنزلة الوصية بعد الموت، والصحيح: أنه لا يلزمه عند أبي حنيفة رحمه الله. وعندهما: يلزمه إلا أنه يُعتبر من الثلث، والوقف في الصحة من جميع المال. وإذا كان الملك يزول عندهما، يزول بالقول عند أبي يوسف، وهو قول الشافعي، بمنزلة الإعتاق؛ لأنه إسقاط الملك. وعند محمد عليه السلام لا بد من التسليم إلى المتولي؛ لأنه حق الله تعالى، وإنما ثبت فيه في ضمن التسليم إلى العبد؛

وهذا في حكم إلخ صورة الحكم أن يسلم الواقف ما وقفه إلى المتولي. ثم يريد أن يرجع عنه، فيارعه بعد اللزوم، فيحتصمان إلى القاضي، فيقضي بلزومه. (العناية) **أما في تعليقه**: يعني أن المشايخ احتجوا على قول أبي حنيفة، فقيل: يزول الملك بالتعلق بالموت؛ لأنه وقت حروح الأملاك عن ملكه، وقيل: لا يزول، وهو الصحيح. [العناية ٤٢٣/٥] **فيلزم**: يعني يلزم عند أبي حنيفة. **فالمراد**: الذي ذكره القندوري. (الساية) **المولى**: تشديد اللام المفتوحة، الذي ولاه الإمام عمل القضاء. [الساية ٦٠١/٩]

فأما المحكم: وهو الذي يفرض إليه الحكم في حادثة معينة باتفاق المتحاصمين، ففيه اختلاف المشايخ قال في كتاب القضاء من خلاصة الفتاوى: وأما حكم محكم في اليمين المضافة وسائر المجتهديات، فالأصح أنه ينفذ ولكن لا يفتى به. (العناية) **بمنزلة الوصية إلخ**: لأن تصرفات المريض مرض الموت في الحكم كالوصايا إلى ما بعد الموت حتى يعتبر من ثلث ماله. [فتح القدير ٤٢٣/٥] **أنه لا يلزمه**: لأن المباشرة في المرض كالمباشرة في الصحة حتى لا يلزم، ولا يجمع الإرث كالعارية. [العناية ٤٢٣/٥]

من الثلث: كسائر التبرعات في مرض الموت. **جميع المال**: لعدم المنع هناك. **يزول**: وبه قال مالك رحمه الله. وأكثر أهل العلم. (الساية) **بالقول**: أي بمجرد قوله: وقفت. [الساية ٦٠٦/٩]

لأن التملك من الله تعالى - وهو مالك الأشياء - لا يتحقق مقصوداً، وقد يكون تبعاً لغيره، فيأخذ حكمه، فينزل منزلة الزكاة والصدقة. قال: ^{القدوري} **وإذا صح الوقف على اختلافهم**، وفي بعض النسخ: "وإذا استحق" مكان قوله: "وإذا صح"، **خرج من ملك الواقف**، ولم يدخل في ملك الموقوف عنه؛ لأنه لو دخل في ملك الموقوف عليه لا يتوقف عليه، بل ينفذ بيعه كسائر أملاكه، ولأنه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط المالك الأول كسائر أملاكه، قال ^{القدوري} قوله: "خرج عن ملك الواقف" يجب أن يكون قولهما على الوجه الذي سبق تقريره. قال: ^{القدوري} **ووقف المشاع حائر عند أبي يوسف**؛ لأن القسمة من تمام القبض، والقبض عنده ليس بشرط، فكذا تتمته.

لأن التملك الخ يعني اوقف تملك الله تعالى، وهو مالك الأشياء، فلا يتحقق التملك منه مقصوداً، وقد يتحقق تبعاً لغيره، فيأخذ حكمه فيسرى منزلة الزكاة والصدقة المحررة. ولا يخفى أن التملك لله تعالى لا يتحقق لا مقصوداً، ولا تبعاً؛ لأنه تخصيص احاصل المستمر، ولا موجب لاعتباره حتى يحتاج إلى تكلف، فلذا كان قول أبي يوسف أوجه عند المحققين، وفي 'المية': الفتوى عليه، وهذا عند مشايخ نوح، وأما الحارثيون فأحدوا بقول محمد **تسبه**. الفتوى في هذه المسئلة على قول أبي يوسف - كما في رد المختار. **فيأخذ حكمه**: أي يشت التملك من الله تعالى صمماً بتمليك من غير الله تعالى، وإن كان لا يشت التملك من الله تعالى قصداً. (العناية) **منزلة الزكاة الخ** حيث يتحقق التملك منه في ضمن التسليم إلى الفقير. [الساية ٩، ٦، ٦٠] **على اختلافهم** أي إذا صح الوقف على ما احتج فيه المشايخ من حيث إنه يصح عندهما، ولا يصح عند أبي حنيفة. [العناية ٤٢٤/٥] **أن يكون قولهما**. لأن الصحة غير البروم، والقدوري لم يقل: إذا لم يكن على قول الكل، بل قال: إذا صح، وصحة العقد لا تستلزم البروم. **عند أبي يوسف** وخلاف مني على الخلاف في اشتراط تسليم الوقف، فمما شرطه محمد قال. بعدم صحة المشاع؛ لأن القسمة من تمام القبض، ولأنه من القبض، فوجب. وعند أبي يوسف لا يشترط قصص المتولي، فلا يشترط ما هو من تمامه، فمن أحد بقول أبي يوسف في حروجه بمجرد اللقط، وهم مشايخ بلخ أحد بقوله في هذه ومن أحد بقول محمد في تلك، وهم مشايخ بخارى أحد بقوله في وقف المشاع. [فتح القدير ٥ ٤٢٥-٤٢٦]

وقال محمد **ح**: لا يجوز: لأن أصل القبض عنده شرط، فكذا ما يتم به، وهذا فيما ^{الخلاف المذكور} يحتمل القسمة، وأما فيما لا يحتمل القسمة، فيجوز مع الشيوع عند محمد **رحم**ه أيضاً؛ لأنه يعتبره بالهبة والصدقة المنفذة إلا في المسجد والمقبرة فإنه لا يتم مع الشيوع فيما لا يحتمل القسمة أيضاً عند أبي يوسف؛ لأن بقاء الشراكة يمنع الخلوص لله تعالى. ولأن المهايأة فيهما في غاية القبح، بأن يقبر فيه الموتى سنة، ويزرع سنة، ويصلى فيه في وقت، ويتخذ إصطبلًا في وقت، بخلاف الوقف لإمكان الاستغلال وقسمة الغلة. ولو وقف الكل، ثم استحقَّ جزء منه: بطل في الباقي عند محمد **رحم**ه. لأن الشيوع مقارن، كما في الهبة، بخلاف ما إذا رجع الواهب في البعض، أو رجع الوارث في الثلثين بعد موت المريض وقد وهب، أو وقف في مرضه، وفي المال ضيق؛ لأن الشيوع في ذلك طارئ، ^{عارض} ولو استحقَّ جزء مميز بعينه لم يبطل في الباقي لعدم الشيوع، ولهذا جاز في الابتداء،

لا نخور وأما فيما لا يقسم، فمحمد أيضاً يخوره. (الغاية) **لأنه إلج**. أي لأن محمد **رحم**ه يعتبر الوقف الشائع باهبة أي حوار اهبة المشاعة والصدقة المفذة، وهي التي سلمت إلى الفقير، وجعلت مملوكة له، وفيه لا يجمع الشيوع. (الساية) **بأهبة** استثناء من قول أبي يوسف. **فيما لا يحتمل** بأن كان انوضع صغيراً لا يصلح عما أراده الواقف. [الساية ٦٠٨/٩] **في غاية القبح** أي حوار وقف المشاعة وما لا يحتمل القسمة يحتاج فيه إلى التهايط والتهايط فيه يؤدي إلى أمر قبيح. **خلاف الوقف**. أي وقف المشاعة؛ فإنه لا قبح فيه. (الساية) **وقسمة الغلة** ذكره تفرعاً لمسألة القدوري. **جزء منه** كالثلث والربع ونحوهما. [الساية ٦٠٩/٩]

لأن الشيوع إلج لأن حق المستحق كان ثابتاً في الموقوف حال الوقف فلم يتم القبض، وهو شرط عند محمد **رحم**ه. فبطل في الباقي لاتفاء الشرط. (الساية) **كما في الهبة** إذا وهب الكل، ثم استحق بعضه بطلت هذا. (فتح القدير) **بخلاف إلج** حيث لا تبطل اهبة. **وفي المال**: يعني لا مان سواه لا يسع المال اهبة ولا الوقف. [الساية ٦٠٩/٩] **في الابتداء** أن يقف البعض ذلك الباقي فقط. [فتح القدير ٤٢٧/٥]

وعلى هذا الهبة والصدقة المملوكة. قال: **ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما**
حتى يجعل أحدهما جهة لا تنقطع أبداً. وقال أبو يوسف **رحمهما**: إذا سئى فيه جهة تنقطع
 جار، وصار بعدها للفقراء وإن لم يسمّهم. لهما: أن موجب الوقف زوال الملك بدون
 التملك، وأنه يتأبد كالعق، فإذا كانت الجهة يُتَوَهَّم انقطاعها لا يتوفر عليه مقتضاه،
 فلهذا كان التوقيت مبطلاً له كالتوقيت في البيع. ولأبي يوسف **رحمهما**: أن المقصود هو
 التقرب إلى الله تعالى، وهو مؤفر عليه؛ لأن التقرب تارة يكون في الصرف إلى جهة
 تنقطع، ومرة بالصرف إلى جهة تتأبد، فيصح في الوجهين. وقيل: إن التأيد شرط
 بالإجماع إلا أن عند أبي يوسف **رحمهما** لا يُشترط ذكر التأيد؛ لأن لفظة الوقف والصدقة
 منبئة عنه؛ لما بينا أنه إزالة الملك بدون التملك كالعق، ولهذا قال في "الكتاب" في بيان
 قوله: "وصار بعدها للفقراء وإن لم يسمّهم"، وهذا هو الصحيح.

الهبة: لو استحق منهما جزء شائع بطلت، ولو استحق معين لا تنط. [فتح القدير ٥ ٤٢٧]
جهة لا تنقطع. كالمساكين ومصالح الحرم والمسجد (فتح القدير) مثل أن يقول: علي كذا وكذا، ثم على
 فقراء المسلمين حيشما وجدوا مثلاً. (العناية) **بدون التملك** [يعني لا إلى مالك] قيل: في كلام المصنف **رحمهما**
 تناقص على قول أبي حنيفة لأنه ذكر في أول كتاب الوقف أن الوقف عند حش العين على ملك
 الواقف، فكان موحه عدم زوال الملك عن الواقف، ثم قال هـ: موحه روال است. وأحيى بأن هذا قول
 محمد، ورواية عن أبي حنيفة، والمذكور في أول الكتاب هو قول أبي حنيفة في رواية عنه أخرى، فيكون
 عنه في المسئلة روايتان. وقيل: أراد ههنا ما إذا حكم الحاكم بصحة الوقف ولو رومه، فحينئذ يخرج الوقف
 عن ملك الواقف بالاتفاق [العناية ٥ ٤٢٧] **كانت الجهة**: كما إذا وقف على أولاده فقط.

مطلقاً له: أي لوقف كما إذا وقف داره عشرين سنة، فلا يجوز. (الساية) **في البيع**: إلى عشرة أيام مثلاً. (الساية)
في الوجهين: فعلى هذا إذا انقضت جهة عاد الوقف إلى ملكه إن كان حياً، وإلى ملك ورثته إن كان
 ميتاً. [الساية ٩/٦١١] وهذا أي كون التأيد شرطاً دون ذكره عند أبي يوسف **رحمهما** [الساية ٩/٦١٢]

وعند محمد **يقف**: ذكر التأييد شرط؛ لأن هذا صدقة بالمنفعة، أو بالغة، وذلك قد يكون مؤقتاً، وقد يكون مؤبداً، فمطلقه لا يصرف إلى التأييد، فلا بد من التنصيص.

قال: **ويجوز وقف العقار**؛ لأن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم وقفوه، **ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول**. قال **محمد**: وهذا على الإرسال قول أبي حنيفة **محمد**.

ومن أنواع وقف محمد: إذا وقف صعدة **بفرد** **وأكرها** **محمد** **عنده** **حار**. وكذا سائر آلات الحراثة؛ لأنه تبع للأرض في تحصيل ما هو المقصود، وقد يثبت من الحكم تبعاً ما لا يثبت مقصوداً، كالشرب في البيع، والبناء في الوقف، ومحمد **محمد** معه فيه؛ لأنه لما جاز إفراؤ بعض المنقول بالوقف عنده، فلا يجوز الوقف فيه تبعاً أولى. **ومن محمد**.

جذر حسن الكراع والسلاح. معناه: وقفه في سبيل الله، وأبو يوسف **محمد** معه فيه على ما قالوا، وهو استحسان، والقياس أن لا يجوز؛ لما بيناه من قبل.

وقفوه وقد مر أن عمر **يقف** أرضاً تسمى ثع. وفي 'أحلافات' لمبيهقي: قال أبو بكر عبد الله ابن الربيع الحميدي تصديق أبو بكر **محمد** بداره بمكة على ولده فهي إلى اليوم، وتصديق عمر **محمد** بربعه عند المروة، والثنية على ولده، فهي إلى اليوم وتصديق علي **محمد** بأرضه وداره بمكة، وبأمواله بالمدينة وداره بمكة على ولده فكدلك إلى اليوم وعثمان برومة، فهي إلى اليوم. [الساية ٦١٢/٩ - ٦١٣]

وهذا أي ما ذكره القدوري على الإطلاق مقصوداً، أو تبعاً كراعاً أو غيره تعاموا فيه. [العناية ٤٢٩/٥]

وأكرها. الأكرة بفتح الحاء: الحراثون، كذا قال ابن اهمام. **لأنه** أي المذكور من هذه الأشياء. (الساية)

في الوقف. أي وكحوار باء الوقف تبعاً للأرض ولا يجوز وقفه مقصوداً. (الساية) **فيه** أي في جواز وقف المنقول (الساية) **بعض المنقول** أي فيما يتعارف الناس وقفه كالمشاة والفأس والحجارة والمصحف لقراءة القرآن والقدور والمراجل. وما لم يتعارف الناس وقفه: لا يجوز وقفه، كوقف الثياب وغيره من الأمتعة. [الساية ٦١٤/٩]

الكراع المراد بالكراع هنا هو الخيل. (العناية) **معناه**: أي معنى قول محمد يجوز حسن الكراع والسلاح. (الساية)

لما ليس الح أي من حسن شرط التأييد؛ لأن المنقول لا يتحقق فيه التأييد؛ لعدم بقائه. [الساية ٦١٦/٩]

وعن نصير بن يحيى: أنه وقف كتبه إلحاقاً لها بالمصاحف، وهذا صحيح؛ لأن كل واحد يُمسك للدين تعليماً وتعلماً وقراءة، وأكثر فقهاء الأمصار على قول محمد عليه السلام، وما لا تعامل فيه لا يجوز عندنا وقفه. وقال الشافعي رحمته: كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء أصله ويجوز بيعه يجوز وقفه؛ لأنه يمكن الانتفاع به، فأشبهه العقار والكراع والسلاح. ولنا: أن الوقف فيه لا يتأبد، ولا بد منه على ما بيناه، فصار كالدارهم والدنانير، بخلاف العقار، ولا معارض من حيث السمع، ولا من حيث التعامل، فبقي على أصل القياس؛ وهذا لأن العقار يتأبد، والجهاد سنّام الدين، فكان معنى القرية فيهما أقوى، فلا يكون غيرهما في معناه. قال: القُدوري وإذا صح الوقف: لم يحز بيعه، ولا تمليك إلا أن يكون متناعاً عند أبي يوسف رحمته، فيطلب الشريك القسمة، فيصح مقاسمته. أما امتناع التملك، فلما بينا، وأما جواز القسمة فلا تميز وإفراز،

نصير بن يحيى: تلميذ الحسن بن زياد. (البنية) وهذا [أي قول نصير بن يحيى] صحيح: وفي قاضي خان: اختلف المشايخ في وقف الكتب، وجوزه الفقيه أبو الليث، وعليه الفتوى. (البنية) على قول محمد في جواز وقف الأشياء المذكورة. لا تعامل فيه: أي من المقولات كالثياب والحيوان. [الباية ٦٢٠/٩] ويجوز بيعه: احترز به عن حمل الناقه. (البنية) على ما بيناه. من أنه يشترط التأيد. بخلاف العقار: جواب عن اعتباره بالعقار. [العناية ٤٣٢/٥]

ولا معارض إلخ: جواب عن قوله: فأشبه الكراع والسلاح، ووجهه: أن الأصل أن لا يجوز وقف الكراع والسلاح أيضاً كالدرهم إلا أنا تركناه. معارض راجع من حيث السمع. (العناية) حيث التعامل: جواب عما يقال: ترك الأصل في الكراع والسلاح. معارض من حيث السمع وهو ليس بموجود في المراحل والقُدوم، فلتكن صورة النزاع مقيسة على ذلك، ووجهه: أن لما معارضاً من حيث التعامل، وليس بموجود في صورة النزاع. (العناية) وهذا إلخ: استظهار على أن إلحاق غير العقار والكراع والسلاح بهما غير جائز. (العناية) فلما بينا: يعني ما روي من قوله عليه السلام تصدق بأصلها لا تباع ولا توهب. [العناية ٤٣٢/٥]

غاية الأمر: أن الغالب في غير المكيل والموزون معنى المبادلة، إلا أن في الوقف جعلنا الغالب معنى الإفراز نظراً للوقف، فلم يكن بيعاً وتخليكاً، ثم إن وقف نصيبه من عقار مشترك، فهو الذي يقاسم شريكه؛ لأن الولاية إلى الواقف، وبعد الموت إلى وصيه. وإن وقف نصف عقار خالص له، فالذي يقاسمه القاضي، أو يبيع نصيبه الباقي من رجل، ثم يقاسمه المشتري، ثم يشتري ذلك منه؛ لأن الواحد لا يجوز أن يكون مقاسماً ومقاسماً، ولو كان في القسمة فضل دراهم^{الواقف} إن أعطى الواقف لا يجوز لامتناع بيع الوقف، وإن أعطى الواقف جاز، ويكون بقدر الدراهم شراءً.

والموزون وكذا في غير العددي المتقارب. **معنى المبادلة** القسمة تعيين الحق أي تمير كل مما يتولى صاحبه إثباته وإسقاطه، وهي تتضمن معنى الإفراز والمبادلة، فإن ما اجتمع لكل كان بعضه له، وبعضه لصاحبه، فاعتبار الأول إفراز، والثاني مبادلة، إلا أن أحدهما راجح في بعض المواد، فرجح التمييز المحص في المكيل والموزون والمعدود المتقارب؛ لعدم التفاوت بين أبعاضه، وغلب المبادلة في غير المثلي من العقار وسائر المنقولات المتفاوتة. **ثم إن إلخ:** ذكره تفرعاً لمسألة القدوري.

الواقف: أي عند أبي يوسف ووقف المشاع بما يجوز على قوته. (فتح القدير) **إلى وصيه** هذا إذا طلب الشريك القسمة بعد موته. **خالص له** صفة عقار أي لو كان له عقار مائة دراع، وهو خالص له، لا شركة لغيره فيه، فوقف منه خمسين ذراعاً وحب أن يكون القاسم ههنا غير الواقف لئلا يلزم أن يكون الشخص الواحد مطالباً ومطالباً، فإن مقاسم النصف الذي هو الواقف مطالب من مالك النصف الذي هو غير واقف، ومالك النصف مطالب، وهو الواقف عيه المقاسم لنصف الوقف، فكان مطالباً ومطالباً. [فتح القدير ٤٣٣/٥]

فصل دراهم بأن كان أحد الصييين أجود، فدعت الضرورة إلى إدخال الدراهم في القسمة، أو تراضيا على ذلك، فإن إدخال الدراهم في القسمة لا يجوز إلا لضرورة أو بالتراضي، على ما سيأتي في كتاب القسمة إن شاء الله تعالى، فلا يخفى إما أن يكون الواقف يأخذ الدراهم، أو يعطيها، فإن كان الأول لم يجز؛ لأنه يعطي بمقابلة الدراهم شيئاً من الوقف، وبيع الوقف لا يجوز، وإن كان الثاني جاز؛ لأنه حينئذ يشتري شيئاً بمقابلة الدراهم ويقفه وهو جائز. [العناية ٤٣٣/٥]

قال: **وإِذَا أَحْبَبْتُ أَنْ يَتَدَيَّ مِنْ ارْتِفَاعِ الْوَقْفِ بَعْمَارَتِهِ شَرْطُ ذَلِكَ الْوَقْفِ، أَوْ لَمْ يَسْتَرْطِ؛**
 لِأَنْ قَصَدَ الْوَاقِفُ صَرْفَ الْغَلَّةِ مُؤَبِّدًا، وَلَا تَبْقَى دَائِمَةً إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، فَيُثَبِّتُ شَرْطُ الْعِمَارَةِ
 اقْتِضَاءً، وَلِأَنْ الْخَرَجَ بِالضَّمَانِ وَصَارَ كَنْفَقَةِ الْعَبْدِ الْمُوصَى بِخِدْمَتِهِ، فَإِنَّمَا عَلَى الْمُوصَى لَهُ
 بِهَا. ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَلَا يُظْفَرُ بِهِمْ، وَأَقْرَبُ أَمْوَالِهِمْ هَذِهِ الْغَلَّةُ، فَتَجِبُ
 فِيهَا، وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى رَجُلٍ بَعِينَةٍ، وَآجَرَهُ لِلْفُقَرَاءِ، فَهُوَ فِي مَالِهِ أَيْ مَالٍ شَاءَ فِي
 حَالِ حَيَاتِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْغَلَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَعَيَّنٌ يُمْكِنُ مَطَالَبَتُهُ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْعِمَارَةَ عَلَيْهِ
 بِقَدْرِ مَا يُبْقَى الْمَوْقُوفُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي وَقَفَهُ، وَإِنْ خَرِبَ يُنَوَّنَى عَلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهَا
 بِصِفَتِهَا صَارَتْ غَلَّتُهَا مَصْرُوفَةً إِلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَتْ
 بِمُسْتَحَقَّةٍ عَلَيْهِ، وَالْغَلَّةُ مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ، فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى شَيْءٍ آخَرَ إِلَّا بِرِضَاهُ، وَلَوْ كَانَ
 الْوَقْفُ عَلَى الْفُقَرَاءِ، فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْبَعْضِ، وَعِنْدَ الْآخَرِينَ يَجُوزُ ذَلِكَ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛

فِيهِ. وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ الْوَاقِفُ. **الْخَرَجَ بِالضَّمَانِ** إلخ. وَقَالَ الْأَكْمَلُ ٥٠٠. قَوْلُهُ: الْخَرَجَ بِالضَّمَانِ لَفْظُ
 الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ وَإِلْحَارَارِهِ مَعَانِ جَرَى بِجَرَى الْمَثَلِ، وَاسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ مَصْرُوعَةٍ مُقَابِلَةً
 مُنْفَعَةً، وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ الْآنَ وَلَمْ يَبَيِّنْ أَصْلَ الْحَدِيثِ، فَنَقُولُ: أَخْرَجَهُ أَبُو عَمِيدٍ فِي "كِتَابِ عَرِيبِ الْحَدِيثِ"
 عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ. [السَّيَاقُ ٦٢٤/٩] **الْمَوْصَى لَهُ**: لِأَنَّ الصَّحَّاعَ يَعُودُ إِلَيْهِ، فَالضَّمَانُ أَيْضًا عَلَيْهِ. (السَّيَاقُ)
فَهُوَ فِي مَالِهِ ثُمَّ هُوَ يُعْطَى إِنْ شَاءَ مِنَ الْغَلَّةِ، أَوْ إِنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِهَا. [مَتَّحُ الْقُدِيرِ ٤٣٤/٥ - ٤٣٥] **مِنْ الْغَلَّةِ**. يَعْنِي حَتْمًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: فَهُوَ فِي مَالِهِ أَيْ مَالٍ شَاءَ، وَهَذِهِ الْغَلَّةُ أَيْضًا مِنْ مَالِهِ، فَهُوَ لَمْ يَقِيدْ بِذَلِكَ
 نَاقِضَ كَلَامِهِ. [الْعَايَةُ ٤٣٤/٥ - ٤٣٥] **ذَلِكَ الْوَصْفُ** أَيْ الْوَصْفُ الَّذِي كَانَ الْوَاقِفُ وَقَفَهُ عَلَيْهِ. (الْبَنَاءُ)
عَلَى الْفُقَرَاءِ يَعْنِي لَا عَلَى رَجُلٍ بَعِينَةٍ. (الْعَايَةُ) **عِنْدَ الْبَعْضِ** أَيْ لَا تَحُورُ الزِّيَادَةُ عَنِ السَّاءِ عَلَى الصِّفَةِ
 الَّتِي وَقَفَهُ الْوَاقِفُ عَلَيْهَا. (الْبَنَاءُ) **يَجُوزُ ذَلِكَ** أَيْ مَا يَعْمَلُ مِنَ الزِّيَادَةِ. (السَّيَاقُ) **وَالْأَوَّلُ** أَيْ عَدَمُ جَوَارِ
 الزِّيَادَةِ فِي الْبَنَاءِ. [الْبَنَاءُ ٦٢٥/٩]

لأن الصرف إلى العمارة ضرورة إبقاء الوقف، ولا ضرورة في الزيادة. قال: **فإن وقف**
 داراً على سكنى وبنده فاعماره على من له السكنى؛ لأن الخراج بالضمان على ما مر،
 فصار كنفقة العبد الموصى بخدمته. **فإن امتنع دبت**، أو كان فقيراً: أحررها الحاكم،
 وعمرها بأجرها، وإذا عمرها ردها إلى من له السكنى؛ لأن في ذلك رعاية الحقين: حق
 الواقف، وحق صاحب السكنى؛ لأنه لو لم يعمرها تفوت السكنى أصلاً، والأول أولى،
 ولا يجبر الممتنع على العمارة؛ لما فيه من إتلاف ماله، فأشبه امتناع صاحب البذر في
 المزارعة، فلا يكون امتناعه رضاً منه ببطان حقه؛ لأنه في حيز التردد، ولا تصح إجارة
 من له السكنى؛ لأنه غير مالك. قال: **وما أهدم من بناء الوقف والله**، صرفه الحاكم في
 عمارة الوقف إن احتاج إليه، وإن استعفى عنه: أمسكه حتى يحتاج إلى عمارة.

والأول أولى. أي العمارة أولى من الثاني، وهو عدم عمارتها استدلال عليه بقوله: لو لم يعمرها؛ لأن الجمع
 بين المصلحتين أولى من إبطال إحداهما. [فتح القدير ٤٣٥/٥] **المتنع**: أي عن عمارة الوقف.
فأشبه امتناع الخ إذا عقد عقد المزارعة وبياً من عبه البذر، فامتنع من عبه البذر عن العمل لا يجبر عليه
 بذلك. [فتح القدير ٤٣٥-٤٣٦] **في حيز التردد** بيانه: أن الامتناع يحتمل أن يكون بطلان حقه،
 ويحتمل أن يكون نقصان ماله في الحال، ورجائه بصلاح القاصي وعمارته، ثم رده إليه. [العناية ٤٣٦ ٥]
لأنه غير مالك: يعين، لأن لإجارة عميلك المنافع بعوض، والتمليك إنما يتحقق من المالك، وهما من له السكنى
 ليس بمالك لسكنى، وإنما يجب منفعة السكنى، ليحصل ثواب الواقف، وبوقض بالمستأجر، فإن به أن يؤجر
 الدار، وليس بمالكها، وأجيب بأنه مالك لمنفعة، ولهذا أقيمت العين في ابتداء العقد مقام المنفعة. [الساية ٦٢٧/٩]
والله قال صاحب 'النهاية': قوله: **والله** يحتمل أن يكون محروراً بالعطف على الساء يعني ما أهدم من آلة
 الوقف بأن بني حشب الوقف وفسد، ويحتمل أن يكون مرفوعاً بالعطف على ما موصولة، وهو المنقور
 عن الثقات؛ لأنه لا يقال: أهدمت الآلة. [العناية ٤٣٦/٥]

بصرفه فيها: لأنه لا بد من العمارة ليقى على التأيد، فيحصل مقصود الوقف، فإن
 مسّت الحاجة إليه في الحال صرفها فيها، وإلا أمسكها حتى لا يتعذر عليه ذلك أو أن
 الحاجة فيطل المقصود، وإن تعذر إعادة عينه إلى موضعه بيع، وصرف ثمنه إلى
 المرممة صرفاً للبدل إلى مصرف المبدل. **ولا يجوز أن يقسمه** يعني: **النقص** بين
 مسحقي الوقف؛ لأنه جزء من العين، ولا حق للموقوف عليهم فيه، وإنما حقهم في
 المنافع، والعين حق الله تعالى، فلا يصرف إليهم غير حقهم. قال **نيسابوري**: وإذا جعل الوقف
 عند الوقف لنفسه، أو جعل الولاية إليه: حار عند أبي يوسف، قال **نيسابوري**: ذكر فصلين:
 شرط الغلة لنفسه، وجعل الولاية إليه. أما الأول: فهو جائز عند أبي يوسف، ولا يجوز
 على قياس قول محمد **رحمته الله**، وهو قول هلال الرازي، وبه قال الشافعي **رحمته الله**.

الحاجة إليه: أي إلى أن يعمر الوقف. (الباية) **صرفها فيها:** أي ما تخدم من الساء والآلة. (الباية)
والإلح: أي إن لم يحس الحاجة إلى العمارة في الحال أمسكها. [الباية ٦٢٧/٩] **إعادة عيه:** بأن حرج عن
 الصلاحية لذلك لصعفه ونحوه. [فتح القدير ٤٣٧/٥] **إلى المرممة:** أي إلى الإصلاح يقال: رم الساء يرمه رما
 ورممة إذا أصلحه. (الباية) **ولا يجوز** هذا لفظ القدوري. (الباية) **النقص:** بضم النون البناء المقوض،
 والجمع نقوض، وعن العوري اسقص بالكسر لا غير، كذا في "المعرب". [الكفاية ٤٣٦/٥ - ٤٣٧]
أما الأول: أي جعل الغلة لنفسه. (الباية) **عند أبي يوسف:** وقال النواحي في فتاواه: ومشايخ بلخ أخذوا
 بقول أبي يوسف **رحمته الله**، والصدر الشهيد أيضاً كان يفتي به ترعياً للناس في الوقف. [الباية ٦٢٨/٩]

هلال الرازي: [وهو من أصحاب يوسف بن خالد السمي البصري، ويوسف هذا من أصحاب أبي حنيفة]
 الرازي وهو هلال بن يحيى بن مسلم البصري، وإنما نسب إلى الرازي؛ لأنه كان على مذهب الكوفيين
 ورأيهم، ووقع في "المبسوط" و "الدحيرة": وغيرهما الرازي، وفي "المعرب": هو تحريف، بل هو الرازي؛
 تشديد الراء المهمة لأنه من البصرة، لا من أهل الري. [فتح القدير ٤٣٧/٥]

وقيل: إن الاختلاف بينهما بناء على الاختلاف في اشتراط القبض والإفراز، وقيل: هي مسألة مبتدأة، والخلاف فيما إذا شرط البعض لنفسه في حياته، وبعد موته للفقراء، وفيما إذا شرط الكل لنفسه في حياته، وبعد موته للفقراء سواء، ولو وقف وشرط البعض أو الكل لأمهات أولاده، ومُدَبَّرِيه ما داموا أحياء، فإذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين، فقد قيل: يجوز بالاتفاق، وقد قيل: هو على الخلاف أيضاً، وهو الصحيح؛ لأن اشتراطه لهم في حياته كاشتراطه لنفسه. وجه قول محمد رحمته الله أن الوقف تبرع على وجه التملك بالطريق الذي قدمناه، فاشتراطه البعض أو الكل لنفسه يطله؛ لأن التملك من نفسه لا يتحقق، فصار كالصدقة المنفذة، وشرط بعض بقعة المسجد لنفسه.

إن الاختلاف أي بين أبي يوسف ومحمد رحمتهما الله (البنية) الفصل [أي قصص انتوي] والإفراز يعني عند أبي يوسف لا يشترط ذلك خلافاً لمحمد رحمته الله فلا حرم أبو يوسف رحمته الله صح شرط العلة لنفسه؛ لأنه لا يشترط القبض والإفراز، ومحمد رحمته الله لم يصححه، لأنه يشترطهما. (الساية) والخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمتهما الله (الساية) للفقراء هكذا ذكر النقيع أبو جعفر الهذلي. [الساية ٩ ٦٢٩]

بالاتفاق وهو الأصح، وما قال النصف مخالف لما في "المسوط" و "المحيط" و "الدحيرة" و "التمة" و "فتاوى قاضي خان"، فإن الكل جعلوا الصحة بالاتفاق، وهرق في "المسوط" لمحمد رحمته الله بين شرط العلة لنفسه حيث لا يجوز، ولأمهات أولاده حيث يجوز مع أن شرعه هن، ومديره كشرطه لنفسه بأن حرثهم ثنت بموته، فيكون الوقف عليهم كالوقف على الأحناب، ويكون ثوته لهم حالة حياته تبعاً لما بعد موته. [فتح القدير ٤٣٨/٥]

على الخلاف - عند أبي يوسف يجوز، وعند محمد لا يجوز. اشتراطه لهم أي لأمهات الأولاد ومديره. (العناية) كاشتراطه لنفسه. فيجوز كما يجوز اشتراطه لنفسه عند أبي يوسف، لا عند محمد. بالطريق أي بطريق التقرب إلى الله تعالى. (العناية) كالصدقة المنفذة فإنه لا يجوز أن يسلم قدراً من ماله للفقير على وجه الصدقة بشرط أن يكون بعضه له، وشرط بعض بقعة المسجد لنفسه، فقوله: وشرط بالخر عطفاً على قوله: كالصدقة المنفذة. [العناية ٤٣٨/٥]

ولأبي يوسف رحمته الله ما روي: "أن النبي عليه السلام كان يأكل من صدقته"،* والمراد منها صدقته الموقوفة، ولا يحل الأكل منها إلا بالشرط، فدل على صحته، ولأن الوقف إزالة الملك إلى الله تعالى على وجه القربة على ما بيّناه. فإذا شرط البعض أو الكل لنفسه، فقد جعل ما صار مملوكاً لله تعالى لنفسه، لا أن يجعل ملك نفسه لنفسه، وهذا جائز، كما إذا بنى خاناً، أو سقاية، أو جعل أرضه مقبرة، وشرط أن ينزله، أو يشرب منه، أو يدفن فيه، ولأن مقصوده القربة، وفي الصرف إلى نفسه ذلك قال عليه السلام: "نفقة الرجل على نفسه صدقة".** ولو شرط الواقف أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا شاء ذلك، فهو جائز عند أبي يوسف رحمته الله، وعند محمد رحمته الله: الوقف جائز، والشرط باطل.

الأكل منها. لأن أكل الواقف لا يخلو من أحد الأمرين إما أن يكون مشروطاً أو لا، والثاني لا يخل بالإجماع. (البنابة) على ما بيّناه إشارة إلى ما ذكر عند قوله: ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد إلخ بقوله: هما أن موجب الوقف روال الملك بدون التملك. [البنابة ٦٣١/٩] وهذا جائز أي جعل المملوك لله لنفسه. أو يدفن فيه أي في الموضع الذي جعل مقبرة. والشرط باطل. لأن هذا الشرط لا يؤثر في الميع من زواله، والوقوف يتم بذلك، ولا ينعدم به معنى التأييد. [العناية ٤٣٩/٥]

* غريب أيضاً، وفي مصنف ابن أبي شيبة في "باب الأحاديث التي اعترض بها على أبي حنيفة" حدثنا ابن عبيدة عن ابن طاوس عن أبيه أخبرني حجر المدري، قال في صدقة النبي عليه السلام: "أكل منها أهلها يعرف به المنكر. [نصب الراية ٤٧٩/٣]

** روي من حديث المقدم بن معدي كرب، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث جابر، ومن حديث أبي أمامة. [نصب الراية ٤٧٩/٣] وأخرج ابن ماجه في "سنة" عن المقدم بن معدي كرب [الريدي] عن رسول الله عليه السلام قال: ما كتب - حل - كتب من عمل به - حل - على نفسه وأهله وولده وخادمه، فهو صدقة. [رقم: ٢١٣٨، باب الحث على المكاسب]

ولو شرط الخيار لنفسه في الوقف ثلاثة أيام جاز الوقف والشرط عند أبي يوسف رحمه
وعند محمد رحمه. الوقف باطل، وهذا بناء على ما ذكرنا. وأما فصل الولاية: فقد نص فيه
على قول أبي يوسف، وهو قول هلال أيضاً، وهو ظاهر المذهب، وذكر هلال في وقفه،
وقال أقوام: إن شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له ولاية، وإن لم يشترط لم تكن له ولاية.
قال مشايخنا: الأشبه: أن يكون هذا قول محمد رحمه: لأن من أصله أن التسليم إلى القيم شرط
لصحة الوقف، فإذا سُم لم يَتَّق له ولاية فيه. ولنا: أن المتولي إنما يستفيد الولاية من جهته
بشرطه، فيستحيل أن لا يكون له الولاية، وغيره يستفيد الولاية منه، ولأنه أقرب الناس إلى
هذا الوقف، فيكون أولى لولايته، كمن اتخذ مسجداً يكون أولى بعمارته، ونَصَّب المؤذن فيه،
وكمن أعتق عبداً كان الولاء له؛ لأنه أقرب الناس إليه. ولو أن الواقف شرط ولايته لنفسه،
معنى بكسر معنى بفتح

الوقف والشرط. وإنما قيد بقوله: ثلاثة أيام لتكون مدة الخيار معبومة حتى لو كانت مجهولة لا يجوز
الوقف على قول أبي يوسف رحمه أيضاً. [الباية ٥/٦٣٢] على ما ذكرنا إشارة إلى أن جعل علة الوقف
لنفسه جائز عند أبي يوسف، فإنه لما جاز أن يستثنى الوقف العلة لنفسه ما دام حياً، فكذلك يجوز اشتراط
اخيار لنفسه ثلاثة أيام. [العاية ٥/٤٤١] في وقفه أي في كتاب الوقف هـ.

لأن من أصله إلخ. الدليل على ذلك ما ذكره محمد في السير: إذا وقف صيغة، وأخرجها إلى القيم
لا تكون له الولاية بعد ذلك إلا أن يشترط الولاية لنفسه. قال قاضي حان: وهذه المسألة بناء على أن عند
محمد التسليم إلى المتولي شرط لصحة الوقف، فلا تنقضي له ولاية بعد التسليم، وأما على قول أبي يوسف:
فالتسليم إلى المتولي ليس بشرط، فكانت الولاية للواقف، وإن لم يشترط الولاية لنفسه. [العاية ٥/٤٤٢]

ولما استند المصنف على قول أبي يوسف الذي جمعه ظاهر المذهب بقوله: ولنا إلخ. (فتح القدير)
أولى بعمارته إلخ. أما عمارته فلا خلاف يعلم فيه. وأما نصب المؤذن والإمام، فقال أبو نصر: فلاهل
الخمة، وليس أبي أي أحق منهم بذلك. وقال أبو بكر الإسكافي: الباي أحق بتنصيبهما من غيره كالعمارة،
قال أبو الليث. ومنه نأخذ، إلا أن يريد إماماً مؤدباً، والقوم يريدون الأصح. [فتح القدير ٥/٤٤٢]

وكان الواقف غير مأمورٍ على الوقف: فللقاضي أن ينزعها من يده؛ نظراً للفقراء، كما له أن يخرج الوصي؛ نظراً للصغار، وكذا إذا شرط أن ليس لسلطان، ولا لقاضي أن يخرجها من يده، ويوليها غيره؛ لأنه شرط مخالف لحكم الشرع فبطل.

فصل

وإذا بنى مسجداً، يرأس ملكه عنه حتى يقرره عن ملكه بطريقة، ويأذن للناس بالصلاة فيه، فإذا صلى فيه واحد، رآه عند أبي حنيفة رحمه الله عن ملكه. أما الإفراز، فلأنه لا يخلص لله تعالى إلا به. وأما الصلاة فيه، فلأنه لابد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما، ويشترط تسليم نوعه، وذلك في المسجد بالصلاة فيه، أو لأنه لما تعذر القبض فقام تحقق المقصود مقامه، ثم يكفي بصلاة الواحد فيه في رواية عن أبي حنيفة، وكذا عن محمد رحمهما؛ لأن فعل الجنس متعذر، فيشترط أدناه، وعن محمد رحمه الله: أنه يشترط الصلاة بالجماعة؛ لأن المسجد بني لذلك في الغالب. وقال أبو يوسف: يرأس ملكه بقوله: جعلته مسجداً؛

فصل لما كان أحكام هذا الفصل غير الأحكام التي قبله فصل ذلك بفصل على حدة. (البنية) وإذا: هذا كله لفظ القدوري. (البنية) تسليم نوعه: أي يشترط تسليم كل شيء على ما يليق به. [البنية ٦٣٥/٩] **القبض** فإن حقيقة القبض لله تعالى، فاكفي بالواحد، وعلى هذه اختلفوا لو صلى الواقف بنفسه وحده، والصحيح أنه لا يكفي؛ لأن الصلاة إما تشترط لأجل القبض للعامة، وقبضه من نفسه لا يكفي. (فتح القدير) **الصلاة بالجماعة** أما المقصود بالمسجد، لا مطلق الصلاة؛ فإنها تتحقق في غير المسجد، فكان تحقق المقصود منه بصلاة الجماعة، ولهذا يشترط كونها بأذان وإقامة عندهما. ولو جعل له واحداً مؤذناً وإماماً فأذن وأقام وصلى وحده، صار مسجداً بالاتفاق؛ لأن أداء الصلاة على هذا الوجه عند البعض. [فتح القدير ٤٤٤/٥] **بقوله**: وإن لم يوجد الصلاة فيه.

لأن التسليم عنده ليس بشرط؛ لأنه إسقاط للملك العبد، فيصير خالصاً لله تعالى بسقوط ^{إلى الموقوف} حق العبد، وصار كالإعتاق، وقد بيناه من قبل. قال: ومن جعل مسجداً تحته سرداب، أو فوقه بيت، وجعل باب المسجد إلى الطريق، وعزله عن ملكه: فله أن يبيعه، وإن مات **يُورث عنه**؛ لأنه لم يخلص لله تعالى؛ لبقاء حق العبد متعلقاً به، ولو كان السرداب لمصالح المسجد جاز، كما في مسجد بيت المقدس. وروى الحسن عنه أنه قال: إذا جعل السفلى مسجداً، وعلى ظهره مسكن، فهو مسجد؛ لأن المسجد مما يتأبد، وذلك يتحقق في السفلى دون العلوى. وعن محمد عليه السلام **على عكس هذا**؛ لأن المسجد معظم، وإذا كان فوقه مسكن، أو مستغل يتعذر تعظيمه. وعن أبي يوسف عليه السلام: أنه جَوِّز في الوجهين حين قدم بغداد، ورأى ضيق المنازل، فكأنه اعتبر الضرورة، وعن محمد عليه السلام: أنه حين دخل **أريّ** أجاز ذلك كله لما قلنا. قال: **وكذلك إن اتخذ وسط داره مسجداً، وأدلى لباساً** ^{بضرورة} **بالدخول فيه** يعني له أن يبيعه ويورث عنه؛ لأن المسجد ما لا يكون لأحد فيه حق المنع،

وصار كالإعتاق. لأنه إسقاط للملك. (الباب) **من قبل.** إشارة إلى ما قال عند قوله: ولا يتم الوقف عند أي حيفة ومحمد بقوله: لهما أن موجب الوقف روال الملك بدون التمليك، وأن يتأبد كالعق. [العناية ٤٤٤/٥] **قال:** أي محمد في الجامع الصغير. (الساية) **سرداب:** وهو بيت يتحد تحت الأرض لتبريد الماء وغيره. (فتح القدير) **أن يبيعه:** أي لا يكون مسجداً، وهو ظاهر الرواية. (العناية) **مسجد بيت المقدس** لأنه حيث لا يكون السرداب مملوكاً لأحد. (الساية) **على عكس هذا:** بأن جعل العلوى مسجداً صريحاً، وإذا جعل السفلى لا يصح. [الباب ٦٣٧/٩] **أو مستغل:** المراد بالمستغل أن يؤجر منه شيء لأجل عمارته. (رد المحتار)

في الوجهين: يعني فيما إذا كان تحته سرداب، أو فوقه بيت. (الباب) **قال:** أي محمد في "الجامع الصغير". [الباب ٦٣٨/٩] **وسط داره:** بالسكون؛ لأنه اسم مهم لدخول صحن الدار، لا لشيء معين بين طرفي الصحن. [العناية ٤٤٥/٥]

وإذا كان ملكه محيطاً بجوانبه، كان له حق المنع، فلم يصير مسجداً؛ ولأنه أبقي الطريق لنفسه، فلم يخلص لله تعالى. وعن محمد رحمته: أنه لا يباع، ولا يورث، ولا يوهب. اعتبره مسجداً، وهكذا عن أبي يوسف رحمته أنه يصير مسجداً؛ لأنه لما رضي بكونه مسجداً، ولا يصير مسجداً إلا بالطريق، دخل فيه الطريق، وصار مستحقاً كما يدخل في الإجارة من غير ذكر. قال: رحمته أخذ أرضه مسجداً: لم يكن له أن يرجع فيه، ولا يورث. ولا يورث عنه؛ لأنه تجرد عن حق العباد، وصار خالصاً لله تعالى؛ وهذا لأن الأشياء كلها لله تعالى، وإذا أسقط العبد ما ثبت من الحق، رجع إلى أصله، فانقطع تصرفه عنه، كما في الإعتاق، ولو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه، يبقى مسجداً عند أبي يوسف رحمته؛ لأنه إسقاط منه، فلا يعود إلى ملكه، وعند محمد رحمته يعود إلى ملك الباقي، أو إلى وارثه بعد موته؛

فلم يخلص: حتى لو عزل بابه إلى الطريق الأعظم صار مسجداً. (العناية) **لم يكن إلح** اعلم أن وقف المسجد يخالف سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسليم إلى المتولي فيه عند محمد، وفي مع الشيوع عند أبي يوسف، وفي خروج عن ملك الواقف عند الإمام، وإن لم يحكم به حاكم، كما في "الدرر" وغيره. (الرد المختار)

فانقطع وهو ملك الله تعالى. **في الإعتاق.** فإنه لما أحرز مملوكه رجع إلى أصله، وهو الحرية، فانقطع حقه عنه. [البنية ٦٣٩/٩] **واستغنى عنه.** أي استعنى عن الصلاة فيه أهل تلك المحلة، أو القرية بأن كان في قرية فحرت وحولت مزارع. [فتح القدير ٤٤٦/٥] **إلى ملك الباقي.** قال في "النهاية": وفي الحقيقة هذه المسئلة مبينة على ما بيناه، فإن أبا يوسف لا يشترط في الانتداء إقامة الصلاة فيه لبصير مسجداً، فكذلك في الانتهاء، وإن ترك الناس الصلاة فيه. وحكي أن محمد مر بمزيلة، فقال: هذا مسجد أبي يوسف يريد به أنه لما لم يقل بعوده إلى ملك الباقي يصير مربلة عند تطاول المدة، ومر أبو يوسف باصطبل، فقال: هذا مسجد محمد يعني أنه لما قال: يعود ملكاً، فرمما يجعله المالك اصطبلًا بعد أن كان مسجداً. [العناية ٤٤٦/٥]

لأنه عينه لنوع قربة، وقد انقطعت، فصار كحصر المسجد وحشيشه إذا استغنى عنه، إلا أن أبا يوسف رحمته يقول في الحصر والحشيش: إنه ينقل إلى مسجد آخر. قال: ومن نبي سقاية لمستس، أو حانا يسكنه بنو السبي، أو رباط، أو حصن القدوري مقبرة: لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند أبي حنيفة رحمته؛ لأنه لم ينقطع عن حق العبد، ألا ترى: أن له أن ينتفع به، فيسكن في الخان، وينزل في الرباط، ويشرب من السقاية، ويُدفن في المقبرة، فيشترط حكم الحاكم، أو الإضافة إلى ما بعد الموت، كما في الوقف على الفقراء، بخلاف المسجد؛ لأنه لم يبق له حق الانتفاع به، فخلص لله تعالى من غير حكم الحاكم. وعند أبي يوسف: يرون ملكه بالقول. كما هو أصده؛ إذ التسليم عنده ليس بشرط، والوقف لازم. وعند محمد رحمته: إذا استقى الناس من السقاية، وسكنوا الخان والرباط، ودفنوا في المقبرة: زال من الوقف لأن التسليم عنده شرط، والشرط تسليم نوعه، وذلك بما ذكرناه، ويكتفي بالواحد لتعذر فعل الجنس كله، وعلى هذا البئر الموقوفة والحوض. الحكم المذكور

لنوع قربة وهو أداء الصلاة. كحصر المسجد الح. وعند أبي يوسف ينقل هذا إلى مسجد آخر، وكذا قديده. [الساية ٩/٦٤٠] رباط وهو الموضع الذي يراعى فيه ناس أيام السفر بإداء العدد. (الساية) لم يزل ملكه ولو سلمه إلى متول. على الفقراء فإنه يشترط فيه أيضاً أحدهما عنده. بخلاف المسجد: حيث لا يحتاج فيه إلى حكم الحاكم. ذكرناه أي التسليم يحصل بالاستقاء والسكنى والسرور والدفن في السقاية والخان، والرباط والمقبرة. (الساية) ويكتفي بالواحد أي في السكنى والاستقاء والنزول والدفن. الجنس كله. يعني لتعذر استقاء جميع الناس من السقاية، وسكنى الجميع في الخان ودرول الجميع الرباط، وكذا دفن الجميع في المقبرة. [الساية ٩/٦٤١]

ولو سلم إلى المتولي صح التسليم في هذه الوجوه كلها؛ لأنه نائب عن الموقوف عليه، وفعل النائب كفعل المنوب عنه. وأما في المسجد: فقد قيل: لا يكون تسليمًا؛ لأنه لا تدبير للمتولي فيه، وقيل: يكون تسليمًا؛ لأنه يحتاج إلى من يكتسه، ويغلق بابه، فإذا سلم إليه صح التسليم، والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على ما قيل؛ لأنه لا متولي له عرفًا، وقيل: هي بمنزلة السقاية والخان، فيصح التسليم إلى المتولي؛ لأنه لو نصب المتولي يصح، وإن كان بخلاف العادة. ولو جعل دارًا له بمكة: سكنى لحاج بيت الله والمعتمرين، أو جعل داره في غير مكة: سكنى للمساكين، أو جعلها في ثغر من الثغور: سكنى للغزاة والمرابطين، أو جعل غلة أرضه: للغزاة في سبيل الله تعالى، ودفع ذلك إلى والٍ يقوم عليه: فهو جائز، ولا رجوع فيه؛ لما بينا، إلا أن في الغلة يحل للفقراء دون الأغنياء، وفيما سواه من سكنى الخان، والاستقاء من البئر والسقاية وغير ذلك: يستوي فيه الغني والفقير، والفارق هو العرف في الفصلين، فإن أهل العرف يريدون بذلك في الغلة الفقراء، وفي غيرها التسوية بينهم وبين الأغنياء، ولأن الحاجة تشمل الغني والفقير في الشرب والنزول، والغني لا يحتاج إلى صرف هذه الغلة لغناه، والله أعلم بالصواب.

الوجوه كلها: أي في السقاية والخان والرباط والمقبرة. (الباية) **تسليمًا:** أي ما لم يصل فيه.

ما قيل: أي لا يعتبر تسليمه إلى المتولي ما لم يدفع فيه أحد. **لحاج بيت الله:** الحاج اسم جمع بمعنى الحاج كالسامر بمعنى السمار. (الباية) **ثغر:** الثغر موضع المحافة من فروج البلدان. (الباية) **لما بينا:** أشار به إلى قوله: وهذا لأن الأشياء كلها لله تعالى، فإذا أسقط العد ما ثبت له من الحق رجع إلى أصله، فانقطع تصرفه عنه، كما في الإعتاق. (الباية) **والفارق:** بين هذا وبين الذي قبله. [الباية ٦٤٢/٩]

لغناه: أي لقيام الغني، فإنه مستع مال نفسه من صدقة غيره. [الباية ٦٤٣/٩]

فهرس المجلد الرابع

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب الأيمان ٣		باب ما يكون يمينا، وما لا يكون يمينا..... ٦	
باب ما يكون يمينا، وما لا يكون يمينا..... ٦		فصل في الكفارة..... ١٠	
باب في الكفارة..... ١٠		باب اليمين في الدخول والسكنى..... ١٦	
باب اليمين في الدخول والسكنى..... ١٦		باب اليمين في الخروج، والإتيان..... ٢١	
باب اليمين في الخروج، والإتيان..... ٢١		باب اليمين في الأكل والشرب..... ٢٥	
باب اليمين في الأكل والشرب..... ٢٥		باب اليمين في الكلام..... ٣٦	
باب اليمين في الكلام..... ٣٦		فصل قال : ومن حلف لا يكلمه حيناً..... ٤١	
باب اليمين في الكلام..... ٣٦		باب اليمين في العتق والطلاق..... ٤٤	
باب اليمين في العتق والطلاق..... ٤٤		باب اليمين في البيع والشراء..... ٥٠	
باب اليمين في البيع والشراء..... ٥٠		باب اليمين في الحج والصلاة والصوم..... ٥٥	
باب اليمين في الحج والصلاة والصوم..... ٥٥		باب اليمين في لبس الثياب والحلى..... ٥٨	
باب اليمين في لبس الثياب والحلى..... ٥٨		باب اليمين في القتل والضرب..... ٦١	
باب اليمين في القتل والضرب..... ٦١		باب اليمين في تقاضي الدراهم..... ٦٣	
باب اليمين في تقاضي الدراهم..... ٦٣		مسائل متفرقة..... ٦٥	
مسائل متفرقة..... ٦٥		كتاب الحدود ٦٨	
كتاب الحدود ٦٨		فصل في كيفية الحد وإقامته..... ٧٤	
فصل في كيفية الحد وإقامته..... ٧٤		باب الوطء الذي يوجب الحد..... ٨٦	
باب الوطء الذي يوجب الحد..... ٨٦		باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها .. ١٠١	
باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها .. ١٠١			

الموضوع	الصفحة
باب حد الشرب..... ١١٤	
باب حد القذف..... ١١٩	
فصل في التعزير..... ١٣٢	
كتاب السرقة ١٣٦	
باب ما يقطع فيه وما لا يقطع..... ١٤١	
فصل في الحرز والأخذ منه..... ١٥٢	
فصل في كيفية القطع وإثباته..... ١٦١	
باب ما يُحدثُ السارق في السرقة..... ١٧٨	
باب قطع الطريق..... ١٨٢	
كتاب السر ١٩١	
باب كيفية القتال..... ١٩٥	
باب المواعدة ومن يجوز أمانه..... ٢٠٤	
فصل إذا أُمِّن رجل حر..... ٢٠٩	
باب الغنائم وقسمتها..... ٢١٤	
فصل في كيفية القسمة..... ٢٣١	
فصل في التنفيل..... ٢٤٥	
باب استيلاء الكفار..... ٢٥٠	
باب المستأمن..... ٢٦٠	
فصل وإذا دخل الحربي إلينا مستأمنًا: ٢٦٤	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب العُشْر والخراج	٢٧٤	كتاب المفقود	٣٥٣
باب الجزية	٢٨٥	كتاب الشَّرِكَة	٣٦١
فصل ولا يجوز إحداثُ بَيْعَةٍ	٢٩٥	فصل ولا تنعقد الشركة إلا بالدرهم	٣٦٩
فصل ونصارى بنى تغلب يؤخذ	٢٩٩	فصل في الشركة الفاسدة	٣٨٤
باب أحكام المرتدين	٣٠٣	فصل وليس لأحد الشريكين	٣٨٧
باب البُعَاة	٣٢٤	كتاب الوقف	٣٩١
كتاب اللُّقْطَة	٣٣٦	فصل وإذا بنى مسجداً	٤٠٩
كتاب الإباق	٣٤٧		

مكتبة البشري

مراجعة: نبير محمد علي الطهري (السجل: ١٢٣٤٥٦٧٨٩٠)

مجلدہ

الجامع للترمذي	الصحيح لمسلم
الموطأ للإمام محمد	الموطأ للإمام مالك
مشكاة المصابيح	الهداية
التيان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
شرح نخبه الفكر	تفسير الجلالين
المسند للإمام الأعظم	شرح العقائد
ديوان الحماسة	آثار السنن
مختصر المعاني	الحسامي
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
رياض الصالحين	نور الأنوار
القطبي	شرح الجامي
المقامات الحريرية	كنز الدقائق
أصول الشاشي	نفحة العرب
شرح تهذيب	مختصر القدوري
علم الصيغه	نور الإيضاح

ملونة کرتون مقوي

شرح عقود رسم المفتي	السراجي
متن العقيدة الطحاوية	الفوز الكبير
متن الكافي	تلخيص المفتاح
المعلقات السبع	مبادئ الفلسفة
هداية الحكمة	دروس البلاغة
كافية	تعليم المتعلم
مبادئ الأصول	هداية النحو (مع التمارين)
زاد الطالبين	المرقّات
هداية النحو (متداول)	ايساغوجي
شرح مائة عامل	عوامل النحو
المنهاج في القواعد والإعراب	

ستطیع قریبا بعون اللہ تعالیٰ

ملونة مجلدة

الصحيح للبخاري

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German)
Muntakhab Ahadis (German)
To be published Shortly Insha Allah
Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبہ التبشیری

شعبہ نشر و اشاعت
مردھری گھوٹلی میریٹیل ٹرسٹ (مہمشر) کراچی پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات

نورانی قاعدہ	سورۃ لیس	خیر الاصول (اصول الحدیث)	خصائل نبوی شرح شامل ترمذی
بغدادی قاعدہ	رحمانی قاعدہ	الاعتبات المفیدۃ	معین الفلسفہ
تفسیر عثمانی	اعجاز القرآن	معین الاصول	آسان اصول فقہ
الشیخ الفاتح علیہ السلام	بیان القرآن	فوائد مکیہ	تیسیر المنطق
حیاء الصحابہ رضی اللہ عنہم	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	تاریخ اسلام	فصول اکبری
امت مسلمہ کی مائیں	خلفائے راشدین	علم الخو	علم الصرف (اولین و آخرین)
رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں	نیک بیبیاں	جوامع الکلم	عربی صفوۃ المصادر
اکرام المسلمین (حقوق العباد کی فکر کیجیے)	تبلیغ دین (امام غزالی رحمہ اللہ)	صرف میر	بحال القرآن
حیلے اور بہانے	علامات قیامت	تیسیر الابواب	نحو میر
اسلامی سیاست	جزاء الاعمال	بہشتی گوہر	میزان و منہب (الصرف)
آداب معیشت	علیکم بسنتی	تسہیل المبتدی	تعلیم الاسلام (مکمل)
حصن حصین	منزل	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	عربی زبان کا آسان قاعدہ
الحزب الاعظم (مفتوا مکمل)	الحزب الاعظم (ماہوار مکمل)	کریمیا	نام حق
زاد السعید	اعمال قرآنی	تیسیر المبتدی	پند نامہ
مسنون دعائیں	مناجات مقبول	کلید جدید عربی کا معلوم (اول تا چہارم)	عربی کا معلم (اول تا چہارم)
فضائل صدقات	فضائل اعمال	آداب المعاشرت	عوامل الخو (الخو)
فضائل درود شریف	اکرام مسلم	تعلیم الدین	حیات المسلمین
فضائل حج	فضائل علم	لسان القرآن (اول تا سوم)	تعلیم العقائد
جوامع الحدیث	فضائل امت محمدیہ ﷺ	سیر صحابیات	مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)
آسان نماز	منتخب احادیث		بہشتی زیور (تین حصے)
نماز مدلل	نماز حنفی		
معلم الحجاج	آئینہ نماز		
خطبات الاحکام لجمععات العام	بہشتی زیور (مکمل)		

دیگر اردو مطبوعات

روضة الادب	قرآن مجید پندرہ سطری (ماہی)	پنج پارہ
دائمی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ	عم پارہ (درسی)	پنج سورہ